

فَقِيرٌ لِّصَاحِبِهَا

بِإِذْنِهِ

فَقِيرٌ لِّصَاحِبِهَا بِإِذْنِهِ

لِلْشَيْخِ مُحَمَّدٍ صَاحِبِهَا بِإِذْنِهِ

٢٢

مَوْلَانَا مُحَمَّدٌ صَاحِبُهَا بِإِذْنِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فقه الصادق عليه السلام

كاتب:

محمد صادق روحاني

نشرت في الطباعة:

دارالكتاب

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٩	فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، المجلد ٢٢
١٩	اشارة
١٩	[تتمه كتاب النكاح]
١٩	اشارة
٢٠	الفصل الرابع في المتعة
٢٠	اشارة
٢٢	[اركان المتعة]
٢٢	اشارة
٢٢	[الركن الأول]:
٢٣	الركن الثاني:
٢٤	الركن الثالث:
٢٤	اشارة
٢٥	[إذا كان المهر عينا يشترط ان يكون مملوكا للمتمتع]
٢٦	جعل الحق مهراً
٢٧	اعتبار كون المهر معلوماً
٢٧	الركن الرابع: الأجل
٢٧	اشارة
٣٠	لا يعتبر في المدة الاتصال بالعقد
٣١	حكم الاقتصار على ذكر العدد
٣٣	[احكام المتعة]
٣٣	اشارة
٣٣	[لو لم يذكر المهر]

٣٣	[لو لم يذكر الأجل]
٣٦	[حرمة غير الكتابية و المجوسية من الكفار]
٣٦	[كراهة التزويج بالزانية]
٣٦	في بيان أحكام المهر
٣٦	اشارة
٣٦	[حد المهر]
٣٧	وجوب دفع المهر بالعقد
٣٨	حكم ما لو وهب الزوج المدة و ما لو أخلت الزوجة ببعضها
٣٩	[لو أخلت هي ببعض المدة]
٣٩	حكم ما لو ظهر بطلان العقد
٤١	حكم ما لو عزل المتمتع عن المتمتع بها و حملت
٤٢	عدم وقوع الطلاق و الظهار و اللعان بالمتعة
٤٣	عدم ثبوت التوارث في المتعة
٤٥	عدة المتمتع بها
٤٥	اشارة
٤٨	عدة المتمتع بها من الوفاة
٤٩	تجديد العقد على المتمتع بها قبل انقضاء الأجل
٥٠	حكم الشرط المذكور قبل العقد
٥١	الفصل الخامس نكاح الإمام
٥٢	الفصل السادس في العيوب
٥٢	اشارة
٥٢	[عيوب الرجل]
٥٢	أحدها: الجنون
٥٤	[الثاني: العنن]

٥٧	[الثالث: الخصاء]
٥٨	الرابع: الجب
٦٠	[حكم] الجذام و البرص
٦١	[حكم] العمى و العرج و الزنا
٦١	[عيوب المرأة]
٦١	اشارة
٦١	[الجنون و الجذام و البرص]
٦٣	[القرن]
٦٤	[العرج]
٦٥	حكم الزمانة و الرثق
٦٦	العيب المتجدد بعد العقد
٦٨	خيار الفسخ على الفور
٦٩	[الفسخ بالعيب ليس بطلاق]
٦٩	عدم اعتبار إذن الحاكم فى الفسخ
٧٠	حكم المهر بعد الفسخ
٧٣	فيما يفصل به النزاع لو تداعيا فى العيب
٧٥	التدليس
٧٦	لو تزوج امرأة بشرط كونها بكراً فوجدها ثيباً
٧٨	الفصل السابع فى المهر
٧٨	اشارة
٧٨	[المبحث الأول] المرأة تملك تمام المهر بالعقد
٧٨	اشارة
٨١	سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول
٨٣	حكم ما لو أبرأته من المهر ثم طلقها قبل الدخول

٨٤	لو وهبته نصف مهرها مشاعاً ثم طلقها قبل الدخول
٨٥	لو أعطاها عوض المهر شيئاً فطلقها قبل الدخول
٨٦	العفو عما تستحقه المرأة
٨٨	عفو من بيده عقد النكاح
٩٠	المبحث الثاني: فيما يستقر به المهر
٩٠	اشارة
٩٠	[الدخول]
٩٣	[ارتداد احد الزوجين]
٩٣	موت أحد الزوجين
٩٦	لو دخل الزوج قبل تسليم المهر كان ديناً عليه
٩٨	المبحث الثالث: فيما يصح أن يجعل مهرأ
٩٨	اشارة
٩٩	[لا حد للمهر في الكثرة]
١٠١	حكم ما لو سمي للمرأة مهرأ و لغيرها شيئاً
١٠٢	جواز تزويج امرأتين بعقد واحد
١٠٣	حكم من أسر مهرأ و أعلن غيره
١٠٤	امتناع الزوجة عن التسليم حتى تقبض مهرها
١٠٨	المبحث الرابع: في التفويض
١٠٨	اشارة
١٠٨	[المقام الأول في تفويض البضع]
١٠٨	اشارة
١٠٨	ذكر المهر ليس شرطاً في صحة العقد
١١٠	حكم المهر إذا لم يذكر في العقد
١١٢	بيان مورد المتعة

- ١١٤ تعيين المراد من المتعة
- ١١٥ محل المتعة قبل الطلاق أو بعده
- ١١٦ [هل هو مجرد الحكم التكميلي من غير استتباع للوضع ام يكون مستتبعا له؟]
- ١١٦ [مستحق المتعة هي المطلقة التي لم يفرض لها مهر و لم يدخل بها]
- ١١٧ التراضي بعد العقد بفرض المهر
- ١١٨ المقام الثاني: في تفويض المهر
- ١١٨ اشارة
- ١٢٣ حكم ما لو تزوج امرأة على خادم أو دار
- ١٢٤ حكم ما لو تزوج امرأة على السنة
- ١٢٥ حكم ما لو تزوج الذميان على خمر
- ١٢٦ جعل المسلم المهر خمرًا
- ١٢٩ حكم اشتراط ما يخالف المشروع في العقد
- ١٢٩ اشارة
- ١٣٠ حكم اشتراط أن لا يخرج الزوجة من بلدها
- ١٣٢ حكم اشتراط عدم الافتضاض
- ١٣٣ اشتراط عدم التزويج عليها
- ١٣٥ اشتراط تسليم المهر في أجل
- ١٣٥ في التنازع
- ١٣٥ اشارة
- ١٣٥ [في التنازع لو اختلفا في اصل المهر]
- ١٣٧ حكم ما لو اختلفا في قدر المهر
- ١٣٨ حكم ما لو اختلفا في الدخول
- ١٣٩ إذا زوج الأب ولده الصغير و لم يكن له مال ضمن المهر
- ١٤٤ [للمرأة الامتناع قبل الدخول حتى تقبض المهر]

١٤٤	الفصل الثامن القسم و النشوز و الشقاق
١٤٤	اشارة
١٤٤	[المقام الأول فى القسم
١٤٤	اشارة
١٤٤	[لكل من الزوجين حقوق على الآخر]
١٤٥	[القسمه بين الزوجات من الحقوق الواجبه على الزوج]
١٥٠	جعل القسمه أزيد من ليلة
١٥٠	كيفية البداؤه فى القسمه
١٥٢	حكم المعاوضه على هبه الزوجه حقها
١٥٤	الواجب فى القسم المبيت عندها ليلا
١٥٦	لو اجتمعت المسلمه مع الكتابيه
١٥٧	اختصاص البكر عند الدخول بسبع و الثيب بثلاث
١٥٩	موارد سقوط حق القسم
١٦٠	استحباب القرعه و التسويه
١٦١	المقام الثانى: فى النشوز
١٦١	اشارة
١٦٢	[الموضع الأول: فى نشوز الزوجه]
١٦٢	اشارة
١٦٢	يجب على الزوجه التمكين
١٦٣	بيان ما تستحق الزوجه بالنشوز
١٦٣	اشارة
١٦٤	[هل يكون جواز الوعظ و الهجر و الضرب مشروطاً بالنشوز أم بخوفه؟]
١٦٤	[هل هم على نحو التخيير أو الجمع أو الترتيب؟]
١٦٥	[المراد من هذه الامور المذكوره]

- الموضع الثاني: في نشوز الزوج ١٦٦
- المقام الثالث: في الشقاق ١٦٧
- اشارة ١٦٧
- هل الشقاق يتحقق بكراهة كل منهما صاحبه و لو لم يتمتع كل منهما من حقوق الآخر؟ ١٦٨
- ان المراد بخوف الشقاق في الآية هل هو خشية الشقاق؟ ١٦٩
- في أن باعث الحكمين هو الحاكم ١٦٩
- [البعث واجب] ١٦٩
- هل يعتبر أن يكون الحكمان من أهلتهما ١٧٠
- بعث الحكمين على سبيل التحكيم أو التوكيل ١٧٠
- [الحكمان يتبع نظرهما في الصلح بلا توقف على شيء] ١٧١
- [لا حكم مع اختلافهما] ١٧١
- [لو بعث الحاكم الحكمين فغاب الزوجان أو أحدهما] ١٧٢
- [إذا اشترط الحكمان عليهما شرطاً وجب الوفاء به] ١٧٢
- الفصل التاسع في أحكام الأولاد ١٧٢
- اشارة ١٧٢
- [المقام الاول في إلحاق الاولاد بالآباء] ١٧٢
- اشارة ١٧٣
- [شرائط لحقوق الولد] ١٧٣
- اشارة ١٧٣
- [الدخول] ١٧٣
- [مضى ستة أشهر من حين الوطاء] ١٧٤
- [وضعه لمدة الحمل] ١٧٤
- حكم ما لو اختلفا في الدخول ١٧٧
- [عدم جواز نفى الولد مع العلم أو الشك] ١٧٩

- ١٨٠ حكم ما لو جاءت المزووجة بعد الطلاق بولد
- ١٨٠ [لو اعترف بولد أمته أو المتعة الحق به و لا يقبل نفيه بعده]
- ١٨٠ [الحق الولد في الوطى بالشبهة]
- ١٨١ المقام الثاني: في أحكام الولادة
- ١٨١ اشارة
- ١٨١ [ما يجب عند الولادة]
- ١٨٢ ما يندب عند الولادة
- ١٨٤ وجوب الختان
- ١٨٧ عقيقة المولود
- ١٩١ المقام الثالث: في الرضاع
- ١٩١ اشارة
- ١٩٢ [أفضل المراضع الام]
- ١٩٢ [للحرة الاجرة على الأب و مع موته من مال الرضيع]
- ١٩٢ اشارة
- ١٩٣ استتجار الأب للام للرضاع
- ١٩٣ للام أخذ الاجرة من الأب أو الابن
- ١٩٤ لا تجبر الام على الارضاع
- ١٩٥ نهاية الرضاع
- ١٩٧ الام أحق بالإرضاع
- ١٩٧ المقام الرابع: في الحضانه
- ١٩٧ اشارة
- ١٩٨ [الام أحق بحضانه الذكر مدة الرضاع و الانثى إلى سبع سنين]
- ١٩٨ اشارة
- ٢٠٠ [للزوجة إسقاط الحضانه من نفسها]

- ٢٠٠ [سقوط الحضانة لو تزوجت الام]
- ٢٠١ لا حضانة للكافرة لو كان الزوج مسلما
- ٢٠١ [اعتبار العقل فيمن يحضن الولد]
- ٢٠١ [لزوم السلامة من المرض المزمع فيمن يحضن الولد]
- ٢٠٢ ثبوت الحضانة للأم بموت الأب
- ٢٠٣ حكم الحضانة مع فقد الأبوين
- ٢٠٤ الفصل العاشر في النفقات
- ٢٠٤ اشارة
- ٢٠٤ [نفقة الزوجة]
- ٢٠٥ اشارة
- ٢٠٥ [المقام الأول في قدر النفقة]
- ٢٠٥ اشارة
- ٢٠٥ [هل يختص النفقة بالإطعام و الكسوة و السكنى أو يشمل غيرهم]
- ٢٠٧ [الخلاف في تقدير الإطعام]
- ٢٠٨ أقسام النفقة
- ٢٠٨ اشارة
- ٢٠٨ أحدها: ملك
- ٢٠٩ القسم الثاني: امتاع
- ٢١٠ بيان ثمرات القول بالملك أو الإمتاع
- ٢١١ المقام الثاني في الشرائط
- ٢١١ اشارة
- ٢١١ الأول: [العقد الدائم]
- ٢١١ الثاني: التمكين التام
- ٢١١ اشارة

٢١٣	ثمرات الخلاف فى شرطية التمكين و مانعية النشوز
٢١٤	المقام الثالث: فى اللواحق
٢١٤	اشارة
٢١٥	[نفقة الزوجة الدائمة الممكنة]
٢١٥	[نفقة المطلقة الرجعية]
٢١٦	[نفقة غير الرجعية و المعتدة عدة الوفاة غير الحامل]
٢١٧	نفقة الحامل
٢١٩	نفقة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً
٢٢١	[قضاء نفقة الزوجة مع الفوات]
٢٢١	نفقة الأقارب
٢٢١	اشارة
٢٢١	[فيمن ينفق عليه]
٢٢٣	شروط وجوب الإنفاق
٢٢٤	كيفية الإنفاق
٢٢٥	ترتيب المُنْفِقِينَ
٢٢٦	ترتيب من ينفق عليه
٢٢٧	نفقة البهائم
٢٢٩	كتاب الفراق
٢٢٩	اشارة
٢٢٩	الفصل الأول فى الطلاق
٢٢٩	اشارة
٢٢٩	[الركن الأول فى المطلق و شرائطه]
٢٢٩	اشارة
٢٢٩	الأول: البلوغ

- ٢٣١ [الثاني] اعتبار العقل في المطلق
- ٢٣٢ [الثالث] يعتبر الاختيار في المطلق
- ٢٣٢ اشارة
- ٢٣٣ إذا أمكن التفصي بما لا ضرر فيه
- ٢٣٥ الصور التي يرتفع عنها ظهور الكراهة في المطلق
- ٢٣٥ اشارة
- ٢٣٥ ما لو أكرهه على طلاق زوجتيه فطلق واحدة منهما
- ٢٣٦ ما لو أكرهه على طلاق احدى زوجتيه فطلق واحدة معينة
- ٢٣٦ ما لو اكره أحد الشخصين على طلاق زوجته فطلق أحدهما زوجته
- ٢٣٧ لو اكره على طلاق احدى زوجتيه فطلقهما
- ٢٣٨ لو اكره على الطلاق فطلق ناوياً
- ٢٣٩ صور تعلّق الإكراه
- ٢٤١ [الرابع] اعتبار القصد
- ٢٤٣ جواز الوكالة في الطلاق
- ٢٤٥ [حكم الطلاق بدلا في الصغير و المجنون و السكران]
- ٢٤٧ الركن الثاني: في المطلقة [أو شروطها]
- ٢٤٧ اشارة
- ٢٤٧ دوام الزوجية
- ٢٤٩ يشترط في المطلقة أن تكون طاهرة
- ٢٤٩ اشارة
- ٢٥٠ جواز طلاق الحائض و النفساء إذا كان الزوج غائبا
- ٢٥٣ حكم ما إذا تبين بعد الطلاق كونها طامثاً
- ٢٥٥ لو طلق الغائب فتبين أنها في النفاس
- ٢٥٥ لو خرج إلى السفر في طهر لم يواقعها فيه

٢٥٦	طلاق المحبوس عن زوجته
٢٥٧	اعتبار وقوع الطلاق فى طهر لم يقربها فيه
٢٦٠	[يشترط] اعتبار التعيين
٢٦٢	الركن الثالث: الصيغ
٢٦٢	اشارة
٢٦٢	[انحصار صيغ الطلاق فى مادة الطلاق]
٢٦٤	[اعتبار أن يكون الصيغ بهيئة طالق]
٢٦٦	اعتبار العربية فى صيغ الطلاق
٢٦٧	الطلاق بالكتابة
٢٦٩	طلاق الأخرس
٢٧٠	تفويض الطلاق إلى الزوجة
٢٧٣	الطلاق المعلق على الشرط
٢٧٤	حكم تفسير الطلقة باثنتين أو الثلاث
٢٧٤	اشارة
٢٧٧	إذا كان المطلق مخالفاً يعتقد الثلاث لزمته
٢٨٠	الركن الرابع: الاشهاد
٢٨٠	اشارة
٢٨٠	الاولى: لا بد من اجتماع شاهدين
٢٨١	الثانية: يعتبر فى الشاهدين الرجولى
٢٨٢	الثالثة: لا يعتبر الاستدعاء من الشاهدين بل يكفى سماعهما
٢٨٢	[الرابعة] يعتبر العدالة فى الشاهدين
٢٨٤	[الخامسة] لا يعتبر فى الشهادة على الطلاق العلم بالمطلق
٢٨٦	الفصل الثانى أقسام الطلاق
٢٨٦	اشارة

٢٨٦[طلاق البدعة]
٢٨٦[طلاق الستة و أقسامها]
٢٨٦اشارة
٢٨٧[الطلاق البائن]
٢٨٨[الطلاق الرجعى]
٢٨٨اشارة
٢٨٨طلاق العدة
٢٨٩اختصاص الحرمة الأبدية فى التاسعة بالطلاق العدى
٢٩٠الطلقات الثلاث الموجبة للتحریم
٢٩٣طلاق الحامل و رجوعها
٢٩٥طلاق الحائل و رجوعها
٢٩٨المحلل و ما يعتبر فيه
٢٩٨اشارة
٢٩٨أحدها: البلوغ
٢٩٩الثانى: الوطاء
٣٠٠[الثالث و الرابع] اعتبار دوام [أو صحته]
٣٠١المحلل يهدم الطلقة و الثنتين كما يهدم الثلاث
٣٠٣حجية قول المرأة فى التزويج و مضى العدة
٣٠٥حكم اختلاف المحلل و المرأة فى الإصابة و عدمها
٣٠٧الرجعة تقع بالقول و الفعل
٣٠٧اشارة
٣٠٩انكار الطلاق رجوع
٣١١قبول قول المرأة بانقضاء العدة
٣١٣ادعاء الزوج الرجوع فى العدة

٣١٤ طلاق المريض

٣١٤ اشارة

٣١٧ ترث المطلقة في حال المرض

٣٢٠ نكاح المريض

٣٢١ تعريف مركز القائمة باصفهان للتمريرات الكمبيوترية

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، المجلد ۲۲

اشارة

- سرشناسه : روحاني، سيد محمد صادق، ۱۳۰۳ -
عنوان و نام پديدآور : فقه الصادق / تاليف محمد صادق الحسيني الروحاني.
مشخصات نشر : قم: دار الكتاب، ۱۴ ق = ۱۳ -
مشخصات ظاهري : ج.
شابك : ۲۰۰۰ ريال (ج.۲، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۳، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۶، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۷، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۸، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۹، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۱۰، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۱۱، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۱۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۱۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ريال (ج.۱۹، چاپ سوم)
يادداشت : عربي.
يادداشت : فهرستنويسی براساس جلد شانزدهم، ۱۴۱۳ ق = ۱۳۷۱.
يادداشت : اين كتاب شرحی بر تبصره المتعلمين في احكام الدين علامه حلي است.
يادداشت : ج. ۱ - ۱۰ و ۱۵ (چاپ سوم: ۱۴۱۲ ق = ۱۳۷۰).
يادداشت : ج. ۱۱، ۱۴ (چاپ سوم: ۱۴۱۳ ق = ۱۳۷۱).
يادداشت : ج. ۱۹ (چاپ سوم: ۱۴۱۴ ق = ۱۳۷۲).
يادداشت : كتابنامه.
عنوان ديگر : تبصره المتعلمين في احكام الدين.
موضوع : علامه حلي، حسن بن يوسف، ۷۲۶ - ۶۴۸ ق. تبصره المتعلمين في احكام الدين -- نقد و تفسير
موضوع : فقه جعفري -- قرن ۷ ق.
شناسه افزوده : علامه حلي، حسن بن يوسف، ۷۲۶ - ۶۴۸ ق. تبصره المتعلمين في احكام الدين. شرح
رده بندي كنگره : BP۱۸۲/۳ ع ۲۰۲۱۴ ات ۱۳۰۰ ي
رده بندي ديويي : ۲۹۷/۳۴۲
شماره كتابشناسي ملي : م ۷۳-۲۴

[تتمه كتاب النكاح]

اشارة

- بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف بريته محمد و آله الطيبين الطاهرين.
و بعد:
□
فهذا هو الجزء الثاني و العشرون من كتابنا (فقه الصادق) وفقنا الله تبارك و تعالى لاصداره و هو ولى التوفيق.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٩

الفصل الرابع في المتعة

الفصل الرابع في المتعة

إشارة

ولا خلاف بين المسلمين كافة في أنها شرّعت في صدر الإسلام، وقد اتفقت الشيعة على بقاء حليّة المتعة ووافقهم جميع من الصحابة كابن مسعود وابن عباس وأبي سعيد وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله عن جميع الصحابة مدّة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأبي بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر والتابعين كطاوس وسعيد بن جبيرة وعطاء وسائر فقهاء مكّة وغيرهم. ونسب شيخ الإسلام المرغيناني القول بجواز المتعة إلى مالك. ونسب ابن كثير ذلك إلى أحمد بن حنبل عند الضرورة. وكيف كان فتشهد لمشروعيتها الآية الشريفة: **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ** (١) وقد تواترت النصوص عن الطريقتين على أن المراد بها هو التمتع بالنساء بنكاح المتعة كما أن علماء الفريقين متفقون على ذلك إلّا ما عن الحسن. وعليه فلا يهمنّا البحث في دلالة الآية على ذلك وعدمها وقد استدّلوا على رفع إباحتها بوجوه.

(١) النساء آية ٢٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٠

[...]

الأول: إن قوله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ لِأُفْزُوجِهِمْ حَافِظُونَ** إلّا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم (١) يكون ناسخاً لآية الحِلِّ نظراً إلى أن المتعة ليست ملك يمين ولا زوجية لأنّ المتمعن بها لا ترث ولا تورث ولأنّها تبين بغير طلاق ولا لعان ولاظهار ولا إيلاء ولا نفقة ولا قسم وانتفاء لوازم الزوجية عنها يقتضى انتفاء الملزوم فإذا لم تكن زوجة كانت من العدوان المحرّم بمقتضى الآية. وفيه: أولاً: إن دلالة الآية لو تمت لكانت بالعموم فيخصّص بالآية المتقدمة عمومها لأن الخاص يقدم على العام لا أن العام ينسخه. وثانياً: منع كون الامور المذكورة من اللوازم التي لا تنفك عن الزوجية وقد ثبت أن الكافر لا يرث المسلم وإنّ القاتل لا يرث المقتول والابانة تحصل بغير الطلاق في المرتدة والأمة المبيعة وما لو كان الزوج فيه عيب من أحد العيوب المنصوصة و ثبت أن النفقة تسقط بالنشوز والزوجية باقية وعدم اللعان والظهار والإيلاء من جهة اشتراطها بالدوام ولا يكون تمام موضوعها الزوجية. وبذلك ظهر اندفاع كون النسخ قوله تعالى: **وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ** (٢) نظراً إلى أن المتمعن بها لا ترث ولا تورث. وجه الاندفاع إن ما دلّ على نفى التوارث في نكاح المتعة يكون مخصّصاً لآية الإرث. الثالث: إنّها منسوخة بقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ** (٣) نسب النحاس ذلك إلى ابن عباس. وفيه: إنّه إن كان منشأ توهم النسخ إنّه لإطلاق في نكاح المتعة. فيرد عليه: إنّه ليس في الآية تعرّض لبيان مورد الطلاق وإن كان من جهة كون

(١) المؤمنون الآيات ٥-٦.

(٢) النساء آية ١٢.

(٣) الطلاق آية ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١١
[...]

عده المتعة أقل.

فبرد عليه: إِنَّ الآيَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى لَزُومِ كَوْنِ عِدَّةِ النِّسَاءِ عَلَى نَحْوِ وَاحِدٍ.

الرابع: أَنَّهُ قَدْ نَسَخَتْ الآيَةُ الشَّرِيفَةُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وَرَوَوْا فِي ذَلِكَ رَوَايَاتٍ.

وَفِيهِ: أَوَّلًا: إِنَّ تَلَكُمُ النُّصُوصَ مُعَارِضَةٌ بِرَوَايَاتِ أَهْلِ الْبَيْتِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - الْمَتَوَاتِرَةُ الدَّالَّةُ عَلَى إِبَاحَتِهَا وَإِنَّهُ لَمْ يَنْهَ عَنْهَا النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ).

وِثَانِيًا: إِنَّهَا مُعَارِضَةٌ بِنُصُوصٍ كَثِيرَةٍ مَرْوِيَّةٍ فِي كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ صَحِيحِي مُسْلِمٍ وَابْخَارِيِّ وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ وَسُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهَا الدَّالَّةُ عَلَى حِلِّهِ الْمَتَعَةِ فِي الْأَزْمَنَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) إِلَى زَمَانٍ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ.

وَإِلَيْكَ بَعْضُ تَلَكُمُ الْأَخْبَارِ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ ج ٤ ص ٤٣٦: رَوَى عُمَرَانُ بْنُ حَصِينٍ قَالَ: نَزَلَتْ آيَةُ الْمَتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَعَمَلْنَا بِهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فَلَمْ تَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُهَا وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) حَتَّى مَاتَ وَذَكَرَ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ ج ٤ بَابِ جَوَازِ التَّمَتُّعِ ص ٤٨ مَعَ زِيَادَةٍ ثُمَّ قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ وَرَوَاهَا مَعَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ الرَّازِي فِي تَفْسِيرِهِ لِلآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

وَفِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ ج ٦ بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ التَّبْتُلِ وَالْخِصَاءِ ص ١١٩: رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) لَيْسَ مَعَنَا نِسَاءٌ قُلْنَا: أَلَا نَسْتَخْصِي؟ فَهَنَانَا عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ رَخَّصَ لَنَا أَنْ نَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ إِلَى أَجْلِ ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ وَقِرَاءَةُ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْهُ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ تَحْرِيمَ الْمَتَعَةِ لَمْ يَكُنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى غَيْرِ تَلَكُمُ الْأَخْبَارِ.

وَثَالِثًا: إِنَّهُ لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) نَهَى عَنِ الْمَتَعَةِ لَمَا نَسَبَهُ عُمَرُ إِلَى نَفْسِهِ وَقَدْ رَوَى أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرٍ فِي حَدِيثٍ قَالَ: تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرَ

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٢

[...]

خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) هَذَا الرَّسُولُ وَإِنَّ الْقُرْآنَ هَذَا الْقُرْآنُ وَإِنَّهُمَا كَانَتَا مَتَعَتَانِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وَأَنَا أَنْهَى عَنْهُمَا وَأَعَاقِبُ عَلَيْهِمَا إِحْدَاهُمَا مَتَعَةُ النِّسَاءِ. رَاجِعِ سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ ج ٧ ص ٢٠٦.

وَرَوَاهُ أَبُو صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ فِي نَسَخَتِهِ وَطَحَاوِيُّ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ عَنْ هَمَامٍ.

فَالْمَتَحَصِّلُ: إِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) لَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَلَا نَزَلَ بِحَرْمَتِهَا الْكِتَابُ.

الْخَامِسُ: إِنَّ عُمَرَ كَانَ مُجْتَهِدًا فَنَهَى عَنْهَا لَمَّا رَأَى فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ.

وَفِيهِ: إِنَّ الْجَاهِدَ فِي مُقَابَلِ النَّصِّ لَا يَجُوزُ وَيَضْرِبُ عَلَى الْجِدَارِ. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ نَهَى عَنْهَا بِعُنْوَانِ الْوَلَايَةِ وَالْحُكُومَةِ.

قُلْنَا: أَوَّلًا: لَا نَسَلِّمُ حُكُومَتَهُ وَوَلَايَتَهُ.

وَثَانِيًا: إِنَّهُ لَوْ كَانَ مُفِيدًا فَإِنَّمَا هُوَ فِي زَمَانِ حَيَاتِهِ لَا فِي هَذِهِ الْأَزْمَنَةِ.

و ثالثاً: إِنَّهُ لَا وِلَايَةَ لَهُ فِي تَغْيِيرِ الْأَحْكَامِ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ «١» وَقَالَ أَيْضاً: وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ «٢».

فالمتحصل: إِنَّهُ لَا إِشْكَالَ فِي حَلْيَةِ الْمَتْعَةِ بَلْ هِيَ مِنَ الْمُسْتَحَبَّاتِ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنَ النُّصُوصِ الْكَثِيرَةِ رَاجِعِ الْوَسَائِلِ بَاب ٢ وَ ٣ مِنْ أَبْوَابِ الْمَتْعَةِ.

نعم تكره مع الغنى عنها و استلزامها الشنعة أو فساد النساء راجع الوسائل باب ٥ من أبواب المتعة.

(١) المائدة آية ٨٧.

(٢) الأحزاب آية ٣٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٣

و يشترط فيها الإيجاب و القبول من أهله

صيغته عقد الانقطاع و كيف كان فالنظر فيه يستدعي بيان أركانه و أحكامه

[أركان المتعة]

إشارة

أما أركانه فأربعة:

[الركن الأول:]

الصيغة و اعتبارها مِمَّا لَا- خلاف فيه بل عليه الإجماع و قد تقدم في عقد النكاح تنقيح القول في ذلك و إِنَّهُ هَلْ يَكْفِي فِي إِنْشَاءِ الْفِعْلِ أَمْ لَا؟ و قد مرّ هناك استدلال بعضهم على تحقّقه بالفعل برواية و بينا ما فيها.

و يشترط فيها الإيجاب و القبول من أهله لأنّها من العقود و ممّا ذكرناه في تلك المسألة من ما يعتبر في الصيغة و ما لا يعتبر فيها من الماضوية و العريية و تقدم الإيجاب على القبول و ما شاكل يظهر حكم المقام فلا حاجة إلى الإعادة.

نعم، في المقام ذهب جمع من من منع من الإيجاب و القبول بغير الماضي، إلى جواز الانشاء بالاستقبال في المقام لدلالة طائفة من النصوص عليه، كخبر أبان بن تغلب: قلت لأبي عبد الله- عليه السلام-: كيف أقول لها إذا خلوت بها؟ قال- عليه السلام-:

(تقول أتزوجك متعة على كتاب الله و سنّة نبيّه- إلى أن قال-: فإذا قالت نعم فقد رضيت و هي امرأتك و أنت أولى الناس بها) «١».

و نحوه غيره، و هي تدلّ على جواز تقدم القبول على الإيجاب.

و قد يقال كما عن المحقّق اليزدي بأنّ النكاح المنقطع ليس كالدائم في كونه من الموضوعات العرفية بل هو من المستنبطة و لذا كثر السؤال عن كفيّته عن الأئمة- عليهم السّلام- و لم يسأل عن كفيّته الدائم فلا إطلاق لأدلّته كي يرجع إليه عند الشك في اعتبار شيء شرطاً أو شرطاً في سببته لحصول الزوجية فإذا شك في دخل شيء في

(١) الوسائل باب ١٨ من أبواب المتعة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٤

[...]

الصيغة و لم يدل دليل على عدم اعتباره لا بد من البناء على اعتباره أخذاً بالقدر المتيقن. وفيه: أولاً: إنه لا يعتبر في التمسك بالإطلاق كون الموضوع من الموضوعات العرفية بل حيث تكون المتعة و سائر المعاملات بالمعنى الأعم من مقولة المعنى لا اللفظ و هي اسم لاعتبار الزوجية الموقته فيتمسك بإطلاق دليل المشروعية و هي الآية الشريفة المتقدمة و النصوص الكثيرة.

كصحيح زرارة عن أبي جعفر - عليه السلام - في جواب من قال له: ما تقول في متعة النساء؟ (أحلها الله في كتابه و على سنة نبيه فهي حلال إلى يوم القيامة) «١».

و نحوه غيره، بتقريب إن لأدلة المشروعية كما يكون إطلاقاً إفرادياً و تدل على مشروعية كل فرد من أفراد المتعة في كل زمان كانت الزوجه كفواً للزوج نسباً مثلاً أم لم يكن و غير ذلك من الخصوصيات كذلك لها إطلاق أحوالى. و تدل على امضاء كل فرد من أفراد المتعة في جميع حالاته أى سواء أبرزت بالعربى أو الفارسى أو غيرهما و كذا بالنسبة إلى سائر الخصوصيات و لازم ذلك امضاء كل مظهر.

و يمكن التمسك بالإطلاق المقامى لها بتقريب أن الشارع الأقدس شرع المتعة و للمعاملات منها هذه عند العرف مظهرات و لو كان المعبر فيها مظهر خاص كان عليه البيان و حيث لم يبين فيستكشف إيكال ذلك الى العرف.

و ثانياً: إن النكاح المنقطع ليس شيئاً وراء النكاح غاية الأمر دلّ الدليل على أن هذا أيضاً من أحد أقسام النكاح فيتمسك بإطلاق أدلة امضاء النكاح لدفع ما يشك في دخله فيه.

و عليه فكل ما شك في دخله في الصيغة يبنى على عدم اعتباره فيها إلّا ما دلّ الدليل عليه و على هذا فجميع ما ذكرناه في صيغة عقد الدائم تجرى في المقام.

(١) الوسائل باب ١ من أبواب المتعة حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ١٥

[...]

بيان محل المتعة

الركن الثانى:

المحل و يشترط فيه إذا كان الزوج مسلماً أن تكون الزوجه مسلمة أو كاتبة كاليهودية و النصرانية و المجوسية، و أمّا المسلمة مؤمنة كانت أو غير مؤمنة فلا تتمتع إلّا بالمسلم و قد تقدم الكلام في ذلك كله في مسألة نكاح الكاتبة فراجع. إنمّا الكلام في المقام فى أنه قد يتوهم عدم جواز التمتع بغير المؤمنة بالمعنى الأخص و من غير المؤمن، و بعبارة اخرى يعتبر هنا الكفاءة فى الإيمان لما روى فى الفقيه مرسلًا عن الإمام الرضا - عليه السلام -:

(المتعة لا تحل إلّا لمن عرفها و هي حرام على من جهلها) «١».

بدعوى إن المراد بالعرفان بالمتعة و الجهل بها هو العرفان و الجهل بمشروعيتها فيكون المراد بالعارف المؤمن و بالجاهل المخالف فيدل الخبر على أنه لا يجوز تمتع المؤمن بالمخالفة و المخالف بالمؤمنة لأن الحرمة و الفساد من طرف يستلزم الحرمة و الفساد من

الطرف الآخر لأن العقد لا يتبعض صحته وفساداً بالنسبة إلى المتعاقدين.

وفيه: أولاً: إن كون المراد من الحلية والحرمة الوضعيتين غير معلوم ولعل المراد بهما التكليفتان والتفكيك في الحرمة التكليفية بين المتعاقدين لا مانع عنه.

و ثانياً: إن كون المراد بالعرفان والجهل بها العرفان بمشروعيتها والجهل بها الملازمين للمؤمن والمخالف غير معلوم ولعل المراد بهما العرفان بحقيقتها وأنها نوع من النكاح والجهل بها فتدل حينئذ على عدم جواز تمتع العالم بها بالجاهلة بها وكذا العكس

(١) الوسائل باب ١ من أبواب المتعة حديث ١١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٦

[...]

من غير فرق بين كونهما مؤمنين أو مخالفين أو مختلفين ولعل السر فيه حينئذ عدم إنشاء الزوجية من أحد الطرفين. و ثالثاً: إن الأصحاب أعرضوا عنه.

□

و رابعاً: إنه يعارضه نصوص كخبر محمد بن العيص عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن المتعة فقال - عليه السلام -: (نعم إذا كانت عارفة).

قلنا: فإن لم تكن عارفة؟ قال: (فأعرض عليها و قل لها فإن قبلت فتزوجها وإن أبت أن ترضى بقولك فدعها) «١».

و خبر محمد بن إسماعيل عن الإمام الرضا - عليه السلام - عن المتعة فقال: (لا ينبغي لك أن تتزوج إلا بمؤمنة أو مسلمة) «٢». و نحوهما غيرهما فتأمل.

و كيف كان فلا إشكال في جواز التمتع بالمخالفة بل و في جواز تمتع المخالف بالمؤمنة على ما مر.

و قد يتوهم عدم جواز التمتع بالمؤمنة لقول الإمام الصادق - عليه السلام - في المرسل المرفوع: (لا تمتع بالمؤمنة فتذلها) «٣».

و هو فاقد لشرائط الحجية و معرض عنه عند الأصحاب.

قال الشيخ (ره) بعد ذكر الخبر: هذا شاذ و يحتمل أن يكون المراد به إذا كانت المرأة أهل بيت الشرف يلحق أهلها العار و يلحقها الذل و يكون ذلك مكروهاً.

(١) الوسائل باب ٧ من أبواب المتعة حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٧ من أبواب المتعة حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٧ من أبواب المتعة حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٧

و ذكر المهر

اعتبار ذكر المهر في عقد المتعة

الركن الثالث:

إشارة

المهر و يشترط فى صحه عقد المتعه خاصه ذكر المهر بلا- خلاف و فى الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه و استدل له فى الرياض بالإجماع.

و يشهد به نصوص مستفيضه كصحيح زراره عن مولانا الصادق- عليه السلام:- (لا تكون متعه إلّا بأمرين أجل مسمى و أجر مسمى) «١».

و صحيح الهاشمى عنه- عليه السلام- عن المتعه فقال- عليه السلام- (مهر معلوم إلى أجل معلوم) «٢».

و نحوهما غيرهما ثم إنّ تمام الكلام فى المقام بالبحث فى فروع:

[إذا كان المهر عينا يشترط ان يكون مملوكا للمتمتع]

الأول: قالوا: يشترط فى المهر إذا كان عينا أن يكون مملوكا للمتمتع فلو كان مملوكا لغيره لم يصح العقد. و استدل لذلك: بأنّ المهر عوض البضع و لا بدّ أن يخرج العوض عن ملك من يدخل فى ملكه المعوض لاعتبار ملك غيره و إلّا لم تتحقّق المعاوضه.

و توضيحه على ما عن القواعد: إنّ المعاوضه من المعانى النسبيّه التعلّقيه فلا بدّ و أن تكون العوضيه فى شىء فإذا كانت المعاوضه فى الملكيه فلا بدّ من قيام كل من العوضين مقام الآخر فى الإضافه الملكيه لصاحبها و مقتضى ذلك انتقال كلّ منهما إلى مالك الآخر و عليه فيمتنع أن يملك البضع بمال غيره كما صرح فى الجواهر بالنتيجه.

و أورد عليه المحقّق الزيدى (ره) بأنّ المتعه ليست من العقود المعاوضيه لعدم

(١) الوسائل باب ١٧ من أبواب المتعه حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٧ من أبواب المتعه حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ١٨

[...]

مساعده العرف و الاعتبار عليه إذ لا يعد البضع مالاً عندهم.

وفيه: أنّه فى المتعه و إن لم يملك المتمتع البضع و لا- يصير مملوكاً له و لكن يملك منفعتة و إنكار كونه مالاً غريب إذ ليس المال إلّا ما يبذل بازائه الشىء لما فيه من المنفعه العائده إلى الإنسان و يحتاج إليه بحسب فطرته من المأكّل و المشرب و الملبس و ما شاكل أو ما يعتبر له المائيه كالتقود و لا ريب فى كون البضع من هذا القبيل.

نعم لا يجعل العوض و المهر بإزاء ملكيه البضع بل بإزاء تملك منفعتة. و لذلك قال أبو جعفر- عليه السلام:- (وأنما هي مستأجرة) «١».

و فى خبر آخر: (و هذه مستأجرة) «٢».

و ايضاً فى الآيه الكريمه: فَأَتَوْهُنَّ أُجُورُهُنَّ*.

و الحقّ أن يورد عليه: بأنّ عنوان المعاوضه ليس موضوعاً للأثر و لم يؤخذ فى الدليل بل المأخوذ فيه عنوان الأجر كما فى النصوص المتقدمه.

و عليه فلا مانع من جعل الأجر من كيس غير المتمتع المالك لمنفعه البضع إذا أذن.

و عليه فلا يعتبر كونه مملوكاً للمتمتع و يترتب عليه جواز كونه كلياً في ذمة شخص و إن لم يكن المتمتع مالكاً لما في ذمته.

جعل الحق مهراً

الثاني: هل يصح جعل الحق القابل للنقل عوضاً و مهراً أم لا؟ وجهان أظهرهما

(١) الوسائل باب ٤٣ من أبواب المتعة حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٢٦ من أبواب المتعة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٩

[...]

الأول لإطلاق الأدلة بل يصح جعل عمل الحر قبل وقوع المعاوضة عليه مهراً فانه و إن لم يكن ملكاً لكنه مال لكونه ممّا يرغب إليه و يميل النوع إليه.

و دعوى أنّ المائيّة صفة وجوديّة لا بدّ لها من محل و العمل المعدوم لا يكون محلّاً لها و أيضاً لو كان مالاً و صاحبه ذا مال لتعلق به الاستطاعة إذا كان قادراً على عمل يكون عوضه ممّا يتحقّق به الاستطاعة و خرج عن كونه فقيراً و أيضاً لو كان مالاً لكان حابسه ضامناً.

مندفعة: بأنّ المائيّة من الامور الاعتباريّة و هي تقوم بمحل يكون موجوداً تقديراً بتبع وجود الحر العامل القادر عليه و الاستطاعة تتوقف على الملكية و هو حيث لا يكون ملكاً و إن كان مالاً لا يتحقّق به الاستطاعة.

نعم يخرج صاحبه عن كونه فقيراً لتسلطه على تملكه للغير و لذلك بنينا على عدم جواز إعطاء الزكاة و الخمس لمن يقدر على الاكتساب و عدم الحكم بضمان حابسه إنّما هو من جهة أنّ الضمان يتوقّف على سبب و هو إمّا الإتلاف أو اليد أو الاستيفاء و شيء منها لا يكون في المقام.

أمّا الأول: فلعدم كون عمل الحر مالاً له كي يشمل من أتلف مال الغير.

أمّا الثاني: فلعدم كونه تحت الاستيلاء و اليد لا بنفسه و لا بتبع الاستيلاء على الحر.

و أمّا الثالث: فواضح فالأظهر كونه مالاً و يصح جعله مهراً.

و دعوى أنّ النصوص منصرفه عن ذلك لعدم تعارف جعله عوضاً، مندفعة: بأنّ الانصراف الناشئ عن قلّة وجود فرد لا يصلح مقيداً لإطلاق الأدلة.

و هل يصح جعل إسقاط الحق القابل له دون النقل - كحقّ الشفعة و الخيار - مهراً؟ الظاهر ذلك: لإطلاق الأدلة فإن قيل: إنّ الإسقاط بما أنّه فعل من الأفعال نظير

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٠

[...]

الخيطة و يكون معنى حرفياً غير قابل لأن يتموّل إلّا باعتبار أثره و أثره في المقام هو السقوط و هو غير قابل للمملوكيّة لعدم كونه من الأفعال.

قلنا: إنَّ نفس الأسقاط و إن كان معنى حرفياً لا يتموّل إلّا أنّه لا مانع من صيرورة الحقّ الذى يسقط سبباً و واسطةً فى قابليّة اسقاطه للتموّل و الملكية و نظير ذلك أنّ العلم بنفسه لا يملك لكنّه يصير سبباً لزيادة مائيّة العبد المتصف به. فإن قيل: إنّ الاسقاط و إن كان مالاً، إلّا أنّه لا ينتقل إلى المتمتّع بها و يعتبر فى المتعة صيرورتها مالكة لما يجعل عوض بضعتها. قلنا: لم يدلّ دليل على ذلك بل غاية ما يدل عليه الدليل أنّه لا بدّ و أن يكون للبضع عوض فليكن الاسقاط و السقوط بنفسه عوضاً، نظير بيع الدين على من هو عليه حيث إنّ البيع هناك لا يفيد إلّا الاسقاط فكذلك فى المقام.

اعتبار كون المهر معلوماً

الثالث: قالوا و يشترط فى المهر أن يكون معلوماً إمّا بالكيل للمكيل أو الوزن للموزون أو العد للمعدود و هذا ممّا لا كلام فيه إذ يشهد به مضافاً إلى اتفاقهم قول الصادق - عليه السلام - فى صحيح الهاشمى المتقدم: (مهر معلوم إلى أجل معلوم) أمّا الكلام فيما ذكره من أنّه تكفى المشاهدة فى جميع الموارد حتى فى الموارد التى لا يكتفى بها من المعاملات الاخر و أضاف إليه بعضهم من كفاية التوصيف بل اللمس أو الذوق أو ما شاكل. و أورد عليهم سيّد المدارك و صاحب الحقائق (ره) بأنّه لا وجه له. و فيه أنّه ليس فى الأخبار سوى اعتبار كون المهر معلوماً و هذا يصدق على ما لو فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٢١ و لا بد فيه من ذكر الأجل

كان معلوماً بالمشاهدة و نحوها و لا دليل على اعتبار كون المكيل كيله معلوماً و كذا الموزون و المعدود و إنّما نلتزم بذلك فى البيع للنصوص الخاصّة الدالّة عليه المفقود فى المقام. فإن قيل: إنّّه يلزم من عدم العلم بالكيل أو الوزن أو العدد الغرر و قد نهى عنه. قلنا: أوّلًا: إنّّه لا يلزم الغرر مع المشاهدة. و ثانيًا: إنّ دليل نفى الغرر مختص بالبيع. و ما عن المصنف (ره) من أنّه نهى (صلّى الله عليه و آله و سلّم) عن الغرر «١» غير ثابت فتأمل. و بالجملة فكما أنّ عدم معرفة كيل الموزون و وزن المكيل و المعدود لا ينافى كونه معلوماً من جهة معلومية الكيل أو الوزن أو العدد، كذلك لا ينافى عدم معرفة شىء منها مع كونه معلوماً من حيث المشاهدة. و يؤيد ما ذكرناه النصوص «٢» الدالّة على الاكتفاء بنحو الكف من البر أو السوق و نحو ذلك فإنّه يستكشف منها عدم اعتبار معلومية الكيل أو الوزن. يعتبر ذكر الأجل فى عقد المتعة

الركن الرابع: الأجل

ولا- بد فيه من ذكر الأجل وإلا بطل أى لم يكن عقد متعة بلا- خلاف بل هو فى الجواهر إجماعاً بقسميه و فى الحدائق أجمع الأصحاب على أن ذكر الأجل شرط فى صحّة نكاح المتعة.
و يشهد به النصوص منها ما تقدم فى المهر و منها ما سيجىء فى طى الفروع

(١) التذكرة ج ١ ص ٤٦٦.

(٢) الوسائل باب ٢١ من أبواب المتعة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٢

المعین

الآتيه.

و يعتبر أن يكون المذكور الأجل المعين المحروس من الزيادة و النقصان فلا يجوز أن يكون كلياً كشهر من الشهور و لا غير محروس من الزيادة و النقصان كقدوم الحاج بلا خلاف بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه.
و يشهد به مضافاً إلى ذلك و إلى اعتبار كونه معلوماً كما فى صحيح الهاشمى المتقدم و اعتبار التسمية كما فى صحيح زرارة المتقدم جملة من النصوص كخبر أبان ابن تغلب: قلت لأبى عبد الله- عليه السلام-: كيف أقول لها إذا خلوت بها؟ قال- عليه السلام-: (تقول أتزوجك متعة على كتاب الله و سنّة نبیه (صلى الله عليه و آله و سلم) لا وارثه و لا موروثة كذا و كذا يوماً و إن شئت كذا و كذا سنه) الحديث «١».

و خبر هشام بن سالم قلت: كيف يتزوج المتعة؟ قال: (يقول أتزوجك كذا و كذا يوماً بكذا و كذا درهما) «٢». و خبر محمّد بن إسماعيل عن الإمام الرضا- عليه السلام- قال: قلت له: الرجل يتزوج المرأة متعة سنه أو أقل أو أكثر؟ قال- عليه السلام-: (إذا كان شيئاً معلوماً إلى أجل معلوم). قال: قلت: و تبين بغير طلاق؟ قال- عليه السلام-: (نعم) «٣».
و خبر هشام عن الإمام الصادق- عليه السلام- فى حديث: قلت: أصلحك الله فكيف أتزوجها؟ قال- عليه السلام-: (أياماً معدودة بشىء مسمى مقدار ما تراضيت به) الحديث «٤».

(١) الوسائل باب ١٨ من أبواب المتعة حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٨ من أبواب المتعة حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ٢٥ من أبواب المتعة حديث ١.

(٤) الوسائل باب ٢٠ من أبواب المتعة حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٣

[...]

و حسن بكار بن كردم: قلت لأبى عبد الله- عليه السلام-: الرجل يلقي المرأة فيقول لها: زوجيني نفسك شهراً، و لا يسمي الشهر بعينه ثم يمضي فيلقاها بعد سنين؟ فقال:

(له شهره إن كان سمّاه فإن لم يكن سمّاه فلا سبيل له عليها) «١».

و مضمّر زرارة: قلت له: هل يجوز أن يتمتع الرجل من المرأة ساعة أو ساعتين؟ فقال: (الساعة و الساعتان لا يوقف على أحدهما) أى

العرفية لا النجومية «٢».

و بعبارة أخرى الساعة لا يراد بها المقدار من الزمان المحدود بحدّ خاصّ يعلم بالآلة المعدة لذلك بل هو مقدار قليل من الزمان و هو غير محدود.

و هل يكون له تقدير في جانب القلّة و الكثرة أم لا؟ المشهور بين الأصحاب أنّه لا تقدير له في شيء من الجانبين و قد صرح غير واحد بالتعليق على ما شاء من الأجل و تراضيا عليه.

و عن الشهيد الثاني و الفاضل الهندي و غيرهما: التصريح بجواز تقدير الأجل في الكثرة بوقت طويل يعلم بعدم بقائهما إليه و بتقديره في القلّة بلحظة و عن الوسيلة تقدير الأقل بما بين طلوع الشمس و الزوال.

يشهد لما هو المشهور مضافاً إلى العمومات: التصريح به في بعض النصوص كخبر محمد بن مسلم عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن المهر فقال - عليه السلام -: (ما تراضيا عليه إلى ما شاء من الأجل).

و خبر أبان المتقدم: (و تسمى من الأجل ما تراضيتما عليه قليلاً كان أو كثيراً) «٣» و نحوهما غيرهما.

(١) الوسائل باب ٣٥ من أبواب المتعة حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٢٥ من أبواب المتعة حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٢١ من أبواب المتعة حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٤

[...]

و أورد في الجواهر على ما في المسالك و كشف اللثام من جواز تقدير الأجل بوقت يعلم بعدم بقائهما إليه بأنّ المنساق من النصوص الواردة في المشروعية و في اعتبار الأجل فيها غير ذلك خصوصاً بعد عدم جواز مثله في الإجارة المشبه بها المتعة ضرورة عدم قابليتها حينئذ للاستمتاع فلا وجه لإنشاء تملكه و تملكه بالعوض بل هو شبه المعاملة السفهائية بل لا ريب في عدم مراعاة مثله في التوزيع لعدم تحقق حبس المنفعة فيه المقتضى للتوزيع.

و فيه: أنّه لا يعتبر القابلية للاستمتاع في جميع الزمان الذي ثبت المتعة فيه و ليس هناك تملك و تملك بالعوض إنشاءً بل المنشأ هو الزوجية و أثرها مالكية المتمتع للانتفاع ببضع المتمتع بها و عدم جواز مثله في الإجارة التي هناك تملك للمنفعة لا يلزم عدم جوازه في المقام و عدم التوزيع لعدم تحقق حبس المنفعة غير مستلزم لعدم تحقق الزوجية فالأصح أنّه ليس في مقابل إطلاق الأدلة ما يركن إليه.

و أضعف منه ما أورده عليهما بأنّ التحديد من طرف الأقل بلحظة لا يتم لاعتبار زمان يسع لتحقيق ماهية الاستمتاع فإنّه و إن كان المقصد الأصلي في تشريع المتعة الاستمتاع.

و لكن كما لا يعتبر في حصول الزوجية بها الاستمتاع الخارجي لا يعتبر القابلية لذلك من جهة أنّ المنشأ فيها الزوجية و لها آثار آخر غير الجماع كتحریم المصاهرة و جواز النظر إلى أمّها و ما شاكل، و عليه فما أفاده العلمان هو الصحيح.

و يترتب عليه: جواز العقد متعة على الصغيرة التي لا يجوز وطئها و للصغير الذي لا قابلية له للوطء و للاستمتاع الآخر بل الأمر في الصغيرة أوضح فإنّه يمكن الاستمتاع الآخر بها.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٥

[...]

لا يعتبر فى المدة الاتصال بالعقد

المشهور فى كلام الأصحاب على ما فى الحقائق أنه يجوز أن يعين شهراً متصلاً بالعقد و متأخراً عنه نعم مع الإطلاق يقتضى الاتصال. و عن جماعة منهم السيد فى شرح النافع: لا- يجوز إلّا المتصل و اختاره صاحب الجواهر و أنكر نسبة القول الأول إلى المشهور أو الأكثر بل احتمل أن لا يكون قائل به إلّا نادراً و كيف كان فقد استدلل للأول بوجهين: الأول: العمومات فإنّه عقد مشتمل على أجل مضبوط فيلزم الوفاء به لعموم الأمر.

و أورد عليه: تارة بانصراف العقود إلى العقود المتعارفة بين عامّة الناس فلا تشمل الأدلة مثل هذا العقد. و أيد صاحب الجواهر- ره- هذا الوجه «١» بما دلّ على عدم جواز عقد الزوج عليها فضلاً عن غيره قبل انقضاء أجلها بأجل آخر أو مهر كذلك ضرورة أولويته بجواز المنفصل.

و اخرى: بما فى الجواهر و هو أنّ ما ورد من النصوص بلفظه إلى أجل نحو: فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ و شبهه ظاهر فى اعتبار اتصال الأجل و أنّه المراد من النكاح المنقطع فى مقابلة الدائم بمعنى أنّ غيره يبقى على دوامه و المتعة يقطع فيها الدوام. و ثالثه: بأنّه يلزم منه تخلف المنشأ عن الإنشاء و هو غير معقول. و رابعة: بأنّ ظاهر خطاب: أَوْفُوا بِالْعُقُودِ «٢» كظاهر سائر الخطابات أنّ الحكم

(١) الوسائل باب ٢٣ و ٢٤ من أبواب المتعة.

(٢) المائدة: آية ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٢٦

[...]

مطلق غير مشروط، فيكون ظاهره ترتب الأثر على العقد و عليه فإن التزم فى ما جعل الأجل فيه منفصلاً بترتب الأثر فعلاً كان ذلك منافياً للإنشاء و إن التزم بعدم ترتب الأثر فعلاً لزم عدم كونه مشمولاً لهذا الخطاب فلا دليل على ترتب الأثر و لزوم الوفاء. و خامسة: بمنافاة ذلك للتنجيز المجمع على اعتباره.

و سادسة: بأنّه لو جاز ذلك لزم جواز أن يتمتع بها غيره فى القطعة الواقعة من الزمان بين العقد و مبدأ الأجل المنفصل. و فى الجميع نظر أما الأول: فلاّنه لا وجه لدعوى الانصراف سوى عدم التعارف و قد مرّ أنّه لا يصلح منشأً للانصراف المقتيد للإطلاق و أنّ الانسباق المذكور بدوى يزول بأدنى تأمل و ما دلّ على عدم جواز عقد الزوج عليها قبل انقضاء أجلها إنّما هو فيما لو عقد عليها فى المدة المتصلة بالعقد فيلزم الجمع بين الأجلين كما يومئ إليه تعليل الفساد فى بعض نصوصه بأنّهما شرطان فى شرط.

و أمّا الثانى: فلاّ أنّ النصوص المشار إليها لا مفهوم لها كى تدل على عدم مشروعيتها غير ما تضمنته، فغاية ما تدل عليه مشروعيتها ما كان الأجل فيه متصلاً بالعقد و عدم التعرّض للمنفصل و يرجع فيه إلى العمومات و هى لا تقيد إطلاقها لكونهما مثبتتين.

و أمّا الثالث: فهو شبهة أوردوها على الواجب المشروط، و قد أجبت عنها فى حاشيتنا على الكفاية مفصلاً و تقتصر فى المقام على الإشارة الى وقوع ذلك الذى هو أدل دليل على إمكانه لاحظ الوصية و النذر و التدبير و الواجب المشروط و اجارة الشخص للحجّ و غيره و ما شاكل.

و أما الرابع: فلعدم انحصار دليل المشروعية ب أَوْفُوا بِالْعُقُودِ بل هناك أدلتهُ آخر و هي التي استندوا في الجواز في المقام إليها مع أنَّ أثر العقد فيما إذا كان الأجل
فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٧
[...]

منفصلاً هو اجراء أحكام المتعة في تلك المدة المسماة، فتخلّفه عن العقد حينئذ إنّما هو بحسب مقتضى العقد و من آثاره.
و أما الخامس: فلعدم اعتبار التنجيز المقابل لمثل ذلك بل المعتبر منه أن لا يكون الإنشاء معلّقاً على أمر مشكوك الحصول.
و أما السادس: فلاّنه لا مانع من جواز استمتاع الغير بها في تلك المدة إن لم يصدق عليها ذات البعل و إلّا فلا يجوز لذلك كما أفاده الشهيد الثاني فالأصح تمامية هذا الوجه.
الوجه الثاني: حسن بكار المتقدم و أورد عليه تارة بضعف السند و اخرى: بإمكان حمله على ما إذا قصد تحقّق الزوجية على وجه يحصل بها حرمة المصاهرة و غيرها من استحقاق المهر بالموت و يكون الأجل المتأخّر حينئذ لتأخير الاستمتاع و حمل على هذا صاحب الجواهر عبارات الأكثر القائلين بالجواز.
و لكن يرد الأول: أنّه لا وجه لضعف سنده سوى وجود بكار و إلّا فقد روى الخبر الصدوق -ره- بسنده إليه و سنده إليه صحيح و أمّا بكار فالأظهر كونه حسناً قال في محكي التعليقة: عدّه خالي ممدوحاً لأنّ للصدوق طريقاً إليه و روى عنه ابن أبي عمير و يونس بن عبد الرحمن و فيه اشعار بوثاقته، انتهى.
أضعف إليه كون أحمد بن محمد بن عيسى في الطريق و استناد الأصحاب إليه في المقام فلا اشكال في سنده.
و يرد الثاني: أنّه خلاف ظاهره و لا وجه له فأنّه يصرح في السؤال بوقوع العقد على شهر واحد فالأظهر صحة مثل هذا العقد الذي جعل الأجل فيه منفصلاً و تؤيده النصوص المتقدمة المنزلة للمتمتع بها منزلة المستأجرة فأنّه يجوز ذلك في الاجارة بلا شبهة فكذا فيما نزل منزلتها.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٨
[...]

و لو أطلق يعنى شرط العاقد أجلاً مطلقاً لم يعيّنه بكونه متصلّاً بالعقد أو منفصلاً فالمشهور صحة العقد و حمله على الاتصال لأنّه الظاهر عرفاً كما في نظائره من الإجارة و غيرها ممّا هو محمول على الاتصال بالعقد فلا يعتبر ذكر أول الأجل و يشير إليه قول أبي عبد الله -عليه السلام- في خبر بكار المتقدم: (و إن لم يكن سمّاه فلا سبيل له عليها).
فانّ الحكم بنفى السبيل عليها مع عدم تسمية الشهر بعد مضي الشهر المتصل بالعقد ظاهر في ذلك كما هو ظاهر عبارة الشيخ في محكي النهاية و جعل نفى السبيل فيه كناية عن بطلان العقد لاستلزامه نفى السبيل أيضاً خلاف الظاهر لا وجه له فما عن الحلّي من البطلان للجهل بالأجل باعتبار احتماله الاتصال و الانفصال واضح الضعف.

حكم الاقتصار على ذكر العدد

و لو اقتصر على ذكر العدد مرّة أو مرتين أو أزيد على وجه مضبوط من غير تقييد بالزمان فعن الأكثر البناء على البطلان.
و عن الشيخ في النهاية و التهذيب و المحقّق في الشرائع: الحكم بالصحة و انقلابه دائماً.

و استدلل للأوّل: بالنصوص المتقدمة الدالة على اعتبار تعيين الأجل و إلّا بطل العقد إذ الأجل الواقع على هذا الوجه غير معلوم إذ يمكن وقوع المَرّة أو المَرّات في الزمان القصير و الطويل.

و لكن يرد عليه: أنّه لو تم فإنّما هو فيما لو عقد عليها إلى آخر زمان المَرّة أو المَرّات و أمّا لو عقد عليها و اشترط المَرّة أو المَرّات فهو في حكم ترك ذكر الأجل غير المعلوم فيلحقه حكمه الآتي.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٩

[...]

و لكن في المقام طائفتين من النصوص:

احدهما: تدلّ على صحته و انقلابه دائماً لاحظ خبر هشام بن سالم: قلت لأبي عبد الله - عليه السّلام -: أتزوّج المرأة متعة مرة مبهمه؟ قال: فقال - عليه السّلام -: (ذاك أشدّ عليك ترثها و ترثك و لا يجوز لك أن تطلّقها إلّا على طهر و شاهدين).

قلت: أصلحك الله فكيف أتزوّجها؟ قال: (أياماً معدودة بشيء مسمّى مقدار ما تراضيت به فإذا مضت أيامها كان طلاقها في شرطها و لا نفقة و لا عدّة لها عليك) الحديث «١». و إطلاقه يشمل الصورتين.

ثانيتها: ما يدلّ على الصحة و وقوعه متعة لاحظ موثق زرارة: قلت: هل يجوز أن يتمتع الرجل من المرأة ساعة أو ساعتين؟ فقال - عليه السّلام -:

(الساعة و الساعتان لا يوقف على حدّهما و لكن العرد و العردين و اليوم و اليومين و الليلة و أشباه ذلك) «٢» و عن القاموس العرد الصلب الشديد المنتصب و الذكر المنتشر المنتصب و هو هنا كناية عن المرأة و المرتين.

و خبر القاسم بن محمّد عن رجل سمّاه عن أبي عبد الله - عليه السّلام - عن الرجل يتزوّج المرأة على عرد واحد؟ فقال - عليه السّلام -: «لا بأس و لكن إذا فرغ فليحوّل وجهه و لا ينظر» «٣».

و خبر خلف بن حماد قال: أرسلت إلى أبي الحسن - عليه السّلام -: كم أدنى أجل المتعة هل يجوز أن يتمتع الرجل بشرط مرة واحدة؟ قال - عليه السّلام -: نعم «٤».

(١) الوسائل باب ٢٠ من أبواب المتعة حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٢٥ من أبواب المتعة حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٢٥ من أبواب المتعة حديث ٤.

(٤) الوسائل باب ٢٥ من أبواب المتعة حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٠

[...]

و لكن خبر هشام ضعيف السند لموسى بن سعدان.

و أمّا الطائفة الثانية فلاعراض الأصحاب عنها لا يعمل بها و لا بأس حينئذ بحملها على الصورة الآتية كما في الرياض و الجواهر فإنّه أولى من الطرح.

و في المقام صورتان أخريان احدهما: أن يشترط العدد في زمان معين بحيث يكون الزمان أجلاً مضبوطاً كيوم و شهر و لكن ذكر العدد شرطاً زائداً على ذلك لا خلاف و لا إشكال في صحّة المتعة إلى الأجل و لزوم الوفاء بالشرط لاستجماع العقد شرائط الصحة و

ليس فيه إلّا اشتراط العدد و هو شرط سائغ يشمله دليل لزوم الوفاء بالشرط «١» و خصوص ما دل «٢» على صحّة اشتراط عدم الوطء في المتعة و عليه فلو بقي المدّة و استوفى العدد تكون الزوجية باقية و لا يجوز الوطء و تجوز سائر الاستمتاع و حينئذ لو أذنت في الوطء فهل يجوز الوطء نظراً إلى أنّ ذلك حقّها أم لا؟ من جهة أنّ العقد لم يتضمّن سوى ذلك العدد و جهان ذكرهما الشهيد الثاني - ره - و في الرياض أجودهما الأوّل وفاقاً للأشهر و هو الأظهر لما حقق في محله من أنّ للمشروط له إسقاط الشرط لكونه من الحقوق القابلة للإسقاط.

و دعوى أنّ العقد لم يتضمّن سوى ذلك العدد يدفعها: أنّ ذكر العدد إنّما هو من قبيل الشرط في ضمن العقد و العقد يقتضي جواز الوطء إلى أيّ عدد تمكّن منه و إنّما بنينا على عدم جواز الزائد على العدد المذكور من جهة ما دلّ على لزوم الوفاء بالشرط و الفرض سقوطه و يشهد للجواز مضافاً إلى ذلك ما دلّ «٣» على جواز الوطء لو عقد على امرأة و شرط ان لا يفتضّها ثمّ أذنت له في ذلك.

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب الخيار كتاب التجارة.

(٢) الوسائل باب ٣٦ من أبواب المتعة.

(٣) الوسائل باب ١١ من أبواب المتعة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣١

و لو لم يذكر المهر بطل العقد و لو لم يذكر الأجل فالأقرب البطلان

الصورة الثانية: أن يشترط العدد في وقت معيّن بحيث يكون ظرفاً له كالיום مثلاً و لا مدخل له في التأجيل و المراد أن لا يقع خارج ذلك اليوم منه شيء و تبين بانتهاء العدد المشروط كما أنّها تبين بانقضاء ذلك الوقت و إن لم يفعل.

فعن الشيخ في النهاية الحكم بالصحة، و عن المصنّف (ره) في المختلف البناء على البطلان.

قال الشهيد الثاني في محكي المسالك: و في صحته قولان أصحهما البطلان و هو الأظهر لجهالة الأجل إذ يحتمل الزيادة و النقصان حيث يكون مقيداً بانقضاء العدد و في محكي المختلف و يجيء على قول الشيخ: بانعقاد الشرط بالعدد المبهم صحته دائماً أن يصح هنا كذلك لأنّ الأجل المجهول باطل فيساوي غير المذكور و جوابه الفرق و منع الأصل انتهى.

و الظاهر أنّ نظره في الفرق إلى أنّ العقد يبطل بذكر الأجل المجهول فيه الذي هو شرط الباطل بخلاف ما إذا لم يذكر الأجل فيه أصلاً.

[احكام المتعة]

إشارة

حكم ما لو لم يذكر الأجل و أمّا أحكامه زائداً على ما مرّ فنذكرها في طي مسائل:

[لو لم يذكر المهر]

الاولى: و لو لم يذكر المهر بطل العقد لئلا مر من اشتراط ذكر المهر و المشروط ينتفي بانتهاء شرطه.

[لو لم يذكر الأجل]

الثانية: و لو لم يذكر الأجل ففيه أقوال:

١- ما في المتن قال: فالأقرب البطلان و هو مختار والده و ولده و الشهيد الثاني و سبطه سيد المدارك و صاحب الرياض و جماعة.
فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٢
[...]

٢- أنه ينعقد دائماً و هو المنسوب إلى المشهور و في الجواهر بل لعله مجمع عليه.
٣- ما عن الحلّي قال: إن كان الإيجاب بلفظ التزويج أو النكاح أنقلب دائماً و إن كان بلفظ التمتع بطل العقد.
٤- ما في الرياض حكايته و هو أن الاخلال بالأجل إن كان جهلاً أو نسياناً بطل و إن كان عمداً بالدوام أنقلب.
٥- ما نفى عنه البعد صاحب الجواهر - ره- و هو البطلان مع فرض قصد العاقد الانقطاع من نفس الصيغة و أن الأجل إنما يذكره كاشفاً لما أراده من اللفظ و انقلابه دائماً في غير ذلك.
و الحق أن يقال: إن من أحل بذكر الأجل تارة: لا يقصده أيضاً بل يقصد الزوجية خاصة و اخرى: يقصده و لا يذكر الأجل جهلاً أو نسياناً و ثالثة: يقصده و لا يذكر الأجل عمداً.
فإن لم يقصد الأجل و قصد الزوجية فمقتضى القاعدة وقوع النكاح دائماً إذ ليس النكاح الدائم إلّا ما قصد به النكاح و لا يعتبر قصد الدوام و إن شئت قلت إن التقابل بين الدوام و الانقطاع ليس تقابل المتغايرين بل تقابل المطلق و المشروط بشيء فإذا لم تتحقق الخصوصية و القيد يقع المطلق لقصده و إنشائه.
و إن قصده و لم يذكر الأجل نسياناً أو جهلاً فقد يقال: إن النكاح حيث يكون حقيقة واحدة، و الفرق بين الدوام و الانقطاع هو الفرق بين المطلق و المشروط بشيء و النكاح من الانشائيات فإذا ترك الأجل لا تتحقق الخصوصية الزائدة لعدم إنشائها و إنما يقع المطلق لقصده و إنشائه، و لكنه يتم على مسلك المشهور من الالتزام في الانشائيات بأنها إيجاديات.
فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٣
[...]

و أما على مذهب الحق من أنه في باب الانشائيات إنما يعتبر المتعاقدان المنشأ و هو يوجد باعتبارهما و اللفظ كاشف و مبرز عن ذلك الاعتبار فلا يتم فإن المفروض أنهما اعتبروا الزوجية الموقته فلا وجه لوقوع الدائمة، و به يظهر حكم ما لو ترك ذكر الأجل عمداً.
فمقتضى القاعدة هو الصحة و وقوع النكاح دائماً فيما إذا لم يقصد و البطلان فيما إذا قصده و ترك ذكر الأجل عمداً أو نسياناً أو جهلاً هذا فيما إذا كان الإنشاء بلفظ النكاح و التزويج.
و إن كان بلفظ (متعت) بطل حتى فيما إذا لم يقصد الأجل فإن لفظه يكون بحسب اصطلاح المتسرعة متضمناً لزمان ما لأنه موضوع عندهم تعييناً أو تعيناً لخصوص النكاح المنقطع فعليه المنشأ و هو الزوجية بلا قيد لم يبرز بما يكون مبرزاً له عرفاً و يعتبر ذلك في ترتب الأثر في باب الانشائيات.
و أما النصوص الخاصة، فقد استدلل بنصوص للقول بانقلابه دائماً:

١- خبر أبان بن تغلب قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: كيف أقول لها إذا خلوت بها؟ قال: (تقول أتزوجك متعة) - إلى أن قال: - قلت فأنى أستحي أن أذكر شرط الأيام؟ قال - عليه السلام -: (هو أضرّ عليك) قلت: و كيف؟
قال: (لأنك إن لم تشترط كان تزويج مقام و لزمتك النفقة في العدة و كانت وارثه و لم تقدر على أن تطلقها إلّا طلاق السنة «١»).

٢- خبر هشام: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: أتزوج المرأة متعة مئة مبهمة فقال: (ذاك أشدّ عليك ترثها و ترثك و لا يجوز لك

أن تطلقها إلّا على طهر و شاهدين) الخ «٢».

(١) ذكر صدره في الوسائل في الباب ١٨- و ذيله فيها- في الباب ٢٠ من أبواب المتعة حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٢٠ من أبواب المتعة حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٤

[...]

٣- موثق عبد الله بن بكير: قال أبو عبد الله - عليه السلام - في حديث: (إن سمي الأجل فهو متعة وإن لم يسم الأجل فهو نكاح بات) «١».

ولكن الأخير يرد عليه مضافاً إلى ما في الرياض من أنّ في بعض نسخ الرواية بدل بات بان. و عليه فهو صريح في البطلان. أنّه ليس فيه أنّهما أرادا المتعة و أخلاً بذكر الأجل بل ظاهره أنّ النكاح مع الأجل متعة و بدونه الدوام و هو ممّا لا نزاع فيه و بعبارة أخرى: أنّه لا يدل على أنّه لا عبرة بالقصد و إنّما الاعتبار بذكر الأجل و عدمه كما لا يدل على عدم اعتبار قيود آخر فيها.

و أمّا خبر هشام فمضافاً إلى ضعف سنده كما مر، إنّ مورده ذكر المرأة المبهمة فقد مر أنّه في مورده لم يعمل به المشهور. و أمّا خبر أبان فهو ضعيف السند لإبراهيم بن المفضل وغيره و استناد المشهور إليه غير ثابت مع أنّه ليس صريحاً و لا ظاهراً في المقام لاحتمال أن يكون المراد من الاستحياء من ذكر الأجل الحياء من التمتع بها و إيجابه العدول إلى الدوام فكأنّه قال: أتزوج دائماً لا متعة لحيائي منها و لعل هذا اظهر فإنّ الحياء يمنع عن تبانيهما على المتعة أو على الدوام و إلّا فلو كانا بانين على المتعة و قاصدين لها فأى حياء في ذكر لفظ الأجل.

و لعله إلى هذا نظر سيد المدارك حيث أنّه أجاب عن هذه الرواية بأنّه لا دلالة فيها على أنّه إذا قصد متعة و لم يذكر الشرط ينعقد دائماً، فلا- مورد لتعجب صاحب الحقائق (ره) منه بدعوى صراحته في المقام و أيضاً يحتمل فيه إرادة إثبات أضرّيته بحسب ظاهر الشرع بمعنى أنّ المرأة لو ادّعت الدوام و اثبت ذكر الألفاظ بدون ذكر الأجل أخذ الرجل في ظاهر الشرع بأحكام الدائمة و لا يلزم ذلك ثبوت الزوجية

(١) الوسائل باب ٢٠ من أبواب المتعة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٥

و يحرم غير الكتابية من الكفار و الأمّة على الحرّة من دون إذهنها و بنت الأخ و الاخت من دون إذن العمّة و الخالة و يكره الزانية، و البكر من دون إذن الأب،

الدائمية في الواقع حتى يجوز له الاستمتاع بها و على هذا فلا يصح الاستدلال بشيء من هذه النصوص.

و قد عرفت أنّ مقتضى القاعدة هو البطلان إذا قصدا المتعة و أخلاً بذكر الأجل من غير فرق بين ألفاظ الصيغة و يؤيده مضمّر سماعة قال: سألت عن رجل أدخل جارية يتمتع بها ثمّ نسي حتى واقعها يجب عليه حدّ الزاني؟ قال- عليه السلام:-

«لا و لكن يتمتع بها بعد النكاح و يستغفر ربّه ممّا أتى» «١».

بل يدل عليه و ما في الجواهر من أنّه يمكن إرادة أصل العقد من الاشتراط فيه غير صحيح لأنّه يدفعه قوله- عليه السلام:- «يتمتع بها بعد النكاح».

اللهم إلا أن يريد بالنكاح الوطء لا عقد النكاح فتحصل أن الأقوى هو البطلان.

[حرمة غير الكتابية و المجوسية من الكفار]

الثالثة: و يحرم غير الكتابية و المجوسية من الكفار كما مرّ الكلام فيه فى اعتبار الكفاءة فى الفصل المتقدم و يحرم أيضاً التمتع ب الأمة على الحرّة من دون اذنها لدلالة النصوص عليه و كذا يحرم التمتع بينت الأخ و بنت الاخت من دون إذن العمّة و الخالة كما تقدم فى مسائل المصاهرة.

[كراهة التزويج بالزانية]

الرابعة: و يكره التزويج ب الزانية المشهورة بالزنا، إلا بعد التوبة من غير فرق بين المتعة و الدوام كما تقدم الكلام فيه مفصلاً و تقدم أيضاً فى مبحث الأولياء حكم التمتع و التزويج ب البكر من غير إذن الأب.

(١) الوسائل باب ٤٢ من أبواب حد الزنا حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٣٦

و لا حد للمهر

بيان حد المهر الخامسة:

فى بيان أحكام المهر

إشارة

و تمام الكلام فيها فى طى فروع:

[حد المهر]

١- إنه لا حدّ للمهر و يتقدر بالمرضاة قلّ أو كثر بلا خلاف إلّا عن الصدوقين حيث حدّدا القلّة بدرهم.

و يشهد لما هو المشهور جملة من النصوص كحسن محمّد بن مسلم عن أبى عبد الله - عليه السّلام -: كم المهر؟ - يعنى فى المتعة - قال - عليه السّلام -:

(ما تراضيا عليه إلى ما شاء من الأجل) «١».

و خبر زرارة عن أبى جعفر - عليه السّلام - فى المتعة قال - عليه السّلام -: (لا بدّ من أن يصدقها شيئاً قلّ أو كثر و الصداق كلّ شىء تراضيا عليه فى تمتع أو تزويج بغير متعة) «٢».

و أمّا النصوص المتضمنة أن أدنى ما يحلّ أو يتزوّج به المتعة كف من بر أو طعام دقيق أو تمر «٣» فهى ظاهرة فى إرادة أن المهر كل ما تراضيا به من ناحية القلّة صالح للعوضيّة كما لا يخفى.

وَأَمَّا مَا عَنِ الصَّدُوقِ فَيَشْهَدُ لَهُ خَيْرُ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ مَتْعَةِ النِّسَاءِ قَالَ: (حَلَالٌ وَإِنَّمَا يَجْزَى فِيهِ الدَّرْهَمُ فَمَا فَوْقَ) «٤».

وَنَحْوَهُ خَيْرُ عَلِيِّ بْنِ رِثَابٍ «٥» فَدَلَّاهُمَا عَلَى مَا اخْتَارَهُ وَإِنْ كَانَتْ ظَاهِرَةً فَإِنَّ

(١) الوسائل باب ٢١ من أبواب المتعة حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٢١ من أبواب المتعة حديث ٩.

(٣) الوسائل باب ٢١ من أبواب المتعة.

(٤) الوسائل باب ٢١ من أبواب المتعة حديث ١ و ١٠.

(٥) الوسائل باب ٢١ من أبواب المتعة حديث ١ و ١٠.

فقه الصادق عليه السلام (للروماني)، ج ٢٢، ص: ٣٧

[...]

التعبير بأنَّ المجزى ذلك فما فوقه يدل على أنَّه أقلُّ المجزئ ولكن لصراحة النصوص المتقدمة في أجزاء الأقل منه و عدم عمل الأصحاب بهما لا يعتمد على ظاهرهما.

وجوب دفع المهر بالعقد

٢- هل يجب دفع المهر بالعقد كما صرح به المفيد و المرتضى و القاضي و المحقق في الشرائع و المصنّف في القواعد و غيرهم أم لا يجب كما عن جماعة وجهان يمكن أن يستدل للأول: بأنَّ المتمتع بها كالمستأجرة، فكما أنَّ المستأجرة تملك الأجرة بعقد الاجارة و تستحق مطالبتها كذلك المتمتع بها و بأنَّه: كالمهر المستحق دفعه عقيب العقد و إن كان استقراره هنا مراعى بالدخول و الوفاء بالتمكين في المدة و بظاهر الآية الكريمة فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ «١».

و بخبر عمر بن حنظلة قال للصادق - عليه السّلام -: أتزوِّج المرأة شهراً فتريد المهر كملاً و أتخوف أن تخلفني؟ فقال - عليه السّلام -: (لا يجوز أن تحبس ما قدرت عليه فإن هي أخلفتك فخذ منها بقدر ما تخلفك) «٢».

و الايراد على الخبر باضطراب المتن لأنَّ المحكى عن بعض النسخ (يجوز ان تحبس) بدل (لا يجوز أن تحبس) في غير محله إذ مضافاً إلى أنَّ قوله فخذ منها يشهد بأنَّ الصحيح لا يجوز أنَّه عند دوران الأمر بين الزيادة و النقيصة يبنى على الزيادة كما عليه بناء العقلاء على ما حقق في محلّه.

كما أنَّ الايراد على الأول: بالفرق بين البابين من جهة أنَّه في الاجارة يتسلم المنفعة بتسليم الدابة المستأجرة مثلاً، بخلاف المقام الذي يمكن أن يمنع عليه في الاستيفاء في

(١) سورة النساء آية ٢٤.

(٢) الوسائل باب ٢٧ من أبواب المتعة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروماني)، ج ٢٢، ص: ٣٨

[...]

غير محله فإنه في ذلك الباب أيضاً يمكن أيضاً للمؤجر أن يمنع من الاستيفاء.

و ربّما يستدل لوجوب دفع المهر بالعقد بالنصوص الدالة على جواز حبس المهر عنها بقدر ما تخلف من المدة إلّا أيام حيضها كالصحيح إلى عمر بن حنظلة عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: قلت له: أتزوج المرأة شهراً فأحبس عنها شيئاً قال - عليه السلام -: (نعم خذ منها بقدر ما تخلفك إن كان نصف شهر فالنصف وإن كان ثلثاً فالثلث) «١».

و موثق إسحاق بن عمار: قلت لأبي الحسن - عليه السلام -: الرجل يتزوج المرأة متعة بشرط أن تأتيه كل يوم حتى توفيّه شرطه أو يشترط أياماً معلومة تأتيه فيها فتغدر به فلا تأتيه على ما شرطه عليها فهل يصلح أن يحاسبها على ما لم تأتيه من الأيام فيحبس عنها بحساب ذلك؟ قال - عليه السلام -:

«نعم ينظر إلى ما قطعت من الشرط فيحبس عنها من مهرها مقدار ما لم تف له ما خلا أيام الطمث فإنها لها ولا يكون لها إلّا ما حلّ له من فرجها» «٢». و نحوهما غيرهما.

و استدل بها في الحدائق و تبعه المحقق الزيدى - ره - بتقريب أنّ حبسه عنها يقتضى بقاءه في ذمة الزوج و عدم دفعه لها. و لكن يرد على ذلك: أنّها ليست في مقام بيان جواز حبس تمام المهر و عدمه كي يؤخذ باطلاقها بل في مقام بيان أنّه ينقص من المهر بمقدار ما تخلف المرأة فلا تدل على أزيد من جواز عدم الدفع في الجملة و هو ممّا لا كلام فيه إذ لو لم تطالب لا يجب الدفع مع أنّ التعبير بقوله - عليه السلام -: (خذ منها) في جواب قول السائل فأحبس عنها يشعر بوجوب الدفع و أنّه يسترد في صورة التخلف فالأظهر وجوب الدفع بعد العقد.

(١) الوسائل باب ٢٧ من أبواب المتعة حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٢٧ من أبواب المتعة حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٩

و لو وهبها المدة قبل الدخول ثبت نصفه،

حكم ما لو وهب الزوج المدة و ما لو أخلت الزوجة ببعضها

٣- و لو وهبها المدة فتارة يكون ذلك قبل الدخول و اخرى يكون بعده و على الأول تارة يهب تمام المدة و اخرى يهب بعضها فإن وهب تمام المدة و كان قبل الدخول ثبت نصفه أى نصف المهر كما عن المشهور و عن جامع المقاصد و السرائر الاجماع عليه. و عن كشف اللثام: هو مقطوع به في كلام الأصحاب.

و يشهد به مقطوع زرعته عن سماعة: سألت عن رجل تزوّج جارية أو تمتع بها ثم جعلته من صداقها في حل يجوز أن يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً؟ قال:

«نعم إذا جعلته في حل فقد قبضته منه، فإن خلاها قبل أن يدخل بها ردت المرأة على الرجل نصف الصداق» «١».

و القدح في الخبر بكونه مقطوعاً في غير محله بعد استناد الأصحاب إليه و الظن القوي بكون مرجع الضمير هو الإمام - عليه السلام -.

و الايراد عليه بإمكان ارادة خصوص الطلاق من التخليّة مناف لإطلاقه، فلا إشكال في ثبوت نصف المهر هذا إذا وهبها تمام المدة.

و أمّا إن لم يهب تمام المدة الباقية بل بعضها كما لو بقي من مدّتها شهران فوهبها شهراً منهما و لم يدخل بها إلى حين حصول الفرقة،

فهل يثبت نصف المهر أم تمامه؟ وجهان بل قولان مقتضى اطلاق النص هو الأول فإنه دال على أن الفرقه الحاصله من هبة المده قبل الدخول موجبة لنصف المهر. و لو وهبها بعد الدخول استقر المهر بشرط

(١) الوسائل باب ٣٠ من أبواب المتعة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٠

و لو أخلت ببعض المده سقط من المهر بنسبته و لو ظهر بطلان العقد

الوفاء بالمده أى التمكين من نفسها فى تمام مدته التى لم يهبها.

[لو أخلت هى ببعض المده]

٤ و لو أخلت هى ببعض المده سقط من المهر بنسبته إن نصفاً فنصف و إن ثلثاً فثلث بلا خلاف أجده فيه كما فى الجواهر، و يشهد به صحيح ابن حنبل و موثق إسحاق المتقدمان و نحوهما غيرهما.

و قد استثنى فى النصوص أيام الحيض و تدل على عدم حبس المهر بتخلفها فى تلك الأيام، فهل ذكرها من قبيل التمثيل و يكون المراد عدم الحبس بالنسبة إلى المده التى تخلفت فيها لعذر شرعى أو جب عليها عدم المجيء، أم لخصوصية فى الحيض فلا يستثنى غيره؟ ظاهر النصوص هو الثانى، فالأظهر عدم الحاق العذر الآخر بالحيض، بل الظاهر أنه ينقص من المهر بالنسبة لو كان تخلفها لعذر عقلى فإن المأخوذ موضوعاً فى الموثق هو عدم الوفاء و هو يشمل الإخلال لمانع عقلى و إن كان لا يشمل ما فى الصحيح من التخلف و لكنهما مثبتان لا يحمل المطلق منهما على المقيد، و الظاهر اختصاص النصوص بالتخلف فى تمام اليوم و الليلة فلو جاءت فى اليوم و لم تجيء بالليل لا يشملها نصوص الباب.

كما أن الظاهر وجوب المهر أجمع بموتها كما جزم به الشهيد الثانى لعدم شمول النصوص لهذا الفرض، و بالجملة مقتضى القاعدة استحقاق تمام المهر بالدخول خرج الإخلال منها بالمده لا لحيض و يبقى غيره فلو منع العذر من الاستمتاع الآخر غير الجماع كل المده أو بعضها لا يسقط من المهر شيء بل لو منع العذر من الجماع فى تمام المده لا يسقط من المهر شيء إن كانت هى مسلمة نفسها و إنما عرض المانع من الخارج.

حكم ما لو ظهر بطلان العقد

٥- و لو ظهر بطلان العقد أما بظهور زوج أو عده أو كونها محرمة عليه جمعاً

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤١

فلا مهر قبل الدخول، و بعده لها المهر مع جهلها

أو عيناً أو غير تلكم من موجبات البطلان فلا مهر قبل الدخول و إن استمتع بها بتقيل و نحوه لا المسمى لبطلان العقد و لا مهر المثل لأنه يثبت بالدخول، و المفروض عدمه.

و أما إذا تبين فساد العقد بعده أى بعد الدخول ففيه أقوال:

- ١- ما عن الشيخين في المقنعة و النهاية و التهذيب و المذهب و هو: أنَّ لها ما أخذت و لا يلزمه أن يعطيها ما بقي و لم يفصلا بين كونها عالمة أو جاهلة بل قد يقال إنَّ مرادهم أنَّ لها ما أخذت و لو جميع المهر، و له حبس الجميع لو كان عنده.
 - ٢- إن كانت عالمة فلا شيء لها و إن كانت جاهلة فلها مجموع المسمى، اختاره المحقق في الشرائع و جماعة و هو ظاهر عبارة المتن، قال: لها المهر مع جهلها.
 - ٣- إنَّه لا شيء لها مع العلم مطلقاً و مع الجهل لها مهر المثل، و هو مختار المحقق في النافع و الشهيد الثاني و سيد المدارك و صاحب الجواهر (ره) و غيرهم.
 - ٤- إنَّه لا شيء لها مع العلم و مع الجهل يستحق أقل الأمرين من المسمى و مهر المثل.
- أقول: مقتضى القاعدة هو سقوط المهر مع علمها بالفساد إذ لا مهر لبغى و أمّا مع الجهل فقد تقدم في المسألة السابعة من مسائل التزوج في العدة: أنَّ الوطء بالشبهة إن كان مجرداً عن التزويج فبالدخول يثبت مهر المثل، و إن كان الوطء بالتزويج فالأظهر ثبوت المسمى لدلالة جملة من النصوص عليه و في المقام حيث يكون الوطء بالشبهة مع التزويج فيثبت المسمى.
- و ما في الرياض من أنَّه لو قيل بلزوم أقل الأمرين تمسكاً بأصالة البراءة عن الزائد لم يكن بعيداً، بعيد إذ لا مجرى لأصالة البراءة مع الدليل فالقول الثاني بحسب القاعدة أظهر.
- فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٢
- [...]

و في المقام روايتان توهم أنَّهما دالتان على خلاف ذلك:

إحداهما: حسنة حفص بن البختري عن أبي عبد الله - عليه السلام -: «إذا بقي عليه شيء من المهر و علم أنَّ لها زوجاً فما أخذته فلها بما أستحل من فرجها و يحبس عليها ما بقي عنده» (١).

تمسك بها الشيخ - ره - في محكي التهذيب لما اختاره.

ثانيتها: مكاتبة ابن الريان إلى أبي الحسن - عليه السلام -: الرجل يتزوج المرأة متعة بمهر إلى أجل معلوم و أعطاه بعض مهرها و أخرته بالباقي ثم دخل بها، و علم بعد دخوله بها قبل أن يوفيها باقي مهرها إنَّها زوجته نفسها و لها زوج مقيم معها، أ يجوز له حبس باقي مهرها أم لا يجوز؟ فكتب - عليه السلام -:

«لا يعطيها شيئاً لأنَّها عصت الله عزَّ و جلَّ» (٢).

استدل بها على ما اختاره الشيخ - ره - أيضاً.

و لكن الثانية المختصة بصورة العلم لا تدل على ما استدلل بها له فإنَّ قوله: «لا يعطيها شيئاً» خصوصاً مع التعليل بأنَّها عصت الله، ظاهر في عدم استحقاقها شيئاً و أنَّ له استرجاع ما أخذته، و لكن لما كان سؤال السائل عن جواز حبس الباقي و عدمه أجابه بذلك، فكأنَّه فهم منه الاعراض عما دفعه إليها و عدم إرادته و لا أقل من السكوت عن حكم ما دفع إليها فيرجع فيه إلى مقتضى القاعدة و هو جواز الاسترجاع.

و أمّا الاولى فهي و إن كانت مطلقة من حيث العلم و الجهل إلّا أنَّه يقيد إطلاقها بالثانية و تختص بما إذا كانت جاهلة بل و يمكن أن يقال أنَّ قوله «فلها بما استحلَّ من فرجها» دال على الاختصاص بصورة الجهل إذ مع فرض كونها عالمة يكون بغياً و لا مهر

(١) الوسائل باب ٢٨ من أبواب المتعة حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٢٨ من أبواب المتعة حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٣

و يلحق به الولد و إن عزل، و لو نفاه فلا لعان

لبغى فلا يناسب مع التعليل.

و حملها صاحب الجواهر (ره) على كون المدفوع إليها مساوياً لمهر المثل أو رضاها به أو نحو ذلك و هذا ممّا لا وجه له سوى كونها مخالفة للقاعدة و لا محذور في ذلك، إذ كم خبر يخالف القاعدة، اللهم إلا أن يقال أنه لم يعمل الأصحاب بها، فتطرح حينئذ لذلك، والله العالم.

حكم ما لو عزل المتمتع عن المتمتع بها و حملت

السادسة: قد مرّ سابقاً أنه يجوز العزل للمتمتع و إن لم تأذن المتمتع بها نعم الأولى الاشتراط عليها لتضمن الأخبار له كما مر و لكن يلحق به الولد و إن عزل بلا- خلافاً أجده فيه بل الإجماع بقسميه عليه كذا في الجواهر، لاحتمال سبق المنى من غير تنبه و الولد للفراش و للنصوص الآتية و كذا في كل و طء صحيح أو شبهة.

و لو نفاه انتفى ظاهراً فلا لعان كما هو المشهور بين الأصحاب بل في الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه و في الحدائق احتمال الإلحاق به قوى.

أقول: إن طائفة من النصوص تدل على لحوق الولد به و ان عزل و مقتضى إطلاقها اللحق و إن نفاه لاحظ صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله - عليه السلام - في حديث في المتعة قال: قلت: أ رأيت إن حبلى. قال: (هو ولده) «١». و صحيح ابن بزيع قال: سأل رجل الرضا - عليه السلام - عن الرجل يتزوج المرأة متعة و يشترط عليها أن لا يطلب ولدها (أى يعزل عنها) فتأتى بعد ذلك بولد فينكر الولد فشدد في ذلك فقال - عليه السلام -: (يجحد و كيف يجحد إعظماً لذلك).

(١) الوسائل باب ٣٣ من أبواب المتعة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٤

[...]

قال الرجل: فإن اتهمها؟ قال - عليه السلام -: (لا ينبغي لك أن تتزوج إلا مأمونة) «١». و نحوهما غيرهما و يؤكدان قاعدة الفراش فإن المراد بالفراش ما يعم عقد الانقطاع أيضاً بقرينة مقابله بقوله (صلّى الله عليه و آله و سلم): (و للعاهر الحجر).

و بازاء تلکم روایات کصحيح ابن أبی یعفور عن الإمام الصادق - عليه السلام -:

(لا يلاعن الرجل المرأة التي يتمتع منها) «٢».

و صحيح ابن سنان عنه - عليه السلام -: (لا يلاعن الحر الأمة و لا الذمية و لا التي يتمتع بها) «٣» و نحوهما غيرهما.

استدل بها لانتفاء الولد عنه بلا لعان لو نفاه و تقريب الاستدلال بها من وجوه.

١- إنها تدل على أنه لا لعان في المتمتع بها فالأمر يدور بين أمرين أما انسداد باب نفى الولد أو انتفائه بلا لعان و الأول يلزم منه كونه أقوى من ولد الزوجة الدائمة و من المعلوم كون المتمتع بها أنقص و أدون فراشاً من الدائمة كما يومئ إليه عطف المتمتع بها بالأمة فيتعين الثاني.

٢- أنَّ هذه النصوص ناظرة إلى الأدلة الدالة على أنَّ انتفاء الولد يتوقف على اللعان في الدائمة فتدل على أنَّ انتفاء الولد لا يتوقف في المنقطعة على اللعان.

٣- أنَّ الظاهر من نفي اللعان كنفى الضرر نفي آثاره منها اشتراطه في انتفاء الولد عنه بنفيه.

(١) الوسائل باب ٣٣ من أبواب المتعة حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١٠ من كتاب اللعان حديث ١.

(٣) الوسائل باب ١٠ من كتاب اللعان حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٥

و لا يقع بها طلاق و لا لعان

و في الجميع نظر، أمّا الأخير فلأنّ النصوص تنهى عن اللعان و لا تكون بلسان نفي اللعان و الفرق بين التعبيرين ظاهر، مع أنّه لو كان بلسان النفي غاية ما يثبت بها عدم ثبوت حكم اللعان و هو انتفاء الولد به لا ثبوت الانتفاء بدونه كما لا يخفى و أمّا ما قبله فلأنّه كون هذه النصوص ناظرة إلى نصوص انتفاء الولد في الدائمة باللعان غير ظاهر.

مع أنّه يرد عليه الوجه الثاني الذي أوردناه على الأول و أمّا التقريب الأول فيرده أنّه لعدم العلم بمناطات الأحكام الشرعية لا مانع من الالتزام بأنّه لا ينتفى الولد في المنقطعة بنفيه مطلقاً.

فالحق أنّه ليس في مقابل إطلاق تلکم النصوص سوى الإجماع و التسالم و لعله بضميّة الوجه الأول كافيان في اثبات الحكم، فتأمل.

عدم وقوع الطلاق و الظهار و اللعان بالمتعة

السابعة: لا إشكال و لا خلاف فتوى و نصاً في أنَّ المتعة لا يقع بها طلاق و أنّها تبين بانقضاء المدّة وهبتها على وجه ليس له الرجوع في العدة.

و أيضاً لا خلاف في أنّه لا يقع بها لعان لنفي الولد و قد مرّ الكلام فيه.

و أمّا اللعان للقدف فالمشهور بين الأصحاب أنّه لا يقع بها للصحيحين المتقدمين. و عن الشيخ المفيد و السيد المرتضى وقوعه بها لعموم الآية و النصوص الدالة على وقوع اللعان في الزوجة.

و أورد عليهما: بأنّ النسبة عموم مطلق و الكتاب فضلاً عن النصوص يقيد اطلاقه بالسنة و يمكن أن يوجه كلامهما بأنّ النسبة بين الآية المتضمنة للعان بالقدف و كذا ما مائلها من النصوص و بين الصحيحين عموم من وجه و في العامين من وجه ان كان

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٦

و لاظهار

أحد الطرفين الكتاب يقدم الكتاب بناء على ما هو الأظهر من أنّه يرجع فيهما إلى المرجحات السندیّة و لا معنى لذلك فيما إذا كان أحدهما الكتاب و حيث أنّه من المرجحات موافقة الكتاب فنفس الكتاب أولى بالتقديم فما أفاده قوى بحسب الدليل و لكن لعدم إفتاء الأصحاب به يتوقف في الفتوى.

و المشهور بين الأصحاب وقوع الظهار بها و عن جماعة منهم الصدوق و الحلّي و المصنف (ره) أنّه لا يقع بها ظهار.

يشهد للأول إطلاق الآية و الروايات الآتية في محلّها الدالة على تشريع الظهار فإنّ الموضوع له في الكتاب و السنة نسائهم و لا ريب

في شمولها للمنقطعة.

و استدلل للثاني: بأن احكامه على خلاف الأصل فيقتصر فيها على موضع اليقين: و بأصالة بقاء الحلّة و الإباحة: و بأن من احكامه الزام المظاهر بالرجوع بالوطء أو الطلاق و ليس للمتمتع بها حق في الوطء و لا يقع بها طلاق، و قيام هبة المدة مقامه قياس لا نقول به: و بأن أمره بأحد الأمرين موقوف على المرافعة المتوقفة على وجوب الوطء: و بمرسل ابن فضال عمّن أخبره عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال:

(لا يكون الظهار إلّا على مثل موضع الطلاق) «١».

و في الكل نظر أما الأولان: فلاّنه لا وجه للاقتصار على المتيقّن و لا الرجوع إلى الأصل مع إطلاق الأدلة. و أما الثالث: فلعدم الدليل على ملازمة هذا الحكم للظهار إذ من الجائز اختصاصه بمن يمكن معه أحد الأمرين و هو الدائمة، و دعوى أنّ مقتضى إطلاق دليله ثبوته في كل ظهار فمن عدم ثبوته في مورد يستكشف عدم الظهار هناك.

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب كتاب الظهار حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٧

و لا ميراث لها و إن شرط

مندفعة: بأن أصالة الإطلاق يرجع إليها لتعيين الحكم و لا يرجع إليها بعد معلوميته لتعيين الموضوع و به يظهر ما في الرابع. و أما الخامس: فلاّنه ضعيف بالإرسال و الأصحاب لم يستندوا إليه كي ينجر ضعفه بالشهرة، مع أنّه يمكن أن يكون المراد به ما في سائر النصوص من اعتبار وقوع الظهار على طهر بغير جماع بشهادة شاهدين. فالتحصّل أنّ الأظهر وقوع الظهار بها.

عدم ثبوت التوارث في المتعة

الثامنة: اختلف الأصحاب في ثبوت التوارث بالمتعة على أقوال:

أحدها: ما في المتن و هو أنّه لا- ميراث لها و إن شرط فلا توارث فيها من الجانبين سواء شرطاً التوارث أو عدمه أو لم يشترط و هو الذي اختاره أبو الصلاح الحلّي و ابن المصنف فخر المحققين و المحقق الثاني و في الحقائق، و الظاهر أنّه مذهب أكثر المتأخرين. ثانيها: عكس هذا القول و هو أنّها تقتضي التوارث كالدائم حتى لو شرطاً سقوطه و بطل الشرط كما لو شرطاً عدمه في الدائم، اختاره ابن البراج.

ثالثها: ان أصل العقد لا يقتضي التوارث و لكن باشرطه يثبت ذهب إليه الشيخ و أتباعه إلّا القاضي، و به قطع المحقق و الشهيد الثاني و قيل: كاد أن يكون هذا القول مشهوراً.

رابعها: إنّهما يتوارثان ما لم يشترطاً سقوطه، ذهب إليه السيد المرتضى و ابن أبي عقيل.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٨

[...]

و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص و إلّا فمقتضى عموم الآية الكريمة «١» ثبوت التوارث مطلقاً و هي على طوائف:

الاولى: ما يدل على عدم ثبوت التوارث مطلقاً كصحيح ابن أبي عمير، أو حسنه عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله - عليه السلام - في

حديث فى المتعة:

(فإن حدث به حدث لم يكن لها ميراث) «٢».

و صحيح عمر بن حفص عنه - عليه السلام - فى حديث فى المتعة: «وليس بينهما ميراث» «٣».

و صحيح سعيد بن يسار عنه - عليه السلام -: عن الرجل يتزوج المرأة متعة و لم يشترط الميراث قال - عليه السلام -: «ليس بينهما ميراث اشترط أو لم يشترط» «٤». و نحوها غيرها.

الثانية: ما يدل على ثبوت الميراث إلا مع اشتراط سقوطه لاحظ موثق محمد بن مسلم عن أبى جعفر فى الرجل يتزوج المرأة متعة: (أنهما يتوارثان إذا لم يشترطا و إنما الشرط بعد النكاح) «٥».

الثالثة: ما يدل على ثبوت الميراث فى صورة اشتراطه خاصة كصحيح البزنطى عن أبى الحسن الرضا - عليه السلام -: (تزويج المتعة نكاح بميراث و نكاح بغير ميراث إن اشترطت الميراث كان و إن)

(١) النساء آية ١٢.

(٢) الوسائل باب ٣٢ من أبواب المتعة حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ٣٢ من أبواب المتعة حديث ٦.

(٤) الوسائل باب ٣٢ من أبواب المتعة حديث ٧.

(٥) الوسائل باب ٣٢ من أبواب المتعة حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٤٩

[...]

(لم تشترط لم يكن) «١». و نحوه صحيح محمد بن مسلم و غيره «٢».

و استدلل للقول الأول: بالطائفة الاولى بدعوى أنها تدل على أنه لا ميراث بينهما مطلقاً و حينئذ لو شرط الإرث يكون الشرط مخالفاً للكتاب و السنة و لا يكون نافذاً و صحيحاً.

و للقول الثانى: بعموم الآية.

و للقول الثالث: بالطائفة الثالثة.

و للقول الرابع: بالطائفة الثانية.

و لكن الحق أن يقال: أن إطلاق الآية الكريمة و الطائفة الاولى من النصوص يقيد بالطائفة الثالثة فإنها أخص منهما، فإن قيل أن صحيح سعيد نص فى عدم الإرث حتى مع اشتراطه فيعارض مع الطائفة الثالثة.

قلنا: أن محتملات قوله - عليه السلام - اشترط فى صحيح سعيد ثلاثة:

١- أن يكون راجعاً إلى قول السائل مع ارادة اشتراط الإرث من قوله و لم يشترط الميراث فيدل على عدم الإرث حتى مع اشتراط ثبوته.

٢- أن يكون راجعاً إلى قوله، و لكن المراد من قول السائل لم يشترط الميراث أنه لم يشترط النفي فإنه المتعارف اشتراطه فى نكاح الانقطاع دونه فى الزمان السابق كما يفصح عنه المستفيضة المتضمنة لعدم اشتراطه فى الشروط المذكورة فى العبارة المنعقدة بها عقد المتعة «٣» فيدل على عدم الإرث مع اشتراط عدمه.

٣- أن يكون راجعاً إلى قوله - عليه السلام -: «ليس بينهما» فيدل على أن عدم الارث

(١) الوسائل باب ٣٢ من أبواب المتعة حديث ١-٥.

(٢) الوسائل باب ٣٢ من أبواب المتعة حديث ١-٥.

(٣) الوسائل باب ١٨ من أبواب المتعة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٠.

[...]

لا يتوقف على الاشتراط بل يشترط عدمه أو لم يشترط لا يكون هناك ارث و على الآخرين لا يعارض مع الطائفة الثالثة كما لا يخفى و حيث إنّه مجمل قابل للحمل على كل من المعاني فلا يصلح للمعارضة بل يبين اجماله بالطائفة الثالثة مع أنّه لو سلم ظهوره في المعنى الأوّل حيث يكون قابلاً للحمل على أحد الآخرين فيحمل عليه بقرينة الطائفة الثالثة الصريحة في ثبوت الارث مع اشتراطه: لأنّ حمل الظاهر على النص من الجمع العرفي المقبول.

و أمّا الطائفة الثانية: فقله - عليه السلام -: (يتوارثان إذا لم يشترطاً) حيث يكون ظاهره ثبوت الارث إن لم يشترط ثبوته و هذا ممّا لا يمكن الالتزام به فيدور الأمر بين حمله على إرادة اشتراط عدمه فيدل على ثبوت الارث ما لم يشترط عدمه و بين حمله على إرادة اشتراط الأجل فيدل على أنّه إذا لم يشترط الأجل ينقلب العقد دائماً فيتوارثان و حيث لا مرجح لأحد الاحتمالين فيكون الخبر مجملاً و ساقطاً عن الاستدلال به مع أنّه لو سلم ظهوره في الأوّل تكون النسبة بينه و بين الطائفة الثالثة عموماً من وجه، و هي تقدم للأشهرية و أصحّيّة السند و غيرهما.

فالمحصل ممّا ذكرناه أنّ الجمع بين النصوص يقتضي البناء على أنّ النكاح المنقطع بنفسه لا يقتضي التوارث و أنّما يثبت التوارث بالاشتراط، و دعوى أنّ الشرط حينئذ مخالف للكتاب السنّة فلا يكون نافذاً، مندفعه: بأنّه يخصص ما دلّ على أنّ الشرط المخالف للكتاب و السنّة غير نافذ بالنصوص المتقدمة، بل تقدمها عليه أنّما هو بالتخصيص لا بالتخصيص كما لا يخفى.

عده المتمتع بها

إشارة

التاسعة: إذا انقضت مدة المتمتع بها بعد الدخول أو وهبت، ففي مدة عدّتها

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥١

و تعتد بعد الأجل بحيضتين أو بخمسة و أربعين يوماً

خلاف بين الأصحاب ففي المتن و تعتد بعد الأجل بحيضتين أو بخمسة و أربعين يوماً و المراد أنّها حيضتان و إن كانت في سن من تحيض، و لا تحيض فخمسة و أربعين يوماً و هو مختار الشيخ في محكي النهاية و ابن البراج و سلال و المحقق في الشرائع و الشهيد في اللمعة و غيرهم.

و الظاهر أنّ الخلاف بينهم أنّما هو في الشق الأوّل و إلّا فالثاني متفق عليه و في الجواهر دعوى الإجماع بقسميه عليه و كيف كان فالقول: الأوّل: ما عرفت:

الثاني: أنها حيضة واحدة ذهب إليه ابن أبي عقيل.

الثالث: ما عن الصدوق في المقنع من أنها حيضة ونصف.

الرابع: ما عن الشيخ المفيد وابن إدريس والمصنف في المختلف وظاهر الشهيد الثاني في المسالك و هو: أنها طهران.

و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص فإنها على طوائف:

□

الاولى: ما يدل على القول الأول كصحيح إسماعيل بن الفضل أو حسنه عن أبي عبد الله - عليه السلام -: عن المتعة فقال - عليه السلام -: (ألق عبد الملك بن جريح فأسأله عنها فإن عنده منها علماً).

فأتيته فأملى عليّ شيئاً كثيراً في استحلالها و كان فيما روى ابن جريح قال: ليس فيها وقت - إلى أن قال -: و عدتها حيضتان و إن كانت لا تحيض فخمسة و أربعون يوماً، قال: فأتيت بالكتاب أبا عبد الله - عليه السلام - فقال: (صدق و أقر به) «١» و نحوه في ذلك خبر أبي بصير المروى عن تفسير العياشي «٢» و خبره الآخر «٣».

(١) الوسائل باب ٤ من أبواب المتعة حديث ٨.

(٢) الوسائل باب ٢٣ من أبواب المتعة حديث ٦.

(٣) المستدرک باب ١٨ من أبواب المتعة حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٢

[...]

و أمّا ما استدلل به في محكي المسالك و الروضة له من صحيح زرارة عن الإمام الباقر - عليه السلام -: (إنّ على المتمتعة ما على الأمة) «١» بدعوى أنه بضميمه ما دلّ على أنّ عدّة الأمة حيضتان يدل على المطلوب فغير تام فإنّ هذا الكلام من الإمام - عليه السلام - في الصحيح بعد قوله: (وعدة المطلقة ثلاثة أشهر و الأمة المطلقة نصف ما على الحرّة). فهو ظاهر في ارادة المماثلة بالأشهر.

الثانية: ما يدل على القول الثالث كصحيح زرارة عن أبي عبد الله - عليه السلام -: (عدّة المتمتعة إن كانت تحيض فحيضة و إن كانت لا تحيض فشهر ونصف) «٢».

و الإيراد عليه: بأنّه مروي في الكافي مع اسقاط عدّة المتمتعة فما في أوّله اجتهاد من راويه كذلك كما هي عادته غالباً في غير محله لما مرّ من أنّه عند دوران الأمر بين الزيادة و النقصان يبنى على وجود الزيادة و أنّه نقص عن النقل الآخر سهواً مع أنّ في ذيل خبر إسماعيل المتقدم أنّه كان يقول (يعني زرارة): إن كانت تحيض فحيضة.

و خبر البزنطي عن الإمام الرضا - عليه السلام -: قال أبو جعفر - عليه السلام -: (عدّة المتعة حيضة). و قال: (خمسة و أربعون يوماً لبعض أصحابه) «٣».

□

الثالثة: ما يدل على القول الثاني لاحظ صحيح عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن المرأة يتزوّجها الرجل متعة ثم يتوفى عنها هل عليها العدة؟ فقال - عليه السلام -: «تعد أربعة أشهر و عشرّاً و إذا انقضت أيامها و هو حيّ فحيضة و نصف مثل ما يجب على الأمة» «٤».

(١) الوسائل باب ٥٢ من أبواب العدد حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٢٢ من أبواب المتعة حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٢٢ من أبواب المتعة حديث ٦.

(٤) الوسائل باب ٢٢ من أبواب المتعة حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٣

[...]

الرابعة: ما يدل على القول الرابع و هو حسن زرارة عن الإمام الباقر - عليه السلام -: (و إن كان حرّ تحت أمه فطلاقه تطليقتان و عدّته قرءان) «١».

بدعوى أنّ المراد بالقرء في العدد الطهر نصّاً و فتوى كما سيجيء في محله هذه هي نصوص الباب.

و قد نسب إلى بعض المحققين أنّ خبر الحميري عن صاحب الأمر أرواحنا فداه في المرأة المتمتع بها التي وهب الزوج مدّتها في أثناء الطمث و أراد غيره ان يزوّجها: يستقبل بها حيضة غير تلك الحيضة لأن أقل العدة حيضة و طهراً تامّة «٢» يصلح للجمع بين النصوص بتقريب أنّه يدل على اعتبار الحيضة التامة و الطهرة التامة.

أمّا الثاني فواضح و أمّا الأول فلقوله يستقبل بها حيضة إذ لو كانت الحيضة الناقصة كافية لم يكن وجه لقوله يستقبل بها حيضة و عليه فحيث إنّ وقوع الهبة في الآن المتصل بزمان حيضها أو الآن المتصل بزمان طهرها في غاية الندرة بل الغالب وقوعها في أثناء الحيض أو الطهر فالحيضة و الطهرة التامتان لا تنفكان عن الطهرين أو الحيضة و النصف فإن كان في أثناء الطهر فتقع الحيضة التامة من عدّتها بين الطهرين أحدهما الطهر الذي وهب مدّتها فيه و الآخر الطهر التام الذي يكون من عدّتها و إن وقع في أثناء حيضها فيقع الطهر التام من عدّتها بين الحيضتين أحدهما: الحيضة التي وهب مدّتها فيها.

و الأخرى: الحيضة التامة التي تكون من عدّتها و لا- يبعد ان يكون نظر صاحب الجواهر (ره) الى ذلك راجع الجواهر و ان كانت عبارتها قاصرة عن افادة ذلك.

(١) الوسائل باب ٤٠ من أبواب العدد حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٢٢ من أبواب المتعة حديث ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٤

[...]

و لكن يبقى حينئذ نصوص الحيضة على حالها و هي لاعراض المشهور عنها تطرح و ما ذكر من الجمع إن كان تامّاً و إلّا فلا بدّ من الرجوع إلى المرجحات و هي تقتضي تقديم نصوص الحيضتين للأشهرية سيّما بعد كون الطائفة الرابعة مجملّة من جهة أنّ كون المراد بالقرء في العدد الطهر غير ملازم لإرادته منه في المقام.

و هل المراد بالحيضتين التامتان فلا يجزى حينئذ انقضاء أجلها في أثناء حيضتها و الدخول في حيضة أخرى، أو أنّه يكفي فيها بعض الحيضة الاولى و لو لحظة و الحيضة الثانية و لو لحظة أو أنّه لا بدّ من تمام الحيضة الثانية خاصّة أو العكس أو لا بدّ من حيضة كاملة و لحظة من حيضة أخرى من غير فرق بين السابقة و اللاحقة و وجه ظاهر النصوص هو الأول و صريح خبر الاحتجاج هو الثالث و لكنّه غير نقى السند.

ثمّ إنّ جماعة من الأصحاب منهم سيد المدارك و المحدث الكاشاني و الفاضل الخراساني (ره) توقّفوا في المسألة و إن جعل السيد الجمع الآتي أولى.

و جماعة آخرين منهم المجلسي (قده) جمعوا بين الأخبار بحمل ما زاد على الحيضة على الاستحباب و جعله السيد أولى.

و صاحب الحداثق (ره) قدّم نصوص الحيضتين لموافقتهما للاحتياط و الكل كما ترى إذ التوقّف لا وجه له لأنّه إن أمكن الجمع العرفي فهو المتعين و إلّا فلا بدّ من الرجوع إلى أخبار الترجيح و قد عرفت أنّها تقتضى تقديم نصوص الحيضتين.

و حمل ما زاد على الحيضة على الاستحباب جمع تبرّعى لا عرفي إذ لو عرض قوله- عليه السّلام-: (عدّتها حيضتان) مع قوله- عليه السّلام-: (عدّتها حيضة واحدة) أو حيضة و نصف إلى أهل العرف يرونهما متهافتين و لا يرون أحدهما قرينه على الآخر و الموافقة للاحتياط ليست من المرجحات و على فرض كونها منها فالمرجحات التي قبلها موجودة فالصحيح ما ذكرناه.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٥

و في الموت بأربعة أشهر و عشرة أيام

عدّة المتمتّع بها من الوفاة

هذا كله في عدّة الفراق و أمّا في الموت فالمشهور بين الأصحاب أنّها تعتد بأربعة أشهر و عشرة أيام إن لم تكن حاملاً و عن المفيد و المرتضى و العمانى و سلاّر: أنّ عدتها شهران و خمسة أيام.

يشهد للأوّل مضافاً إلى عموم الآية الكريمة «١» جملة من النصوص ففي صحيح ابن الحجاج المتقدم: تعتد بأربعة أشهر و عشراً. و كذا في صحيح زرارة الذي تقدم و بإزائهما خبران:

أحدهما: مرسل الحلبي عن الإمام الصادق- عليه السّلام-: عن رجل تزوّج امرأة متعة ثمّ مات عنها ما عدّتها؟ قال: (خمسة و ستون يوماً) «٢».

استدل به للقول الثاني لکنّه ضعيف مرسل و في طريقه الطاطرى الواقفى الذى قيل فيه أنّه شديد العناد في مذهبه صعب العصبية على من خالفه من الإماميّة و معارض مع ما هو أشهر و أصح سنداً منه فيتعين طرحه.

ثانيهما: خبر على بن يقطين عن أبى الحسن- عليه السّلام-: (عدّة المرأة إذا تمتع بها فمات عنها خمسة و أربعون يوماً) «٣» و لکنّه لعدم عمل أحد من الأصحاب به حمل على ما إذا كان الموت بعد انقضاء الأجل و لعله يشعر به عطف الموت بقاء فيكون المراد من تمتع بها استيفاء التمتع بها في تمام المدة لا أحداث التمتع.

و ربّما يستدل للقول الثاني مضافاً إلى ما مرّ: بأنّها كالأمة في الحياة فكذلك في

(١) البقرة آية ٢٣٤.

(٢) الوسائل باب ٥٢ من أبواب العدد حديث ٤.

(٣) الوسائل باب ٥٢ من أبواب العدد حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٦

[...]

الموت و تقريب الدليل بوجه يخرج عن القياس: أنّ ذلك مقتضى عموم المتزلة المستفادة من قوله- عليه السّلام- في صحيح زرارة المتقدم: (و كذلك المتعة عليها مثل ما على الأمة).

و لكن يرد عليه: أنّ التنزيل في الخبر بلحاظ خصوص عدّة الفراق لا الموت للتصريح في صدره بكون عدّة الوفاة في الجميع أربعة

أشهر و عشرة مع أنه لو سلم عموم المنزلة يتعين تقييد إطلاقه بالصحيحين المتقدمين فما أفاده المشهور أظهر هذا كله إذا كانت حائلاً.
و أما إذا كانت حاملاً فلا خلاف بينهم في أن عدتها أبعده الأجلين من وضع الحمل و عدّة الوفاة.
و يشهد به إطلاق النصوص الدالة على أن عدّة الحبل المتوفى عنها زوجها: أبعده الأجلين لاحظ صحيح الحلبى عن الإمام الصادق-
عليه السلام- قال في الحامل المتوفى عنها زوجها: (تنقضى عدتها آخر الأجلين) «١».
و موثق سماعة قال: المتوفى عنها زوجها الحامل أجلها آخر الأجلين إن كانت حبل فتمت لها أربعة أشهر و عشرة و لم تضع فإن عدتها إلى أن تضع و إن كانت تضع حملها قبل أن يتم لها أربعة أشهر و عشرة تعتد بعد ما تضع تمام أربعة أشهر و عشر و ذلك أبعده الأجلين «٢» و نحوهما غيرهما.
و مع هذه النصوص لا حاجة إلى التمسك بالاستصحاب و لا مورد له كى يعارض بالاستصحاب التعليقى، فتدبر.

(١) الوسائل باب ٣١ من أبواب العدد حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٣١ من أبواب العدد حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٧

[...]

تجديد العقد على المتمتع بها قبل انقضاء الأجل

العاشرة: المشهور بين الأصحاب أنه لا يصح له تجديد العقد على المتمتع بها دائماً أو منقطعاً قبل انقضاء الأجل أو هبته.
و استدلو له: بأنه يلزم من صحة العقد أحد المحذورين أما تحصيل الحاصل لو قلنا بتأثير العقد الجديد من حينه أو تأخر أثره لو قلنا بتأثيره بعد انقضاء أجل العقد الأول.
و بمفهوم صحيح أبى بصير عن أبى جعفر- عليه السلام- فى المتعة: (لا بأس بأن تزيدك و تزيدها إذا انقطع الأجل فيما بينكما تقول لها: استحللتك بأجل آخر برضا منها و لا يحل ذلك لغيرك حتى تنقضى عدتها) «١».
و بخبر أبان بن تغلب: قلت لأبى عبد الله- عليه السلام-: جعلت فداك الرجل يتزوج المرأة متعة فيزوجها على شهر ثم إنها تقع فى قلبه فيحب أن يكون شرطه أكثر من شهر فهل يجوز أن يزيدا فى أجرها و يزداد فى الأيام قبل أن تنقضى أيامه التى شرط عليها؟ فقال- عليه السلام-: (لا يجوز شرطان فى شرط).

قمى، سيد صادق حسيني روحانى، فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ٢٦ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)؛ ج ٢٢، ص: ٥٧

قلت كيف يصنع؟ قال- عليه السلام-: (يتصدق عليها بما بقى من الأيام ثم يستأنف شرطاً جديداً) «٢».
و لكن يرد على الوجه العقلى أولاً: أنه لو تم لا يختص بما إذا عقد عليها ثانياً بأجل من حين العقد و أما لو عقد عليها بأجل من حين انقضاء الأجل الأول فلا يلزم ذلك المحذور و قد مرّ عدم لزوم اتصال المدة بالعقد.

(١) الوسائل باب ٢٣ من أبواب المتعة حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٢٤ من أبواب المتعة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٨

[...]

و ثانياً: أنَّ الزوجية من الامور الاعتبارية و الاعتبار خفيف المئونة فلا مانع من اعتبار زوجيتها من حين العقد غاية الأمر قبل انقضاء الأجل الأول يلتزم بالتأكد نظير التأكد في الأحكام التكليفية.

و أمّا خبر أبان فمضافاً إلى ضعف سنده لإبراهيم بن المفضل أنّه محتمل لأن يراد به زيادة الأجل و المهر في أثناء المدة تعويلاً على العقد السابق من غير تجديد فيكون بمنزلة اشتراط أجلين و مهريّن في عقد واحد و يكون هذا هو المراد من قوله - عليه السلام -: (لا يجوز شرطان في شرط) أي أجلان في عقد واحد و لا نظر له إلى أجلين في عقدين و إن تداخل الأجلان فأنّه ليس حينئذ أجلان في عقد واحد.

و أمّا الصحيح فقد يمنع كون مفهومه ذلك باعتبار وروده في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاذَلْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيقَةِ﴾ و لما في ذيله (و لا يحل ذلك لغيرك) فيكون المراد به حينئذ أنَّ العقد المستأنف بعد مضي الأجل بلا فصل يختص بالزوج و أمّا غيره فلا بدّ أن لا يعقد عليها حتى تنقضي عدتها.

و يؤيده خبر عبد السلام عن الإمام الصادق - عليه السلام - في تفسير الآية قلت: إن أراد أن يزيدّها و يزداد قبل انقضاء الأجل الذي أجل؟ قال - عليه السلام -: (لا بأس بأن يكون ذلك برضا منه و منها بالأجل و الوقت) «١».

و على هذا فيقوى ما عن العماني و ابن حمزة و المصنّف - ره - في المختلف من الصحة و لكن الانصاف أنَّ منع ثبوت المفهوم للصحيح في غير محله و به يقيد إطلاق خبر عبد السلام بأن يتصدّق عليها بما بقي من المدة ثم يستأنف العقد الجديد. ثم إنَّ الظاهر اختصاص الصحيح بالعقد بالأجل من حين العقد و لا يشمل ما

(١) الوسائل باب ٢٣ من أبواب المتعة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٩

[...]

لو عقد عليها بأجل من حين انقضاء الأجل الأوّل فأنّه من قبيل العقد بعد انقطاع الأجل فإنّ عقد الزوجية إنّما يكون من ذلك الحين و إن كان إبرازه و إنشائه قبل الانقضاء و الخبر ظاهر في المنع عن نفس الترويج قبل الانقضاء لاعن إنشائه. كما أنَّ صريح الخبرين الاختصاص بالمنقطع و لا يعمنّ ما لو كان العقد الثاني عقد دوام و مقتضى القاعدة كما عرفت صحته.

حكم الشرط المذكور قبل العقد

الحادية عشرة: لا إشكال و لا خلاف في أنّه يعتبر في لزوم الوفاء بما يشترط في عقد الانقطاع من الشروط السائغة ذكرها في ضمن العقد بأن تكون مقترنة بالإيجاب و القبول لما حَقّق في محله من أنَّ الشرط غير المذكور في العقد لا يجب الوفاء به إمّا لعدم صدق الشرط عليه الذي هو بمعنى الربط أو للإجماع و أمّا الكلام في المقام في موردين.

الأوّل: إنّ المشهور أنّه لا يجب الوفاء بالشرط المذكور قبل العقد و إن كان من قبيل الشروط المضمرة المبني عليها العقد و وقع العقد مبتئاً عليه الذي هو من قبيل الذكر في العقد في سائر العقود بل في الرياض دعوى الإجماع عليه.

و قد استدلل له بنصوص كمثوق ابن بكير: قال أبو عبد الله - عليه السلام -:

(إذا اشترطت على المرأة شروط المتعة فرضيت به و أوجبت التزويج فاردد عليها شرطك الأول بعد النكاح فإن أجازته فقد جاز وإن لم تجزه فلا يجوز عليها ما كان من شرط قبل النكاح) «١».

و موثقه الآخر عنه - عليه السلام -: (ما كان من شرط قبل النكاح هدمه النكاح و ما)

(١) الوسائل باب ١٩ من أبواب المتعة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٦٠

[...]

(كان بعد النكاح فهو جائز) «١».

و موثق محمد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام - في الرجل يتزوج المرأة متعة: (أنهما يتوارثان إذا لم يشترطا و أنما الشرط بعد النكاح) «٢». و نحوها غيرها.

و أورد على ذلك في الجواهر بأنه تحمل النصوص المزبورة على ما كان من الشروط سابقاً و لم يكن مضمراً حال العقد على وجه يكون مبنياً عليه لعدم صدق الشرط قبل النكاح خاصة بعد فرض قصده في الأثناء مدلولاً عليه بالقرائن الحالية و لاستبعاد اختصاص المقام عن غيره بذلك.

و فيه: أنه ينافيه قوله - عليه السلام - في الموثق: (فاردد عليها شرطك الأول بعد النكاح).

فإنه كالصريح في لزوم أن يذكر ثانياً و لا يكتفى بالمقدّر و الاستبعاد المذكور بعد عدم العلم بمناطات الأحكام في غير محله و عن المحقق اليزدي اختصاص النصوص بالشروط المعبرة في المتعة من الأجل و المهر.

و يرد موثق محمد بن مسلم فالأظهر ما هو المشهور و لا مانع من الالتزام به في المقام.

المورد الثاني: أن المنسوب إلى الشيخ في النهاية لزوم ذكر الشروط في عقد الانقطاع بعد العقد ثانياً و عن تهذيبه الاكتفاء بذكرها بعد العقد: و الوجه في اختصاص شروط هذا العقد بذلك ما في النصوص السابقة من اعتبار كون الشرط بعد النكاح و أنه جائز دون غيره و لكن الظاهر منها كما فهمه الأصحاب اعتبار ذكر الشرط بعد الإيجاب و القبول بلا فصل بحيث يكون من متعلقاتهما لا بذكره بعد و لو مع فصل طويل.

(١) الوسائل باب ١٩ من أبواب المتعة حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١٩ من أبواب المتعة حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٦١

الفصل الخامس في نكاح الإمام الفصل السادس في العيوب و هي أربعة في الرجل الجنون

الفصل الخامس نكاح الإمام

الفصل الخامس في نكاح الإمام و لا يخفى أنه حيث لا موضوع للأحكام المتعلقة بالعبود و الاماء في زماننا هذا فلذا عادتنا في مؤلفاتنا أعم من هذا الشرح و كتاب منهاج الفقاهة على الغاء ما يتعلق بهما من الأبحاث للاشتغال بما هو أهم و على هذا فلا نتعرض لمباحث هذا الفصل.

الفصل السادس الجنون من العيوب الموجبة لحق الفسخ

الفصل السادس فى العيوب

إشارة

الموجبة لحق الفسخ و هي أربعة فى الرجل على المشهور و سيأتى الكلام فى أنه هل يرد العقد بغير الأربعة أم لا؟.

[عيوب الرجل]

أحدها: الجنون

بلا خلاف فيه فى الجملة بل الإجماع بقسميه عليه.
و يشهد به خبر على بن أبى حمزة قال: سئل أبو إبراهيم - عليه السلام - عن امرأة يكون لها زوج و قد أصيب فى عقله بعد ما تزوجها أو عرض له جنون؟ قال - عليه السلام -: «لها أن تنزع نفسها منه إن شاءت» (١).

(١) الوسائل باب ١٢ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٦٢

[...]

و مرسل الفقيه و روى أنه إن بلغ به الجنون مبلغاً لا يعرف أوقات الصلاة فرق بينهما فإن عرف أوقات الصلاة فلتصبر المرأة معه فقد بليت (١) و ضعفهما منجر بالعمل.

و ربّما يستدل له بصحيح الحلبي عن أبى عبد الله - عليه السلام - قال: «إنما يرد النكاح من البرص و الجذام و الجنون و العفل» (٢).
و أورد عليه صاحب الجواهر ره - بأن الشيخ ره - و إن روى الخبر فى موضع من التهذيب هكذا و لكنّه مروي فى الكافي مع سبق جملة اخرى و هي: سألت عن رجل يتزوج إلى قوم فإذا امرأته عوراء و لم يبينوا له قال: (لا يرد و إنما يرد النكاح ...) إلخ (٣).
و أيضاً روى فى موضع آخر مع اضافته جملة لاحقة و هي قلت أ رأيت إن كان قد دخل بها كيف يصنع بمهرها؟ قال:
(المهر لها بما استحل من فرجها و يغرم وليها الذى أنكحها) (٤).

و معلوم أنّ ذلك من تقطيع الشيخ لا - أنه خبر مستقل للحلبى كما يومئ إليه اتحاد السند و عليه فحيث يحتمل أن يكون قوله يرد بصيغة المعلوم لا المجهول و الضمير يرجع إلى الزوج فالخبر مختص بجنون المرأة و لا يشمل الرجل.
و دعوى أولويّة ثبوته للمرأة فى الرجل من العكس الثابت نصاً و فتوى كما ستعرف لكون الرجل له التخلص بالطلاق دونها ممنوعة لعدم القطع بالأولويّة.

و الجواب عنه أولاً: أنه لا مانع من كون ذلك الذى رواه الشيخ خبراً مستقلاً إذ أى مانع من بيان المعصوم - عليه السلام - ذلك مرتين تارة مع جملة اخرى و اخرى بدونها

(١) الوسائل باب ١٢ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ١ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١٠.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٦.

(٤) الوسائل باب ٢ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٦٣

[...]

و الحلبي أيضاً يروى الخبرين و كذا من يروى عنه و حيث إنَّ الظاهر من نقله كونه تمام المروى فلا وجه لعدم الالتزام به. و ثانياً: إنَّ الخبر روى في الكافي و الفقيه مع اضافته الجملة السابقة و أيضاً روى نظيره محمّد بن مسلم في الصحيح عن أبي جعفر - عليه السّلام - و لكن مع الفصل بين تلك الجملة و الجملة التي تكون مورد الاستدلال بقوله و قال: إنَّما يرد ... إلخ كما عن الفقيه و قال: يرد ... إلخ بإسقاط لفظ إنَّما كما عن الكافي و هذا أى تكرار لفظ قال يدل على تعدد الخبر و أنَّ الصادر من المعصوم - عليه السّلام - جملتان غير مرتبطتين أى غير متصلتين.

و عليه فلفظ يرد يكون بصيغته المجهول فالخبر يعم جنون الرجل أيضاً.

و دعوى أنَّ النكاح إنَّما يستند إلى الزوجة فالمتبادر من قوله - عليه السّلام -: (يرد النكاح) إنَّ الرجل يرد النكاح إذ رده كقبوله من قبل الزوج مع أنَّه يشتمل على الفعل المختص بالمرأة. مندفعه: بأنَّ المراد من النكاح ليس هو خصوص ما هو فعل الزوجة بل المتحصل منه و من فعل الزوج و هو يصح رده من كل منهما و اختصاص العقل بها لا يضر بعد كون الخبر في مقام بيان موجبات الفسخ من غير نظر إلى الفاسخ.

و ما عن المحقق اليزدي من الاشكال عليه بأنَّه غير مشتمل على العيوب المختصة بالرجل و هو يوهن كونه في مقام بيان موجبات الفسخ كلياً.

فيه: أنَّ غايته ما يلزم من ما افيد عدم ثبوت المفهوم له لا - عدم التمسك بإطلاق منطوقه فالأظهر تمامية دلالة الخبر على ذلك فلا إشكال في الحكم في الجملة إنَّما الكلام في موارد:

الأول: إنَّه ربَّما نُسب إلى بعض متأخري المتأخرين التوقف في الحكم بالنسبة إلى الجنون السابق.

بدعوى أنَّ النص مختص باللاحق و الأولوية ليست قطعية مع أنَّه لو فرض

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٦٤

[...]

الجنون قبل العقد لا يكون العقد صحيحاً في نفسه لأنَّه يعتبر في العاقد و الموكل العقل.

و لكن يرد الأول: ما تقدم من عدم اختصاص المدرك بخبر علي بن حمزة و صحيح الحلبي مطلق شامل له.

و يرد الثاني: أنَّه يمكن فرض صحة العقد من الولي حال كونه صغيراً أو مجنوناً و في الجنون المتصل بالصغر و لو كان العقد في حال البلوغ أو كان المتصدى للعقد الحاكم الشرعي أو كان الجنون ادوارياً و عقد في حالة الصحة.

الثاني: إنَّه لا خلاف في أنَّه تفسخ المرأة نكاحها بالجنون الحاصل للرجل و إن كان أدواراً سواء كان سابقاً على العقد أو تجدد بعده قبل الوطء أو بعده إذا كان لا يعقل أوقات الصلاة و أمَّا إن كان يعقل فإن كان قبل العقد أو مقارناً له فالمعروف عمَّا عدا ابن حمزة الفسخ أيضاً، و إن تجدد بعد العقد فعن أكثر المتقدمين عدم الفسخ و عن كثير من المتأخرين الفسخ.

يشهد لما اختاره المتأخرون اطلاق خبر علي بن أبي حمزة و صحيح الحلبي المتقدمين.

و استدلل لما اختاره القدماء بمرسل الفقيه المتقدم و نحوه ما عن الفقه الرضوي «١» و لكن المرسل ضعيف و الفقه الرضوي لم يثبت

لنا كونه كتاب رواية فضلاً عن اعتباره مع أنّ مرسل الفقيه غير مختص بالمتجدد بل هو يعم السابق نعم الرضوى مختص به و هذا يوجب الظن بما أصّر عليه صاحب الجواهر - ره - من أنّ المتقدمين لم يفصلوا في الجنون الموجب للفسخ بين عرفانه أوقات الصلاة و عدمه بل مرادهم اختصاص الجنون بالقسم الأول.

و عليه فلا يبقى مورد لدعوى انجبار ضعف السند بالعمل، اللهم إلا أن يقال إنّ

(١) المستدرک باب ١١ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٦٥

و العنن

الصدوق بنى في عبارته التي نقلها في الرواية على ما تضمّنه الخبر الذي قبلها من فرض الجنون بعد ما تزوّجها فأطلق اعتماداً عليه لكنّه حينئذ يكون من نقل المعنى فلا- يكون متن الخبر بأيدينا كي تتمسّك به مع أنّه مع الاحتمال الذي ذكره صاحب الجواهر بضميمة احتمال أن يكون نظر الصدوق إلى الرضوى لا يصح دعوى انجبار ضعف السند بالعمل.

الثالث: في الموضوع و الظاهر أنّه أعم من غلبة المرض على العقل المقتضى لفساده و تعطيله عن أفعاله و أحكامه و لو في بعض الأوقات و من ضعف العقل في نفسه من غير حدوث مرض الذي أفاد الشيخ أنّه أكثر و كيف كان فالجنون فنون و مفهومه مبين عند العرف و أي قسم منه تحقّق ترتّب عليه الحكم.

من العيوب الموجبة لحقّ الفسخ للمرأة العنة

[الثاني: العنن]

و الثاني: من العيوب الموجبة لحقّ الفسخ للمرأة العنن بلا- خلاف فيه و في الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه و في الحقائق أجمع الأصحاب على أنّ العنن من العيوب الموجبة لتسلّط المرأة على الفسخ

و يشهد به نصوص مستفيضة كصحيح أبي بصير: سألت أبا عبد الله - عليه السّلام - عن امرأة ابتلى زوجها فلا يقدر على جماع أ تفارقه؟ قال - عليه السّلام - (نعم إن شاءت) «١».

و صحيح الكنانى عنه - عليه السّلام - عن امرأة ابتلى زوجها فلا يقدر على الجماع أبداً أ تفارقه؟ قال - عليه السّلام - (نعم إن شاءت) «٢».

(١) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٦٦

[...]

و خبر غياث عنه - عليه السّلام - في العنين: (إذا علم أنّه عنين لا يأتى النساء فرق بينهما و إذا وقع عليها وقعة واحدة لم يفرّق بينهما و الرجل لا يرد من عيب) «١».

و صحيح محمّد بن مسلم عن الإمام الباقر - عليه السّلام -: «العنين يترصّص به سنّة ثمّ إن شاءت امرأته تزوّجت و إن شاءت أقامت» «٢».

و موثق عمار بن موسى عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن رجل أخذ عن امرأته فلا يقدر على إتيانها فقال - عليه السلام -: (إذا كان لا يقدر على إتيان غيرها من النساء فلا يمسكها إلّا برضاها بذلك و إن كان يقدر على غيرها فلا بأس بامساكها) «٣». و نحوها غيرها. و تمام الكلام بالبحث في جهات:

الاولى: أنّ ظاهر كلام اللغويين أنّه يعتبر في صدق العنين أمران:

أحدهما: العجز عن إتيان النساء لضعف العضو و عدم قدرته على الانتشار.

و ثانيهما: عدم اشتهاء النساء صريح كلام جمع من الفقهاء كفاية الأمر الأوّل في صدق العنين و لا يهتمنا البحث في ذلك بعد كون المأخوذ في جملة من النصوص عدم القدرة على النساء و مقتضى إطلاقها ثبوت هذا الحكم و إن كان يشتهي النساء بل يشمل إطلاق النصوص ما كان عن سحر كما عن كشف اللثام و غيره و لعله المراد من قوله في الموثق أخذ عن امرأته و هو على ما قيل رقية كالسحر فما عن بعض من اعتبار عدم شهوة النساء في غير محله.

الثانية: المعروف بين الأصحاب بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه أنّ العنن

(١) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٥.

(٣) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٦٧

[...]

الحادث بعد العقد كالموجود قبله موجب لثبوت حق الفسخ لإطلاق النصوص بل لعله الفرد الظاهر من النصوص و ما عن المحقق الثاني من أنّه يلوح من عبارة المبسوط عدم ثبوت الخيار به في غير محله.

الثالثة: أنّ العنن الموجب للخيار هو ما لو لم يتمكن من إتيان النساء مطلقاً و أمّا لو كان قادراً على إتيان غير زوجته و لا يقدر على إتيانها خاصّة فهو ليس بعنن و لا يكون موجباً لثبوت حق الفسخ كما هو المشهور بين الأصحاب.

و يشهد به عدم صدق العنين على من يقدر على إتيان النساء الآخر.

و قوله في صحيح أبي بصير فلم يقدر على الجماع و نحوه ما في صحيح الكناني و غيرهما و خبر عليّ بن جعفر عن أخيه - عليه السلام - عن عنين دلس نفسه لامرأة ما حاله؟ قال - عليه السلام -: «عليه المهر و يفرّق بينهما إذا علم أنّه لا يأتي النساء» «١».

و قوله - عليه السلام - في خبر غياث المتقدم: «إذا علم أنّه عنين لا يأتي النساء فرق بينهما».

و عن ابن زهرة و ظاهر المفيد: أنّ المعتبر في صدق العنين و عدمه بالنسبة إلى الزوجة و لا عبرة بغيرها و ظاهر الرياض حيث حكم بأنّ القول الأوّل أشهر كونه مشهوراً أيضاً، و عن المختلف التوقّف في الحكم.

و استدلل لهذا القول: بصحيح عليّ بن رئاب عن أبي حمزة عن أبي جعفر - عليه السلام - في حديث: «إذا ذكرت أنّها عذراء فعلى الإمام أن يؤجله سنة فإن وصل إليها و إلّا فرق بينهما» «٢».

إذ مقتضاه الاكتفاء في الفسخ بعجزه عن وطئها و إن لم يعلم عجزه عن وطء

(١) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١٣.

(٢) الوسائل باب ١٥ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٦٨

[...]

غيرها.

وفيه: أنَّ الخبر وارد في مورد ادعاء الزوجة أنَّه لم يقربها و انكار الزوج ذلك فالمفروض فيه أنَّه لو لم يقربها فهو عنين لا يقدر على إتيان النساء.

وما أفاده - عليه السلام - إنَّما هو لتشخيص أنَّه أتاها أم لا ولا نظر له إلى ما يتحقق به العنن و بعبارة أخرى أنَّ المفروض فيه. أنَّ إتيانها وعدمها امارتان لقدرته على إتيان النساء و عدمه فلا اشكال في الحكم.

الرابعة: أنَّه لا - إشكال في أنَّ عدم التمكن من إتيان النساء في زمان قصير كشهر مثلاً لا يوجب الفسخ بل المعتبر هو كونه بنحو لا يتمكن من إتيانها في زمان معتد به و قد حدد ذلك في النصوص و كلمات الأصحاب بالسنة لاحظ صحيح محمد بن مسلم و صحيح علي بن رثاب المتقدمان و في خبر الكناني: أجل سنة حتى يعالج نفسه «١».

و هل التحديد في ذلك مطلق حتى فيما علم بأنَّه عنين لا يقدر على إتيان النساء أبداً و إن عالج نفسه فلا فسخ لها إلَّا بعد السنة أم يكون ذلك فيما احتمل التمكن و لو مع المعالجة.

ظاهر الأخبار هو الثاني فإنَّ صحيح ابن رثاب وارد في مورد ادعاء الرجل تمكُّنه منه و في خبر الكناني قيّد بقوله حتى يعالج نفسه و عتبر في صحيح محمد بقوله: يتربص به سنة و التربص هو انتظار أمر يقال: تربص بغلته الغلاء أى أبقاها لأن تغلى فما عن المختلف من أنَّ العلم أنَّما يحصل بعد السنة و لو قدر حصوله قبلها فالأقوى عدم التأجيل هو الصحيح.

و أمَّا النصوص «٢» المتضمنة أنَّ علياً - عليه السلام - كان يؤخر العنين سنة من يوم

(١) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٧.

(٢) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٦٩

و الخصاء

ترافعه امرأته فإن خلص إليها و إلَّا فرق بينهما فهي أيضاً تؤكّد ما ذكرناه و لا تنافيه.

و على هذا فإن ابتلى الزوج بمرض مانع عن الجماع و يعلم بأنَّه يزول و لكن بعد مضي سنة أو أكثر فالأظهر عدم ثبوت الخيار فإنَّ الظاهر كون تأجيل السنة أنَّما هو طريقي و لا موضوعي له و مع ذلك كله فالاختياط في غير مورد الوفاق لا يترك.

الخامسة: أنَّه يعتبر في ثبوت الخيار لها أن لا - يكون ذلك بعد الوطء و لو مرة فلو وطأها ثمَّ عنَّ لم يثبت الخيار بلا خلاف كما عن المبسوط و الخلاف.

و يشهد به خبر غياث المتقدم و خبر السكوني عن الإمام الصادق - عليه السلام - عن أمير المؤمنين - عليه السلام -: (من أتى امرأة مرة واحدة ثمَّ أخذ عنها فلا خيار لها) «١».

السادسة: إذا علمت أنَّه عنين قبل النكاح فالظاهر عدم ثبوت الخيار لها لأنَّه إنَّما جعل الخيار لها لأجل أن تتمكن من التخلص عمَّا ابتليت به من جهة لزوم العقد فمع علمها و اقدامها عليه لا وجه لثبوت الخيار لها و لأنَّه لا خلاف في أنَّها إذا علمت بعد العقد بالعنن و رضيت سقط خيارها فكذلك الرضا السابق.

و قد يقال أنه يتفرع على الوجه الأول: إنه لو كان العنن حاصلًا بسبب المرأة لا خيار لها فإنّ البلية حينئذ ليست مستندة إلى لزوم العقد بل إليها ولا بأس به.

من العيوب الموجبة للتسلط على الفسخ الخضاء

[الثالث: الخضاء]

و الثالث: من العيوب الموجبة لتسلط المرأة على الفسخ الخضاء - بالكسر و المد - و هو سل الانثيين و إخراجهما كما هو المشهور بين الأصحاب.

و يشهد به جملة من النصوص كصحيح ابن مسكان قال بعثت بمسألة مع

(١) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٧٠

[...]

ابن أعين قلت: سله عن خصي دلس نفسه لامرأة فدخل بها فوجدته خصيًا؟ قال - عليه السلام -: «يفرق بينهما و يوجع ظهره و يكون لها المهر بدخوله عليها» (١).

و صحيح علي بن جعفر عن أخيه - عليه السلام - عن خصي دلس نفسه لامرأة ما عليه؟ فقال - عليه السلام -: «يوجع ظهره و يفرق بينهما و عليه المهر كاملاً إن دخل بها و إن لم يدخل فعليه نصف المهر» (٢).

و موثق بكير عن أحدهما: في خصي دلس نفسه لامرأة مسلمة فتزوجها؟ فقال - عليه السلام -: (يفرق بينهما ان شاءت المرأة و يوجع رأسه و إن رضيت به و أقامت معه لم يكن لها بعد رضاها به أن تأباه) (٣) و نحوها غيرها. و تمام الكلام في ضمن فروع:

١- هل الموجب لثبوت الخيار كون الخضاء من العيوب كما هو المشهور أم يكون الموجب تدليس الرجل بذلك و إلّا فهو ليس بعيب؟ كما عن المبسوط و الخلاف وجهان تظهر الثمرة فيما إذا لم يدلس نفسه لها بأن اعتقد أنها تعلم بالحال أو جهل بكونه خصيًا، فأنه على الأول يثبت الخيار و على الثاني لا يثبت.

ظاهر النصوص هو الثاني لاشتغال جميعها على التدليس و ظاهر ذلك كون خيارها من جهته لا من حيث كونه عيباً بل هو ليس بعيب كما عن المبسوط و الخلاف لأنه يولج بل ربّما كان أبلغ من الفحل لعدم فتوره إلّا أنّه لا ينزل و هو ليس بعيب إنّما العيب عدم الوطء فتأمل.

و ما في الجواهر من أنّ عدم اخباره بنفسه تدليس بل لو لم يكن الخضاء عيباً لم يتحقق الخيار بتدليسه أيضاً.

(١) الوسائل باب ١٣ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٥.

(٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٧١

[...]

يرد عليه: إنه يمكن تصوير عدم الاخبار مع عدم التدليس كما مرّ و توقف صدق التدليس على كونه عيباً ممنوع مع أنّه لا يرد النكاح من كل عيب كما صرح بذلك في بعض أخبار العنين قال- عليه السلام-: (الرجل لا يرد من عيب).

أى من كل عيب بل من عيوب خاصّة و لعلّه لذا أمر بالتأمل.

و ما أفاده بعض الأجلّة من أنّ الظاهر من قولهم في غير واحد من الأخبار و يوجع ظهره كما دلس نفسه هو أنّ الخيار من جهة الخصاص و ايجاع الظهر بالضرب بإزاء التدليس لا أنّ الخيار و الايجاع كليهما من جهة التدليس.

يرده: أنّ الظاهر من ذلك إنّ الايجاع إنّما هو للتدليس و أمّا عدم دخل التدليس في الحكم الآخر و كون الخصاص تمام الموضوع للخيار فلا يدل عليه.

فالأظهر عدم ثبوت الخيار بدون التدليس و على هذا يحمل كلام الشيخ في الخلاف و المبسوط لما أفاده الفاضل الهندي- ره- من حمل الأخبار على من لا يتمكّن من الإيلاج و نفى هو عنه البعد.

٢- هل يلحق بالخصاء الوجاء- بالكسر و المد- و هو رض الانثيين بحيث تبطل قوّتهما أم لا؟ وجهان بل قولان لا يبعد الأول: لما قيل إنّ من أفراد الخصاص و لمناسبة الحكم و الموضوع فإنّ من المعلوم عدم دخل خروج الانثيين في الحكم بل تمام الموضوع عدم وجودهما و لكن مع ذلك الإفتاء به مشكل و كذا في فاقد الانثيين خلقه و نحوه ممّن هو كالخصى.

٣- إنّ مورد النصوص ما إذا كان ذلك قبل العقد فالقول بثبوت الخيار بهذا العيب لو كان مقارناً للعقد فضلاً عما إذا كان متجدداً بعده أو بعد الوطء لا وجه له كما أنّ التفصيل بين المتجدد بعد العقد قبل الوطء فالثبوت و المتجدد بعد الوطء فالعدم لا وجه له.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٧٢

و الجب

الجب و

الرابع: الجب

و المشهور بين الأصحاب على وجه لم أجد فيه خلافاً هو كون الجب من العيوب الموجبة للفسخ و قد تردّد المحقّق في الشرائع في ذلك و إن اختار ما هو المشهور و الظاهر أنّ منشأ التردد عدم ورود نص خاص فيه و مقتضى القاعدة لزوم النكاح و كيف كان فيمكن أن يستدل له بوجه:

الأول: إطلاق صحيحى أبى بصير و الكنانى المتقدمين في العنن الدالين على ثبوت الخيار لها بعدم قدرته على الجماع إذ عدم القدرة قد يكون لأجل عدم انتشار العضو و عدم نهوضه لضعف القوّة الناشرة الناهضة و قد يكون لأجل انتفاء العضو كما في المجهوب فإنّه بمعنى عديم الآلة.

و دعوى أنّ عدم القدرة على الجماع من قبيل عدم الملكة فهو عبارة عن عدم القدرة عليه ممّن من شأنه القدرة عليه و المجهوب ليس من شأنه القدرة عليه فلا يشملها الصحيحان فيها أنّ عدم الملكة ليس عبارة عن خصوص انتفاء الوصف عن موضوع قابل للاتصاف به شخصاً بل هو أعم من ذلك و من انتفائه عن موضوع قابل له نوعاً أو جنساً و لذا يصح إطلاق الأعمى على الأكمه و هو من تولّد أعمى و لا يكون قابلاً لأن يبصر شخصاً و على العقرب و من المعلوم أنّ المجهوب بنوعه قابل للاتصاف بالقدرة على الجماع و إن لم يكن بشخصه قابلاً له مع أنّ كون عدم القدرة على الجماع من قبيل عدم الملكة غير ظاهر.

الثاني: فحوى ما دلّ على ثبوت الخيار في العنن لمشاركته له في المعنى و زيادة لأنّ العنن يمكن برئه، و المجهوب يستحيل برئه و المراد بهذا الوجه ليس هو مفهوم الموافقة حتى يقال باختصاصه بما تكون القضية مسوقة لبيان المفهوم و كان هو المقصود

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٧٣

[...]

بالإصالة منها و كان المنطوق مقصوداً بالتبع كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ «١» فلا- ربط له بالمقام بل المراد منها الأولوية القطعية أو الاطمئنانية.

الثالث: فحوى ما دلّ من النصوص على حكم الخِصاء فأنّه أقوى عيباً منه لقدرة الخصى على الجماع في الجملة بخلاف المجبوب. لكن يرد عليه: ما تقدم من أنّ ثبوت الخيار في الخِصاء ليس لكونه عيباً بل للتدليس فالعمدة الوجهان الأولان. والاستدلال له: بقاعدة «٢» نفى الضرر كما عن الشهيد الثاني وغيره غير تام: لما مرّ منّا في محله من أنّ قاعدة لا ضرر لا تصلح لاثبات الخيار وغيره من الأحكام وإنّما هي قاعدة نافية للحكم لا مثبتة و سيأتي زيادة توضيح لذلك في بعض المسائل الآتية: و لو حدث الجب بعد الوطء أو قبله و بعد العقد فعن جماعة منهم الشيخ في موضع من المبسوط و الخلاف و المصنّف- ره- في المقام و الإرشاد و موضع من التحرير و الحلى و المحقق في الشرائع أنّه لا يفسخ به و عن القاضي و الشيخ في موضع من المبسوط و الخلاف و المصنّف- ره- في التلخيص و في موضع من التحرير ثبوت الفسخ به و في الحقائق و الجواهر التفصيل بين المتجدد قبل الوطء أو بعده و البناء على ثبوت الخيار في الأول دون الثاني. و الحقّ أن يقال إنّّه لو كان المدرك فحوى ما دلّ على ثبوت الخيار في العن فاللازم هو البناء على القول الثالث لأنّه بالفحوى لا يثبت أزيد من الحكم الثابت في الأصل و قد مرّ أنّ العنّين إن وطء مرة واحدة لا خيار لها و إلّا فلها الخيار و إن تجدد بعد العقد و إن كان المدرك هو إطلاق الصحيحين فمقتضى ذلك هو القول الثاني لأنّ

(١) الاسراء آية ٢٣.

(٢) الوسائل باب ١٧ من أبواب الخيار كتاب التجارة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٧٤

[...]

مقتضى إطلاقهما ثبوت الخيار حتى في الحادث بعد الوطء.

و دعوى أنّه يقيّد إطلاقهما بالفحوى بتقريب أنّها تقتضى مشاركته المجبوب مع العنّين في عدم الخيار بعد الوطء كاشتراكه معه في ثبوته قبله، فيها: أنّ غاية ما يثبت بالفحوى الاشتراك في الثبوت لا العدم فلا تنافي ثبوت الخيار في الفرع بالنص في محل ينتفى فيه في الأصل و هو ما بعد الوطء و إن كان المدرك فحوى ما ورد في الخِصاء فالمتعّين البناء على القول الأول فتحصل أنّ الأظهر هو الثبوت مطلقاً.

و إن بقي له ما يمكن معه الوطء و لو بقدر الحشفة لا خيار لها قولاً واحداً كما في الجواهر و اجماعاً كما في الرياض لاختصاص أدلّة الثبوت بغير هذا الفرض كما لا يخفى.

ثمّ إنّ قال المصنّف- ره- في محكي القواعد: الأقرب عدم فسخها لو كان قد صدر منها ذلك عمداً، انتهى. و في الجواهر و لعلّه لأنّها حينئذ هي التي قوّت على نفسها الانتفاع كما لا خيار للمشتري لو أتلف المبيع أو عيبه و لكن لو كان مدرك ثبوت هذا الخيار قاعدة الضرر تمّ ما افيد و حيث إنّ مدركه إطلاق الصحيحين و هو يشمل ما لو صدر منها ذلك عمداً فالأظهر الفسخ اللّهم إلّا أن يقال إنّ المتبادر إلى الذهن من قوله ابتلى زوجها في الصحيحين هو ما لو لم يكن ذلك بتسبب منها و بفعلها و هذا غير بعيد و الاحتياط طريق

النجاة.

[حكم] الجذام و البرص

ثم إن المشهور بين الأصحاب أنه لا يرد الرجل بعيب غير الأربعة و عن ابن الجنيدي و القاضي و الشهيد الثاني و جماعة من المتأخرين أنه يرد بالجذام و البرص.

و استدلل للأول بالخبر المعتبر بوجود مجمع مجمع على تصحيح ما يصح عنهم

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٧٥

[...]

كصفوان و أبان المانع من إضرار جهالة الراوي المروي عن الإمام الصادق - عليه السلام - في العنين: (إذا علم أنه عنين لا يأتي النساء فرق بينهما و إذا وقع عليها وقعة واحدة لم يفرق بينهما و الرجل لا يرد من عيب) «١».

و لكن يرد عليه: أولاً: أنه لو تمت دلالة حيث تكون تلك بالعموم فيخصيص بصحيح الحلبي المتقدم في الجنون أنما يرد النكاح من البرص و الجذام و الجنون و العفل و قد مرّ عدم اختصاصه بعيوب المرأة اللهم إلا أن يقال إن النسبة حينئذ بين الخبرين عموم من وجه و الترجيح مع النافي لكونه المشهور بين الأصحاب.

و يمكن دفعه: بأن هذه الشهرة الفتوائية غير المستندة إلى طرح الخبر بل إلى توهم اختصاصه بعيوب المرأة لا تصلح أن تكون مرجحة فيرجع إلى المرجح الثاني و هو صفات الراوي و هي تقتضي تقديم الصحيح.

و ثانياً: أنه حيث لا يمكن الجمع بين قوله في الخبر و الرجل لا يرد من عيب و حكمه في صدر الخبر برد العنين فيحمل الخبر على أن المراد به أن الرجل لا يرد من كل عيب بل من عيوب خاصة و ذكر لدفع توهم السائل إن عدم القدرة على الجماع أزيد من مرة واحدة أيضاً عيب، فلم لا يحكم معه بالتفريق أو على أن المراد أن الرجل لا يرد من العيوب الحادثة بعد العقد و الجماع و على التقديرين لا يدل على عدم الفسخ بالجذام و البرص كما لا يخفى.

و قد استدلل لثبوت الخيار لها بهما: بأنهما من الأمراض المعدية باتفاق الأطباء و روى أنه - عليه السلام - قال: (فر من المجذوم فرارك من الأسد) «٢».

(١) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٣.

(٢) سفينة البحار ج ١ ص ١٤٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٧٦

[...]

فلا بد من طريق إلى التخلص و لا - طريق للمرأة إلا الخيار و بأن النص و الفتوى متفقان على أنهما عيان في المرأة مع وجود وسيلة الرجل إلى الفراق بالطلاق و هذا يقتضي كونهما من العيوب الموجبة للفسخ لها في الرجل بطريق أولى و بأداء عدم الخيار إلى الضرر المنفي.

و لكن يرد الأول: أنه يمكن التخلص مع الضرر بإجبار الحاكم له بالطلاق أو انتزاعها منه إلى حصول العلاج مع أنه مستلزم لثبوت الفسخ بجميع الأمراض المعدية و لم يقل به أحد.

و يرد الثاني: منع الأولوية القطعية و يرد الثالث: ما تقدم من أنَّ قاعدة نفى الضرر لا تصلح لإثبات الخيار فالصحيح ما ذكرناه نعم لا بأس بذكر الوجه الثاني مؤيداً له.

[حكم] العمى و العرج و الزنا

ثم إنَّ المنسوب إلى القاضي و الإسكافي: إنَّ العمى من العيوب الموجبة لثبوت الخيار للمرأة و عن الإسكافي إضافة العرج و الزنا. و استدل للأول منها: بأنَّ العمى من العيوب الموجبة للخيار للرجل فيثبت به الخيار للمرأة للأولوية فأنَّ للرجل التخلص بالطلاق. و استدل لكون الزنا موجباً له: بجملة من النصوص كخبر علي بن جعفر عن أخيه عن رجل تزوج بامرأة فلم يدخل بها فزنا ما عليه؟ قال- عليه السلام:-

(يجلد الحد و يحلق رأسه و يفرق بينه و بين أهله و ينفي سنه) «١». و خبر طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد- عليهما السلام- عن أبيه- عليه السلام- قال:

(١) الوسائل باب ١٧ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٧٧

و سبعة في المرأة الجنون و الجذام و البرص و القرن و الإفضاء و العمى و الاقعاد

(قرأت في كتاب علي- عليه السلام- أنَّ الرجل إذا تزوج المرأة فزنا قبل أن يدخل بها لم تحل له لأنه زان و يفرق بينهما و يعطيها نصف المهر) «١» و نحوهما غيرهما.

و أمّا العرج فلا دليل له سوى الأولوية إن ثبت كونه من عيوب المرأة الموجبة للخيار.

و لكن يرد على الأول: منع القطع بالأولوية و الظنية منها لا تكفي. و يرد على الثاني: إنّه بإزاء تلكم النصوص نصوص لاحظ صحيح رفاعه بن موسى عن أبي عبد الله- عليه السلام- عن الرجل يزني قبل أن يدخل بأهله أ يرجم؟ قال- عليه السلام-: (لا) قلت: هل يفرق بينهما إذا زنا قبل أن يدخل بها؟ قال- عليه السلام-: (لا) «٢».

فيجمع بينهما بالحمل على الاستحباب و إن أبيت عن كون ذلك جمعاً عرفياً فالمتعين طرح الاولى لمخالفتها للمشهور مع أنَّ هذه النصوص لا تدل على ثبوت الخيار لها و إنّما تدل على لزوم التفريق مع أنّها في الزنا بعد العقد قبل الوطء و أمّا العرج فهو ممنوع أصلاً و فرعاً فالأظهر عدم كون شيء منها موجباً للفسخ.

[عيوب المرأة]

إشارة

عيوب المرأة الموجبة لجواز فسخ الزوج

[الجنون و الجذام و البرص]

و العيوب الموجبة لثبوت الخيار للزوج سبعة في المرأة على المشهور: الجنون و الجذام و البرص و القرن و الإفضاء و العمى و الاقعاد

أمّا الجنون فثبوت الخيار به له مورد اتفاق النص و الفتوى و قد مرّ الكلام فيه موضوعاً و حكماً في عيوب الرجل و قد عرفت أنّه لا فرق بين السابق على العقد و اللاحق و الحكم في المقام أوضح إذ صحيح الحلبي

(١) الوسائل باب ١٧ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ١٧ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٧٨

[...]

المتقدم الذي أشكل بشموله للرجل لا إشكال فيه من هذه الجهة هنا.

أضف إليه بعض نصوص اخر لاحظ صحيح عبد الرحمن عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (المرأة ترد من أربعة أشياء: من البرص و الجذام و الجنون و القرن - و هو العفل - ما لم يقع عليها فإذا وقع عليها فلا) «١» و نحوه غيره.

و أمّا الجذام و البرص فلا خلاف في كونهما من موجبات ثبوت الخيار له و النصوص المتقدمة جملة منها شاهدة به و أمّا وقع الكلام في حقيقتهم ففي الشرائع و غيرها:

الجذام: هو الذي يظهر معه يبس الأعضاء و تناثر اللحم و الظاهر كونه مرضاً معروفاً عند أهله و أثره اليّن ما افيد و بدون ذلك قد لا يحرز المرض إلّا أهله و المأخوذ في الدليل هو عنوان الجذام فكل ما صدق عليه ذلك و احرز و لو بأخبار أهل الخبرة يترتب عليه هذا الحكم.

و أمّا البرص فقد وقع الخلاف في أنّه خصوص البياض الذي يظهر في ظاهر البدن لفساد المزاج كما عن القاموس أو البياض الذي يظهر على صفحة البدن لغلبة البلغم كما في الشرائع، أو الأعم منه و من السواد كما عن الشهيد الثاني في المسالك قال فيها: إنّ مرض معروف يحدث في البدن يغيّر لونه إلى السواد أو إلى البياض لأنّ سببه قد يكون غلبة السوداء فيحدث الأسود و قد يكون غلبة البلغم فيحدث الأبيض.

و عن مجمع البحرين: البرص لون مختلط حمرة و بياضاً أو غيرهما و لا يحصل إلّا من فساد المزاج و خلل في الطبيعة.

و في الحدائق و المفهوم من دعاء امير المؤمنين - عليه السلام - على أنس لما لم يشهد بخبر

(١) الوسائل باب ١ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٧٩

[...]

الغدير فدعا عليه ببياض لا تواريه العمامة: أنّ البرص هو البياض.

و نحوه في الشهادة بذلك مضمّر البصري: في الرجل إذا تزوّج المرأة فوجد بها قرناً و هو العفل أو بياضاً أو جذاماً أنّه يردّها ما لم يدخل بها «١» و إن كان أظهر عدم دلالة شيء منهما على الاختصاص لعدم ثبوت المفهوم لشيء منهما.

و بالجملة المتيقّن منه هو البياض و في غيره لا - بدّ من الرجوع إلى أهله فإن أحرز كونه برصاً فلا - كلام و إلّا فلا يكون موجباً للرّد للأصل قال في محكي المسالك: أنّه يشتهر بالبهق في القسمين و السبيين قال: و الفرق بينهما أنّ البرص يكون غائصاً في الجلد و اللحم و البهق يكون في سطح الجلد خاصّة ليس له غرز و قد يتميزان بأن يغرز فيه الإبرة فإن خرج منه دم فهو بهق و إن خرج منه رطوبة

بيضاء فهو برص انتهى.

من عيوب المرأة القرن

[القرن]

و أما القرن - بسكون الراء و فتحه - فتبوت الخيار له به متفق عليه.

و تشهد به نصوص كثيرة منها صحيحا الحلبي و البصري المتقدمان و منها خبر الحسن بن صالح عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن رجل تزوج امرأة فوجد بها قرناً قال - عليه السلام -: (هذه لا تحبل و ينقبض زوجها عن مجامعتها ترد على أهلها) الحديث «٢».

و منها صحيح عبد الرحمن عن الإمام الصادق - عليه السلام - في حديث: «و ترد المرأة من العفل و البرص و الجذام و الجنون فأما ما سوى ذلك فلا» «٣».

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٨٠

[...]

و منها غير ذلك من النصوص الكثيرة الآتية جملة اخرى منها.

إنما الكلام في حقيقته و الكلام فيها وقع في جهات:

الاولى: في اتحاد العفل و القرن و عدمه و لا يهمننا البحث في ذلك بعد تفسير الإمام - عليه السلام - أحدهما بالآخر كما في صحيح عبد الرحمن المتقدم و ذكر كل واحد منهما في جملة من النصوص المتقدمة فكل منهما عيب موجب للرد إن اختلفا.

الثانية: في أن القرن هل هو لحم ينبت في الفرج أو عظم كالسن ينبت في الرحم يمنع من الوطء؟ كما صرح بكل منهما جمع من أهل اللغة و الظاهر كونه للأعم منهما بل و من غيرهما فعن المغرب: القرن في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكر فيه أما غدة غليظة أو لحم مرتفعة أو عظم و نحوه عن الصحاح و هو المستفاد من النصوص لاحظ التعليل في خبر ابن صالح المتقدم و نحوه صحيح الكنانى.

الثالثة: في أنه هل هو عبارة عن شيء يخرج من قبل المرأة إلى خارج القبل و يكون كالادرة للرجال و هى وزان غرفة انتفاخ الخصيتين أو أنه عبارة عن شيء يكون في باطن القبل و الظاهر كونه أعم و لو من حيث هذا الحكم كما يستفاد من مناسبة الحكم و الموضوع.

الرابعة: في أنه هل يختص الحكم بما إذا منع القرن من المجامعة رأساً أو يعم ما لو كان مانعاً عن كمال المجامعة أم يعم ما لو أمكن كمال المجامعة؟ وجوه و أقوال نسب الأول إلى الأكثر و صاحب الجواهر - ره - يدعى أن المشهور بين الأصحاب هو الثانى و يشهد لعدم اعتبار المنع من المجامعة رأساً: قوله - عليه السلام - في خبر الحسن و صحيح الكنانى المتقدمين: (و ينقبض زوجها عن مجامعتها).

و صحيح أبي عبيدة عن الامام الباقر - عليه السلام - في رجل تزوج امرأة من وليها

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٨١

[...]

فوجد بها عيباً بعد ما دخل بها؟ فقال - عليه السلام -: (إذا دلست العفلاء و البرصاء و المجنونة و المفوضة و من كان بها زمانه ظاهرة فإنها ترد على أهلها من غير طلاق) «١».

و حملها على ما لو دخل بها دبراً بعيد غايته سيما في الأولين بل لا يمكن فيهما نعم الظاهر اعتبار المنع من كمال المجامعة كما يشهد به التعليل في خبر الحسن و صحيح الكناني و لو تمكن من كمال المجامعة مع الصعوبة فهل هو ملحق بما لو لم يتمكن منه أم يلحقه حكم ما يمكن؟ وجهان من عموم قوله: (و ينقبض زوجها عن مجامعتها) و من قوله - عليه السلام -: (هذه لا تحبل) فإنه إذا لم يكن في قعر الرحم مانع عن كمال المجامعة فالظاهر أنها تحبل وجهان أظهرهما الثاني.

و أما الافضاء فقد تقدم الكلام فيه حكماً و موضوعاً في باب المصاهرة.

و أما العمى فالمشهور بين الأصحاب كونه من العيوب الموجبة للخيار.

و يشهد به جملة من النصوص لاحظ صحيح داود بن سرحان عن الإمام الصادق - عليه السلام -: في الرجل يتزوج المرأة فيؤتى بها عمياء أو برصاء أو عرجاء؟ قال - عليه السلام -: (ترد على وليها و يكون له المهر على وليها و إن كان بها زمانه لا يراها الرجال اجيزت شهادة النساء عليها) «٢».

و موثق ابن مسلم عن الإمام الباقر - عليه السلام -: ترد البرصاء و العمياء و العرجاء و زاد في الفقيه الجذماء «٣» و عن ظاهر الشيخ في المبسوط أنه ليس بعيب فإنه عدّ عيوب المرأة ستة ثم قال و في أصحابنا من ألحق بها العمى و كونها محدودة في الزنا. و يظهر ضعفه مما قدمناه فإن قيل إن مقتضى مفهوم الحصر في صحيح الحلبي و قوله - عليه

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب العيوب حديث ١.

(٢) ذكر صدره في الباب ١ و ٢ من الوسائل من أبواب العيوب و التدليس و ذيله في الباب ٤ منها.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروماني)، ج ٢٢، ص: ٨٢

[...]

السلام - في صحيح عبد الرحمن و رفاعه فأما ما سوى ذلك فلا عدم الفسخ بالعمى. قلنا: إن الصحيح و الموثق أخصان منها فيقدمان عليها.

العرج من العيوب الموجبة للخيار

[العرج]

و أما العرج فكونه موجباً لثبوت حق الفسخ هو المشهور بين الأصحاب و عن الشيخ في الخلاف و المبسوط و القاضي في المهذب و الصدوق في المقنع عدم كونه موجباً له ثم إن القائلين بكونه موجباً له اختلفوا على أقوال:

منها: ما في المتن و الشرائع و القواعد و عن الإرشاد و هو أن الموجب للعرج الموجب للاقعاد.

و منها: ما عن السرائر و المختلف و التحرير و هو كون الموجب هو العرج البين و إن لم يبلغ حد الاقعاد.

و منها: ما عن الاسكافي و الشيخين في المقنعة و النهاية و سلا و أبي الصلاح و ابن البراج في الكامل و ابن حمزة و هو كون

الموجب له هو العرج مطلقاً.

يشهد لكون العرج موجباً لثبوت الخيار له مطلقاً: صحيح داود و موثق محمد المتقدمان.

و استدل لعدم كونه من العيوب مطلقاً: بالحصص المستفاد من صحاح الحلبي و رفاعه و البصري المتقدمه فأنه حصر فيها العيوب الموجبة لثبوت الخيار بغير العرج.

و صرح في الأخيرين بأنه لا يرد بغير ذلك و هذا الوجه أوجب نوع توقّف في الحكم لصاحب الحدائق - ره-، و لا يصح الجواب عن ذلك بأنه حيث ثبت كون الإفضاء و العمى من الموجبات للخيار و هما ليسا من الأربعه فلا بدّ و أن تحمل

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٨٣

[...]

النصوص أمّا على مطلق المرجوحية أو على كون الحصر إضافياً يعني أنه لا- يرد المرأة من كل عيب بل من عيوب خاصة كما عن المحقق الزيدي - ره- بل الحق في الجواب تسليم دلالتها على الحصر لكن النسبة بينها و بين الخبرين الدالين على ثبوت الخيار به هو العموم المطلق فيقتد إطلاقها بهما كما في غيره من ما ورد فيه النص الخاص و يبقى إطلاقها في غير ذلك على حاله.

و استدل للتقييد بالإقعاد تارة: باستبعاد كون مطلق العرج عيباً كما عن الحلّي. و اخرى: بأنه وصف الزمانه بالظاهرة في صحيح أبي عبيدة كما عنه. و ثالثة: بأنه في صحيح داود بن سرحان و إن كان بها زمانه و ظاهره أنّ الرد منوط بالزمانه و مفهوم الشرط حجّة كما عن المحقق الثاني - ره- و رابعة: بأنّ الاقتصار في المخالف للأصل على موضع اليقين أقرب كما عنه أيضاً.

و في الجميع نظر إذ الاستبعاد بعد ورود النص الصحيح لا يثمر شيئاً، كما أنّ الاقتصار على المتيقّن بعد إطلاق الدليل خلاف القاعدة المسلّمة عند الجميع من حجّة اصالة الإطلاق و مفهوم الشرط في صحيح داود غير مرتبط بالمقام و أنّما هو بالنسبة إلى جواز شهادة النساء قال: و إن كان بها زمانه لا يراها الرجال اجيز شهادة النساء عليها و صحيح أبي عبيدة لا مفهوم له كي يدل على عدم كون غير الزمانه موجباً للخيار فلا يحمل المطلق عليه لعدم حمله على المقيّد إذا كانا مثبتين مع أنّ الزمانه على ما قيل أمر آخر غير العرج و منها ما يكون خفياً لا يطلع عليه إلّا الأزكاء و لذا حكى عن الصدوق: جعل الزمانه غير العرج فاثبت الخيار بها دونه فالأظهر كون العرج موجباً للخيار له مطلقاً و لو استثنى منه ما لو يكن بيناً على وجه لا يعد عيباً عرفاً كان حسناً.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٨٤

[...]

حكم الزمانه و الرق

ثمّ إنّ المشهور بين الأصحاب إنّ لا ترد المرأة بغير السبعة المذكورة و لكن هناك أموراً آخر ذهب جماعة إلى كونها موجبة للخيار أيضاً.

منها: الزمانه و قد مرّ أنّ الصدوق قائل بكونه من موجبات تسلّط الرجل على الفسخ و ظاهر المسالك أيضاً ذلك و صريحهما أنّها غير العرج و هو الظاهر من كلمات اللغويين فعن المصباح: إنّ الزمانه مرض يدوم زماناً طويلاً.

و عن الصحاح: الزمانه آفة تكون في الحيوانات و رجل زمن أي مبتلى بالزمانه.

و في المنجد: الزمانه العاهة عدم بعض الأعضاء تعطيل القوى.

و عن القاموس: الزمانه: العاهة.

و يؤيده ما في صحيح داود: و إن كان بها زمانة لا يراها الرجال اجيز شهادة النساء عليها.

و كيف كان فيشهد لكونها من موجبات الخيار صحيحا داود و الحذاء المتقدمان و الظاهر كونها عبارة عن مطلق العيب و النقص الجسماني.

و عليه فحيث إن صحيح داود ليس في مقام بيان أنها من الموجبات له مطلقاً بل في مقام بيان أن العيب الموجب للخيار إذا كان بحيث لا يطلع عليه الرجال كالعفل اجيز شهادة النساء عليه فلا يستفاد منه كون كل عيب موجباً له.

و أما صحيح الحذاء فهو في مقام بيان أن التدليس من الموجبات فلا يدل على أن العيب مطلقاً كذلك فاذاً الأظهر أن الزمانة ليست من الموجبات.

و منها: الرتق و قد عدّه بعض من الموجبات للخيار، و في الشرائع، قيل الرتق أحد

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٨٥

[...]

العيوب المسلطة على الفسخ و ربما كان صواباً أن منع الوطء و عن كشف اللثام: أنه المشهور.

و في الجواهر بل لم نعرف أحداً تردّد فيه قبل المصنّف و لا بعده على ما أعترف به بعض الفضلاء. و الرتق على ما ذكره أهل اللغة التحام الفرج على وجه لا يمكن دخول الذكر فيه راجع المصباح المنير و القاموس و الصحاح و غيرها و نحوه كلمات جمع من الفقهاء. و عن التحرير: الرتق لحم ينبت في الفرج يمنع دخول الذكر و على هذا يكون مرادفاً للعفل بأحد معانيه المتقدمة و عن المسالك و ذكر بعضهم: إن الرتق مرادف للقرن و العفل و إن الثلاثة بمعنى واحد فعلى هذا يكون داخلًا في النص و كيف كان فإن كان مرادفاً للقرن و العفل فلا كلام و إن كان غيرهما يمكن أن يستدل لكونه من موجبات التسلّط على الفسخ بالتعليل في صحيح الكنانى و خبر الحسن بن صالح المتقدمين.

و منها: الزنا و قد تقدم الكلام فيه في مبحث المصاهرة مفصلاً، فراجع.

و منها: الحد بالزنا فعن أكثر القدماء ثبوت الخيار به للزوج لأنّ ذلك من الامور الفاحشة التى يكرهها الأزواج و نفور النفوس منه أقوى من نحو العمى و العرج و لزوم العار العظيم به يقتضى كون تحمّله ضرراً عظيماً و لما ورد في الزنا و لكن النص قد مرّ ما فيه و غيره من الوجوه لا تصلح لإثبات الخيار سيّما و أنّ بيده الطلاق و قد دلّت النصوص على حصر موجبات الفسخ فيما ليس ذلك منها أضف إلى ذلك كلّ خبر رفاعه عن الإمام الصادق - عليه السّلام - عن المحدود و المحدودة هل ترد من النكاح؟ قال - عليه السّلام -: (لا) «١» و لذلك ذهب المتأخرون إلى أنه ليس بعيب يجوز الفسخ و هو الحق.

(١) الوسائل باب ٥ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٨٦

و لا فسخ بالمتجدّد بعد العقد في غير العنة و في الجنون المتجدّد قول بالفسخ

العيب المتجدّد بعد العقد

بقى الكلام في أحكام العيوب زيادة على ما مرّ و نتعرض لها في ضمن مسائل الاولى: قد مرّ أنّه في عيوب الرجل لا فسخ ب العيب المتجدّد بعد العقد في غير العنة و الجب و في الجنون المتجدّد قول بالفسخ و هو الأظهر.

و أما في عيوب المرأة فملخص القول فيها أنه تارة يحدث العيب قبل العقد و أخرى يحدث بعد العقد و الوطء و ثالثه يحدث بعد العقد و قبل الوطء.

فإن كان حادثاً قبل العقد فلا كلام و لا إشكال في كونه موجباً لثبوت الخيار للزوج.

و إن حدث بعد العقد و الوطء فالمشهور بين الأصحاب أنه لا يوجب التسلّط على الفسخ و في الجواهر بل لا أجد فيه خلافاً بين العامة و الخاصة إلّا من ظاهر موضع من المبسوط و صريح آخر فخير مطلقاً و من أبي عليّ في خصوص الجنون و في المسالك أنه لا خيار في هذه الصورة اتفاقاً.

و إن تجدد بعد العقد و قبل الوطء ففيه قولان: أحدهما: أنه لا يبيح الفسخ و هو المشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً ثانيهما: أن له الفسخ أختره الشيخ في الخلاف و المبسوط و عن المسالك أنه لا يخلو عن قوّة.

و قد استدل باختصاص الخيار بالعيب السابق على العقد باختصاص أكثر الأخبار كما قيل بالسابق ففي خبر عبد الرحمن: تزوّج امرأة فوجد بها قرنا و في خبر الحذاء: تزوّج امرأة من وليها فوجد بها عيباً، و في خبري الكناني و الحسن: تزوّج امرأة فوجد بها قرنا و كذلك في كثير من النصوص، و أما ما يكون مطلقاً كقوله - عليه السلام - في

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٨٧

[...]

صحيح الحلبي: «إنما يرد النكاح من البرص و الجذام و الجنون و العفل».

و قوله - عليه السلام - في صحيح عبد الرحمن: «المرأة ترد من أربعة أشياء من البرص و الجذام و الجنون و القرن» و نحوهما غيرهما من النصوص المطلقة.

فهى أما لا إطلاق لها بدعوى كون كلّها في مقام تعداد العيوب الموجبة للفسخ و أما أنها موجبة له مطلقاً فليست في مقام بيانه أصلاً كما عن المحقق اليزدى. أو منصرفه إلى صورة السبق على العقد كما عن سيد الرياض. أو يقيد إطلاقها بالنصوص الاخر. أو بما دلّ عليه النصوص و الفتاوى من استحقاق المرأة شيئاً من المسمى لو فسخ قبل الدخول و لا يتأتى ذلك إلّا مع سبق العيب على العقد حتى يكون الصداق من أصله مترزلاً إذ لو تجدد العيب بعد العقد و المفروض استقرار المهر كما هو المشهور لا بدّ و أن تستحق المهر كاملاً فيعلم من ذلك اختصاص النصوص بالسبق على العقد.

و في الجميع مناقشة أمّا منع الإطلاق لكون النصوص في مقام تعداد العيوب فلائنه خلاف الظاهر إذ أى مانع من كونها في مقام تعدادها و ثبوت الإطلاق لها كما هو ظاهرها و أما دعوى الانصراف فلائنها بلا منشأ.

و أما استحقاق بعض المسمى فيمكن أن يكون للمقام خصوصية. و عليه فقد يتوهم إن المطلقات و المقيّدات حيث لا تنافى بينهما فلا وجه لحمل المطلق على المقيّد.

و لكن يمكن أن يقال: أنه في صحيح عبد الرحمن علق ثبوت الخيار على عدم الوطء و صرح فيه بأنّه إن وقع عليها فلا خيار و به يقيد إطلاق النصوص و لا يضر عدم اشتماله على جميع العيوب بعد عدم الفصل بينها في ذلك.

و يؤيده الإجماع المدعى على عدم ثبوت الخيار بعد الوطء و أما قبل الوطء و بعد العقد ففي صحيح أبي عبيدة علق ثبوت الخيار على التدليس و هذا يقتضى السبق فهو بمفهوم الشرط يدل على ثبوته إذا كان بعده و به يقيد إطلاق النصوص بل يمكن

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٨٨

و الخيار على الفور

الاستدلال بصحيح عبد الرحمن: إذا تزوج المرأة فوجد بها قرناً الخ بتقريب أنّ الظاهر كون الشرط التزويج بعد العيب و على هذا فالجمع بين النصوص يقتضى البناء على اختصاص الخيار بصورة سبق العيب على العقد.

خيار الفسخ على الفور

المسألة الثانية: الظاهر من النصوص ثبوت هذا الخيار مطلقاً من غير تقييده بزمان خاص. و لكن الظاهر من الأصحاب التسالم على أنّ هذا الخيار على الفور و عن غير واحد دعوى الاتفاق عليه. و استدل له: بأنّ الغرض من الخيار دفع الضرر بالتسلط على الفسخ و هو يحصل بذلك فيقتصر فيما خالف الأصل على مقدار ما يحصل به.

وفيه: أنّ الاقتصار على المتيقّن لو تم فإنّما هو مع عدم وجود مطلق دال على ثبوت الخيار و إلّا فلا- وجه له و قد عرفت في المقام وجوده و بذلك يظهر عدم تمامية الاستدلال له بعموم أدلّة لزوم النكاح بدعوى أنّه المرجع لو أرتفع اللزوم عن عقد في زمان و شك بعد مضيه في ثبوت الخيار أو اللزوم لا استصحاب حكم الخاص، فإنّ ذلك يتم مع عدم الإطلاق لدليل الخيار و إلّا فلا شبهة في أنّ إطلاق المقتد يقدم على إطلاق المطلق.

و عن سيد المدارك: الاستدلال له: بأنّ في بعض الروايات دلالة عليه و لم نعثر عليه و قد اعترف جده: بأنّه ليس لهم نص في ذلك بالخصوص و إن كان نظره الشريف إلى ما دلّ على سقوط الخيار بالدخول. فيرده: أنّه غير الفوريّة، فالعمدة هو الإجماع و كفى به مدركاً فلو علم من له فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٨٩

[...]

الخيار كان هو الرجل أو المرأة و لم يبادر بالفسخ لزوم العقد.

و هل العلم بالفوريّة شرط في لزوم العقد بتأخير الفسخ فلو كان جاهلاً و آخر الفسخ لا يلزم العقد أم لا؟ وجهان صرح في الرياض و الجواهر بالأوّل و نفى عنه البعد الشيخ الأعظم - ره-.

و استدل له: بأنّ مقتضى إطلاق النصوص هو ثبوت الخيار مطلقاً و أنّما خرجنا عنه بالإجماع على الفوريّة و حيث إنّ المتيقّن منه ما لو علم بالفوريّة فمع عدم العلم بها يبقى تحت إطلاق النصوص.

و أورد عليه بعض الأجلّة بأنّ الإجماع الذي يكون المتيقّن منه ما إذا علم بالفوريّة أيضاً إن كان هو الإجماع على فوريّة هذا الخيار. ففيه: أنّه مستلزم للدور إذ على هذا التقدير يتوقّف الإجماع على فوريّة هذا الخيار على العلم بالفوريّة المتوقّف على الإجماع على الفوريّة إذ لا علم بها إلّا من قبل الإجماع عليها و إن كان المراد منه هو الإجماع على سقوط هذا الخيار بالعلم بفوريته. ففيه: أنّ هذا مستلزم للفوريّة هذا الإجماع إذ لا معنى لفوريّة الخيار إلّا سقوطه بتأخير الفسخ فمجرد العلم بفوريته يكفي في سقوطه بالتأخير و معه يكون قيام الإجماع على سقوطه بالعلم بفوريته لغواً.

و لكن يمكن اختيار الشق الأوّل و يجاب عن محذور الدور بأنّ الإجماع على الفوريّة لا يتوقّف على العلم خارجاً بها بل المتوقّف عليه فرض العلم بها إذ في مقام الإنشاء و الإثبات لا يعتبر وجد الموضوع خارجاً، و العلم بالفوريّة و إن توقف على الإجماع إلّا أنّه لا يلزم محذور الدور حينئذ.

و بعبارة أخرى أنّ العلم بالجعل دخيل في الفعلية فتدبرّ و إن شئت قلت إنّ هذا

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٩٠

و ليس بطلاق

المحذور هو الذي ذكره وجهاً لامتناع أخذ العلم بالحكم في موضوعه وقد أثبتنا في محله إمكانه سيما مع تعدد الدليل فيكون ذلك بنتيجة التقييد و بما ذكرناه يظهر أنه في كل مورد شك في كون هذا الخيار على الفور و لم يكن مورد الإجماع يبنى على عدم كونه على الفور كما لو توقف ثبوته على المرافعة إلى الحاكم و ما شاكل.

[الفسخ بالعيب ليس بطلاق]

الثالثة و الفسخ بالعيب ليس بطلاق شرعى إجماعاً و نصاً، و قد صرح به في صحيح الحذاء «١» و غيره فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الطلاق.

عدم اعتبار إذن الحاكم في الفسخ

الرابعة: لا خلاف و لا إشكال في أنه إذا صبرت المرأة عالمة بالحكم و الموضوع راضية بالزوجية سقط الخيار من غير فرق بين العنة و غيرها من العيوب لأن الخيار كما مرّ يكون على الفور فيسقط بتأخير الفسخ و لدلالة النصوص عليه ففي خبر أبي البختری عن جعفر عن أبيه عن الإمام عليّ - عليه السلام - في العنين: (فإن رضيت أن تقيم معه ثم طلبت الخيار بعد ذلك فقد سقط الخيار و لا خيار لها) «٢».

و في مرسل الصدوق روى أنه متى أقامت المرأة مع زوجها بعد ما علمت أنه عنين و رضيت به لم يكن لها خيار بعد الرضا «٣» و لأنه من الحقوق فيسقط بالرضا و الالتزام بالعقد و بالإسقاط. و إن لم ترض بها و أرادت الفسخ ففي غير العنة لا خلاف إلّا عن ابن الجنيد في عدم اعتبار إذن الحاكم.

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٩.

(٣) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١٠.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٩١

و لا بدّ من الحاكم في العنة خاصّة

. و يشهد به إطلاق الأدلّة و عدم ما يوجب تقييده باعتبار إذنه و أمّا في العنة فإن لم تثبت لا بدّ و أن تصبر حتى تمضي سنة بعد مراجعة الحاكم أو بدونها على ما مرّ و إن ثبت لا يكون الخيار متوقفاً على مضي السنة كما تقدم و هل يعتبر إذن الحاكم كما أفاده المصنف - ره - حيث قال و لا بدّ من الحاكم في العنة خاصّة و إن كان احتمل بعضهم أن يكون مراده اعتبار لزوم الرجوع إلى الحاكم لو لم يقرّ الرجل بها أو أنه لا بدّ من ذلك في الظاهر كما هو الشأن في الأمور المتنازع فيها لكن يدفع الأوّل أنه لا دليل عليه بالنسبة إلى ما يقتضيه تكليف المرأة و الثاني عدم اختصاصه بالعنة أم لا يعتبر اذنه كما هو المشهور؟ وجهان.

و قد استدلل لا اعتبار اذنه: بخبر أبي البختری عن جعفر عن أبيه أن عليّاً - عليه السلام - كان يقول:

«يؤخر العنين سنة من يوم ترفع امرأته فإن خلص إليها و إلّا فرق بينهما» الحديث «١» و نحوه خبر الحسين بن علوان «٢».

و يردّه: أنّهما ضعيفان سنداً أمّا الأول فلوهب بن وهب أبي البختری العامي الكذاب و أمّا الثاني فلا بن علوان.

و الظاهر أن مراد المصنف - ره - اعتبار كون المتصدّي للفسخ هو الحاكم فيفسخ بنفسه أو يأمر به.

و يشهد به صحيح أبي حمزة الآتي في العنين فإذا ذكرت أنها عذراء فعلى الإمام أن يؤجله سنة فإن وصل إليها و إلاً فرق بينهما «٣».

(١) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٩.

(٢) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١٢.

(٣) الوسائل باب ١٥ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٩٢

ولا مهر مع الفسخ قبل الدخول من الرجل

و لكن يرد عليه اختصاصه بالإمام و ثبوت هذه الوظيفة للحاكم الشرعي لا دليل عليه فالأظهر أنه لا يعتبر إذن الحاكم في الفسخ ثم إنه مع عدم ثبوت العنن و احتمال ارتفاعه الذي عرفت أنه يجب أن تنتظر سنة فالظاهر أن مبدأ ذلك هو ظهور أثر العنن للزوجة لا من حين المرافعة إلى الحاكم.

حكم المهر بعد الفسخ

الخامسة: إذا فسخ الزوج أو الزوجة بأحد العيوب السابقة، فأما أن يكون ذلك قبل الدخول أو بعده حيث يجوز للجهل بالحال، و على التقديرين إما أن يكون العيب قبل العقد أو بعده قبل الوطء أو بعد الوطء بناء على تحقق الخيار بذلك و على التقادير الخمسة أما أن يكون الفاسخ هو الزوج أو الزوجة و على كل تقدير إما أن يكون هناك مدلس أم لا فالصور عشرون صورة.

و نخبة القول فيها في فسخ الزوج أنه لا مهر مع الفسخ قبل الدخول من الرجل بلا خلاف بل الإجماع بقسميه عليه كما في الجواهر. و يشهد به جملة من النصوص، لاحظ صحيح الحذاء عن الإمام الباقر - عليه السلام - في رجل تزوج امرأة من وليها فوجد بها عيباً بعد ما دخل بها فقال - عليه السلام -:

(إذا دلست العفلاء و البرصاء و المجنونة و المفصاة و من كان بها زمانة ظاهرة فأنها ترد على أهلها من غير طلاق و يأخذ الزوج المهر من وليها الذي كان قد دلسها فإن لم يكن وليها علم بشيء من ذلك فلا شيء عليه و ترد على أهلها - قال: - و إن أصاب الزوج شيئاً مما أخذت منه فهو له و إن لم يصب شيئاً فلا شيء له - قال: - و تعتد منه عدة المطلقة إن كان دخل بها و ان لم يكن دخل بها فلا عدة عليها و لا مهر لها) «١».

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٩٣

و بعده المسمى

و صحيح الكنانى المتقدم عن الإمام الصادق - عليه السلام - (يردها على أهلها صاغرة و لا مهر لها).

و خبر غياث المتقدم عن الإمام علي - عليه السلام -: (و لا صداق لها). إلى غير تلكم من النصوص منطوقاً أو مفهوماً.

و إن كان الفسخ بعده أى بعد الدخول فلها المسمى بما استحلت من فرجها.

و يشهد به صحيح الحذاء المتقدم و صحيح الحلبي أو حسنه عن الإمام الصادق - عليه السلام - في حديث: «أنما يرد النكاح من البرص و الجذام و الجنون و العفل».

قلت: أ رأيت إن كان قد دخل بها كيف يصنع بمهرها؟ قال- عليه السلام:- (المهر لها بما استحل من فرجها و يغرم وليها الذى أنكحها مثل ما ساق إليها) «١».

و صحيح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر- عليه السلام- قال: (فى كتاب على- عليه السلام- من زوج امرأة فيها عيب دلّسه و لم يبين ذلك لزوجه فأنه يكون لها الصداق بما استحل من فرجها و يكون الذى ساق الرجل إليها على الذى زوجها و لم يبين) «٢» و نحوها غيرها.

و عن الشيخ فى المبسوط إن كان الفسخ بالمتجدد بعد الدخول فالواجب المسمى و إن كان بعيب موجود قبل العقد أو بعده قبل الدخول وجب مهر المثل فإن الفسخ و إن كان فى الحال إلّا أنه مستند إلى حال حدوث العيب فيكون كأنه وقع مفسوخاً حين حدث العيب فيصير كأنه وقع فاسداً فيلحقه أحكام الفاسد منها وجوب مهر المثل.

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٥.

(٢) الوسائل باب ٢ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٩٤

و يرجع به الزوج على المدلس

و فيه: أولاً: أنه اجتهاد فى مقابل النص و ثانياً: أنه و إن كان بالعيب السابق إلّا أنّ الفسخ لا يبطل العقد من أصله بل من حين الفسخ و لا يزيل الأحكام التى سبقت عليه كما أفاده الشهيد الثانى و غيره.

و لو كان هناك مدلس غير الزوجة بأن زوجها و لم يبين عيبها كما فى صحيح محمد بن مسلم مع علمه بالعيب فلا إشكال و لا كلام فى أنه يرجع به الزوج على المدلس متحداً كان أو متعدداً ولياً شرعياً كان أو غيره.

و يشهد به جملة من النصوص كصحاح الحذاء و محمد و الحلبي المتقدم و غيرها و عليه فلا يصغى إلى ما قيل من أنه ان كان حقاً ثابتاً لها بالدخول فلا رجوع على المدلس، نعم حيث إنه إذا لم يكن المزوج عالماً بالعيب لا- يرجع الزوج إليه كما صرح به فى النصوص المتقدمة مضافاً إلى عدم صدق التدليس حيث الذى هو الموضوع فى الأخبار فعلى الزوج البينة لو أنكر الولي مثلاً علمه بالعيب و أمكن فى حقه فان فقدتها فله عليه اليمين فإن لم يحلف و حلف الزوج فلا- كلام و إن حلف فهل يرجع الزوج على المرأة لأنها الغارة حيث لم تعلم الولي بذلك أم لا لا اعتراف الزوج بعدم كونها غارة لفرض ادعائه علم الولي بذلك وجهان أظهرهما الثانى. و إن كانت الزوجة هى المدلسة فيرجع الزوج بالمهر عليها كما صرح به الأصحاب و يشهد به قوله- عليه السلام- فى خبر رفاعة المتقدم: (و لو أن رجلاً تزوج امرأة و زوجه إياها رجل لا يعرف دخيلة أمرها لم يكن عليه شيء و كان المهر يأخذه منها) «١».

و صحيح الحلبي أو حسنه الإمام الصادق- عليه السلام- فى رجل ولته امرأة أمرها أو ذات قرابة أو جار لها لا يعلم دخيلة أمرها فوجدها قد دلست عيباً هو بها قال- عليه السلام:- (يؤخذ المهر منها و لا يكون على الذى زوجها شيء) «٢».

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٢-٤.

(٢) الوسائل باب ٢ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٢-٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٩٥

و من المرأة لا مهر لها قبل الدخول إلا فى العنة فيثبت نصفه

و إن لم يعلم الزوج من المدلس هل هو المزوج أم الزوجة فيعلم بضمن أحدهما فحينئذ إن أقامت الزوجة البيّنة على أنها أعلمت المزوج بالعيب فيرجع إليه و إلّا فإن حلف المزوج على عدم العلم بالعيب فيرجع إليها و إن نكل فحلفت رجع إليه أيضاً. ثم إن المشهور بين الأصحاب أنه لو كان الرجوع على غير الزوجة فلا ريب أنه يرجع بجميع ما غرمه و إن كان الرجوع عليها فلا يرجع بالجميع بل يجب أن يستثنى منه ما يكون مهرًا و استدلوا له بأن الوطء المحترم لا يخلو من مهر.

وفيه: أنه اجتهد في مقابل النصوص و قد صرح فيها بالرجوع إليها في تمام المهر مع أنه اجتهد غير صحيح إذ الظاهر أن الرجوع عليها بالمهر عقوبة لتدليسها كما في الرجوع إلى غيرها و على هذا فلا يبقى مورد للتزاع في أن المستثنى هل هو مهر المثل كما عن ابن الجنيّد لأنه قد استوفى منفعة البضع فوجب عوضه و هو مهر المثل أم هو أقل ما يتموّل في العادة كما عن الأكثر اقتصاراً في المخالفة على موضع اليقين.

و إن لم يكن هناك مدلس كما لو كان العيب خفياً لم تطلع عليه المرأة فضلاً عن المتولّي للتزويج، فالظاهر أنه لا رجوع لانتفاء المقتضى و مقتضى إطلاق النصوص المتضمنة أنه مع الدخول يثبت المهر لها هو ثبوت المسمى كما لا يخفى، هذا كله فيما إذا كان الفسخ من الرجل.

و أمّا إن كان من المرأة ف لا مهر لها قبل الدخول إلّا في العنة فيثبت نصفه بلا خلاف في المستثنى منه و بلا خلاف معتد به في المستثنى.

يشهد للأوّل: أنه إذا فسخت الزوجة العقد فقد حل بجميع توابعه التي منها استحقاق المزوجة للمهر و عموم العلّة في خبر السكوني في امرأة زنت قبل أن يدخل بها: يفرّق بينهما و لا صداق لها لأنّ الحدث كان من قبلها «١». بتقريب أنه يدل على أنه كلما

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٩٦

[...]

كان السبب الموجب لفسخ العقد من قبلها لا مهر لها هكذا استدل الأصحاب.

و لكن يرد على الأوّل: إنّ الفرض وقوع النكاح صحيحاً و الفسخ لا يبطله من أصله بل من حين الفسخ و لا يزيل الأحكام التي سبقت عليه و لذا لا يرجع عليها بالنفقة الماضية و حيث إنّ المهر تملكه بالعقد و ليس هو عوضاً في باب النكاح فلا وجه للقول بارتفاع استحقاقها إثره بالفسخ، و أمّا الخبر فهو على خلاف المدعى أدل فأنه يدل على أن سبب الفسخ ان كان من قبلها لا مهر لها و في المقام سبب الفسخ من قبل الزوج لا الزوجة فالعمدة فيه تسالم الأصحاب عليه.

و أمّا المستثنى فيشهد له صحيح أبي حمزة عن أبي جعفر - عليه السلام -: (إذا تزوّج الرجل المرأة الشيب التي تزوّجت زوجاً غيره فزعمت أنه لم يقر بها منذ دخل بها - إلى أن قال: - فإذا ذكرت أنها عذراء فعلى الإمام أن يؤجله سنة: فإن وصل إليها و إلّا فرّق بينهما و أعطيت نصف الصداق و لا عدّة عليها) «١».

و أمّا خبر عليّ بن جعفر عن أخيه - عليه السلام - عن عنيّن دلّس نفسه لامرأة ما حاله؟ قال - عليه السلام -: (عليه المهر و يفرّق بينهما إذا علم أنه لا يأتي النساء) «٢».

فلضعفه في نفسه و عدم العمل به و معارضته بما هو أشهر و أصح سنداً منه لا بد من طرحه.

ثمّ أنّه ذكر الشيخ و جملة من الأصحاب أنه لو فسخت المرأة بالخضاء ثبت لها المهر مع الخلوة و يعزّر.

و استدل له بموثق سماعه عن الإمام الصادق - عليه السلام -: أن خصياً دلّس نفسه لامرأة؟ فقال - عليه السلام -: «يفرق بينهما و تأخذ

المرأة منه صداقها و يوجع ظهره كما دلس

(١) الوسائل باب ١٥ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٩٧

[...]

نفسه «١».

و صحيح ابن مسكان: بعثت بمسألة مع ابن أعين قلت: سله عن خصي قد دلس نفسه لامرأة و دخل بها فوجدته خصياً؟ قال - عليه السلام -:

«يفرق بينهما و يوجع ظهره و يكون المهر لها لدخوله عليها» (٢).

وفيه: إنَّ ظاهر الصحيح هو ثبوت المهر في صورة الدخول بها و هو الوطء لا الخلوة بها و أمّا الموثق فهو مطلق غير مختص بالخلوة و يقيد إطلاقه بالصحيح المروي عن قرب الإسناد عن علي بن جعفر عن أخيه - عليه السلام -: عن خصي دلس نفسه لامرأة ما عليه؟ قال - عليه السلام -:

يوجع ظهره و يفرق بينهما و عليه المهر كاملاً إن دخل بها و إن لم يدخل بها فعليه نصف المهر» (٣).

فالجمع بين النصوص يقتضي البناء على أنَّه مع عدم الدخول بها يثبت نصف المهر و أمّا ما عن الفقه الرضوي من ثبوت نصف الصداق مطلقاً «٤» فمضافاً إلى عدم حجته أنَّه مطلق قابل للحمل على ما ذكرناه و ما في الجواهر من أنَّ ذلك مخالف للقولين فإنَّهما بين مثبت للنصف مطلقاً كالصدوقين و الجميع كذلك لا يمنع عن الفتوى إذ المخالفه مع القولين في كيفية الجمع بين النصوص لا مانع منها مع أنَّه لو كان اللازم مراعاة فتوى الأصحاب تعيّن البناء على ما في الرياض، قال و ينبغي القطع بالجميع بالدخول لاستقراره به مع عدم الخلاف فيه في الظاهر و النصف مع

(١) الوسائل باب ١٣ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٥.

(٤) مستدرک الوسائل باب ١٢ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٩٨

و بعده المسمى و القول قول المنكر للعيب

عدمها إن خلى بها للوفاق من العاملين بالنصوص عليه و حينئذ يبقى الشك في النصف الآخر و الاحتياط فيه لا يترك انتهى.

و ممّا ذكرناه في فسخ الزوج يظهر أنَّه إن كان فسخ الزوجه بعده أى بعد الدخول كان لها المسمى الذي استقر بالوطء و بما استحل من فرجها كما هو المشهور بين الأصحاب بل حكى عن بعضهم الاجماع عليه.

فيما يفصل به النزاع لو تداعيا في العيب

السادسة: العيب إن كان جلياً فقطع المنازعة فيه سهل و إن كان خفياً فإن كان يمكن علم الغير به فلا إشكال في أن على مدعى العيب البينة و على منكره اليمين و إن لم يمكن علم الغير به لم تسمع البينة بل لا بد من إثباته، أمّا من اقرار ذيه أو البينة بإقراره أو اليمين المردودة أو نكوله عن اليمين و إن لم يردّها بناء على القضاء به و لو لم يكن شيء من ذلك ف القول قول المنكر للعيب مع يمينه لأصالة السلامة و لأنه يترك لو ترك و لصحيح أبي حمزة المتقدم و لذا ذكر غير واحد من الأصحاب بل لا خلاف يعتد به بينهم أنه إذا وقع النزاع بينهما في العنة فإن ادعى الوطء و أنكرته فإن كانت عذراء فعليها إقامة البينة بأن تنظر إليها من يوثق بها من النساء كما في صحيح أبي حمزة المتقدم و إن كانت ثيباً حشاها القابلة الخلق فإن ظهر على العضو صدق كما في خبر عبد الله بن الفضل «١» أو تستدفر بالزعفران ثم يغسل ذكره فإن خرج الماء أصفر صدقه كما في خبر غياث «٢» و إن لم يدع الوطء لا يثبت العنة إلّا باقرار الزوج أو البينة باقراره أو اليمين المردودة أو نكوله عن اليمين و لو لم يكن كذلك فادّعت عنه و أنكر فالقول

(١) الوسائل باب ١٥ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١٥ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٩٩

[...]

قوله مع يمينه و لا تسمع منها البينة على العن لكونه لا يعلم إلّا من قبله لكونه أعم من العجز عن وطء امرأته بخصوصها. و أورد على ما ذكره في المقام بايرادين: أحدهما: ما عن الشهيد الثاني قال: يشكل ثبوته باليمين المردودة بناء على أنها كالبينة فإنها حينئذ كالبينة منها و الفرض عدم سماعها منه فكذا ما قام مقامها. و فيه: أن المراد كونها بحكم البينة المسموعة في إثبات الحق لا أنها بحكمها في السماع و عدمه. ثانيهما: أنه إن أمكن اطلاع الغير عليها فلم لا تسمع منها البينة و إن لم يمكن الاطلاع عليها فلم يسمع دعوى الزوجة مع يمينها عليه. و فيه: أنه فرق بين الزوجة و غيرها بإمكان اطلاعها عليها بمرور الأيام و تكرر الأحوال و تعاضد القرائن بخلاف غيرها. و المنسوب إلى الصدوقين و ابن حمزة أنه يقام العنين في الماء البارد فإن تقلص و تشنج ذكره حكم بقوله، و إن بقي مسترخياً حكم لها.

و يشهد به مرسل الصدوق قال: قال الإمام الصادق - عليه السلام -: «إذا ادّعت المرأة على زوجها أنه عنين و أنكر الرجل أن يكون ذلك، فالحكم فيه أن يقعد الرجل في ماء بارد فإن استرخى ذكره فهو عنين و إن تشنج فليس بعنين» «١». و الخبر معتبر فإن ينسبه إلى المعصوم جزماً و قد مرّ غير مرّة أن مثل هذا المرسل حجة إن كان المرسل ثقة، و يؤيده قول الأطباء و عليه فالعنة ليست من العيوب التي لا يمكن الاطلاع عليها، فتسمع بيّنتها.

(١) الوسائل باب ١٥ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٠٠

و يؤجل الحاكم العنين مع المرافعة سنة فان وطئها أو غيرها فلا فسخ و إلّا فسخ و لها نصف المهر

و قد روى الصدوق رواية أخرى في معرفة العنة قال: و في خبر آخر أنه يطعم السمك الطري ثلاثة أيام ثم يقال له بل على الرماد فإن ثقب بوله الرماد فليس بعنين و إن لم يثقب بوله الرماد فهو عنين «١» لكنّه مرسل غير معتبر.

و كيف كان فلو ثبت العنن فإن صبرت عالمة بالحكم و الموضوع و رضيت فلا- كلام و إن لم تصبر بل رفعت أمرها إلى الحاكم يؤجل الحاكم العنين مع المرافعة سنة لأن يعالج نفسه فإن وطئها أو غيرها فلا فسخ و إلّا فسخت و لها نصف المهر كما تقدم الكلام في ذلك كله مفضلاً.

التدليس

و قبل بيان التدليس موضوعاً و حكماً لا بدّ من بيان أمر يترتب عليه فروع كثيرة و هو أنّ لزوم عقد النكاح هل هو لزوم حكمي فلا يكون قابلاً للفسخ و يكون شرط الخيار فيه منافياً لمقتضى العقد بل مخالفاً للكتاب و السنّة، أم يكون حقياً قابلاً لذلك كالبيع و يترتب على ذلك مجيء خيار العيب فيه مطلقاً و خيار تخلف الشرط و الوصف و غيرها و عدمه.

و الحق هو الأوّل لعدم مشرعيّة التقايل فيه اتفاقاً، و للاتفاق المدعى عن الخلاف و المبسوط و السرائر و جامع المقاصد و المسالك و غيرها على أنّه لا- يدخله خيار الشرط و لا يصح شرط الخيار فيه و في الجواهر بل لعل منافاته لعقد النكاح من ضروريات الفقه، و يمكن أن يستدل له بإطلاق دليل لزومه فإن مقتضى ذلك عدم سقوط اللزوم إلّا بما ورد فيه النص الخاصّ و على ذلك بنينا على أنّ الأصل في كل ما

(١) الوسائل باب ١٥ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروماني)، ج ٢٢، ص: ١٠١

[...]

شك في أنّه حق قابل للاسقاط أو حكم غير قابل له هو البناء على الثاني إلّا أن يثبت الأوّل فإن قيل إنّ مقتضى عموم دليل لزوم «١» الشرط هو دخول خيار الشرط في جميع العقود منها النكاح.

قلنا: أنّه قيّد إطلاق ذلك الدليل في النصوص الآخر «٢» بالشرط المخالف للكتاب و السنّة و إذا كان لزوم النكاح حكماً لم يشمل دليل الشرط و مع الشك فيه يشك في مصداق المخصص و لا يصح التمسك بالعام في الشبهة المصداقية.

و لو شرط الخيار فيه بطل العقد أيضاً لا لما قيل من أنّ الشرط الفاسد يفسد العقد لأنّه قد حقّقناه في محلّه في الجزء السابع عشر من هذا الشرح أنّه لا يفسد العقد بل من جهة أنّ شرط الخيار مرجعه إلى تحديد الزوجيّة بما قبل الفسخ و هذا يناهض قصد الدوام أو المؤجل إلى أجل معلوم و هذا بخلاف سائر الشروط فإنّ مرجعها إلى تعليق الالتزام بترتيب الآثار على وجودها لا جعل الخيار على تقدير التخلف.

فالمتحصل: أنّ عقد النكاح لازم ذاتاً لا يحكم بجواز فسخه إلّا فيما دلّ عليه دليل خاص.

إذا عرفت هذا فاعلم أنّه وقع النزاع في التدليس موضوعاً من جهتين:

الاولى: أنّه هل يصدق بمجرد عدم الاخبار بالعيب مع خفائه أم يعتبر فيه كتمان العيب و اظهار عدمه و الظاهر هو الأوّل كما يشهد به النصوص المتقدمة في العيوب.

الثانية: أنّه هل يختص بالعيب أم يعم فقد الكمال أيضاً، و الظاهر في هذا المقام عموم له بشرط كون صفه الكمال ممّا تقاولا عليه أو اشترطا وجوده.

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب الخيار كتاب التجارة.

(٢) الوسائل باب ٦ من أبواب الخيار كتاب التجارة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٠٢

و لو تزوجها حرّة فبانت أميّة فسخ و لا مهر إلّا مع الدخول فيرجع على المدلس و كذا لو شرطت بنت مهيّرة فخرجت بنت أميّة و لو تزوجته حرّاً فبان عبداً فلها الفسخ و المهر بعد الدخول لا قبله

و عليه فالنسبة بين العيب و التدليس عموم من وجه، و المجمع ما لو دلس بالعيب و مورد افتراق التدليس ما لو اشترط صفه الكمال مع فقد له و مورد افتراق العيب ما لو كان العيب خفياً على الزوجة و وليها.

ثمّ أنّه مضافاً إلى أنّه لا دليل على ثبوت الخيار بالتدليس في المقام مطلقاً، و قد عرفت أنّ الأصل لزوم النكاح: يدلّ على عدم ثبوته بغير التدليس بالعيوب الخاصّة بالنصوص المتقدمة المصرحة منطقاً و مفهوماً بذلك.

و لذلك اقتصر الفقهاء في الحكم بثبوت الخيار بالتدليس على التدليس بامور مخصوصة منها ما لو تزوجها حرّة فبانت أمّة قالوا فسخ و لا مهر إلّا مع الدخول فيرجع به على المدلس و كذا لو شرطت بنت مهيّرة فخرجت بنت أمّة و منها ما لو تزوجته حرّاً فبان عبداً قالوا فلها الفسخ و المهر بعد الدخول لا قبله.

و قد دلّ على جميع ذلك النصوص تركنا التعرض لها على مبنا من عدم الاشتغال بذكر مالا موضوع له و صرف الوقت فيما هو أهم. و هي مسائل.

لو تزوّج امرأة بشرط كونها بكرًا فوجدها ثيباً

منها: ما لو تزوّج امرأة و شرط كونها بكرًا فوجدها ثيباً و ثبت باقرارها أو بالبينّة أنّها كانت كذلك قبل العقد فالمشهور بين الأصحاب أنّ له الفسخ و في الجواهر و لعله لا- خلاف فيه و لا إشكال لكن في كشف اللثام أنّ ظاهر الأكثر و صريح بعض: عدم الخيار و في الرياض نسبة عدم الخيار إلى المحكي عن الأكثر.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٠٣

[...]

و استدل لثبوت الخيار بوجوه:

الأول: عموم ما دلّ على لزوم الوفاء بالشرط و فيه ما تقدم من أنّه لا يقتضى ثبوت الخيار في عقد النكاح.

الثاني: صحيح محمّد بن القاسم بن الفضيل عن أبي الحسن - عليه السّلام - في الرجل يتزوج المرأة على أنّها بكر فيجدها ثيباً أ يجوز له أن يقيم عليها قال: فقال - عليه السّلام -: (قد تفتق البكر من الركب و من الزوّة) «١».

بتقريب أنّه يدلّ على أنّ عدم الفسخ إنّما يكون لأجل احتمال تجدد الثيبوبة بسبب خفي فمفهومه ثبوت الخيار فيما لم يحتمل تجددتها.

و فيه: أوّلًا: أنّه لم يسأل عن الفسخ و عدمه بل عن جواز القيام معها و عدمه و لعل وجه احتمال السائل أن لا يجوز له أو يكون مرجوحاً لكشف الثيبوبة عن فجورها و أنّها زانية فلا ربط له بالخيار مفهوماً و منطقاً.

و ثانيًا إنّ مفهومه على فرض تسليم ما افيد هو ثبوت الفسخ لو ثبت كون الثيبوبة حاصله بغير الامور المذكورة فيه سواء سبقت العقد أو تجددت بعده.

الثالث: صحيح محمّد بن جزك قال كتبت إلى أبي الحسن - عليه السّلام - أسأله عن رجل تزوّج جارية بكرًا فوجدها ثيباً هل يجب لها

الصادق وافيًا أم ينتقص؟ قال - عليه السلام -: (ينتقص) «٢» بتقريب أن الارش في باب البيع يكون أحد طرفي الخيار فلا بد و أن يكون في هذا الباب أيضاً كذلك.
و فيه: أنه قياس مع الفارق لكون لزوم البيع حقياً و لزوم النكاح حكماً فالأظهر

(١) الوسائل باب ١٠ من أبواب العيوب و التدليس حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب العيوب و التدليس حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٠٤

[...]

عدم ثبوت الخيار له.

ثم إنه على المختار من أنه ليس له الفسخ و كذا على القول الآخر لو اختار البقاء أو اذا أحتمل تجدد الثيوبه، فهل له أن ينقص من مهرها شيئاً كما عن المشهور أم لا كما عن الحلبي و ابن البراج و جهان أظهرهما الأول لصحيح محمد بن جزك المتقدم و معه لا يصح إلى دعوى أن الأصل يقتضي عدم النقصان فلا إشكال في أصل النقصان إنما الكلام في مقداره و فيه أقوال:

١- ما عن الشيخ في النهاية و هو أنه ينقص منه شيء في الجملة.

٢- ما عن القطب الراوندي و هو أنه ينقص السدس.

٣- ما عن المصنف - ره - في القواعد و التحرير و الإرشاد و الحلّي في السرائر و المحقق في الشرائع و هو أنه ينقص من المسمى مقدار ما بين مهر البكر إلى مهر الثيب نصف أو ثلث أو غيرهما.

٤- ما عن المحقق أيضاً و المسالك و المدارك و هو إحالة تقدير ذلك على نظر الحاكم.

٥- ما في الجواهر و هو أنه النصف.

و استدلل للأخير: بالنصوص «١» المستفيضة الواردة في رد الأئمة المدلّسة الدالّة على أن لمولاهما العشر إن كانت بكراً و نصف العشر إن كانت ثيباً، الظاهرة في أن التفاوت بين البكارة و الثيوبه هو النصف من غير فرق بين الأئمة و غيرها و إن اختلفتا من جهة أن النصف في الأئمة نصف عشر القيمة و في غيرها نصف المهر و هو و إن كان استحساناً لطيفاً لكنه لا يصلح مدركاً للحكم الشرعي لاحتمال

(١) الوسائل باب ٦٧ من أبواب نكاح العيب و الإماء.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٠٥

[...]

الاختصاص بالأئمة و بالبيع.

و استدلل لما قبله: باتتفاء تقدير النص شرعاً مع الحكم بأصله فيرجع فيه إلى نظر الحاكم كما هو الشأن في كل ما لا تقدير له شرعاً كالتعزيرات ودية الأطراف و نحوهما و لا بأس به إذا لم يستفد من الأدلة القول الثالث.

و استدلل للثاني: بأن الشيء في عرف الشرع السدس و لذا يحمل عليه في الوصية فكذا هنا و فيه أنه لم يذكر الشيء في الرواية.

و استدلل للأول: بإطلاق لفظ النقصان و فيه أن الظاهر من السؤال و الجواب الإيكال إلى نظر العرف و من الضروري أن المركوز في الأذهان هو تفاوت ما بين مهر البكر و مهر الثيب و إن شئت قلت: أن ظاهر سؤال السائل أو ينقص هو السؤال عن نقص ما بازاء البكارة

فالجواب بأنه ينقص يكون ظاهراً في ذلك أيضاً فالأظهر هو القول الثالث.

ومنها: ما لو تزوج امرأة وانتسب نفسه إلى قبيلة فبان من غيرها أعلى أو أدون كان لها الخيار واستدل له بخبر الحلبي في رجل يتزوج امرأة فيقول لها: أنا من بني فلان: فلا يكون كذلك؟ قال- عليه السلام-: (تفسخ النكاح) أو قال: (ترد) «١» ونحوه مرسل السرائر «٢».

ولا يعارضه مرسل ابن البراج روى: أن الرجل إذا ادّعى أنه من قبيلة معينة وعقد له على امرأة ثم ظهر أنه من غيرها إن عقده فاسد «٣» لإرساله وعدم اعتماد الأصحاب عليه وليس في النص اشتراط ذلك ولذا كان المحكي عن ظاهر أبي عليّ والنهاية والخلاف والوسيلة الخيار وإن لم يشترط ذلك في العقد.

(١) الوسائل باب ١٦ من أبواب العيوب والتدليس حديث ١ و ٣.

(٢) الوسائل باب ١٦ من أبواب العيوب والتدليس حديث ١ و ٣.

(٣) الوسائل باب ١٦ من أبواب العيوب والتدليس حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٠٦

[...]

ولكن حيث يكون مورد النص هو مجرد ادعاء الانتساب إلى قبيلة من دون أن يشترط ذلك في ضمن العقد أو وقوعه مبنياً عليه ولم يفت الأصحاب بذلك فهو معرض عنه فلا يبقى مورد لدعوى ثبوت ذلك في صورة الاشتراط بالأولوية.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٠٧

الفصل السابع في المهر وهو عوض البضع وتملكه المرأة بالعقد

الفصل السابع في المهر

إشارة

الفصل السابع في المهر: ويسمى الصداق - بفتح الصاد وكسرهما - والنحلة والأجر والفريضة والعقر والصدقة - بفتح الصاد مع ضم الدال - سكونها وفتحها - والحباء والعليقة والطول. وإن نوقش في بعض الأسماء المزبورة ولكن لعدم الطائل تحت البحث عن ذلك فالصفح عنه أولى.

وهو كما في المتن وعن غيره عوض البضع وعن المسالك أنه في الشرع اسم لما وجب في مقابلة البضع بنكاح أو وطء أو موت أو تفويت البضع قهراً، وقد تقدم ما في جعله عوض البضع من الاشكال ولكن الأمر في ذلك أيضاً سهل وكيف كان فالكلام فيه في طي مباحث.

[المبحث الأول] المرأة تملك تمام المهر بالعقد

إشارة

الأول: المشهور بين الأصحاب أن المهر تملكه المرأة بالعقد بل عن الحلّي نفى الخلاف فيه.

واستدل له بالآية الكريمة وآتوا النساء صدقاتهن «١» لأنه أضاف الصدقات إليهنّ الكاشف ذلك عن الاختصاص وللأمر بالدفع

إليه.

(١) سورة النساء آية ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٠٨

[...]

و بآئه مقتضى القاعدة فإن المملك للمهر هو العقد كان ذلك بإزاء استحقاق الانتفاع بالبضع أم لم يكن أما على الثانى فواضح و أما على الأول فلأنه يملك الزوج البضع بالعقد فتملك المرأة عوضها به.

و بالنصوص الدالة على أن النماء المتخلل بين العقد و الطلاق لها كموثق عبيد ابن زرارة: قلت لأبى عبد الله - عليه السلام -: رجل تزوج امرأة على مائة شاء ثم ساق إليها الغنم ثم طلقها قبل أن يدخل بها و قد ولدت الغنم؟ قال - عليه السلام -:

(إن كانت الغنم حملت عنده رجع بنصفها و نصف أولادها و إن لم يكن الحمل عنده رجع بنصفها و لم يرجع من الأولاد بشيء) «١».

و نحوه غيره إذ لو لم يكن المهر بتمامه ملكاً لها لما كان وجه لكون النماء بتمامه لها.

و بالنصوص «٢» الدالة على وجوب المهر اجمع بالموت فإن إطلاقها يشمل ما لو لم يدخل بها.

و بالأخبار «٣» الآتية الدالة على وجوب نصف المهر عليها لو أبرأتها من الصداق ثم طلقها قبل الدخول معللة بأنها إذا جعلته فى حل منه فقد قبضته إذ لو لم تكن مالكة لتمام الصداق لم يكن ابراؤها قبضاً لتمام الصداق، بل كان قبضاً للنصف و يترتب عليه عدم وجوب النصف عليها.

و بما دلّ من الأخبار على أن الصداق لو زاد عندها زيادة متصلة عليها نصف قيمته يوم دفعها إليها كصحيح على بن جعفر عن أخيه - عليه السلام - عن أبيه عن على - عليه

(١) الوسائل باب ٣٤ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور.

(٣) الوسائل باب ٤١ من أبواب المهور.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٠٩

[...]

السلام - فى الرجل يتزوج امرأة على وصيف فيكبر عندها و يريد أن يطلقها قبل أن يدخل بها؟ قال - عليه السلام -: (عليها نصف قيمته يوم دفعه إليها) «١».

إلى غير تلكم من النصوص الواردة فى الأبواب المختلفة المستفاد منها ذلك.

و بإزاء ذلك كله طوائف من النصوص منها: ما دلّ على أن المهر إنما يجب بالدخول: كصحيح عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (إذا ادخله وجب الغسل و المهر و العدة) «٢».

و صحيح الحلبي عنه - عليه السلام -: (إذا التقى الختانان وجب المهر و العدة) «٣».

و خبر محمد بن مسلم عن أبى جعفر - عليه السلام - سألته متى يجب المهر؟ قال - عليه السلام -: (إذا دخل بها) «٤» و نحوها غيرها.

و لكن هذه النصوص غير ظاهرة فى عدم تملكها المهر ما لم يدخل بها فإنها متضمنة للوجوب بالدخول و مفهومه عدم الوجوب و

الثبوت والاستقرار ما لم يدخل بها فيكون الوجوب في هذه النصوص نظير الوجوب في قوله - عليه السلام -:
(البيعان بالخيار ما لم يفترقا فإذا افترقا وجب البيع).

نعم خصوص خبر يونس عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (لا- يوجب المهر إلّا الوقاع في الفرج «٥» ظاهر في عدم التملك ما لم يدخل بها).

ولكن للاتفاق نصاً وفتوى على تملكها نصف الصداق بالعقد على كلا القولين

(١) الوسائل باب ٣٤ من أبواب المهور حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٥٣ من أبواب المهور حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٥٣ من أبواب المهور حديث ٣.

(٤) الوسائل باب ٥٣ من أبواب المهور حديث ٧.

(٥) الوسائل باب ٥٤ من أبواب المهور حديث ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١١٠

[...]

و للأدلة المتقدمة يحمل هذا الخبر أيضاً على ما تقدم.

□
ومنها ما دلّ إعطاء نصف نماء الصداق إياها لو طلقها قبل الدخول كصحيح أبي بصير عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: سألته عن رجل تزوّج امرأة على بستان له معروف و له غلّة كثيرة ثم مكث سنين لم يدخل بها ثم طلقها قال - عليه السلام -:
(ينظر إلى ما صار إليه من غلّة البستان من يوم تزوّجها فيعطيهما نصفه و يعطيها نصف البستان إلّا أن تغفو فتقبل منه و يصطلحان على شيء ترضى به منه فإنه أقرب للتقوى) «١».

واجيب عنه تارة: باحتمال أن يكون مورد السؤال الغلّة الموجودة حين العقد المَجْعُولُ جزء للمهر و أخرى: باحتمال كون الصداق هو البستان دون أشجاره و ثالثة: باحتمال أن تكون الغلّة من زرع يزرعه الرجل و على التقديرين الأخيرين ليست الغلّة من نماء المهر فيكون مختصاً بالرجل فيكون الأمر بدفع النصف إليها محمولاً على الاستحباب. و لكن يبعد الأوّل قوله - عليه السلام -:
(ما صار إليه من غلّة البستان من يوم تزوّجها).

فإنّ ظاهر ذلك السؤال عن حكم الغلّة في تلكم السنين. و يبعد الثاني قوله على بستان له معروف و له غلّة كثيرة إذ أرض البستان لا يطلق عليها البستان و الثالث و إن كان احتماله قريباً إلّا أنّه لا وجه لحمل الأمر فيه على الاستحباب بل يحمل على كونه اجرة الأرض و ما شاكل و على التقديرين فلا ينافي ما تقدم.

فما عن الإسكافي من أنّها تملك نصف الصداق بالعقد و نصفه بالدخول غير تام.

كما أنّ ما في الحدائق من جعل المسألة مشكّلة في غير محله.

(١) الوسائل باب ٣٠ من أبواب المهور حديث ١.

قمي، سيد صادق حسيني روحاني، فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ٢٦ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)؛ ج ٢٢،

ص: ١١١

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١١١

و يسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول

و أو هن مما تقدم الاستدلال لعدم تملك تمام المهر بالعقد بأنها لو ملكته به لاستقر و لم يزل إلّا بناقل من بيع و نحوه فإن الملازمة ممنوعة و كذا اللازم و يكفي في السبب طلاقها قبل الدخول فلا إشكال في الحكم.

سقوط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول

لا خلاف بين الأصحاب و لا إشكال في أنه يسقط نصفه أي نصف المهر بالطلاق قبل الدخول فإن كان قد دفع المهر لها استعاد نصفه و إلّا أعطاهما النصف خاصة كما هو المشهور بين الأصحاب بل عليه الاجماع.

و يشهد به من الكتاب قوله تعالى: **وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ** «١».

و من السنّة نصوص متواترة كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله - عليه السلام - في رجل طلق امرأته قبل أن يدخل بها قال - عليه السلام - :

(عليه نصف المهر إن كان فرض لها شيئاً) «٢».

و صحيح الكناني عنه - عليه السلام - : (إذا طلق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فلها نصف مهرها) «٣». و نحوهما غيرهما فما لم يدخل بها لا يستقر المهر.

فكيف كان فتارة يكون المهر ديناً في الذمة و اخرى يكون عيناً في يد الزوج و ثالثة يكون عيناً سلمها إلى المرأة فإن كان ديناً فلا إشكال في أنه بالطلاق قبل الدخول

(١) سورة البقرة آية ٢٣٧.

(٢) الوسائل باب ٥١ من أبواب المهور حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٨.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١١٢

[...]

تبرأ ذمة الزوج من نصفه و يجب عليه دفع النصف الآخر إليها. و إن كان عيناً في يد الزوج و باقية إلى حين الطلاق من دون زيادة و لا نقصان فيكون نصفها لها و نصفها له فيكونان شريكين فيها و إن زادت بزيادة من الله تعالى فهي لها لما عرفت من أنها تملك المهر بتمامه بالعقد. و إن كانت الزيادة بفعله فإن أذنت له بالأذن المعاملي كانت الزيادة لها و عليها اجرة مثل عمله و إن لم تأذن له أو أذنت بأن يعمل به مجاناً فالزيادة لها بلا لزوم شيء عليها و إن نقصت أو تلفت فإن كانت في يده أمانة منها يلحقها حكمها و إلّا فهو ضامن و إن كان لها منافع ضمنها و إن كان عيناً سلمها إليها فإن كانت باقية استعاد نصفها و إلّا فنصف مثلها أو نصف قيمتها.

و إن اتفقت قيمتها من حين العقد إلى حين القبض فلا - إشكال و ان اختلفت فقد يقال أنه يرجع بأقل القيم فإنه إن كانت قيمتها يوم العقد أكثر من قيمتها يوم القبض فما نقص قبل القبض كان مضموناً عليه فلا يضمنها و إن كانت قيمتها حين القبض أكثر فقد زادت القيمة و هي في ملكها فلا يضمنها.

و فيه: أولاً: أن القيمة السوقية غير مضمونة بحال فالمتجه هو قيمة يوم التلف لتعلق حق الاستعادة بالعين ما دامت موجودة فمع تلفها

يتعلق بقيمتها في ذلك اليوم.

و ثانياً: أنه يمكن استفادة كون العبرة بقيمة يوم الدفع إليها من صحيح علي بن جعفر عن أخيه عن أبيه: أنَّ علياً - عليه السلام - قال في الرجل يتزوج المرأة على وصيف فيكبر عندها و يريد أن يطلقها قبل أن يدخل بها؟ قال - عليه السلام -:
(عليها نصف قيمته يوم دفعه إليها و لا ينظر في زيادة و لا نقصان) «١».
بتقريب أنَّ عدم النظر إلى الكبر الذي هو سبب زيادة القيمة و نقصها يقتضي

(١) الوسائل باب ٣٤ من أبواب المهور حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١١٣

[...]

عدم النظر إلى ترقى القيمة السوقية أو تنزلها قبل ذلك و بعده.

و ان كانت العين باقية في يدها فإن نقصت عينها أو صفتها مثل عور الدابة أو نسيان الصنعة ففيه أقوال:

١- ما عن الشيخ في المبسوط و هو أنَّ الزوج يتخير بين الرجوع بنصف القيمة سليماً و بين أخذ نصف العين من غير أرش.

٢- ما عن القواعد و المسالك و هو الرجوع بنصف العين و نصف الأرش.

٣- إنَّ النقصان إن كان بفعلها أو فعل الله سبحانه و تعالى فكما أفاده الشيخ و إن كان بفعل الأجنبي لم يكن له سبيل على المهر و ضمنها نصف القيمة يوم القبض.

و الحق أن يقال أنَّ مقتضى القواعد هو القول الثاني فإنَّ العين بقبضها تدخل في ضمانها ذاتاً و صفاءً و حيث إنَّ التعيب بذلك لا يخرج العين عن حقيقتها فلا بد من رد نصف العين بمقتضى الآية الكريمة و حيث إنَّ الوصف في ضمانها فلا بد من الأرش و لكن يمكن استفادة أنَّ الواجب هو نصف قيمة يوم الدفع إليها من صحيح علي بن جعفر المتقدم فإنَّ عدم النظر إلى الكبر الذي هو سبب زيادة القيمة أو نقصها يقتضي عدم النظر إلى كل صفة تجددت في العين اقتضت زيادتها أو نقصانها و أنَّها توجب الانتقال إلى القيمة على الوجه المزبور فيكون المدار حينئذ في رد نصف العين على بقاء العين غير متغيرة بشيء يقتضي زيادة قيمتها أو نقصانها و إلَّا فالقيمة وقت القبض كما أفاده صاحب الجواهر - ره -.

و به يظهر أنَّ المراد من قوله تعالى فَنَصْفٌ ^{مَا فَرَضْتُمْ} نصف العين و صفاتها كما يظهر أنَّ الواجب رد نصف القيمة لا قيمة النصف و أنَّ الواجب قيمة يوم الدفع لا الأقل.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١١٤

[...]

و إن كانت العين باقية في يدها و زادت فإن كانت الزيادة باعتبار القيمة السوقية كان له نصف العين قطعاً إذ لا نظر إلى القيمة مع بقاء العين على حالها التي بها يتحقق نصف ما فرضتم و إن كانت الزيادة منفصلة كالولد و اللبن و ثمرة الشجرة فهي للمرأة أما بناء على ما هو المشهور المنصور من ملكها المهر كمالاً بمجرد العقد فواضح و أما على القول الآخر فلموثق عبيد المتقدم و موثقة الآخر: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: رجل تزوج امرأة و مهرها مهرأ فساق إليها غنماً و رقيقاً فولدت عندها فطلقها قبل أن يدخل بها؟ قال - عليه السلام -:

(إن كان ساق إليها ما ساق و قد حملن عنده فلها نصفها و نصف ولدها و إن كن حملن عندها فلا شيء له من الأولاد) «١».

و أما صحيح أبي بصير الذي توهم دلالة على كون النماء مشتركاً بينهما فقد مرّ في صدر المبحث الجواب عنه و عرفت أنّه إمّا ظاهر في غير ذلك أو محمول عليه.

و إن كانت الزيادة متصلة كالسمن و كبر الحيوان و قساره الثوب و صبغه و تعلم الصنعة و ما شاكل فالمشهور بين الأصحاب أنّ له نصف قيمة العين من دون الزيادة فلا تجبر المرأة على دفع العين مجاناً و لا بعوض.

و يشهد به مضافاً إلى صحيح علي بن جعفر المتقدم قوى السكوني عن أمير المؤمنين - عليه السلام - في الرجل يتزوج المرأة على وصيف فيكبر عندها فيزيد أو ينقص و يريد أن يطلقها قبل أن يدخل بها؟ قال - عليه السلام -:

(عليها نصف قيمته يوم دفعه إليها و لا ينظر في زيادة و لا نقصان) «٢».

و نحوهما غيرهما لما عرفت من أنّ المستفاد منهما أنّ المدار في رد نصف العين على

(١) الوسائل باب ٣٤ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٣٤ من أبواب المهور حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١١٥

[...]

بقاء العين غير متغيرة بشيء يقتضي زيادة قيمتها أو نقصانها و إلّا فالقيمة وقت القبض و عن الشيخ في المبسوط أنّ له الرجوع بنصف العين مع زيادتها لقوله تعالى: فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ و أورد عليه الشهيد الثاني - قده - بأنّ الزيادة ليست ممّا فرض فلا تدخل في مدلول الآية و أجاب عنه سيّد المدارك بأنّ العين مع الزيادة التي لا يتميز يصدق عليها عرفاً أنّها المفروضة فتناوله الآية الشريفة و لذا قال ما أفاده الشيخ لا يخلو من قوة.

و لكن بعد ما عرفت من دلالة الخبرين و غيرهما على الحكم بالانتقال إلى القيمة لا وجه لما أفاده الشيخ أصلاً.

ثمّ إنّ المشهور بين الأصحاب أنّها تتخير حينئذ بين دفع نصف العين المشتملة على الزيادة و بين بذل نصف القيمة مجردة عنها و علّله في محكي المسالك بأنّ النفع عائد إليه و أصل حقه في العين عملاً بظاهر الآية و أنّما منع تعلّق حقّها بها الذي لا يمكن فصله فإذا سمحت ببذله زال المانع انتهى.

أقول: ظاهر الخبرين تعيين القيمة عليها و لكن الظاهر تسالمهم على جواز دفع العين و لعلّه بضميمة ما أفاده الشهيد يكفي في الحكم بذلك.

حكم ما لو أبرأته من المهر ثمّ طلقها قبل الدخول

و تمام الكلام في هذا المقام بالبحث في مسائل:

الاولى: لو أبرأته من الصداق ثمّ طلقها قبل الدخول رجع بنصفه إليها كما هو المشهور بين الأصحاب و عن الشيخ في المبسوط و المصنّف في القواعد و بعض آخر احتمال عدم رجوعه عليها بشيء، و الأول أظهر لا لصحيح شهاب بن عبد ربه عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن رجل تزوّج امرأة على ألف درهم فبعث بها إليها فردتها عليه

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١١٦

[...]

و وهبتها له و قالت: أنا فيك أرغب متى في هذه الألف هي لك فتقبلها منها ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال - عليه السلام -: (لا شيء لها و ترد عليه خمسمائة درهم) «١» و نحوه غيره.

فإن تلك النصوص في هبة المرأة المهر و لا إشكال و لا كلام في الحكم فيها. إنما الكلام في صورة الإبراء. بل لموثق سماعة قال: سألت عن رجل تزوج جارية أو تمتع بها ثم جعلته من صداقها في حل أو يجوز أن يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً؟ قال:

(نعم إذا جعلته في حل فقد قبضته منه و إن خلاها قبل أن يدخل بها ردت المرأة على الزوج نصف الصداق) «٢». و معه لا يصح إلى ما استدلل به للقول الثاني بأنها لم تأخذ منه مالاً و لا نقلت إليه الصداق لاستحالة أن يستحق الإنسان شيئاً في ذمة نفسه فلا- يتحقق نقله إليه و لا ألتفت عليه لأنه لم يصدر منها إلّا إزالة استحقاقها في ذمته و هو ليس إتلافاً عليه فلا وجه لضمائها فإنه اجتهد في مقابل النص مع أنه يمكن أن يقال أن الإبراء بنفسه تصرف في المهر يقتضي فراغ الذمة منه و سقوطه و ذلك كاف في إيجاب نصف بدله.

و أمّا الجواب عنه بأنه لا مانع من الالتزام بأن الزوج يملك ما في ذمة نفسه و يسقط لأن الملكية من الأمور الاعتبارية و هي خفيف المثونة فلا مانع من اعتبار مالكية الإنسان ما في ذمة نفسه فغير صحيح إذ الإبراء ليس تمليكاً مع أن الملكية من الاعتبارات و مع عدم ترتب الأثر عليها يكون اعتبارها لغوياً لا- يصدر من الحكيم فإن قيل: إن أثرها في المقام السقوط قلنا: أن السقوط إن كان لأجل ما ذكرناه من لغوية

(١) الوسائل باب ٤١ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٤١ من أبواب المهور حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١١٧

[...]

اعتبار الملكية فهو مانع من الحدوث كالبقاء و إن كان لكونه أثر تلك الملكية فيرده أن ثبوت الشيء لا يعقل أن يكون علّة لسقوطه. و هل الخلع به كذلك نظراً إلى أنه كالأبراء و الهبة فيستحق عليها مقدار نصفه مضافاً إلى ما خلعه به الذي بذلته له كما في الشرائع و غيرها أم لا يستحق عليها شيئاً من جهة أنه في الإبراء و الهبة تلف المرأة المهر قبل الطلاق على وجه يصادف وقوع الطلاق سبق انتقاله عنها فيستحق عليها حينئذ مقدار نصفه لتعذرده و أمّا في الخلع فلا يملك الزوج من حيث الخلع إلّا بتمام الطلاق و المفروض أنه يوجب سقوط النصف و بقاء ملكية النصف الآخر لكونه قبل الدخول فيتعارض السببان فإن الخلع يوجب ملكية التمام و الطلاق يوجب سقوط النصف وجهان أظهرهما الأول لأنه في الخلع لا يعتبر كون ما خلعه به ملكاً لها بل لو ظهر كونه ملكاً لغيرها تكون هي ضامنة له و عليه فكان النصف الباقي ملكاً لها أو للزوج يكون الخلع صحيحاً فيملك الرجل تمام المهر إن كان عيناً و يسقط عن ذمته لو كان ديناً و يقع الطلاق صحيحاً و لتعذر النصف تكون الزوجة ضامنة له.

لو وهبته نصف مهرها مشاعاً ثم طلقها قبل الدخول

الثانية: لو وهبته نصف مهرها مشاعاً ثم طلقها قبل الدخول فالمشهور بين الأصحاب أن له تمام الباقي و لا يرجع عليها بشيء، و عن القواعد و المسالك احتمال الرجوع بنصف الباقي بعينه و قيمة النصف من الموهوب و عن المبسوط احتمال الرجوع الى النصف الباقي.

و استدلل للأول: بأنه ينصرف الهبة إلى نصيبها منه بمعنى أنه بالطلاق قبل الدخول يتمحض النصف الباقي للزوج لأنه مصداق نصف ما فرضتم فلا يرجع
فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١١٨
[...]

عليها بالمثل أو القيمة.

و استدلل للثاني: بشيوع نصيبها أي نصيب الزوج و الزوجة في تمام العين و شيوع النصف الموهوب أيضاً في تمامه فيتعلق الهبة بنصف كل من النصيبين فالنصف الباقي نصفه و هو الربع بمنزلة التالف لتعلق الهبة به و نصفه باق فيرجع عليها بالربع و بقيمة الربع.
و استدلل للثالث: بأنه لما تعلق الهبة بنصف كل من النصيبين فهو ملك من نصيبها النصف و هو الربع و استعجل نصف نصيب نفسه و أنما بقي له النصف الآخر من نصيبه و هو الربع.
و لكن جميع ما ذكرناه مبنية على ما هو المشهور بينهم من أن الملكية المشاعة حقيقتها تملك المالك بالملكية التامة الاستقلالية حصه معينة من المال أما النصف أو الثلث أو ما شاكل و أما بناء على ما هو الحق من أن حقيقة الملكية الاشاعية عبارة عن الملكية الناقصة لتمام المال كما شيدنا أركانه في الجزء السادس عشر من هذا الشرح فلا يتم شيء من ذلك فإن الزوجة حينئذ تصرف في تمام المال و وهبته للرجل فيكون حكم هذه المسألة حكم ما لو وهبت جميع الصداق من الرجوع إلى قيمة النصف أو مثله. مع أن جميع الوجوه المتقدمة متوقفة على كون المرأة قبل الطلاق مالكة لنصف الصداق.
و أما على القول المشهور المنصور من أنها مالكة لجميع المهر و بالطلاق قبل الدخول يرجع النصف فلا يتم شيء منها لأنه لا معنى حينئذ لانصراف الهبة إلى نصيبها منه و لا لتعلق الهبة بنصف كل من النصيبين.
و يمكن أن يقال: إن الأظهر هو القول الأول من جهة أن المرأة بعد ما وهبته نصف المهر تكون مالكة لنصف المهر بالملكية المشاعة بالمعنى الصحيح فحينئذ إذا طلقها يشمله قوله تعالى: **فَنُصِّفُ مَا فَرضْتُمْ** فإنه إنما يدل على رجوع النصف المشاع
فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١١٩
[...]

و النصف المشاع باق بحاله و لم يتغير و لم يخرج عن ملكها.

و يؤيد ذلك خبر محمد بن مسلم عن الإمام الصادق - عليه السلام -: عن رجل تزوج امرأة فأ مهرها ألف درهم و دفعها إليها فوهبت له خمسمائة درهم و ردها عليه ثم طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال - عليه السلام -: «ترد عليه الخمسمائة درهم الباقية لأنها إنما كانت لها خمسمائة درهم فوهبتها له فهبته إياها له و لغيره سواء» (١).
فأنه و إن كان في هبة النصف المفروز إلا أنه يشمل المقام بعموم التعليل فتدبر حتى لا تبادر بالإشكال.

لو أعطاه عوض المهر شيئاً فطلقها قبل الدخول

الثالثة: إذا أعطاه عوض المهر متاعاً أو عقاراً أو حيواناً أو غير ذلك مما هو ليس من أفراد الكلي المسمى في العقد كان ذلك وفاء لو قلنا إنه معاوضة مستقلة أو باعها ذلك مثلاً بما في ذمته ثم طلقها قبل الدخول ففي الشرائع و غيرها كان له الرجوع بنصف المسمى دون العوض و الظاهر أن مراد القوم بذلك هو الرجوع إلى نصف مثل المسمى أو قيمته دون نصف نفس المسمى و أنما عبروا بذلك لأن محط نظرهم في هذا الفرع إلى أنه ليس له الرجوع إلى نصف العوض و كيف كان فهو لا يرجع إلى نصف العوض لكونه عوض

المهر لا نفسه ولا إلى نصف المسمى لا تنتقاله إليه بالمعوضة الجديدة فيكون بها كالعين التالفه أو الموهوبه له أو لغيره. ويشهد بذلك كله أيضاً صحيح الفضيل قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن رجل تزوج امرأة بألف درهم فأعطاهما عبداً له آبقاً و برداً حبرة بألف درهم التي

(١) الوسائل باب ٣٥ من أبواب المهور حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٢٠

[...]

أصدقها؟ قال - عليه السلام -:

«إذا رضيت بالعبد و كانت قد عرفته فلا بأس إذا هي قبضت الثوب و رضيت بالعبد».

قلت: فإن طلقها قبل أن يدخل بها؟ قال:

«لا مهر لها و تردّ عليه خمسمائة درهم و يكون العبد لها» (١).

و لو كان المدفوع إليها معيباً من الكلّي الذي جعله مهراً لها و رضيت به فطلقها قبل الدخول فهل يرجع بنصف المعيب بدون الأرش أو معه أم يرجع بنصف قيمه الصحيح وجوه و الحق أن يقال أن الشيء بالعيب لا يخرج عن كونه فرداً للكلّي فأخذها إياه لا يخرجها عن كونه المفروض فيشملة قوله تعالى: فَنُصِفْ مَا قَرَضْتُمْ غايه الأمر إن كانت المرأة عالمة بالعيب و رضيت به بدون الأرش أو معه و أخذته لا بدّ من ردها نصف أرش المعيب و إن كانت جاهلة لا شيء عليها غير نصف المعيب.

و على التقديرين لا- يكون أخذها للمعيب لمعوضة بين المهر و المأخوذ كي يصح الرجوع إلى نصف المثل أو القيمة بل هو أخذ للمهر نفسه اللهم إلّا أن يقال أن المهر هو الكلّي الصحيح غير المنطبق على المعيب فلا- محاله يكون أخذ المعيب مع العلم بالعيب بعنوان المعوضة فلو طلقها قبل الدخول لا- وجه للرجوع إلى المسمى لاينتقاله عنها و لا إلى العوض لعدم كونه مهراً بل يرجع إلى نصف المثل أو القيمة و إن كانت جاهلة بالعيب فالمعوضة الجديدة غير متحققة و لا يكون أخذها بعنوان الوفاء فهو باق على ملك الزوج بتمامه و تملك المرأة نصف المسمى في ذمّة الزوج و لا شيء عليها سوى رد المأخوذ بتمامه و لهما أن يتراضيا بأخذ نصف المعيب بدون الأرش أو معه وفاء عمّا في ذمّة الزوج، و هذا هو الأظهر.

(١) الوسائل باب ٢٤ من أبواب المهور.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٢١

[...]

العفو عمّا تستحقه المرأة

الرابعة: إنّ عود النصف إلى الزوج لو طلقها قبل الدخول إنّما هو فيما إذا لم تعف الزوجة عن النصف الباقي لها و إلّا فإن عفت يصير الجميع للزوج و يشهد به مضافاً إلى عدم الخلاف فيه و إلى عموم دليل «١» السلطنة على التصرف في المال كيف شاء المالك قوله تعالى: إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ «٢» و نصوص كثيرة فلو كان الصداق ديناً أو عيناً و قد تلفت في يد الزوج صح عفوها بلفظه و الإسقاط و الإبراء بل عن القواعد و كشف اللثام و الهبة بل عن المسالك و التمليك.

و لا إشكال فيما لو أريد من لفظ الهبة و التمليك الإبراء.

إنما الكلام فيما لو أريد منهما معناهما لو تعلّقا بالعين على أن يكون الإبراء تبعاً لذلك و قد اشكل في صحته.

تارة: بأن الكلي في الذمة معدوم لا يصلح لقيام صفة الملكية التي هي صفة وجودية به إلا فيما دلّ عليه دليل بالخصوص.

و أخرى: بأن الإنسان لا يملك ما في ذمّة نفسه لاستلزامه تسلّط الإنسان على نفسه و لا يعقل ذلك لأنّ المسلّط و المسلّط عليه متضايغان و التضاييف من أقسام التقابل فكيف يمكن اجتماعهما في واحد.

و ثالثة: باعتبار القبض في الهبة و هو لا يمكن في الدين.

و في الكل نظر: أمّا الأوّل: فلأن الملكية ليست من الموجودات الخارجيّة كي لا يعقل تحققها إلّا في الموجود الخارجي بل هي من الاعتباريات و الاعتبار لا يحتاج إلّا

(١) البحار: ج ١ ص ١٥٤- الطبع القديم ج ٢ ص ٢٧٢- الطبع الحديث.

(٢) البقرة آية ٢٣٧.

فقه الصادق عليه السلام (للمروماني)، ج ٢٢، ص: ١٢٢

[...]

إلى طرف في افق الاعتبار و هو كما يكون عيناً خارجيّة يمكن أن يكون كلياً في الذمّة بل ربّما يكون المالك كلياً ككلى الفقير و السيد في باب الزكاة و الخمس.

و أمّا الثاني: فلعدم المحذور في تسلّط الإنسان على نفسه إذ ليس كل ما هو من أقسام التضاييف من أنحاء التقابل بل ما كان بينهما تغاير في الوجود كالعليّة و المعلوليّة منها و إلّا فالعالميّة و المعلوميّة و المحبّيّة و المحبوبيّة من أقسام التضاييف و ليستا من أنحاء التقابل و تجتمعان في شخص واحد و يحبّ الإنسان نفسه و يعلم بنفسه و السلطنة من هذا القبيل فإنّ معناها كون الشخص قاهراً على شخص و كون الغير تحت اختياره و ارادته و هذا المعنى يمكن اجتماعه في شخص واحد بل سلطنة الإنسان على نفسه من أعلى مراتب السلطنة كيف و قد ورد (الناس مسطرون على أنفسهم) و لم يستشكل أحد في عدم معقوليته.

و أمّا الثالث: فلما في الخبر السابق إذا جعلته في حلّ منه فقد قبضته و لكن قد عرفت أنّ تملك الإنسان ما في ذمّة نفسه فيه محذور لزوم كون الملكية بلا أثر فراجع ما ذكرناه فالأظهر عدم صحّة لفظ الهبة و التمليك إذا أريد بهما معناهما نعم لو أريد بهما الإبراء و الاسقاط لا محذور فيه.

و لو كان الصّدق عيناً صحّ بلفظ الهبة و التمليك و نحوهما ممّا يقوم مقامهما و هل يصح بلفظ العفو كما عن المبسوط و التحرير للآية الكريمة «إِلَّا أَنْ يُعْفُونَ» (١) نظراً إلى مجيء العفو بمعنى العطاء كما عن العين و المبسوط و عن المسالك و أنّ منه قوله تعالى: وَ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ «٢» أى الفضل من الأموال التي يسهل إعطائها و قوله: خُذِ الْعَفْوَ «٣» أى خذ ما أعطاك من ميسور أموالهم و لا تشدد عليهم أم لا يصح لعدم مجيء العفو بمعنى العطاء و لم يرد من العفو في الآيتين العطاء بل نفس

(١) البقرة آية ٢٣٧.

(٢) البقرة آية ٢١٩.

(٣) الأعراف آية ١٩٩.

فقه الصادق عليه السلام (للمروماني)، ج ٢٢، ص: ١٢٣

[...]

المال الزائد و استفيد العطاء من الإنفاق.

و على فرض تسليم استعماله فيه في موضع لا ريب في كونه خلاف الظاهر و المراد بالعفو في الآية الكريمة ليس لفظه بأن تقول المرأة عفوت بل المراد به إسقاط الحق من الدين أو العين مطلقاً نظير قوله تعالى: «أَوْ تَشْرِيحُ بِإِحْسَانٍ» (١) حيث إنَّ المراد به ليس لفظه كي يصح الطلاق به بل معناه وجهان: أظهرهما الأول لأنَّ التبع في موارد استعمال هذه المادة يوجب الاطمئنان بكونها للأعم من ما يتعلق بالدين خاصة.

عفو من بيده عقدة النكاح

الخامسة: لو عفى من بيده عقدة النكاح عن النصف الباقي يصير تمام المهر للزوج بلا خلاف و لا إشكال في الجملة للآية الشريفة: «وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» (٢) و مقتضى إطلاقها كإطلاق أكثر النصوص الواردة في تفسيرها الآتي بعضها هو جواز عفو من بيده عقدة النكاح عن تمام النصف الباقي. و أما النصوص الدالة على أنه ليس له ذلك كمرسل الصدوق قال: و في خبر آخر يأخذ بعضاً و يدع بعضاً و ليس له أن يدع كله (٣). و صحيح رفاعه عن الإمام الصادق عليه السلام: - عن الذي بيده عقدة النكاح؟ فقال - عليه السلام: - (الولي الذي يأخذ بعضاً و يترك بعضاً و ليس له أن يدع كله) (٤).

(١) البقرة آية ٢٢٩.

(٢) البقرة آية ٢٣٧.

(٣) الوسائل باب ٥٢ من أبواب المهور حديث ٢.

(٤) الوسائل باب ٨ من أبواب عقد النكاح و أولياء العقد حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٢٤

[...]

و نحوهما غيرهما.

فمعارضه بما دلَّ على أنَّ له ذلك كخبر محمد بن مسلم عن الإمام الباقر - عليه السلام - في قوله تعالى: «إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» قال: (هو الذي يعفو عن الصداق أو يحط بعضه أو كله) (١) و نحوه غيره.

و لكن حيث لا يمكن الجمع بينهما فلا بدَّ من الرجوع إلى المرجحات و هي تقتضي تقديم النصوص الأول لكون مضمونها مشهوراً بين الأصحاب بل في الحقائق ربما ظهر من المبسوط و التبيان و مجمع البيان و الراوندی في فقه القرآن: دعوى الإجماع عليه و على ذلك فلا يصغى إلى ما قيل من استبعاد هذا التفصيل بأن يكون له العفو عن البعض دون الكل خصوصاً مع تصريح بعضهم بعدم الفرق في البعض بين القليل و الكثير المقتضى لجواز العفو مع ابقاء شيء من المهر و إن قلَّ و بها يقيّد إطلاق الآية و النصوص فما أفاده المشهور أظهر.

و هل يعتبر المصلحة في عفو من بيده عقدة النكاح أو عدم المفسدة على القول باعتبار أحدهما في تصرفات الولي كما عن الحلّي و المصنّف في المختلف و المحقق أم لا- تعتبر كما هو ظاهر المشهور بل قد ادّعى عليه الاجماع وجهان: ربما يقال أظهرهما الأول

لإطلاق ما دل على ذلك في مطلق تصرفاته على القول به.

وفيه: أنه يلزم منه حينئذ حمل الآية والنصوص على الفرد النادر و عليه فالأظهر هو الثاني.

ثم إنه وقع الخلاف في تعيين من بيده عقدة النكاح فالمشهور بين الأصحاب هو الأب و الجد و عن النهاية زيادة الأخ و عن المذهب أو من توليه الامرأة عقدها و عن العامة أنه الزوج و الأظهر أن المراد به من له الولاية على العقد و السلطنة عليه أما بجعل

(١) الوسائل باب ٥٢ من أبواب المهور حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٢٥

[...]

من الله تعالى كالأب و الجد أو باعطائها إياه كالوكيل المفوض.

لاحظ نصوص الباب كصحيح عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (الذي بيده عقدة النكاح هو ولي أمرها) «١».

و صحيح رفاعه عنه - عليه السلام - عن الذي بيده عقدة النكاح قال - عليه السلام -: (الولي الذي يأخذ بعضاً و يترك بعضاً و ليس له أن يدع كله) «٢».

و بمضمونهما نصوص آخر و هذه النصوص مختصة بالولي الاجباري و هناك نصوص آخر متضمنة لحكم الأخ و هي ما بين ما هو مطلق كحسن الحلبي عن أبي عبد الله - عليه السلام - في قول الله عز و جل: وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بَيْنَهُمَا عَقْدٌ النَّكَاحِ قال: (هو الأب أو الأخ أو الرجل يوصى إليه و الذي يجوز أمره في مال المرأة فيبيع لها و يشتري فإذا عفا فقد جاز) «٣».

و رواه أبي بصير و سماعه عنه - عليه السلام - و نحوه صحيح أبي بصير و محمد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام - «٤» و بين ما هو مقيد له بما إذا كان الأخ وصياً أو وكيلًا كمرسل ابن أبي عمير عن الإمام الصادق - عليه السلام - في حديث في قوله تعالى: إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بَيْنَهُمَا عَقْدٌ النَّكَاحِ:

(يعني الأب و الذي توكله المرأة و توليه أمرها من أخ أو قرابة أو غيرهما) «٥».

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب عقد النكاح حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٨ من أبواب عقد النكاح حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ٥٢ من أبواب المهور حديث ١.

(٤) الوسائل باب ٨ من أبواب عقد النكاح حديث ٤.

(٥) الوسائل باب ٧ من أبواب كتاب الوكالة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٢٦

و لو دخل قبلًا أو دبراً استقر المهر

و خبر إسحاق بن عمار عن جعفر بن محمد - عليهما السلام - عن قول الله: إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ قال - عليه السلام -: (المرأة تعفو عن نصف الصداق).

قلت: أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح؟ قال - عليه السلام -: «أبوها إذا عفا جاز و أخوها إذا كان يقيم بها و هو القائم عليها فهو بمنزلة

الأب يجوز له وإذا كان الأخ لا يهتم بها ولا يقوم عليها لم يجز عليها أمره» (١).
والجمع بينهما يقتضى البناء على أنَّ للأخ الذى بيده أمرها للوصاية أو الوكالة أن يعفو وليس لغيره ذلك.
فالمتحصل من هذه النصوص أنَّ المراد ممَّن بيده عقدة النكاح هو الأعم من الأب والجد و ممَّن يجوز أمره فى مال المرأة ونكاحها كائنًا من كان وقد مرَّ الكلام فى مبحث أولياء العقد فى من له الولاية على نكاح الصغيرة أنَّه هل للوصى والأخ ذلك أم لا؟ وبيَّنا هناك ما يحمل عليه ظاهر أمثال هذه النصوص فراجع ولا حاجة إلى الإعادة.
بيان ما يستقر به المهر

المبحث الثانى: فيما يستقر به المهر

إشارة

وهى امور تذكر فى طى مسائل:

[الدخول]

الاولى: لا خلاف ولا إشكال فى أنَّه لو دخل بها قبلًا أو دبرًا استقرَّ المهر وعن الروضة وغيرها الإجماع عليه.
ويشهد به قوله تعالى فى الآية المتقدمة: مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ الْمَتَّقِينَ على أنه بمعنى الوطء.
ونصوص متواترة فى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله - عليه السلام -: (إذا

(١) الوسائل باب ٥٢ من أبواب المهور حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ١٢٧

[...]

أدخله وجب الغسل والمهر والعدة) (١).

وفى صحيح الحلبي عنه - عليه السلام -: (إذا التقى الختانان وجب المهر والعدة والغسل) (٢).

وفى صحيح حفص عنه - عليه السلام -: (إذا التقى الختانان وجب المهر والعدة والغسل) (٣).

وفى خبر داود عنه - عليه السلام -: (إذا أولجه فقد وجب الغسل والجلد والرجم و وجب المهر) (٤).

وفى خبر يونس بن يعقوب عنه - عليه السلام -: (لا يوجب المهر إلَّا الوقاع فى الفرج) (٥).

وفى صحيح محمد بن مسلم: سألت أبا جعفر - عليه السلام -: متى يجب المهر؟ فقال - عليه السلام -: (إذا دخل بها) (٦).

إلى غير تلكم من النصوص ومقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الدخول بها قبلًا أو دبرًا كما أنَّ مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الإنزال وعدمه.

وهل يجب المهر ويستقر بالخلوة التامة بحيث لا مانع من الوطء وغيرها أم لا يجب إلَّا بالوطء فلو خلا بها واستمتع بما دون الوطء

ثم طلقها لا يجب عليه إلَّا نصف المهر قولان: المشهور بين الأصحاب هو الثانى وعن خلاف الشيخ حكاية

(١) الوسائل باب ٥٣ من أبواب المهور حديث ١.

- (٢) الوسائل باب ٥٣ من أبواب المهور حديث ٣.
 (٣) الوسائل باب ٥٣ من أبواب المهور حديث ٤.
 (٤) الوسائل باب ٥٣ من أبواب المهور حديث ٥.
 (٥) الوسائل باب ٥٣ من أبواب المهور حديث ٦.
 (٦) الوسائل باب ٥٣ من أبواب المهور حديث ٧.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٢٨
 [...]...

الأول عن قوم من أصحابنا و نسب إلى الصدوق أيضاً و لكن الظاهر ارادة الجميع الحكم بوجوب المهر عليه على ظاهر الحال و إن لم يكن دخل بها لا يحل للمرأة أن تأخذ أزيد من النصف كما صرح بذلك في محكي النهاية و حكي عن ابن البراج و الكيدري و ابن أبي عمير و غيرهم.

و كيف كان فيشهد لعدم ثبوت تمام المهر بالخلوة جملة من النصوص كموثق يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن رجل تزوج امرأة فأغلق باباً و أرخى ستراً و لمس و قبل ثم طلقها أ يوجب عليه الصداق؟ قال: (لا يوجب الصداق إلّا الوقاع) «١».
 و صحيح زرارة عن أبي جعفر - عليه السلام - عن رجل تزوج جارية لم تدرك لا يجامع مثلها أو تزوج رتقاء فأدخلت عليه فطلقها ساعة ادخلت عليه؟ قال - عليه السلام -:

(هاتان ينظر إليهن من يوثق به من النساء فإن كنّ كما دخلن عليه فإنّ لها نصف الصداق الذي فرض لها و لا عدة عليهنّ منه) الحديث «٢» و نحوهما غيرهما.

و يدل أيضاً عليه الروايات الحاصرة لوجوب تمام المهر بالوطء المتقدمة و يؤيدها النصوص الواردة في العنين الدالة على أنّه ينظر إلى سنة فإن وقع بها و إلّا فسخت نكاحه و لها نصف المهر «٣».

و النصوص الدالة على أنّه إذا خلا بها و تصادفا على عدم الوطء لا يصدقان إذا كانا متهمين معللة بأنّها تريد ان تدفع العدة عن نفسها و يريد هو أن يدفع المهر عن نفسه «٤» بل هذه النصوص تشهد به إذ لو كانت الخلوة موجبة للمهر لما صح هذا

- (١) الوسائل باب ٥٥ من أبواب المهور حديث ١.
 (٢) الوسائل باب ٥٧ من أبواب المهور حديث ١.
 (٣) الوسائل باب ١٤ من أبواب العيوب و التدليس.
 (٤) الوسائل باب ٥٦ من أبواب المهور.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٢٩
 [...]...

التعليل إلى غير تلكم من النصوص الواردة في الأبواب المتفرقة.

و بازائها نصوص كموثق محمد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام - عن المهر متى يجب؟ قال - عليه السلام - : (إذا أرخيت الستور و أجيّف الباب) و قال: «إنّي تزوّجت امرأة في حياة أبي عليّ بن الحسين - عليه السلام - و أنّ نفسي تاقت إليها - إلى أن قال - : فلما أن دخلت عليها قذفت إليها بكساء كان عليّ و كرهتها و ذهبت لأخرج فقامت مولاة لها فأرخت الستر و أجافت الباب فقلت: مه قد وجب

الذى تريدين» (١).

و صحيح الحلبى أو حسنه عن الصادق - عليه السلام - عن الرجل يطلق المرأة و قد مس كل شىء منها إلّا أنّه لم يجامعها أ لها عدة؟ قال - عليه السلام -:

(ابتلى أبو جعفر بذلك فقال له أبوه على بن الحسين: إذا اغلق باباً و ارخى سترًا و جب المهر و العدة) (٢).

و خبر زرارة عن أبى جعفر - عليه السلام - : (إذا تزوّج الرجل ثمّ خلا بها فأغلق عليها باباً أو أرخى سترًا ثمّ طلقها فقد وجب الصداق و خلائها بها دخول) (٣) و نحوها غيرها.

و قد جمع الأصحاب بين الطائفتين بحمل الطائفة الثانية على ارادة أنّ الخلوة كناية عن الدخول بها و أنّ الظاهر من هذا العمل وقوع الدخول لوجوب الستر به عن الناس.

و يشهد لهذا الجمع النصوص الدالة على أنّهما لا يصدقان فى ادعاء عدم الوطء معللة بأنّه يريد هو أن يدفع المهر عن نفسه لاحظ خبر أبى بصير: قلت لأبى عبد الله - عليه السلام - : الرجل يتزوّج المرأة فيرخى عليها و عليه الستر و يغلق الباب ثمّ يطلقها فتسأل

(١) الوسائل باب ٥٥ من أبواب المهور حديث ٦.

(٢) الوسائل باب ٥٥ من أبواب المهور حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٥٥ من أبواب المهور حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ١٣٠

[...]

المرأة هل أتاك فتقول: ما أتانى و يسأل هو هل أتيتها فيقول: لم آتها؟ فقال - عليه السلام - : (لا يصدقان و ذلك أنّها تريد أن تدفع العدة عن نفسها و يريد هو أن يدفع المهر عن نفسه) (١). و نحوه غيره.

و أيضاً يشهد به ما فى ذيل خبر زرارة المتضمن لقضية تزويج أبى جعفر - عليه السلام - : «فلما رجعت إلى أبى فأخبرته بالأمر كيف كان فقال: إنّّه ليس لها عليك إلّا النصف - يعنى نصف المهر -» (٢).

فانه يعلم من ذلك أنّ قوله فى صدر الخبر و فى النصوص الاخر المتضمنة لهذه القضية (لك الذى تريدين) أريد به أنّه يجب المهر بحسب ظاهر الحال لا فى الواقع و نفس الأمر.

و أيضاً يشهد به ما عن ابن أبى عمير اختلف الحديث فى أنّ لها المهر كملاً و بعضهم قال نصف المهر و أنّما معنى ذلك أنّ الوالى إنّما يحكم بالظاهر إذا اغلق الباب و ارخى الستر و جب المهر و إنّما هذا عليها إذا علمت أنّه لم يمسه فليس لها فيما بينها و بين الله إلّا نصف المهر (٣).

و أمّا قوله - عليه السلام - فى خبر زرارة المتقدم: (و خلائها بها دخول) فلا يمنع عن هذا الحمل فقد ظهر بما ذكرناه ضعف ما فى الحدائق من الاشكال على هذا الجمع بأنّ ما تضمن قضية تزويج أبى جعفر و خبر زرارة لا يقبلان هذا الحمل و إن أبيت عن كون هذا الجمع عرفياً فيتعيّن طرح الطائفة الثانية لمخالفتها لما هو المشهور بين الأصحاب و الكتاب و لموافقتها للعامة لما روه عن عمر أنّه قال: من أرخى سترًا و أغلق باباً فقد

(١) الوسائل باب ٥٦ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٥٥ من أبواب المهور حديث ٧.

(٣) الكافي ج ٦ ص ١١٠.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٣١

[...]

وجب عليه المهر ما ذنبهَنَّ إن جاء العجز من قبلكم «١» وقد ذهب إليه أبو حنيفة وكثير من العامة لهذه الرواية. وعن ابن الجنيذ اختيار قول رابع فى المسألة وهو وجوب المهر بالجماع فى غير الفرج والتقبيل و سائر أنواع الاستمتاع إذا كان بتلذذ و الإنزال بالملاعبة و فى الجواهر فلم أجد له فى هذه النصوص ما يدل عليه و يمكن أن يكون قد أخذه من النصوص الدالة على قيام نحو ذلك مقام الوطء فى حرمة مملوكة الولد على الوالد و بالعكس باعتبار تنزيل ذلك منزلة الجماع و لكن ذلك يتوقف على حجية القياس.

فالمتحصل ممَّا ذكرناه أنَّ الخلوة و الاستمتاع غير الوطء لا توجب المهر.

[ارتداد احد الزوجين]

الثانية: يستقر المهر بارتداد أحد الزوجين كما تقدم الكلام فيه مفصلاً.

موت أحد الزوجين

الثالثة: فى استقرار المهر بموت أحد الزوجين قبل الدخول أقوال:

١- إنه يجب بموت كل واحد منهما قبل أنه أشهر الأقوال.

٢- إنه لا يستقر بموت واحد منهما بل حكم موت أحدهما حكم الطلاق نسب ذلك إلى جماعة من القدماء و المتأخرين بل قيل إنه المشهور بين قدماء الطائفة.

٣- إنه يستقر بموت الزوج و حكم موت الزوجة حكم الطلاق و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص فأنها على طوائف.

الاولى: ما يدل على انتصاف المهر بموت كل منهما قبل الدخول كموثق عبيد ابن زرارَةَ قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن رجل تزوج امرأة و لم يدخل بها؟ قال - عليه

(١) الخلاف ج ٢ ص ٤١٨ كتاب الصداق.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٣٢

[...]

السلام:- (إن هلك أو هلك أو طلقها و لم يدخل بها فلها النصف و عليها العدة كماً و لها الميراث) «١».

و صحيح زرارَةَ قال: سألت عن امرأة تموت قبل أن يدخل بها أو يموت الزوج قبل أن يدخل بها؟ قال - عليه السلام -: (أيهما مات فللمرأة نصف ما فرض لها و إن لم يكن فرض لها فلا مهر لها) «٢». و نحوهما غيرهما.

الثانية: ما يدل على انتصاف المهر بموت الزوج كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما - عليه السلام - فى الرجل يموت و تحته امرأة لم يدخل بها؟ قال - عليه السلام -:

(لها نصف المهر و لها الميراث كاملاً و عليها العدة كاملة) «٣».

و نحوه صحاح عبد الرحمن و الحلبي و محمد «٤» و موثق عبيد «٥» و خبره «٦» و غيرها من الأخبار البالغة حد التواتر.

الثالثة: ما دلّ على أنه لا- ينتصف المهر بموت الزوج قبل الدخول كخبر سليمان ابن خالد قال: سألته عن المتوفى عنها زوجها و لم يدخل بها؟ فقال- عليه السلام:-

«إن كان فرض لها مهرًا فلها مهرها و عليها العدة و لها الميراث وعدتها أربعة أشهر و عشرًا و إن لم يكن فرض لها مهرًا فليس لها مهر و لها الميراث و عليها العدة» «٧».

و خبر الكنانى عن أبى عبد الله- عليه السلام:- «إذا توفى الرجل عن امرأته و لم يدخل بها فلها المهر كله إن كان سمى لها مهرًا و سهمها من الميراث و إن لم يكن سمى لها مهرًا

(١) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ٧.

(٣) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ١ و ٥ و ٦ و ٤ و ١١.

(٤) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ١ و ٥ و ٦ و ٤ و ١١.

(٥) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ١ و ٥ و ٦ و ٤ و ١١.

(٦) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ١ و ٥ و ٦ و ٤ و ١١.

(٧) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ٢٠.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٣٣

[...]

لم يكن لها مهر و كان لها الميراث» «١».

و صحيح الحلبي عنه- عليه السلام- فى المتوفى عنها زوجها: «إذا لم يدخل بها إن كان فرض لها مهرًا فلها مهرها الذى فرض لها و لها الميراث- إلى أن قال:- و إن لم يكن فرض لها مهرًا فلا مهر لها و عليها العدة و لها الميراث» «٢».

و نحوه صحيحه «٣» الآخر و خبر «٤» زرارۀ و أبى بصير و صحيح منصور بن حازم: سألت أبا عبد الله- عليه السلام- عن الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يدخل بها؟ قال- عليه السلام:- «لها صداقها كاملاً و ترثه» الحديث «٥».

الرابعة: ما يدل على عدم الانتصاف بموت أحد من الزوج و الزوجة كخبر منصور بن حازم: قلت لأبى عبد الله- عليه السلام:- رجل تزوج امرأة و سمى لها صداقًا ثم مات عنها و لم يدخل بها؟ قال- عليه السلام:- «لها المهر كاملاً و لها الميراث».

قلت: إنهم رَوَوْا عنك إن لها نصف المهر؟ قال- عليه السلام:- «لا يحفظون عنى إنما ذلك للمطلقة» «٦».

بتقريب أنَّ مودده و إن كان موت الزوج لكن الاستفادة من حصر التنصيف فى المطلقة قبل الدخول هو عدمه فى غيرها مطلقاً.

أقول: أمّا بالنسبة إلى موت الزوجة فالنصوص متفقة على التنصيف إذ ليس فى النصوص ما يتوهم دلالتة على عدم التنصيف به إلّا خبر منصور بالتقريب المتقدم و يدفعه أنَّ الحصر إضافى بالنسبة إلى موت الزوج الذى هو المسئول عنه.

(١) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ٢١.

(٢) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ٢٢ و ٢٣ و ٢٤.

(٣) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ٢٢ و ٢٣ و ٢٤.

(٤) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ٢٢ و ٢٣ و ٢٤.

(٥) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور.

(٦) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٣٤

[...]

والاستدلال له بما دل على ثبوت المهر بالعقد ويستصحب كما عن الحلّي غير تام للزوم الخروج عنه بالنصوص المتقدمة الدالة على التنصيف بموت الزوجة فلا ينبغي التوقّف في انتصاف المهر بموتها.

وأما بالنسبة إلى موت الزوج فالطائفتان الأوليتان متفقتان على التنصيف به والأخيرتان تدلان على عدم التنصيف ولا يصح الجمع بينهما بحمل الأخيرتين على الاستحباب كما عن الشيخ - ره - لعدم كونه جمعاً عرفياً.

وما أفاده المحقق اليزدي من أنّ الترجيح بحسب الدلالة لما دلّ على عدم التنصيف مطلقاً لأنّ قوله - عليه السلام - في خبر منصور: «لا يحفظون عني إنّما ذلك للمطلّقة» بمدلوله المطابق متعرض لحال أخبار التنصيف ودال على أنّها غير مطابقة للواقع فيكون هذا الخبر حاكماً على تلك الأخبار ولا يبقى مجال للمعارضة كي يرجع إلى مرجحات الصدور أو جهته وقال في توضيح حكمته عليها أنّ المراد به بعد القطع بصدور مضمون تلك الأخبار عنهم أنّهم لمكان غفلتهم عن القرائن الحالية والمقالية المكتنفة بما أحدث لهم من الأحاديث لا - يتميز لهم ما يكون من أحاديث صادرة على نحو الجد في مقام بيان الأحكام الواقعية عمّا يكون منها صادرة على نحو التقية فيروون عني ما سمعوه مني كائنًا ما كان.

يرد عليه أولاً: ما تقدم من عدم دلالة عدم التنصيف بموت الزوجة وإنّما هو في موت الزوج خاصة.

و ثانياً: إنّ هذا ليس جمعاً دلاليّاً ولا يكون من الحكومة بل هو جمع جهتي غاية الأمر لدليل خاص.

و ثالثاً: إنّّه قد نقل جملة من الأصحاب أنّ جمهور العامّة على القول في هذه المسألة بوجوب المهر كمالاً ويؤيده ما عن كتاب ينابيع الأحكام المعد لنقل مذاهبهم

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٣٥

[...]

الأربعة متفقة كانت أو مختلفة قال: ويتقرر المهر كله بالوطء ولو حراماً وموت أحدهما لانتفاء العقد به انتهى.

ورابعاً: إنّ ظاهر خبر منصور إنكاره - عليه السلام - الروايات الدالة على التنصيف وحيث يطمئن بصدور مضمونها عنه - عليه السلام - فلا بدّ وأن يحمل هذا الخبر على ما صرح به - عليه السلام - قال - عليه السلام - على ما رواه منصور بن حازم: «ما أجد أحداً أحدثه و أتى لأحدث الرجل بالحديث فيتحدّث به فاوتى فأقول إني لم أقله» (١).

والحق أن يقال: إنّ الترجيح لنصوص التنصيف بموت الزوج أولاً: لما في الرياض بل حكى عليه بعض المتأخرين الشهرة بين قدماء الطائفة و عليه فالشهرة التي هي أول المرجحات مع تلكم النصوص.

و ثانياً: أنّ المرجح الثاني وهو صفات الراوى معها لأنّ روايتها أوثق وأورع وأكثر.

و ثالثاً لمخالفتها للعامّة. و رابعاً: لاعتضادها بالنصوص الكثيرة الواردة في الأبواب المتفرقة منها: ما في اختين اهديتا إلى أخوين «٢» و منها: ما في الرجل يزوج ابنه يتيمة في حجره و مات الزوج قبل الدخول «٣» و منها: ما في غلام و جارية زوّجهما وليّان «٤» و منها غير

تلكم وقد حكموا- عليهم السّلام- بتنصيب المهر في تلكم الأبواب بموت الزوج قبل الدخول هذا كله مضافاً إلى امكان حمل نصوص الجميع على ارادة جميع ما تستحقه المرأة من المهر لا جميع ما فرض لها. و يؤيده: أنّ ذلك جعل في مقابل من لم يسم لها المهر التي لا مهر لها و تدل على

- (١) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ٢٥.
 - (٢) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ١٣.
 - (٣) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ١٤.
 - (٤) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ٢.
- فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٣٦
[...]

أنّ من سمى لها مهراً لها المهر و من لم يسم لها المهر لا- مهر لها و عليه فالجمع الدلالي بين النصوص أيضاً يقتضى البناء على التنصيف فالمتحصل ممّا ذكرناه أنّ القول بالتنصيف بموت الزوج أيضاً أظهر و الأحوط المصالحة.

لو دخل الزوج قبل تسليم المهر كان ديناً عليه

ثم إنّ في المقام فرعاً مناسباً و هو أنّ المشهور بين الأصحاب أنّه إذا دخل الزوج قبل تسليم ما في ذمته من المهر الحال أو المؤجل أو بعضه كان جميعه أو الباقي منه ديناً على الزوج و لا يسقط بالدخول سواء طالت مدتها عنده أو قصرت طالبت أو لم تطالب به و عن التهذيبن حكاية القول بالسقوط بالدخول عن بعض الأصحاب و عن الصدوق و الحلبي و إن أخذت منه شيئاً قبل الدخول سقط الباقي إلّا أن توافقه على بقاء الباقي عليه ديناً.

و يشهد للأول مضافاً إلى عموم الأدلة الدالة على وجوب اداء المهر و الدين الذي منه المهر: نصوص خاصّة كصحيح البنزطي: قلت لأبي الحسن- عليه السّلام-: الرجل يتزوج المرأة على الصداق المعلوم فيدخل بها قبل أن يعطيها؟ فقال- عليه السّلام-: «يقدم إليها ما قلّ أو كثر إلّا أن يكون له وفاء من عرض إن حدث به حدث أدى عنه فلا بأس» (١).

و موثق عبد الحميد بن عواض عن أبي عبد الله- عليه السّلام- عن الرجل يتزوج المرأة فلا يكون عنده ما يعطيها فيدخل بها؟ قال- عليه السّلام-:

«لا بأس إنّما هو دين لها عليه» (٢). و نحوهما غيرهما.

- (١) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ١.
 - (٢) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ٢.
- فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٣٧
[...]

و بازائها طوائف من النصوص:

الاولى: ما يدلّ على سقوط المهر بالدخول مطلقاً كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله- عليه السّلام- عن الرجل و

المرأة يهلكان جميعاً فيأتي ورثته المرأة فيدعون على ورثته الرجل الصداق؟ فقال: «و قد هلك و قسم الميراث؟»
فقلت: نعم، فقال: «ليس لهم شيء».

قلت: فإن كانت المرأة حية فجاءت بعد موت زوجها تدعى صداقها؟ فقال:
«لا شيء لها و قد أقامت معه مقرة حتى هلك زوجها».

فقلت: فإن ماتت و هو حي فجاء ورثتها يطالبونه بصداقها؟ قال:
«و قد أقامت حتى ماتت لا تطلبه»؟.

فقلت: نعم فقال - عليه السلام -: «لا شيء لهم».

قلت: فإن طلقها فجاءت تطلب صداقها؟ قال:

«و قد أقامت لا تطلبه حتى طلقها لا شيء لها».

قلت: فما حد ذلك الذي إذا طلبه لم يكن لها؟ قال - عليه السلام -:

«إذا أهديت إليه و دخلت بيته و طلبت بعد ذلك فلا شيء لها» (١).

الثانية: ما يدل على سقوط العاجل كموثق عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله - عليه السلام -: «دخول الرجل على المرأة يهدم العاجل»
(٢).

و خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام - في الرجل يتزوج المرأة و يدخل بها

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ٨.

(٢) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٣٨

[...]

ثم تدعى عليه مهرها؟ قال - عليه السلام -:

«إذا دخل عليها فقد هدم العاجل» (١). و نحوهما غيرهما.

الثالثة: ما يدل على سقوط المهر إن أخذت منه شيئاً قبل الدخول كصحيح الفضيل عن أبي جعفر - عليه السلام - في رجل تزوج امرأة
فدخل بها ثم أولدها ثم مات عنها فادعت شيئاً من صداقها - إلى أن قال: - و أما الصداق فإن الذي أخذت من الزوج قبل أن يدخل
عليها فهو الذي حل للزوج به فرجها قليلاً كان أو كثيراً إذا قبضته منه و قبلته و دخلت عليه فلا شيء لها بعد ذلك (٢) و نحوه خبر
المفضل بن عمرو (٣).

و لكن حيث لم يستند الأصحاب إلى شيء من هذه النصوص و أعرضوا عنها فلا بأس بأحد التأويلات المذكورة في المقام و إن كان
أحسنها ما عن الشيخ - ره - و جماعة و هو حمل نصوص السقوط بأجمعها على إنه ليس لها شيء بمجرد الدعوى من دون بينة و يؤيده
خبر الحسن بن زياد عن الإمام الصادق - عليه السلام -:

«إذا دخل الرجل بامرأته ثم ادعت المهر و قال الزوج: قد أعطيتك فعليها بينة و عليه اليمين» (٤).

و التوقيع الشريف كتب إليه - روى فداه - الحميري: اختلف أصحابنا في مهر المرأة فقال بعضهم: إذا دخل بها سقط عنه المهر و لا
شيء عليه و قال بعضهم: هو لازم في الدنيا و الآخرة و كيف ذلك و ما الذي يجب فيه؟ فأجاب - عليه السلام -:

«إن كان عليه بالمهر كتاب فيه ذكر دين فهو لازم في الدنيا و الآخرة و إن كان

- (١) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ٦.
 (٢) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ١٣.
 (٣) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ١٤.
 (٤) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ٧.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٣٩
]...[

عليه كتاب فيه اسم الصداق سقط إذا دخل بها وإن لم يكن عليه كتاب فإذا دخل بها سقط باقي الصداق «١».

فإن أوله كالصريح في أن على المرأة الإثبات وأنه بدون البينة لا يثبت مقدار المهر.

ومنها ما عن الحلّي وجماعه من أن نصوص السقوط محمولة على المفوضة التي لم يسم لها مهراً فإنه إذا قدم لها شيئاً قبل الدخول ثم دخل بها ساكتة عن ذكر المهر كان ذلك مهراً لها وليس لها بعد المطالبة بمهر المثل ولا بمهر السنة.

ولكن يردّه: أن خبر المفضل غير قابل لهذا الحمل فإنه صريح في تسمية المهر ومع ذلك حكم - عليه السلام - بسقوطه بالدخول.

ومنها ما عن المحدث الكاشاني - ره - وهو حمل مطلق الأخبار على مقيدها أي يحمل سقوط مطلق الصداق على سقوط العاجل منه فإنهم كانوا يومئذ يجعلون بعض الصداق عاجلاً وبعضه آجلاً وكان بمعنى العاجل ما كان دخوله بها مشروطاً على إعطائه إياها فإذا دخل بها قبل الإعطاء فكانت المرأة أسقطت عنه حقها العاجل ورضيت بتركه لا سيما إذا أخذت بعضه أو شيئاً آخر وأما الأجل فلما جعلته حين العقد ديناً عليه فلا يسقط إلّا بالأداء وعليه يحمل الأخبار الأولى.

وفي: هذا الجمع وإن كان وجيهاً بالنسبة إلى جملة من النصوص ويشهد به خبر غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله - عليه السلام - في الرجل يتزوج بعاجل و آجل قال - عليه السلام -: «الآجل إلى موت أو فرقة» «٢».

إلّا أنه في نصوص السقوط ما هو في الآجل كما أنه في نصوص عدم السقوط ما

- (١) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ١٦.
 (٢) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ٣.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٤٠
 و يصح أن يكون عينا أو ديناً أو منفعة ولا يتقدر قلة ولا كثرة ولا بد فيه من الوصف أو المشاهدة

هو في العاجل فالأصح هو الحمل الأول وإن أبيت عن ذلك. و قلت لا يمكن الجمع بين النصوص بوجه فالمتعين تقديم النصوص الأولى لأنها المشهورة بين الأصحاب وموافقة للكتاب ومؤيدة بالنصوص الكثيرة الواردة في الأبواب المتفرقة كموت أحد الزوجين و الطلاق بعد الدخول والعنين والخصاء وغير تلكم من الأبواب الدالة على عدم سقوط المهر بالدخول.

لا حد للمهر في الكثرة

المبحث الثالث: فيما يصح أن يجعل مهراً

وقد تقدم في الفصل الرابع في مبحث المتعة أنه يصح أن يكون المهر عينا أو ديناً أو منفعة أو حقاً أو عمل حر و ما شاكل كما تقدم أنه لا يتقدر قلبه ولا كثرة وعرفت الكلام في أنه لا بد من الوصف أو المشاهدة أم لا وإنما الكلام في المقام في مسائل لم نذكرها هناك.

[لا حد للمهر في الكثرة]

الاولى: المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة أنه لا حد للمهر كثرة كما قدمناه و عن السيد المرتضى و الإسكافي و الصدوق المنع من الزيادة عن مهر السنة و هو خمسمائة درهم بل لو زاد عليها رد إليها. و استدل له بالإجماع و بأن المهر يتبعه أحكام شرعية فإذا وقع العقد على مهر السنة فما دون ترتبت عليه الأحكام بالإجماع و أما الزائد فليس عليه اجماع و لا دليل شرعي فيجب نفيه. □
و بخبر المفضل بن عمر قال: دخلت على أبي عبد الله - عليه السلام - فقلت له: أخبرني عن مهر المرأة الذي لا يجوز للمؤمنين أن يجوزوه؟ قال: فقال - عليه السلام -:

«السنة المحمدية خمسمائة درهم فمن زاد على ذلك رد إلى السنة و لا شيء عليه
فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٤١
[...]

أكثر من الخمسمائة درهم فإن أعطاهما من الخمسمائة درهم أو أكثر من ذلك ثم دخل بها فلا شيء عليه» الحديث «١». و لكن يرد على الوجه الأول: عدم ذهاب الأصحاب إليه و لم يظهر له موافق سوى ما نسب إلى الاسكافي و الصدوق و صاحب الجواهر يصير على عدم ذهابهما إليه و لذا قال في محكي المسالك بعد نقل ادعاء السيد الإجماع عليه و هو عجيب فإنه لا يعلم له موافق فضلاً عن أن يكون مما يدعى فيه الإجماع.

و يرد الوجه الثاني: أن الدليل مضافاً إلى عموم قوله تعالى: فَاتَّوَهَّنَ أَجُورَهُنَّ * «٢» و قوله عز و جل: فَنُصِفُ مَا فَرَضْتُمْ «٣» و ما مثلهما من الآيات المطلقة خصوص قوله عز و جل: وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا «٤» فإن القنطار هو المال العظيم أو وزن أربعين أوقية من ذهب أو فضة أو ألف دينار أو ألف و مائتا أوقية أو سبعون ألف دينار أو ثمانون ألف درهم أو مائتا رطل من ذهب أو فضة أو ملاء مسك ثور ذهباً أو فضة.

و صحيح الوشاء عن الإمام الرضا - عليه السلام - قال: سمعته يقول:

«لو أن رجلاً تزوج امرأة و جعل مهرها عشرين ألفاً و جعل لأبيها عشرة آلاف كان المهر جائزاً و الذي سماه لأبيها فاسداً» «٥». و صحيح الفضيل عن الإمام الصادق - عليه السلام - عن رجل تزوج امرأة بألف درهم فأعطاهما عبداً له آبقاً و برداً حبرة بألف درهم التي أصدقها؟ قال:

«إذا رضيت بالعبد و كانت قد عرفته فلا بأس إذا هي قبضت الثوب و رضيت

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ١٤.

(٢) النساء آية ٢٤.

(٣) البقرة آية ٢٣٧.

(٤) النساء آية ٢٠.

(٥) الوسائل باب ٩ من أبواب المهور حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٤٢
[...]

بالعبد) «١». و نحوهما غيرهما.

فلا يبقى مجال لما ذكر و أما الخبر فمضافاً إلى ضعف سنده بمفضل و تضمنه لأحكام غريبة و قد تقدم في المسألة السابقة ما في أمثال هذا الخبر و اعراض الأصحاب عنه لا يصلح أن يقاوم النصوص المتقدمة فالأظهر هو جواز الزيادة عن مهر السنة. □
و في المقام طائفة من النصوص يظهر منها تعيين كون المهر مهر السنة و هي الأخبار المتضمنة أن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) لم يتزوج و لا زوج بناته بأكثر من ذلك و أنه أمر الله تعالى نبيه (صلى الله عليه و آله و سلم) أن يسنّ مهور المؤمنات خمسمائة درهم ففعل ذلك رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) «٢».

و لم أظفر بما يدل صريحاً على أن من زاد على ذلك رد إلى مهر السنة و لا شيء عليه أكثر من مهر السنة سوى خبر المفضل المتقدم، فما نسب إلى المحقق اليزدي من ورود ذلك في الأخبار الكثيرة - كما ترى - و لعله أراد ما أشرنا إليه.

و كيف كان فهذه النصوص لا تدل على تعيين كون المهر ذلك سيما و قد دلت النصوص الكثيرة على جواز أزيد من ذلك و قد تقدم بعضها، و في المبسوط أن الحسن بن علي أصدق امرأته مائة جارية مع كل جارية ألف درهم و أن عمر أصدق بنت أمير المؤمنين - عليه السلام - أربعين ألف درهم و ذكر أن جماعة من الصحابة و التابعين أصدقوا نحو ذلك «٣» و في خبر محمد بن مسلم قال أبو جعفر - عليه السلام -:

«تدرى من أين صار مهور النساء أربعة آلاف؟»

قلت: لا قال: (إنّ أمّ حبيب بنت أبي سفيان كانت بالحبشة فخطبها النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) و ساق إليها عنه النجاشي أربعة آلاف فمن ثم يأخذون به فأما المهر فائنتا عشر أوقية □

(١) الوسائل باب ٢٤ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٤ من أبواب المهور.

(٣) المبسوط ص ٣٥٢ من كتاب الصادق.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٤٣
[...]

و نش «١».

فالمعتين حمل تلكم النصوص على إرادة أن المهر الشرعي أي ما اخذ في موضوعه المهر هو ذلك فإذا أمهرت المرأة أزيد من الخمسمائة كان الجميع واجباً على الزوج قطعاً إلّا أن المهر الشرعي منه الخمسمائة و الزائد مهر عرفي واجب شرعي على الزوج و إن شئت فسّمه نحله و إذا ورد الدليل على أن للمرأة الامتناع عن الزوج حتى تتسلم المهر و لم تكن هناك قرينة على إرادة العرفي كان المراد به الخمسمائة و إذا عقد على امرأة على المهر انصرف إلى ذلك و هكذا.

و يشهد به ما رواه العياشي في تفسيره عن عمر بن يزيد: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: أخبرني عمّن تزوّج على أكثر من مهر السنة

أ يجوز ذلك؟ قال - عليه السلام -:

«إذا جاز مهر السنة فليس هذا مهراً إنما هو نحلته لأن الله تعالى يقول: (وَإِنْ... * آتَيْتُمْ إِخْدَاهُنَّ قِنطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً إِنَّما عنى النحل و لم يعن المهر ألا ترى أنها إذا أمهرها مهراً ثم اختلعت كان له أن يأخذ المهر كاملاً فما زاد على مهر السنة فإنما هو نحل كما أخبرتك فمن ثم وجب لها مهر نسائها لعل من العلل» الحديث «٢».

حكم ما لو سمي للمرأة مهراً و لغيرها شيئاً

الثانية: لو سمي للمرأة مهراً و لأبيها أو غيره من الأولياء أو واسطة أو أجنبي شيئاً معيناً فالمشهور بين الأصحاب لزوم ما سمي لها و سقوط ما سمي لغيرها بل عن الغنية الإجماع عليه و الكلام فيه تارة فيما تقتضيه القواعد و اخرى فيما تقتضيه النصوص الخاصة. أما الأول: فما يجعل لغيرها إن كان من جملة المهر فسد لما يأتي من النصوص

(١) الوسائل باب ٤ من أبواب المهور حديث ٦ و ١٠.

(٢) الوسائل باب ٤ من أبواب المهور حديث ٦ و ١٠.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٤٤

[...]

المانعة عن جعل المهر لأب الزوجة معللاً بأنه ثمن رقبته و هل يفسد ما جعل لها أيضاً أم لا؟ كلام سيأتي فيما لو جعل المهر شيئاً و فسد بعضه و إن لم يكن من جملة المهر بل كان خارجاً عنه فالأظهر صحة الشرط كان ذلك شرطاً في المهر أو في العقد كان الشرط عملاً أو مالاً و على الثاني كان الشرط تمليك المال للغير أو ملكية الغير له و ذلك كله لعموم دليل «١» و جوب الوفاء بالشرط. و دعوى أن الشرط للأجنبي كالشرط الابتدائي لا يجب الوفاء به مندفعه: بأنه لم يدل الدليل إلّا على لزوم كون الشرط في ضمن عقد و أما كون المشروط له أحد المتعاقدين فلم يدل دليل عليه و لذا لم يستشكل أحد في جعل خيار الشرط في البيع للأجنبي بذلك. فإن قيل إن شرط النتيجة لا يجب الوفاء به لأن أسباب الملك محصورة و ليس الشرط منها. قلنا: إن النتيجة المشروطة إن دلّ الدليل الخاص على عدم حصولها إلّا بسبب خاص كالزوجة و الطلاق و ما شاكل صح ما افيد و أما إن لم يدل دليل على ذلك كالملكية فنفس دليل لزوم الوفاء بالشرط يدل على تحققها به و أنه من أسبابها كيف و قد اتفقوا على صحة شرط ملكية امور مثل اشتراط كون مال العبد و حمل الجارية و ثمر الشجرة ملكاً للمشتري و غير ذلك. و دعوى تسويغ ذلك لكونها توابع للمبيع. مندفعه: بعدم صلاحية ذلك للفرق مع أنه يظهر من بعضهم جواز اشتراط ملك حمل دابة في بيع اخرى فإن قيل إنه يعتبر كون الشرط فعلاً ليجب الوفاء به.

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب الخيار كتاب التجارة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٤٥

[...]

قلنا: إن دليل الشرط بما أن مضمونه عدم انفكاك المؤمن عن شرطه لاحظ قولهم - عليهم السلام -: المسلمون عند شروطهم فلا محالة يكون ظاهراً في الحكم التكليفي و لكن لا يتوقف ذلك على كونه فعلاً. بل يشمل ما لو كان من قبيل شرط النتيجة بلحاظ ترتيب

الآثار عليها و لذا تمسك به الإمام - عليه السلام - في موارد كلها من هذا القبيل كعدم الخيار للمكاتبه التي أعانها ولد زوجها على اداء مال المكاتبه مشروطاً عليها عدم الخيار على زوجها بعد الانعتاق فإن قيل: إنَّ الشرط إن كان في العقد لا في المهر فسد العقد لأن النكاح لا يقبل الاشتراط.

قلنا: سيأتى في بعض المسائل الآتيه إنَّ الذى يفسد و يفسد هو شرط الخيار فى النكاح دون سائر الشروط. و أما الثانى: ففى المقام روايه و هى صحيحه الوشاء عن الإمام الرضا - عليه السلام -: «لو أنَّ رجلاً تزوّج امرأة و جعل مهرها عشرين ألف و جعل لأبيها عشرة آلاف كان المهر جائزاً و الذى جعله لأبيها فاسداً» (١). و هذه الروايه تدل على أنَّ المَجْعول لأبيها لو كان بنحو شرط تمليكه لو أو شرط الملكيه له من ماله فهو فاسد و بإلغاء الخصوصيه يتعدى إلى لو ما جعل عملاً له عليه و أيضاً يتعدى إلى غير الأب و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين كون المَجْعول مؤثراً فى تقليل مهر الزوجه بسبب جعله فى العقد و عدمه و لا بين كون المَجْعول لأبيها تبرعاً محضاً أو لأجل وساطه عمل محلل و لكنها لا تشمل ما لو جعل لها مهراً و شرط أن تعطى المرأة أباهاً شيئاً منه أو أن تعمل لأبيها عملاً أو صيروره مقدار من المهر بعد دخوله فى ملكها لأبيها و الأظهر صحه ذلك كله.

(١) الوسائل باب ٩ من أبواب المهور حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٤٦

[...]

فما عن المحقق فى شرح القواعد و إن كان قد سمى المجموع للزوجه مهراً و شرط عليها أن تدفع إلى أبيها منه شيئاً على وجه التبرع منه و الإحسان فالفساد لا - وجه له لأنَّ ذلك شرط لا - يخالف الكتاب و السنه فلا وجه لإبطاله و على هذا لو طلقها يرجع بنصف المجموع لأنَّ جميعه هو المهر متين جداً. كما أنَّ ما فى الشرائع: و لو أمهرها مهراً و شرط أن يعطى أباهاً منه شيئاً معيّناً قيل يصح المهر و الشرط و نحوه ما عن القواعد هو الصحيح أى ما نسباه إلى قيل متين و قد مال إليه الشهيد أيضاً فى شرح الإرشاد.

جواز تزويج امرأتين بعقد واحد

الثالثه: لا خلاف بين الأصحاب فى أنّه يجوز أن يتزوّج امرأتين أو أكثر بعقد واحد بل ظاهر جماعه منهم عدم الفرق فى ذلك بين وحده الزوج و تعدده كما لو قال: زوّجت فاطمه زيدا و هنداً بكراً فقال: و كيلهما قد قبلت. و يشهد به فى جميع الصور إطلاق الأدله و فى بعضها خصوص صحيح جميل عن الإمام الصادق - عليه السلام - فى رجل تزوّج خمساً فى عقد؟ قال - عليه السلام -: «يخلى سبيل أيتها شاء و يمسك الأربع» (١). و نحوه غيره. إنّما الخلاف فى أنّه هل يصح المهر لو جمعهما بمهر واحد كقوله بمائه فرس و نحو ذلك أم لا و قد ذكر فى وجه عدم الصحه أنَّ المهر هنا متعدد فى نفسه و إن كان مجتمعاً و حصه كل واحد غير معلومه حال العقد و علمها بعد ذلك لا يفيد الصحه. و فيه أولاً: قد تقدم أنّه لا دليل على اعتبار معلوميه المهر بل ظاهر جملة من

(١) الوسائل باب ٤ من أبواب ما يحرم باستيفاء العدد حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٤٧

[...]

النصوص عدم اعتبارها لاحظ صحيح محمد بن مسلم المتضمن لقضية المرأة التي أتت إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وطلبت منه الزوج وقد زوجها النبي من رجل وجعل ما يحسنه الرجل من القرآن مهراً ولم يسأل عن مقداره مع كونه مجهولاً لها «١» والنصوص الآتية الدالة على جواز جعل المهر بيتاً أو داراً أو خادماً وأن لها الوسط منها «٢» والأخبار الدالة على جواز تفويض المهر بأن يذكر المهر في العقد ويفوض تعيينه إلى أحد الزوجين بعينه «٣» بل قد عرفت أنه لو لا مخالفة الأصحاب لقلنا بعدم اعتبار معلومية المهر ولو من جهة وثانياً: أنه لو دل الدليل على اعتبار معلومية المهر فالمتيقن منه معلومية ما جعل في العقد مهراً وهي حاصله في المقام وإنما المجهول حصه كل منهما فالأظهر هو الصحة.

وعليها فهل يكون المهر بينهما بالسوية كما عن الشيخ في المبسوط ومن تبعه أم يقتسط على مهر أمثالهن فيعطى كل واحدة ما يقتضيه التقسيط نحو البيع وجهان.

واستدل للأول: بأن المهر ليس عوضاً حقيقياً كى يقسط على حساب ما يقع بازائه من المعوض بل هو نحلة فإذا جعل شيء واحد مهراً لامرأتين يكون نظير ما إذا وهب شيئاً واحداً من شخصين في كونه بينهما بالسوية من غير فرق بين كونهما مساويين في الشأن أو مختلفين.

أقول: لا إشكال ولا خلاف في عدم كونه عوضاً حقيقياً ولذا لا يفسخ العقد بتلفه ولا يسقط بامتناعها عن التمكين إلى الموت ونحو ذلك من الفروع التي لا تناسب مع كونه عوضاً وعلى ذلك نبينا على أن ضمان الزوج للمهر إنما هو ضمان يد

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٢٥ من أبواب المهور.

(٣) الوسائل باب ٢١ من أبواب المهور.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٤٨

[...]

كالعارية المضمونة لا ضمان معاوضة ولكن ذلك وحده لا يقتضى التسوية بعد فرض أن للبضع قيمة وهي مهر المثل وعليه فالأظهر هو تقسيط المهر نحو تقسيطه في المبيعين.

حكم من أسر مهراً وأعلن غيره

الرابعة: إذا تزوج المرأة بمهر سرّاً وبآخر جهراً لا-خلاف بينهم في أن لها الأول في الجملة وتنقيح القول بالبحث أولاً فيما تقتضيه القاعدة ثم في النص الخاص.

أمّا الأول: فتارة: يعقد معها على مهر معين سرّاً ثم يعقد معها على مهر آخر جهراً كما هو المعمول بين الناس وأخرى: يقع العقد على مهر معين كألفين جهراً مع تواطئهما على إرادة الألف من الألفين وثالثة: يقع العقد على الألفين لكن تواطئاً على عدم الالتزام إلا بنصف ما ذكر في العقد.

أمّا في الصورة الأولى: فلا إشكال في صحة الأول وأن لها المهر الأول لوقوع العقد الثاني لغواً.

وأمّا في الصورة الثانية: ففي المسالك فيه وجهان مبنيان على أن اللغات هل هي توقيفية أو اصطلاحية وعلى أن الاصطلاح الخاص

هل يؤثر في الاصطلاح العام و يغيره أم لا فعلى الأول يفسد المهر لأنّ الألف غير ملفوظة و الألفين غير مقصودة و لم تقع عبارة عنها لمباينتها لها و ينتقل إلى مهر المثل و على الثاني يحتمل الصحة و يكون المهر الألف لاصطلاحهما عليه و كونه ألفين لوقوع العقد عليه باتفاقهما و الوضع العام لا يتغير و هذا الاحتمال يجرى أيضاً على الأول انتهى.

أقول: لا- إشكال في أنّه لا- يعتبر في الإنشائيات سوى الاعتبار النفساني و إبراز ذلك بأيّ نحو كان غاية الأمر قام الاجماع على اعتبار كون المبرز للعقد نفسه مصداقاً عرفياً له و مبرزاً له بحسب المتفاهم العرفي و لا دليل على اعتبار ذلك في الخصوصيات فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٤٩

[...]

و عليه فيصح المهر المقصود في الصورة المفروضة لقصد الألف و إبرازه بما تواطأ على كونه مهراً له فالأظهر هو الصحة على المهر المقصود.

و أمّا في الصورة الثالثة: فإن كان تواطئهما على عدم الالتزام إلّا بالنصف على نحو اشتراط السقوط بعد الثبوت فالأظهر الصحة و وقوع العقد على المهر الذي جهر به بناء على ما تقدم من أنّه لا عبرة بالشرط غير المذكور في النكاح لدلالة النصوص الخاصة عليه و إن كان تواطئهما على عدم ثبوت أزيد من النصف فالظاهر فساد المهر لرجوع ذلك إلى التناقض في القصد.

و أما النص: فقد روى زرارة عن الإمام الباقر- عليه السلام- في رجل أسرّ صداقاً و أعلن أكثر منه أنّه قال- عليه السلام-: «هو الذي أسرّ و كان عليه النكاح» «١».

و ظاهره وحدة العقد و تعدد المهر بحسب السرّ و العلن فينطبق على الصورة الثانية التي كان مقتضى القاعدة أيضاً هو الصحة على المهر الذي أسرّ به.

امتناع الزوجة عن التسليم حتى تقبض مهرها

الخامسة: المشهور بين الأصحاب أنّه يجوز للزوجة غير المدخول بها أن تمتنع من تسليم نفسها حتى تقبض مهرها إذا كان المهر حالاً و الزوج موسراً. و في الحدائق نفى الخلاف فيه. و عن كشف اللثام و غيره دعوى الاتفاق عليه. و في الحدائق و عن المحقق الأردبيلي و سيد المدارك: أنّه ليس لها الامتناع من تسليم نفسها.

و استدلل للأول: بأنّ النكاح مع الإصداق معاوضة بالنسبة إلى ذلك لاتحاده معها في الكيفية المقتضية أنّ لكل من المتعاقدين الامتناع من التسليم حتى يقبض العوض.

(١) الوسائل باب ١٥ من أبواب المهور حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٥٠

[...]

و بخبر زرعة عن سماعة: سألته عن رجل تزوّج جارية أو تمتع بها ثم جعلته من صداقها في حلّ أ يجوز أن يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً؟ قال- عليه السلام-: «نعم إذا جعلته في حلّ فقد قبضته منه» «١».

بدعوى أنّه يدل بمفهومه على عدم جواز الدخول بها قبل القبض و أنّ لها الامتناع من ذلك لا يقال إنّ إطلاقه يقتضى عدم جواز الدخول بها حتى مع عدم امتناعها.

فأنه يرد: إنَّ هذا الحكم حيث يكون من جهة مراعاة حقها فلا إطلاق له لصورة رضاها بالدخول. وبما دلَّ من النصوص على عدم الدخول بها حتى يعطيها شيئاً كخبر أبي بصير عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (إذا تزوّج الرجل المرأة فلا يحلَّ له فرجها حتى يسوق إليها شيئاً درهماً فما فوقه أو هديّة من سوق أو غيره) «٢» ونحوه غيره.

و في الجميع نظر: أمّا الأول: فلعدم كون النكاح مع المهر من قبيل المعاوضات الحقيقية أوّلاً.

و ثانياً: إنّه في البيع ونحوه إن قلنا بعدم وجوب التسليم ما لم يتسلم العوض فإنّما هو من جهة الشرط الضمني المبني عليه العقد و هو عدم التسليم إلّا مع تسليم الآخر و إن كان في صحة هذا الشرط في محلّه كلاماً من جهة كونه خلاف الكتاب و السنّة و هذا الوجه لا يجري في المقام لما تسالموا عليه من أنّ الشرط في عقد النكاح لا يجب الوفاء به إلّا إذا ذكر في ضمن العقد و قد مرّ الكلام فيه. و أمّا ما ذكره المحقق اليزدي - ره - في وجه جواز الامتناع عن التسليم ما لم يتسلم في المقامين: بأنّ معنى الوفاء بالعقد اللازم بحكم العرف و الشرع هو العمل خارجاً على

(١) الوسائل باب ٤١ من أبواب المهور حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٧ من أبواب المهور حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٥١

[...]

طبق ما التزم المتعاقدان به في العقد من النقل و الانتقال و من المعلوم أنّهما التزما و تعهّدا في العقد على المبادأة المائيّة بين العوضين و تسليط كل منهما صاحبه على ما عنده من أحد العوضين بإزاء تسليط الآخر إياه على ما عنده من العوض الآخر و العمل الخارجى على طبق هذا الالتزام و التعهد إنّما هو بدفع كل منهما ما ملكه من صاحبه إليه بإزاء دفع الآخر ما ملكه منه إليه. فيرد عليه: إنّ الوفاء عبارة عن التمام أو ما يقاربه و الإيفاء عبارة عن الاتمام و الإنهاء و عليه فإن كان العقد متعلّقاً بالنتيجة كملكيّة عين بعوض أو زوجيّة مرأة بصدّق كان الوفاء به إتمامه و عدم رفع اليد عنه بحلّه و نقضه.

و عليه فلا يستفاد من دليل وجوب الوفاء بالعقد تسليم العوضين إذ العقد لم يتعلق بترتيب آثار الملكيّة فهو أجنبي عن الوفاء به مع أنّ غاية ما يلزم ممّا أفيد وجوب التسليم على كل منهما لا جواز امتناع كل منهما مع امتناع الآخر و لا تلازم بينهما إذ منع أحدهما الآخر عن حقه و ظلمه لا يستلزم جواز الظلم للآخر و منعه من حقه.

و دعوى أنّه يلزم منه الضرر عليها مندفعه: بأنّ الحاكم يجبره حينئذ على دفع العوض و المهر.

و أمّا الثانى: فيرده إنّ مفهومه حينئذ ينطبق على منطوق النصوص الاخر الظاهرة في عدم جواز الدخول قبل أن يعطيها شيئاً فإنّه المسئول عنه في المنطوق فالجواب عنه هو الجواب عن الوجه الثالث.

و أمّا الثالث: فيرده أوّلاً: أنّه لا ربط لتلك النصوص بالمهر بل إنّما تدل على أنّه لا بد و أن يعطيها شيئاً و لو غير المهر.

و ثانياً: إنّها محمولة على الاستحباب للاجماع على عدم لزومه و للنصوص الصريحة في ذلك لاحظ صحيح زرارة عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن رجل تزوّج امرأة أ يحل له أن

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٥٢

[...]

يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً؟ قال - عليه السلام -: «نعم» «١» و نحوه غيره.

فالمتحصل ممّا ذكرناه: عدم جواز أن تمتنع من تسليم نفسها قبل قبض المهر لو لا الإجماع على الجواز و الظاهر وجوده فتدبر.

ثمّ إنّه على القول بجواز الامتناع وقع الإشكال فيما لو امتنع كل منهما من التسليم حتى يقبض و فيه أقوال:

١- ما عن المسالك و كشف اللثام من أنّه يؤمر الزوج بإيداع الصداق عند من يثقان به أو عدل و تؤمر الزوجة بالتمكين فإذا وطئها قبضته أنّ الوطء في النكاح هو القبض إذ البضع لا يدخل تحت اليد.

٢- إنّه يجبر الزوج على تسليم الصداق أولاً فإذا سلّمه سلمت هي نفسها لأنّ فائت المال يستدرك بخلاف فائت البضع.

٣- إنّه لا يجبر واحد منهما بل يوقف إلى أن يبادر أحدهما بالتسليم فيجبر الآخر عليه.

و يرد الأخير: أنّ الايقاف ربّما يؤدّي إلى بقاء النزاع فلا بدّ من تعيين ما به يرتفع النزاع.

و يرد ما قبله أنّ مدرّك جواز امتناعها ان كان هو الأخبار الخاصة فهو متين لعدم نص في امتناع الزوجة و كذا لو كان هو الإجماع و إن كان هو القاعدة فهي في اقتضاها لجواز الامتناع بالنسبة إليهما على حدّ سواء.

و يرد الأوّل: إنّه لو دلّ الدليل على جواز امتناع كل منهما لا دليل على وجوب الايداع.

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ١٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٥٣

[...]

و يمكن أن يقال: إنّه على القول بجواز امتناع كل منهما طريق دفع النزاع أن تمكّن المرأة الزوج من نفسها و يؤمر الزوج بإعطاء المهر ثمّ الوطء فإنّ ما بإزاء المهر هو التمكين لا الوطء خارجاً و بذلك يرتفع النزاع إذ بعد التمكين إن امتنع الزوج من المهر لها أن تمتنع من الوطء.

و في المقام صوراً أخرى: إحداها: ما لو كان الزوج معسراً و المهر معجلاً فالمشهور بينهم أنّ الحكم فيها كما في الصورة السابقة أنّه لا يجوز لها الامتناع حتى تقبض مهرها و إنّما الفرق بينهما في الإثم و عدمه إذ مع اليسار و مطالبتها المهر يجب عليه التسليم فبالمنع منه يأتّم بخلاف فرض عدم اليسار. و لكن حيث عرفت أنّ العمدّة في وجه الامتناع في الصورة السابقة الإجماع و المتيقّن من معقده صورة اليسار فلا مخصص في المقام لعموم ما دلّ على وجوب طاعة الزوج بل يمكن أن يقال: إنّه في صورة علمها قبل العقد باعسار الزوج و أنّه لا يصير موسراً أمّا للتألي أو في زمان قريب يكون اقدامها على العقد كاشفاً عن عدم اشتراطها عدم التسليم و إسقاطها لحق الامتناع و عليه فلو تم ما أفيد في الصورة السابقة من أنّ القاعدة تقتضي جواز الامتناع لا يتم في هذه الصورة.

الصورة الثانية: ما لو كان المهر مؤجلاً كان الزوج موسراً أو معسراً لا خلاف بينهم في أنّه ليس لها الامتناع إذ لا يجب لها عليه شيء فيبقى وجوب حقّه عليها بلا معارض مع أنّ بناء العقد حينئذ على عدم إيقاف تسليم نفسها على تسلم المهر و لكن وقع الخلاف بينهم في أنّها لو عصت و لم تمكن منه إلى أن صار المهر حالاً أو أنّه مضت المدة و لم يدخل بها لمانع من جهته أو من جهتها هل يجوز لها الامتناع من تسليم نفسها حتى تقبض المهر كما عن الشيخ في النهاية أم لا يجوز لها ذلك كما عن الشيخ في المبسوط و تبعه الأكثر وجهان:

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٥٤

[...]

و استدلل للأوّل: بأنّ بناء المعاوضة كان على سقوط حق امتناعها إلى الأجل لا مطلقاً فإذا حل الأجل أثر المقتضى و هو المعاوضة أثره

و هو جواز الامتناع من التسليم قبل التسلم وفيه مضافاً إلى ما عرفت من عدم تمامية هذا الوجه رأساً إنه لو تم لا يجري في المقام إذ بعد فرض إسقاط المرأة حق امتناعها قبل أن تسلم المهر لا يكون العقد مقتضياً لجواز الامتناع و بعبارة أخرى عدم جواز الامتناع قبل حلول الأجل ليس لوجود المانع بل لعدم المقتضى فبعد حلوله لا وجه له بعد دلالة الدليل على أنه تجب على المرأة طاعة الزوج فالأظهر أنه ليس لها الامتناع بعد حلول الأجل.

الصورة الثالثة: ما لو كان المهر حالاً و لكن الزوجة مكنت من الدخول بها قبل أن تقبض المهر فدخل بها فهل لها الامتناع بعد ذلك ما لم تقبض المهر أم لا؟ قيل: المشهور بين الأصحاب هو الثاني و قد صرح به جمع من القدماء و المتأخرين و عن الشيخ في النهاية و المبسوط و الشيخ المفيد و القاضي اختيار الأول و فرق ابن حمزة بين تسليم نفسها اختيارياً فحكم بسقوط حقها من الامتناع و اكراها فجوز لها الامتناع.

أقول: أما في صورة عدم الإكراه فعلى ما اخترناه من عدم اقتضاء القاعدة جواز امتناعها عن التسليم و إن البناء عليه في أصل المسألة إنما هو للإجماع فالحكم واضح إذ لا إجماع في هذه الصورة فلا يجوز لها الامتناع قطعاً.

و أمّا على القول: بأن القاعدة تقتضى هناك جواز الامتناع فقد يقال بأنها تقتضى الجواز في المقام لأن أحد العوضين و هو منفعة البضع يتجدد لا يمكن قبضه جملةً و المهر يازاء الجميع بالتسليم مرة لم يحصل الإقباض فجاز الامتناع.

وفيه: أنه لو سلم كون النكاح من قبيل المعاوضات فغاية ما هناك كون المهر بازاء الزوجية التي من آثارها الاستمتاع بالبضع و لو مرة واحدة مع أنه لو سلم كونه بازاء البضع فهو بازاء الانتفاع بها و لو مرة واحدة إذ لو كان كما أفيد لزم أن ينقص من المهر

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٥٥

[...]

كلما امتنعت الزوجة من الانتفاع بها و هذا باطل بالضرورة.

و أمّا في صورة الإكراه فحيث إن الذي تقتضيه القاعدة على ما زعموا هو جواز امتناعها و الدخول بها عن كره لا يوجب تسليمها فيكون حقها باقياً و لكن المختار عدم جواز الامتناع عليها في هذا الفرض أيضاً لأن المتيقن من الاجماع ما لو لم يدخل بها.

ثم إنه على القول بأن لها حق الامتناع لو دخل بها و هي مستكرهه هل يكون دخوله بها حراماً أم لا؟ الظاهر هو الثاني فإن غاية ما ثبت بالقاعدة و الدليل الخاص أن لها أن تمتنع و أمّا أنه ليس له الدخول بزوجه فلا يدل شيء من ما ذكر عليه اللهم إلا أن يقال: إن الشرط الضمني في ضمن العقد هو عدم الدخول بها حتى يسلمها المهر أو أن بناء العقد على ذلك و عليه فيتم القول بعدم جواز الوطء و لكن الذي يسهل الخطب فساد المبنى.

الصورة الرابعة: ما لو عقد المرأة غير المهيأة للدخول بها أمّا لكونها صغيرة أو مريضة أو ما شاكل فهل له أن يمتنع من تسليم المهر إن كان حالاً أم لا؟ أمّا على ما اخترناه فلا إشكال في أنه ليس له الامتناع من ذلك و أمّا على القول الآخر فيمكن التفصيل بين ما إذا كانت مهيأة لسائر الاستمتاع فامتنت هي إن كانت كبيرة أو وليها إن كانت صغيرة من تسليمها فله ذلك و إن لم تكن مهيأة لها أو سلمت نفسها لها فليس له ذلك و يظهر وجهه ممّا أسلفناه.

كما أنه يظهر منه حكم ما لو كانت صغيرة فزوجها وليها و هي قابلة للاستمتاع الاخر غير الوطء و هو إنه ليس له أن يمتنع من تسليمها إليه.

و دعوى أن القصد الذاتي من الاستمتاع الوطء و الباقي تابع فإذا تعذر المتبوع انتفى التابع و إمساكها لغير ذلك حضائنه و الزوج ليس أهلاً لها و إنما هي للأقارب مع

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٥٦

و لو لم يتعين صحّ العقد

أنّه لا- يؤمن إذا خلا- بها ان يأتيها فتتضرر! مندفعه! بأنّ الاستمتاع بغير الوطاء أيضاً مقصود بالأصالة و على أى تقدير هو من آثار الزوجية و لذا لا إشكال فى جوازه مع عدم جواز الوطاء و الخوف من أن تتضرر لا يسوغ منع الزوج من حقه. التفويض

المبحث الرابع: فى التفويض

إشارة

و هو لغه إيكال الأمر إلى الغير و شرعاً رد أمر المهر أو البضع إلى أحد الزوجين أو الثالث أو اهمال المهر فى العقد و عدم ذكره بالمرء و الأول يسمى تفويض المهر و الثانى تفويض البضع. فالكلام هنا يقع فى مقامين:

[المقام الأول فى تفويض البضع

إشارة

بأن لا يذكر فى العقد مهر أصلاً.

ذكر المهر ليس شرطاً فى صحة العقد

صرح غير واحد من الأصحاب بأنّه ليس ذكر المهر شرطاً فى صحة العقد و أنّه لو عقد عليها و لم يتعين المهر و لم يذكره فى العقد صحّ العقد و فى الحدائق و ادعى عليه جماعة الإجماع و فى الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه. و يشهد به من الكتاب قوله تعالى: **لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَ مَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَ عَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ «١»**. و من السنّة نصوص كثيرة كصحيح الحلبي قال: سألته عن الرجل تزوّج امرأة فدخل بها و لم يفرض لها مهراً ثمّ طلقها فقال- عليه السلام-: «لها مهر مثل مهور نساها»

(١) سورة البقرة آية ٢٣٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ١٥٧

[...]

و يمتعها» (١).

و موثق منصور بن حازم: قلت لأبى عبد الله- عليه السلام- فى رجل تزوّج امرأة و لم يفرض لها صداقاً قال- عليه السلام-: «لا شىء

لها من الصداق فإن كان دخل بها فلها مهر نساؤها» (٢).

و ما رواه عبد الرحمن عن أبي عبد الله: قال أبو عبد الله في رجل تزوج امرأة و لم يفرض لها صداقها ثم دخل بها قال - عليه السلام - : «لها صداق نساؤها» (٣) و نحوها غيرها.

ثم أنه لا خلاف و لا إشكال في صحة العقد لو أهمل ذكر المهر أو شرط عدم المسمى في العقد إنما الكلام فيما لو شرط عدم المهر أصلاً و لو بعد الدخول فالمعروف بينهم بطلان العقد.

و استدل له بوجهين: أحدهما: إنَّ الشرط خلاف مقتضى العقد و خلاف الكتاب و السنة و لكن يرد الأول: إنه ليس خلاف مقتضى العقد الذي هو عبارة عن الالتزام بزوجة كل منهما للآخر و يرد الثاني: إنَّ غايته فساد الشرط فيكون من قبيل العقد الذي لم يسم فيه المهر و قد حقق في محله إنَّ الشرط الفاسد لا يُفسد العقد.

الثاني: النصوص الخاصة كصحيح الحلبي: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن المرأة تهب نفسها للرجل ينكحها بغير مهر فقال - عليه السلام - :

«إنما كان هذا للنبي (صلى الله عليه و آله و سلم) و أما لغيره فلا يصح هذا حتى يعوضها شيئاً يقدم إليها قبل أن يدخل بها قل أو كثر و لو ثوب أو درهم و قال يجزى الدرهم» (٤).

(١) الوسائل باب ١٢ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٢ من أبواب المهور حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ١٢ من أبواب المهور حديث ٣.

(٤) الوسائل باب ٢ من أبواب عقد النكاح حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٥٨

و كان لها مع الدخول مهر المثل ما لم يتجاوز السنة فإن تجاوز رد إليها و مع الطلاق لها المتعة

و صحيح زرارة عن أبي جعفر - عليه السلام - عن قول الله عزَّ و جلَّ: وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ فَقَالَ - عليه السلام - : «لا تحل الهبة إلا لرسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) و أما غيره فلا يصح نكاح إلا بمهر» (١).

و نحوهما المرسل عن عبد الله بن سنان (٢) و مرسل ابن المغيرة (٣).

و فيه: أولاً: إنه لو تم ذلك و دلت هذه النصوص على البطلان لزم منه فساد العقد بدون ذكر المهر مطلقاً و بعبارة أخرى ليس مورد هذه النصوص اشتراط عدم المهر كي تدل على البطلان في خصوص هذا الفرض.

و ثانياً: إنها تدل على عدم وقوع نكاح بلا مهر أصلاً و هذا لا يلزم بطلان العقد في المقام بل صحته مع المهر و بالجملة. بعد فرض إنَّ فساد الشرط لا يوجب فساد العقد يكون اشتراط عدم المهر رأساً كعدم الاشتراط فكما يحكم هناك بالصحة للكتاب و السنة فكذلك هنا. و عليه فما عن الشيخ من الصحة حتى مع اشتراط عدم المهر وقواه صاحب الجواهر - ره - هو الأصح.

و كيف كان فالمشهور بين الأصحاب أنَّ مجرد العقد بلا - مهر لا - يوجب المهر و لا المتعة بل كان لها مع الدخول مهر المثل ما لم يتجاوز السنة فإن تجاوز ردَّ إليها و مع الطلاق لها المتعة فلو مات أحدهما قبل الدخول فلا مهر لها و لا متعة فها هنا فروع:

١- إنه لا يجب المهر و لا المتعة إلا بالدخول أو الطلاق فلا شيء عليه بدونهما و الظاهر إنه لا خلاف فيه و تشهد له الآية المتقدمة و جملة من النصوص: لاحظ صحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام - : «في المتوفى عنها زوجها

- (١) الوسائل باب ٢ من أبواب عقد النكاح حديث ٤ و ٣ و ٥.
 (٢) الوسائل باب ٢ من أبواب عقد النكاح حديث ٤ و ٣ و ٥.
 (٣) الوسائل باب ٢ من أبواب عقد النكاح حديث ٤ و ٣ و ٥.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٥٩
 [...]...

قبل الدخول و إن لم يكن فرض لها مهرًا فلا مهر لها» (١).

و صحيح زرارة عن المرأة تموت قبل أن يدخل بها أو يموت الزوج قبل أن يدخل بها قال- عليه السلام-: «أيهما مات فللمرأة نصف ما فرض لها و إن لم يكن فرض لها فلا مهر لها» (٢). و نحوهما غيرهما.

حكم المهر إذا لم يذكر في العقد

٢- لا خلاف بين الأصحاب في أنه مع الدخول يجب عليه مهر المثل و هذا لا إشكال فيه و النصوص شاهدة به و قد تقدمت جملة منها، إنما الكلام فيما قيده به و هو أن لا يتجاوز مهر السنة و هو خمسمائة درهم و إلّا ردّ إلى مهر السنة. و استدل له: بالاجماع الذي ادّعاه السيد ابن زهرة و فخر المحققين - ره-.

و جملة من النصوص كخبر أبي بصير عن الإمام الصادق- عليه السلام- عن رجل تزوج امرأة فوهم أن يسمى لها صداقا حتى دخل بها قال- عليه السلام-: «السنة و السنة خمسمائة درهم» (٣).

و خبر المفضل بن عمر المتقدم المتضمن أن من زاد على ذلك ردّ إلى السنة و لا شيء عليه أكثر من الخمسمائة درهم (٤) و بمعلومية أدوية كل امرأة بالنسبة إلى بنات النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) اللاتي لم يتزوجن إلّا بذلك، و بفحوى ما ورد فيمن تزوج امرأة على حكمها الآتي الدال على أنه لا يتجاوز ما سنّه رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم)

- (١) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ٢٢.

- (٢) الوسائل باب ٥٨ من أبواب المهور حديث ٧.

- (٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب المهور حديث ٢.

- (٤) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ١٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٦٠
 [...]...

و لكن الاجماع المحكي بعد معلومية مدرّك المجمعين ليس بحجة. و خبر أبي بصير و إن لم يرد عليه ما ذكر من ضعف السند و إنّه في غير المفوضة، فإنّه في ناسي ذكر الصداق فإن ضعف سنده لو كان منجبر بالعمل مع أنّه ممنوع، و نسيان ذكر الصداق من مصاديق المفوضة إذ ليس معناها إلّا عدم ذكر المهر.

و لكن يرد عليه: إنّه يدل على استحقاقها لمهر السنة بالدخول مطلقاً و إن كان مهر مثلها أقل من مهر السنة فيقع التعارض بينه و بين النصوص المتقدمة.

وقد يجمع بين الطائفتين بحمل النصوص المتقدمة على ارادة مهر المؤمنات بحمل نسائها عليهنّ و المراد من مهرهنّ ما سنّه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لهنّ من مهر السنّة.

و يشهد به: ما في ذيل خبر العياشي المتقدم في جواب السؤال عن مقدار مهر المثل: إنّ مهر المؤمنات خمسمائة و هو مهر السنّة و قد يكون أقل من خمسمائة و لا يكون أكثر من ذلك، و من كان مهرها و مهر نسائها أقل من خمسمائة أعطى ذلك الشيء، و من فخر و بذخ بالمهر فازداد على خمسمائة ثمّ وجب لها مهر نسائها في علة من العلل لم يزد على مهر السنّة خمسمائة درهم «١».

قيل: و يشهد لهذا الجمع ما دل على حصر المهر في المهر المسمّى و مهر السنّة كصحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام - عن المهر فقال - عليه السلام -: (ما تراضى عليه الناس أو اثنتا عشر اوقية و نش أو خمسمائة درهم) «٢» نحوه خبر جميل «٣».

و لكن يرد على هذا الجمع أنّ قوله في صحيح الحلبي المتقدم لها مهر مثل مهوور نسائها، يأبى عن الحمل المزبور فإنّ مهر السنّة مهر لها بما هي مؤمنة لا مهر مثل مهوور

(١) الوسائل باب ٤ من أبواب المهور حديث ١٠.

(٢) الوسائل باب ١ من أبواب المهور حديث ٥.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب المهور حديث ١٠.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٦١

[...]

المؤمنات مع أنّ خبر العياشي يدل على أنّ مهر المؤمنات قد يكون أقل من مهر السنّة و قوله: إنّ مهر المؤمنات الخ في جواب السؤال عن مهر نسائها لا عن مهر السنّة.

أضف إلى ذلك إنّ لازم ذلك هو البناء على استحقاقها مهر السنّة مطلقاً و الأصحاب غير ملتزمين بذلك، و دعوى أنّ مهر السنّة ليس هو خصوص خمسمائة درهم بل هو تلك أو أقل، و إنّما يكون خمسمائة حداً للأكثر لقوله في خبر العياشي: و قد يكون أقل من خمسمائة درهم و لا- يكون أكثر من ذلك فيها إنّ الضمير في يكون راجع إلى مهر المؤمنات لا- إلى مهر السنّة و مهر السنّة هو خصوص خمسمائة درهم كما صرح بذلك في النصوص و بذلك ظهر ما في نصوص الحصر.

فإذاً التعارض بين الطائفتين باق فإنّ أمكن حمل خبر أبي بصير على مورده فهو، و إلّا فيقدم تلكم النصوص عليه و بها يقيّد إطلاق نصوص الحصر المتقدمة.

قمي، سيد صادق حسيني روحاني، فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ٢٦ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)؛ ج ٢٢، ص: ١٦١

فالمتحصل بعد ملاحظة جميع النصوص أنّ لها مهر المثل مطلقاً و إن زاد على مهر السنّة كما هو ظاهر المصنف في محكي المختلف و صريح الشهيد الثاني و صاحب الحقائق.

و يعتبر في مهر المثل حال المرأة في الشرف و الجمال و العقل و الأدب و البكارة و صراحة النسب و اليسار و حسن التدبير و كثرة العشرة و عادة نسائها و ما شاكل من الامور التي يختلف بها الفرض و الرغبة اختلافاً بيناً. و المعتبر في أقاربها من الطرفين كما هو الأشهر بل ظاهر المبسوط أنّ عليه الاجماع للعموم المستفاد من اضافته النساء إليها، فما عن المذهب و الجامع من التخصيص بالعصابات مع الامكان، غير تام: إذ لا دليل لها سوى دعوى عدم اعتبار الام و من انتسب إليها في الفخر و هو كما ترى.

و يعتبر أيضاً كون أقاربها من أهل بلدها أو بلد لا يخالف عادةً بلدها لتفاوت البلدان في المهور تفاوتاً بيناً و ربّما يظهر من بعضهم ملاحظة حال الزوج بالنسبة إلى
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٦٢
 [...]...

مهرها لاختلاف مهر النساء باختلاف الأزواج اختلافاً بيناً، و هو متين كما جزم به المصنف - ره - في محكي القواعد.

بيان مورد المتعة

٣- لا خلاف بين الأصحاب في أنّه لو طلق المفوضة قبل الدخول فلها المتعة و لا مهر لها.
 و في الجواهر بل لعل الاجماع بقسميه عليه، و يشهد به ظاهر الكتاب و السنّة المستفيضة الآتية جملة منها.
 إنّما الكلام في أنّه هل تختص المتعة بالملّقة قبل الدخول كما هو المشهور بين الأصحاب، و ظاهر الفتاوى التسالم عليه، أم تجب في غيرها أيضاً كما احتمله بعض الأجلة؟
 أقول: النصوص الواردة في المقام طوائف:
 منها: ما يدل بالإطلاق على ثبوتها دخل بها أم لم يدخل كصحيح حفص عن الإمام الصادق - عليه السّلام - في الرجل يطلق امرأته أ يمتعها؟ قال - عليه السّلام -:
 «نعم أما يحب أن يكون من المحسنين أما يحب أن يكون من المتقين» (١).
 و خبر البرنطى عن بعض أصحابنا عن الإمام الصادق - عليه السّلام -: «إنّ متعة المطلقة فريضة». و نحوهما غيرهما.
 و مقتضى إطلاقها وجوب المتعة في المطلقة مفوضة كانت أم غيرها دخل بها أم لا (٢).

(١) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٥.

(٢) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٦٣

[...]

و منها: ما يدل على وجوب المتعة في المطلقة المفوضة و غيرها قبل الدخول كخبر أبي حمزة عن الإمام الباقر - عليه السّلام - عن رجل يريد أن يطلق امرأته قبل أن يدخل بها قال - عليه السّلام -: «يمتعها قبل أن يطلقها» (١). و نحوه غيره.
 و منها: ما يدل على وجوب المتعة في المفوضة قبل الطلاق لو دخل بها كصحيح الحلبي عن الإمام الصادق عن الرجل يتزوج امرأة فدخل بها و لم يفرض لها مهراً ثمّ طلقها قال - عليه السّلام -: «لها مثل مهور نسائها و يمتعها» (٢).
 و في خبره الآخر عنه أيضاً في قوله تعالى: وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ قال: «متاعها بعد أن تنقضي عدتها» الحديث (٣).
 إذ لا عدة لغير المدخول بها اجماعاً و نصاً.

و منها: ما يدل على وجوب المتعة للمفوضة غير المدخول بها لو طلقها و هي كثيرة كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله - عليه السّلام - في الرجل يطلق امرأته قبل أن يدخل بها قال - عليه السّلام -: «عليه نصف المهر إن كان فرض لها شيئاً و إن لم يكن فرض لها شيئاً

فليمتعها على نحو ما يتمتع به مثلها من النساء» (٤).

و نحوه خبر أبي بصير (٥) و خبر الحسن بن زياد (٦) و غيرهما.

و منها: ما يدل على عدم ثبوت المتعة إلّا في المفوضة غير المدخول بها كصحيح

(١) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٤.

(٢) الوسائل باب ١٢ من أبواب المهور حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٥٠ من أبواب المهور حديث ٢.

(٤) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٧.

(٥) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٧.

(٦) الوسائل باب ٤٩ من أبواب المهور حديث ٨.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٦٤

[...]

□

الكناني عن أبي عبد الله - عليه السلام -:

«إذا طلق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فلها نصف مهرها و إن لم يكن سَمَى لها مهرًا فمتاعٌ بالمعروف على الموسعِ قدره و على المقتر قدره و ليس لها عدة» الحديث (١).

فأنه بمفهوم الشرط يدل على اختصاص المتعة بالمفوضة غير المدخول بها و نحوه غيره.

و منها: ما يدل على اختصاص وجوب المتعة بغير المدخول بها كخبر علي بن أحمد بن أشيم: قلت لأبي الحسن - عليه السلام -: أخبرني عن المطلقة التي تجب على زوجها المتعة أيتها هي فإن بعض مواليكم يزعم أنها تجب للمتعة للمطلقة التي قد بانت و ليس لزوجها عليها رجعة فأما التي عليها رجعة فلا متعة لها؟.

فكتب - عليه السلام -: «البائنة» (٢) بناء على أن المراد بالبائنة غير المدخول بها كما هو الظاهر.

و الجمع بين النصوص يقتضي أن يقال: إن إطلاق الطائفة الاولى يقتيد بالطائفة الخامسة و السادسة كما أن إطلاق الثانية يقتيد بالطائفة الخامسة و أما الطائفة الثالثة فهي معارضة مع الطائفة الخامسة: و الجمع العرفي بينهما يقتضي حملها على الاستحباب و إن أبيت عن ذلك فيتعين حملها على التقية.

فما أفاده صاحب الجواهر - ره - بعد نقل جملة من النصوص: أن المطلق منها منزل على المطلقة المفوضة التي لم يفرض لها و لم يدخل بها و الناص منها منزل على ضرب من التقية أو الاستحباب هو الحق.

فالمتحصل مما ذكرناه تمامية ما أفاده المشهور من اختصاص وجوب المتعة

(١) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٨.

(٢) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٦٥

[...]

بالمفوضة المطلقة غير المدخول بها هذا ما يستفاد من النصوص.

وَأَمَّا الْآيَاتُ فَالْآيَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ: لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَتَعَوُّهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ (١) تدل على وجوب المتعة للتي لم تفرض لها فريضة إن طَلَّقَتْ قبل الدخول وحيث إنَّه في الآية اللاحقة لهذه الآية يبين حكم من سَمَّى لها فريضة و تدل تلك الآية على وجوب نصف المهر و التفصيل قاطع للشركة فتدل على عدم وجوبها لغير المفوضة.

و بها و بالنصوص المتقدمة يقيّد إطلاق قوله تعالى: وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ (٢) إن كان المراد به المتعة لا النفقة. ولو أبرأته المفوضة قبل الوطء و الطلاق من مهر المثل أو المتعة فإن كان الأبراء تنجيزياً فعلياً لم يصح لأنه أبرأ ما لم يثبت و إن كان معلقاً على الوطء أو الطلاق صح لعدم الدليل على عدم جواز مثل هذا التعليق في الإنشاء بعد كونه صحيحاً على القاعدة كما مرّ في بعض المسائل المتقدمة.

تعيين المراد من المتعة

ثم إنَّه لا خلاف و لا كلام في أنه يعتبر في المتعة حال الزوج بالنسبة إلى السعة و الاقتار و تشهد به الآية الكريمة: عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ.

وجملة من النصوص كصحيح الكناني عن الإمام الصادق - عليه السلام -: «إذا طَلَّقَ الرجل امرأته قبل أن يدخل بها فلها نصف مهرها فإن لم يكن سَمَّى لها»

(١) سورة البقرة آية ٢٣٦.

(٢) سورة البقرة آية ٢٤١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٦٦

[...]

مهراً فمتاع بالمعروف عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ (١).

ونحوه غيره. إنما الكلام في مواضع:

١- هل يلاحظ حالها أيضاً من حيث الشرف كما في الجواهر وغيرها. و عن المبسوط: إِنَّ الاعتبار بهما جميعاً عندنا و قال قوم: الاعتبار به لقوله تعالى: وَتَعَوُّهُنَّ الخ و هذا هو الأقرب.

أو لا- يلاحظ حالها كما هو المشهور شهرة عظيمة كما في الرياض بل عن الغنية الإجماع عليه وجهان أوجهما الأول لأنَّ الآية و النصوص لا تدل إلّا على اعتبار حاله و لا مفهوم لها كي تدل على أنه لا تلاحظ حال غيره.

وجملة من النصوص تدل على اعتبار حالها أيضاً كصحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (في رجل طَلَّقَ امرأته قبل أن يدخل بها عليه نصف المهر إن كان فرض لها شيئاً و إن لم يكن فرض لها شيئاً فليمتعها على نحو ما يمتع به مثلها من النساء) (٢). و نحوه خبر أبي بصير (٣). فالاعتبار بحالهما.

٢- إنَّ المفهوم من ظاهر الآية الكريمة و جملة من الأخبار هو انقسام الزوج إلى قسمين الموسر و المعسر و لكن المشهور بين الأصحاب تقسيمه إلى ثلاثة بإضافة المتوسط إليهما.

و استدلل له: بما عن فقه الرضا و إن لم يكن سمي لها صداقاً يمتعها بشيء قل أو كثر على قدر يساره فالموسع يمتع بخادم أو دابة و الوسط بثوب و الفقير بدرهم أو خاتم كما قال الله تعالى: وَ مَتَّعُوهُنَّ الْخ «٤».

(١) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٨.

(٢) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٨ و ٧.

(٣) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٨ و ٧.

(٤) المستدرک باب ٣٤ من أبواب المهور حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٦٧

للموسر بالثوب المرتفع أو عشرة دنانير و المتوسط بخمسة و الفقير بخاتم أو درهم

و بمرسل الفقيه روى أن الغني يمتع بدار و خادم و الوسط يمتع بثوب و الفقير يمتع بدرهم و خاتم «١».

أقول: يمكن الاستدلال له بإطلاق خبر العياشي عن الإمامين الصادق و الكاظم - عليهما السلام - عن المطلقة مالها من المتعة؟ قال - عليه السلام -: «على قدر مال زوجها» «٢».

و في الحدائق و الظاهر كما استظهره في المسالك أن مرجع الأقسام الثلاثة المذكورة الى القسمين المذكورين لأن القسم الثالث الذي هو الوسط بعض أفراده ملحق بالأعلى و بعضها ملحق بالأسفل فهو لا يخرج منهما و من ثم إنه - عليه السلام - في كتاب الفقه بعد ذكر الأقسام الثلاثة استدلل عليه بالآية التي ظاهرها أنما هو التقسيم إلى قسمين و ما ذاك إلا من حيث ما ذكرناه.

٣- قال المصنف (ره): للموسر بالثوب المرتفع أو عشرة دنانير و المتوسط بخمسة و الفقير بخاتم أو درهم.

و عن النافع: إن الغني يمتع بالثوب المرتفع و عشرة دنانير و أزيد.

و اعترض سيد المدارك على المحقق بأننا لم نقف على مستنده قال و زاد في الشرائع الدابة أيضاً و هو كالذي قبله ثم قال: و الأجود اتباع ما ورد به النقل و هو أن الغني يمتع بالبعد أو الأمة أو الدار و الفقير بالحنطة و الزبيب و الخاتم و الثوب و الدرهم فما فوقه.

و فيه: إن المذكور في النصوص بالنسبة إلى الموسع العبد و الأمة كما في خبر

(١) الوسائل باب ٤٩ من أبواب المهور حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٤٩ من أبواب المهور حديث ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٦٨

[...]

□

الحلبى «١» و الدار و الخاتم كما في مرسل الفقيه «٢» و الراحلة كما في خبر عبد الله بن بكر «٣» و بالنسبة إلى المتوسط الثوب كما في المرسل و بالنسبة إلى الفقير الحنطة و الزبيب و الثوب و الدرهم كما في خبر الحلبى و خمار أو شبهه كما في خبر أبى بصير «٤» و الدرهم و الخاتم كما في مرسل الصدوق «٥» و حيث إنه من المعلوم كون ذلك من باب المثال سيما بعد ما في النصوص من الاختلاف لا الحصر فكل ما ذكره الأصحاب مع ما بين ما ذكره من الاختلاف حسن لا إيراد عليهم.

بقي في المقام فروع:

أحدها: إنَّ ظاهر الكتاب و جملة من النصوص أنَّ محل المتعة بعد الطلاق.

و صريح جملة أخرى من النصوص أنَّ محلها قبل الطلاق لاحظ صحيح محمّد بن مسلم عن الإمام الباقر - عليه السّلام - عن الرجل يطلق امرأته؟ قال - عليه السّلام -:

«يمتعها قبل أن يطلق فإنَّ الله تعالى يقول وَ مَتَّعُوهُنَّ الْخ «٦».

و خبر زرارة عنه - عليه السّلام -: (متع النساء واجبة دخل بها أو لم يدخل بها و يمتع قبل أن تطلق) «٧».

(١) الوسائل باب ٤٩ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٤٩ من أبواب المهور حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ٤٩ من أبواب المهور حديث ٥.

(٤) الوسائل باب ٤٩ من أبواب المهور حديث ٢.

(٥) الوسائل باب ٤٩ من أبواب المهور حديث ٣.

(٦) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ١.

(٧) الوسائل باب ٥٠ من أبواب المهور حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٦٩

[...]

و خبر أبي حمزة الثمالي عن الإمام الباقر - عليه السّلام -: سألته عن الرجل يريد أن يطلق امرأته قبل أن يدخل بها؟ قال - عليه السّلام -: «يمتعها قبل أن يطلقها» «١». و نحوها غيرها.

و الجمع بين النصوص يقتضي أن يقال: إنَّ استحقاقها للمتعة إنَّما يكون بالطلاق و لكن له أن يقدم المتعة فإن قدمها ثم طلقها يكون الطلاق كاشفاً عن كون ما أعطاهها متعة لا أنه نفل يسقط به الفرض كما ذكره بعض الأجلّة و إن لم يطلقها فله استرجاعها منه.

[هل هو مجرد الحكم التكليفي من غير استتباع للوضع أم يكون مستتبعا له؟]

ثانيها: إنه بعد ما لا إشكال في وجوب المتعة وقع الكلام في أنه هل هو مجرد الحكم التكليفي من غير استتباع للوضع أم يكون مستتبعاً له؟ و على الثاني فهل هو من قبيل الحق المتعلق بالذمة كحق الرهانة أم يكون من قبيل الدين الثابت في ذمة الزوج؟ ففيه وجوه أوجهها أوسطها إذ التكاليف المتعلقة بالمال يستفاد منها عرفاً كونها من الحقوق أو الدين و حيث إنَّ أمثال هذا الحكم المتعلق بما لا حدّ مخصوص له بل له مراتب متفاوتة لا تكون من قبيل الدين إذ لا معنى لاشتغال الذمة بما هو مردد بين الأقل و الأكثر فلا محالة تكون من قبيل الحقوق و لا يستلزم ذلك عدم الضرب مع الغرماء بموت أو بفلس و عدم تعلقه بتركة الزوج لعدم اختصاص ذلك بالدين المصطلح بل هو جار في الحق المالي أيضاً و لتام الكلام محل آخر

[مستحق المتعة هي المطلقة التي لم يفرض لها مهر و لم يدخل بها]

ثالثها: إنّه قد عرفت أنّ مستحق المتعة هي المطلقة التي لم يفرض لها مهر و لم يدخل بها و هل المفوضة التي حصلت بينونة بينها و بين الزوج بغير الطلاق أمّا من قبله من فسخ أو موت أو لعان أو غير ذلك أو من قبلها كالارتداد و الإسلام أو من قبلهما كالخلع أو من أجنبي كالرضاع لا مهر لها و لا متعة كما هو المشهور أم تجب المتعة في الجميع كما عن المصنف - ره - في المختلف أم تجب إذا كانت بينونة من قبله

(١) الوسائل باب ٤٨ من أبواب المهور حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٧٠

[...]

أو من قبلهما دون ما كان من قبلها خاصة كما عن الشيخ في المبسوط وجوه أظهرها بحسب الأدلة هو الأول لاختصاص الدليل بالطلاق.

و ما في خبر جابر من التعليل له بقوله - عليه السلام -: «فأنهن يرجعن بكآبه و خساره و هم عظيم و شماته من أعدائهن» (١). لا يصلح منشأ للتعميم بعد ضعف الخبر و كونه في مقام بيان الحكمة لا العلة.

التراضي بعد العقد بفرض المهر

رابعها: صرح غير واحد بأنّه لو تراضيا بعد العقد بفرض المهر جاز سواء كان بقدر مهر المثل أو أقل أو أزيد و سواء كانا عالمين أو جاهلين أو كان أحدهما عالماً و الآخر جاهلاً.

و استدل له في الشرائع و غيرها: بأنّ فرض المهر إليهما ابتداء فجاز انتهاء.

و الظاهر أنّ نظرهم في هذا الدليل إلى إطلاق قوله تعالى: «و تَفَرَّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً» (٢) بمنع انصرافه إلى ما هو المتعارف من فرضها في العقد.

و إلى النصوص الحاصرة للمهر بما تراضيا عليه و مهر السنّة المتقدمة كصحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام - عن المهر فقال: (ما تراضي عليه الناس أو اثنتا عشر أوقية و نش أو خمسمائة درهم) (٣). و نحوه غيره.

و كيف كان فظاهر من تعرض له كون المسألة من ما تسالموا عليه

(١) الوسائل باب ٤٩ من أبواب المهور.

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٦.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب المهور حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٧١

[...]

و هل للمفوضة حق مطالبة فرض المهر بعد العقد و حبس نفسها على فرضه و على تسلمها بعده كما صرح بها غير واحد بل لم ينقل الخلاف عن أحد.

و في الجواهر أنه يظهر من ذكرهم له ذكر المسلمات أنّ عليه الاجماع أو ليس لها ذلك وجهان: قد استدلل للأول: بأنها بالعقد ملكت أن تملك المهر عليه بالفرض أو الدخول فكان لها المطالبة بذلك كي تعرف استحقاقها بالوطء أو الموت أو الطلاق و رضاها بالتفويض إنّما هو بالنسبة إلى خلو العقد عن المهر لا عدمه مطلقاً و بأنّ النكاح معاوضة في الواقع و إن خلا- عقده عن ذكر العوض فيجری عليه حينئذ حكمها من المطالبة بتعيين العوض و حبس المعوض حتى يسلم العوض. ذكرهما صاحب الجواهر - ره-.

و بصحيح الحلبي عن الإمام - الصادق عليه السلام - عن المرأة تهب نفسها للرجل ينكحها بغير مهر؟ فقال - عليه السلام -: «إنما كان هذا للنبي (صلى الله عليه و آله و سلم) فأما لغيره فلا يصلح هذا حتى يعوضها شيئاً يقدم إليها قبل أن يدخل بها قلّ أو كثر و لو ثوب أو درهم» (١).

بتقريب أنه يستفاد منه أنّ لها حقاً عليه قبل الدخول فلها المطالبة به قبله.

و في الجميع نظر:

أما الأول: فلاّنه مصادرة فإنّ ملكيتها لأن تملك المهر عليه قبل الدخول لا دليل عليها و الكلام الآن في ذلك. و أمّا الثاني: فلمنع كون النكاح معاوضة كما مرّ منّا و منه - قده - في موارد عديدة.

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب عقد النكاح و أولياء العقد حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٧٢

[...]

و أمّا الثالث: فلاّنه يدل على لزوم المهر في النكاح و أنّه لا بدّ و أن يعطى الزوج شيئاً قبل النكاح و لا يدل على استحقاقها فرض المهر قبل الدخول فالعمدة فيه هو التسالم عليه.

و لو تراضيا على شيء فلا - كلام و إلّا فقد يقال: إنّ يرجع إلى الحاكم فكلمّا فرضه الحاكم يلزم عليهما لأنّ الحاكم معد لقطع الخصومات.

و لكن الحق إنّ يرجع إلى مهر السنّة للنصوص الحاصرة للمهر في ما تراضيا به و مهر السنّة و بذلك يظهر ما في كلمات القوم في المقام.

تفويض المهر

المقام الثاني: في تفويض المهر

إشارة

و هو يتصور على نحوين:

أحدهما: أن يذكر المهر في العقد على نحو الإجمال و يفوض تعيينه إلى أحد الزوجين أو الأجنبي.

ثانيهما: أن لا يذكر في العقد مهر أصلاً بل يفوض فيه أصل فرض المهر و تقديره إلى أحد الزوجين أو الأجنبي.

و قد وقع الخلاف بين صاحب الجواهر و بعض الأجلّة في أنّ الثاني من قبيل تفويض البضع أو من قبيل تفويض المهر و أثر هذا النزاع

أنه إن كان من قبيل تفويض البضع صح على القاعدة و لحقه حكمه و إن كان من قبيل تفويض المهر فهو باطل على القاعدة لجهالة المهر و إذا كان الدليل على الصحة مع الجهل بالمهر مختصاً بالقسم الأول كان هذا باطلاً.
و لكن حيث عرفت أنه لا دليل على بطلان العقد بجهالة المهر إلاّ الاجماع إن
فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٧٣
[...]

ثبت و المتيقن منه غير المقام فهو صحيح على القولين فلا- أثر لهذا النزاع و إن كان الأظهر كونه من قبيل تفويض المهر فإن مرجع تفويض أصل تقدير المهر و مقداره إلى أحد الزوجين الى جعل مهر يفرضه أحدهما.
و كيف كان فالأولى الرجوع إلى النصوص الخاصة الدالة على صحة العقد مع تفويض المهر و ما يترتب عليه من الأحكام و هي أخبار:

منها: خبر زرارة قال: سألت أبا جعفر- عليه السلام- عن رجل تزوّج امرأة على حكمها؟ قال- عليه السلام-: (لا تجاوز بحكمها مهر نساء آل محمد- عليهم السلام- اثنتا عشرة أوقية و نشأ و هو وزن خمسمائة درهم من الفضّة).
قلت: أ رأيت إن تزوّجها على حكمه و رضيت بذلك؟ فقال: «ما حكم من شيء فهو جائز عليها قليلاً كان أو كثيراً».
قال: فقلت له: كيف لم تجز حكمها عليه و أجزت حكمه عليها؟

قال: فقال- عليه السلام-: (لأنّه حكمها فلم يكن لها أن تجوز ما سنّ رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلّم) و تزوّج عليه نساءه فرددتها إلى السنّة و لأنّها هي حكمته و جعلت الأمر إليه في المهر و رضيت بحكمه في ذلك فعليها أن تقبل حكمه قليلاً كان أو كثيراً» (١).

و منها: صحيح محمّد بن مسلم عنه- عليه السلام-: في رجل تزوّج امرأة على حكمها أو على حكمه فمات أو ماتت قبل أن يدخل بها؟

قال- عليه السلام-: «لها المتعة و الميراث و لا مهر لها».

قلت: فإن طلقها و قد تزوّجها على حكمها؟

قال: «إذا طلقها و قد تزوّجها على حكمها لم يتجاوز بحكمها عليه أكثر من وزن

(١) الوسائل باب ٢١ من أبواب المهور حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٧٤

و لو تزوّجها بحكم أحدهما صح

خمسمائة درهم فضة مهوور نساء رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلّم) (١).

و منها: صحيح الأحول قال: قلت لأبي عبد الله- عليه السلام-: رجل تزوّج امرأة بحكمها ثم مات قبل أن تحكم؟ قال- عليه السلام-: (ليس لها صداق و هي ترث) (٢).

و منها: خبر أبي بصير: سألت أبا عبد الله- عليه السلام- عن الرجل يفوض إليه صداق امرأته فينقص عن صداق نساؤها؟ قال- عليه السلام-: «تلحق بمهر نساؤها» (٣).

و نحوها جملة من النصوص الاخر. و تنقيح القول فيما يستفاد من هذه النصوص يقتضي البحث في مواضع:

- ١- إنَّ إطلاق النصوص يشمل القسمين المتقدمين و هما تفويض أصل تقدير المهر و مقداره إلى أحدهما و ذكر المهر في العقد على نحو الإجمال و تفويض تعيينه إلى أحدهما فلا وجه لاختصاص الحكم بأحد القسمين.
- ٢- و الظاهر من الأخبار أنَّه لو تزوّجها بحكم أحدهما صح العقد و هو المتفق عليه في أحدهما بعينه.
- و عن كشف اللثام أو مطلقاً كما يظهر من الخلاف و المبسوط و السرائر و عن هذه الكتب و التحرير: اختيار جواز التفويض إليهما معاً.
- و عن بعضهم جوازه إلى الأجنبي فإن قلنا بعدم اعتبار معلوميّة المهر فالأظهر هو الصحة في الجميع.
- و إن قلنا: باعتبارها فحيث إنَّ المدرك منحصر بالإجماع و لا إجماع في شيء من

(١) الوسائل باب ٢١ من أبواب المهور حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٢١ من أبواب المهور حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ٢١ من أبواب المهور حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٧٥

و يلزم ما يحكم به صاحب الحكم ما لم تتجاوز المرأة مهر السنّة إن كانت هي الحاكمة

الموارد فالأظهر هو الصحة في الجميع أيضاً.

و يؤيده في التفويض إلى الأجنبي ما قيل من أنَّه في معنى التوكيل و قد تراضيا عليه و في الجميع الأوليّة من تفويض البضع و عموم قوله (صلى الله عليه و آله و سلم): «المسلمون عند شروطهم» (١).

و من الغريب أنَّ الشهيد الثاني منع التفويض إلى الأجنبي و قال: إنَّه لا- يتعدى إلى غير الزوجين بغير إذن شرعيّ و مع ذلك جوّز التفويض إليهما معاً مع أنَّه أيضاً بلا- إذن شرعيّ لاختصاص النصوص بالتفويض إلى أحدهما مع أنَّ التفويض إليهما مظنة النزاع و الاختلاف.

٣- المشهور بين الأصحاب إنَّ المهر متى فوّض تقديره إلى الزوج كان له الحكم بما شاء من قليل أو كثير فلا تقدير له في طرف القلّة و لا الكثرة و إذا فوّض تقديره إلى الزوجة لم يتقدر من طرف القلّة و يتقدر في طرف الكثرة بمهر السنّة ف يلزم ما يحكم به صاحب الحكم ما لم تتجاوز المرأة مهر السنّة إن كانت هي الحاكمة بل الظاهر عدم الخلاف في شيء من ذلك.

و في الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه و يشهد به خبر زرارة المتقدم.

و أورد عليه سيد المدارك بضعف السند لأنّ في طريقه حسن بن زرارة و هو مهمل.

و بأنّ ما تضمنه من تعليل الفرق غير واضح فإنّه فرق بنفس الدعوى.

و لكن يرد على الأول: إنَّ الحسن بن زرارة و إن لم يوثق في كتب الرجال و لكن الظاهر كما صرح به المجلسي- ره- و غيره إنَّه حسن لكونه إمامياً ممدوحاً و دعى له

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب الخيار كتاب التجارة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٧٦

و لو مات الحاكم قبله

الإمام الصادق- عليه السلام- في الخبر الذي رواه الكشي بطريق صحيح (١) فلا وجه للمناقشة في السند مضافاً إلى استناد الأصحاب

إليه وكون الراوى عنه هشام بن سالم.

و يرد الثانى: أولاً: أنّ عدم وضوح الفرق لا يضر بالمقصود من الاستدلال به.

و ثانياً: إنّهُ يمكن أن يوجه التعليل بأنّه إذا كانت هي الحاكمة لو لم يقدر لها حدّ يمكن أن تجحف و تحكم بما لا يطيق فلذا حدّ لها فلمّا كان خير الحدود ما حدّه رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلّم) جعل ذلك حدّاً.

أضف إلى ذلك كله إنّ صحيح محمّد بن مسلم المتقدم أيضاً يدل على التحديد إن كانت هي الحاكمة فلا إشكال فى الحكم من هذه الجهة.

و أمّا خبر أبى بصير الظاهر فى التقدير فى طرف القلّة لو فوض الأمر إلى الزوج بأن لا يكون أقل من مهر المثل فقد حمله الشيخ - قده - على ما إذا فوض إليه على أن يجعله مهر نسائها.

قال المحدث الكاشانى: و بعده لا يخفى و الصواب حمله على ما هو الأولى و إن لم يلزمه أكثر ممّا أوفى انتهى.

أقول: الجمع بينه و بين خبر زرارة يقتضى البناء على ما أفاده المحدث الكاشانى - ره -.

٤- و لو مات الحاكم فإن كان قبل الحكم و بعد الدخول فلا خلاف بينهم فى أنّ لها مهر المثل.

و لو مات قبله و قبل الدخول (ف) عن الشيخ فى النهاية و القاضى و ابن حمزة و الصدوق فى المقنع و المصنف فى المقام و فى المختلف و فخر المحققين فى الشرح

(١) رواه العلامة المامقانى فى ترجمة زرارة ج ١ ص ٤٤١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ١٧٧

فلها المتعة

و الشهيدين فى شرح الإرشاد و النكت و المسالك: إنّ لها المتعة.

بل قيل: إنّهُ المشهور بين الأصحاب و عن الشيخ فى الخلاف و الحلى و ابن جنيد: عدم وجوب شيء لها لا متعة و لا غيرها. و عن المصنف - ره - فى القواعد: إنّ لها مهر المثل.

الظاهر ان لزوم مهر المثل لو مات بعد الدخول فلما مرّ فى مفوضه البضع و قد عرفت هناك أنّه غير مقتيد بأن لا يتجاوز عن مهر السنّة فكذا فى المقام.

و أمّا لو مات قبل الدخول فقد استدل لما هو المشهور بينهم بصحيح محمّد بن مسلم عن أبى جعفر - عليه السلام - فى رجل تزوّج امرأة على حكمها أو على حكمه فمات أو مات قبل أن يدخل بها؟ قال - عليه السلام -: «لها المتعة و الميراث و لا مهر لها» (١).

و أورد عليه: تارة: بأنّ النشر على ترتيب اللف فيكون الحكم بالمتعة فيما إذا مات المحكوم عليه لا - الحاكم و اخرى باختصاص الجواب فيه بموت الزوج إذ لو مات لم يكن لها ميراث و لا يتم المقايضة بإيجاب المتعة لها و الميراث له.

و اجيب عن الأول فى جملة من الكتب كالرياض و الجواهر و غيرهما: بأنّه لا جهة لثبوت المتعة بموت المحكوم عليه مع بقاء الحاكم فإنّ المؤمنين عند شروطهم و انعقد النكاح على حكمه فإذا كان باقياً كان له الحكم.

و بأنّه نص فى آخر الخبر بأنّ له الحكم مع الطلاق القاطع لعلاقته الزوجية بخلاف الموت فثبوت الحكم له هنا ثابت بالأولوية فلا بدّ من الحمل على موت الحاكم جمعاً بين طرفيه و بينه و بين الاصول. و لكن هذين الجوابين لا يفيدان فى رفع اجمال الخبر لو سلم كونه مجملاً و لا فى صرف ظهوره لو كان ظاهراً فى ما افيد فإنّ تخصيص القواعد

(١) الوسائل باب ٢١ من أبواب المهور حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٧٨

[...]

بالخبر الخاص غير عزيز و الأولوية ليست قطعية.

فالحق في الجواب عن الایراد الأول أن يقال:

أولاً: إن الظاهر من الخبر كونه مطلقاً برجوع كل من قوله فمات أو ماتت إلى كل من قوله على حكمه أو على حكمها فيكون المعنى رجل تزوج امرأة على حكمه فمات أو ماتت أو على حكمها فمات أو ماتت و يدل الخبر حينئذ على ثبوت المتعة بموت كل من الحاكم والمحكوم عليه غاية الأمر يقيد إطلاقه بالصحيح الآخر فيما كان المحكوم عليه هو الذي مات كما سيأتي.

و الوجه فيما ذكرناه ظاهر لاحظ كل مورد ذكر قضيتان ثم فرع عليهما قضيتان أخريان كقولنا إن جاء زيد أو جاء عمرو فكل غداء ك معه أو اشتر له من السوق غداء و هل يتوقف أحد في إرجاع القضيتين اللاحقتين إلى كل من الأولتين و إنما الالتزام باللف والنشر فيما إذا لم يمكن إرجاع القضيتين اللاحقتين إلى كل من السابقتين.

و ثانياً: إنه لو أغمضنا عن ذلك و سلمنا إنه لا بد و أن يكون الخبر من قبيل اللف والنشر المرتب أو المشوش. نقول: إن الظاهر منه هو الثاني و إنه يدل على ثبوت المتعة لو مات الحاكم لأنه الأقرب و المحدث عنه المؤيد ذلك بما ذكره القوم في مقام الجواب عن هذا الوجه المتقدم و يرد الثاني عدم الفرق بين المؤتين بالإجماع.

و بما ذكرناه يظهر ضعف ما استدل به للقول الثاني من اشتراط المثل بالدخول و المتعة بالطلاق و لا شيء منهما هنا و الأصل.

و ما استدل به للقول الأخير بأنها لم يفوض بضعها بل سمي لها في العقد مهر مبهم فاستحقت المهر بالعقد و لما لم يتعين وجب الرجوع إلى مهر المثل فإن هذه الوجوه في مقابل النص اجتهد في مقابله لا يعتنى بها.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٧٩

[...]

٥- و لو مات المحكوم عليه و كان الحاكم باقياً كان له الحكم و لا أثر لموت المحكوم عليه لإطلاق الدليل الدال على ثبوت الحكم له مع عدم اشتراط حضور المحكوم عليه و لا يعارضه إطلاق صحيح محمد المتقدم إذ النسبة عموم من وجه و الترجيح مع هذا الدليل كما لا يخفى و أما صحيح الأحوال الدال على عدم ثبوت الصداق لو مات الرجل الذي تزوج امرأة بحكمها فلعدم عمل الأصحاب به يتعين طرده.

٦- قد ذكر الأصحاب إنه لو طلقها قبل الدخول و قبل الحكم الزم من إليه الحكم أن يحكم و كان لها النصف ممّا حكم به و لو كانت المرأة هي الحاكمة و حكمت بما يزيد على مهر السنة فالواجب هو نصف مهر السنة و لو كان بعد الدخول فالواجب هو جميع ما يحكم به الحاكم إلا إذا كانت هي الحاكمة فحكمت بما يزيد على مهر السنة.

و يشهد لهذه الأحكام: ما دلّ عليها قبل الطلاق فإن مقتضى إطلاقه ذلك كان قبل الطلاق أو بعده.

و أيضاً يشهد به فيما إذا كانت هي الحاكمة ذيل صحيح محمد بن مسلم المتقدم و بضميمة عدم القول بالفصل بين ما إذا كانت هي الحاكمة أو هو الحاكم يثبت الحكم في الجميع.

فإن قيل: إن مقتضى إطلاق صحيح محمد هو وجوب جميع ما تحكم به إذا لم يتجاوز مهر السنة.

قلنا: إنه يقيد بما دلّ على تنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول «١».

و إن شئت قلت: إنَّ الصحيح يدل على تعيين المهر بحكمها و نصوص التنصيف

(١) الوسائل باب ٥١ من أبواب المهور.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٨٠

و لو تزوجها على خادم مطلقاً أو دار أو بيت كان لها وسط ذلك

تدل عليه في المهر المعين فلا تعارض بينهما.

فإن قيل: إنَّه يعارض صحيح محمد ما دلَّ على وجوب مهر المثل بالدخول «١».

قلنا: إنَّ النسبة بينهما عموم من وجه و الصحيح لكونه مشهوراً بين الأصحاب يكون أرجح فلا إشكال في شيء من الأحكام المذكورة و عليه فإن امتنع من إليه الحكم أن يحكم يلزمه الحاكم الشرعي بأن يحكم مقدّمه لإيصال الحق إلى صاحبه إذا طلب منه الآخر ذلك و لا يخفى وجهه.

حكم ما لو تزوج امرأة على خادم أو دار

بقي من أحكام المهور أمور لا بدّ من بيانها و نذكرها في مسائل:

الأولى: قد تقدم الكلام في ما ذكرناه من اعتبار معلومية المهر و أنّه لو كان مجهولاً بطل المهر و يثبت مهر المثل و لكن صرح جماعة منهم الشيخ في المبسوط و الخلاف و السيد ابن زهرة في الغنية و أتباع الشيخ و جمع من المتأخرين منهم المصنف و غيرهم بأنّه: لو تزوّجها على خادم مطلقاً و لم يعيّن أو دار أو بيت كان لها وسط ذلك.

و في الجواهر أنّه المشهور و مستنده خبر عليّ بن حمزة المعتبر سيما مع وجود ابن أبي عمير في سنده: قلت لأبي الحسن الرضا- عليه السلام: تزوّج رجل امرأة على خادم قال: فقال- عليه السلام: لي «وسط من الخدم» قلت: على بيت قال: «وسط من البيوت» «٢». و خبره الآخر قال: سألت أبا إبراهيم عن رجل زوّج ابنه ابنه أخيه و أمهرها بيتاً و خادماً ثمّ مات الرجل؟ قال- عليه السلام: «يؤخذ المهر من وسط المال» قال: قلت فالبیت

(١) الوسائل باب ١٢ من أبواب المهور.

(٢) الوسائل باب ٢٥ من أبواب المهور حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٨١

[...]

و الخادم؟ قال: «وسط من البيوت و الخادم وسط من الخدم» الحديث «١».

و المرسل كالصحيح على الأشهر الصحيح عن أبي الحسن- عليه السلام- في رجل تزوّج امرأة على دار قال- عليه السلام: «لها دار وسط» «٢».

و أورد جمع من المتأخرين منهم المحقق و الشهيد الثانيان بعد نقل خبر علي بن أبي حمزة الأوّل و مرسل ابن أبي عمير بضعف السند لأنّ راوي الأوّل على المذكور و هو رأس الواقفية و الثاني مرسل و بقصور الدلالة لأنّ الوسط من هذه الأشياء لا ينضبط بل هو

مختلف اختلافاً شديداً خصوصاً مع عدم تعيين بلد الدار و البيت.

و لكن يرد الأول: بأن الراوى فى الخبر الأول و المرسل فى المرسل بما أنه ابن أبى عمير و هو لا يرسل إلّا عن ثقة و لا يروى إلّا عن من يعتمد عليه فهما معتبران.

أضف إليه إنّ علياً المذكور يعتمد على نقله و روايته و من الغريب أنّ الشهيد الثانى مع اعترافه بأنّ مرسل ابن أبى عمير: قبله الأصحاب اعتماداً منهم على أنّه لا يرسل إلّا عن الثقة قال: فإن تمّ ما قالوه فهو يتسامح فى الرواية مع ذكر المروى عنه لامع تركه و هذا كما ترى.

أضف إلى ذلك كلّ اعتماد قدماء الأصحاب على هذه النصوص فإن كان فيها ضعف فهو ينجبر بالعمل.

و يرد الثانى: أنّه مع توافقهما على شىء من تلكم الامور فلا كلام و إلّا فيعين القيمة و يتصلحان.

و بالجملة فلا وجه للترديد فى الحكم بعد وجود الروايات المعتبرة المعمول بها بين

(١) الوسائل باب ٢٥ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٢٥ من أبواب المهور حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروماني)، ج ٢٢، ص: ١٨٢

و لو قال على السنّة فخمسمائة درهم

الأصحاب و لكن يقتصر على مورد النصوص و فى غيره يرجع إلى ما تقتضيه القاعدة و قد مر.

حكم ما لو تزوّج امرأة على السنّة

الثانية: و لو قال أتزوّجك على السنّة مكتفياً به و لم يسمّ مهراً ف المشهور بين الأصحاب من غير خلاف يعرف أنّ مهرها خمسمائة درهم بل عن ظاهر الروضة الإجماع عليه.

و يشهد به خبر اسامه بن حفص المعتبر بوجود المجمع على تصحيح ما يصح عنه فى سنده- و كان قيماً لأبى الحسن موسى- عليه السلام- قال: قلت له: رجل يتزوّج امرأة و لم يسمّ لها مهراً و كان فى الكلام: أتزوّجك على كتاب الله و سنّة نبيه. فمات عنها أو أراد أن يدخل بها فما لها من المهر؟ قال: «مهر السنّة».

قال: قلت: يقولون لها: مهور نسائها؟ فقال: «مهر السنّة» و كلما قلت شيئاً قال: «مهر السنّة» «١».

و أورد عليه الشهيد الثانى فى محكى المسالك بعد موافقته مع الأصحاب فى الروضة على ما حكى بأنّ سنده ضعيف و بأنّ تزويجها على الكتاب و السنّة أعم من جعل المهر مهر السنّة إذ كلّ نكاح مندوب إليه جائز فهو على كتاب الله و سنّة نبيه و بأنّه على تقدير إرادتها بذلك كون المهر مهر السنّة ففى الاكتفاء بذلك عن ذكر القدر فى العقد نظر كما لو قال: تزوّجتك على المهر الذى تزوّج به فلان.

و لكن يرد الأول: مضافاً: إلى ما تقدم من وجود المجمع على تصحيح ما يصح عنه فى السند و هو عثمان بن عيسى إنّ الأصحاب اعتمدوا عليه حتى نقل هو الإجماع على الحكم فلو كان هناك ضعف ينجبر بالعمل.

و يرد الثانى: إنّ الظاهر من العبارة المذكورة إرادة ما أباحه الله فى الكتاب و السنّة

(١) الوسائل باب ١٣ من أبواب المهور حديث ١.
فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٨٣
و لو تزوج الذميان على خمر صح فإن أسلم أحدهما قبل القبض

من المهر و جرى عليه.

و يرد الثالث: إنه مع وجود النص المعمول به لا وجه للمناقشة بما ذكر و هل هو إلّا اجتهدا في مقابل النص مضافاً إلى ما مر من عدم الدليل على اعتبار معلومية المهر سوى الاجماع و المتيقن منه غير المقام.
ثم إن مقتضى القاعدة و إطلاق النص عدم الفرق بين علمهما بمقدار مهر السنّة و جهلهما أو أحدهما به.
و أيضاً مقتضى القاعدة و ظاهر النص ثبوت المهر بالعقد كالمعين بالذكر فيه لا بالدخول كمهر السنّة الثابت به للمفوضة على بعض الوجوه.

حكم ما لو تزوج الذميان على خمر

الثالثة: و لو تزوج الذميان أو غيرهما من أصناف الكفار على خمر أو خنزير أو نحوهما ممّا لا مألوف له و لا يصح جعله مهراً من المسلم صح العقد و المهر لا لعدم كون الكفار مكلفين بالأحكام الوضعيّة فإنّه ممنوع و لا لقاعدة الإلزام «١» فإنّها فيما عليهم لا فيما لهم بل لما دلّ على أنّه لكل قوم نكاح «٢» و ما دلّ على صحّة النكاح لو أسلم الكافر «٣» و ما شابه ذلك من الأدلّة و منها نصوص المقام الآتيّة و كيف كان فإن أسلما أو أسلم أحدهما بعد القبض فلا كلام.
إنّما الكلام فيما لو أسلم أحدهما أو أسلما قبل القبض ف إنّ فيه قولين:

(١) الوسائل باب ١ و ٣ من أبواب ميراث المجوس.

(٢) الوسائل باب ٨٣ من أبواب نكاح العبيد و الإماء و باب من أبواب حد القذف و باب ٢-١ من أبواب ميراث المجوس و باب ١٣ من أبواب جهاد النفس.

(٣) الوسائل باب ٥ و ٩ من أبواب ما يحرم بالكفر.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٨٤
فلها القيمة

أحدهما: أنّ لها القيمة عند مستحليه و هو المشهور بين الأصحاب.

ثانيهما: أنّ لها مهر المثل.

و استدللّ للأوّل بأنّه بعد الإسلام يحرم إقباض الخمر أو قبضها أو هما معاً إذ لو أسلم الزوج يحرم عليه الإقباض و لو أسلمت الزوجة يحرم عليها القبض و إن أسلما يحرم كلا الأمرين فيتعدّر تسليمهما إذ المتعدّر الشرعي كالمتعدّر العقلي فهو بمنزلة التلف فيرجع إلى القيمة.

□

و بخبر عبيد بن زرارّة قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: النصرانيّ يتزوّج النصرانيّة على ثلاثين دنا خمرّاً و ثلاثين خنزيراً ثمّ أسلما بعد ذلك و لم يكن دخل بها؟ قال - عليه السلام -: «ينظر كم قيمة الخنازير و كم قيمة الخمر و يرسل به إليها ثمّ يدخل عليها و هما

على نكاحهما الأول» (١).

و لكن يرد على الأول: إنَّ غاية ما يلزم من الإسلام سقوط المائئة عنها بالنسبة إليهما لا حرمة الإقباض أو القبض. و عليه فلو لم تسلم المرأة تكون للخمر مائئة بالنسبة إليها فلا وجه للانتقال إلى القيمة مع أنَّه لو أسلما و سقطت عن المائئة لا وجه لضمان القيمة لما حقق في محله من أنَّه إذا نقصت العين المضمونة من حيث القيمة السوقية من دون أن ينقص منها و من صفاتها شيء أو سقطت عن المائئة لا وجه لضمان فإنَّ منشأه أَمَّا اليد أو الاتلاف أو الاقدام و لا شيء منها في المقام و عليه فمقتضى القاعدة عدم الانتقال إلى القيمة. و يرد على الثاني: ضعف سنده: أوَّلًا: لأنَّه في السند القاسم بن محمد الجوهري و هو ضعيف أو مجهول. و ثانيًا: يعارضه خبر طلحة بن زيد عن الإمام الصادق - عليه السلام - قال: سألته عن

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب المهور حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٨٥
و لو تزوج المسلم عليه قيل يصح

رجلين من أهل الذمَّة أو من أهل الحرب تزوج كل واحد منهما امرأة و مهرها خمرًا و خنازير ثمَّ أسلما قال - عليه السلام -: «ذلك النكاح جائز حلال لا يحرم من قبل الخمر و الخنازير».

و قال - عليه السلام -: «إذا أسلما حرم عليهما أن يدفع إليهما شيئاً من ذلك يعطيهما صداقهما» (١).

و حمل الثاني على القيمة كحمل الأول على ارادة مهر المثل بعيد غايته فلا يمكن الجمع العرفي بينهما اللهمَّ إلَّا أن يقال إنَّ ضعف السند ينجر بالعمل و هو يكون حينئذ أرجح من معارضه للشهرة فما أفاده المشهور هو الصحيح و معه لا يصغى إلى ما قيل من أنَّ تعذر تسليم المهر بمنزلة الفساد فينتقل إلى مهر المثل مع أنَّه فاسد في نفسه لأنَّ المفروض أنَّ المسمى وقع صحيحاً و استحقيقه عليه و إنَّما تعذر تسليمه بعد فلو كان شيء فهو الانتقال إلى القيمة.

و أمَّا خبر طلحة فقد عرفت إنَّه يطرح ثمَّ إنَّ مقتضى إطلاق النص عدم الفرق بين كون المهر المسمى الفاسد جزئياً خارجياً كهذه الخمرة أو كلياً في الذمَّة.

جعل المسلم المهر خمرًا

الرابعة و لو تزوج المسلم عليه كانت الزوجة مسلمة أو غيرها قيل يصح العقد و القائل هو الشيخ في المبسوط و الخلاف و ابن حمزة و السيد ابن زهرة و الحلِّي و المحقق و في الحقائق و الظاهر إنَّه المشهور بين المتأخرين و في الجواهر إنَّه المشهور ثمَّ إنَّه اختلف القائلون بالصحة فيما يجب عليه على أقوال:

١- ما عن الشيخ في الخلاف و الحلِّي و المصنف في جملة من كتبه: و هو إنَّه

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب المهور حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٨٦
و يثبت على الدخول مهر المثل و قيل يبطل العقد

يثبت على الدخول مهر المثل.

٢- إنه يجب مهر المثل بالعقد.

٣- إن الواجب قيمته عند مستحله نقل عن الشيخ في موضع من المبسوط.

٤- الفرق بين كون المهر الذي لا يملكه المسلم متقوماً في الجملة كالخمر والخنزير فيعتبر قيمته و غير متقوم كالحر فيعتبر مهر المثل كما عن بعض الأصحاب.

وقيل والقائل جماعة منهم الشيخان في المقنعة والنهاية والقاضي والتقى على ما حكى يبطل العقد بالكلام في موضعين:

الأول: في أنه هل يصح العقد أم لا؟ وقد استدلل للبطلان: بأن الرضا شرط في صحة العقد وهو إنما وقع على جعل الخمر في مقابل البضع مع أنه باطل فما وقع عليه الرضا غير صحيح وما هو صحيح لم يقع عليه التراضي.

وبقول الإمام الباقر - عليه السلام -: «الصادق ما تراضيا عليه قل أو كثر» (١).

ويلزمه بطريق عكس النقيض إن ما لم يتراضيا عليه لم يكن مهراً المقتضى عدم غير المذكور في العقد مهراً فينافي ما دلّ على عدم اخلاء البضع عن المهر فليس حينئذ إلّا البطلان وبأنّ النكاح حيث يذكر فيه المهر عقد معاوضة ضرورة اتحاده مع عقود المعاوضة في العقد ودخول الباء ونحو ذلك ولذا أطلق عليه الأجر في قوله تعالى: وَآتَوْهُنَّ أُجُورَهُنَّ (٢) فينبغي أن يعتبر فيه ما يعتبر فيها من توقف الصحة على صحة العوض كالبيع ونحوه وصحته بلا مهر لا تنافي جريان حكم المعاوضة عليه مع ذكر المهر.

(١) الوسائل باب ١ من أبواب المهور حديث ٩.

(٢) النساء آية ٢٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٨٧

[...]

ولكن يرد الأول: أنّ المهر من قبيل الشرط في عقد النكاح و حقيقة النكاح إيجاد الزوجية بين الزوجين و الرضا بها لا يكون مقيداً بما جعل مهراً غاية كون المهر داعياً على الرضا بالزوجية و لذا لا خلاف و لا كلام في أنّه لو ظهر المهر مستحقاً لا يقع العقد باطلاً فلو كان الرضا بها و إيجادها معلقاً على المهر لزم بطلان النكاح و إن شئت قلت إنّ إيجاد العلقه الزوجية غير معلق على المهر و الرضا بها المعتبر في صحة النكاح لا دليل عليه أزيد من ما هو موجود في المقام.

و يرد الثاني: إنّ غاية ما يستفاد من عكس النقيض أنّ ما لم يتراضيا عليه لا يكون صداقاً و هذا لا يستلزم بطلان العقد و بعبارة اخرى إنه يدل على أنّ المهر المذكور في العقد ذلك لا مطلق المهر كيف و المهر الواجب مع عدم ذكره في العقد لم يتراضيا عليه مع أنّه لو قيل بالأعم كان مقتضاه كفاية الرضا اللاحق بالمهر الذي يعين بعد العقد.

و يرد الثالث: إنّ النكاح بالنسبة إلى المهر ليس من قبيل المعاوضة و إن ذكر المهر بل المهر حينئذ من قبيل ما يشترط في ضمن عقد البيع فكما أنّ فساد الشرط هناك لا- يوجب فساد البيع فكذلك فساد المهر لا- يوجب فساد النكاح. فالأظهر هو الصحة و يؤيده النصوص الآتية الدالة على أنّه لو اشترط في العقد ما يخالف المشروع بطل الشرط و صح العقد معللاً بأنّ شرط الله قبل شرطكم. بل هي تدل على الصحة في المقام إمّا لكون ذكر المهر من قبيل الشرط أو لعموم العلّة أو لتفقيح المناط فلا ينبغي الإشكال في الصحة.

الموضع الثاني: فيما يجب على تقدير القول بالصحة و قد يقال إنّ الواجب هو مهر المثل مطلقاً.

و استدلل له المصنف -ره- في محكي القواعد: بأنّه شرط عوضاً لم يسلم لها فينتقل إلى مهر المثل.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٨٨

[...]

وفيه: إنَّ مهر المثل إنَّما ثبت كونه عوضاً للوطء لا انه يكون بدلاً عن المهر الفاسد.
و استدل على أنَّ الواجب قيمته عند مستحليه بأنَّ قيمة الشيء أقرب إليه عند تعذره و بأنَّهما عقداً على شخص باعتبار ماليته فمع تعذر الشخص يجب المصير إلى المال.
و يرد الأول: إنَّ الانتقال إلى القيمة فرع استحقاق ذى القيمة.
و يرد الثانى: إنَّ الخمر لا- مائيَّة لها كى تعتبر. و لذلك يظهر ضعف القول بالقيمة إذا كان المهر الذى لا يملكه المسلم متقوماً فى الجملة.
و أما الاستدلال لوجوب القيمة بقوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ (١) بتقريب إنَّ المراد من الجناح المنفى المهر فمفهوم الآية حينئذ ثبوت المهر و كونه مضموناً عليه بالمس أو فرض فريضة و إطلاقها شامل لما إذا كان فرض فريضة فاسدة فتدل الآية على ثبوت المهر و كونه مضموناً عليه فى المقام فيجب عليه دفع قيمته عند تعذر دفع نفسه ففاسد. فإنَّ الآية تدل على ثبوت المهر الذى فرض و المفروض فى المقام عدم ثبوته لعدم قابليته للملكية فلا يكون ثابتاً و مضموناً عليه و إن شئت قلت أنَّ ذكر المهر الفاسد كالعدم فالمقام داخل فى منطوق الآية الدال على أنَّه لا يجب شىء بدون الدخول.
فالمتحصل ممَّا ذكرناه إنَّ الأظهر هو ثبوت مهر المثل بالدخول لما دل على ثبوته به مطلقاً و أنَّ الاستحلال من الفرج سبب لاستحقاق المهر هذا كله إذا جعل نفس الخمر مهراً.
و لو جعل المهر استحقاقه لها أى الحقَّ المتعلق بها لأنَّ له أن يخللها و بعبارة أخرى حقَّ الأولويَّة فهل يصح مهراً أم لا-؟ وجهان أظهرهما ذلك

(١) البقرة آية ٢٣٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ١٨٩

[...]

لانه لا إشكال فى ثبوت حقَّ الأولويَّة فى أمثال هذا المقام لا لما أفاده المحقق النائنى - ره- من أنَّ الحقَّ ليس أمراً مغايراً للملك بل هو من شئونه و مراتبه الضعيفة المندكة تحت القوى لأنَّه عبارة عن اضافة خاصَّة بين المستحقَّ و المُستحقَّ عليه و هى حاصلة للمالك و محفوظة فى جميع الحالات المتواردة على الملك فمن يجعل العنب خمراً مثلاً يكون الزائل بثبوت الخمرية الملك و أمَّا الحقَّ فهو باق.

فإنَّه يرد عليه: إنَّ الملكية و الحقيَّة من الاعتبارات الشرعيَّة و العرفيَّة لا من المقولات و الاعتبار لا اشتداد فيه و لا حركة و كل من الملك و الحقَّ اعتبارى غير الآخر. و لا لما أفاده بعض من كون حقَّ الأولويَّة من آثار الملك فمع زواله غاية الأمر يشك فى ارتفاعه فيستصحب بقاءه.

فإنَّه يرد عليه: إنَّ ما هو من آثار الملك إنَّما هو الحكم التكليفى من قبيل جواز التصرف فيه و نحوه و هو غير حقَّ الأولويَّة مع أنَّ لازم كونه أثراً له ارتفاعه بارتفاعه.

و بالجملة حقَّ الأولويَّة الذى هو اعتبار خاص ليس من آثار الملك و لا لما أفاده بعض آخر و هو أنَّه قد دلَّ الدليل على أنَّ المالك أحقُّ بما له فيستفاد من ذلك كون حقَّ الأولويَّة من مقارنات الملك. و لو شك فى زواله بارتفاع الملك يستصحب ذلك.

فإنّه يردّه إنَّ ما يدل عليه الدليل المزبور إنّما هو أولويّة المالك بالتصرف في ماله من غيره و هذه غير ثبوت حقّ الأولويّة و لا للإجماع: لعدم كونه تعدياً و لعل مستند المجمعين ما تقدم بل لثبوته بالسيرة العقلانيّة و بناء العقلاء على ذلك. و الظاهر أنّه لا ريب في بنائهم عليه و حيث لم يردع الشارع الأقدس عنه فيستكشف امضاؤه لذلك و على هذا فحيث قد تقدم أنّه يجوز جعل الحقّ مهراً فلا مانع من جعل حقّ الأولويّة في الخمر مهراً و لا نص في عدم جوازه فالأظهر هو الجواز.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٩٠

و لو شرط في العقد المحرم بطل الشرط

حكم اشتراط ما يخالف المشروع في العقد

إشارة

الخامسة: و لو شرط في العقد ما يخالف المشروع كأن يشترط فعل المحرّم بطل الشرط اتفاقاً. و يشهد به النصوص الكثيرة الواردة في الأبواب المتفرقة الدالة على فساد الشرط المخالف للكتاب و السنّة و إليك جملة منها: لاحظ صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: سمعته يقول: «من اشترط شرطاً مخالفاً لكتاب الله فلا يجوز له و لا يجوز على الذي اشترط عليه و المسلمون عند شروطهم بما وافق كتاب الله عزّ و جلّ» (١). و خبره الآخر عنه - عليه السلام -: «المسلمون عند شروطهم إلّا كلّ شرط يخالف كتاب الله عزّ و جلّ فلا يجوز» (٢). و العلوي المروي موثقاً: «من شرط لامرأته شرطاً فليف لها به فإنّ المسلمين عند شروطهم إلّا شرطاً حرّماً حلالاً أو أحلّ حراماً» (٣). و صحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام - في حديث: «و إن كان شرطاً يخالف كتاب الله عزّ و جلّ فهو رد إلى كتاب الله عزّ و جلّ» (٤) و نحوها غيرها. و تفصيل القول في هذا المقام و تمييز الشرط المخالف للكتاب و السنّة عن غير المخالف لهما موكول إلى محله و قد أشبعنا الكلام في ذلك في الجزء السابع عشر من هذا

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب الخيار حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٦ من أبواب الخيار حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٦ من أبواب الخيار حديث ٥.

(٤) الوسائل باب ٦ من أبواب الخيار من كتاب التجارة حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٩١

خاصّة و لو اشترط أن لا يخرجها من بلدها لزم

الشرح.

و يشهد له في خصوص المقام صحيح محمّد بن قيس عن الإمام الباقر - عليه السلام - أنّه قضى في رجل تزوج امرأة و أصدقته هي و اشترطت عليه أن يبدها الجماع و الطلاق قال - عليه السلام -: (خالفت السنّة و وليت حقّاً ليست بأهله فقضى أن عليه الصداق و بيده الجماع و الطلاق و ذلك السنّة) (١).

و بمعناه مرسل ابن بكير «٢» و نحوهما جملة من النصوص الآتية في ضمن الفروع اللاحقة فلا إشكال في بطلان الشرط كما لا ينبغي الإشكال في أنَّ الباطل هو الشرط خاصة دون العقد كما هو المتفق عليه و كذا المهر كما هو المشهور بين الأصحاب لما حقق في محله من أنَّ الشرط الفاسد لا يفسد.
و لصحيح محمد بن قيس و غيره و هذا كله ممَّا لا كلام فيه.

حكم اشتراط أن لا يخرج الزوجة من بلدها

و إنما الكلام في المقام وقع في فروع:
أحدها: إنَّه لو اشترط أن لا يخرجها من بلدها ففي المتن و عن النهاية و المذهب و الوسيلة و الجامع و النافع و غيرها: لزم الشرط و عن الخلاف و المبسوط و الغنية و السرائر و المحقق في شرح القواعد: بطلان الشرط و صحة العقد و ظاهر الشرائع و محكي القواعد: التوقف في المسألة و الأوَّل أظهر: لأنَّه شرط جائز ليس بمخالف للكتاب و السنَّة لعدم وجوب الإخراج و عدم حرمة عدمه فيشملة عموم ما دلَّ على صحة الشرط و لزومه.

(١) الوسائل باب ٢٩ من أبواب المهور.

(٢) الوسائل باب ٢٩ من أبواب المهور.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٩٢

[...]

و لصحيح أبي العباس عن الإمام الصادق - عليه السلام - في الرجل يتزوج المرأة و يشترط أن لا يخرجها من بلدها قال - عليه السلام -: «يفي لها بذلك» أو قال: «يلزمه ذلك» «١».

و صحيح ابن أبي عمير قال: قلت لجميل بن دراج: رجل تزوج امرأة و شرط لها المقام في بلدها أو بلد معلوم فقال: قد روى أصحابنا عنهم - عليهم السلام -:

«إنَّ ذلك لها و إنَّه لا يخرجها إذا شرط ذلك لها» «٢».

و استدللَّ القائلون ببطلان الشرط: بأنَّه شرط مخالف للشرع من حيث وجوب إطاعة الزوج و كون مسكن الزوجة و منزلها باختياره. و يرد عليه: إنَّ المشروط ليس هو عدم وجوب إطاعة الزوج و لا كون اختيار المنزل بيدها بل هو أن لا يخرجها الزوج من بلدها و هو فعل الزوج و يكون مباحاً نعم لو اشترط أن لا يجب عليها إطاعة الزوج في ذلك كان ذلك خلاف المشروع و النصوص السابقة لا تشمل.

و لعله بذلك يمكن رفع الخلاف بين الأصحاب بحمل قول من أفتى بلزوم الشرط على ما لو كان الشرط عدم إخراجها و حمل قول من أفتى ببطلان الشرط على ما لو شرط كون اختيار المسكن بيدها و أن لا يجب عليها إطاعة الزوج في ذلك.

و لو عصى الزوج و أراد مخالفة هذا الحكم و إخراجها هل يجب عليها الخروج لوجوب إطاعة الزوج أم لا؟ وجهان: أقربهما الثاني لأنَّه بالشرط حصل لها حق في أن لا يخرجها فلا يجب إطاعة الزوج في ذلك.

(١) الوسائل باب ٤٠ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٤٠ من أبواب المهور حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٩٣

[...]

و لو رضيت بالخروج جاز الاخراج و سقط حقها. و دعوى انّ الذي يعقل سقوطه بالإسقاط هو الحق الثابت و استحقاق السكنى يتجدد بتجدد الزمان فلا يسقط بالإسقاط كالنفقة.

مندفعة: بأنّ حقّ السكنى إنّما هو من ناحية الشرط و يثبت بثبوت حقّ الشرط فإذا أسقطته سقط فلا وجه لتوقف سيد المدارك في السقوط لما ذكر.

ثمّ أنّ القائلين بصحة الشرط اختلفوا فيما لو شرط مهراً كمائة دينار مثلاً إن أخرجها إلى بلاده و أقل منه خمسين مثلاً إن لم تخرج معه فذهب جمع منهم كالشيخ و المصنف في اكثر كتبه و المحقق في النافع و غيرهم إلى بطلان الشرط و لزوم المهر الزائد إن أخرجها إلى بلاد الشرك و صحة الشرط و لزومه إن أخرجها إلى بلاد الإسلام.

و المستند في ذلك حسن عليّ بن رثاب بل صحيحه عن الإمام الكاظم - عليه السلام - قال: سئل و أنا حاضر عن رجل تزوج امرأة على مائة دينار على أن تخرج معه إلى بلاده فإن لم تخرج معه فإن مهرها خمسون ديناراً إن أبت أن تخرج معه إلى بلاده قال: فقال - عليه السلام -:

«إن أراد أن يخرج بها إلى بلاد الشرك فلا شرط له عليها في ذلك و لها مائة دينار التي أصدقها إياها و إن أراد أن يخرج بها إلى بلاد المسلمين و دار الإسلام فله ما اشترط عليها و المسلمون عند شروطهم و ليس له أن يخرج بها إلى بلاده حتى يؤدي إليها صداقاً أو ترضى منه من ذلك بما رضيت و هو جائز له» (١).

و أورد عليه: بمخالفته للأصول للجهل بالمهر حيث جعله مائة على تقدير و خمسين على تقدير آخر و للحكم بأنّ لها الزائد إن أراد إخراجها إلى بلاد الشرك من غير

(١) الوسائل باب ٤٠ من أبواب المهور حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٩٤

[...]

خروج إليها مع أنّه خلاف الشرط: و للحكم بأنّه لا يخرجها إلى بلاد الإسلام إلّا بعد أن يوفى لها مهرها الأزيد و إطلاقه يشمل ما لو كان ذلك بعد الدخول و كانت غير مطالبة بالمهر مع أنّه لا يجوز الامتناع بعد الدخول كما تقدم و لا يجب عليه إعطاء المهر إلّا أن تطلبه و للزوم إطاعة الزوج و الخروج معه إلى حيث شاء.

و فيه: أولاً: أنّ تخصيص القواعد و الاصول بالنص الخاص غير عزيز في الفقه بل لو منع من ذلك لزم تأسيس فقه جديد كيف و قد حقق في محله إنّ عموم الكتاب يخص بالخبر الواجد لشرائط الحجّة.

و ثانياً: إنّ يمكن منع مخالفته للأصول لما عرفت من عدم الدليل على اعتبار معلوميّة المهر من كلّ جهة و عدم مضرية الجهل الذي يؤول إلى العلم.

و أمّا الحكم بأنّ لها الزائد إن أراد إخراجها إلى بلاد الشرك من غير خروج إليها فيمكن أن يكون من جهة صرف الإخراج المشترك الى الجائر منه لئلا يخالف المشروع.

و أمّا الحكم بلزوم تسليمه جميع المائة لو أراد خروجها إلى بلده فيمكن أن يكون مقيداً بصورة عدم الدخول قبله للأدلة الاخر و

يكون ذلك في صورة المطالبة كما يشير إليه قوله: أو ترضى بما رضيت لشموه للرضا بالتأخير و يمكن أن يكون التقديم مراداً من الشرط بمعنى أنه اشترط على نفسه تعجيل ذلك إليها إن أراد اخراجها إلى بلاده و إطاعة الزوج إنما تجب فيما ليس فيه معصية الله تعالى و الخروج إلى بلاده غير جائز لها. فتحصل إن تردد المحقق في الشرائع فيه أو رده كما ارتضاه جماعة في غير محله فما أفاده المشهور أظهر.

حكم اشتراط عدم الافتضااض

ثانيها: إذا اشترط ان لا يفتضها أى لا يدخل بها ففيه أقوال:

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٩٥

[...]

- ١- ما عن الشيخ في النهاية و المحقق في الشرائع و الشهيد الثاني في المسالك و هو لزوم الشرط و صحة العقد في الدائم و المنقطع.
 - ٢- ما عن الشيخ في المبسوط و المصنف في المختلف و فخر المحققين في الشرح و المحقق في شرح القواعد و السيد في شرح النافع و هو بطلان الشرط و العقد معاً في الدائم و صحتها في المنقطع.
 - ٣- ما عن الحلّي و جماعة و هو فساد الشرط في الدائم و المنقطع و صحة العقد فيهما فالكلام في موردين: الأول: في صحة الشرط. الثاني في صحة العقد.
- أما الأول: فمقتضى القاعدة صحة الشرط لأن الافتضااض عمل جائز فعله و تركه للزوج فاشتراط عدمه ليس شرطاً مخالفاً للكتاب و السنّة فيشملة عموم أدلته و ما أفاده المصنف في المختلف على ما حكى من أنه شرط مخالف لمقتضى العقد و وجهه بعضهم بأن المقصود الأصلي من النكاح الدائم هو التناسل و التوالد و هو متوقف على الدخول فاشتراط عدم الدخول مناف لمقتضى العقد. يرد عليه أولاً: إن المقصود الأصلي في النكاح الدائم و إن كان غالباً هو التناسل لكنّه ليس المقصود منه دائماً.
- و ثانياً: إن الشرط المخالف لمقتضى العقد هو الشرط الذي يكون منافياً لما ينشأ بالعقد و حقيقة العقد متوقّفه عليه كما لو اشترط البيع بلا ثمن و المقام ليس كذلك فإن مقتضى العقد هو الزوجيّة و هي تنشأ و توجد و اشتراط عدم الدخول غير مناف لذلك و ما عن الحلّي من أن اشتراط عدم الوطء مخالف لتصريح الكتاب و السنّة بأن له الوطء إن شاء فيكون اشتراطه خلاف المشروع. يرد عليه: إن الشرط إن كان هو عدم ثبوت حق الوطء له شرعاً تم ما أفيد.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٩٦

[...]

و أما إن كان الشرط هو عدم الوطء خارجاً فلا يكون مخالفاً فإن ترك المباح أو المستحب لا يكون شرطه مخالفاً للمشروع و الا لزم عدم صحته اشتراط شيء سوى فعل الواجب.

و بما ذكرناه يظهر النظر فيما أفاده المحقق اليزدي -ره- في وجه بطلان الشرط في الدائم من أن صحيح محمّد بن قيس عن الإمام الباقر -عليه السلام-: قضى عليّ -عليه السلام- في رجل تزوّج امرأة و أصدقته هي و اشترطت عليه أن يبدها الجماع و الطلاق قال -عليه السلام-: «خالفت السنّة و وليت حقاً ليست بأهله» «١».

يدلّ على ذلك و إن الجمع بينه و بين ما يأتي من النصوص الدالة على جواز ذلك يقتضى حمل تلك النصوص على المنقطع و حمل هذا على الدائم.

فإنَّ الشرط في الصحيح هو ثبوت الحقِّ للمرأة و أن يكون بيدها الجماع و هذا شرط مخالف للمشروع قطعاً و محل الكلام اشتراط عدم الفعل.

فالأظهر صحة الشرط على القاعدة و كذا العقد إذ بعد فرض صحة الشرط لا وجه لبطلان العقد بل الأظهر هو صحة العقد و إن كان الشرط باطلاً لما تقدم في المسائل السابقة من أنَّ الشرط الفاسد لا يفسد العقد سيما في باب النكاح فراجع.

و يشهد لصحة الشرط و العقد مضافاً إلى ذلك جملة من النصوص كخبر سماعة عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: قلت له: جاء رجل إلى امرأة فسألها أن تزوجه نفسها فقالت: أزوجك نفسى على أن تلتمس منى ما شئت من نظر و التماس و تنال ما ينال الرجل من أهله إلَّا أنَّك لا تدخل فرجك في فرجى و تتلذذ بما شئت فأنى أخاف الفضيحة قال - عليه السلام -: «ليس له منها إلَّا ما اشترط».

«٢».

(١) الوسائل باب ٢٩ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٣٦ من أبواب المهور حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٩٧

[...]

و خبر إسحاق بن عمار عنه - عليه السلام - قال: قلت له رجل تزوج بجارية عاتق على أن لا يفتضها ثم أذنت له بعد ذلك قال - عليه السلام -: «إذا أذنت له فلا بأس» «١».

فإنَّ مقتضى إطلاق منطوق الأول و مفهوم الثانى لزوم هذا الشرط فى النكاح مطلقاً دائماً كان أو منقطعاً.

و دعوى إنَّه يجب تقييد إطلاقهما بما دلَّ على اختصاص ذلك بالمنقطع كخبر عمار ابن مروان عن الإمام الصادق - عليه السلام - فى رجل جاء إلى امرأة فسألها أن تزوجه نفسها متعة فقالت: أزوجك نفسى إلى آخر ما فى خبر سماعة المتقدم «٢». مندفعه: بأنَّهما من قبيل المثبتين لا تنافى بينهما فلا وجه لحمل المطلق على المقيد.

و ما أفاده المحقق اليزدى من أنَّه يعارض هذه النصوص صحيح ابن قيس المتقدم الدال على عدم صحة هذا الشرط و الجمع بين الطائفتين يقتضى حمل الصحيح على النكاح الدائم و تلك النصوص على النكاح المنقطع.

يرد عليه: أنَّ مورد هذه النصوص اشتراط عدم الدخول بها و مورد الصحيح اشتراط أنَّ بيدها الجماع. و قد عرفت أنَّ الشرط فى مورد نصوص الباب صحيح على القاعدة و فى مورد الصحيح باطل فلا تعارض بين النصوص.

فالمتحصل ممَّا ذكرناه: صحة شرط عدم الافتضااض و لزومه و صحة العقد فى المنقطع و الدائم فلو أذنت فى الافتضااض جاز الدخول بها لأنَّه اسقاط لحقها و قد صرح بالجواز فى خبر إسحاق المتقدم.

(١) الوسائل باب ٣٦ من أبواب المهور حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٣٦ من أبواب المتعة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٩٨

[...]

ثالثها: إذا اشترط أن لا يتزوج عليها ففيه قولان:

صحّة الشرط و بطلانه و منشؤهما اختلاف النصوص.

فإنّ منها ما يدل على لزوم هذا الشرط كموثق منصور بزرج عن العبد الصالح - عليه السّلام - قال: قلت له: إنّ رجلاً من مواليك تزوّج امرأة ثمّ طلقها فبانت منه فأراد أن يراجعها فأبّت عليه إلّا أن يجعل لله عليه أن لا يطلقها و لا يتزوج عليها فأعطاه ذلك ثمّ بدا له في التزويج بعد ذلك فكيف يصنع؟ فقال - عليه السّلام -:

«بئس ما صنع و ما كان يدرى ما يقع في قلبه بالليل و النهار قل له فليف للمرأة بشرطها فإنّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلّم) قال: المؤمنون عند شروطهم» (١).

و صدر الخبر و إن كان يحتمل إرادة النذر أو العهد منه و لكن ذيله قرينه على إرادة الشرط.

و أظهر من ذلك في إرادة الشرط رواية الخبر في الكافي و فيه: قالت المرأة: لا أتزوجك أبداً إلّا أن تجعل لي عليك أن لا تطلقني و لا تتزوج عليّ - إلى آخر الخبر - فما عن الشيخ في التهذيب من حمل الخبر على النذر غير تام.

و منها ما توهم دلالة على فساد الشرط كصحيح محمّد بن قيس عن الإمام الباقر - عليه السّلام - في رجل تزوّج امرأة و شرط لها إن هو تزوج عليها امرأة أو هجرها أو اتخذ عليها سرية فهي طالق فقضى - عليه السّلام - في ذلك: «إنّ شرط الله قبل شرطكم فإن شاء وفي لها بما اشترط و إن شاء أمسكها و اتخذ

(١) الوسائل باب ٢٠ من أبواب المهور حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ١٩٩

[...]

عليها و نكح عليها» (١).

و خبر محمّد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السّلام - قال: (قضى أمير المؤمنين - عليه السّلام - في امرأة تزوجها رجل و شرط عليها و على أهلها إن تزوّج عليها امرأة أو هجرها أو أتى عليها سرية فإنّها طالق فقال: شرط الله قبل شرطكم إن شاء وفي بشرطه و إن شاء أمسك أمراًته و نكح عليها و تسرى عليها و هجرها إن أتت بسبيل ذلك قال الله تعالى في كتابه: فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَ ثَلَاثَ وَ رُبَاعَ و قال: احلّ لكم ممّا ملكت أيمانكم قال: و اللاتي تخافون نُشُوزَهُنَّ (٢).

و خبر حمادة اخت أبي عبيدة الحذاء قالت: سألت أبا عبد الله - عليه السّلام - عن رجل تزوج امرأة و شرط لها أن لا يتزوج عليها و رضيت أن ذلك مهرها قالت: فقال أبو عبد الله - عليه السّلام -: (هذا شرط فاسد لا يكون النكاح إلّا على درهم أو درهمين) (٣).

و لكن الحق عدم ارتباط الطائفة الثانية بالمسألة المتنازع فيها فإنّ الأخير منها في ما لو جعل هذا الشرط مهرّاً لها و لذا قال - عليه السّلام -:

«لا يكون النكاح إلّا على درهم أو درهمين».

و الشرط في الأولين ليس هو عدم التزويج و عدم الهجر و التسرية.

بل الظاهر منهما كون الشرط خصوص الجزاء و هو صيرورتها طالقاً إن تزوج عليها أو تسرى عليها أو هجرها و لا أقل من كونه مجموع الشرط و الجزاء لا خصوص الشرط و هذا واضح و لا ينافيه ما في ذيلها فإن شاء وفي لها فإنّ المراد به إن شاء

- (١) الوسائل باب ٣٨ من أبواب المهور حديث ١.
 (٢) الوسائل باب ٢٠ من أبواب المهور حديث ٦.
 (٣) الوسائل باب ٢٠ من أبواب المهور حديث ١.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٠٠
 [...]...

طلقها كما يشهد به قوله بعد ذلك: وإن شاء أمسكها فإنه قرينة على إرادة التطليق من قوله: إن شاء وفي لها.
 وعلى ذلك فلا معارض للخبر الدال على الجواز مضافاً إلى كونه شرطاً سائغاً لأنه يشترط ترك المباح وهذا جائز بالضرورة نعم لو
 اشترط أن لا يكون له حق في التزويج كان ذلك مخالفاً للكتاب والسنة كما لا يخفى.
 وبما ذكرناه يظهر ما في كلمات القوم في المقام كما يظهر حكم ما لو اشترط عليها أن لا يطلقها ولكن إن تزوج عليها أو طلقها صح
 ذلك وإن أثم إذ غاية ما يثبت بالشرط عدم جواز ذلك والحرمة أعم من الفساد.

اشتراط تسليم المهر في أجل

رابعها: ما لو اشترط تسليم المهر في أجل فإن لم يسلمه كان العقد باطلاً. فالمشهور بين الأصحاب صحة العقد والمهر و بطلان الشرط.
 والأصل في ذلك صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر - عليه السلام - في رجل يتزوج المرأة إلى أجل مسمى فإن جاء بصدقتها إلى
 أجل مسمى فهي امرأته وإن لم يأت بصدقتها إلى الأجل فليس له عليها سبيل وذلك شرطهم بينهم حين أنكحوه فقضى - عليه
 السلام - للرجل: أن بيده بضع امرأته وأحبط شرطهم «١».
 ومقتضى القاعدة وإن كان بطلان العقد من جهة عدم كونه إنشاء للزوجه الدائمة بل للزوجه إلى أمد إن لم يأت بالصدق ولا
 للنكاح المنقطع لعدم تعيين الأجل ولكن دل النص الخاص على صحة العقد والمهر و بطلان الشرط وعمل به الأصحاب.

- (١) الوسائل باب ١٠ من أبواب المهور حديث ٢.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٠١
 [...]...

خامسها: جعل خيار الشرط للزوج وقد تقدم الكلام فيه مفصلاً وعرفت أن الأظهر بطلان الشرط وإبطاله العقد.
 في التنازع لو اختلفا في أصل المهر المسألة السادسة:

في التنازع

إشارة

وفيه فروع:

[في التنازع لو اختلفا في أصل المهر]

الأول: إذا اختلفا في أصل استحقاق المهر و عدمه فإن كان ذلك قبل الدخول فلا إشكال و لا كلام في أنّ القول قول الزوج مع يمينه لأصالة عدم فرضه في العقد و أصالة براءة ذمته عن المهر و إن كان بعد الدخول فالمشهور بين الأصحاب على ما حكى أن القول قوله أيضاً.

و عن التحرير: إذا وقع الاختلاف في أصل المهر بعد الدخول يستفسر هل سمي أو لا فإن ذكر تسميته كان القول قوله مع اليمين و إن ذكر عدمها لزم مهر المثل و إن لم يجب بشيء حبس حتى يتبين و عن القواعد إنه إن أنكر التسمية صدق باليمين لكن ثبت عليه قبل الدخول مهر المثل.

و التحقيق يقتضي أن يقال إن إنكاره استحقاق المهر.

تارة: يكون لأجل ادّعائه أنّ المهر كان ديناً له في ذمته أو عيناً له في يدها أو في يده و قد تلفت من غير تقصير.

و اخرى: يكون لأجل ادّعائه إنه أعطاه المهر قبل الدخول.

و ثالثة: يكون لأجل ادّعائه بطلان العقد و علم المرأة بذلك فهي بغية لا مهر لبغي.

و رابعة: لادّعائه أنّ المهر كان شيئاً قليلاً أعطاه إياها و هي تعترف بأخذه و لكن

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٠٢

[...]

تدعى كون المهر المسمى أزيد من ذلك أو تدعى أنّ العقد كان بالتفويض فالثابت بالدخول مهر المثل.

و خامسة: لادّعائه أنّ التزويج كان في حال صغره و أنّ المهر كان في ذمة أبيه.

أمّا إن كانت الدعوى على الوجه الأول: فالقول قول الزوج مع يمينه لأصالة البراءة و عدم اشتغال ذمته بشيء.

فإن قلت: إذا كان المدعى كون المهر ديناً في ذمة الزوج و الزوج يدعى أنّ له في ذمته بمقدار ذلك فذمته ساقطة بالتهاتر فيمكن إجراء استصحاب بقاء اشتغال الذمة.

و دعوى إن أمر المستصحب دائر بين ما هو مقطوع الارتفاع و ما هو مشكوك فيه فلا يجري لا تتم فإن الزوجة إن لم تسلم اشتغال ذمته له و لذلك تدعى المهر فنفس ذلك الثابت يستصحب نعم ان كانت مدعية إن المهر كان أزيد من ذلك فالمقدار الثابت سقط بالتهاتر و بالنسبة إلى الزائد يكون الزوج منكراً و الأصل معه.

قلت: إن التهاتر إن كان متفرعاً على اشتغال ذمة كل منهما بمثل ما اشتغلت به ذمة الآخر كان ما افيد تائماً و لكن إن كان مدعى الزوج أن نفس ما له في ذمته جعلت مهراً.

أو قلنا في التهاتر: إن الدين لا يستقر في ذمة أحد الطرفين في ما كان ذمة الطرف الآخر مشغولة به من قبل فلا يتم كما لا يخفى إذ لا علم باشتغال الذمة حينئذ.

و إن كانت الدعوى على الوجه الثاني: فالقول قول الزوج أيضاً للنصوص الخاصة بخبر الحسن بن زياد عن الإمام الصادق - عليه السلام -: «إذا دخل الرجل بامرأته ثم ادّعت المهر و قال: قد أعطيتك فعليها البيّنة و عليه اليمين» (١)

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٠٣

و القول قول

و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عنه - عليه السلام - في حديث: «إذا أهديت إليه و دخلت بيته و طلبت بعد ذلك فلا شيء لها إنه كثير لها أن يستحلف بالله ما لها قبله من صداقها قليل و لا كثير» (١).

و نحوهما غيرهما من النصوص و قد تقدمت في مسأله عدم سقوط المهر بالدخول و قلنا: إن هذه النصوص محمولة على صورة الدعوى فراجع تلك المسألة.

و إن كانت الدعوى على الوجه الثالث: فالقول قول الزوج لأصالة عدم العلم و أصالة الصحة في فعل المسلم.

و إن كانت الدعوى على الوجه الرابع: فإن ادعت المرأة أن المهر سمي في العقد و لكن كان أكثر من ما أعطاه الزوج فالقول قول الزوج لأصالة عدم الزائد و إن ادعت التفويض فالقول قولها لأن استصحاب عدم التسمية في العقد بضميمة ما دل على ثبوت مهر المثل بالدخول يقتضي اشتغال ذمته بمهر المثل.

و إن كانت الدعوى على الوجه الخامس: فالقول قول الزوج أيضاً لأصالة عدم اشتغال ذمته لها بشيء فالمتحصل إنه في أغلب الفروض يكون القول قول الزوج.

و إن ما أفاده المصنف في التحرير تام إلّا ما ذكره من الحبس حتى يتبين إن لم يجب كما إن ما أفاده في القواعد تام فتدبر.

حكم ما لو اختلفا في قدر المهر

الثاني: إذا اتفقا على ثبوت المهر في ذمة الزوج و كان الاختلاف في المقدار بأن ادعت الزوجة قدراً زائداً عما يقرّ به الزوج فالمشهور بين الأصحاب أن القول قول

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب المهور حديث ٨.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٠٤

الزوج في قدر المهر

الزوج في قدر المهر.

و في الجواهر بل هو كالمجمع عليه بل ربّما حكاه بعضهم.

و يشهد به مضافاً إلى أصالة البراءة عن الزائد صحيح أبي عبيدة عن الإمام الباقر - عليه السلام - في الرجل تزوج امرأة فلم يدخل بها فادعت أن صداقها مائة دينار و ذكر الزوج أن صداقها خمسون ديناراً و ليس لها بينة على ذلك قال:

«القول قول الزوج مع يمينه» (١).

و مقتضى إطلاق الصحيح عدم الفرق بين ما إذا أطلقا الدعوى بأن ادعت الزوجة أن مهرها مائة دينار و ادعى الزوج أنه خمسون ديناراً من غير أن تدعى هي تسمية الأكثر و هو تسمية الأقل أو يتفقا على عدم التسمية و بين ما إذا ادعت الزوجة تسمية الأكثر و هو تسمية الأقل.

و الإشكال على الحكم في الصورة الاولى بأنّه مع إطلاق الدعوى كما يحتمل كونه بطريق التسمية يحتمل كونه عوض البضع المحترم و عوضه مطلقاً مهر المثل و إنّما يتعين غيره بالتسمية و مقتضى الأصل عدم التسمية و هذا الأصل مقدم على أصل البراءة.

يندفع: بأنّه لا يحتمل ادعاء الزوجة عدم التسمية فأنّه مع عدمه لا تستحق المهر إلا بالدخول فلا محالة يكونان متوافقين على التسمية كما أن الإيراد عليه في الصورة الثانية بأنّ كلّاً منهما يدعى شيئاً ينكره الآخر. و مقتضى ذلك القول بالتحالف.

غير تام فإنّ التحالف إنّما يكون فيما إذا لم يتفقا على شيء و في المقام يتفقان على استحقاق الأقل فالزوجة غير منكّرة بل هي تدعى

استحقاقها الزائد و الزوج يكون منكراً لذلك و مجرد كونها منكراً لوقوع العقد على الأقل لا يوجب كونها منكراً يتوجه

(١) الوسائل باب ١٨ من أبواب المهور حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٠٥

و لو أنكره بعد الدخول فالوجه مهر المثل

إليها الحلف لعدم رجوع دعوى الزوج وقوع العقد على الأقل إلى أمر مالي و الدعوى في خصوصية العقد ملغاة في هذا المقام و إنما المسموع ما هو اللازم لهذه الدعوى من الاختلاف في الدين من حيث كونه ديناً زيادة و نقيصة.

و ممّا ذكرناه يظهر أنّ القول قول الزوج مع يمينه حتى إذا كان الاختلاف في القدر بعد الدخول لأصالة البراءة و لإطلاق صحيح أبي عبيدة نعم في فرض الدخول يتصور اختلافهما في القدر على نحوين آخرين:

١- أن يتفقا على عدم التسمية و أنّه بالدخول تستحق الزوجة مهر المثل و لكن المرأة تدعى أنّ قبيلتها و عشيرتها كلّهم شرفاء فيكون مهر مثلها مائة دينار مثلاً و الزوج يدعى أنّ قبيلتها من الرعايا فيكون مهر مثلها خمسين ديناراً.

و الظاهر تقديم قول الزوج لأصالة البراءة عن الزائد و صحيح أبي عبيدة لا يشمل هذه الصورة كما لا يخفى.

٢- أن يختلفا في التسمية و عدمها و الزوج يدعى التسمية بشيء قليل و الزوجة تدعى عدم التسمية و أنّها بالدخول تستحق مهر المثل. و الظاهر في هذه الصورة تقديم قول الزوجة لأصالة عدم التسمية و هي مقدمة على أصالة البراءة.

و إلى هذا نظر المصنف -ره- حيث قال: و لو أنكره بعد الدخول فالوجه مهر المثل أي أنكر الزوج القدر الزائد الذي تدعيه المرأة. هذا كله إذا كان الاختلاف في قدر المهر.

و لو كان الاختلاف في وصفه فإن كان المختلف فيه وصف الصحة فالقول قول مدعيه لموافقه قوله لأصالة الصحة إن قلنا بأن الجهالة مطلقاً موجبة لبطلان المهر و كان

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٠٦

و لو ادّعت الواقعة فالقول قوله مع يمينه على إشكال

مدعى عدم اشتراط وصف الصحة مدعياً أنّ المهر هو الأعم من الصحيح و غيره. و إن قلنا بعدم بطلية الجهالة أو ادّعى الآخر أنّ العقد وقع على غير الصحيح فحكمه حكم من ادّعى وصفاً موجباً لازدياد الماليتين و هو تقديم قول الزوج المنكر لأخذ الوصف الموجب لازيادها في المهر لأصالة البراءة عن الزائد.

حكم ما لو اختلفا في الدخول

الثالث: إذا اتفقا في قدر المهر و وصفه و لكن المرأة تدعى الدخول و استحقاق تمام المهر و الزوج يدعى عدمه و أنّها لا تستحق بالطلاق إلّا نصف المهر فإن كان ذلك بعد خلائه بها خلوة خالية عن موانع الوقاع. فالقول قولها لما تقدم في مسألة ما يستقر به المهر. إنّ النصوص الدالة على استقراره بالخلوة محمولة على صورة الدعوى.

و الظاهر أنّ نظر الشيخ في التهذيبيين و غيره ممّن قال في هذه الصورة بأنّ القول قول المرأة: يمينها إلى ذلك لا إلى ما في الشرائع قال: عملاً بشاهد الحال في خلوته بالحلائل فيكون قولها موافقاً للظاهر إذ لا دليل على حجية ظهور الحال في ذلك كي يكون صالحاً لقطع الأصل الموافق لدعوى عدم الوقاع.

و إن لم تكن الخلوة ثابتة كما لو ادّعت الخلوة و المواقعة ف المشهور بين الأصحاب أنّ القول قوله مع يمينه لأصالة عدم المواقعة فهو منكر لما تدّعيه المرأة عليه.

و ظاهر المصنف التردّد في الحكم حيث قال: على إشكال و لعل نظره إلى الإشكال في إطلاقه فإنّ القول قولها مع الخلوة أو إذا كانت بكرًا قبل العقد فأنّه حينئذ ينظر إليها من يوثق بها من النساء فإن كانت البكارة زائلة فالقول قولها و إن

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٠٧

و لو زوج الأب الصغير ضمن المهر مع فقره

احتمل إنّها أزالَت البكارة بإصبعها بعد ما ادخلت عليه لصحيح زرارة عن أبي جعفر - عليه السّلام - عن رجل تزوج جارية لم تدرك لا يجمع مثلها أو تزوج رتقاء فأدخلت عليه فطلقها ساعة ادخلت عليه قال - عليه السّلام -:

«هاتان ينظر إليهنّ من يوثق به من النساء فإن كنّ كما دخلن عليه فإنّ لها نصف الصداق الذي فرض لها» الحديث «١».

فإنّ مفهومه إنّّه إذا كانت البكارة زائلة فلها تمام الصداق.

إذا زوج الأب ولده الصغير و لم يكن له مال ضمن المهر

المسألة السابعة: و لو زوج الأب الصغير ضمن المهر مع فقره أى المهر فى عهدة الوالد إن لم يكن للولد مال كما هو المشهور بين الأصحاب.

و فى الجواهر بلا- خلاف أجده فيه بيننا. بل الإجماع بقسميه عليه و فى الرياض اتفاقاً منا كما عن الخلاف و المبسوط و السرائر و التذكرة.

و يشهد به نصوص مستفيضة كصحيح الفضل بن عبد الملك: سألت أبا عبد الله - عليه السّلام - عن الرجل يزوّج ابنه و هو صغير؟ قال - عليه السّلام -: (لا بأس) قلت: يجوز طلاق الأب؟ قال: (لا) قلت: على من الصداق؟ قال:

«على الأب إن كان ضمنه لهم و إن لم يكن ضمنه فهو على الغلام إلّا أن لا يكون للغلام مال فهو ضامن له و إن لم يكن ضمن» «٢».

و إنّما وصفنا الخبر بالصحة تبعاً للمسالك و الجواهر و إلّا ففى سنده عبد الله بن

(١) الوسائل باب ٥٧ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٢٨ من أبواب المهور حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٠٨

[...]

محمّد و هو و إن صرح فى كتب الرجال بأنّه يعتمد على خبره لكن مجرد ذلك لا يكفى فى توصيف الخبر بالصحة.

أضف إليه إنّ فى طريقه أيضاً على بن الحكم. فالأولى التعبير بالحسن ثم إنّ الخبر مروي عن الوافى مع ابدال قوله: «إلّا أن لا يكون للغلام» بقوله: «إلّا أن يكون للغلام» و لكن ما نقلناه هو الصحيح لأصالة عدم الزيادة و لعدم استقامة المعنى على ما نقله المحدث الكاشانى - ره -.

و موثق عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله - عليه السّلام - عن الرجل يزوّج ابنه و هو صغير قال - عليه السّلام -: «إن كان لابنه مال فعليه

المهر و إن لم يكن للابن مال فالأب ضامن المهر ضمن أو لم يضمن» (١).

و خبر علي بن جعفر عن أخيه - عليه السلام - عن الرجل يزوج ابنه و هو صغير فدخل الابن بامرأته على من المهر على الأب أو على الابن؟ قال - عليه السلام -:

«المهر على الغلام و إن لم يكن له شيء فعلى الأب ضمن ذلك على ابنه أو لم يضمن إذا كان هو أنكحه و هو صغير» (٢). و نحوها غيرها.

و تمام الكلام فيما يستفاد من هذه النصوص في البحث عن جهات:

١- إن مقتضى هذه النصوص أنه إن كان للغلام مال فالمهر عليه و بها يقيد إطلاق ما دلّ على أن المهر على الأب مطلقاً. كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما - عليهما السلام - عن رجل كان له ولد فزوّج منهم اثنين و فرض الصداق ثم مات من أين يجب الصداق من جملة المال أو من

(١) الوسائل باب ٢٨ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٢٨ من أبواب المهور حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٠٩

[...]

حصتهما؟ قال - عليه السلام -: «من جميع المال إنما هو بمنزلة الدين» (١).

و صحيحه الآخر عن الإمام الباقر - عليه السلام - قال: سألت عن الصبي يزوّج الصبيّة قال: «إن كان أبواهما هما اللذان زواجهما فنعم جائز و لكن لهما الخيار إذا أدركا فإن رضا بذلك فإنّ المهر على الأب» الحديث (٢). و صحيح الحذاء الوارد في تزويج الصغيرين حيث قال - عليه السلام - في آخره: «يجوز عليها تزويج الأب و يجوز على الغلام و المهر على الأب للجارية» (٣).

٢- المحكى عن تذكرة المصنّف - ره - و قواعده أنه مع فقر الولد لو صرح الأب بنفى الضمان لا يكون الأب ضامناً له. و استدلل له بأنّ قوله في النصوص: أو لم يضمن يكون ظاهراً في عدم اشتراط الضمان لا اشتراط العدم و صورة اشتراط العدم خارجة عن النصوص و مقتضى القاعدة حينئذ ضمان الولد نفسه كما لا يخفى. و أورد عليه الشهيد الثاني بأنّ قوله: أو لم يضمن و إن لم يكن صريحاً في اشتراط عدم الضمان لكنّه مطلق شامل للصورتين أي عدم اشتراطه و اشتراط عدمه.

و أجاب عنه سبطه بعد تسليم إطلاق النصوص بأنّ عموم قوله (صلّى الله عليه و آله و سلّم): «المؤمنون عند شروطهم» (٤) يقتضى المصير إلى ما ذهب إليه العلامة - ره - و الروايات لا تنافيها ظاهراً و لا صريحاً. أقول: إن منعنا شمول إطلاق النصوص لصورة اشتراط عدم الضمان فلا كلام

قمي، سيد صادق حسيني روحاني، فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ٢٦ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)؛ ج ٢٢، ص: ٢٠٩

(١) الوسائل باب ٢٨ من أبواب المهور حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٦ من أبواب عقد النكاح و أولياء العقد حديث ٨.

(٣) الوسائل باب ١١ من أبواب ميراث الأزواج حديث ١.

(٤) الوسائل باب ٢٠ من أبواب المهور حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢١٠

[...]

في تمامية ما أفاده المصنف - ره - و لو سلمنا شموله لها.

فإن كان ضمان الأب الذي يدلّ عليه النصوص من قبيل الحكم اللزومي أي لا يصح جعل المهر على الابن فلا مورد للتمسك بعموم دليل الشرط فإنه مقتيد بما لا يخالف الكتاب و السنة و هذا الشرط خلاف الكتاب و السنة.

و إن كان ضمان الأب ارفاقياً صح التمسك بعموم دليل وجوب الوفاء بالشرط و لا يصغى إلى ما قيل من أنّ النسبة بين دليل الشرط و نصوص الباب هي العموم من وجه و هي تقدم.

أمّا لما في الحقائق من أنّ دليل الشرط يعمل به حيث لا - معارض له أو لما في الرياض من أنّ ارتكاب التقييد فيه ليس بأولى من العكس بل العكس أولى لاعتضاده بفتوى الفقهاء.

لحكمه دليل الشرط كغيره من أدلّة العناوين الثانوية على أدلّة العناوين الأولية.

و لكن الحقّ هو ما أفاده المصنف - ره - من عدم شمول النصوص لصورة اشتراط عدم الضمان و ظهورها في ارادة عدم اشتراط الضمان.

و يؤيّده مقابلته بصورة اليسار المذكور فيها أنّه إن ضمنه الأب كان المهر عليه و إلّا فعلى الغلام و بقرينة المقابلة يكون المراد به عدم اشتراطه اللهم إلّا أن يقال إنّ هذه الصورة و إن لم تكن داخله تحت النصوص المتضمنة للتفصيل و لكن تشملها النصوص المطلقة الدالة على أنّ الصداق على الأب الظاهرة في الحكم اللزومي التعيني و عليه فالأظهر كون الضمان على الأب و إن تبرأ منه و لا يشمل دليل الشرط و بما ذكرناه يظهر ما في كلمات القوم في المقام.

٣- في معنى الضمان في المقام احتمالان:

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢١١

[...]

أحدهما: هو الضمان المصطلح فيكون بمعنى التعهد للمهر بعد ثبوته في ذمّة الولد.

ثانيهما: هو التعهد للمهر ابتداء.

استدل للأول: بأنّ المهر مقابل للبضع و كونه عوضاً عنه فلا بدّ و أن يثبت في ذمّة من يملك البضع تحقيقاً للمعاوضة: و بقوله - عليه السلام - في صحيح محمد بن مسلم: «إنّما هو بمنزلة الدين». إذ لو كان المراد بالضمان المعنى الثاني كان هو الدين لا بمنزلته.

و يرد الأول: أولاً: إنّ النكاح ليس من قبيل المعاوضة كما مرّ مراراً.

و ثانياً: أنّه لو كان منها اقتضاء المعاوضة خروج العوض عن كيس من ملك المعوّض ممنوع و لذلك بنينا في باب البيع على صحّة البيع لو جعل الثمن من مال شخص و دخل المثلث في كيس آخر.

و يترتب على ما ذكرناه أنّه يصح في المقام أيضاً تزويج الإنسان بمهر في ذمّة الغير أو بعين شخصيّة مملوكه له إذا أذن الغير إن لم يكن اجماع على عدم الجواز.

و يرد الثاني: إنه لو كان بمعنى الضمان المصطلح غايته ثبوت المهر في ذمة الابن آنا ما و انتقله إلى ذمة الأب فعلى التقديرين هو دين لا بمنزلة الدين.

و الأظهر هو الثاني لقولهم- عليهم السلام- في صحيح محمد و الحذاء و خبر علي بن جعفر: «المهر على الأب» فإنه ظاهر في ثبوت المهر ابتداء في ذمة الأب. و قولهم في النصوص الاخر: «فالأب ضامن المهر» محمول على ارادة التعهد نظير من أتلّف مال الغير فهو له ضامن.

٤- في الحقائق قالوا: لو كان الصبي مالكا لبعض المهر دون بعض لزمه بنسبه ما يملكه و لزم الأب الباقي و هو جيد.

و في الجواهر بل يكون تمام المهر عليه اقتصاراً فيما خالف الأصل على المتيقن

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢١٢

[...]

و لتعليق ضمان الأب على ما إذا لم يكن عنده شيء في خبر علي بن جعفر و مال في غيره.

ما أفاده في الجواهر من الاقتصار فيما خالف الأصل على المتيقن لا وجه له مع الإطلاق و ما أفاده فيها من أنّ مقتضى إطلاق النصوص إنه لو كان للابن مال و لو قليل كان المهر عليه.

يرده إنه بمناسبة الحكم و الموضوع يقيد إطلاقها بما إذا كان للابن مال بقدر المهر لأنّ هذا الحكم إنّما هو لمراعاة حال المرأة و عدم جعل مهرها في ذمة الصغير إن لم يكن له بإزائه مال أو لمراعاة حال الصبي بعدم اشغال ذمته مع عدم شيء له بإزائه فالمراد من النصوص هو عدم المال له بقدر المهر.

و يؤيده عدم مورد لا يكون للابن مال و لو بمقدار قليل.

و عليه فلازم ذلك ثبوت المهر في الفرض على الأب و يبقى ما ظاهر الحقائق نسبته إلى المشهور بلا مدرك.

اللهم إلّا أن يقال إنّ أهل العرف يفهمون و لو بعد ملاحظة مناسبة الحكم. و الموضوع من النصوص المتضمنة إنّ المهر بجميع أجزائه على الابن لو كان له مال و على الأب لو لم يكن له مال هو التوزيع نظير ما ذكره في مقابلة الجمع بالجمع فبنسبه ما يملكه الابن يكون المهر عليه و الباقي على الأب و هذا هو الأظهر.

٥- إطلاق الروايات و الفتاوى يقتضى ثبوت المهر على الابن لو كان له مال لا يصرف في الدين على تقديره كدار سكنى و دابة ركوب و نحو ذلك.

و أورد على ذلك بانصراف المال في النصوص إلى ما يمكن للمرأة استيفاء مهرها منه و حيث أنّه لا يجب على الزوج في الفرض صرف هذه الأشياء في أداء المهر لو طلبته الزوجة بل يبقى المهر في ذمته إلى أن يقدر على الوفاء كما هو مقتضى الجمع بين دليل هذه المسألة لو شمل للفرض و دليل استثناء هذه الأشياء من الصرف في الدين فلا

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢١٣

[...]

تشمل النصوص لما كان له مال لا يصرف في الدين.

أما: انصراف النصوص إلى صورة وجود مال له يجوز له صرفه في الدين فلا ينكر و أمّا انصرافها إلى ما لو كان له مال يجب صرفه في الدين فممنوع فما عن المشهور أظهر.

٦- لو أدّى الأب المهر عن الصبي فيما يضمن لا- يجوز له الرجوع على الابن و إن قصد الرجوع به عليه. و لو أدّاه عنه في موضع لا

يضمن المهر فيه فإن كان ذلك تبرعاً لا يكون له الرجوع إليه و كذا لو ضمنه لا بقصد الرجوع و إن أداه عنه بقصد الرجوع أو ضمنه كذلك فالظاهر جواز الرجوع لعموم ما دلّ على نفوذ تصرف الولي الاجباري.

فما عن المصنف - ره - في التذكرة من عدم جواز الرجوع بالأداء و رجوعه بالضمان مع قصد الرجوع به غير ظاهر الوجه.

٧- لا فرق في هذا الحكم بين الأب و الجد لصدق الأب على الجد أيضاً سيما في هذا الباب الذي يكون ولايته أقوى من ولاية الأب في بعض المواضع و ما عن المسالك من عدم صدق الأب عليه حقيقة و لذا يصح سلبه عنه و مطلق الاستعمال أعم من الحقيقة كما ترى و قد مر ما يوضح به المقام في مبحث ولاية الأب و الجد فراجع.

٨- لا فرق في ضمان الأب بين المعجل منه و المؤجل و إن زاد الأجل على زمان البلوغ و لا بين كون النكاح فضولياً أجازة الأب أو غيره و لو كان النكاح فضولياً و لم يجزه الأب و لا ردّه فأجاز الابن بعد البلوغ فالظاهر عدم الوجوب على الأب: للأصل بعد اختصاص النصوص بغيره و لخبر علي بن جعفر:

و لو كان فضولياً فأجازة الأب بعد البلوغ فهل يجب عليه لإطلاق النصوص أم لا- يجب لخبر علي بن جعفر أم يفصل بين القول بالكشف و النقل؟

فعلى الأول: يجب عليه و على الثاني: لا يجب وجوه أقواها الوسط فإن نكاح الأب

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢١٤

[...]

إنما يكون بالإجازة و هو يكون في حال البلوغ و إن قلنا بالكشف في الإجازة.

و عليه فقوله - عليه السلام - في خبر علي بن جعفر: إذا كان هو أنكحه و هو صغير بمفهومه يدل على عدم الوجوب عليه و كذا لا فرق بين أن يكون المهر ديناً في ذمّة الوالد أو عيناً يبذلها للمهر بها عن ولده و إن كان مورد النصوص الدّين و لكن الظاهر تسالمهم على عدم الفرق و القطع بإلغاء الخصوصية.

٩- إذا دفع الأب المهر الذي في ذمته لإعسار الصبي أو دفعه تبرعاً عنه مع كونه موسراً ثم بلغ الصبي و طلق قبل الدخول فهل يرجع نصف المهر إلى الأب أو إلى الابن كما هو المشهور بل في الرياض بلا خلاف كما حكى أم لا ينتقل لا إلى الأب و لا إلى الابن؟ وجوه.

استدلّ للأخير: بأن المرأة كما تقدم تملك المهر بالعقد و أنّ الطلاق قبل الدخول موجب لعود نصف المهر إلى الزوج و حيث إنّ النصوص المنصفة مختصة بما إذا كان الفارض للمهر و المؤدى له هو الزوج و غير شاملة لما إذا كان الفارض و المؤدى غير الزوج فلا يكون هذا الطلاق منصفاً للمهر فهو بتمامه باق على ملك المرأة.

و لكن يردّه: إنّ بعض تلكم النصوص مطلق شامل له لاحظ قوله - عليه السلام - في موثق عبيد المتقدم: «إن هلك أو هلك أو طلقها فلها النصف». و نحوه غيره فلا إشكال في رجوع النصف عن المرأة.

و استدللّ للقول الثاني في الحقائق و الجواهر و غيرهما: بأنّ الطلاق مملك جديد للنصف و مقتضى عموم نصوصه رجوع النصف إلى الزوج بالطلاق.

و فيه: إنّ النصوص الدالة على ملكيّة الزوج و كون الطلاق مملكاً للنصف له مختصة بما إذا كان الفارض و المؤدى هو الزوج و لا تشمل ما لو كانا غيره و مملكيّة الطلاق للنصف لا تنكر إلّا أنّ الكلام فيمن يملك و إنّه هل هو الزوج أو المؤدى

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢١٥

و للمرأة الامتناع قبل الدخول حتى تقبض المهر.

للمهر و الفارض له؟ و الاستدلال له بأنه بمنزلة الهبة فيجرى مجراها من عدم العود إلى الأب غير تام لأن ذلك دعوى خالية عن الدليل.

و استدلالاً للأول: بأن الطلاق فاسخ و مقتضى الفسخ هو عود النصف إلى من دفعه وفاء. وفيه: ما تقدم من عدم كونه فاسخاً بل هو رافع له من حينه فإذا لا دليل على شيء من القولين و لذا نسب إلى بعض الأجله الرجوع إلى القرعة فإنه من قبيل المال المردد بين شخصين اللهم إلا أن يقال إنه يكفي دليلاً لرجوعه إلى الابن تسالم الأصحاب عليه فتأمل. و بما ذكرناه يظهر حكم ما لو أدى الوالد المهر عن ولده الكبير تبرعاً ثم طلق الولد أو أدى الأجنبي عنه نعم لو كان المهر في ذمة الزوج و الأب ضمن عنه بمعناه المصطلح تم ما ذكرناه من رجوع النصف إلى الابن للنصوص الدالة على رجوع النصف إلى الزوج. و دعوى إن الأب إنما يضمن على نحو ضمان الابن له فكما إن الابن يضمن بالعقد المهر المتزلزل القابل للزوال بالطلاق لا المستقر كذلك الأب يضمن المهر المتزلزل و معنى تزلزل المهر هو كونه ملكاً للمرأة ما لم يقع الطلاق قبل الدخول فالطلاق و إن لم يكن فسخاً لكنه مثله في أنه بوقوعه تزول ملكية المرأة عن نصف المهر فيعود نصفه إلى ملك من كان مالكا له سابقاً كما عن بعض الأجله مندفعه: بما مر مفصلاً من أن المرأة تملك بالعقد تمام المهر بالملكية المستقرة و إن الطلاق مملك جديد للنصف.

[للمرأة الامتناع قبل الدخول حتى تقبض المهر]

الثامنة: و للمرأة الامتناع قبل الدخول حتى تقبض المهر و قد مر الكلام فيه مستوفى.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢١٦

الفصل الثامن في القسم و النشوز للزوجة دائماً ليلة من أربع

الفصل الثامن القسم و النشوز و الشقاق

إشارة

الفصل الثامن في القسم و النشوز و الشقاق فالكلام يقع في مقامات:

[المقام الأول في القسم]

إشارة

: و هو بفتح القاف: مصدر قسمت الشيء و بالكسر: الحظ و النصيب و المراد في المقام قسمة الليالي بين الزوجات و يمكن اعتباره من كل منهما و لا يترتب على تحديده بحد جامع مانع أثر كي نطول الكلام في ذلك و تمام الكلام في المقام في البحث في موارد:

[لكل من الزوجين حقوق على الآخر]

١- لا ريب و لا خلاف في أن لكل من الزوج و الزوجة حقوقاً واجبة و مستحبة على الآخر و الكتاب و السنة المتواترة شاهدان به و

ليس المقام مقام ذكرهما.

[القسمه بين الزوجات من الحقوق الواجبه على الزوج]

٢- لا خلاف في أنَّ القسمه بين الزوجات من الحقوق الواجبه على الزوج في الجملة والآيات و النصوص الآتية تدل عليه إنما الخلاف في أنها تجب على الزوج ابتداءً بمجرد العقد و التمكين كالنفقة كما هو المشهور على ما صرح به جماعة أم لا تجب عليه حتى يبتدئ بها؟ كما عن الشيخ في المبسوط و المصنف في بعض كتبه و المحقق في الشرائع و الشهيد الثاني في الروضة و السيد في المدارك و المحقق السبزواري و صاحب الحدائق و قواه في الرياض و الثمرة بين القولين كما صرح به جماعة إنه:

على القول الأول: للزوجه الواحدة دائماً ليلةً من أربع ليال يبيت عندها

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢١٧

و للزوجتين ليلتان و للثلاث ثلاث و لو كنَّ أربعاً فلكل واحدة ليلة

و الليالى الثلاث الباقية له يضعها حيث يشاء و للزوجتين ليلتان من كل أربع ليال و للثلاث ثلاث منها و لو كنَّ أربعاً فلكل واحدة ليلة و لا يبقى له شيء من كل أربع و كلما فرغ الدور استأنف الدور على الترتيب المذكور.

و على القول الثاني: لو كانت زوجة واحدة لا يجب عليه القسمه مطلقاً و لو مع المبيت عندها ليلة و لو كانت له زوجات متعددة لا تجب عليه إلّا مع المبيت عند احدهنَّ ليلة واحدة فتجب حينئذ تلك لهنَّ حتى يتم الدور ثم لا يجب عليه شيء فله حينئذ الاعراض عن القسم عنهن جمعاً إلّا أن يبيت عند بعضهنَّ فيجب عليه إيفاء القسمه للباقيات ثم لا يجب عليه الاستئناف و هكذا. و استدلل للقول الأول: بآيات و أخبار.

فمن الآيات قوله تعالى: **وَ عَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ** (١) بتقريب أنه يدل على وجوب معاشره النساء بالمعروف في الجملة و لا يصدق ذلك عرفاً بمجرد الإنفاق و لا بانضمام وطئن في كل أربعة أشهر مرة واحدة بأقل الواجب ممّا يوجب الغسل فدل على وجوب شيء آخر يوجب صدق المعاشره و ليس غير المضاجعة بالإجماع فيتعين وجوبها.

و أورد عليه الشهيد الثاني: بأنَّ المعاشره تتحقق بدون المضاجعة بل بالإيناس و الإنفاق و تحسين الخلق و الاستمتاع بالنهار مع عدم المبيت على الوجه الذى أوجبه القائل.

و أجاب عنه الشيخ الأعظم -ره- بأنَّ ما عدا الإنفاق من هذه الامور التى ذكرها غير واجب اجماعاً فلم يبق هنا ما يصلح أن يكون واجباً إلّا المضاجعة.

وفيه: إنَّ ظاهر الآية وجوب كل معاشره بالمعروف و حيث نعلم عدم وجوبها

(١) سورة النساء آية ١٩.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢١٨

[...]

فيدور الأمر بين تقييد إطلاق الآية و حملها على خصوص المبيت عندها أو حمل الأمر فيها على الاستحباب و المتيقن هو الثانى سيما و أنَّ الأول مستلزم لتخصيص الأ-كثر اللهم إلّا أن يقال إنه على ما هو الحق من خروج الوجوب و الاستحباب عن حريم الموضوع له و المستعمل فيه. و إنَّ الأمر فى الموردین استعمل فى معنى واحد و إنما ينتزع الوجوب و الاستحباب من ورود الترخيص فى ترك

المأمور به و عدمه ظاهر الآية وجوب كل ما هو معاشرة بالمعروف و قد دلّ الدليل على عدم وجوب جملة من مصاديقها فيحكم بالاستحباب فيها و لم يدل دليل على عدم وجوب المبيت عندها فيبقى على وجوبها.
مع أنّه يرد على الشهيد «قده»: أنّه على ما أفاده لا يمكن الاستدلال بالآية على وجوب القسم في الجملة مع أنّه - قده - كغيره استدلل بها له.

و من الآيات قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمَعْطَقَةِ﴾ (١) بتقريب أنّه يدل على عدم جواز الميل إلى تقديم إحدى الزوجتين حتى تكون الأخرى كالمعلقة لا ذات بعل و لا مطلقة فيدل على تحريم الميل لأجل العلة المذكورة و هي أن تذرهما كالمعلقة، و لا ريب في تحقق هذه الغاية في ترك القسم ابتداء فيتحقق التحريم.

و فيه: أنّ تحقق الغاية في ترك القسم ابتداء مع الإيناس بها و الإنفاق عليها و تحسين الخلق و الاستمتاع بالنهار و ما شاكل ممنوع كما لا يخفى.

و منها قوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ (٢) بتقريب أنّه يدل على جواز الهجرة في المضاجع مع خوف النشوز فيدل بمفهومه على عدم جوازه مع عدم خوف النشوز.

(١) سورة النساء آية ١٢٩.

(٢) سورة النساء آية ٣٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢١٩

[...]

و يدل عليه: قوله تعالى في ذيل الآية: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾.
و فيه: أولاً: أنّه لا مفهوم له لأنّه من قبيل مفهوم الوصف و دعوى أنّه في مقام تحديد الصنف الذي يجوز هجره من النساء ممنوعه لعدم القرينة على ذلك و ما في ذيل الآية لا يصلح قرينة عليه لرجوعه إلى جميع ما قبله منها الضرب.
و ثانياً: إنّ مفهومه على فرض الثبوت عدم مطلوبيّة الهجر في المضاجع لا حرمة كما هو واضح.
و أمّا السنّة فقد استدلل بأخبار له: منها موثق محمد بن قيس عن الإمام الباقر - عليه السّلام - في حديث: «و إذا كانت الأُمّة عنده قبل نكاح الحرّة على الأُمّة قسم للحرّة الثلثين من ماله و نفسه يعنى نفقته و الأُمّة الثلث من ماله و نفسه» (١).

و إيراد الشهيد الثاني عليه بضعف السند في غير محله إذ لا منشأ له إلّا اشتراك محمد بن قيس بين الثقة و الضعيف.
و يدفعه: أنّ الظاهر في المقام بقرينة كون الراوى عاصم بن حميد هو الثقة كما أنّ إيراده عليه بضعف الدلالة نظراً إلى أنّ ظاهره وجوب ما ليس بواجب اجماعاً لعدم وجوب قسم الحرّة بالثلثين من تمام الأوقات و الأُمّة بالثلث غير تام فإنّ خروج ما هو غير واجب بالإجماع لا ينافي وجوب ما هو المتنازع فيه كما مر في الآية الأولى و أيضاً كما إنّ المراد بالمال في الرواية خصوص النفقة كما فسّره الإمام - عليه السّلام - يمكن أن يكون المراد بالنفس المضاجعة إذ ليس غيرها واجباً اجماعاً.

و لكن يرد على الاستدلال به: أنّه في مقام بيان كيفية القسم بين الحرّة و الأُمّة لو أراد القسم لا في مقام بيان وجوبها اللهم إلّا أن يقال إنّ السؤال في الخبر إنّما هو عن

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٢٠

[...]

نكاح الحرّة على الأميّة و بعد حكمه - عليه السّلام - بجوازه بين هذا الحكم ابتداءً من غير السؤال عنه، و ظاهره كونه بياناً لكلا الأمرين أى حكم القسمه نفسها و كيفيتها.

و بهذا يظهر دلالة النصوص الاخر التي بمضمون هذا الخبر على ذلك كموثق عبد الرحمن عن الإمام الصادق - عليه السّلام - عن الرجل يتزوج الأمّة على الحرّة قال - عليه السّلام -: (لا يتزوج الأمّة على الحرّة و يتزوج الحرّة على الأمّة و للحرّة ليلتان و للأمّة ليلة) «١». و نحوه غيره.

و لكن هذه النصوص لا تدل على وجوب القسمه مع وحدة الزوجه بل هي مختصة بصورة التعدد. و دعوى عدم القول بالفصل ممنوعة لتصريح ابن حمزة باشتراط التعدد فى وجوب القسمه. و حكى أيضاً عن ظاهر جماعة كالمقنعة و النهاية و المذهب و الجامع اللهم إلّا أن يقال إنهم فى مقام بيان أنّ القسمه مختصة بالتعدد لا اعتبار تعدد الزوجه فى مفهومها. و أمّا القسم للواحدة بمعنى إعطائها قسماً أو حظاً من الليل أو نصيباً من المعاشرة فغير متعرضين لحكمه فيتم ما عن ظاهر المسالك و غيرها من عدم القول بعدم الوجوب فى الواحدة و الوجوب فى المتعددة.

و منها النصوص الدالة على أنّه إذا أحلت المرأة من الرجل ليلتها حلّ له تلك كخبر على بن أبى حمزة قال: سألت أبا الحسن - عليه السّلام - عن قول الله عزّ و جلّ: وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزاً أَوْ إِعْرَاضاً قَالَ - عليه السّلام -: «إذا كان كذلك فهم بطلاقها فقالت له: أمسكنى و أدع لك ما عليك و أحلللك

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٢١

[...]

من يومى و ليلتى حلّ له ذلك و لا جناح عليهما» «١».

و نحوه صحيح الحلبي أو حسنة «٢» و خبر أبى بصير «٣» و رواية زيد الشحام «٤» و خبر البزنطى «٥».

و لا- يقدر احتمال بعضها على ذكر اليوم مع الليل مع أنّ اليوم ليس حقاً لها لأنّ ترك ظاهر الخبر فى بعض موارد لا يوجب طرحه بالنسبة إلى الباقي مع أنّ كون الزوج عندها فى صبيحة ليلتها من الحقوق المستحبة فيحمل الخبر بالنسبة إلى اليوم على الاستحباب. □

و منها النصوص الدالة على أنّ لكل زوجة ليلة من الأربع الشاملة لصورتى الاتحاد و التعدد كخبر الحسن بن زياد عن أبى عبد الله - عليه السّلام - عن الرجل يكون له المرأتان و إحدهما أحب إليه من الاخرى أ لّه أن يفضلها بشيء؟ قال - عليه السّلام -:

«نعم له أن يأتيها ثلاث ليال و الاخرى ليلة لأنّ له أن يتزوج أربع نسوة فليلتاه يجعلهما حيث يشاء - إلى أن قال: - و للرجل أن يفضل نساء بعضهنّ على بعض ما لم يكنّ أربعاً» «٦».

فإنّ حكمه بجواز تفضيل إحدهما بليتين معللاً بأنّ له أن يتزوج أربع نسوة الظاهر فى أنّ لكل واحدة ليلة من الأربع و لذا أباح الله تعالى أربع نسوة و التفريع عليه

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ١.

- (٣) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٣.
 (٤) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٤.
 (٥) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٦.
 (٦) الوسائل باب ١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٢.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٢٢

[...]

بأن ليلتيه يجعلهما حيث يشاء يشهد باستحقاق الزوجة ليله واحدة من أربع ليال.
 و بهذا التقريب يندفع ما أورد على الاستدلال به بأن ما تضمنه الخبر من وجوب القسمة ليس محل الكلام فإنه فيما إذا بات عند أحدهما متفق عليه و إنما الكلام في وجوب القسمة ابتداء.
 فإن الاستدلال إنما هو بعموم العلة بتقريب إنه لا يستقيم العلة إلا بأن يكون المراد بها أنه حيث تكون للزوجة الواحدة ليله من أربع ليال و كانت الليالي الثلاث الباقية له أباح الله تعالى أربع نساء إذ لو كان لكل واحدة أزيد من ليله كان تشريع الأربع تضييعاً لحقوقهن.
 و صحيح محمد بن مسلم: سألت عن الرجل تكون عنده امرأتان و أحدهما أحب إليه من الأخرى قال - عليه السلام -: «له أن يأتيها ثلاث ليال و الأخرى ليله فإن شاء أن يتزوج أربع نسوة كان لكل امرأة ليله فلذلك كان له أن يفضل بعضهن على بعض ما لم يكن أربعاً» (١).

و كون صدره في مقام تفضيل بعضهن على بعض لا ينافي ظهور قوله: «لكل امرأة ليله» في وجوب القسمة و القسم ابتداء سيما و هو مذكور علة للتفضيل كما مر و نحوهما غيرهما.
 و منها ما دلّ على أنه لو اشترط عند العقد أن يأتيها متى شاء أو في كل اسبوع مرة لم يجز الشرط بل لها من كل أربع ليال ليله.
 كخبر زرارة قال: سئل أبو جعفر - عليه السلام - عن النهارية (المهارية خ ل) يشترط عليها عند عقدة النكاح أن يأتيها متى شاء كل شهر و كل جمعة يوماً و من النفقة كذا و كذا؟ قال - عليه السلام -: «ليس ذلك الشرط بشيء و من تزوج امرأة فلها ما للمرأة من

- (١) الوسائل باب ١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٢٣

[...]

النفقة و القسمة» الحديث (١).

فإن الحكم بعدم جواز الشرط ثم الحكم باستحقاق المرأة القسم بمجرد التزويج و عطف القسمة على النفقة توجب ظهور الخبر في وجوب القسمة على نحو لا يقبل الإنكار.

و أوضح منه خبره الآخر قال: كان الناس بالبصرة يتزوجون سراً فيشترط عليها أن لا آتيك إلا نهاراً و لا آتيك بالليل و لا أقسم لك.
 قال: و كنت أخاف أن يكون هذا تزويجاً فاسداً فسألت أبا جعفر - عليه السلام - عن ذلك فقال:

«لا بأس به (يعني التزويج) إلا أنه لا ينبغي أن يكون هذا الشرط بعد النكاح و لو أنها قالت له بعد هذا الشرط قبل التزويج: نعم ثم قالت بعد ما تزوجها: إني لا أرضى إلا أن تقسم لي و تبيت عندي فلم بفعل كان آثماً» (٢).
 فإنه صريح في وجوب القسم و إطلاقه شامل لصورة وحده الزوجة.

و منها خبر دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عن آبائه - عليهم السلام - أنَّ علياً صلوات الله عليه قال: «للرجل أن يتزوج أربعاً فإن لم يتزوج غير واحدة فعليه أن يبيت عندها ليلة من أربع ليال و له أن يفعل في الثلاث ما أحب مما أحله الله تعالى» «٣».

إلى غير تلكم من النصوص فالمستفاد من الكتاب و السنة وجوب القسم.

و قد استدل للقول الثاني: تارة: بالأصل و أخرى: بما أفاده الشهيد الثاني من أن قوله تعالى: فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مُنْتَقِيًا ثَلَاثًا وَرَبَاعًا فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ

(١) الوسائل باب ٣٩ من أبواب المهور حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٣٩ من أبواب المهور حديث ٢.

(٣) المستدرک باب ١ من أبواب القسم و النشوز حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٢٤

[...]

«١» يدل على أنَّ الواحدة كالأمة لا حق لها في القسمة المعتبر فيها العدل و لو وجبت لها ليلة من الأربع من الأربع لساوت غيرها و كل من قال بعدم الوجوب للواحدة قال بعدمه للأزيد إلّا مع الابتداء.

و ثالثة: بما في رسالة الشيخ الأعظم - ره - قال: نعم يمكن أن يتمسك لهم بما دلّ من الأخبار على حصر الحق الواجب للمرأة في أن يكسوها من العرى و يطعمها من الجوع. كموثقة إسحاق بن عمار «٢» و رواية عمر بن جبير العزرمي «٣» و رواية شهاب بن عبد ربه «٤» و نحوها غيرها.

و لكن الأصل يخرج عنه بالدليل و الآية الكريمة تدل على عدم جواز أزيد من واحدة إذا خيف عدم مراعاة العدل الواجب بينهما. و أمّا أنَّ الواحدة ما ذا حكمها فهي ساكتة عنه و عطف الأمة عليها لا يستلزم اتحاد حكمهما في غير ما هو مورد الآية و هو العدل بين النساء فالآية تدل على أنَّ من خاف أن لا يعدل بين النساء ينكح واحدة فيسلم من الحيف و الميل أو أمة و لو كانت متعددة لأنَّ منافعها مملوكة للمولى فلا يلزم ظلم عليهنَّ و لو ترك المولى استيفاء المنفعة من بعضهن.

و أمّا الأخبار فغاية ما تدل عليه حصر حقها فيما تضمنته من سد جوعها و اكسائها و العفو عن ذنبها فمفهومها مطلق بالنسبة إلى النصوص المتقدمة الدالة على كون القسمة من حقوقها فيقيد بها كما يقيد بما دلّ على وجوب الدخول بها في كل أربعة أشهر مرة مع أنَّ تلكم الأخبار في حقوقها المختصة بها و لا نظر لها إلى مثل هذا الحق

(١) سورة النساء آية ٤.

(٢) الوسائل باب ١ من أبواب النفقات حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب النفقات حديث ٧.

(٤) الوسائل باب ٢ من أبواب النفقات حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٢٥

[...]

المشترك بينها و بينه مع أنَّ في النصوص المشار إليها كلاماً يأتي في مبحث النفقات.

فتحصل إنَّ ما ذهب إليه المشهور هو الأظهر والأقوى.

جعل القسمه أزيد من ليلة

٣- على القول بوجوب القسمه هل يجوز أن يجعل القسمه أزيد من ليلة لكل واحدة بأن يبيت ليلتين أو ثلاث ليل عند كل واحدة منهن كما عن الشيخ في المبسوط وجماعة أم لا يجوز إلّا برضاهن؟ كما في الشرائع وعن غيرها وجهان: استدلل للأول: بالأصل وبحصول الغرض حيث تحصل التسوية بينهن في الزمان: وبأنَّ الحق له فتقديره إليه وحقهنَّ إنما هو في العدل والتسوية وهو متحقق في المفروض: وبإطلاق الأمر بالقسمه.

أما: ضعف غير الأخير فظاهر إذ الأصل يرجع إليه مع فقد الدليل والباقي لا يعتمد عليه في الأحكام الشرعية وأما الأخير فإن كان مدرك وجوب القسمه آية المعاشرة تم ما أفيد وأما إن كان المدرك هو النصوص فهي تدل على استحقاق كل زوجة ليلة من أربع ليل ولازم ذلك عدم جواز القسمه بالنحو المذكور وما في الجواهر من أنَّ النصوص مساقه لبيان مقدار الاستحقاق الذي هو أربع من لياليه على وجه لو أراد التفضيل بما زاد عنده من الأربع كان له لا أنَّ المراد منها بيان الاستحقاق المنافي لذلك يدفعه: إنَّه خلاف الظاهر إذ الظاهر من أخذ كل عنوان في الحكم دخله فيه بنفسه لا بما هو فرد لعنوان جامع بينه وبين غيره.

وبذلك ظهر مدرك الثاني ويشهد به مضافاً إلى ذلك خبر سماعه قال: سألت عن رجل كانت له امرأة فتزوج عليها هل يحل له أن يفضل واحدة على الأخرى؟ قال

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٢٦

[...]

- عليه السلام: «يفضل المحدثه حدثان عرسها ثلاثة أيام إن كانت بكرًا ثم يسوى بينهما بطيئة نفس إحداهما الأخرى» (١). بناء على أنَّ المراد به التسوية التي يتراضيان بها. وعليه: فلو جعل لكل واحدة منهنَّ ثلاث ليل أو أزيد ولم تطب نفس إحداهما إلّا بليلة ليلة لم يفعل تلك.

والإيراد عليه: بأنَّه غير ظاهر في ذلك وكونه من المأول فيمكن إرادة الاستحباب برضاها فيما فضل عنده من الليالي وغير ذلك كما في الجواهر غير وارد فإنَّ المسئول عنه هو أن يبيت عند إحدى المرأتين أزيد من ليلة فجوابه - عليه السلام - بأنَّه لا مانع من ذلك بشرط التساوي ورضاها بذلك وهذا هو المتنازع فيه فالخبر ظاهر في القول الثاني.

ثمَّ إنَّه على تقدير القول بجواز القسم كذلك وقع الخلاف بينهم في أنَّه هل يكون لذلك حدّ وما ذا حدّه؟.

فعن الشيخ في المبسوط وجماعة إنَّ حده ثلاث ليل واعتبر في الزائد رضاها وعن الإسكافي جواز جعلها سبعة.

واستدل للأول: بأنَّ الثلاث أقصى المأثور إذا كانت ثيباً ولو في التي تزوّجها جديداً. وللثاني: بأنَّ الأقصى هي السبع: وبأنَّ الزائد على السبع يعد هجراً وعشرة بغير المعروف.

كيفية البدأه في القسمه

٤- بناء على القول بوجوب القسمه اختلفت كلماتهم في كيفية البدأه فالمنسوب إلى المشهور إنَّه يبدأ بمن شاء منهنَّ حتى يأتي عليهنَّ ثمَّ يجب التسوية على الترتيب وقيل يجب الرجوع إلى القرعة.

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٨.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٢٧

[...]

و استدلل للثاني: بأنَّ البدأه من واحدة معينه دون الاخرى ترجيح بلا مرجح و بأنه من باب تراحم الحقوق و المرجع فيه هو القرعه و بأنَّ تقديم واحدة بغير القرعه يقتضى الميل إليها و قد نهى عنه النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) قال على ما رواه الصدوق: «و من كانت له امرأتان فلم يعدل بينهما فى القسم من نفسه و ماله جاء يوم القيامة مغلولاً مائلًا شقه حتى يدخل النار» (١). و بفحوى قرعه النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) بين نسائه إذا أراد سفرًا فيصحب من أخرجتها القرعه (٢) و بأنه مقتضى العدل فى القسمة قال الشيخ فى محكى المبسوط إنه مخاطب بقسمة العدل بينهما إن أراد القسمة و لا- تتحقق إلّا بمعاملتها قسمة الحق بين مستحقه و لا ريب فى ترجيح الأول من المستحقين لمثل هذا الحق الذى لا يمكن استيفاؤه إلّا بالترتيب إلى مرجح و ليس إلّا القرعه انتهى.

و لكن يرد على الأول إنَّ مقتضى إطلاق الأمر بالقسمة كون الزوج مخيرًا فى البدأه بأيتهنَّ شاء فالبدء بكل واحدة منهن إنما هى للتخير الشرعى فلا تكون من الترجيح بلا مرجح.

و به يظهر ما فى الثانى: فإنه يكون من قبيل تراحم الحقوق لو كان البدأه بكل واحدة منهن واجبة عيناً و مع التخير لا تراحم بين الحقوق.

و يرد الثالث: إنَّ الميل المحرّم هو الميل الكلى عن إحداهما إلى الاخرى المستلزم للعول و الجور عليها بالإخلال بنفقتها و قسمها لا مطلق الميل و لو لم يكن مستلزماً لذلك كيف و قد دلّت النصوص على جواز تفضيل إحدى امرأتين على الاخرى بالمبيت

(١) الوسائل باب ٤ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ١.

(٢) المستدرک باب ١١ من أبواب كيفية الحكم كتاب القضاء حديث ١٣ سنن أبى داود ج ٢ باب فى القسم بين النساء.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٢٨

و لو وهبته إحداهنَّ

عندها أزيد من المبيت عند الاخرى و قد دلّ الكتاب أيضاً على أنَّ المنهى عنه الميل الكلى قال الله تعالى: وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ (١) و ما ورد فى تفسير الآية من أنَّ المراد بالعدل فيها المودة القلبية (٢) لا ينافى ما ذكرناه من أنَّ المنهى عنه هو الميل الكلى فى ترتيب الأثر خارجاً كيف و المودة القلبية من الامور غير الاختيارية لا يصح النهى عنها فالمنهى عنه هو ترتيب الأثر خارجاً.

و يرد الرابع مضافاً إلى أنَّ فعله (صلى الله عليه و آله و سلم) أعم من الوجوب: إنَّ مورده المضاجعة فى السفر التى لا- تكون واجبة قطعاً و لا ربط له بالمقام.

و يرد الأخير: إنَّ حق كل واحدة منهن لو كان هو البدأه بها خاصة كان ما افيد تاماً و إذا كان حقها المبيت عندها فى كل أربع ليلة مخيراً بين الأول و الوسط و الأخير فمقتضى إطلاق الأدلة هو البدأه بأيتهنَّ شاء فتحصل ممّا ذكرناه أنَّ ما هو المشهور أظهر فله البدأه بأيتهنَّ شاء.

حكم المعاوضة على هبة الزوجة حقها

٥- و لو وهبته إحداهنَّ حقها من القسم لا يجب على الزوج القبول لأنَّ الاستمتاع بها حق له في الجملة فهو حق مشترك بينهما و لو رضى الزوج جاز- و قد دلَّت النصوص على ذلك لاحظ صحيح الحلبي عن أبي عبد الله- عليه السلام- عن قول الله عزَّ و جلَّ: وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَقَالَ:

«هي المرأة تكون عند الرجل فيكرهها فيقول لها إنني أريد أن أطلقك فتقول له لا تفعل إنني أكره أن يشمت بي و لكن انظر في ليلتي فاصنع بها ما شئت و ما كان سوى

(١) النساء آية ١٢٩.

(٢) الوسائل باب ٧ من أبواب القسم و النشوز حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٢٩

وضع ليلتها حيث شاء

ذلك من شيء فهو لك ودعني على حالتي فهو قوله تعالى: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَ هَذَا هُوَ الصُّلْحُ (١). و خبر أبي بصير عنه- عليه السلام- في الآية الكريمة: (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ... الخ) قال- عليه السلام-: «هذا يكون عنده المرأة لا تعجبه فيريد طلاقها فتقول له امسكني و لا- تطلقني و أدع لك ما على ظهرك و أعطيك من مالي و أحلك من يومي و ليلتي فقد طاب ذلك كله» (٢).

و نحوهما خبر علي بن أبي حمزة (٣) و رواية البرزنجي (٤) فمع السقوط وضع الزوج ليلتها حيث شاء كما هو واضح. و هل يصح المعاوضة عليها بأن تلتبس عوضاً من حقها أم لا؟ نسب إلى الشيخ في المبسوط و المصنف في بعض كتبه اختيار الثاني و لكن الأول أظهر لأنَّ لإسقاط حقها مائتة عرفاً فيعوض بالمال.

و يشهد به مضافاً إلى ذلك: خبر زرارة عن أبي جعفر- عليه السلام- في حديث: «من تزوج امرأة فلها ما للمرأة من النفقة و القسمة و لكنَّه إن تزوج امرأة فخافت منه نشوزاً و خافت أن يتزوج عليها أو يطلقها فصاحت من حقها على شيء من نفقتها أو قسمتها فإنَّ ذلك جائز لا بأس به» (٥). و خبر علي بن جعفر عن أخيه- عليه السلام- عن رجل له امرأتان قالت إحداهما:

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز حديث ٢.

(٤) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز حديث ٤.

(٥) الوسائل باب ٦ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٣٠

[...]

ليتي و يومى لك يوماً أو شهراً أو ما كان أ يجوز ذلك؟ قال: «إذا طابت نفسها و اشترى ذلك منها فلا بأس» (١).
و معلوم إنَّ إطلاق الشراء مجاز فهو كناية عن المعاوضة عليه و معه لا يصغى إلى ما استدل للثاني بأنَّه حق لا يتقوم منفرداً أى غير مالى لعدم كونه فى مقابلة عين أو منفعة و أنَّما هو مأوى و مسكن فلا تصح المعاوضة عليه.
ثمَّ أنَّ الموجود فى النصوص هو اسقاط الحق مجاناً أو بعوض إلَّا فى خبر على بن جعفر الظاهر فى إعطائها الحق إياه و الموجود فى كلمات الأصحاب هو هبة ليلتها للزوج فهل يصح نقل حقها إليه أم لا يصح إلَّا الاسقاط؟ قد يقال بالثاني نظراً إلى أنَّ الحق لما كان نحواً من السلطنة على من عليه الحق فلا يعقل نقله إليه لأنَّ الإنسان لا يمكن أن يتسلط على نفسه بالنحو الذى كان لطرفه.
و بالجملة لا يعقل قيام طرفى السلطنة بشخص واحد و شيد بعضهم ذلك بأنَّ المسلط و المسلط عليه متضائفان و التضائيف من أقسام التقابل فكيف يعقل اجتماعهما فى واحد.
و فيه: أولاً: إنَّ المسلط عليه إنَّما هو بمعنيين: أحدهما: طرف السلطنة و الثانى: من بضرره السلطنة. مثلاً فى حقَّ الشفعة يملك الشريك ما اشتراه المشتري ببذل الثمن فهو مسلط عليه بالمعنى الأول و من عليه الحق هو المسلط عليه بالمعنى الثانى.
و عليه فنقل الحق إلى من عليه الحق لا يلزم منه اتحاد المسلط و المسلط عليه بمعنى قيام طرفى السلطنة بشخص واحد.
و ثانياً: إنَّ السلطنة من قبيل الحبَّ يمكن اجتماع طرفيها فى شخص واحد فكما أنَّ

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٣١

[...]

الإنسان يحب نفسه فكذلك يكون مسلطاً على نفسه كيف و قد اشتهر ورود إنَّ الناس مسلطون على أنفسهم فلا إشكال فى إنَّ هبة هذا الحق لا محذور فيها من هذه الجهة نعم يبقى محذور اللغو فأنَّه كان هذا الحق مشتركاً بينهما و ثابتاً للزوج فانتقاله إليه و اعتباره له ثانياً لا أثر له فتأمل.

و على ما ذكر من منع انتقاله إليه و أنَّه يقبل الاسقاط خاصة ربَّما يوجَّه القول بعدم جواز أخذها العوض بإزائه بأنَّ نفس الاسقاط بما أنَّه فعل من الأفعال و أثره و هو السقوط بما أنَّه اسم المصدر ليس من الأفعال التى تقبل للمملوكية نظير الخياطة فإنَّ هذا المعنى معنى حرفى غير قابل لأنَّ يتموّل إلَّا باعتبار نفس الحق و قد عرفت ما فيه.

و لكن يردّه مضافاً، الى كونه اجتهداً فى مقابل النص: إنَّ نفس الاسقاط و إن كان لا يتموّل و الحق فرضنا عدم قابليته للنقل إليه إلَّا أنَّه لا مانع من صيرورة الحق سبباً و واسطة فى قابلية إسقاطه للملكية و لأنَّ يبذل بإزائه المال. و نظير ذلك العلم فأنَّه بنفسه لا يملك لكنَّه يصير سبباً لزيادة مائة العبد المتصف به هذا كله فى الهبة للزوج. فهل يصح هبتها للزوجة؟ المشهور بينهم ذلك.

و استدللَّ له: بتسلطها على حقها كالمال إلَّا أنَّه لما كان مشتركاً بينهما و بين الزوج اعتبر رضاه. و بالنبوى المرسل المذكور فى المسالك: إنَّ سودة بنت زمعة لما كبرت و هبت نوبتها لعائشة فكان النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) يقسم لها يوم سودة و يومها.

و لكن يرد الأول إنَّه يتم لو ثبت أمران: أحدهما: إنَّه من الحقوق لا من الأحكام الشرعية و الثانى: كونه حقاً قابلاً للانتقال بأن لا يكون وجود الشخص مقوماً له و إلَّا فمثل حق النظارة و التولية غير قابل للانتقال.

و الأمر الأول: و إن ثبت بما ذكرناه إلَّا أنَّ إثبات الأمر الثانى مشكل اللهمَّ إلَّا أن يستدل له بخبر على بن جعفر المتقدم المتضمَّن لانتقاله إلى الزوج بعوض و المسألة

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٣٢

و لو وهبت الضرة بات عندها و الواجب المضاجعة ليلاً لا الواقعة

تحتاج إلى تأمل زائد.

و أما الثانى: ففى الحقائق إن هذه الرواية من روايات العامة فإنى لم أقف بعد التسبع عليها فى شىء من كتب أخبارنا و لكن الظاهر أن المسألة اجماعية.

و عليه ف لو وهبت الضرة بات عندها و لكن يتوقف ذلك على قبولها و لو لم تقبل لا ينتقل الحق إليها و التعبير بالهبة إنما هو من الفقهاء فلا وجه لإجراء جميع أحكام الهبة عليه لعدم ثبوت كون ذلك هبةً مصطلحه و إطلاق لفظ الهبة فى المرسل كالعبارات من باب التوسع و إلّا فالمراد نقل الحق إلى الضرة و فى جواز الرجوع فيها إن وهبت الضرة أو الزوج إشكال.

و دعوى أن ذلك من قبيل الإذن فإذا رجعت عن الإذن كان الحق لها كما فى الجواهر غير ظاهرة بل المستفاد من الأدلة إنه حق كسائر الحقوق يسقط بالاسقاط و ينتقل إلى الضرة و عوده يحتاج إلى دليل مفقود و مقتضى أصالة اللزوم هو عدم جواز الرجوع نعم لها التبعض بأن تهب اسبوعاً أو شهراً أو ما شابه ذلك فبعد مضيئه يعود حقها و إن ثبت كونه هبةً تصح دعوى جواز الرجوع لأنه هبةً بغير ذى رحم تكون جائزة لكن تقدم عدم ثبوت ذلك و إن وهبت للضرات جمعاء و جب قسمتهن على أن يكون عند واحدة منهن فى كل دور أو بيت عند كل واحدة منهن بعض الليلة.

الواجب فى القسم المبيت عندها ليلاً

٦- و الواجب فى القسم المضاجعة ليلاً لا الواقعة بلا خلاف فى الأول و على الأشهر فى الثانى.

أما كون الواجب هو المضاجعة بمعنى المبيت عندها و كونه عندها بما لهذا

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٢٣٣

[...]

المفهوم من السعة.

فيشهد به النصوص المتقدمة. و خصوص صحيح ابن محبوب عن إبراهيم الكرخى قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن رجل له أربع نسوة فهو يبيت عند ثلاث منهن فى لياليهن فيمسهن فإذا بات عند الرابعة فى ليلتها لم يمسها فهل عليه فى هذا إثم؟ قال - عليه السلام -:

«إنما عليه أن يبيت عندها فى ليلتها و يظل عندها فى صبيحتها و ليس عليه أن يجمعها إذا لم يرد ذلك» (١).

و أما عدم وجوب الواقعة فللاصل و لخبر الكرخى و لما دلّ على عدم وجوبها إلّا فى كل أربعة أشهر (٢).

إنما الكلام فى وجوب المضاجعة بمعنى أن ينام قريباً منها على النحو المعتاد معطياً لها وجهه كذلك فى جملة الليل فلا يكفى المبيت فى بيتها فى حجرة أخرى و إن لم يكن فى الحجرتين غيرهما و لا المبيت عندها مع عدم إعطائها وجهه و لا المبيت عندها فى حجرتها قريباً منها و لكن فى فراش آخر.

فقد استدل له بالتأسى و بظاهر قوله تعالى: وَ عَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ (٣) و بقوله تعالى: وَ جَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاساً (٤) و قد ورد فى تفسيره عن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم): إنه جعل الليل ليلاً لأنه يلايل الرجال من النساء و جعله الله الفة و لباساً.

و بأنه المتعارف من المبيت عندها بل هو و شبهه السبب فى تعيين ليلة لها

(١) الوسائل باب ٥ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٧١ من أبواب مقدمات النكاح و باب ٣٠ من أبواب العدد و في اخبار في أبواب من الإيلاء دلالة عليه.

(٣) سورة النساء آية ١٩.

(٤) سورة النبأ آية ١١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٣٤

[...]

و إضافتها إليها و باستفادته من آية: **وَ أَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ** ^١ «١» حيث اشترط ذلك بالنشوز و أنه مع الطاعة ليس للزوج عليها هذا السبيل و لكن التأسي حيث لا يعلم أن فعل المعصومين - عليهم السلام - على وجه اللزوم لا يقتضي ذلك و آية المعاشرة لا تدل على لزوم كل ما هو معاشرة بالمعروف بل مقتضى إطلاقها الاكتفاء بما هو معاشرة بالمعروف عرفاً.

و من الضروري أن المبيت عندها من ذلك و ارادة المضاجعة بالنحو المزبور من اللباس و دلالة الآية على اللزوم تحتاجان إلى دليل و كون المتعارف من المبيت ذلك لا يصلح منشأ لانصراف الإطلاق و آية الهجر في المضاجع قد تقدم عدم دلالتها على لزوم ذلك مع عدم النشوز.

فإذاً لا - دليل على لزوم أزيد من صدق المبيت عندها. أمّا كون الواجب هو المبيت عندها بالليل فهو ممّا لا خلاف فيه و النصوص المتقدمة شاهدة به.

إنّما الكلام في أنه هل يجب زائداً عليه قيلولته صبيحة تلك الليلة عندها؟ كما عن الاسكافي أم يجب الكون مع صاحبته الليل نهاراً؟ كما عن المبسوط و وافقه المصنف في محكي التحرير لكنّه جعل النهار تابعة لليلة الماضية أم يجب أن يظل عندها صبيحتها؟ أم لا يجب من ذلك شيء بل النهار له و وجوب القسمة مختص بالليل؟ كما هو المشهور بين الأصحاب.

و يشهد للأخير مضافاً إلى الأصل و إلى أن النهار جعل معاشاً و خلق لهم مبصرة ليتغوا فيه من فضله و ليتسبوا إلى رزقه و إلى السيرة المستمرة: اختصاص نصوص القسمة بالليل.

و استدل لما قبله: بخبر الكرخي المتقدم المتضمن قوله - عليه السلام -: و يظل عندها

(١) سورة النساء آية ٣٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٣٥

[...]

صبيحتها لكنّه محمول على الاستحباب لفتوى الأصحاب.

و استدل لما قبله: بالنصوص «١» الدالة على أنه للحرة يومان و للأمة يوم و النصوص «٢» الدالة على تخصيص البكر و الثيب بالأيام بناءً على كون اليوم اسماً لمجموع الليل و النهار.

لكن النصوص المشار إليها مضافاً إلى معارضتها بما مر. يعارضها الأخبار «٣» الواردة في ذينك المقامين المصرّحة بالليل بدل اليوم فلا - بد - أمّا من حمل اليوم على إرادة الليلة خاصة تسمية للجزء باسم الكل أو يراد بالليلة مجموع اليوم المشتمل على النهار و الليل تسمية للكل باسم الجزء و الترجيح مع الأول.

أضف إلى ذلك كلّ إنّه في موردین خاصین و التعدی يحتاج إلى دليل أمّا القول الأول: فلم يظفر الأصحاب بمدرّكه فالأظهر ما هو

المشهور.

ثم إنَّ المراد من البيتوتة معها في الليل ليس المقام معها من أول غروب الشمس إلى طلوع الفجر بل المراد بها ما يعتاد منها وهو بعد قضاء الرجل من الصلاة في المسجد ومجالسة الضيف ونحو ذلك حملاً للإطلاق على المتعارف وللسيرة القطعية المستمرة بل الظاهر جواز دخوله في تلك الليلة على الضرّة أو غيرها ولكن في الرياض ليس له ذلك إلّا لضرورة فيما قطع به الأصحاب لمنافاته المعاشرة المزبورة.

وفيه: إنّه كما لا تكون مجالسة الضيف وما شاكل منافية لها كذلك لا يكون الدخول على الضرّة كذلك.

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب القسم والنشوز و باب ٤٦ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة.

(٢) الوسائل باب ٢ من أبواب القسم والنشوز.

(٣) الوسائل باب ٢ و ٨ من أبواب القسم والنشوز والشقاق.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٣٦

و للحرّة ليلتان و للأمة و الكتابيّة ليله

لو اجتمعت المسلمة مع الكتابيّة

للمسلمة ليلتان و للكتابيّة ليله ٧- لا إشكال و لا خلاف يعتدّ به بين الأصحاب في أنّه إذا كانت الأمة مع الحرّة أو الحرائر حيث يجوز الجمع بينهما في التزويج: كان للحرّة ليلتان و للأمة ليله و النصوص «١» شاهدة به.

و أيضاً لا خلاف بينهم في أنّه إذا كان عنده مسلمة و كتابيّة: كان للمسلمة ليلتان و ل الكتابيّة ليله بل عن الخلاف الإجماع عليه. و يشهد به خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله: سألت أبا عبد الله - عليه السّلام - هل للرجل أن يتزوج النصرانيّة على المسلمة و الأمة على الحرّة؟ فقال - عليه السّلام -:

لا تزوج واحدة منهما على المسلمة و تزوج المسلمة على الأمة و النصرانيّة و للمسلمة الثلثان و للأمة و النصرانيّة الثلث «٢».

المنجّب ضعفه لو كان بالشهرة مع أنّه حسن بل عدّ في الجواهر و المسالك مثله من الصحيح لأنّه ليس في طريقه من يتوقف فيه سوى عبد الله بن محمّد بن عيسى الأشعري و قد عدّ الشهيد الثاني و صاحب الجواهر الخبر الذي هو في طريقه صحيحاً فتوقّف الشهيد الثاني في الحكم في غير محلّه.

و عليه فهل الدور من الثمانية خمس للزوج و ليلتان للمسلمة و ليله للكتابيّة؟ أم من الأربع ليلتان و نصف للزوج و ليله للمسلمة و نصف ليله للكتابيّة؟ وجهان ذهب

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب القسم والنشوز والشقاق.

(٢) الوسائل باب ٧ من أبواب ما يحرم بالكفر حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٣٧

[...]

الشهيد الثاني إلى الثاني. و في الأمة المشهور بين الأصحاب هو الأول.

و استدلل الشهيد لما اختاره: بأن الأصل في الدور الأربع و تنصيف الليلة في القسمه يجوز لعوارض كما سيأتى. و عليه فالتنصيف و إن لم يجز ابتداء إلا أنه لا مانع من كونه كذلك هنا فالجمع بين نصوص الدور و النصوص المتضمنة لأن لإحدهما مثلى ما للآخرى يقتضى الالتزام بذلك. و فيه: إن النصوص الواردة في الأئمة المستفاد منها حكم الكتابية تدل على عدم التنصيف لاحظ ما تضمن إن للحرة ليلتين و للأئمة ليلة فإنه ظاهر في عدم التنصيف كما أن الأصحاب استفادوا من نصوص القسم عدم جواز أقل من الليلة. و بها يبين اجمال بقیة النصوص المتضمنة للثلث و الثلثين. و الجمع بينها و بين نصوص الدور يقتضى البناء على أن الدور هنا من الثمان.

و يؤيده: ما عن الخلاف و غيره الاجماع عليه و أيضاً إن في تنصيف الليل رفعا للاستيناس و تنقيصا للعيش مضافا إلى تعشير ضبط النصف غالباً فلا يصح جعله مناطاً للحكم الشرعى. و على القول بكون الدور من الثمان: هل يجب تفريق ليلتي المسلمة بأن تكون واحدة في الأربعة الاولى و الثانية في الأربع الثانية إن لم ترض بغيره كما عن البعض أم يجوز الجمع؟ كما في الحدائق و الرياض و الجواهر وجهان: من أن لها حقاً في كل أربع واحدة. و من أن إطلاق نصوص الباب يقتضى جواز الجمع. و لعل الثانى أقوى لأن النصوص المثبتة لحقها في كل أربع ليلة مختصة بغير ما إذا اجتمعت مع الأئمة أو الكتابية. فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٢٣٨ و تختص البكر عند الدخول بسبع و الثيب بثلاث

و فى صورة الاجتماع المرجع خصوص نصوص الباب و هى مطلقة، فالأظهر جواز الجمع، و الأولى إذا أراد الجمع أن يجعل ليلتيه ليلة أخيرة من الأربع الاولى و الاولى من الثانية إن لم ترض به.

اختصاص البكر عند الدخول بسبع و الثيب بثلاث

٨- و المشهور بين الأصحاب أنه تختص البكر عند الدخول بسبع و الثيب بثلاث و به صرح المحقق فى الشرائع، و لكنه قال فى النافع: و تختص البكر عند الدخول بثلاث إلى سبع و الثيب بثلاث. و تبع فى ذلك الشيخ - قده - فى كتابى الأخبار حيث قال: إن اختصاص البكر بالسبع على وجه الاستحباب و أما الواجب لها فثلاث. و الكلام يقع أولاً فى البكر ثم فى الثيب. أما البكر ففيها طوائف من النصوص: منها: ما يدل بالإطلاق على تفضيل البكر بثلاث، كخبر البصرى عن الإمام الصادق - عليه السلام - فى الرجل يكون عنده المرأة فيتزوج الاخرى كم يجعل للتي يدخل بها؟ قال - عليه السلام -: ثلاثة أيام ثم يقسم. و منها: ما يدل على تفضيل البكر خاصة بثلاث ليل «١» كموثق سماعة: سألته عن رجل كانت له امرأة فتزوج عليها هل يحل له أن يفضل واحدة على الاخرى؟ قال - عليه السلام -: يفضل المحدثه حدثان عرسها ثلاثة أيام إن كانت بكرة «٢». و خبر الحسن بن زياد عن أبى عبد الله - عليه السلام - فى حديث قال: قلت له: الرجل تكون عنده المرأة فيتزوج جارية بكرة؟ قال - عليه السلام -: فليفضلها حين يدخل بها ثلاث.

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب القسم و النشوز حديث ٤.

(٢) الوسائل باب ٢ من أبواب القسم و النشوز حديث ٨.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٣٩

[...]

ليال «١».

و منها: ما يدل على تفضيل البكر بسبع كصحيح ابن أبي عمير عن غير واحد عن محمد بن مسلم قال: قلت له: الرجل يكون عنده المرأة يتزوج أخرى أله أن يفضلها؟ قال - عليه السلام - نعم إن كانت بكراً فسبعة أيام و إن كانت ثيباً فتلاثة أيام «٢».

و خبره الآخر: قلت لأبي جعفر - عليه السلام -: رجل تزوج امرأة و عنده امرأة؟ فقال - عليه السلام -: إن كانت بكراً فليبت عندها سبعا و إن كانت ثيباً فتلاثاً «٣». و نحوهما صحيح هشام «٤».

و الكلام تارة: في أن الاستفادة من النصوص هل هو الحكم الندي؟ كما في الحدائق و الرياض بل في الحدائق لم أقف على مصرح بالوجوب مع أنه قبل أسطر نقل عن الشيخ في النهاية و كتابي الأخبار القول بوجوب الثلاث و حمل عليه عبارة النافع، أم يكون الحكم على وجه الوجوب؟ كما في الجواهر، و ظاهر الخلاف دعوى الاجماع عليه.

و أخرى: في الجمع بينها.

أما الاول: فمن جملة من نصوص الباب و إن كان لا يستفاد سوى الرجحان إلّا أن جملة أخرى منها ظاهرة في الوجوب، لاحظ صحيح هشام، و خبر محمد، و خبر الحسن، و غيرها، و ما في بقية الأخبار من أن له أن يفضلها، لا يكون صريحاً بل و لا ظاهراً في النذب كي يكون قرينة على صرف هذه النصوص عن ظاهرها، و ما في الرياض من أنه لورود الأمر في مقام الجواب عن السؤال عن جواز التفضيل، لا دلالة له على الوجوب

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب القسم و النشوز حديث ٧.

(٢) الوسائل باب ٢ من أبواب القسم و النشوز حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٢ من أبواب القسم و النشوز حديث ٥.

(٤) الوسائل باب ٢ من أبواب القسم و النشوز حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٤٠

[...]

لوروده في مقام توهم الحظر.

يرده: إن بعض النصوص و إن تضمن السؤال عن أنه هل له أن يفضلها؟ إلّا أنه في بعضها الآخر ليس ذلك، لاحظ خبر الحسن و صحيح هشام و خبر محمد فهي ظاهرة في الوجوب و بقية النصوص غير ظاهرة في خلافها فلا وجه لرفع اليد عنه فالأظهر كون الحكم لزومياً.

و أما الثاني فقد يقال إن الجمع بين النصوص يقتضي البناء على وجوب الثلاث و أفضلية السبع حملاً للمطلق منها على المقيد و النص على الظاهر كما لا يخفى.

و لكن الظاهر تعارض نصوص السبع في البكر مع الثلاث و ليس الجمع المذكور عرفياً فإن شئت أن تعرف ذلك، فاجمع قوله في خبر الحسن: فليفضلها حين يدخل بها ثلاث ليال مع قوله - عليه السلام - في صحيح هشام: يقيم عندها سبعة أيام أو مع قوله - عليه السلام - في خبر محمد: إذا كانت بكراً فليبت عندها سبعا و إن كانت ثيباً فتلاث في كلام واحد، و لا ريب في أن أهل العرف يرونهما متهافتين

فالمتعين هو الرجوع إلى المرجحات و الترجيح مع نصوص السبع، و بها يقيد إطلاق الطائفة الاولى و تختص هي بالثيب، فالأظهر أنَّ الواجب تفضيل البكر بالسبع.

و أما الثيب فلا خلاف يعتد به في أنَّها تفضل بالثلاث و النصوص المتقدمة متفقة على ذلك.

و ما عن العلل في حديث: إنَّ رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) تزوج زينب بنت جحش فأولم و أطعم الناس - إلى أن قال: - و لبث سبعة أيام بلياليهن عند زينب ثم تحول إلى بيت ام سلمة و كان ليلتها و صبيحة يومها من رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) «١»: لضعفه في نفسه، لضعف عدة من

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب القسم و النشوز حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٤١

[...]

رجال سنده، و عدم عمل الأصحاب به، و معارضته مع ما تقدم لا يعتمد عليه و يحمل على الاختصاص به (صلى الله عليه و آله و سلم) لعدم وجوب القسم عليه. و به يظهر ما في النبوي قال (صلى الله عليه و آله و سلم) لأم سلمة لما تزوجها: ما بك على أهلك من هوان إن شئت سبعت عندك و سبعت عندهنَّ و إن شئت ثلثت عندك و درت «١». ثم ان الظاهر كما هو المشهور بين الأصحاب إنَّه لا يقضى للنساء الباقيات شيء من ما فضل به المحدثه حدثان عرسها لأنَّ الظاهر من النصوص استحقاقها لذلك ثم الظاهر من النصوص هو اعتبار التوالى في الثلث و السبع. لأنَّه الظاهر من الامر بشيء في زمان مستمر كما في أقل الحيض و أكثره و إقامة عشرة أيام و ما شاكل. و يعضد ذلك في المقام قوله في خبر عبد الرحمن: ثلاثة أيام ثم يقسم و في الموثق: ثلاثة أيام ثم يسوى بينهما. و قد صرح جماعة منهم المصنف - ره - و صاحب الجواهر و غيرهما: بالفرق بين الحرّة و الأمة المسلمة و الكتائية و أنَّ لهما نصف ما على الحرّة.

و صرح آخرون: بعدم الفرق و هو الأظهر لإطلاق النصوص و الفتاوى.

و ما في الجواهر من أنَّه يمكن أن يكون الإطلاق هنا اتكالا على معلوميّة نقصان الأمة عن الحرّة و الكافرة عن المسلمة حتى ورد أنَّ الأمة على النصف من الحرّة و الكتائية بمنزلة الأمة لا يكفى في تقييد الاطلاق أو عدم انعقاده كما لا يخفى. و على ذلك فلا- مورد للبحث في كفيّة التنصيف و إنَّه هل يكمل المنكسر فيثبت للبكر الأمية أو الكتائية أربع ليال و للثيب منهما ليلتان؟ أم يكون للبكر ثلاث ليال

(١) الخلاف ج ٢ ص ٤٢٥ كتاب القسم.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٤٢

[...]

و نصف و للثيب ليلة و نصف؟ كما عن المسالك و الحقائق و إن كان الثاني أظهر لأنَّ المدة قابلة للتنصيف.

٩- يسقط حق القسم في موارد منها السفر بمعنى أنّ له السفر وحده من دون استصحاب إحدى منهن و ليس عليه قضاء ما فاتهنّ في السفر و الظاهر أنّ عليه اتفاق الأصحاب و في الجواهر للإجماع الفعلي من المسلمين على المسافرة كذلك من غير نكير و لا نقل قضاء مع أصالة عدم وجوبه بعد قصور أدلّة القسم لمثله و هو حسن و لو أراد إخراجهنّ أو بعضهنّ له ذلك اتفاقاً و لا- قضاء عليه للمتخلفات لأنّه إذا كان بالسفر حقّقهنّ ساقطة فما معنى القضاء كان خروج المصحوبة بالقرعة أم بدونها. و عن بعضهم لو صحبها بدونها قضى و إلّا كان ميلاً و ظلماً و خروجاً عن التأسّي فإنّ عدم قضاء النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) للقرعة انتهى.

و فيه: أنّه مع عدم حق لهنّ في أوقات السفر و لذا جاز انفراده لا وجه لوجوب القضاء لأصالة عدم وجوبه و لا فرق في ذلك كله بين الإقامة في السفر عشرة أيام و عدمها للسيرة و معها لا يصغى إلى ما قيل من أنّه بالإقامة يخرج عن اسم المسافر.

و هل هناك فرق بين سفر النقلة من مكان إلى مكان آخر و بين سفر الغيبة فيجب القضاء للبواقي لو صحب إحداهنّ كما في القواعد. أو مع كون ذلك بدون القرعة كما عن بعض. أم لا فرق بينهما أصلاً و جهان الأظهر هو الثاني لأنّه بعد ما سقط حقهنّ بالسفر للنقلة أيضاً و لذا جاز انفراده بلا كلام و لم تشمل أدلّة القسم معه لا وجه لوجوب القضاء و الأصل عدمه.

و منها ما إذا كانت الزوجة صغيرة و عدم القسم لها هو المشهور بين الأصحاب و في الجواهر فلا أجد فيه خلافاً و علل ذلك بأنّ القسم من حقوق الزوجيّة و هي بمنزلة

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٤٣

و يستحب

النفقة التي تسقط بالصغر.

و فيه: إنّ الصغيرة إن كانت غير قابلة للاستمتاع الملتزمة به لا ريب في عدم شمول النصوص لها لأنّ المبيت إنّما جعل حقاً لها لأن تلتذ و تأنس و تألف.

و أمّا إن كانت قابلة لذلك فإطلاق النصوص شامل لها و سقوط النفقة المشروطة بالدخول لو قلنا به لا يوجب سقوط حقها من القسم و الشك في شمول الأدلّة لمثلها يندفع بالإطلاق فإن كانت المسألة إجماعية فلا كلام و إلّا فيشكل سقوط القسم لها.

و منها: ما إذا كانت ناشزة و هي أيضاً ادّعى عدم الخلاف في سقوط القسم في حقها و علل ذلك أيضاً بالعلة المتقدمة.

و الأولى الاستدلال له بالأية الكريمة: **وَ أَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ** (١).

و منها: ما إذا كانت مجنونة و الحق أنّها إن كانت بحيث لا يكون لها شعور بالانس به فالظاهر سقوط حقها لما مرّ و إلّا فلا وجه له إلّا إذ كانت المسألة اتفاقية. و منها: ما إذا كانت المرأة مسافرة و نخبة القول فيها إنّها إن سافرت بغير اذنه في غير واجب أو ضروري فهي ناشزة و قد تقدم أنّه لا حق لها و إن كان ذلك بإذنه أو في سفر لا يعتبر اذنه فعدم استيفاء الحق مستند إليها فلا يكون الزوج آثماً في ذلك و ثبوت القضاء حينئذ يحتاج إلى دليل و الأصل عدمه و بما ذكرناه يظهر ما في كلمات القوم في المقام.

استحباب القرعة و التسوية

١٠- و قد صرح غير واحد من الأصحاب بأنّه يستحب في المقام امور:

منها: أنّه إذا كان للرجل نساء و أراد أن يصحب بعضهن في السفر أقرع بين

(١) النساء آية ٣٤.

التسوية في الإنفاق

نسائه فأَيْتِهَنَّ خَرَجَ اسْمُهَا خَرَجَ بِهَا لِلتَّأْسَى بِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) فَإِنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ كَذَلِكَ «١».

و هل يجوز العدول عَمَّنْ خَرَجَ اسْمُهَا إِلَى غَيْرِهَا أَوْ تَرَكَهَا مَعَ الْمُتَخَلِّفَاتِ أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؟ أَمْ يَجُوزُ تَرَكَهَا مَعَ الْمُتَخَلِّفَاتِ وَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَى غَيْرِهَا؟ كَمَا عَنِ الْمَبْسُوطِ وَالْوَسِيلَةِ وَجَوِّهِ:

وجه الأول: إِنْ الْقِرْعَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْمُلْزَمَاتِ وَالْأَصْلُ جَوَازٌ كَلَا الْأَمْرَيْنِ.

وجه الثاني: إِنَّهُ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَانْتَفَى فَائِدَةُ الْقِرْعَةِ.

وجه الثالث: إِنْ الْقِرْعَةُ لَا تَوْجِبُ الصَّحْبَةَ وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ مِنْ يَسْتَحِقُّ التَّقْدِيمَ عَلَى تَقْدِيرِ ارَادَتِهَا.

و الأول أظهر بعد فرض عدم وجوب القرعة و جواز أن يصحب أَيْتِهَنَّ شاء بدونها و لا يخفى وجهه على هذا.

و منها: التسوية بين الزوجات في الإنفاق و إطلاق الوجه و الجماع و غير تلکم لأنه من العدل و الانصاف الذين رغب فيهما شرعاً كما مر و قد روى أَنَّ سَيِّدَنَا عَلِيًّا - عَلَيْهِ السَّلَام - كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ فَإِذَا كَانَ يَوْمٌ وَاحِدَةً فَلَا يَتَوَضَّأُ عِنْدَ الْآخَرَى «٢».

و في خبر معمر بن خلاد النهي عن عدم التسوية فإنه سئل الإمام الرضا - عليه السلام - عن تفضيل نسائه بعضهم على بعض فقال - عليه السلام -: لَا «٣» و لكنّه محمول على استحباب التسوية.

(١) المستدرک باب ١١ من أبواب كيفية الحكم حديث ١٣ كتاب القضاء سنن أبي داود ج ٢ باب في القسم بين النساء.

(٢) الوسائل باب ٥ من أبواب القسم و النشوز حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ٣ من أبواب القسم و النشوز حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٤٥

[...]

لخبر الهاشمي عن الإمام الكاظم - عليه السلام - عن الرجل يكون له امرأتان يريد أن يؤثر إحداهما بالكسوة و العطية أ يصلح ذلك؟ قال - عليه السلام -:

«لَا بَأْسَ وَاجْهَدْ فِي الْعَدْلِ بَيْنَهُمَا» «١».

و لظاهر قوله تعالى: وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ «٢» و للاجماع على عدم وجوب ذلك.

و منها: أن يكون صبيحة ذلك اليوم عند صاحبة الليل لخبر الكرخي المتقدم في المورد السادس.

و منها: أن لا يجمع بين ضرّتين في منزل واحد إلّا مع اختيارهنّ أو مع انفصال المرافق لكون ذلك من المعاشرة بالمعروف و سياسة و جلب للقلوب و مراعاة لكمال العدل.

و عن المصنف - ره - في القواعد: وجوب ذلك و لا شاهد له إلّا إذا كان ذلك اضطراراً بهنّ بأن لا يوفيهنّ حقهنّ قسمه و غيره بل

قوله تعالى: أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ «٣» يدل على عدم الوجوب.

بيان النشوز

المقام الثاني: في النشوز

و أصله لغة الارتفاع و هو فى الاصطلاح عبارة عن خروج الزوج أو الزوجة عن الطاعة الواجبة عليه للآخر ثم إنه حيث قد يكون النشوز من الزوجة وإليه يشير قوله تعالى: وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِى

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب القسم و النشوز حديث ١.

(٢) سورة النساء آية ١٢٩.

(٣) سورة الطلاق آية ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٢٤٦

و يجب على الزوجة التمكين

الْمُضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا «١» و قد يكون من الزوج وإليه يشير قوله تعالى: وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا «٢» فالكلام يقع فى موضعين: الأول: فى نشوز الزوجة الثانى: فى نشوز الزوج.

[الموضع الأول: فى نشوز الزوجة]

إشارة

أما الأول: فلا كلام فى أنّ للزوج على الزوجة حقوقاً واجبةً من بعضها و يأتى بعضها الآخر فى النفقات.

يجب على الزوجة التمكين

و من تلکم الحقوق إنه يجب على الزوجة التمكين من الاستمتاع مع عدم المانع عقلاً أو شرعاً و هو التخليه بينها و بينه بحيث لا يختص موضعاً و لا وقتاً فلو بذلت نفسها فى زمان دون زمان أو مكان دون مكان آخر ممّا يسوغ فيه الاستمتاع لم يحصل التمكين و الدليل على وجوبه مضافاً إلى الاجماع جملة من النصوص.

كخبر محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام - قال: (جاءت امرأة إلى النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) فقالت: يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة؟ فقال (صلى الله عليه و آله و سلم) لها: أن تطيعه و لا تعصيه و لا تصدق من بيته إلّا بإذنه و لا تصوم تطوعاً إلّا بإذنه و لا تمنعه نفسها و إن كانت على ظهر قتب و لا تخرج من بيتها إلّا بإذنه) الحديث «٣».

و خبر العزرمى عن الإمام الصادق - عليه السلام - عن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) فى حق الزوج على المرأة: «ليس لها أن تصوم إلّا بإذنه - إلى أن قال: - و تعرض نفسها عليه غدوة و عشية» «٤»

(١) سورة النساء آية ٣٤.

(٢) سورة النساء آية ١٢٨.

(٣) الوسائل باب ٧٩ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث ١.

(٤) الوسائل باب ٧٩ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٤٧

و إزالة المنفر

و خبر أبي بصير عن الإمام الباقر - عليه السلام -: قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) للنساء:

لا تطولن صلاتكن لتمنعن أزواجكن «١» إلى غير ذلك من النصوص.

و لكن هذا الحكم كسائر الأحكام مقيد بأن لا يلزم منه ضرر عليها أو حرج و مشقة و إلّا فيرتفع وجوبه بقاعدة نفى الضرر و الحرج. و هل التمكين من وطئها دبراً واجب عليها على القول بالجواز أم لا؟ الظاهر هو عدم وجوب التمكين و قد مرّ في ذلك المبحث ما دلّ على إناطة جواز وطئها دبراً برضاها فلها أن لا ترضى و تمتنع من ذلك.

و لو كان هناك مانع من الوطء دون سائر الاستمتاعات فهل يجب عليها التمكين من سائر الاستمتاعات أم لا؟ وجهان: أظهرهما الأول لإطلاق ما دلّ على وجوب عرض نفسها عليه و أن لا تمنعه من نفسها و دعوى انصرافها إلى الجماع المتعذر بالفرض ممنوعة.

فإن قيل: إنّ سائر الاستمتاعات يجب عليها التمكين منها تبعاً للجماع فمع سقوط وجوب المتبوع يسقط وجوب التابع.

قلنا: إنّ ظاهر الأدلة وجوبها في عرض وجوب الجماع لا تبعاً له.

بل الظاهر وجوب مقدمات الاستمتاعات عليها كالتنظيف المعتاد و إزالة المنفر و ما شاكل.

و في الجواهر ضرورة تحقق النشوز بالعبوس و الاعراض و التناقل و اظهار الكراهة له بالفعل و القول و نحوهما ممّا ينقص استمتاعه بها و تلذذه بها بل لا ينبغي التأمل في تحقيقه بترمها بحوائجه المتعلقة بالاستمتاع أو الدالة على كراهتها له.

(١) الوسائل باب ٨٣ من أبواب مقدمات النكاح حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٤٨

و له ضرب الناشئة بعد وعظها و هجرها

و في محكي المسالك: المراد بحوائجه التي يكون التبرم بها امارة النشوز ما يجب عليها فعله من الاستمتاع و مقدماته كالتنظيف المعتاد و إزالة المنفر و الاستعداد بأن تمتنع و تتناقل إذا طلبها على وجه يحوج زواله إلى تكلف و تعب و لا أثر لامتناع الدلال و لا للامتناع من حوائجه التي لا تتعلق بالاستمتاع إذ لا يجب عليها ذلك.

بيان ما تستحق الزوجة بالنشوز

إشارة

و كيف كان فمتى ظهرت من المرأة أمارات النشوز و امتنعت عن بعض ما يجب عليها مثل أن تقطب في وجهه أو تبرم في ما يتعلق بالاستمتاع أو تغير عاداتها في أدبها جاز له ضرب الناشئة بعد وعظها و هجرها بلا خلاف في ذلك في الجملة و الكتاب و السنة الاتيان شاهدان بذلك إنّما الكلام في موارد:

[هل يكون جواز الوعظ والهجر والضرب مشروطاً بالنشوز أم بخوفه؟]

الأول: إنَّ جواز هذا الامور أى الوعظ والهجر والضرب هل يكون مشروطاً بالنشوز أم بخوفه بظهور أماراته مع عدم تحققه أم يكون جواز الهجر فى المضجع والوعظ مشروطاً بخوف النشوز وجواز الضرب بالنشوز نفسه ولا يجوز إلّا بعد تحققه؟ وجوه وأقوال.

اختار المصنف -ره- تبعاً للشيخ فى المبسوط والمحقق فى الشرائع وتبعهم السيد فى الرياض وغيره القول الأخير.

وقد استدلل لجواز الأمرين مع أمارات النشوز: بظاهر الآية الكريمة: وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا «١» ولعدم جواز الضرب إلّا مع تحقق النشوز بالإجماع المحكى عن

(١) سورة النساء آية ٣٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٤٩

[...]

الخلافاً والمبسوط وعدم جواز العقوبة إلّا على فعل وليس بدون تحقق النشوز.

واستدل لما قبله: بظاهر الآية وعدم حجّية الاجماع المنقول والتعليل المذكور مضافاً إلى أنّه لا يعتنى به فى قبال ظاهر الآية ينتقض بالهجر فى المضجع الذى هو تفويت لحقها الواجب أيضاً فعلى ما ذكر لا يجوز هو أيضاً إلّا مع تحقق النشوز.

واستدل للأول: بأنّ المراد من الخوف فى الآية العلم كقوله تعالى: فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا «١».

ولكن بعد ما عرفت حقيقة النشوز وأنها بما ذا تتحقق فاعلم أنّه لم يعلّق فى الآية الكريمة الامور الثلاثة على النشوز ولا على ظهور امارته حتى يفسر بما فى كلمات الفقهاء بأن تتقطّب فى وجهه أو تبرم فى حوائجه أو تغير عاداتها فى أدبها وما شاكل ذلك بل على خوف النشوز المتحقق بالاحتمال العقلاني.

ولعلّ ما ذكره يصلح منشأً للاحتمال العقلاني وعليه فلا بأس به وكيف كان فقد علّق الأحكام المذكورة على خوف النشوز وحمله على العلم مجاز لا يصار إليه إلّا مع القرينة المفقودة فى المقام واستعماله فيه فى بعض المواضع لا يصلح قرينة عليه.

فالأظهر ترتبها بأجمعها على خوف النشوز والإجماع على عدم الضرب بدون تحقق النشوز غير ثابت وعلى فرض الثبوت كونه تعبدياً غير معلوم وعدم استحقاقها العقوبة بدون المعصية لا يصلح رافعاً لظهور الآية. فالقول الثانى أظهر.

[هل هم على نحو التخيير أو الجمع أو الترتيب؟]

المورد الثانى: فى أنّه هل تكون تلكم الأحكام المذكورة فى الآية على نحو التخيير أو الجمع أو الترتيب بالتدرّج من الأخف إلى الأثقل وجوه وأقوال.

وفى المقام قول رابع حكى عن المصنّف فى التحرير وهو: أنّه مع خوف النشوز

(١) سورة البقرة آية ١٨٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٥٠

[...]

يقتصر على الوعظ فإن نشزت ينتقل إلى الهجر وإن أصرت عليه ينتقل إلى الضرب.

أقول: ظاهر الآية الكريمة عدم الترتيب بين الثلاثة و عدم التخيير لأنّ الواو لمطلق الجمع.

و استدللّ للقول بالترتيب بأنّه يستفاد ذلك من ترتّب افراد النهى عن المنكر.

و الايراد عليه: بأنّ الكلام فى انّ ذلك منها ضرورة عدم التشوز بها و عدم ثبوت حرمتها بدونها غير تام. فإنّ من تلکم الأدلة كما يستفاد وجوب النهى عن المنكر يستفاد المنع من أن يوجد بل الواجب من النهى عن المنكر ذلك.

و لكن يرد عليه: أنّ الآية ١ خصّ منها و إنّما هي فى مورد خاص مع أنّه لا يكون الواجب فى ذلك الباب رعايۀ الترتيب الكامل فى جميع المراتب كما لا يخفى فالأظهر هو جواز الجمع و عدم الترتيب بينها.

[المراد من هذه الامور المذكورة]

المورد الثالث: فى المراد من هذه الامور المذكورة.

أمّا الوعظ فالمراد به ظاهر لا خلاف فيه و هو تخويفها بالله سبحانه و ذكر ما ورد من حقوق الزوج على المرأة فى الأخبار عن رسول الله (صلّى الله عليه و آله و سلّم) و أبنائه الأطهار - عليهم السلام -.

و أمّا الهجر فقد اختلفت كلماتهم فيه فعن الثقة الجليل على بن إبراهيم القمى تفسيره بالسب و عن بعض أنّه كناية عن ترك الجماع و عن الصدوقين و ابن البراج و فى الشرائع هو أن يجعل إليها ظهره و عن الشيخ فى المبسوط و الحلّى هو أن يترك فراشها. قال المصنف فى محكى المختلف بعد نقل الأخيرين: و كلاهما عندى جائز و يختلف ذلك باختلاف الحال فى السهولة و الطاعة و عدمها و نقل ذلك عن المفيد أيضاً.

أمّا القول الأول فيردّه: عدم مناسبه مع المقام و إن كان السب أحد معانى الهجر

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٥١

[...]

كما لا يخفى.

و يرد الثانى: إنّ حمله على ارادة المعنى الكنائى يحتاج إلى دليل و ليس الأمر دائراً بين أحد من القولين الثالث و الرابع كى يلزم اختيار أحدهما بل مقتضى الإطلاق هو القول الأخير و ورود الرواية بالأول منهما لا ينافى ذلك فأنّه أحد الافراد قطعاً و الرواية لا مفهوم لها كى تدل على عدم كون غيره هجراً.

و أمّا الضرب فقد اختلفت كلماتهم فيه أيضاً. فعن قوم إنّ الضرب يكون بمنديل ملفوف أو درّة و لا يكون بسياط و لا خشب. و عن بعض أنّه بالسواك. و فى الشرائع و يقتصر على ما يؤمل معه رجوعها ما لم يكن مدمياً و لا برحاً و به صرح غيره. و المراد من غير المبرح ما لا يدعى لهماً و لا يهشم عظماً و يكون بحيث يتألم منه المضروب و لا يوجب ضرراً فى بدنه.

و الأظهر هو الأخير كما هو مقتضى الجمع بين الآية الكريمة الآمرة بالضرب مطلقاً و النبوى المروى عن تحف العقول إنّّه (صلّى الله عليه و آله و سلّم) قال فى خطبة الوداع:

إنّ لنسائكم عليكم حقّاً و لكم عليهنّ حقّاً حقكم عليهنّ أن لا- يوطئن- إلى أن قال: - فإن فعلن فإنّ الله تعالى قد أذن لكم أن تعطلوهنّ و تهجروهنّ فى المضاجع و تضربوهنّ ضرباً غير مبرح الخ «١».

و ما عن الإمام الباقر- عليه السلام - من تفسيره بالضرب بالسواك «٢» لضعفه و بعده عن حصول الغرض به دائماً و منافاته لإطلاق كلمات الأصحاب لا- يكون منشأ للفتوى و لنعم ما قاله الشهيد الثانى قال: و فى بعض الأخبار أنّه يضربها بالسواك. و لعل حكمته توهما ارادة المداعبة و إلّا فهذا الفعل بعيد عن التأديب و الإصلاح انتهى و هو متين.

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب النفقات حديث ٢.

(٢) مجمع البيان ج ٣ ص ٤٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٥٢

و لو نشز طالبتة و لها ترك بعض حقها أو كله استماله و يحل قبوله

نشوز الزوج

الموضع الثاني: في نشوز الزوج

و لو نشز الزوج بمنع حقوقها الواجبة من قسم و نفقة و نحوهما طالبتة و وعظته و إلّا رفعت أمرها إلى الحاكم و كان للحاكم إلزامه بها و ليس لها أن تهجره و لا- أن تضربه و إن رجت عوده إلى الحق بهما بلا- خلاف لأنهما متوقّفتان على الإذن الشرعي و ليس بل في الآيتين التنبيه على تفويضهما إليه لا إليها.

و لو لم يمنعها شيئاً من حقوقها و لا يؤذيها بضرب و لا سب و لكنّه يكره مصاحبته فلا يدعوها إلى فراشه أو يهمل بطلاقها فلا شيء عليه.

و لها حينئذ ترك بعض حقها أو كله من قسمة أو نفقة استماله له و يحل له قبوله بلا خلاف أجده فيه بل الإجماع بقسميه عليه كذا في الجواهر.

و يشهد به نصوص كصحيح الحلبي أو حسنه عن الإمام الصادق - عليه السلام - عن قول الله عزّ و جلّ: [□]وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَقَالَ - عليه السلام -:

(هي المرأة تكون عند الرجل فيكرهها فيقول لها: إني أريد أن أطلقك فتقول له: لا تفعل إني أكره أن يشمت بي و لكن انظر في ليلتي فاصنع بها ما شئت و ما كان سوى ذلك من شيء فهو لك ودعني على حالتي فهو قوله تعالى: [□]فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا [□]صُلْحًا و هذا هو الصلح) «١».

و خبر عليّ بن أبي حمزة عن أبي الحسن - عليه السلام - عن قول الله عزّ و جلّ: [□]وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ... الخ قال - عليه السلام -: (إذا كان كذلك فهمل بطلاقها فقالت له: أمسكني و أدع لك بعض ما عليك و احلللك من يومي و ليلتي حلّ له ذلك و لا جناح

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٥٣

و لو كره كل منهما صاحبه

عليهما) «١» و نحوهما أخبار أبي بصير و زيد الشحام و البنظي و زرارة «٢».

و هذه النصوص و إن اختلفت بجواز قبوله ما تبذله له من حقوقها في مقابل ما يريد فعله معها ممّا هو غير محرّم عليه كطلاق و نحوه و تدل على أنّ هذا هو المراد من الآية الكريمة لكنّه لا مفهوم لها كي تدل على عدم جواز قبوله ما تبذله بإزاء فعله معها ما يحرم عليه. و عليه فيرجع فيه إلى ما تقتضيه القاعدة و قد مرّ في القسم أنّ لها إسقاط حقّها كله أو بعضه و يجوز له قبوله كما يجوز أن تسقطه بعوض فراجع.

الشقاق

المقام الثالث: فى الشقاق

إشارة

و هو مصدر على وزن فعال من الشق بالكسر الناحية أو من الشق بمعنى التفرق الذى منه شق فلان العصا أى فارق الجماعة و انشقت العصا أى تفرقت الأمر.

و هو فى الاصطلاح ما لو كره كل منهما صاحبه و الحكم فيه هو بعث حكمين بالتفصيل الآتى و الأصل فى هذا الحكم الآية الكريمة: وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا «٣». و جملة من النصوص كموثق سماعه عن أبى عبد الله - عليه السلام - عن قول الله عز

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٣-٤-٥-٦-٧.

(٣) سورة النساء آية ٣٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٢٥٤

[...]

و جل: فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا أ رأيت إن استأذن الحكمان فقالا للرجل و المرأة: أ لستما قد جعلتما أمركما إلينا فى الإصلاح و التفريق؟ فقال الرجل و المرأة: نعم فأشهدا بذلك شهوداً أ يجوز تفريقهما عليهما؟ قال - عليه السلام -: «نعم و لكن لا يكون ذلك إلّا عن طهر من المرأة من غير جماع من الزوج».

قيل له: أ رأيت إن قال أحد الحكمين: قد فرقت و قال الآخر: لم افرق بينهما.

فقال - عليه السلام -: لا يكون التفريق حتى يجتمعا جميعاً على التفريق فإذا اجتمعا جميعاً على التفريق جاز تفريقهما «١».

و خبر على بن أبى حمزة سألت العبد الصالح - عليه السلام - عن قول الله تبارك و تعالى: وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ الْخِ قَالَ - عليه السلام -:

يشترط الحكمان إن شاء فرقا و إن شاء جمعا ففرقا أو جمعا جاز «٢». و نحوه خبر أبى بصير عن الإمام الصادق - عليه السلام - «٣».

و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما - عليهما السلام - قال: سألت عن قول الله: فَابْعَثُوا * الخ قال - عليه السلام -: (ليس للحكمين أن

يفرقا حتى يستأمر) «٤». و نحوه خبره الآخر عن الإمام الباقر - عليه السلام - «٥».

و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله - عليه السلام - قال: سألت عن قول الله عز و جل: فَابْعَثُوا * الخ قال - عليه السلام -: (ليس للحكمين

أن يفرقا حتى يستأمر الرجل و المرأة و يشترطان عليهما إن شاء جمعا و إن شاء فرقا فإن جمعا فجائر و إن فرقا

(١) الوسائل باب ١٣ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ١٢ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٢.

(٤) الوسائل باب ١٢ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ١.

(٥) الوسائل باب ١٣ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٥٥

[...]

فجائز» (١).

و خبر زيد الشحام عن أبي عبد الله - عليه السلام - في قوله تعالى: فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا قَالَ - عليه السلام -: (ليس للحكمين أن يفرقا حتى يستأمر الرجل والمرأة) (٢). و نحوه خبر دعائم الإسلام (٣).

و خبر الحلبي عنه - عليه السلام -: و يشترط عليهما إن شاء جمعا و إن شاء فرقا فإن جمعا فجائز و إن فرقا فجائز (٤).

و خبر فضالة: فإن رضا و قلداهما الفرقة ففرقا فهو جائز (٥).

و خبر عبيدة قال: أتى علي بن أبي طالب - عليه السلام - رجل و امرأة مع كل واحد منهما فثام من الناس فقال علي - عليه السلام -: ابعثوا حكما من أهلها و حكما من أهلها.

ثم قال للحكمين: هل تدریان ما عليكما إن رأيتما أن تجمعما جمعتما و إن شئتما أن تفرقا فرقتما.

فقلت المرأة: رضيت بكتاب الله على ولى فقال: أما الفرقة فلا. فقال علي - عليه السلام -: لا تبرح حتى تقر بما أقرت به (٦). و نحوه خبر دعائم الإسلام (٧).

و قريب منهما ما رواه علي بن إبراهيم في تفسيره إلّا أنّه قال: بعد ما لم يرض الزوج

(١) الوسائل باب ١٠ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٣.

(٣) المستدرک باب ١٠ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ١.

(٤) الوسائل باب ١٣ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٤.

(٥) الوسائل باب ١٣ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٥.

(٦) الوسائل باب ١٣ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٦.

(٧) المستدرک باب ١١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٥٦

[...]

بالفرقة فأوجب عليه نفقتها و منعه أن يدخل عليه (١).

و تمام الكلام فيما يستفاد من هذه النصوص و الآية الشريفة من الأحكام بالبحث في جهات:

-١-

هل الشقاق يتحقق بكراهة كل منهما صاحبه و لو لم يتمتع كل منهما من حقوق الآخر؟

كما هو ظاهر المتن و النافع و الحداثق و الجواهر و غيرها أم يعتبر في تحققه النشوز منهما؟ كما هو ظاهر الشرائع و جهان ليس في شيء من الأخبار المتقدمة ما يشهد بأحدهما. و الظاهر صدقه مع كل من الأمرين.

و لكن فى خبر زرارۃ عن أبى جعفر- عليه السلام:- و إذا نشز الرجل مع نشوز المرأة فهو الشقاق «٢». إلا أنه لا يدل على الحصر.

٢-

أن المراد بخوف الشقاق فى الآية هل هو خشية الشقاق؟

كما هو ظاهر اللفظ و عن الطبرسى فى مجمع البيان و السيد فى المدارك أو العلم به؟ كما عن الشهيد الثانى فى المسالك أو يقال كما فى الرياض: إن الشقاق إنما يتحقق مع تمام الكراهة بينهما؟ فيكون المراد بالآية إنه إذا حصلت كراهة كل منهما لصاحبه و خفتم حصول الشقاق بينهما فابعثوا أو يقال كما عن كشف اللثام: احتماله أن الموضوع هو إضمار شدة الشقاق و التأدى إلى التساب و التهاجر و التضارب و جوه و الأخير لا وجه له أصلاً و ما قبله يحتاج إلى تقدير لا شاهد له و ما قبله خلاف الظاهر.

و أما خبر زرارۃ المتقدم: و إذا نشز الرجل مع نشوز المرأة فهو الشقاق فهو يفسر الشقاق نفسه و الموضوع للأحكام الآتية التى تضمنتها الآية الشريفة خوف الشقاق فإذاً الأظهر هو الأول.

(١) المستدرک باب ١١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١١ من أبواب القسم و النشوز و الشقاق حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٢٥٧

انفذ الحاكم حكيم من أهلها أو أجنيين

و يؤيده: ما قيل من أن الغرض من بعث الحكيم هو الإصلاح بينهما باجتماع أو فرقة و متى كان الشقاق معلوماً علم أنه لا يمكن الإصلاح بالاجتماع فتأمل.

فى أن باعث الحكيم هو الحاكم

٣- اختلفت كلمات القوم فى المخاطب فى الآية الكريمة بالأمر بانفاذ الحكيم و أنه هل هو الحاكم الشرعى كما فى الشرائع و عن القواعد و فى المتن حيث قال: أنفذ الحاكم حكيم من أهلها أو أجنيين و نسبه الشهيد الثانى إلى الأكثر. أو هو الزوجان كما عن الصدوقين و فى النافع أو أهل الزوجين. أو أن الإمام يأمر الزوجين أن يبعثا كما عن الاسكافى.

و الأظهر هو الأول لأن ظاهر الآية الشريفة كون المخاطب غير الزوجين إذ لو كانا هما المخاطب كان اللازم تساوى الضمائر من حيث الحضور و الغيبة و التشية و الجمع و يقال: و إن خفتم الشقاق بينكما فابعثوا حكيم من أهلكما فمن اختلاف الضمائر يعلم كون المخاطب بالبعث غير الزوجين و المتيقن منه الحاكم الشرعى و لا- ينافية شىء من النصوص فإن جملة منها و إن تضمنت لزوم استيمارهما.

و فى موثق سماعة: أ لستما قد جعلتما أمركما إلينا فى الإصلاح و التفريق و فى غيره ما يقرب ذلك إلا أنه لا تنافى بين كون الباعث هو الحاكم الشرعى و يعتبر استيمارهما مع أن اعتبار الاستيمار إنما هو فى خصوص الطلاق كما يأتى فالأظهر اعتبار بعث الحاكم.

[البعث واجب]

٤- صرح جماعة بأن البعث واجب لظاهر الأمر و لكون ذلك من الامور الحسية التى نصب الحاكم لأمثالها و من الأمر بالمعروف

الذى وجوبه من البديهيّات و عن التحرير القول بالاستحباب.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٥٨

[٠٠٠]

و استدللّ له بالأصل و ظهور الأمر فى الارشاد على أنّه من الامور الدنيويّة التى لا- تظهر ارادة الوجوب منه فيها و يظهر ضعفه ممّا ذكرناه.

٥-

هل يعتبر أن يكون الحكمان من أهلهما

كما عن المصنف فى المختلف و سيد المدارك و الحلى و فى الرياض أم يجوز أن يكونا أجنبيّين كما فى المتن و الشرائع و النافع و الجواهر و عن المبسوط و الوسيلة و غيرهما وجهان:

ظاهر الآية الكريمة هو الأول و أيده المصنف- ره- بأنّ الأهل أعرف بالمصلحة من الأجانب.

و استدللّ للثانى: بعدم اعتبار القرابة فى الحكومه و الغرض يحصل بالأجنبى كما يحصل بها و بأنّ الآية مسوقة للإرشاد: و بظهور النصوص من جهة عدم التقيد: و بعموم الحكم للزوجين ذوى الأهل و غيرهما.

و لكن يرد الأول: إنّ هذه التعليقات لا تسمع فى مقابل ظواهر الأدلة.

و يرد الثانى: إنّ الظاهر من الأمر كونه نفسياً لا إرشادياً مع أنّ كونه إرشادياً لا يلزم التعدى عن مورده.

و يرد الثالث: إنّ النصوص متعرضة لبيان الأحكام بعد تعيين الحكمين و لا إطلاق لها من الجهة المبحوث عنها.

و يرد الرابع: أولاً: ندرة وجود الزوجين الذين لا أهل لهما.

و ثانياً: إنّ لازم التقيد بكون الحكمين من أهلهما تقييد الموضوع بالزوجين الذين لهما أهل كما هو الشأن فى نظائر المقام. فالأظهر هو اعتبار كون الحكمين من أهلهما هذا مع أنّه المتيقن و ليس لأجزاء غيره دليل و الأصل يقتضى عدمه.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٥٩

فان رأيا الصلح أصلحا و

بعث الحكمين على سبيل التحكيم أو التوكيل

قمى، سيد صادق حسيني روحانى، فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ٢٦ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)؛ ج ٢٢، ص: ٢٥٩

٦- المشهور بين الأصحاب أنّ بعث الحكمين إنّما هو على سبيل التحكيم لا التوكيل بل عن ظاهر السرائر وفقه القرآن الاجماع عليه و عن المبسوط أنّه مقتضى المذهب و هو الأظهر لظاهر الكتاب حيث سماهما الحكمين و كذا فى السنّة و لأنّه مقتضى خطاب غير الزوجين ببعثهما فإنّ المخاطب فى التوكيل هو الزوجان و لأنّهما إنّ رأيا الاصلاح فعلاه من غير استئذان و يلزم ما يشترطانه عليهما و لو كان توكيلاً لم يقع إلّا ما دلّ عليه لفظهما.

و استدلل للقول الآخر: بأنّ البضع حق للزوج و المال حق للزوجة و هما رشيدان بالغان فلا يكون لأحد ولاية عليهما فلا يكونان إلّا وكيلين: و بأنّه لا يعتبر في الحكمين في المقام الاجتهاد و الفقه قطعاً فلو كانا غير وكيلين و على سبيل التحكيم كان اللازم اعتبار الفقه إذ لا حكم لغير الفقيه اتفاقاً.

و يرد على الأول: أنّه لا مانع من الحكم على البالغ الرشيد إذا امتنع عن قبول الحقّ. و يرد على الثاني أن الحاكم في الحقيقة هو الحاكم الشرعي الذي بعثهما فهما بمنزلة الوكيلين عنه. مع: أن محل الحكم حيث يكون جزئياً لا مانع من تفويض أمره إلى الآحاد. و على أيّ تقدير لا مورد لهذه الكلمات في مقابل ظهور الأدلة فلا يظهر أنّه على سبيل التحكيم.

[الحكمان يتبع نظرهما في الصلح بلا توقف على شيء]

٧- لا خلاف على الظاهر بينهم في أنّ الحكمين يتبع نظرهما في الصلح بلا توقف على شيء فإن رأيا الصلح أصلحاً فانه مقتضى تحكيمهما و إنّما الخلاف في أنّه

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٦٠

إن رأيا الفرقة راجعاهما في الطلاق و البذل و لا حكم مع اختلافهما

إن رأيا الفرقة بطلاق أو خلع فالمشهور بين الأصحاب أنّهما يراجعاهما في الطلاق و البذل أي لا يصلح الطلاق بدون رضا الزوج و لا البذل بدون رضا الزوجة إن كان خلعا و قيل لا يعتبر إذنهما.

و الحق أن يقال: إنّ المستفاد من الأخبار اعتبار أحد الأمرين في الطلاق أما اشتراط الحكمين عليهما ذلك من أول الأمر أو الاستئذان منهما في الطلاق و البذل حينما يريد ذلك إن أطلقا و لم يشترطا الطلاق من الأول و لعل كلام المشهور حيث قالوا: باعتبار الاستئذان منزل على صورة الإطلاق.

و كيف كان فيشهد للأول: موثق سماعه حيث لم يعتبر بعد الاشتراط إلّا كونها على طهر من غير جماع لو أراد الطلاق و مثله خبر أبي بصير و خبر علي بن أبي حمزة و خبر الحلبي و أصرح من الجميع خبر فضالة.

و يشهد للثاني: خبرا أبي مسلم و رواية زيد و غيرها و أمّا صحيح الحلبي فإن كان بنحو العطف بأو في قوله: و يشترطا كان الخبر دالاً على كفاية أحد الأمرين. و إن كان بنحو العطف بواو كما هو الموجود في النسخ فالظاهر كون قوله: و يشترطا تفسيراً لقوله يستأمر الرجل و المرأة لا دالاً على اعتبار الأمرين معاً لعدمه اتفاقاً و لكونه خلاف الظاهر. فالأظهر كفاية أحد الأمرين.

و دعوى أنّه ينافي ما دلّ على أنّ الطلاق بيد من أخذ بالساق مندفعة: بأنّ تخصيص العام غير عزيز مع أنّه باشرطه عليهما قد وقع الطلاق بإذنه فتدبر.

[لا حكم مع اختلافهما]

٨- و لا خلاف أيضاً بينهم في أنّه لا حكم مع اختلافهما أي اختلاف الحكمين.

و يشهد به الأصل و اختصاص النصوص بصورة الاتفاق و عدم جواز الترجيح بلا مرجح نعم لحكم الرجل أن يطلق بغير عوض إن أذن له الرجل في ذلك لأنّ حكم

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٦١

[...]

المرأة لا صنع له بالطلاق.

[لو بعث الحاكم الحكيمين فغاب الزوجان أو أحدهما]

٩- بناء على التحكيم لو بعث الحاكم الحكيمين فغاب الزوجان أو أحدهما فعن المبسوط لم يجز الحكم لأنه حكم على الغائب ولا يجوز و لكن الأظهر هو الجواز كما فى الشرائع إذ لا- دليل على عدم جواز الحكم للغائب و عليه فى المقام و مقتضى إطلاق الأدلة جوازه.

و عدم جواز حكم الحاكم على الغائب فى بعض الموارد لا يستلزم ذلك فى المقام فان قيل: إنه مع الغيبه يحتمل ارتفاع الشقاق بينهما فلا مورد للحكم.

قلنا: أولاً: يستصحب بقائه. و ثانياً: إنه خروج عن محل البحث و هو الحكم عليهما من حيث الغيبه خاصة.

[إذا اشترط الحكمان عليهما شرطاً وجب الوفاء به]

١٠- إذا اشترط الحكمان عليهما أو على أحدهما شرطاً وجب الوفاء به لا لعموم المسلمون عند شروطهم «١» فإنه فى اشتراط الإنسان على نفسه و لا- يشمل ما لو اشترط على غيره بل لإطلاق أدلته الباب نعم إذا كان الشرط غير مشروع كان باطلاً لأن المحرم لا يحل بشرطهما و هو واضح.

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب الخيار كتاب التجارة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٢٦٢

الفصل التاسع فى أحكام الأولاد يلحق الولد فى الدائم مع الدخول

الفصل التاسع فى لحوق الأولاد بالآباء و ما يشترط فيه

الفصل التاسع فى أحكام الأولاد

إشارة

و تنقيح القول فيها بالبحث فى مقامات:

الأول: فى إلحاق الاولاد بالآباء و بيان ما يشترط فى ذلك.

الثانى: فى أحكام الولادة و سنتها.

الثالث: فى الرضاع.

الرابع: فى الحضانه.

[المقام الاول فى إلحاق الاولاد بالآباء]

إشارة

أما المقام الأول: فالكلام فيه في طي مسائل:

[شرائط لحق الولد]

إشارة

الاولى: لا كلام ولا إشكال في أنه يلحق الولد في الموطوءة بالعقد الدائم بالزوج مع اجتماع شروط ثلاثة:

[الدخول]

أحدها: الدخول بلا خلاف فيه في الجملة والأخبار الآتية شاهدة به إنما الكلام في موردين:
الأول: فيما إذا دخل بها قبلا و علم عدم الإنزال أو دخل بها دبراً مع العلم بعدم جذب الرحم المنى بوجه فإن المشهور بين الأصحاب إلحاق الولد بالزوج.

ولكن المحكي عن جماعة في الوطء دبراً أو في الوطء قبلا مع العلم بعدم الإنزال

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٦٣

[...]

و عدم سبق المنى أو فيهما عدم الإلحاق منهم الحلي في السرائر و المصنف في التحرير و الشهيد الثاني في الروضة و السيد في المدارك و سيد الرياض و صاحب الحقائق و المحقق اليزدي و غيرهم و هو الأظهر إذ مع العلم بعدم خروج المنى منه أو عدم دخوله في فرجها يعلم بانتفاء الولد و عدم كونه منه فكيف يلحق به اللهم إلا أن يتم ما أفاده في الجواهر قال: مع فرض إمكان سبق المنى و عدم الشعور به لا سبيل حيثئذ للقطع بنفي الاحتمال و لو بعيداً مع تحقق مسمى الدخول على أنه يمكن التولد من الرجل بالدخول و إن لم ينزل و لعله لتحرك نطفة المرأة و اكتسابها العلوق من نطفة الرجل في محلها أو غير ذلك.

و لكنّه كما ترى فإنّ الأول خلاف الفرض مع أنّه لا- يتم في الوطء في الدبر خصوصاً مع عدم الإنزال و الثاني باطل و تمسكه له بقاعدة الفراش «١» باطل فإنّها قاعدة مضروبة لمقام الشك في كون الولد للزوج بعد تحقق الفراش فلو علم بعدم الإنزال و عدم سبق المنى لا مورد لها.

و يدل على أنّه لا عبرة بمجرد الدخول في الإلحاق خبر أبي البختري عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن عليّ - عليه السلام - قال: «جاء رجل الى رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) فقال: كنت أعزل عن جارية لي فجاءت بولد فقال (صلى الله عليه و آله و سلم): الوكاء قد ينفلت فالحق به الولد» «٢».

إذ لو كان مجرد الدخول كافياً في الإلحاق لما كان وجه لهذا التعليل الذي هو كناية عن أن المنى ربّما يسبق من غير أن يشعر به.

فالمتمحصل: إنّ الدخول الذي يكون شرطاً للإلحاق هو ما إذا احتمل معه خروج

باب إلحاق الولد بصاحب الفراش.

(٢) الوسائل باب ١٥ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٦٤

و مضى ستة أشهر من حين الوطء و وضعه لمدة الحمل و هى ستة أشهر إلى عشرة

المنى و جذب الرحم إياه و أمّا مع العلم بعدم السبق فلا عبرة به.

الثانى: ما إذا لم يدخل بها و لكن أنزل على فرجها فإنّ المعروف من مذهب الأصحاب أنّ معه يلحق به الولد.

و يشهد به خبر أبى البخترى عن جعفر بن محمد عن أبيه إنّ رجلاً أتى عليّاً - عليه السلام - فقال: إنّ امرأتى هذه حامل و هى جارية حدثت و هى عذراء و هى حامل فى تسعة أشهر و لا - أعلم إلّا خيراً و أنا شيخ كبير ما افترعتها و إنّها لعلّى حالها فقال له عليّ - عليه السلام -: نشدتك إليه هل كنت تهريق على فرجها. قال: نعم - إلى أن قال عليّ -: و قد الحقت بك ولدها الحديث «١». و نحوه ما رواه المفيد عن نقله الآثار من العامة و الخاصة «٢».

[مضى ستة أشهر من حين الوطء]

و ثانى الشروط: مضى ستة أشهر من حين الوطء فلا عبرة بالأقل فى الولد الكامل كتاباً و سنّة مستفيضة أو متواترة و اجماعاً محكياً كذلك كذا فى الجواهر بل فى الرياض اجماعاً من المسلمين كافّة و ستأتى جملة من تلكم النصوص. أقصى مدة الحمل

[وضعه لمدة الحمل]

و ثالثها: وضعه لمدة الحمل اجماعاً من المسلمين كافّة كما فى الرياض و هى ستة أشهر إلى عشرة فى الولد الكامل عند الشيخ فى المبسوط و المصنف فى أكثر كتبه و المحقق فى الشرائع و الأصحاب بعد ما وافقوهم فى الأقل خالفوهم فى أقصى المدة،

(١) الوسائل باب ١٦ من أبواب احكام الأولاد حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٦ من أبواب احكام الأولاد حديث ١ - ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٦٥

[...]

فإنّ المشهور بينهم إنّ أقصى مدة الحمل تسعة أشهر لا عشرة بل عن بعضهم دعوى اجماع عليه.

و عن جماعة منهم السيد المرتضى فى الانتصار و المصنف فى المختلف و أبو الصلاح و الشهيد الثانى فى المسالك و سبطه فى المدارك و صاحب الكفاية: إنّ أقصى المدة سنّة فالأقوال ثلاثة و قد استدلل للقول الأخير بجملة من النصوص: منها: خبر غياث عن جعفر عن أبيه - عليهما السلام -: أدنى ما تحمل المرأة لستة أشهر و أكثر ما تحمل لسنة. قال بعض المحدثين فى بعض النسخ: و أكثر ما تحمل لستين «١».

أقول: الخبر مروي في الوسائل بلفظ سنتين و لم يذكر غيره و على هذا فلا بد من حمل الخبر على التقيّة إذ لم يقل أحد من أصحابنا بأن أقصاه سنتين.

ومنها: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: سمعت أبا إبراهيم - عليه السّلام - يقول: إذا طلق الرجل امرأته فادّعت حبلاً انتظر بها تسعة أشهر فإن ولدت و إلّا اعتدّت بثلاثة أشهر ثمّ قد بانت منه «٢».

و نحوه خبر محمّد بن حكيم عن أبي الحسن - عليه السّلام - قال: قلت له: المرأة الشابة التي تحيض مثلها يطلّقها زوجها فيرتفع طمّتها كم عدتها؟ قال - عليه السّلام -: ثلاثة أشهر قلت: فإنّها الحبل بعد ثلاثة أشهر قال: عدّتها تسعة أشهر قلت: فإنّها ادّعت الحبل بعد تسعة أشهر فقال: إنّما الحمل تسعة أشهر قلت: تتزوج قال - عليه السّلام -: تحتاط بثلاثة أشهر قلت: فإنّها ادّعت بعد ثلاثة أشهر قال: لا ريبه عليها تزوجت إن شاءت «٣».

(١) الوسائل باب ١٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ١٥.

(٢) الوسائل باب ٢٥ من أبواب العدد حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٢٥ من أبواب العدد حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٦٦

[...]

و قد استدللّ بهما السيد في محكي المدارك لهذا القول قال: و الظاهر إنّ المراد بقوله الحبل تسعة أشهر إنّ الغالب فيها ذلك ثم أمرها بالاحتياط ثلاثة أشهر و ذلك مجموع السنّة و أورد عليه في الحقائق و الجواهر بأنّ الثلاثة أشهر بعد التسعة في الخبرين إنّما هو للتعبّد لا لاحتمال بقاء الحمل و بعبارة اخرى هي عدّة شرعية نظير عدّة من مات زوجها قبل عشر سنين من مفارقتها و ما شاكل. و أيده صاحب الحقائق بموثق سماعه الآتي الدال على أنّها تعتد ثلاثة أشهر بعد مضي السنّة إذ لو كان ذلك لتحصيل أقصى الحمل لزم منه كون أقصاه خمسة عشر شهراً و هو باطل بالضرورة.

و فيه ان ذلك يتم في صحيح عبد الرحمن لكأنه لا يتم في خبر محمّد بن حكيم فإنّ قوله - عليه السّلام -: تحتاط ثلاثة أشهر بضميمة قوله - عليه السّلام -: لا ريبه عليها فيما بعد مضي السنّة كالصريح في أنّ عدم التزويج في الثلاثة أشهر بعد تسعة أشهر إنّما هو لاحتمال الحمل لا للتعبّد الشرعي أو لغيره من الحكم و عليه فيتعين حمل قوله: إنّما الحمل تسعة أشهر على أنّه الأغلب و به يظهر ما في الجواهر من دعوى صراحتهما من أنّ الأقصى تسعة أشهر.

ومنها: خبر آخر لابن حكيم عن العبد الصالح - عليه السّلام - قال: قلت: المرأة الشابة التي تحيض مثلها يطلّقها زوجها - إلى أن قال: - فإنّها ارتابت قال: عدتها تسعة أشهر قلت: فإنّها ارتابت بعد تسعة أشهر قال: إنّما الحمل تسعة أشهر قلت: فتتزوج؟ قال: تحتاط بثلاثة أشهر قلت: فإنّها ارتابت بعد تسعة أشهر قال: إنّما الحمل تسعة أشهر قلت: فتتزوج؟ قال: تحتاط بثلاثة أشهر قلت: (فإنّها ارتابت بعد ثلاثة أشهر قال - عليه السّلام -: (ليس عليها ريبه تتزوج) «١»

(١) الوسائل باب ٢٥ من أبواب العدد حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٦٧

[...]

و مثله خبره الثالث عن أبي عبد الله أو أبي الحسن - عليه السلام - (١) و الكلام فيهما استدلالاً و إيراداً و جواباً ما في سابقهما.
و منها: خبر أبان عن ابن حكيم عن أبي إبراهيم أو ابنه - عليه السلام - أنه قال في المطلقة: يطلقها زوجها فتقول أنا حبلى فتمكث سنّة فقال: إن جاءت به لأكثر من سنّة لم تصدّق و لو ساعة واحدة في دعواها (٢).

و هو بالمفهوم يدل على أنّه إن جاءت به لسنّة أو أقل تصدّق فهو كالصريح في أنّ أقصى المدّة سنّة.
و يؤيدها: ما عن المدارك قال: و ذكر جدي أنّه وقع في زمانه في بعض النساء تأخّر حملهنّ سنّة و حكى لنا في هذا الزمان أنّه وقع ذلك أيضاً في بعض نساء بلدنا.

و بإزاء تلکم النصوص نصوص تدل على أنّ أقصى الحمل تسعة أشهر.
منها: خبر محمّد بن حكيم قال: سألت أبا الحسن - عليه السلام -: فقلت: المرأة التي لا تحيض مثلها و لم تحض كم تعتد؟ قال: ثلاثة أشهر قلت فإنّها ارتابت قال - عليه السلام -: تعتد آخر الأجلين تعتد تسعة أشهر قلت: فإنّها ارتابت قال - عليه السلام -: (ليس عليها ارتياب لأنّ الله عزّ و جلّ جعل للحبل وقتاً فليس بعده ارتياب) (٣).
لكن الاستدلال به متوقف على عدم ارادة تسعة أشهر بعد ثلاثة أشهر و إلّا فهو من أدلّة القول الأول و هو محتمل فالخبر مجمل لا يصح الاستدلال به.

و منها: مرسل (٤) عبد الرحمن بن سيابة عمّن حدّثه عن أبي جعفر - عليه السلام - عن

(١) الوسائل باب ٢٥ من أبواب العدد حديث ٥-٣.

(٢) الوسائل باب ٢٥ من أبواب العدد حديث ٥-٣.

(٣) الوسائل باب ٤ من أبواب العدد حديث ١٨.

(٤) الوسائل باب ١٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٦٨

و لو غاب أو اعتزل أكثر من عشرة أشهر ثمّ ولدت لم يلحق به

غاية الحمل بالولد في بطن امّه كم هو فإنّ الناس يقولون: ربّما يبقى في بطنها سنتين؟ فقال - عليه السلام -: كذبوا أقصى مدّة الحمل تسعة أشهر و لا يزيد لحظة و لو زاد ساعة لقتل امّه قبل أن يخرج (١).

و لكنّه مضاف إلى ضعف سنده بالارسال أنّ المسئول عنه فيه مدّة الحمل بالولد و من المعلوم عدم صدق الولد ما دام كونه علقه و مضغّه فصدق الولد يتوقف على مضى ثلاثة أشهر فإذا كان أقصى مدّة الحمل بالولد تسعة أشهر كان أقصى مدّة الحمل من بدء ما يكون نطفه سنّة.

و يؤيد ذلك قوله: و لو زاد ساعة لقتل امّه قبل أن يخرج منها لأنّه إن كان المراد بيان أقصى مدّة الحمل المطلق كان هذا مخالفاً للوجدان حيث إنّ الغالب هو التجاوز عن التسعة بأيام فهذا الخبر أيضاً من أدلّة القول بالسنة.

و منها: خبر أبان عن الإمام الصادق - عليه السلام -: أنّ مريم حملت بعبسى تسع ساعات كل ساعة شهراً (٢).

و فيه: أنّه ليس في مقام بيان الحكم بل في مقام بيان كيفية حمل مريم.

فالمتحصل ممّا ذكرناه تطابق النصوص على أنّ أقصى المدّة سنّة.

و أمّا القول بأنّه عشرة أشهر فلم نقف له على مستند و إن حكى عن جماعة منهم ابن حمزة إنّ به رواية.

و كيف كان ف لو غاب الزوج أو اعتزل أكثر من عشرة أشهر على القول بأنّها أقصى المدّة و أكثر من السنّة على المختار ثمّ ولدت لم

يلحق به الولد كما يظهر

(١) الوسائل باب ١٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ١٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٦٩

و القول قوله في عدم الدخول

وجهه مما تقدم.

حكم ما لو اختلفا في الدخول

الثانية: لو اختلفا في الدخول أى الوطاء الموجب لإلحاق الولد و عدمه فادّعت المرأة ليلحق به الولد و أنكر الرجل ف القول قوله في عدم الدخول لأصالة عدم الدخول و لأنه من فعله فيقبل قوله فيه هكذا ذكره الأصحاب و لكن يمكن أن يقال: إنه إن كان ذلك بعد ما خلا بها يقدم قول الزوجة لظهور الخلوة في الدخول.

و الدليل على حجية هذا الظهور و تقدمه على الأصل النصوص «١» الواردة في تنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول الدالة على أنه إن خلا بها يجب عليه تمام المهر المتقدمة في تلك المسألة و قد عرفت أنها محمولة على الظاهر و ارادة أن الخلوة طريق إلى الدخول بل هناك روايات «٢» تدل على أنه مع الخلوة لا يسمع قولهما في عدم الدخول فمع الخلوة يقدم قولها.

و أمّا بدونها فإن كانت المرأة بكرة يرجع إلى النساء و ينظر إليها من يوثق به من النساء فإن لم تكن دخلت عليه يحكم بالدخول كما دلّ على ذلك النص «٣».

و لو اتّفقا على الدخول و لكن الزوج أنكر الولادة و ادّعى أنها جاءت بالولد من الخارج فالقول قول الزوج لأصالة عدم الولادة. و لو اتّفقا على الدخول و على الولادة و اختلفا في مضي مدة الحمل بأن ادّعى الزوج أنها جاءت بالولد بعد مضي أكثر من سنة من حين الدخول و ادّعت المرأة

(١) الوسائل باب ٥٥ من أبواب المهور.

(٢) الوسائل باب ٥٦ من أبواب المهور.

(٣) الوسائل باب ٥٧ من أبواب المهور حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٧٠

[...]

عدم مضي تلك المدة فالظاهر أن القول قول الزوج لأصالة عدم زيادة المدة و عدم مضيها فيدخل المقام بذلك تحت ما دلّ على إلحاق الولد بالزوج مع اجتماع الشرائط.

و لو اتّفقا على الدخول و على الولادة و اختلفا في مضي أقل مدة الحمل و ادّعى الزوج ولادته لدون سنة أشهر من حين الوطاء و ادّعت الزوجة مضي أقل المدة فمقتضى أصالة عدم انقضاء مدة الحمل هو تقديم قول الزوج.

و قد علّله الشهيد الثاني في محكي المسالك بوجه آخر و هو إن مآل هذه الدعوى أى دعوى عدم مضي تلك المدة إلى دعوى

الدخول فإنه إذا قال: لم تمض ستة أشهر من حين الوطء فمعناه أنه لم يطأ قبل هذه المدة و إنما وطأ في انتهائها فكما أن قوله يقدم في عدم الدخول لأصالة عدمه فكذا هنا لأصالة عدم تقدمه لاشتراكهما في تعليل الأصل انتهى.

و قد استدلل لتقديم قولها بوجوه:

الأول: ما في الجواهر و هو أصالة لحوق الولد بالوطء المحترم حتى يتبين فساد ذلك و هي قاعدة أخرى غير قاعدة الولد للفراش و لو كونها أخص منها و حينئذ فمتى تحقق الوطء حكم شرعاً بلحوق الولد إلماً إذا علم عدم بالوضع لأقل الحمل أو لغير ذلك ففي الفرض تكون المرأة منكراً لموافقه قولها لهذه القاعدة.

وفيه: إن النصوص المحددة لأقل مدة الحمل تدل على اعتبار مضي المدة المزبورة في الإلحاق و أن بدونه لا يلحق الولد فكما أنه لو علم بالوضع لأقل المدة لا مجال للتمسك بالأصل المزبور كذلك لو شك فيه و جرى استصحاب عدم المضي و إن شئت قلت: إن الاستصحاب لكونه جارياً في الموضوع يكون حاكماً على تلك القاعدة.

الثاني: ما في الجواهر أيضاً و غيرها و هو أن قاعدة «١» الولد للفراش تدل على

(١) راجع ص ٢٤٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٧١

[...]

ذلك و هي قاعدة مضروبة لحالة الشك و شيد هذا الوجه المحقق اليزدي بأن هذه القاعدة في طول القاعدة المستفادة من النصوص المحددة لأقل مدة الحمل و أقصاها التي هي مضروبة لحال الشك في الفجور و لا نظر لها إلى الشك في المدة و هذه القاعدة استست لحالة الشك مطلقاً.

قال: و يؤيد ذلك أنه لو كانت تلكم النصوص في مقام تقييد الولد للفراش و لم تكن قاعدة مستقلة للزم لغوية قاعدة الولد للفراش أو كونها قليل المورد.

أقول: لا إشكال في أن قاعدة الولد للفراش قاعدة مضروبة في حالة الشك و الاحتمال و عدم احراز كون الولد متكوناً من ماء الزوج. و أمّا النصوص المحددة لأقل مدة الحمل و لأقصاها فإنما هي في مقام بيان حكم واقعي و أن الولد لا يكون في أقل المدة ملحقاً و يحرز بها عدم الإلحاق و هي موجهة للعلم بعدم الإلحاق.

و أمّا أنه إذا كان الولد بعد مضي أقل المدة و قبل مضي أقصاها فهل الولد ملحق بالزوج أم لا؟ فتلكم النصوص أجنبية عن بيانه و لو تضمن بعضها لذلك أيضاً فهو أمر آخر و يكون مفاده مفاد قاعدة الفراش حينئذ و بهذا يظهر أمران:

١- إن أصالة عدم مضي تلك المدة بضميمة تلكم النصوص حاكمه على قاعدة الفراش لارتفاع موضوعها و هو الشك.

٢- إنه يبقى موارد كثيرة لقاعدة الفراش مع تقييدها بتلكم النصوص فإنها في كل مورد شك في الفجور و كانت الولادة بعد الدخول و قبل مضي أقصى المدة و بعد مضي أقلها لما عرفت من أن تلكم النصوص لا نظر لها إلى الإلحاق و إنما هي في مقام بيان موارد عدم الإلحاق و موارد امكان الإلحاق.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٧٢

[...]

الثالث: ما عن كشف اللثام من أن العلوق بالولد من فعلها فيرجع إليها فيه فيقدم قولها مطلقاً.

وفيه: إنَّ العلوق بالولد ليس من فعلها بل من فعل الله تعالى.

الرابع: ما ذكره سيد الرياض من أنَّ الأصل الذي مع الزوج معارض بأصالة عدم موجب للحمل لها غير دخوله. وفيه: إنَّه إنَّ أراد به الأصل الذي ذكره صاحب الجواهر وهو الوجه الأول فيرد عليه ما تقدم وإنَّ أراد به الاستصحاب فهو لا يثبت كون الولد من دخوله.

فالمحصل إنَّ ما ذكرناه من كون القول قول الزوج يمينه في هذه الصورة لا إشكال فيه.

و لو اتَّفقا على الدخول وعلى مضي أقل المدة وعدم تجاوز أكثرها فلا إشكال في لحوق الولد بالزوج وإن وطئها واطئ فجوراً فضلاً عما لو اختلفا فيه فإنَّ الولد للفراش وللعاهر الحجر نعم فيما إذا وطئها واطئ شبهة كلام قد تقدم وعرفت أنَّ المتَّجه حينئذ القرعة مع مضي أقل المدة منه أيضاً وعدم تجاوز الأقصى و لو اختلفا فيه فالقول قولها لأصالة عدم الوطء إلّا مع وجود اماره عليه كالخلوة.

و لو اتَّفقا على الدخول وعلى عدم حصول الشرط بأنَّ اتَّفقا على التجاوز عن أقصى مدته من زمانه فهل يكتفى باتفاقهما على نفى الولد عنه في انتفائه نظراً إلى أنَّ الفعل لا يعلم إلّا منهما وإقامه البينة على ذلك متعذرة أو متعسرة فلو لم يكتف باتفاقهما لزم الإضرار بالزوج لعلمه بانتفائه عنه في الواقع ولا- يمكنه نفيه ظاهراً وإلى أنَّ الشارع أوجب عليه النفي مع علمه بالانتفاء ولا- يمكن ذلك باللعان في الفرض لتوقفه على تكاذبهما فلو لم يكتف به في انتفائه عنه لزم لغوية إيجاب النفي عليه، أم لا- يكتفى به نظراً إلى تعلق الحق بغيرهما وهو الولد ولا مانع من انتفائه عنه واقعاً وعدم الانتفاء

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٧٣

و لو اعترف به ثمَّ أنكر الولد لم ينتف إلّا باللعان ولا يجوز له إلحاق ولد الزنا به

□

ظاهراً أو لا يلزم من ذلك اضرار به فإنَّ الولد بحسب قاعدة الفراش ملحق به ظاهراً فله العل فيما بينه وبين الله بما يعلم. وفي الظاهر بما تقتضيه القاعدة كما لا مانع من عدم قبول قوله في نفى الولد وإنما اثره عدم ترتيب الآثار التي له بذلك ولا يلزم اللغوية وجهان أظهر هما الثاني.

و ممّا ذكرناه يظهر ما في إطلاق ما أفاده المصنف - ره - حيث قال: و لو اعترف به أي بالدخول ثمَّ أنكر الولد لم ينتف إلّا باللعان اللهم إلّا أن يقال إنَّ مرجع الضمير هو الولد دون الدخول فمراده إنَّه بعد الاعتراف بالولد لا أثر لإنكاره وهو تام اجماعاً ونصاً «١».

[عدم جواز نفى الولد مع العلم أو الشك]

و الثالثة: كما لا- يجوز نفى الولد مع العلم أو مع الشك لاحتمال الفجور بعد تحقق شروط الإلحاق للنصوص المتقدمة جملة منها كذلك لا يجوز له إلحاق ولد الزنا به وإن تزوج الزانية بعد الحمل لأنَّ قاعدة الفراش مختصة بالمنعقد بالفراش وللعاهر الحجر. ويشهد به مضافاً إلى ذلك: خبر علي بن مهزيار عن محمد بن الحسن القمي قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني - عليه السلام - معي يسأله عن رجل فجر بامرأة فحملت ثمَّ إنَّه تزوجها بعد الحمل فجاءت بولد هو أشبه خلق الله به فكتب - عليه السلام - بخطه وخاتمه: الولد لغية لا يورث «٢» ونحوه غيره.

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب ميراث ولد الملائنة.

(٢) الوسائل باب ٨ من أبواب ميراث ولد الملائنة حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٧٤

و لو تزوجت بآخر بعد طلاق الأول و أتت بولد لأقل من ستة أشهر فهو للأول و إن كان لسته أشهر فصاعداً فهو للأخير و لو كان لأقل

من ستة أشهر من وطء الثانى و أكثر من عشرة أشهر من طلاق الأول فليس لهما

حكم ما لو جاءت المزوجة بعد الطلاق بولد

الرابعة: و لو طلق امرأته و تزوجت بآخر بعد طلاق الأول و انقضت العدة و أتت بولد لأقل من ستة أشهر من وطء الثانى و كان لأكثر منها من وطء الأول فهو للأول و إن كان لستة أشهر فصاعداً فهو للأخير و لو كان لأقل من ستة أشهر من وطء الثانى و أكثر من عشرة أشهر على مبنى المصنف - ره - من أنها أقصى مدة الحمل و أكثر من سنة على المختار من طلاق الأول فليس لهما و هذا كله ممّا لا خلاف فيه و تقتضيه القواعد المتقدمة مضافاً إلى النصوص الخاصة.

كخبر زرارة عن أبى جعفر - عليه السلام -: (عن الرجل إذا طلق امرأته ثم نكحت و قد اعتدت و وضعت لخمسة أشهر فهو للأول و إن كان ولدا نقص من ستة أشهر فلائمه و لأبيه الأول و إن ولدت لستة أشهر فهو للأخير) «١».

و مرسل جميل عن أحدهما - عليهما السلام - فى المرأة تزوج فى عدتها قال - عليه السلام -: يفرق بينهما و تعتد عدّة واحدة منهما جميعاً فإن جاءت بولد لستة أشهر أو أكثر فهو للأخير و إن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر فهو للأول «٢».

و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله - عليه السلام -: إذا كان للرجل منكم الجارية يطأها فاعتدت و نكحت فإن وضعت لخمسة أشهر فإنه لمولاه الذى أعتقها و إن وضعت

(١) الوسائل باب ١٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ١١.

(٢) الوسائل باب ١٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ١٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٧٥

و لو اعترف بولد أمته أو المتعة ألحق به و لا يقبل نفيه بعد ذلك و لو وطأ بالشبهة لحق به الولد فإن كان لها زوج و ظنت خلوها ردت عليه بعد العدة من الثانى

بعد ما تزوجت لستة أشهر فإنه لزوجه الأخير «١». و نحوها غيرها.

و بذلك يظهر ضعف القول بالقرعة لو كان لأكثر من ستة أشهر من وطء الثانى و أقل من أقصى المدة من وطء الأول.

[لو اعترف بولد أمته أو المتعة ألحق به و لا يقبل نفيه بعده]

الخامسة: و لو اعترف بولد أمته أو المتعة ألحق به و لا يقبل نفيه بعد ذلك اجماعاً.

و يشهد به نصوص كصحيح الحلبي عن أبى عبد الله - عليه السلام - فى حديث قال: (و أيما رجل أقر بولده ثم انتفى منه فليس له ذلك و لا كرامة يلحق به ولده إذا كان من امرأته أو وليدته) «٢».

و صحيحه الآخر عنه - عليه السلام -: إذا أقر رجل بولده ثم نفاه لزمه «٣».

و خبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن عليّ - عليه السلام -: إذا أقر الرجل بالولد ساعة لم ينف عنه أبداً «٤». و نحوها غيرها.

[لحق الولد فى الوطى بالشبهة]

السادسة: ولو وطأ بالشبهة يلحق به الولد فإن كان لها زوج وظنت خلوها ردت عليه بعد العدة من الثاني وقد تقدم الكلام في هذه المسألة وفروعها حتى إلحاق الولد في الفصل الثاني فيما يحرم بالسبب في مسألة حرمة التزويج في العدة فراجع.

(١) الوسائل باب ١٧ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٦ من أبواب ميراث ولد الملائنة حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٦ من أبواب ميراث ولد الملائنة حديث ٢.

(٤) الوسائل باب ٦ من أبواب ميراث ولد الملائنة حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٧٦

و يجب عند الولادة استبداد النساء أو الزوج بالمرأة

بيان ما يجب عند الولادة

المقام الثاني: في أحكام الولادة

إشارة

أعم من ما يستحب و يجب منها

[ما يجب عند الولادة]

أن الواجب عند الولادة استبداد النساء دون الرجال أو الزوج بالمرأة بلا خلاف في شيء من ذلك ولا إشكال فهاهنا فروع:

١- يجب على النساء كفاً للحضور عند الولادة لوجوب حفظ النفس المحترمة عند تحقق ما يخشى منه تلفها مع عدم الحضور و منه ما نحن فيه.

٢- يجب استبداد النساء و لا يجوز حضور الرجال و علل بأن مثل ذلك يوجب سماع صوتها غالباً و الاطلاع على ما يحرم. و الجواب عن الوجه الأول ما تقدم من عدم حرمة سماع صوت الأجنبية و أيد ذلك بأن حضور الرجال ربما يؤدي إلى تلفها و تلف ولدها باعتبار ما يحصل معها من الحياء و نحوه و بما دل من نص «١» و فتوى على قبول شهادة النساء منفردات بالولادة و الاستهلال و نحوهما.

الظاهر أن ما ذكر أولاً: في هذا الزمان مما يضحك الثكلى بل تفتخر النساء بحضور الرجال الأجانب و كونهم متصددين لذلك و أحد المناصب المهمة كون الرجل من القوابل و تعد هذه المطالب في هذا العصر من الخرافات اللهم إلا أن يقال: إن هذا في النساء المتبرجات الكاشفات اللاتي قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) في حقهن: من الدين خارجات «٢». و أما المتدينات و هن كثيرات جداً فهو حق بل ينبغي ذكره دليلاً و شاهداً لا مؤيداً.

(١) الوسائل باب ٢٤ من أبواب الشهادات.

(٢) الوسائل باب ٧ من أبواب مقدمات النكاح حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٧٧

[...]

- ٣- عدم الفرق بين الرجال الأجانب والمحارم لاستلزام ذلك اطلاع المحارم أيضاً على ما يحرم عليهم.
- ٤- مع فرض عدم من يقوم بحاجتها من النساء يجب على الرجال لأن وجوب حفظ النفس المحترمة أهم من المحرمات فعند التراحم يسقط كل محرّم ولذا قالوا: المحظورات تباح عند الضرورات.
- و هل يقدم المحارم على الأجانب كما صرح به بعضهم أم لا؟ كما فى الجواهر وجهان أظهرهما الأول فإن تصدى المحارم مستلزم لكون ما يرتكب من المحرمات أقل مثلاً لمس سائر مواضع البدن غير العورة والنظر إليها لا يكون محرماً عليهم وهى محرمة على الأجانب فكل ما أمكن تقليل ارتكاب المحرمات تعين.
- و عليه فلا بأس بما قاله بعضهم: من وجوب جعل الأجنبية محرماً مع الامكان فإنه بذلك يقلل المحظورات.
- ٥- لا بأس بالزوج وإن وجد النساء لعدم حرمة شئ عليه بل يحل له النظر إلى العورة ولا يجوز ذلك للنساء إلّا عند الضرورة.
- و على ذلك فقد يقال: إنه مع تمكنه من الحضور وعدم ترتب محذور عليه لا يجوز للنساء ذلك.
- ثم إن فى المقام رواية وهى رواية جابر عن أبى جعفر - عليه السلام -: (كان على بن الحسين - عليه السلام - إذا حضرت ولادة امرأة قال: أخرجوا من فى البيت من النساء لا تكون المرأة أول ناظر إلى عورة) «١».
- و فى الجواهر وهو حكم غريب ومخالف للسيرة والفتاوى وغيرها من النصوص.

(١) الوسائل باب ١٨ من أبواب احكام الأولاد حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٢٧٨

و يستحب غسل المولود والأذان فى اذنه اليمنى والإقامة فى اليسرى

□
. أقول: الظاهر من الأمر بجماعه بإخراج النساء إرادة اللاتى لا تكونن متصديات لأمر ولا بأس بذلك استحباباً والله العالم.

ما يندب عند الولادة

- و منها: أنه يستحب عند الولادة أمور غسل المولود - بضم الغين - وقد تقدم الكلام فى الدليل على استحبابه ووقته واعتبار الترتيب فيه وعدمه وضعف القول بوجوبه فى مبحث الأغسال من كتاب الطهارة.
- و الأذان فى اذنه اليمنى والإقامة فى اليسرى ويشهد به جملة من النصوص:
- كقوى السكوني عن أبى عبد الله - عليه السلام -:
- (قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): من ولد له مولود فليؤذن فى اذنه اليمنى بأذان الصلاة وليقم فى اذنه اليسرى فإنها عصمة من الشيطان الرجيم) «١».
- و مرسل الصدوق: قال الصادق - عليه السلام -: المولود إذا ولد يؤذن فى اذنه اليمنى ويقام فى اليسرى «٢». و نحوهما غيرهما.
- و لا يعارضها خبر حفص الكناسى عن أبى عبد الله - عليه السلام -: مروا القابلة أو بعض من يليه أن يقيم الصلاة فى اذنه اليمنى فلا يصيبه لمم ولا تابعة أبداً «٣».
- لإمكان البناء على كونه مستحباً آخر و ربما يقال: إن محل ذلك قبل قطع السرّة لخبر الرازى عن الإمام الصادق - عليه السلام -: خذ عدسة جاوشير فذيقه بالماء ثم قطّر فى

(١) الوسائل باب ٣٥ من أبواب احكام الأولاد حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٤٦ من الأذان حديث ٢ كتاب الصلاة.

(٣) الوسائل باب ٣٥ من أبواب احكام الأولاد حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٧٩

و تحنيكه بتربه الحسين - عليه السلام - و بماء الفرات و تسميته باسم أحد الأنبياء أو الأئمة - عليهم السلام -

(أنفه في المنخر الأيمن قطرتين و في الأيسر قطرة و أذن في اذنه اليمنى و أقم في اليسرى تفعل به ذلك قبل أن تقطع سرته فإنه لا يفرغ أبداً) «١» الحديث.

و لكن ذلك لا- مفهوم له كى يقيد به إطلاق النصوص الأخر و يعارض به ما تضمن «٢» فعل المعصومين - عليهم السلام - بعد قطع السرّة بل في السابع أيضاً فالكل حسن.

و تحنيكه بتربه الحسين - عليه السلام - للنصوص «٣» و بماء الفرات الذى هو النهر المعروف للأخبار «٤» أيضاً فإن لم يوجد ماء الفرات فبماء السماء كما في مرسل الكليني «٥».

قالوا و المراد بالتحنيك إدخال ذلك إلى حنكه و هو أعلى داخل الفم و قيل يكفى الدلك بكل من الحنكين للعموم و إن كان المتبادر ذلك الأعلى.

و تسميته باسم أحد الأنبياء أو الأئمة - عليهم السلام - أو ما يتضمن العبودية لله سبحانه كعبد الله و عبد الرحمن و سائر الأسماء المستحسنة.

كما يشهد بذلك كلّ نصوص «٦» مستفيضة و أصدق الأسماء ما سمي بالعبودية و أفضلها أسماء الأنبياء كما في النص «٧».

و أن يكنّيه ب الكنية و المراد بها ما صدر بأب و أم مخافة النبز و هو لقب السوء قال الإمام الباقر - عليه السلام - في خبر معمر بن خيثم: إنّنا لنكنّي أولادنا في صغرهم مخافة النبز أن يلحق بهم «٨».

(١) الوسائل باب ٣٥ من أبواب احكام الأولاد حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٣٦ من أبواب احكام الأولاد.

(٣) الوسائل باب ٣٦ من أبواب احكام الأولاد.

(٤) الوسائل باب ٣٦ من أبواب احكام الأولاد.

(٥) الوسائل باب ٣٦ من أبواب احكام الأولاد.

(٦) الوسائل باب ٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦ من أبواب احكام الأولاد

(٧) الوسائل باب ٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦ من أبواب احكام الأولاد

(٨) الوسائل باب ٢٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٨٠

و الكنية و لا يكنّي محمداً بأبى القاسم و حلق رأسه يوم السابع و العقيقة بعده

و فى خبر السكونى عن الإمام الصادق - عليه السلام -: من السنّة و البر أن يكنّي الرجل باسم ابنه «١».

و يستثنى من ذلك ما ذكره المصنف بقوله و لا يكتنى محمداً بأبى القاسم أى لا يجمع بين التسمية بمحمد و التكنية بأبى القاسم لخبر السكونى عن أبى عبد الله - عليه السلام -: (أن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم نهى عن أربع كنى عن أبى عيسى و عن أبى الحكم و عن أبى مالك و عن أبى القاسم إذا كان الاسم محمداً) «٢».

و الظاهر رجوع القيد إلى الأخير و أما الثلاثة فتكره مطلقاً ثم إن الظاهر التسالم على حمل النهى على الكراهة. و حلق رأسه يوم السابع ففى خبر أبى بصير عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (فى المولود يسمّى فى اليوم السابع و يعق عنه و يحلق رأسه و يتصدق بوزن شعره فضة و يبعث إلى القابلة بالرجل مع الورك و يطعم منه و يتصدق) «٣». و فى خبره الآخر: (إذا ولد لك غلام أو جارية فعق عنه يوم السابع شاء أو جزوراً و كل و أطعم و سم و احلق رأسه يوم السابع و تصدق بوزن شعره ذهباً أو فضة و أعط القابلة طائفة من ذلك فأى ذلك فعلت أجزأك) «٤». و نحوهما غيرهما. و بها يظهر استحباب العقيقة و سيأتى الكلام فيها و قالوا: ينبغى أن تكون العقيقة بعده أى بعد الحلق. و استدل له فى محكى الروضة قال: فقال إسحاق بن عمار للصادق - عليه السلام -: بأى

(١) الوسائل باب ٢٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٢٩ من أبواب احكام الأولاد حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٤٤ من أبواب احكام الأولاد حديث ١.

(٤) الوسائل باب ٤٤ من أبواب احكام الأولاد حديث ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٢٨١

و التصدق بوزنه ذهباً أو فضة و ثقب اذنه و ختانه فيه

ذلك يبدأ؟ قال - عليه السلام -: (يحلق رأسه و يعق عنه و يتصدق بوزن شعره فضة يكون ذلك فى مكان واحد) «١». و فيه نظر و الأمر سهل.

و أما التصدق بوزنه أى وزن شعره ذهباً أو فضة فقد مر ما يدل عليه.

و ثقب اذنه بإجماعنا كما فى الرياض و النصوص «٢» المستفيضة شاهدة به.

و مقتضى إطلاق جملة منها الاكتفاء بثقب اذن واحدة و لكن بعضها يدل على استحباب ثقب الاذنين كالخبرين «٣» الواردين فى ثقب اذنى الحسين - عليهما السلام - و لا يحمل المطلق منها على المقيد فالكل حسن.

و ختانه فيه أى فى اليوم السابع بلا خلاف فى استحبابه و فى الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه و النصوص «٤» به مستفيضة أو متواترة و لا خلاف أيضاً فى أنه لو أخر عنه جاز و قد صرح به فى صحيح ابن يقطين «٥» و غيره.

وجوب الختان

إنما الخلاف فى أنه هل يجب على الولى الختان قبل أن يبلغ الصبى بحيث يكون ختانه فى يوم السابع إلى حين البلوغ من الواجب الموسع و أفضل الأفراد الختان يوم السابع كما عن المصنف فى التحرير و استظهره الشهيد الثانى من عبارة الشرائع أم

(١) الوسائل باب ٤٤ من أبواب احكام الأولاد حديث ٩.

(٢) الوسائل باب ٥١ من أبواب احكام الأولاد حديث ٢-٤.

(٣) الوسائل باب ٥١ من أبواب احكام الأولاد حديث ٢-٤.

(٤) الوسائل باب ٥٢ من أبواب احكام الأولاد.

(٥) الوسائل باب ٥٤ من أبواب احكام الأولاد حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للمرواني)، ج ٢٢، ص: ٢٨٢

[...]

لا يجب عليه كما هو المشهور بين الأصحاب.

و استدلل للأول: بالنصوص الآمرة للولي بأن يختتنه و أجاب عنه السيد في محكي المدارك بالتصريح في صحيح علي بن يقطين بأنه لا بأس بالتأخير.

و أورد عليه في الحقائق: بأن الظاهر من الصحيحة المذكورة إنما هو أنه لا بأس بالتأخير عن السابع بمعنى أنه لا يتحتم عليه فعله وجوباً أو استحباباً في يوم السابع بل يجوز التأخير عنه و القائل بالوجوب إنما أراد به الوجوب الموسع إلى ما قبل البلوغ فلا تكون الرواية منافية له.

و فيه: إنَّ النصوص المتضمنة لأمر الولي بذلك متضمنة لأمره به يوم السابع كقوى السكوني عن أبي عبد الله - عليه السلام -: (قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): طهروا أولادكم يوم السابع إنَّه أطيب و أظهر و أسرع لنبات اللحم) الحديث «١». و نحوه غيره.

و عليه فصحيح علي بن يقطين عن أبي الحسن - عليه السلام - عن ختان الصبي لسبعة أيام من السنة هو أو يؤخر فأيهما أفضل؟ قال: (لسبعة أيام من السنة و إنَّ آخر فلا بأس) «٢».

يصلح شاهداً لحمل تلك الأوامر على الاستحباب.

اللهم إلّا أن يقال: إنَّ ظاهر تلك النصوص وجوب الاختتان على الولي و غاية ما يدل عليه الصحيح إنَّ للولي أن يؤخر عن يوم السابع و لا يدل على جواز تركه بالمرّة إلى أن يبلغ و بهذا المقدار يرفع اليد عن ظهور تلك النصوص فلا وجه لرفع اليد عن ظهورها في الوجوب رأساً.

(١) الوسائل باب ٥٢ من أبواب احكام الأولاد حديث ٤.

(٢) الوسائل باب ٥٤ من أبواب احكام الأولاد حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للمرواني)، ج ٢٢، ص: ٢٨٣

[...]

و قد استدلل صاحب الحقائق على الاستحباب: بالأخبار الدالة على أنه من السنن كصحيح عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (ختان الغلام من السنة و خفض الجارية ليس من السنة) «١». و نحوه غيره.

و فيه: إنَّ السنة تطلق على معنيين: على المستحب و على ما ثبت وجوبه بغير الكتاب و المراد بها في هذه النصوص الثاني لوجهين: أحدهما: قوله (و خفض الجارية ليس من السنة) فإنَّه بعد معلومية استحبابه كما سيأتي يكون المراد نفي الوجوب مع أنه صرح به في خبر مسعدة بن صدقة عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (خفض النساء مكرمة و ليس من السنة و لا شيئاً واجباً و أي شيء أفضل من المكرمة) «٢». فيدل ذلك على إرادة الواجب من السنة.

الثاني: التصريح بأنه سنة واجبة في خبر الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا - عليه السلام - أنه كتب إلى المأمون: و الختان سنة واجبة للرجال و مكرمة للنساء «٣».

و على ذلك فهذه النصوص تدل على وجوب الختان لا على استحبابه فإن قيل: إن غاية ما يدل عليه كون الختان من الواجبات و هذا ممّا لا كلام فيه إن لم يختن الغلام إلى أن بلغ فإنه يجب عليه الختان كما سيأتي و هذا لا يدل على وجوبه على الولي. قلت: إن ظاهر صحيح ابن سنان المتقدم وجوب ختان الغلام و هو من لم يبلغ و حيث أنه لا يجب على نفسه فيكون واجباً على الولي. و يشهد لوجوبه عليه مضافاً إلى ذلك: التوقيع الشريف و أمّا ما سألت عنه من

(١) الوسائل باب ٥٦ من أبواب احكام الأولاد حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٥٦ من أبواب احكام الأولاد حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ٥٢ من أبواب احكام الأولاد حديث ٩.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٨٤

و يجب بعد البلوغ

أمر المولود الذي نبت غلفته بعد ما يختن هل يختن مرة أخرى: فإنه يجب أن تقطع غلفته الحديث «١».

فتحصل ممّا ذكرناه أنّ مقتضى النصوص وجوبه على الولي و لا قرينه لحملها على الاستحباب سوى تسالم الأصحاب عليه ثم إن من يجب عليه ذلك هو خصوص الأب و الجد لأنهما المتيقن إرادتهما من النصوص و المورد لجملة منها فلا يجب على غيرهما قطعاً. ثم لا خلاف و لا إشكال في أنه لو بلغ الصبي و لم يختن يجب أن يختن نفسه بعد البلوغ و في الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه بل عدّ وجوب الختان من ضروريات المذهب و الدين.

و يشهد به مضافاً إلى ما تقدم من النصوص المتضمنة أنّ الختان من السنة أو من السنة الواجبة: قوى السكوني عن أبي عبد الله - عليه السلام - (قال أمير المؤمنين - عليه السلام -): إذا أسلم الرجل اختن و لو بلغ ثمانين سنة «٢».

و خبر يعقوب ابن جعفر عن أبي إبراهيم - عليه السلام - في حديث طويل: إنّ رجلاً من الرهبان أسلم على يده - إلى أن قال - و قال: اختن «٣».

و لا قائل بالفصل و من الغريب ما في الحقائق من عدم الدليل على وجوبه عليه سوى الإجماع المدعى.

و هل يجب ختان الخنثى المشكل أم لا - وجهان: قال: الشهيد الثاني في وجوبه و توقّف صحة صلاته عليه وجهان: من الشك في ذكوريته التي هي مناط الوجوب

(١) الوسائل باب ٥٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٥٥ من أبواب احكام الأولاد حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٥٥ من أبواب احكام الأولاد حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٨٥

و خفض الجوارى مستحب

معتضداً بأصالة البراءة: و من توقّف حصول اليقين بصحة صلاته عليه و تناول قوله اختتنوا أولادكم يوم السابع خرج الانثى منه خاصة فيبقى الباقي.

و أورد عليه صاحب الجواهر بأنّ عنوان الوجوب الذكر.

أقول: جملة من النصوص و إن اشتملت عليه إلّا أنّ جملة منها مطلقة و لا يحمل المطلق على المقيد في المثبتين فالخارج هو الانثى و عليه.

فإن قلنا: بأنّ الخنثى حقيقة ثالثة فما أفاده الشهيد لا إشكال فيه.

و إن قلنا: بأنّها أمّا ذكر أو انثى فيمكن أن يوجه كلامه بأنّها باستصحاب عدم الانوثة الأزلى تدخل في النصوص و لا يعارضه أصالة عدم الذكورية لعدم كونها موضوع الحكم فما أفاده متين لا إيراد عليه نعم ما ذكره من توقف صحة صلاته عليه غير تام لما ذكر في محله من عدم توقف صحة الصلاة على الختان حتى في الذكر فضلاً عن الخنثى هذا كله في الذكر.

و أمّا الختان في الإناث المعبر عنه في كلام الأصحاب ب خفض الجوارى ف مستحب بلا خلاف و النصوص المتقدمة شاهدة به و بعدم الوجوب لا-عليه ولا-على أوليائهنّ و وقته فيهنّ لسبع سنين ففي خبر وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه- عليه السّلام- عن الإمام عليّ- عليه السّلام-: لا تخفض الجارية حتى تبلغ سبع سنين «١».

و ينبغي عدم الاستيصال فيه لصحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله- عليه السّلام- عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لأم حبيب: إذا أنتِ فعلت فلا تنهكي و لا تستأصلي و أسمى فإنّه أشرق للوجه و أحظى عند الزوج «٢». و نحوه غيره.

(١) الوسائل باب ٣٤ من أبواب ما يكتسب به من كتاب التجارة حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٣٤ من أبواب ما يكتسب به حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٨٦

و يستحب له أن يعق عن الذكر بذكر و عن الانثى بانثى

عقبة المولود

و أمّا العقبة و المراد بها في المقام الذبيحة التي تذبح للمولود فالمشهور بين الأصحاب أنّه يستحب له أن يعق عن الذكر بذكر و عن الانثى بانثى و عن الخلاف إجماع الفرق و اخبارهم عليه.

و يشهد به خبر محمد بن مارد عن أبي عبد الله- عليه السّلام- قال: سألت عن العقبة فقال- عليه السّلام-: شاء أو بقره أو بدنه ثم يسمي- إلى أن قال:- إن كان ذكراً عقّ عنه ذكراً و إن كان انثى عقّ عنه بانثى «١».

و خبر يونس عن رجل عن أبي جعفر- عليه السّلام- أنّه قال: إذا كان يوم السابع و قد ولد لأحدكم غلام أو جارية فليعقّ عنه كبشاً عن الذكر ذكراً و عن الانثى مثل ذلك عقّوا عنه «٢». فتأمل.

و لكن في أكثر النصوص التسوية ففي صحيح منصور بن حازم عن الإمام الصادق- عليه السّلام-: العقبة في الغلام و الجارية سواء «٣» و نحوه غيره.

و لعلّ الجمع بين النصوص يقتضى حمل نصوص التسوية على إرادة ثبوت أصل الاستحباب أو هو مع الخصوصيات المعبرة فيها سوى الأنوثة و الذكورية كما إنّ الجمع بينها و بين النصوص الدالة على أنّه يجزى فيها كل شيء كخبر منهال «٤» و غيره يقتضى حملها على إرادة الأفضلية.

- (١) ذكر صدره في الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١٣ و ذيله فيها باب ٤٢ حديث ٧.
- (٢) الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١١.
- (٣) الوسائل باب ٤٢ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١.
- (٤) الوسائل باب ٤٥ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١.
- فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٨٧
- [...]

و بالجملة فلا خلاف في رجحانها في الجملة إنما الكلام في أنها هل تكون واجبة كما عن الإسكافي و السيد المرتضى بل عن الثاني دعوى الإجماع عليه و مال إليه المحدث الكاشاني أم هي مستحبة؟ كما هو المشهور بين الأصحاب و عن الخلاف دعوى الإجماع عليه.

و استدلل للأول بطوائف من النصوص: منها النصوص «١» الآمرة بها و هي كثيرة تقدمت جملة منها.

و منها النصوص المتضمنة إنها واجبة كصحيح أبي بصير «٢» و موثقة «٣» و خبر علي بن حمزة «٤» و خبر علي «٥».

و منها النصوص المتضمنة أن المرء مرتين بعقيقته كموثق الساباطي «٦» و غيره بتقريب أنها تدل على أن العقيقة حق واجب و في عنق المولود و هو مقيد به لا ينفك عنه إلا بالأداء. □

و يؤيده: ما في خبر عمر بن يزيد عن أبي عبد الله - عليه السلام -: كل امرئ مرتين يوم القيامة بعقيقته «٧».

و أورد على الاستدلال بها في الحقائق و الجواهر و غيرهما تارة: بعد العقيقة في سياق الأمور المتفق على استحبابها في الأخبار.

و أخرى: بجعل العقيقة في خبر عمر بن يزيد أوجب من الأضحية التي هي مستحبة اتفاقاً.

و ثالثة: بأن جملة من النصوص تدل على اجزاء الأضحية عنها إذا لم يعق عنه إذا لو

- (١) الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد.
- (٢) الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١٠.
- (٣) الوسائل باب ٣٨ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٤ - ٥ - ٣ - ٧ - ١.
- (٤) الوسائل باب ٣٨ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٤ - ٥ - ٣ - ٧ - ١.
- (٥) الوسائل باب ٣٨ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٤ - ٥ - ٣ - ٧ - ١.
- (٦) الوسائل باب ٣٨ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٤ - ٥ - ٣ - ٧ - ١.
- (٧) الوسائل باب ٣٨ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٤ - ٥ - ٣ - ٧ - ١.
- فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٨٨
- [...]

كانت واجبة لما كان يعقل اجزاء الأضحية المستحبة عنها إذا لا نظير له في الأحكام الشرعية.

و رابعة: بالتساهل في أمرها و أنه يجزى كل شيء.

و خامسة: بأن الوجوب في الأخبار من الألفاظ المتشابهة.

و كل كما ترى إذ ذكر شيء في سياق جملة من الأمور التي تدل دليل آخر على استحبابها لا يوجب حمل الأمر على الاستحباب بناء على ما هو الحق من خروج الوجوب و الاستحباب عن حريم المستعمل فيه و أنّ الوجوب ينتزع من عدم الترخيص في ترك المأمور به و الاستحباب من الترخيص فيه و جعلها أوجب من الأضحية أى أشد ثبوتاً من الأضحية يلائم مع كونها مستحبة أكيدة أو واجبة و أجزاء الأضحية المستحبة لا يستلزم استحبابها إذ كم لأجزاء المستحب عن الواجب من نظير في الفقه كإجزاء الغسل المستحبى عن الوضوء الواجب و أجزاء صلاة الجمعة على القول باستحبابها عن صلاة الظهر و أجزاء غسل الجمعة و غيره من الأغسال المستحبة عن الأغسال الواجبة إلى غير تلكم من الموارد.

و التساهل في الخصوصيات المعبرة فيها غير التساهل في أصل العقيقة و كون الوجوب من الألفاظ المشتبهة في الأخبار ممنوع أولاً بل هو ظاهر في الوجوب المصطلح، و عدم قرينته لحمل سائر الأخبار على الاستحباب ثانياً بل هي تبين اجمال هذه. و يمكن أن يستدل على الاستحباب بأنّ المستفاد من النصوص «١» الدالة على أجزاء الأضحية عن العقيقة إذا لم يعق عنه. و ما دل «٢» على أنّه يعق الإنسان عن نفسه إذا لم يعق عنه أبوه هو بقاء

(١) الوسائل باب ٦٥ من أبواب احكام الأولاد.

(٢) الوسائل باب ٣٩ من أبواب احكام الأولاد.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٨٩

[...]

الأمر بالعقيقة و التكليف المتعلق بها أياماً كان إلى ما بعد اليوم السابع من الولادة فإذا انضم إلى ذلك ما دل على أنّه لا عقيقة بعد يوم السابع كخبر ذريح المحاربى عن أبى عبد الله - عليه السلام - فى العقيقة قال: إذا جازت سبعة أيام فلا عقيقة له «١». و خبر على بن جعفر عن أخيه - عليه السلام -: إنّما الحلق و العقيقة و الاسم فى اليوم السابع «٢».

يستفاد استحباب العقيقة إذ لو كانت واجبة لما كان لنفيه وجه و لو كان الواجب خصوص يوم السابع فبمضيه يسقط ذلك الأمر فلا معنى للأجزاء الأضحية عنه فإنّ الأجزاء إنّما يستعمل فيما كان الأمر باقياً و مع سقوطه بالعصيان و كون الباقي أمراً آخر غير ذلك الأمر لا معنى للإجزاء.

فإن قيل: إنّ غاية ما يدل عليه نصوص الأجزاء هو أجزاء الأضحية عن العقيقة و لا تدل على أجزائها عن العقيقة الواجبة فلعلّها مجزئة عن العقيقة المستحبة و هي ما بعد يوم السابع.

قلنا: إنّ ظاهر قوله فقد أجزأ عنه عقيقة كما فى موثق سماعة «٣» أو أجزأه ذلك عن عقيقته كما فى مرسل المقنع «٤» إنّ ذلك يجزى عن العقيقة التى أمر بها فى الشرع و عليه فلا يظهر هو الاستحباب و يؤيده تسالم الأصحاب عليه إلّا نادر و لعله يؤيده بعض ما تقدم فلا إشكال فى الاستحباب.

ثمّ إنّ على القول بالوجوب لا- إشكال فى اختصاصه بالموسر و أمّا المعسر فلا يجب عليه قطعاً لموثق الساباطى عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (العقيقة لازمة لمن كان غنياً و من كان فقيراً إذا أيسر فعل فإن لم يقدر على ذلك فليس عليه

(١) الوسائل باب ٦٠ من أبواب احكام الأولاد حديث ٢-٣.

(٢) الوسائل باب ٦٠ من أبواب احكام الأولاد حديث ٢-٣.

(٣) الوسائل باب ٦٥ من أبواب احكام الأولاد حديث ١-٣.

(٤) الوسائل باب ٦٥ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١-٣-٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٩٠

بصفات الأضحية ولا يأكل الأبوان منها

شيء) «١». ونحوه خبره الآخر «٢» و خبر إسحاق «٣».

(و) يستحب أن تكون هي أي العقيقة بصفات الأضحية من كونها سليمة عن العيوب سميئة لموثق عمار عن أبي عبد الله - عليه السلام - في حديث:

(و يذبح عنه كبش و إن لم يوجد كبش أجزأ عنه ما يجزى في الأضحية و إلّا فحمل أعظم ما يكون من حملان السنة و تعطى القابلة ربعا و إن لم تكن قابلة فلأتمه تعطيها من شاءت و تطعم منه عشرة من المسلمين فإن زادوا فهو أفضل و يأكل منه) «٤». و قد تقدمت النصوص الدالة على اجزاء الأضحية عنها و لا ينافي ذلك ما في خبر منها: إنما هي شاة لحم ليست بمنزلة الأضحية يجزى منها كل شيء «٥».

و ما في خبر المرازم: العقيقة ليست بمنزلة الهدى خيرها أسمنها «٦».

فإن الجمع بين النصوص يقتضي البناء على استحباب كونها واجدة لصفات الأضحية غاية الأمر يجزى غيرها و إنّه لا يكون متأكداً تأكده في الأضحية.

فالمحصل من النصوص إن الأولى أن تكون كبشاً و إلّا فالواجد لصفات الأضحية و إلّا فحمل أعظم ما يكون من حملان السنة و المجزى كل ما يصدق عليه أنّه شاة و بقره أو بدنة.

و لا يأكل الأبوان منها استحباباً أي يكره أكلهما بل حكى قول بعدم الجواز و النصوص فيه مختلفة.

منها ما تضمن النهي عن أكلهما بل و غيرهما من الأهل و العيال كخبر أبي خديجة

(١) الوسائل باب ٤٣ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١-٣-٢.

(٢) الوسائل باب ٤٣ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١-٣-٢.

(٣) الوسائل باب ٤٣ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١-٣-٢.

(٤) الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٤.

(٥) الوسائل باب ٥ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١-٢.

(٦) الوسائل باب ٥ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١-٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٩١

و لا يكسر شيء من عظامها

عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (لا يأكل هو و لا أحد من عياله من العقيقة) قال: (و للقابلة ثلث العقيقة و إن كانت القابلة أم الرجل أو في عياله فليس لها منها شيء و تجعل أعضاء ثم يطبخها و يقسمها و لا يعطيها إلّا أهل الولائية) و قال: (يأكل من العقيقة كل أحد إلّا الام) «١».

و ما في ذيل الخبر يوجب حمل الصدر على الكراهة.

و منها ما تضمن النهي عن أكل الام خاصة كحسن الكاهلي عن الإمام الصادق - عليه السلام - في العقيقة قال: (لا تطعم الام منه شيئاً)

«٢». و نحوه مرسل ابن مسكان «٣».

و منها ما تضمن أكل الأب منها كخبر أبي بصير عنه - عليه السلام -: (إذا ولد لك غلام أو جارية فعق عنه يوم السابع شاء أو جزورا و كل منها و أطعم) «٤». و نحوه خبره الآخر.

و منها ما يدل على جواز أكل العيال منها جميعاً كخبر يحيى بن أبي العلاء عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: (سمي رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم حسناً و حسيناً يوم سابعهما و عقّ عنهما شاء شاء و بعثوا برجل شاء إلى القابلة و نظروا ما غيره فأكلوا منه و أهدوا إلى الجيران و حلقت فاطمة رءوسهما و تصدقت بوزن شعرهما فضة) «٥».

و الجمع بين النصوص يقتضي البناء على كراهة أكل العيال و شدة كراهة أكل الأبوين خصوصاً الام فإن الكراهة في أكلها أشد. و لا يكسر شيء من عظامها للنهي عنه في جملة من النصوص كخبر الكاهلي عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (العقيقة يوم السابع تعطى القابلة الرجل مع الورك)

(١) الوسائل باب ٤٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ١ - ٢ - ٣.

(٢) الوسائل باب ٤٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ١ - ٢ - ٣.

(٣) الوسائل باب ٤٧ من أبواب احكام الأولاد حديث ١ - ٢ - ٣.

(٤) الوسائل باب ٤٤ من أبواب احكام الأولاد حديث ٧.

(٥) الوسائل باب ٥٠ من أبواب احكام الأولاد حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٩٢

و أفضل المراضع الام

(و لا يكسر العظم) «١». و نحوه غيره.

المحمولة على الكراهة للتصريح في موثق الساباطي بجواز الكسر قال: سئل أبو عبد الله - عليه السلام - عن العقيقة إذا اذبحت يكسر عظمها؟ قال - عليه السلام -: (نعم يكسر عظمها و يقطع لحمها و يصنع بها بعد الذبح ما شئت) «٢».

و أمّا ما اشتهر بين العوام من استحباب لف العظام بخرقه بيضاء و دفنها فلم أقف و لا وقف غيري على ما يدل عليه من النصوص و فتاوى الأصحاب.

ثم إن النصوص مختلفة في تفريق مقدار من العقيقة ففي بعضها إنها تطبخ بماء و ملح و يدعى عليها رهط من المسلمين و يأكلون «٣» و في بعضها إنه يدعى عشرة من المسلمين «٤» و في بعضها كالخبر المتقدم تفريق اللحم من غير طبخ و الكل حسن.

ثم إنه لا إشكال في استحباب أن يعطى جزءاً منها للقابلة و الروايات في ذلك مستفيضة و قد تقدمت إلّا أنّها مختلفة في تعيين ما تعطى ففي خبر أبي خديجة المتقدم ثلث العقيقة و في موثق عمّار: ربعها و في خبر ابن أبي العلاء المتقدم: بعث رسول الله (صلى الله عليه وآله و سلم) برجل شاء إلى القابلة و في خبر حفص: الرجل مع الورك «٥».

و إن لم تكن قابلة تعطى الام تتصدق بها من شاءت كما في خبر عمّار.

الرضاع

المقام الثالث: في الرضاع

إشارة

و فيه مسائل:

[أفضل المراضع الام]

الاولى: أفضل المراضع الام لخبر طلحة بن زيد عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال أمير المؤمنين - عليه السلام -:

- (١) الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٥-١٧-١٦-١٥-١٢.
- (٢) الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٥-١٧-١٦-١٥-١٢.
- (٣) الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٥-١٧-١٦-١٥-١٢.
- (٤) الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٥-١٧-١٦-١٥-١٢.
- (٥) الوسائل باب ٤٤ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٥-١٧-١٦-١٥-١٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٩٣

و للحرء الاجرة على الأب و مع موته من مال الرضيع

(ما من لبن يرضع به الصبي أعظم عليه بركة من لبن أمه) «١».

[للحرء الاجرة على الأب و مع موته من مال الرضيع]

إشارة

الثانية: لا خلاف و لا إشكال في الجملة في أن للحرء الاجرة على الأب و مع موته من مال الرضيع و تفصيل القول بالبحث في فروع:
١- إذا وجب على الام الرضاع هل تستحق اجرة عليه من الأيب أو من الولد إن كان له مال أم لا؟ قولان ذهب الأكثر إلى الأول و المقداد في كنز العرفان على ما حكى قطع بالثاني.

و استدل له: بأنه واجب و لا يجوز أخذ الاجرة على الواجب.

و فيه: إن أظهر جواز أخذ الاجرة على الواجب كما حققناه في الجزء الرابع عشر من هذا الشرح.
و يشهد للأول: مضافاً إلى أنها مالكة للبن فلها أن تأخذ اجرة أمّا من الأب لوجوب نفقة الصبي عليه أو من الابن إن كان له مال: الآية الشريفة: فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ «٢».

و اختصاصها بالمطلقة لا- يضر بما هو مورد الاستدلال: و جملة من النصوص كصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله - عليه السلام - في رجل مات و ترك امرأة و معها منه ولد فألقته على خادم لها فأرضعته ثم جاءت تطلب رضاع الغلام من الوصي فقال- عليه السلام -: (لها أجر مثلها و ليس للوصي أن يخرجها من حجرها حتى يدرك و يدفع إليه ماله) «٣».
و صحيح ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن ابن أبي يعفور عنه- عليه السلام -

(١) الوسائل باب ٦٨ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٢.

(٢) الطلاق آية ٦.

(٣) الوسائل باب ٧١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٩٤

[...]

(قضى أمير المؤمنين - عليه السلام - فى رجل توفى و ترك صبياً فاسترضع له قال - عليه السلام -: أجز رضاع الصبى ممّا يرث من أبيه و أمّه) «١» و نحوهما غيرهما.

ثم انه لا إشكال فى أنّ الأب إن كان موسراً فالاجرة عليه لأنّها من النفقة الواجبة كما لا إشكال فى أنّه مع عدم الأب تكون الاجرة على الابن و من ماله إنّما الكلام فيما إذا كانت الأب معسراً أو كان الولد موسراً فقد يقال: إنّ ظاهر إطلاق الفتاوى كون الاجرة عليه. و استدل له: بإطلاق الآية المتقدمة و بقوله تعالى: وَ عَلَى الْمُؤَلُّودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ «٢» و لكن الآيتين أنّما هما على حال الإنفاق و المعلوم عدم وجوبه على الأب فى الصورتين فالأظهر فى الصورتين أنّ الاجرة من مال الابن.

استئجار الأب للام للرضاع

٢- لا خلاف و لا إشكال فى جواز استئجار الأب للام للرضاع إذا كانت مطلقة بآنه إنّما الخلاف فيما لو كانت زوجة فالمشهور بين الاصحاب الجواز و عن الشيخ فى المبسوط المنع من استئجارها له و كذا منع من استئجارها لخدمته أو خدمه غيره و إرضاع ولد غيره. و الأول أظهر للعمومات و المطلقات الدالة على جواز الإجارة. و استدل للثانى: بأنّه يعتبر فى صحة الإجارة القدرة على التسليم و هى لا تقدر باعتبار ملك الزوج للاستمتاع بها.

(١) الوسائل باب ٧١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٢.

(٢) البقرة آية ٢٣٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٩٥

و لا تجبر على إرضاعه و تجبر الأمه

و فيه: أولاً: إنّ استئجار الزوج نفسه إياها إسقاط لحقه من الاستمتاع فى الأوقات التى لا يمكن مع الارضاع. و ثانياً: إنّ القدرة على التسليم المعتره فى صحة الإجارة هى القدرة التكوينية لا الشرعية فغاية ما يلزم إنّها بإرضاع الولد إذا فوت حق الزوج و أراد الزوج الاستمتاع بها و لم تسلم نفسها تكون عاصيه و آثمه و لا وجه لبطلان الإجارة بعد كون اللبن مملوكاً لها و تسلمه خارجاً.

و بالجملة الزوج مالك لمنفعة الاستمتاع خاصة و لا يكون مالكاً لغيره من منافعها فلا مانع من الاستئجار لغيرها.

-٣-

للأم أخذ الاجرة من الأب أو الابن

على التفصيل المتقدم فى الفرع الأول استأجرها الأب أو غيره لذلك أم لا- أَرْضَعَتْ هِيَ بِنَفْسِهَا الْوَلَدَ أَوْ بغيرها لإطلاق الأدلة و

لصحيح ابن سنان المتقدم.

لا تجبر الام على الارضاع

الثالثة: لا خلاف ولا إشكال في أنه لا تجبر الام الحرّة على إرضاعه و تجبر الامّة في الجملة. واستدل له: بالآية المتقدمة: فَإِنْ أَرْضَعْنَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ «١» و بالآية الشريفة: لَا تَضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا «٢» الشاملة لإضرارها بالاجبار على إرضاعه لو كان واجباً و بقوله تعالى: وَإِنْ تَعَاَسَ رُتُومٌ فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى «٣». و لكن الاولى تدل على لزوم الاجرة في صورة الإرضاع و لا تدل على عدم وجوبه إلّا

(١) الطلاق آية ٦.

(٢) البقرة آية ٢٣٣.

(٣) الطلاق آية ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٩٦

[...]

على القول بعدم جواز أخذ الاجرة على الواجب و قد عرفت منعه مع أنها في المطلقة البائنة. و في الحدائق عدم الوجوب فيها لا خلاف فيه فكان مراده امكان الفرق بين الزوجة و المطلقة و إلّا فعدم الوجوب في الزوجة أيضاً لا خلاف فيه.

و أما الثانية: فيرد على الاستدلال بها أنّ الإرضاع إن كان واجباً عليها لا يكون إجباراً به إضراراً بها و عدم دلالة الثالثة واضح. فالاولى أن يستدل له بخبر سليمان بن داود المنقري قال: سئل أبو عبد الله - عليه السلام - عن الرضاع قال - عليه السلام -: (لا يجبر المرأة على إرضاع الولد و يجبر أم الولد) «١».

و ضعفه ينجم بالعمل و يؤيده الآيات المتقدمة بل يمكن القول بدلالاتها للتعبير في الاولى بقوله: فَإِنْ أَرْضَعْنَكُمْ إِذْ لَوْ كَانَ وَاجِباً لَمَا حَسَنَ هَذَا التَّعْبِيرُ وَ بِهِ يَظْهَرُ وَجْهٌ دَلَالَةُ الثَّالِثَةِ إِذْ لَا يَحْسَنُ التَّعْبِيرُ بِإِنْ تَعَاَسَ رُتُومٌ إِذَا كَانَ وَاجِباً وَ كَيْفَ كَانَ فَلَا يَعَارِضُ مَا تَقَدَّمَ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَ الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ «٢» لَأَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ فِي مَقَامِ بَيَانِ مَدَّةِ الرُّضَاعِ لَا أَصْلَ الْوَجُوبِ مَعَ أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ كَوْنُهَا فِي مَقَامِ بَيَانِ ذَلِكَ تَحْمِلُ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ جَمْعاً.

و قد استثنى من عدم وجوب إرضاع الام في كلمات الفقهاء صور. منها: ما إذا لم يكن للولد مرضعة أخرى فإنه واجب عليها الإرضاع حينئذ لا لما في الرياض من وجوب إنفاقها عليه في هذه الصورة فإنه غير واجب عليها مع إيسار الأب أو وجود المال للابن و لذا يجوز لها أخذ الاجرة في هذه الصورة بل لوجوب حفظ النفس المحترمة.

(١) الوسائل، باب ٦٨ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١.

(٢) البقرة آية ٢٣٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٩٧

و حدّ الرضاع حولان

و به يظهر إنه لا بد من تقييد ذلك بما إذا لم يمكن حفظ المولود بإطعامه الأغذية الاخر و إلا فلا يجب كما يظهر إنه ليس استثناء من مسألتنا هذه فإنه يجب على غير الام أيضاً ذلك إذا انحصر فهذا غير مختص بها.

و منها: ما إذا كانت مرضعة اخرى و لكن لم يمكن استئجارها لإعسار الأب و عدم تمكّنه منه مع عدم مال للولد و الكلام في هذه الصورة كسابقتها من حيث ما استدلوا به و الجواب عنه و الأظهر فيها عدم وجوب الارضاع عليها فإن غاية الأمر وجوب الإنفاق و يمكن ذلك باستئجار مرضعة اخرى أو بالتماسها فلا وجوب عليها من حيث كونها أمّاً فهذه أيضاً لا تكون مستثناة من مسألتنا. و منها: اللباء و هو أول ما يحلب بعد الولادة مطلقاً أو إلى ثلاثة أيام فعن جماعة منهم المصنف في القواعد و الشهيد في اللمعة وجوب إرضاعها للباء.

و استدلل له: بأن الولد لا يعيش بدونه ورد بأنّه ممنوع بالوجدان قال الشهيد الثاني: لعلمهم أرادوا الغالب أو إنه لا يقوى و لا يشد بنيته إلا به.

أقول: و على الوجه الثاني لا وجه لوجوب الإرضاع حينئذ و الأول أيضاً ممنوع.

نهاية الرضاع

الرابعة: لا خلاف و لا إشكال في أنّ الأصل في حدّ الرضاع حولان للآية المتقدمة و قوله «١» تعالى: وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ و النصوص الآتية.

و يجوز الاقتصار على أحد و عشرين شهراً بلا خلاف و النصوص شاهدة به لاحظ خبر عبد الوهاب بن الصباح: قال أبو عبد الله - عليه السلام -:

(١) لقمان آية ١٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٩٨

و أقله أحد و عشرون شهراً

«الفرض في الرضاع أحد و عشرون شهراً فما نقص عن أحد و عشرين شهراً فقد نقص المرضع و إن أراد أن يتم الرضاعة فحولين كاملين» (١).

و موثق سماعة عن الإمام الصادق - عليه السلام -: «الرضاع واحد و عشرون شهراً فما نقص فهو جور على الصبي» (٢). و نحوهما غيرهما.

و استدلل له سيد الرياض بالآية الكريمة: وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا (٣).

بدعوى إنّ الغالب في الحمل تسعة أشهر و لكن ينافيه استدلال أمير المؤمنين - عليه السلام - به على ما في خبر رواه العامة و الخاصة على أنّ أقل الحمل ستة أشهر (٤) و أيضاً ينافيه خبر هشام الدال على أنّها نزلت في الحسين - عليه السلام - و كان حمله ستة أشهر (٥) فالعمدة هي النصوص.

و هل يجوز نقصه عن ذلك لغير ضرورة أم لا؟ وجهان ظاهر المتن و أقله أحد و عشرون شهراً هو الثاني و هو المشهور بين الأصحاب. و استدلل له: بالنصوص المتقدم جملته منها آنفاً و لكنّها لا تدل على عدم جواز أنقص من أحد و عشرين شهراً أمّا خبر عبد الوهاب المتضمن قوله: فقد نقص المرضع فإِنَّ المرضع كانت هي الام أم غيرها لا يكون الإرضاع واجباً عليها فنقصه لا إشكال فيه.

و أمّا الموثق: فلتوقفه على حرمة كل ما هو جور على الصبي نعم إذا توقف اغتداء

(١) الوسائل باب ٧٠ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٧٠ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٥.

(٣) الأحقاف آية ١٥.

(٤) الوسائل باب ١٧ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٩.

(٥) الوسائل باب ١٧ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٢٩٩

[...]

الصبي عليه وجب على الأب الاسترضاع ولا يجوز له أنقص ولكن في أمثال هذا الزمان الذي يكون بدل اللبن موجوداً وربما يكون أنفع وأقوى للصبي فلا دليل على عدم جواز عدم الاسترضاع ويؤيد الجواز الآية الشريفة: فَإِنْ أَرَادَ إِنْقَادَ فَقَدْ لَا يَنْبَغُ عَنْ تَرْضَائِهِمَا وَتَشَاوُرِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا «١».

وصحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (ليس للمرأة أن تأخذ في رضاع ولدها أكثر من حولين كاملين وإن أراد الفصال قبل ذلك عن تراض منهما فهو حسن و الفصال الفطام) «٢». و نحوه صحيحه الآخر «٣» و خبر أبي بصير «٤».

و هل يجوز الزيادة على الحولين مطلقاً كما عن جماعة أم لا يجوز كما هو المشهور وجهان:

يشهد للأول: صحيح «٥» سعد بن سعد الأشعري عن الرضا - عليه السلام -: قال: سألت عن الصبي هل يرضع أكثر من سنتين؟ فقال - عليه السلام -: «عامين» قلت: فإن زاد على سنتين هل على أبويه من ذلك شيء؟ قال - عليه السلام -: «لا».

وصحيحا الحلبي المتقدمان و خبر أبي بصير.

و استدلل للثاني: تارة: بما قيل من أن به خبر بدعوى أنه في حكم المرسل المنجبر بالعمل.

و اخرى: بما في الجواهر من أن لبنها بعد ما خرج عن مدّة الرضاع من فضلات ما لا يؤكل لحمه الممنوع أكلها. بل الظاهر إن ذلك لكونه من الخبائث كالبصاق و باقى رطوباتها و كل ما حرّم على المكلف لخبثه يحرم إطعامه لغير المكلف كالدّم و نحوه.

(١) البقرة آية ٢٣٣.

(٢) الوسائل باب ٧٠ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١ - ٣ - ٧.

(٣) الوسائل باب ٧٠ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١ - ٣ - ٧.

(٤) الوسائل باب ٧٠ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١ - ٣ - ٧.

(٥) الوسائل باب ٧٠ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٠٠

و الام أحق بإرضاعه إذا رضيت بما يطلبه غيرها من اجرة أو تبرّع

و لكن يرد على الأول: إن الرواية على فرض وجودها حيث لا يكون متنها معلوماً لا تصلح مستندة للحكم.

و يرد الثاني: أولاً: إن محل الكلام هو ارتضاع الصبي بعد سنتين و لو من لبن امرأة ولدت لأقل من تلك المدّة و بعبارة اخرى حرمة

اشرب لبن المرأة بعد مضي حولين من الولادة غير حرمة إرضاع الصبي بعد حولين من ولادته كما هو واضح.

و ثانياً: منع كون لبنها من الخبائث مثل عرقها و لو بعد مضي حولين.

و ثالثاً: إنه لا دليل على حرمة اطعام غير المكلف ما يحرم على المكلف فالأظهر إنه لا دليل على المنع و الأصل يقتضى الجواز.

ثم على القول بالحرمة لا دليل على استثناء الشهر و الشهرين.

و الاستدلال له كما فى الجواهر: بأنه يصعب فصال الطفل دفعة واحدة على وجه يخشى عليه التلف لشدة تعلقه به و بالمرسل المنجبر بالشهرة فى غير محله.

فإن الأول يندفع بأنه إذا كان يحرم الإرضاع بعد الحولين فلا بد قبل أن يتم الحولين ان يتهياً لفصاله لما ذكر و الثانى قد تقدم ما فيه.

الام أحق بالإرضاع

الخامسة: و الام أحق بارضاعه إذا رضيت بما يطلبه غيرها من اجرة أو تبرع بلا خلاف أجده فيه بل الإجماع بقسميه عليه كذا فى الجواهر و فى الرياض اجماعاً حكاها جماعة.

و يشهد به جملة من النصوص كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله - عليه السلام -: (الحبلى المطلقة ينفق عليها حتى تضع حملها و هى أحق بولدها حتى ترضعه بما تقبله

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٣٠١

[...]

□ امرأة أخرى إن الله تعالى يقول: لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا وَلَا مَوْلُودُ لَه بَوْلِهِ «١».

و خبر الكنانى عنه - عليه السلام -: (إذا طلق الرجل المرأة و هى حبلى أنفق عليها حتى تضع حملها و إذا وضعته أعطاها أجرها و لا يضارها إلا أن يجد من هى أرخص أجراً منها فإن هى رضيت بذلك الأجر فهى أحق بابنها حتى تطفمه) «٢».

و خبر فضل بن أبى العباس عنه - عليه السلام -: (فإن قالت المرأة لزوجها الذى طلقها أنا ارضع ابنى بمثل ما تجد من يرضعه فهى أحق به) «٣».

و يشعر به الآية المتقدمة: فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أَجُورَهُنَّ و الآية الشريفة: وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ «٤» خصوصاً مع قوله تعالى بعد ذلك: لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بَوْلِهَا.

ثم إنه يظهر من النصوص أنه لو طلبت الام زيادة عملاً يقنع غيرها فلائب نزعها منها و استرضاع غيرها مطلقاً و إن لم تطلب أزيد من أجره المثل و يشهد به إطلاق قوله تعالى: وَإِنْ تَعَايَرْتُمْ فَسْتَزَوُّعٌ لَهُ أُخْرَى «٥» و مع ذلك كله فلا يصغى إلى ما قيل من أنها أحق مطلقاً إذا لم تطلب أكثر من اجرة المثل.

الحضانة

المقام الرابع: فى الحضانة

إشارة

و أصلها من: حضن الطائر بيضه أى ضمنه تحت

(١) الوسائل باب ٨١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٥.

(٢) الوسائل باب ٨١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٨١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٣.

(٤) البقرة آية ٢٣٣.

(٥) الطلاق آية ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٠٢

و أحق بحضانه الذكر مدة الرضاع إذا كانت حرّة مسلمة و بالانثى إلى سبع سنين

جناحه قال في محكي المصباح المنير بعد ذكر ذلك: و الحضانه - بالفتح و الكسر - اسم منه و هي في الاصطلاح كما عن القواعد و المسالك: ولاية سلطنة على تربية الطفل و ما يتعلق بها من مصلحة حفظه و جعله في سريره و كحله و تنظيفه و غسل خرقة و ثيابه و نحو ذلك و لا ينافي ذلك عدم الوجوب عليها فإن هذه الولاية على تقدير عدم الوجوب و إنّه لمن له تلك الاسقاط ولاية غير لزومية و كيف كان فالمهم البحث في ما يستفاد من الأخبار و تنقيح الكلام بالبحث في مسائل:

[الام أحق بحضانه الذكر مدة الرضاع و الانثى إلى سبع سنين]

إشارة

الاولى: المشهور بين الأصحاب أنّ الام أحق بحضانه الذكر مدة الرضاع إذا كانت حرّة مسلمة و بالانثى إلى سبع سنين و الأب أحق بها بعد مدة الرضاع في الذكر و بعد سبع سنين في الانثى بل عن الغنية الإجماع عليه و عن الشيخ المفيد و تلميذه سلار أنّ الام أحق بالذكر مدة الحولين و بالانثى إلى تسع سنوات و عن الصدوق: أنّ الام أحق بالولد ما لم تتزوج و عن الشيخ في الخلاف و ابن الجنيّد: أنّ الام أحق بالنبت ما لم تتزوج و بالصبي إلى سبع سنين هذه هي الأقوال في المسألة.

و أمّا النصوص فهي مختلفة منها ما يدل على أحقية الام بالولد مدة الرضاع كصحيح الحلبي و خبر الكناني و خبر فضل المتقدمة في المسألة السابقة و هي: أحقية الام بالرضاع و هي من جهة ما فيها من جعل الغاية الفطام تدل على اختصاص أحقيتها بمدة الرضاع و لكن الظاهر منها كونها بصدد بيان الأحقية بالرضاع و لا نظر لها إلى الأحقية من سائر الجهات.

و يشير إلى ذلك خبر الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السّلام -: «المطلقة ينفق عليها حتى تضع حملها و هي أحق بولدها أن ترضعه بما تقبله امرأة أخرى» (١).

(١) المستدرک باب ٥٨ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٠٣

[٠٠٠]

قمي، سيد صادق حسيني روحاني، فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ٢٦ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)؛ ج ٢٢،

ص: ٣٠٣

فالأولى إلغاء هذه النصوص من المقام و الرجوع إلى النصوص الآخر و هي طوائف:

□ الأولى: ما تدل على أحقية الام مطلقاً ما لم تتزوج كمرسل المنقري عمن ذكره عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن الرجل يطلق امرأته و بينهما ولد أيهما أحق بالولد؟ قال - عليه السلام -: «المرأة أحق بالولد ما لم تتزوج» (١).

و رواه الصدوق باسناده عن المنقري عن حفص بن غياث أو غيره عن أبي عبد الله - عليه السلام - (٢).

الثانية: ما يدل على أحقية الأب مطلقاً إلّا في الإرضاع كموثق فضل بن أبي العباس البقباق عن الإمام الصادق - عليه السلام - قال: قلت له الرجل أحق بولده أم المرأة؟ قال - عليه السلام -: «لا بل الرجل فإن قالت المرأة لزوجها الذي طلقها أنا ارضع ابني بمثل ما تجد من ترضعه فهي أحق به» (٣).

و خبر الفضيل بن يسار عنه - عليه السلام -: «أيما امرأة حرّة تزوجت عبداً فولدت له أولاداً فهي أحق بولدها منه و هم أحرار فإذا اعتق الرجل فهو أحق بولده منها لموضع الأب» (٤).

الثالثة: ما يدل على أحقية الام بالولد إلى سبع سنين مطلقاً كصحيح أيوب بن نوح قال: كتب إليه بعض أصحابه: كانت لى امرأة ولى منها ولد و خليت سبيلها فكتب - عليه السلام -: «المرأة أحق بالولد إلى أن يبلغ سبع سنين إلّا أن تشاء المرأة» (٥).

و صحيحه الآخر قال: كتبت إليه مع بشر بن بشار: جعلت فداك رجل تزوج

(١) الوسائل باب ٨١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٤.

(٢) الوسائل باب ٨١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٤.

(٣) الوسائل باب ٨١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٣.

(٤) الوسائل باب ٧٣ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١.

(٥) الوسائل باب ٨١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٠٤

[...]

امرأة فولدت منه ثم فارقها متى يجب له أن يأخذ ولده؟ فكتب - عليه السلام -: «إذا صار له سبع سنين فإن أخذه فله و إن تركه فله» (١).

الرابعة: ما يدل على أنّ حضانه الولد مشتركة بينهما في مدة الرضاع و بعد مضيتها يكون الأب أحق بها كخبر داود بن الحصين عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ قَالَ - عليه السلام -: (ما دام الولد في الرضاع فهو بين الأبوين بالسوية فإذا فطم فالأب أحق به فإذا مات الأب فالام أحق به من العصبه) الحديث (٢).

و الطائفة الاولى ضعيفه السند للارسال و لعلى بن محمد القاساني الذي هو في سند الخبر الذي رواه الكليني.

و أمّا الطوائف الثلاث الآخر فالنسبة بين الاولى منها و الثانية عموم مطلق فإن الاولى تدل على أحقية الأب مطلقاً و الثانية تدل على أحقية الام إلى سبع سنين فيقيد إطلاقها بها و لا يمكن الجمع العرفي بين الثانية منها و الثالثة و الترجيح مع الثانية للأشهرية و أصح السند.

فالمتحصل من هذه النصوص أحقية الام بالولد مطلقاً إلى سبع سنين كما استظهره سيد الرياض من الأخبار لكنه قال: إن بواسطة الاجماع المحكي عن الغنية على أنّ الأب أحق بالذكر بعد مدة الرضاع المؤيد ذلك بالمناسبة فإن الذكر أولى بالزوج من الزوجه

كأولويتها منه بالانثى في الحضانه بينى على القول بالتفصيل انتهى.

و لكن الاجماع المحكى فى مثل هذه المسأله مع اختلاف الأقوال و النصوص لا يكون حجه قطعاً و أولى منه فى عدم الحجية المناسبة المذكورة

(١) الوسائل باب ٨١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٧.

(٢) الوسائل باب ٨١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٠٥

و تسقط الحضانه لو تزوجت

و ينبغي التنبيه على امور:

[للزوجة إسقاط الحضانه من نفسها]

١- إن هذه الأحقية الثابتة للزوجة إنما تكون على سبيل غير اللزوم أى لها إسقاطها للتعليق على مشيتها فى صحيح أيوب فلها أن تسقط حقها فتكون تلك للأب. و هل للأب أيضاً اسقاطها ام يجب عليه ذلك؟ وجهان صرح بالأول جماعة منهم صاحب الرياض و الشهيد فى قواعده.

و استدل له بأنه ليس فى النصوص سوى أصل الاستحقاق و هو أعم من الوجوب و الأصل يقتضى عدمه. و عليه فإذا أسقط الأب أيضاً حقه يكون الولد الذى لو ترك حضانتته يضيع كسائر المضطرين يجب حضانتته كفاية و لكن يمكن أن يقال: إن هذا الحق الثابت بما أنه لمصلحة الطرفين أى الأب و الولد فسقوطه بالاسقاط يحتاج إلى دليل و الأصل يقتضى عدمه. مع أن السؤال فى صحيح أيوب إنه متى يجب له أن يأخذه ولده؟ ظاهر فى أن وجوب الحضانه كان مفروغاً عنه و سئل عن وقته و قرره الإمام- عليه السلام- على ذلك نعم إذا تصدى غيره لتربيته لا يجب عليه ذلك كما يشهد به صحيح أيوب المتقدم.

[سقوط الحضانه لو تزوجت الام]

٢- و تسقط الحضانه لو تزوجت الام بعد ما طلقها الأب و كان الأب حينئذ أحق به بلا خلاف. و يشهد به مرسل المنقرى المتقدم و خبر داود الرقى عن أبى عبد الله- عليه السلام- عن امرأة حرّة نكحت عبداً فأولدها أولاداً ثم إنه طلقها فلم تقم مع ولدها و تزوجت فلما بلغ العبد أنها تزوجت أراد أن يأخذ ولده منها فقال: أنا أحق بهم منك إن تزوجت فقال- عليه السلام-: «ليس للعبد أن يأخذ منها ولدها و إن تزوجت حتى يعتق هي أحق بولدها

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٠٦

[...]

منه ما دام مملوكاً فإذا أعتق فهو أحق بهم منها» ١.

فإن قيل إن النسبة بين هذه النصوص و نصوص السبع عموم من وجه فلم يقدم هذه قلنا: إن المختار فى العامين من وجه هو الرجوع

إلى المرحّحات و هى تقتضى تقديم هذه للشهرة ثم إنّ التزويج المسقط لحق حضانتها هل يشمل ما لو تزوجت به أم يختص بالتزويج بغيره؟ ظاهر النصوص هو الثانى مع أنّه يلزم من شموله له سقوط حضانتها و هى فى حباله قبل أن تفارقه و هو معلوم العدم فما عن المسالك من احتمال الأول غريب.

٣-

لا حضانة للكافرة لو كان الزوج مسلماً

لكون الولد حينئذ مسلماً لإسلام أبيه: وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا «٢» لو قلنا: بأنّ الحضانة ولاية أو سلطنة على الولد. واستدل له أيضاً: بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» «٣» و فيه نظر. و النسبة بين الآية الكريمة و نصوص الحضانة و إن كانت عموماً من وجه إلّا أنّ الآية تقدم.

و على ما اخترناه من صحة إسلام الصبي إن وصف الولد الإسلام و أسلم تسقط حضانة أبويه الكافرين كما لا يخفى بل عن المسالك سقوط الحضانة و إن لم يصح إسلامه.

و استدل له: بأن لا يفتنوه من الإسلام الذى قد مال إليه و هو كما ترى إذ لا يخرج عن الإطلاق بمثل هذه الوجوه الاعتبارية.

[اعتبار العقل فيمن يحضن الولد]

٤- صرح غير واحد بأنّه يعتبر فيمن يحضن الولد العقل فلا حضانة للمجنونة

(١) الوسائل باب ٧٣ من أبواب أحكام الأولاد حديث ٢.

(٢) النساء آية ١٤١.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب أحكام الأولاد حديث ١١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٠٧

و لو مات الأب أو كان مملوكاً أو كافراً فالأم أولى

كانت الحضانة من قبيل الولاية أم لم تكن كذلك فإنّ المجنون يحتاج إلى من يحضنه فكيف يحضن غيره.

و فى الجواهر قد يقال إن لم يكن إجماعاً أنّ الجنون و إن كان مطبقاً لا يبطل حقها من الحضانة و إن انتقل الأمر حينئذ فى تدبير ذلك إلى وليها كباقي الأمور الراجعة إليها.

و فيه: إنّ انتقال الأمر إلى وليها يحتاج إلى دليل فما ذكره حسن.

[لزوم السلامة من المرض المزمن فيمن يحضن الولد]

٥- و عن المسالك و غيرها إنّ فى إلحاق المرض المزمن الذى لا يرجى زواله كالسل و الفالج بحيث يشغله الألم عن كفالاته و تدبير أمره وجهين من اشتراكهما فى المعنى المانع من مباشرة الحفظ و أصالة عدم سقوط الولاية مع إمكان تحصيلها بالاستنابة.

و الأظهر هو الثاني إذ لا إشكال في أنه لا يلزم المباشرة في الحضانه و عليه فسقوط الحضانه مع إطلاق الأدله مما لا وجه له. و به يظهر ضعف ما عن سيد المدارك من أنه لو كان المرض ممّا يعدى كالجدام و البرص فالأظهر سقوط الحضانه بذلك تحزّزاً من تعدى الضرر إلى الولد لما عرفت من إمكان الاستنباه.

ثبوت الحضانه للأم بموت الأب

المسأله الثانيه: و لو مات الأب أو كان مملوكاً أو كافراً فالأم أولى بلا خلاف. أمّا إذا كان كافراً أو مملوكاً فلما تقدم و أنّما الكلام فيما لو مات بعد انتقال حق الحضانه إليه: كما لو مات و الولد أكبر من سبع. و قد ادّعى صاحب الجواهر الإجماع بحسب ظاهر كلمات الأصحاب على انتقال الحضانه إلى الأم دون الوصى المنسوب من قبل الأب و غيره. و استشكل فيه صاحب الحقائق قال: لم أقف له على دليل في النصوص و هم فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٠٨ [...]

أيضاً لم يذكروا له دليلاً مع أنّ عود الحق يحتاج إلى دليل. و قد استدلل لما هو المتفق عليه في الرياض و الجواهر بوجه:
١- أنها أشفق و أرفق: و أولوا الأرحام بغضهم أولى بغض في كتاب الله * «١». و فيه: إنّ ذلك وحده لا يكفي في مقابل ما دلّ على قيمومه الوصى على صغار الموصى الشامل لما إذا كان للصغار أم.
٢- أنّ ذلك مقتضى الأصل في بعض الصور و هو ما إذا مات الأب في أثناء مدّة الرضاع فإنّ مقتضى الاستصحاب هو بقاء حق الحضانه لها فإذا ثبت ذلك في هذه الصورة يتم في غيرها و هو ما إذا مات الأب بعد انتقال الحضانه إليه. و فيه: أولاً: إنّ المختار عدم جريان الاستصحاب في الأحكام الكليه. و ثانياً: إنّ هذا الأصل لا يجري للنصوص المحدده لمدّة حق الحضانه لها بسبع سنين الداله بمفهوم الغايه على أنّه لا حق لها بعد تلك المدّة الشامله بإطلاقها لهذه الصورة و معه لا مورد للاستصحاب.
و ثالثاً: إنّ عدم القول بالفصل في الحكم الواقعي بين صورتين لا يستلزم اتحادهما في الحكم الظاهري أيضاً كما لا يخفى.
و رابعاً: إنّ هذا الأصل يعارض أصاله عدم ثبوت حق الحضانه لها في الصورة الثانيه المتمم في الصورة الاولى بعدم القول بالفصل فتأمل فإنّه يمكن أن يقال: إنّ ذلك الأصل لا يجري لابتلائه بالمعارض و هو عدم ثبوت الحق لغيرها مع العلم بثبوتها أمّا لها أو لغيرها.
٣- ظهور قوله: لا تُضارّ... الخ في كون الحق لهما دون غيرهما إلّا أنّه مع

(١) الانفال: آيه ٧٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٠٩

[...]

وجودهما كان تفصيل الأمر بينهما شرعاً على ما عرفت و أمّا مع موت أحدهما فيبقى الآخر بلا معارض. و فيه: ما تقدم من عدم دلالة ذلك على ثبوت حق الحضانه لها أصلاً.

٤- إنَّ النصوص تثبت أحقية المرأة قبل سبع سنين و أحقية الأب بعدها فأصل الحق ثابت لكل منهما إلّا أنّه يكون غيره أحق منه. فإذا مات الأحق كان الحق لدى الحق.

وفيه: إنّ المراد بالأحقية في النصوص هو الحق و إلّا فلا ريب في أنّه مع عدم وجود الأب لا حق للمرأة بعد سبع سنين أصلاً كما لا يخفى.

٥- قوله- عليه السلام- في خبر داود بن الحصين المتقدم «إذا مات الأب فالأم أحق به من العصبه».

وفيه: إنّ مختص بصورة عدم وجود الوصى لأنّ احتمال ثبوت الولاية على الصغير لهم إنّما هو في تلك الصورة و إلّا فمع وجود الوصى لا ولاية لهم عليه قطعاً و الخبر إنّما يدل على تقديم الأم على العصبه لو دار الأمر بينهما فهو أجنبى عن محل الكلام.

٦- قوله- عليه السلام- في صحيح ابن سنان المتقدم: «و ليس للوصى أن يخرج من حجرها حتى يدرك و يدفع إليه ماله».

فإنّه صريح في ثبوت حق الحضانه للأم مع وجود الوصى و هو و إن اختص بما إذا مات الأب في أثناء المدّة التي تكون الحضانه لها في تلك المدّة إلّا أنّه يتم في غيره بعدم القول بالفصل و لا يعارضه أدلّة قيمومه الوصى على الصغير لكونه أخص منها فيقدم عليها.

و بذلك يظهر ما في الحقائق من عدم الوقوف على دليل يدل عليه و مقتضى إطلاق الصحيح عدم الفرق بين كونها مزوّجه أم لا كما صرّح به المصنف في محكي

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣١٠

[...]

الارشاد.

و دعوى أنّ عدم الترويج شرط في ثبوت الحضانه لها مطلقاً و ثبوتها مناف لحقوق الزوج كما عن الشهيد الثانى مندفعه: بما تقدم من عدم كونه شرطاً في ثبوتها مطلقاً و عدم منافاته معها بعد إمكان الاستثناء. فالأظهر ثبوتها لها و إن كانت مزوّجه.

و لو ماتت الأم في أثناء المدّة التي لها حق الحضانه فهل ينتقل هذا الحق إلى الأب أم إلى وصيها؟ وجهان: من اختصاص النص بموت الأب و من عدم القول بالفصل.

حكم الحضانه مع فقد الأبوين

المسألة الثالثة: قد اختلف الأصحاب في حكم الحضانه مع فقد الأبوين على أقوال:

١- ما عن الشيخ في المبسوط و الحلى و المصنف في غير المختلف و المحقق في الشرائع و هو: أنّه تكون الحضانه لأب الأب مقدماً على غيره من الاخوة و الأجداد و ان شاركوه في الإرث.

٢- ما عن الأكثر و هو: تعدى الحكم إلى باقى الأقارب و ترتيبهم حسب ترتيب الإرث فينظر إلى الموجود من الأقارب و يقدر لو كان وارثاً و يحكم له بحق الحضانه ثمّ إن اتحد اختص و إن تعدّد اقرع بينهم.

٣- ما عن المصنف في القواعد و هو: أنّه مع فقد الأبوين ينتقل الحكم إلى الأجداد و يقدمون على الاخوة و لا يفرق بين الجد للأب و غيره و مع فقدهم ينتقل إلى باقى مراتب الإرث.

٤- ما عن الشيخ المفيد في المقنعة و هو: أنّه مع موت الأب تقوم امه مقامه في ذلك فإن لم يكن له ام و كان له أب قام مقامه في ذلك فإن لم يكن له أب و لا أمّ كانت

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣١١

[...]

الام التى هى الجدة أحق به من بعيد.

٥- ما عن الإسكافى قال: من مات من الأبوين كان الباقي أحق به من قرابة الميت إلّا أن يكون المستحق له غير رشيد فيكون من قرب إليه أولى به فإن تساوت القرابات قامت القرابات مقام من هى له قرابة فى ولاية- إلى أن قال: - و الام أولى ما لم تتزوج ثم قرابتها أحق به من قرابة الأب.

٦- أنه ينتقل إلى قرابة الأب و هم العصبه.

و فى المقام أقوال اخر.

و الحق أن يقال إنه مع فقد الأبوين ينتقل حق الحضانه إلى الخالة للعلوى: إن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) قضى بابنه حمزة لخالتها و قال (صلى الله عليه و آله و سلم) «الخالة والد» (١) و مع فقدها أو عدم قبولها فهو للجد لأن له ولاية المال و النكاح فيكون له ولاية التريه بطريق أولى و إنما كانت الام أولى منه بالنص فمع عدمه تثبت الولاية و مع فقده فهو للوصى و إن لم يكن فللحاكم الشرعى لأنه ولى من لا ولى له و مع عدمه فالأرحام على حسب مراتبهم فى الارث لقوله تعالى: **أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ** * (٢).

و دعوى تقديم العصبه و هم قرابة الرجل لقوله فى خبر داود بن الحصين: فإذا مات الأب فالام أحق من العصبه. إذ لو كان العصبه أجنبيه عن هذا الحق بالمره لاستهجن هذا التعبير مندفعه بأن ذلك و إن كان يشعر بتقديمهم بل و تقديمهم على الجد أيضاً لكنه لا يكون دالاً على ذلك فإنّ التعبير يستحسن مع توهم كونهم ممن ينتقل إليهم هذا الحق بعد الام فتدبر.

(١) الوسائل باب ٧٣ من موانع الإرث الأولاد.

(٢) الأنفال آية ٧٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٣١٢

الفصل العاشر فى النفقات أمّا الزوجه فيجب لها النفقة

الفصل العاشر نفقة الزوجه

الفصل العاشر فى النفقات

إشارة

فنقول من المعلوم إنه لا تجب النفقة من حيث هى لا من حيث توقف حفظ النفس المحترمة عليها إلّا بأحد الأسباب الثلاثة الزوجية و القرابة و الملك باجماع الامه كما عن جماعة الاعتراف به كذا فى الجواهر فالكلام يقع فى موارد:

١- الزوجه.

٢- الأقارب.

٣- المملوك.

[نفقة الزوجه]

إشارة

أما الزوجه فيجب لها النفقة اجماعاً و يشهد له الآيات و السنّة المتواترة لاحظ قوله تعالى: لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَ مَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ «١» و قوله عزّ و جلّ: الرَّجُلُ لِأَقْرَبِ قَوْمُونِ عَلَى النَّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَ بِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ «٢» و قوله عزّ من قائل: وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَ كِسْفُ ثَوْبُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ «٣». و قوله تعالى: وَ عَاشِرَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ «٤» و غير تلكم من الآيات.

و صحيح فضيل بن يسار و ربعي بن عبد الله جميعاً عن أبي عبد الله - عليه السلام - في

(١) الطلاق آية ٧.

(٢) النساء آية ٣٤ - ١٩.

(٣) البقرة الآية ٢٣٣.

(٤) البقرة الآية ٣٤ - ١٩.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣١٣

من الإطعام و الكسوة و السكنى

قوله تعالى: وَ مَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ قال:

«إن أنفق عليها ما يقيم ظهرها مع كسوة و إلّا فرق بينهما» «١».

و موثق إسحاق بن عمار أنّه سئل أبا عبد الله - عليه السلام - عن حق المرأة على زوجها قال - عليه السلام -: «يشبع بطنها و يكسو جثتها و إن جهلت غفر لها» الحديث «٢».

و خبر العزرمي عنه - عليه السلام -: «جاءت امرأة إلى النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) فسألته عن حق الزوج على المرأة فخبّرها ثم قالت: فما حقها عليه؟ قال (صلى الله عليه و آله و سلم): «يكسوها من العرى و يطعمها من الجوع» الحديث «٣».

إلى غير تلكم من النصوص المتواترة الآتية جملة منها ضمن المسائل الآتية فهذا لا ينبغي الكلام فيه لوضوحه إنّما الكلام في قدر النفقة و الشروط و اللواحق فالبحت في مقامات:

[المقام الأول في قدر النفقة]

إشارة

و فيه فروع.

[هل يختص النفقة بالإطعام و الكسوة و السكنى أو يشمل غيرهم]

١- هل يختص الوجوب بإنفاق ما تحتاج إليه المرأة من الإطعام و الكسوة و السكنى فلا يجب غير تلكم أم يجب كل ما تحتاج إليه من ما ذكر و من ادام و أخدام و آله الأدهان أم يجب مثل الدواء و اجرة الحمام و الفصد و الحمامة و نحو ذلك أيضاً أم يعم

الوجوب مثل الكفارات الواجبة عليه و ما شاكل؟ وجوه و أقوال و قد ذكر بعضهم إنَّ الواجب ثمانية أشياء الطعام و الادام و الكسوة و الفراش و آلة الطبخ و الشرب و آله التنظيف و السكنى و نفقة الخادمة.
و فى الجواهر بعد ذكر ذلك و بعض كلمات اخر قال: لكن لا- يخفى عليك ما فى هذه الكلمات من التشويش و الاضطراب و لو أحالوا ذلك إلى العادة لكان أحسن

(١) الوسائل باب ١ من أبواب النفقات حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١ من أبواب النفقات حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب النفقات حديث ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣١٤

[...]

و كأنهم تبعوا فى ذلك ما فى كتب العامة- إلى أن قال: - ضرورة أنه إن كان المدار فى الإنفاق بذل جميع ما تحتاج إليه المرأة لم يكن لاستثناء الدواء و الطيب و الكحل و الفصد وجه و إن كان المدار على خصوص الكسوة و الإطعام و المسكن لم يكن لعد الفرش و الاخدام و خصوصاً ما كان منه للمرض و غير ذلك ممّا سمعته فى الواجب منها وجه و إن جعل المدرك فى المعاشرة بالمعروف و إطلاق الإنفاق كان المتجه وجوب الجميع بل و غير ما ذكره من امور اخر لا- حصر لها فالمتجه احالة جميع ذلك إلى العادة فى إنفاق الأزواج على الزوجات من حيث الزوجية لا من حيث شدة حب و نحوه من غير فرق بين ما ذكره من ذلك و ما لم يذكره مع مراعاة حال المرأة و المكان و الزمان و نحو ذلك انتهى. و هو الأظهر.

لأن: مقتضى إطلاق الآيات الشريفة ما ذكره- ره- كما إنه مقتضى جملة من النصوص كقوله فى صحيح فضيل: إن أنفق عليها ما يقيم ظهرها فإن إقامة الظهر كناية عن الاعاشة أى إن أنفق عليها ما تحتاج إليه فى الاعاشة و نحوه غيره.

و ما فى خبر شهاب بن عبد ربه عن الإمام الصادق- عليه السلام- قال: قلت له: ما حق المرأة على زوجها؟ قال- عليه السلام-: «يسد جوعتها و يستر عورتها و لا يقبح وجهها فإذا فعل ذلك فقد و الله أدّى إليها حقها».

لا ينافى ذلك فإن سد الجوع و ستر العورة اريد بهما ما تحتاج إليه فى الاعاشة كما يشهد به ذيله قلت: فالدهن؟ قال: «غبا يوما و يوم لا» قلت: فاللحم؟ قال:

«فى كل ثلاثة فيكون فى الشهر عشر مرات لا أكثر من ذلك و الصبغ فى كل ستة أشهر و يكسوها فى كل سنة أربع أثواب ثوبين للشتاء و ثوبين للصيف و لا ينبغي أن يقفر بيته من ثلاثة أشياء دهن الرأس و الخل و الزيت و يقوتهن بالمد فأتى أقوت به نفسى و ليقدر لكل إنسان منهم قوته فإن شاء أكله و إن شاء تصدق به و لا يكون فاكهة عامة

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣١٥

[...]

إلا اطعم عياله منها و لا يدع أن يكون للعبد عندهم فضل فى الطعام أن ينيلهم فى ذلك شىء ما لم ينيلهم فى سائر الأيام» (١).
فإنه كما ترى بعد ما ذكره من أن حقها سد الجوع و ستر العورة و إنه إذا فعل ذلك فقد و الله أدّى حقها ذكر عدة أشياء غير داخله فى ما ذكر أولاً فيعلم من ذلك كون ما ذكر فى الصدر كناية عن اعاشتها.

و على ذلك فالمتجه وجوب كل ما تحتاج إليه من الطعام و الإدام و الكسوة و الاسكان و الاخدام و آلة الأدهان و آلة الطبخ و

الشرب و الفراش و آله الزينه و الدواء و اجرة الحمام و نحو ذلك مما يشمله إطلاق الإنفاق و المعاشرة بالمعروف.

[الخلافاً في تقدير الإطعام]

٢- في تقدير الإطعام خلاف فعن الشيخ في الخلاف تقديره بالمد للرفيعة و الوضيعة و الموسر و المعسر و عن جماعة منهم الشيخ في المبسوط أنه مد للمعسر و مدان للموسر و مد و نصف للمتوسط و عن المشهور الاختصار على سد الخلء. يشهد للأخير: إطلاق الأدلة و استدلال للأول بصحيح شهاب المتقدم و بتقدير المد في الكفارة قوتاً للمسلمين فاعتبرت النفقة به لأن كلاً منهما مال يجب بالشرع لأجل القوت و يستقر في الذمة. و لكن الصحيح محمول على أن ما تضمنه كان عاداتهم في تلكم الأوقات لعدم القول به من أحد من الأصحاب غير الشيخ في الخلاف و تضمنه لكون اللحم في كل ثلاثة أيام و للصبغ الشامل للحناء و الوسم في كل ستة أشهر و غير ذينك من الأمور التي لا قائل بتعينها. و يستفاد ذلك من الأخبار الواردة في الكفارات و الصدقات كما في حديث ضيعة الإمام الصادق - عليه السلام - المسماء بعين زياد.

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب النفقات حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣١٦

[...]

أضف إلى ذلك كله خبر زيد الشحام عن الإمام الصادق - عليه السلام - في حديث: «و أما نحن فنرزق عيالنا مدين من تمر» (١). و أما الثاني: فهو لا يخرج عن القياس و استدلال الثاني: بأنه مقتضى الجمع بين التقدير بالمد في الكفارة و بين إيجاب الشارع في بعض الكفارات لكل مسكين مدين. و فيه: مضافاً إلى كونه قياساً أنه جمع تبرعى لا شاهد به فالأظهر ما هو المشهور بين الأصحاب من عدم التقدير و الرجوع إلى قدر الكفاية و سد الخلء و هي الحاجة. و أما جنس الطعام فقيل: إن المعتبر فيه غالب قوت البلد كالبر في العراق و خراسان و الأرز في طبرستان و الذرة في اليمن و ما شاكل لأن المطلق يحمل على المعتاد و لأنه من المعاشرة بالمعروف. و عن المسالك الرجوع في ذلك أيضاً إلى ما يعتاد لأمثالها بل ظاهر كثر العرفان من نسبة ذلك إلى الأصحاب تسالمهم على ذلك و هو أرجح من الأول إذ المحكم فيما لا تعيين من الشارع نظر أهل العرف و هم يرون ذلك و لعله المعاشرة بالمعروف لا الأول. و يترتب على ما ذكرناه أن اللازم مراعاة حال الزوجة لا الزوج. و دعوى أن ذلك ربما يؤدي إلى تكليف الزوج بما لا يطاق بأن تكون ذات شرف و الزوج معسراً مندفعاً بأنه ينفق عليها ما قدر و يكون الزائد ديناً عليه كما إذا لم يتمكن من أصل الإطعام. و بذلك يظهر ما في الإدام فإن البحث فيه جنساً و قدراً كالطعام لاتحاد المدرك في الجميع و عن المبسوط أن عليه في الأسبوع اللحم مرة لأنه هو العرف و عن الاسكافي أن على المتوسط أن يطعمها اللحم في كل ثلاثة أيام مرة.

(١) الوسائل باب ١ من أبواب النفقات حديث ١١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣١٧

[...]

و من تعليلا-تهم يظهر ارادة الجميع هو الرجوع فيه إلى العرف في أمثال المرأة و حينئذ إذا كانت عادة أمثالها دوام أكل اللحم وجب لأنه هو المعاشرة بالمعروف. و به يظهر وجوب الشاي و التبناك و القهوة إذا كانت عادة لأمثالها أو لها خاصة بل إذا كان عادة أمثالها أكل الشيء العزيز كالمربيات و الحلويات و نحو ذلك وجب.

و أيضاً يظهر حال الكسوة و الخدم و المسكن و غيرها ممّا يجب عليه لها قال الشهيد الثاني: إنّها ترجع فيما تحتاج إليه من طعام و جنسه من البر و الشعير و التمر و الزبيب و الذرة و غيرها و الإدام و السمن و الزيت و الشيرج و اللحم و اللبن و الكسوة من القميص و السراويل و المقنعة و الجبة و غيرها و جنسها من الحرير و القطن و الكتان و الاسكان في دار أو بيت لائقين و الإخدام إذا كانت من أهل ذوى الحشمة و المناصب المرتفعة و آله الأدهان التي تدهن به شعرها أو ترجمه من زيت أو شيرج مطلق أو مطيب بالورد أو البنفسج أو غيرها ممّا لا يعتاد لأمثالها انتهى.

و بالجملة بالضابط الذى ذكرناه يظهر لك الحال فى جميع هذه الفروع ثمّ إنّ بما أنّ حشمة الزوجة و ما يقابلها تختلفان باعتبار الزوج فاللازم هو مراعاة أمثال المرأة بما هى عليه.

و بما ذكرناه يظهر وجه عدم استثناء اجرة الحمام و الفصد و ما شاكل بل و يجب الضيافات الواجبة فى العرف و العادة لأمثالها و ما تعتاد أمثال المرأة من الاصطياف و ما شاكل.

أقسام النفقة

إشارة

٣- للنفقة أقسام:

أحدها: ملك

بلا خلاف و هو طعام اليوم و الليلة و نحوه ممّا يتوقف الانتفاع به على إتلافه كالصابون و نحوه.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣١٨

[...]

و الشاهد به مضافاً إلى الاجماع المدعى فى كلمات جماعة قوله- عليه السلام- فى صحيح شهاب: «و ليقدر كل إنسان منهم قوته فإن شاء أكله و إن شاء وهبه و إن شاء تصدّق به».

اللهم إلّا أن يقال إنّ ذلك كلّه يلائم مع الإباحة المطلقة بناءً على ما هو الحق من عدم توقف الهبة و التصديق على الملك بل يجوزان مع الإباحة المطلقة.

و لذا قال فى محكى كشف اللثام: بإمكان القول بعدم اعتبار الملك فيه و أنّ الواجب هو البذل و الإباحة. و لا يهمنّا البحث فى ذلك بعد تسالمهم على أنّه لو منعها و انقضى اليوم ممكنة استقرّت نفقة ذلك اليوم فى ذمته و أنّها لو قترت على نفسها أو أنفقت على نفسها من غيرها كان ذلك فى ذمته و تستحقها عليه و أنّها تملك المطالبة بنفقة يومها فى صبيحته مع التمكين و أنّها إذا قبضتها تفعل

بها ما تشاء.

و لو قبضت نفقة يومها أو أيامها المتعددة فطلقها الزوج فى الأثناء أو مات أو صارت هى ناشزة يجب عليها رد ما فضل عندها إليه أو إلى الورثة لأنه يظهر بأحد هذه الامور عدم استحقاقها لها من حين حدوثه و تحقيقه.

و يشهد به فى الجملة خبر زرارة قال: سألت أبا جعفر - عليه السلام - عن رجل سافر و ترك عند امرأته نفقة ستة أشهر أو نحواً من ذلك ثم مات بعد أشهر أو اثنين فقال:

«تردّ فضل ما عندها فى الميراث» (١).

القسم الثانى: امتناع

بلا خلاف كالمسكن و الخادم و نحوهما ممّا علم من الأدلة عدم اعتبار الملك فى انفاقهن و الثمرة بين كونه امتناعاً أو ملكاً ستأتى فى القسم الثالث.

و هو ما اختلفت كلماتهم فيه من حيث كونه امتناعاً أو ملكاً كالكسوة و شبهها من

(١) الوسائل باب ٩٩ من الوصايا حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٣١٩
[...]

أعيان النفقة التى لا- يتوقف الانتفاع بها على اتلافها و إن كان الاستعمال يتلفها لكن بعد مدة نحو فراش النوم و القنطرة و آلات التنظيف من المشط و نحوه.

فعن المبسوط و القواعد و غيرها: أنّها ملك و هو الظاهر من الشرائع.

و عن الارشاد و كشف اللثام و غيرهما: أنّها امتناع.

و مال إليه فى فوائد الشرائع و فى الرياض أنّه أشهر و أجود و فى الجواهر و لعله كذلك.

و قد استدلل للأول: بأنّ ما فى ذمة الزوج هو كلى الكسوة فإذا بذل شخصها لزم منه صيرورتها ملكاً لها نحو المدفوع وفاءً للدين و بأنّ عطف الكسوة على الرزق فى الآية الكريمة: وَ عَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَ كِسْوَتُهُنَّ (١) يقتضى ذلك بعد ثبوت الملكية فى الرزق و بالنبوى فعليكم رزقهن و كسوتهن بالمعروف (٢) فإنّ اللام ظاهرة فى الملك و بأنّه يجب على الزوج فى إنفاقه أن يملك الزوجة الكسوة على وجه إن لم يملكها لم يكن منفقاً فيكون ذلك شرطاً فى إنفاق الكسوة شرعاً.

و لكن الجميع قابله للمناقشة:

أمّا الأول: فلأنّ وجوب إنفاق الكسوة إن كان مقتضياً لثبوت مال لها فى ذمة الزوج كان ما افيد تاماً. و أمّا إن كان هو خطاباً شرعياً نظير وجوب نفقة الأرحام فاعطاء الشخص الخارجى إنّما هو لكونه متعلّقاً لحقها و لها أن تنتفع به و هذا لا يقتضى الملكية.

و أمّا الثانى: فلأنّ العطف يقتضى المشاركة فى الحكم الذى تكون الآية بصدد بيانه و هو وجوب الإنفاق و كون الرزق يعتبر فيه الملكية لدليل آخر غير ملازم لكون الكسوة

(١) البقرة آية ٢٣٣.

(٢) الوسائل باب ٦ من أبواب النفقات حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٣٢٠

[...]

كذلك.

و أما الثالث: فلضعف سنده للإرسال مع أنَّ اللام غير ظاهرة فى الملكية بل هى ظاهرة فى الاستحقاق الملائم مع الملكية و غيرها.
و أما الرابع: فلعدم الدليل على لزوم التملك و اعتباره فى انفاق الكسوة.
و لكن مع ذلك كله هذا القول اظهر فى خصوص الكسوة دون الفراش و نحوه لجريان العادة بتمليكها المحمول عليها الادلة الآمرة بإنفاقها كما تقدم.
و يؤيده: إنه إذا مات الزوج لا يحتسب الكسوة من الميراث إلّا إذا كانت أزيد من المتعارف حتى عند المتدينات و لا ينكره احد من المتشرعين و على ذلك فالأظهر كونه ملكا فى الكسوة و امتاعا فى الفراش و نحوه.

بيان ثمرات القول بالملك أو الإمتاع

ثم إن الأصحاب ذكروا إنه تظهر ثمره الخلاف فى كونها ملكا أو امتاعا فى موارد.
منها: ما فى القواعد بناء على الملك: و لو طلقها قبل انقضاء المدة المضروبة للكسوة بان له استعادتها لا بعدها و لو انقضى نصف المدة سواء لبستها أو لا ثم طلقها احتمل على التملك التشريك و اختصاصها و كذا لو ماتت انتهى.
و فى الجواهر و لعل وجه الاختصاص أنها ملكتها بالقبض و استحققتها بالتمكين الكامل فىكون كنفقة اليوم إذا طلقها فى الأثناء.
و لكن الأظهر التشريك إن كان فى أثناء المدة المضروبة للكسوة و الاختصاص إن كان بعدها سواء لبستها ام لم تلبسها لإرادة الاستفضال.

هذا على التملك و اما على تقدير الإمتاع فيستعاد مطلقا.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٣٢١

[...]

و منها: إنه لا يصح لها بيع المأخوذ و لا التصرف فيه بغير اللبس من اجارة أو اعارة أو نحوهما على الإمتاع بخلاف الملك ما لم يناف غرض الزوج من التزين و التجمل.
و منها: انّ له أخذ المدفوع إليها و إعطائه غيرها على الإمتاع دون التملك الا برضاها.
و منها: ما عن المسالك و كشف اللثام من إنه إذا لم يكسها مدة صارت الكسوة دينا عليه على التملك دون الإمتاع الذى معناه تمكينها من الانتفاع الذى لا يتصور ضمانه بعد انقضاء مدته إذ ليس هو منفعة لها و لا عين.
و أورد عليهما صاحب الجواهر - ره -: بأنه يكفى فى ضمانه كونه حقا ماليا لها.
و فيه: إن الحكم بالضمان يحتاج إلى دليل و أدلة الضمان محصورة فى قاعدة اليد و الإتلاف و الاقدام و ليس شىء منها يشمل مثل هذا الحق المالى.

و منها: ما عن كشف اللثام إنه لا يصح الاعتياض عنها على الإمتاع و يصح على التملك.

و فيه: إنه يصح الاعتياض عنها على الإمتاع بجعل إسقاطها عوضا فإن الاسقاط حينئذ له مالىة يعوّض عنه كما مر تفصيل القول فى ذلك فى مبحث ما يصح جعله مهرا.

و منها: إنه لو انقضت المدة و الكسوة باقية طالبت بالكسوة لما يستقبل على القول بالملك دون الإمتاع لبقائها على ملكه و فرض صلاحيتها لاكتسائها.

و منها: إنه لو اخلقتها قبل المدة بتقصير منها لم يجب عليه بدلها على الملك و يجب على الإمتاع و ان ضمنت حينئذ له ما أتلفته بتقصيرها. و منها غير ذلك مما يطول الكلام بذكره.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٢٢

مع العقد الدائم و التمكين التام

من شرائط وجوب النفقة: التمكين

المقام الثانى فى الشرائط

إشارة

و المتفق عليه منها اثنان:

الأول: [العقد الدائم]

ما ذكره المصنف - ره - بقوله مع العقد الدائم فلا نفقة لذات العقد المنقطع اجماعا و فى خبر هشام عن الامام الصادق - عليه السلام - فى حديث المتعة:

«و لا نفقة و لا عدة عليك» (١) و قد تقدم الكلام فى ذلك مفصلا.

و

الثانى: التمكين التام

إشارة

و قد مر تفسير التمكين التام فى مبحث النشوز فى الفصل الثامن و اعتباره فى الجملة مما عليه الاجماع بقسميه و يشهد به خبر تحف العقول عن النبى (صلى الله عليه و آله و سلم) إنه قال فى خطبة الوداع:

«ان لنسائكم عليكم حقا و لكم عليهن حقا: حقكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم و لا يدخلن بيوتكم أحدا تكرهونه إلّا بإذنكم و ان يأتين بفاحشة فإن فعلمن فإن الله تعالى قد اذن لكم ان تعضلوهن و تهجروهن فى المضاجع و تضربوهن ضربا غير مبرح فإذا انتهين و أطعنكم فعليكم رزقهن و كسوتهن بالمعروف» (٢).

و قوى السكونى عن ابى عبد الله - عليه السلام - قال رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم) «أيما امرأة خرجت من بيتها بغير اذن زوجها فلا نفقة لها حتى ترجع» (٣) و نحوه العلويان المرويان عن الجعفریات و دعائم الإسلام (٤).

و المستفاد من هذه النصوص إنه مع عدم القيام بالحقوق الواجبة للزوج تسقط

- (١) الوسائل باب ٤٥ من أبواب المتعة حديث ١.
 - (٢) الوسائل باب ٦ من أبواب النفقات حديث ٢.
 - (٣) الوسائل باب ٦ من أبواب النفقات حديث ١.
 - (٤) المستدرک باب ٢ من أبواب النفقات حديث ١-٢.
- فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٢٣
- [...]

نفقة الزوجة انما الكلام في المقام في موارد.

الأول: إنّه هل تجب النفقة بالعقد إذا كانت دائما و ان سقطت بالشوز أو إنّه يشترط مع العقد التمكين التام؟ المشهور بين الأصحاب هو الثاني و في الرياض بل كاد إن يكون اجماعا مع أنّا لم نقف على مخالف فيه صريحا بل و لا ظاهرا بل ظاهر الروضة الاجماع عليه و قد استدلل له: باختصاص الامر بالإنفاق بما تقتضيه العادة و ليس من مقتضياته الوجوب إلّا بعد التمكين كما هو المشاهد من أهلها فانهم ينكحون و يتزوجون من دون انفاق إلى الزفاف مع عدم اختلاف من الزوجات و أهلهن مع الأزواج المستمرين على ذلك و لا نفاق: و بآئنه لا إطلاق لأدلة وجوب الإنفاق و المتيقن منها صورة التمكين التام: و بما ورد من إن النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) تزوّج و دخل بعد سنين و لم ينفق إلّا بعد دخوله: و بأن العقد يوجب المهر عوضا فلا يوجب عوضا آخر و بأن النفقة مجهولة و العقد لا- يوجب مالا- مجهولا- فالموجب هو التمكين: و بظهور الامر بالمعاشرة بالمعروف في ذلك اى الإنفاق مع التمكين لا بدونه: و بأن الأصل براءة الذمة من وجوب النفقة خرج منه حالة التمكين بالاجماع فيبقى الباقي على الأصل و بالاجماع.

و في جميع هذه الادلة نظر:

اما الأول: فلانه لا وجه لدعوى اختصاص الادلة بما تعارف فعله في الخارج من عدم الإنفاق بدون التمكين بعد ما علّق الأمر بالإنفاق في الادلة على الزوجية و جعل ذلك من حقوق الزوجة.

و أما الثاني: فلانه لا وجه لمنع إطلاق الادلة و النصوص.

و أما الثالث: فلعدم علمنا بكيفية فعله (صلى الله عليه و آله و سلم).

و أما الرابع: فلان النفقة ليست من الأعواض و الشارع انما اثبت وجوب النفقة على الزوجة فهو حكم متفرع على حصول الزوجية.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٢٤

[...]

و به يظهر ما في الخامس.

و أما السادس: فلان الامر بالمعاشرة بالمعروف لم يظهر لى كيف يقتضى عدم الإنفاق إلّا مع التمكين سيما إذا كانت معذورة في عدم التمكين.

و أما السابع: فلان الأصل لا يرجع إليه مع الدليل فالأظهر ما في الحقائق و الجواهر من عدم اعتبار التمكين التام في وجوب النفقة نعم التمكين الذى يكون عدمه نشوزا يعتبر في وجوب النفقة لما مرّ.

الثاني: إن التمكين المعتبر على المختار هل هو شرط لوجوب النفقة ام النشوز الذى ضده يكون مانعا اختار صاحب الجواهر- ره- الأول.

و استدلل له: بان المستفاد من النصوص المتضمنة لحقوقه عليها إذا انضمت إلى ما دل على سقوط النفقة بالخروج من بيته بغير اذنه إن النشوز انما جعل مسقطا باعتبار تفويته الشرط الذى هو وجوب طاعتها و عرضها نفسها عليه و عدم خروجها من بيته بغير اذنه لا أنه مانع لوجوب النفقة.

الظاهر إن الاولى من ذلك استدلاله بظاهر خبر تحف العقول المتقدم المعلق لوجوب النفقة على الإطاعة.

الثالث: على القول المشهور من اعتبار التمكين هل يعتبر إن تظهر كونها ممكنة له فيما يريده من الاستمتاع اما بان تعرض نفسها عليه أو بان تقول: سلمت نفسى إليك حيث شئت أو أى زمان شئت و لو مع عدم مطالبه الزوج و ارادته ام لا يكفى حصوله بالفعل بل لا بد من لفظ يدل عليه من قبل ام لا يعتبر شىء من ذلك بل إذا كانت بحيث يصدق عليها أنها ممكنة بان تخرى بينها و بينه يجب النفقة.

اقوال: صرح بعضهم بالأول و عن المصنف - ره - فى التحرير اختيار الثانى

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٢٥

مع القدرة

و ظاهر المسالك إن القائل به جماعة و الأخير اظهر إذ غاية ما يثبت بالدليل اعتبار التمكين التام و لا دليل على اعتبار أزيد من ذلك. و ما عن كشف اللثام من إنه لا يتحقق التمكين التام إلّا بالإظهار واضح الفساد سيما و قد أفاد إنه لا يحصل بدون الإظهار باللفظ و النصوص «١» الدالة على عرض نفسها عليه كل غدوة و عشية إن كانت دالة على لزوم ذلك عليها لزم اعتبار ذلك فى وجوب النفقة فإن تركه حينئذ موجب للنشوز و إلّا فلا دليل على اعتبار ذلك ايضاً. فالحاصل ممّا ذكرناه: إن المعتبر فى وجوب الإنفاق التمكين الذى يعد عدمه نشوزا و لعل ذلك مراد المصنف - ره - فى المقام حيث قال: و التمكين التام مع القدرة.

ثمرات الخلاف فى شرطية التمكين و مانعية النشوز

ثم إنّ الأصحاب فرعوا على النزاع فى شرطية التمكين و مانعية النشوز فروعاً: منها: إنه لو تنازع الزوجان فى التمكين و النشوز بأن ادعى الزوج النشوز و الزوجة التمكين قالوا: إنه على القول بالشرطية يكون قول الزوج مقدماً إذ الأصل عدم التمكين و على القول بالمانعية يقدم قولها لأصالة عدم تحقق النشوز الموجب لسقوط ما وجب بالعقد. أقول: يتم ذلك على ما ذكره فى التمكين المعتبر و لا يتم على ما اخترناه لأنّ أصالة الصحة فى فعل المسلم تقتضى موافقه قولها للأصل و كونها منكراً. و منها: ما لو لم يطالب الزوج من الزوجة بالزفاف و لم تمتنع هى منه و لا عرضت نفسها عليه و مضت مدة لذلك فأنه على القول باعتبار التمكين لم تستحق المرأة النفقة

(١) الوسائل باب ٧٩ من أبواب مقدمات النكاح.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٢٦

[...]

لفقد الشرط و على القول بمانعية النشوز استحقت لعدم النشوز و لكن على ما بنينا عليه من أنه على القول باعتبار التمكين المعتبر هو ما

يقابل النشوز فهذه الثمرة غير تامة أيضاً.

ومنها: ما لو كانت الزوجة صغيرة فقد ذهب القائلون بشرطية التمكين إلى أنه لا نفقة لها لعدم تحقق التمكين من جانبها ولو مكنت منه لعدم صلاحيتها لذلك فإن التمكين التام في الشرع هو التمكين في غير هذه الحال قالوا على القول بمانعية النشوز لها النفقة ولكن الظاهر استحقاتها لها حتى على القول بشرطية التمكين بالمعنى المقابل للنشوز الذي لا يتحقق إلا بتقصيرها في أداء الحق فلها النفقة إذ لا حق للرجل في وطئها ليكون امتناعها عنه نشوزاً بل تجب النفقة وإن امتنعت من سائر الاستمتاع لعدم كونها مقصورة في ذلك. ومنها: ما لو كان الزوج صغيراً وهي كبيرة فعن الشيخ في الخلاف والمبسوط إنه لا نفقة لها ونحوه عن الجامع والمهذب. واستدل له: بعدم التمكين بانتفاء التمكين وأشكل فيه في الشرائع نظراً إلى تحقق التمكين من طرفها ولذا اختار المحقق وفقاً للاسكافي والحلي وجوب الإنفاق.

وربما يستدل لعدم الوجوب باختصاص التكاليف بالبالغين فالصغير لا تكليف عليه، ولكنه يتوقف على اختصاص الأحكام الوضعية بالبالغين وللکلام في ذلك محل آخر وقد أشبعنا الكلام فيه في كتاب الزكاة وأثبتنا عدم الاختصاص إلا في بعض الموارد. فالمتحصل: أنه على المختار من وجوب النفقة لكل امرأة غير ناشئة تجب النفقة لها في المقام.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٢٧

[...]

ومنها: ما لو امتنع الوطء لعذر شرعي أو عذر عقلي كالحيض والمرض والرتق والقرن أو ما لو اتفق الزوج عظيم الآلة وهي ضعيفة أو كانت هي ضئيلة وهو غيل يضر وطئه بها وإن لم يكن عظيم الآلة بالنسبة إلى غيره فإنه على ما هو المشهور بينهم من شرطية التمكين التام من الوطء لا بد من البناء على سقوط النفقة في هذه الموارد.

وعلى ما اخترناه من شرطية الطاعة فيما وجب عليها من حقوق الزوجية التي يكون انتفائها بالنشوز أو مانعية النشوز لزم البناء على وجوب النفقة في جميع هذه الموارد كما هو واضح ولكن الظاهر أنه لا خلاف بينهم في وجوب النفقة في هذه الموارد. واستدلوا له: بعموم أدلة الإنفاق وبإمكان الاستمتاع بما دون الوطء قبلاً وبظهور العذر فيه فإسقاط النفقة به من غير المعاشرة بالمعروف وأنه إن لم تجب نفقتها مع دوام عذرها لزم دوام الزوجية بلا نفقة وهو ضرر عظيم وبأن المرض كأيام الحيض في ظهور العذر وتوقع الزوال ورضاه لما تزوج به فكأنه أسقط حقه من التمكين بالوطء في حال المرض والحيض وما شاكل ورضى بما عدها فهو التمكين التام في حقه.

والانصاف أن شيئاً من هذه الوجوه لا يصلح مدرکاً للحكم الشرعي لأن أدلة الإنفاق على ما ادّعوه أمّا مجملة أو مقيدة بالتمكين التام المنتفى في المقام والاستمتاع بما دون الوطء قبلاً لا يجزى بعد كون الشرط عندهم التمكين من الوطء وكون إسقاط النفقة به من غير المعاشرة بالمعروف لا يفيد بعد دلالة الدليل على عدم وجوب النفقة والضرر لا يصلح منشأً لجعل الحكم فإن قاعدته نافية لا مثبتة وإسقاط الزوج حقه من التمكين بالوطء لا يكفي في وجوب الإنفاق.

نفقة المطلقة

المقام الثالث: في الواحق

إشارة

و فيه مسائل:

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٢٨

و إن كانت ذميمة أو أمه

[نفقة الزوجة الدائمة الممكنة]

الاولى: إن الزوجة الدائمة الممكنة تجب نفقتها و إن كانت ذميمة أو أمه بلا خلاف لإطلاق الأدلة.

[نفقة المطلقة الرجعية]

الثانية: تثبت النفقة للمطلقة الرجعية بلا خلاف بل الاجماع بقسميه عليه كما في الجواهر و يشهد به نصوص كثيرة كصحيح سعد بن أبي خلف: سألت أبا الحسن موسى - عليه السلام -: عن شيء من الطلاق؟ فقال - عليه السلام -: «إذا طلق الرجل امرأته طلاقاً لا يملك فيه الرجعة فقد بانت منه ساعة طلقها و ملكت نفسها و لا سبيل له عليها و تعتد حيث شاءت و لا نفقة لها».

قال: قلت: أليس الله يقول: لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ قال: فقال - عليه السلام -: «إنما عني بذلك التي تطلق تطليقة بعد تطليقة فتلك التي لا تخرج و لا تخرج حتى تطلق الثالثة فإذا طلقت الثالثة فقد بانت منه و لا نفقة لها و المرأة التي يطلقها الرجل تطليقة ثم يدعها حتى يخلو أجلها فهذه أيضاً تقعد في منزل زوجها و لها النفقة و السكنى حتى تنقضي عدتها» (١).

و خبر زرارة المروى عن المشايخ الثلاثة بأسانيد متعددة عن الإمام الباقر - عليه السلام -: (المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة على زوجها إنما ذلك للتي لزوجها عليها رجعة) (٢). و نحوهما غيرهما.

و قد استثنى من ذلك موردان:

١- قال الشهيد الثاني: استثنى بعضهم آله التنظيف لأن الزوج لا ينتفع بذلك

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب النفقات حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٨ من أبواب النفقات حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٢٩

[...]

و هو حسن و قال سبطه: و الإطلاق أجود لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً و الظاهر أن نظره إلى الروايات ففي موثق أبي بصير عن الإمام الصادق - عليه السلام - في المطلقة: (تعتد في بيتها و تظهر زينتها: لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) (١). و في خبر زرارة عنه - عليه السلام -: (المطلقة تكتحل و تختضب و تلبس ما شاءت من الثياب لأن الله عز و جل يقول: لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً الحديث (٢). و نحوهما غيرهما.

و بها استدلال صاحب الحقائق - ره - على عدم استثنائها و لكن ليس في شيء منها ما يشهد بكون آله الزينة منه و الأولى الاستدلال له بإطلاق الروايات و بما دل على «٣» أنها في أيام العدة زوجة و عدم انتفاع الزوج بها لا يدل على استثنائها كيف فأنها من النفقة و إن كان الزوج في السفر و لا ينتفع بها فالأظهر عدم الاستثناء.

٢- ما عن المصنف - ره - في القواعد من استثناء وطئها في العدة للشبهة سواء حملت أم لا و تأخرت عدة الزوج عن عدتها و قلنا لا رجوع له في الحال فلا تجب النفقة على اشكال و ذكر - ره - نظير ذلك في الزوجة الموطوءة بشبهة أيضاً قال: و في المعتدة في شبهة إن كانت في نكاح فلا نفقة لها على الزوج على اشكال و ذكر في منشأ الاشكال في المقام: أن النفقة إنما تجب للزوجة و من في حكمها و هي من في العدة الرجعية لكونها بمنزلة الزوجة الممكنة لأن له الرجوع إليها متى شاء و الأمران منتفیان و من بقاء حكم الزوجة و إن امتنع الرجوع الآن لمانع و إطلاق النص.

لكن: الأظهر هو الثاني كما يظهر وجهه ممّا أسلفناه و عليه فيتم ما عن بعضهم من اختصاص ذلك بما إذا كانت الشبهة منها أو من الواطئ أيضاً و أمّا لو اختصت

(١) الوسائل باب ٢١ من أبواب العدد حديث ١-٢.

(٢) الوسائل باب ٢١ من أبواب العدد حديث ١-٢.

(٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب اقسام الطلاق حديث ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٣٠

فإن طَلَّقَتْ بائناً أو مات الزوج فلا نفقة مع عدم الحمل

بالواطئ فالأظهر عدم النفقة لأولويته من النشوز المسقط للنفقة و بذلك يظهر حكم المسألة الاخرى التي هي نظير المقام.

[نفقة غير الرجعية و المعتدة عدة الوفاة غير الحامل]

الثالثة: لا نفقة على المطلقة غير الرجعية و كذا على المعتدة عدة الوفاة غير الحامل فإن طَلَّقَتْ بائناً أو مات الزوج فلا نفقة مع عدم الحمل فهنا فرعان:

١- لا نفقة على المطلقة البائنة غير الحامل و قد تكرر في كلماتهم دعوى الاجماع عليه و كثير من النصوص تشهد به منها ما تقدم و منها صحيح ابن سنان أو موثق عن أبي عبد الله عليه السلام: عن المطلقة ثلاثاً على السنة هل لها سكنى أو نفقة؟ قال - عليه السلام -: «لا» (١) و نحوه موثق سماعة (٢) و خبر أبي بصير (٣) و صحيح الحلبي (٤) و غيرها.

و بإزائها خبران: أحدهما صحيح ابن سنان: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن المطلقة ثلاثاً على العدة لها سكنى أو نفقة؟ قال - عليه السلام -: «نعم» (٥).

ثانيهما: خبر علي بن جعفر عن أخيه - عليه السلام - عن المطلقة أ لها نفقة على زوجها حتى تنقضي عدتها؟ قال - عليه السلام -: «نعم» (٦) لكن الثاني مطلق فالجمع بينه و بين ما تقدم يقتضي حمله على المطلقة الرجعية.

و أمّا الأول فالنسبة بينه و بين ما تقدم هو التباين و حمله على خصوص الحامل تبرّعى و في شهادة نصوص الطلاق مع الحمل كلام سيأتي.

و عليه فإن كان حمله على الاستحباب جمعاً بينه و بين ما تقدم جمعاً عرفياً فهو المتعين و إلّا فلا بد من طرحه لأشهرية المعارض و

غيرها من المرجحات التي معه.

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب النفقات حديث ٥-٣-٦-٧.

(٢) الوسائل باب ٨ من أبواب النفقات حديث ٥-٣-٦-٧.

(٣) الوسائل باب ٨ من أبواب النفقات حديث ٥-٣-٦-٧.

(٤) الوسائل باب ٨ من أبواب النفقات حديث ٥-٣-٦-٧.

(٥) الوسائل باب ٨ من أبواب النفقات حديث ٨.

(٦) الوسائل باب ٨ من أبواب النفقات حديث ١١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٣١

[...]

٢- لا نفقة على المتوفى عنها زوجها إن لم تكن حاملاً و الظاهر أنه اجماعى أيضاً و يشهد به خبر زرارة الحاصر لوجوب النفقة على الرجعية و فحوى ما دل على عدم وجوب نفقتها إن كانت حاملاً و سيأتى.

و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما- عليهما السلام-: عن المتوفى عنها زوجها أ لها نفقة؟ قال- عليه السلام-: «لا، ينفق عليها من مالها» «١».

و خبر زرارة عن الإمام الصادق- عليه السلام-: فى المرأة المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة؟ فقال- عليه السلام-: «لا» «٢».

و بازاء جميع ذلك صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما- عليهما السلام- قال: «المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من ماله» «٣».

لكنه لعدم عمل الأصحاب به على إطلاقه و معارضته لما تقدم لا بد من طرحه أو حمله على خلاف ظاهره من إرادة الإنفاق عليها من مال الولد و لذا جعله الشيخ- ره- دليلاً لذلك كما سيأتى.

نفقة الحامل

الرابعة: المشهور بين الأصحاب أنه يجب الإنفاق على المطلقة الحامل حتى تضع و كذا السكنى و فى الجواهر بلا خلاف أجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه.

و يشهد به: قوله تعالى: وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ «٤» و جملة من النصوص.

(١) الوسائل باب ٩ من أبواب النفقات حديث ٦.

(٢) الوسائل باب ٩ من أبواب النفقات حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ٩ من أبواب النفقات حديث ٤.

(٤) الطلاق آية ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٣٢

[...]

كصحيح محمد بن قيس أو حسنه عن الإمام الباقر - عليه السلام -: «الحامل أجلها أن تضع حملها و عليه نفقتها بالمعروف حتى تضع حملها» (١).

و صحيح عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق - عليه السلام - في الرجل يطلق امرأته و هي حبلى؟ قال - عليه السلام -: «أجلها أن تضع حملها و عليه نفقتها حتى تضع حملها» (٢). و نحوهما صحيح الحلبي (٣) و خبر الكنانى (٤) و إطلاق الجميع شامل للبائن. فإن قيل: إن النسبة بينها و بين ما دل على أنه لا نفقة على المطلقة البائنة عموم من وجه فكيف يقدم هذا. قلنا: أولاً: إن الآية تقدم و لا تلاحظ المرجحات بالنسبة إليها و النصوص تقدم لأشهريتها و غيرها من المرجحات و قد يقال إنه لا معارضة بينها فإنّ تلکم النصوص تدل على أنه لا نفقة لها من حيث الزوجية و هذه تدل على أنّ لها النفقة من حيث الحمل فتأمل. و هل تثبت النفقة للحامل البائنة بالفسخ أم لا؟ وجهان أظهرهما الثانى لاختصاص الأدلة بالطلاق فاثبات الحكم فى غيره قياس لا نقول به ثمّ إنهم اختلفوا فى أنّ النفقة هل هى للحمل أمّ لأمّه؟ فعن الشيخ و جماعة: إنّها للحمل نسبة فى الحدائق إلى الأكثر و عن أبى حمزة و جماعة: إنّها للأمّ و توقف فى المسألة جماعة منهم الشهيد الثانى - ره -. و استدلل للأول: بدوران وجوب النفقة مع الحمل وجوداً و عدماً و بأنّها لو كانت حائلاً فإنّها لا نفقة لها و متى كانت حاملاً وجبت النفقة فلما وجبت بوجوده و سقطت بعدمه دل على أنّها له كدور انها مع الزوجية وجوداً و عدماً و بوجوبها له منفصلاً فكذا

(١) الوسائل باب ٧ من أبواب النفقات حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٧ من أبواب النفقات حديث ١ - ٤ - ٢.

(٣) الوسائل باب ٧ من أبواب النفقات حديث ١ - ٤ - ٢.

(٤) الوسائل باب ٧ من أبواب النفقات حديث ١ - ٤ - ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٣٣

[...]

متصلاً و بنص الأصحاب على أنّه ينفق عليها من مال الحمل و بانتفاء الزوجية التى هى أحد أسباب الإنفاق كالملك فليس إلّا القرباء. و استدلل للثانى: بأنّه لو كانت للحمل لوجبت نفقته دون نفقتها و لما كانت نفقته مقدره بحال الزوج لأنّ نفقة الأقارب غير مقدرة بخلاف نفقة الزوجة: و بأنّه لو كانت للحمل لوجبت على الجد كما لو كان منفصلاً و لسقطت بيساره بارث أو وصية قد قبلها وليه و لكن هذه الوجوه كما ترى اعتبارات لا تصلح للحكم الشرعى و لنعم ما قال سيد الرياض: إنّ استند الجانبان إلى اعتبارات واهية ربّما اشكل التمسك بها فى اثبات الأحكام الشرعية.

و الحق أن يقال: بعد توجيه ما ذكره من أنّ النفقة للحمل بأنّه ليس المراد كونها له حقيقة حتى يوجه باعتبار صيرورتها سبباً لتعيش الحمل فاطعامها و كسوتها و سكنها مقدمة له فإنّ الإنفاق عليه إنّما يكون بالإنفاق على امّه فإنّ ذلك كما ذكره صاحب الجواهر - ره - من المضحكات بل المراد به بعد الاتفاق منهم جميعاً على كون النفقة على الحامل كون الحمل علّة تامّة لذلك و موضوعاً له و هو يوجب جعل ما ينفق على الامّ بحكم نفقة القريب فيجرى عليها حينئذ حكمها فى مقابل القول الآخر و هو أنّ الحمل و إن كان واسطه إلّا أنّه واسطه فى صيرورة المرأة بحكم الزوجة كالرجعة فى غيرها فيجرى عليها حينئذ حكم نفقة الزوجة و على ذلك فيمكن الاستدلال لكون النفقة للأمّ بظهور الآية الكريمة فإنّها تشمل الرجعيات و البائنات و حيث لا كلام فى أنّ نفقة الاولى نفقة زوجة فكذا الثانية لظهورها فى اتحاد النفقتين فيهما بل و بظهور النصوص فإنّها ظاهرة فى اتحاد النفقة عليها قبل الطلاق و بعده و لو من باب الإطلاق المقامى و عليه فيصح استدلال سيد المدارك لهذا بأنّه المستفاد من الآية الكريمة.

وقد ذكروا لثمرات هذا الخلاف موارد منها ما إذا لم ينفق عليها حتى مضت

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٣٤

[...]

مدة أو مجموع العدة فلا قضاء على القول بأنها للحمل لأن نفقة الأقارب لا تقضى بخلافه على القول بأنها للام فإن نفقة الزوجة تقضى. ومنها: ما لو كانت ناشزة وقت الطلاق أو نشزت بعده فإن المتجه السقوط على الثاني ولا تسقط على الأول. ومنها: سقوطها بموت الزوج على الأول دون الثاني. ومنها: استرداد نفقة اليوم لو سلمها إليها إذا خرج الولد ميتاً في أوله على الأول دون الثاني. ومنها: غير ذلك مما يطول الكلام بذكره والتأمل فيها يوجب بطلان جملة منها و صحة الاخرى فلا حاجة إلى التفصيل.

نفقة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً

الخامسة: في وجوب نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها أقوال:

- ١- ما ذهب إليه الشيخ في النهاية والصدوق في المقنع وابن الجنيّد وأبو الصلاح وابن البراج و حمزة: وهو وجوب الإنفاق عليها من مال الولد وفي الحدائق نسبته إلى المشهور بين المتقدمين.
- ٢- ما عن ابن أبي عقيل والشيخ المفيد والحلي والمحقق والمصنف وسائر المتأخرين: وهو أنه لا نفقة لها بل في الرياض إنه حكى الشهرة المطلقة عليه جماعة.
- ٣- ما عن بعض المحدّثين وهو وجوب الإنفاق عليها من نصيب الولد إن كانت محتاجة وإلا فلا نفقة لها وفي الحدائق وهو لا يخلو عن قرب.

ومنشأ الاختلاف اختلاف النصوص فإنّها على طوائف:

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٣٥

[...]

الاولى: ما يدل على أنه لا نفقة لها كصحيح الحلبي أو حسنه عن الإمام الصادق - عليه السلام -: «في الحلبي المتوفى عنها زوجها أنه لا نفقة لها» (١).

وحسن الكنانى عنه - عليه السلام - في المرأة الحامل المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة؟ قال - عليه السلام -: «لا» (٢).
 وخبر زرارة عن أبي عبد الله - عليه السلام - في المرأة المتوفى عنها زوجها هل لها نفقة؟ قال - عليه السلام -: «لا» (٣) ونحوها غيرها.
 الثانية: ما يدل على أنه لا نفقة للمتوفى عنها زوجها أعم من أن تكون حاملاً أم لا كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما - عليهما السلام -: عن المتوفى عنها زوجها أ لها نفقة؟ قال - عليه السلام -: «لا ينفق عليها من مالها» (٤).
 الثالثة: ما يدل على أنه ينفق عليها من نصيب ولدها كخبر أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله - عليه السلام -: «المرأة الحلبي المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من مال ولدها الذي في بطنها» (٥).

وقد وصفه جماعة بالصحة وأورد عليهم سيد المدارك بأن في طريقه محمد بن الفضيل وهو مشترك بين الثقة والضعيف ولعلمهم اطلعوا على قرائن أفادت أنه ثقة ونحوه عن المسالك وتبعهما صاحب الجواهر من غير ذكر ولعلمهم الخ. والأول أقوى.

لأنّ: الظاهر أنّه الثقة في المقام بقرينه رواية محمد بن إسماعيل بن بزيع عنه

(١) الوسائل باب ٩ من أبواب النفقات حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٩ من أبواب النفقات حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٩ من أبواب النفقات حديث ٣.

(٤) الوسائل باب ٩ من أبواب النفقات حديث ٤.

(٥) الوسائل باب ١٠ من أبواب النفقات حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٣٦

[...]

و رواية الصدوق عنه عن الكناني فإنّ هذين ذكرا للتمييز فالأظهر صحته وصفه بالصحة.

الرابعة: ما يدل على أنّه ينفق عليها من جميع المال أو من مال الزوج كخبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن عليّ - عليه السلام:-

«نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها من جميع المال حتى تضع» (١).

و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما - عليهما السلام:- «المتوفى عنها زوجها ينفق عليها من ماله» (٢).

أمّا الطائفة الأخيرة: فلعدم العامل بها لا يعمل بظاهرها و عليه فيمكن أن يقال في صحيح ابن مسلم: إنّ قوله من ماله كان من مالها و يشهد به صحيحه الآخر الذي رواه عن أحدهما و قد تقدم و أمّا الطائفة الثانية فهي مطلقه قابلة للحمل على غير الحامل فالتعارض إنّما يكون بين الطائفة الاولى و الثالثة.

و قد جمع الشيخ - ره - بين الطائفتين بحمل الاولى على ارادة أنّه لا نفقة لها من مال الميت و إن كان لها النفقة من مال الولد و ارتضاه جماعة من الأساطين و هو و إن كان في بادئ النظر جمعاً لا بأس به إلّا أنّه ينافيه قوله في صحيح محمد بعد ما نفى كون النفقة لها ينفق عليها من مالها فتأمل.

و عن تمهيد المفيد أنّه أنكر ذلك أشد الانكار و قال: إنّ الجنين و هو جنين لا يعرف له موت و لا حياة فلا ميراث له و لا مال فكيف ينفق على الحبل من مال من لا مال له لو لا السهو في الرواية و الإدخال فيها.

(١) الوسائل باب ١٠ من أبواب النفقات حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب النفقات حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٣٧

و تقضى مع الفوات و أمّا الأقارب فيجب

و فيه: أنّ المراد به المال المعزول للولد فإن خرج حيّاً حسب عليه و إلّا يكون تالفاً على الجميع و عن بعض المحدثين الجمع بين النصوص بحمل الاولى على غير المحتاجة و الثانية على المحتاجة الواجب نفقتها عليه. و فيه: أنّه جمع تبرعى لا شاهد له.

و الانصاف تمامية الجمع الذي ذكره الشيخ - ره - و لا يرد عليه ما ذكرناه فإنّ صحيح محمد مطلق يحمل على غير الحامل فالجمع بين النصوص يقتضى البناء على أنّه ينفق عليها من مال ولدها و الظاهر أنّه إلى هذا الجمع نظر المصنف - ره - في محكي المختلف حيث قال: و التحقيق أن نقول إن جعلنا النفقة للحمل فالحق ما قاله الشيخ و إن جعلناها للحامل فالحق ما قاله المفيد فيكون مراده أنّ الجمع

بين النصوص يقتضى حمل ما دل على وجوب الإنفاق عليها من مال ولدها إنَّ هذه النفقة للولد لا للحامل و حمل ما دل على أنَّه لا نفقة بالكلية على النفقة للحامل و مآله إلى أنَّها تستحق النفقة للولد و لا تستحقها لنفسها. فلا يرد عليه ما أورده السيد فى المدارك و الشيخ فى الجواهر و إن أبيت عن كون هذا الجمع عرفياً فالمتعين الرجوع إلى المرجحات و هى تقتضى تقديم الطائفة الثالثة لأنَّ مضمونها مشهور بين المتقدمين كما مر فتحصل أنَّ الأظهر هو القول الأول.

[قضاء نفقة الزوجة مع الفوات]

السادسة: و تقتضى نفقة الزوجة مع الفوات بأن لم ينفق عليها مع كونها غير ناشزة كما تقدم الكلام فيه مفصلاً.

نفقة الأقارب

إشارة

و أما الأقارب فيجب الإنفاق على بعضهم دون بعض و تفصيل القول فى ذلك يقتضى البحث فى موارد الأول: فيمن ينفق عليه.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٣٨

للأبوين و إن علوا و للأولاد و إن نزلوا خاصة

الثانى: فى شرائط وجوب الإنفاق.

الثالث: فى كيفية الإنفاق.

الرابع: فى ترتيب المنفقين.

الخامس: فى ترتيب المنفق عليهم.

[فيمن ينفق عليه]

أما الأول: ففى المتن إنَّه يجب: للأبوين و إن علوا و للأولاد و إن نزلوا خاصة فهاهنا فروع:

١- أنَّه يجب النفقة على الأبوين و الأولاد و عليه الاجماع بل فى الجواهر عليه الاجماع من المسلمين و يشهد به نصوص مستفيضة أو متواترة كصحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السَّلام - قال: قلت: من الذى اجبر فى نفقته؟ قال - عليه السَّلام -: «الوالدان و الولد و الزوجة و الوارث الصغير» (١).

و صحيح جميل بن دراج لا يجبر الرجل إلَّا على نفقة الأبوين و الولد قال ابن أبى عمير: قلت لجميل: و المرأة؟ قال: قد روى عنبسة عن الإمام أبى عبد الله - عليه السَّلام -:

«إذا كساها ما يوارى عورتها و يطعمها ما يقيم صلبها أقامت معه و إلَّا طلقها». قلت: فهل يجبر على نفقة الاخت؟ فقال: لو اجبر على نفقة الاخت كان ذلك خلاف الرواية (٢).

و خبر حريز عن أبى عبد الله - عليه السَّلام - قال: قلت له: من الذى اجبر عليه و تلزمنى نفقته؟ قال - عليه السَّلام -: «الوالدان و الولد و الزوجة» (٣).

- (١) الوسائل باب ١ من أبواب النفقات حديث ٩.
 (٢) الوسائل باب ١ من أبواب النفقات حديث ٤.
 (٣) الوسائل باب ١١ من أبواب النفقات حديث ٣.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٣٩
 [...]...

و حسن محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: قلت له: من يلزم الرجل من قرابته ممّن ينفق عليه؟ قال - عليه السلام -: «الوالدان و الولد و الزوجة» (١). و نحوها غيرها.

٢- المشهور بين الأصحاب أنّه يتعدّى الوجوب إلى من علا من الآباء و الأمّهات أو سفل من الأولاد بل الظاهر أنّه ممّا لا خلاف فيه بل لم يعرف المناقشة من أحد سوى المحقق في الشرائع و النافع في آباء الآباء و أمّهاتهم مع أنّه قال: أشبهه و أظهره الوجوب.

و يشهد به مضافاً إلى صدق الوالدين و الولد على الجميع: الخبر في الزكاة: يعطى منها الأخ و الاخت و العم و العمّة و الخال و الخالة و لا - يعطى الجد و الجدة خصوصاً بعد توافق النص و الفتوى على أنّ الزكاة لا - تعطى للأبوين لوجوب نفقتهما (٢) و في الصحيح خمسة لا يعطون من الزكاة شيئاً الأب و الام و الولد و المملوك و الزوجة و ذلك أنّهم عياله لازمون له (٣).

٣- صرح الأصحاب بأنّه لا يجب نفقة من عدا من ذكرناه من الأقارب كالإخوة و الأعمام و الأخوال و غيرهم بل في الرياض الاجماع في الظاهر عليه و نقل المصنف - ره - في القواعد قولاً بالوجوب على الوارث و أسند ولده في الايضاح هذا القول إلى الشيخ مع أنّه على ما نقل عنه في المبسوط قطع باختصاصها بالعمودين و أسند وجوبها للوارث إلى الرواية و حملها على الاستحباب.

و كيف كان فيشهد للمشهور النصوص المتقدمة الحاصرة لوجوب النفقة فيمن ذكر فيها و النصوص (٤) المستفيضة الدالة على اعطائهم الزكاة المنافي لوجوب الإنفاق

- (١) الوسائل باب ١١ من أبواب النفقات حديث ٥.
 (٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث ٣.
 (٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث ١.
 (٤) الوسائل باب ١٥ من أبواب المستحقين للزكاة.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٤٠
 بشرط الفقر و العجز عن التكسب

عليهم كما مر و أمّا ما في الصحيح السابق المتضمن لوجوب الإنفاق على الوارث الصغير فللتفاق على عدم الوجوب يحمل على الاستحباب و كذا العلوى في يتيم: خذوا بنفقتهم أقرب الناس منه من العشيرة كما يأكل ميراثه (١) و قد دلت النصوص على استحباب الإنفاق عليهم لاحظ مرفوع زكريا إلى أبي عبد الله - عليه السلام -:

«من عال ابنتين أو أختين أو عمّتين أو خاليتين حجبته من النار باذن الله» (٢). و نحوه غيره.

و أمّا الآية الكريمة: وَ عَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ (٣) فغير دالة على خلاف ما ذكرناه فإنّ الظاهر أنّ المراد بالوارث هو الصبي الرضيع أى عليه في ماله الذى ورثه مثل ما كان على أبيه من الإنفاق على أمّه كما يشير إليه المرتضوى و لتمام الكلام في الآية محل آخر.

شروط وجوب الإنفاق

و أما المورد الثاني: فقد صرح غير واحد بأن وجوب الإنفاق على المذكورين مشروط بشرط الفقر والعجز عن التكسب و غنى المنفق ولا يعتبر شيء آخر فهنا فروع:

الأول: يعتبر الفقر في المنفق عليه و الظاهر أنه لا خلاف فيه بل عن ظاهر بعضهم الاجماع عليه.

و استدل له: بالأصل السالم عن معارضة الأدلة السابقة بعد انصرافها لغير المفروض و هو قابل للمناقشة بمنع الانصراف فالأولى الاستدلال له مضافاً إلى تسالم

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب النفقات حديث ٤.

(٢) الوسائل باب ١٢ من أبواب النفقات حديث ١.

(٣) البقرة آية ٢٣٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٤١

[...]

الأصحاب عليه: أنه المفهوم من إيجاب نفقة كل من الأبوين والأولاد على الآخر فإنه إذا كان الوجوب مطلقاً لزم فيما كان الأب و الولد غنيين أن يجب نفقة الأب على الولد و نفقة ذلك الولد على الأب و هذا كما ترى فالمفهوم عرفاً من إيجاب الإنفاق على كل منهما للآخر اشتراط الفقر في المنفق عليه فيجب على كل منهما أن ينفق على الآخر إن كان فقيراً و لعل هذا هو السر في اعتبار غنى المنفق الذي اتفقت كلمتهم عليه.

الثاني المشهور بين الأصحاب اعتبار عجز المنفق عليه من الاكتساب اللائق بحاله. و استدلو له: بأن النفقة معونة على سد الخلّة و المكتسب قادر فهو كالغنى و لذا منع من الزكاة و الكفارة المشروطة بالفقر و لا وجه لمنع صدق الغنى عرفاً على القادر المعرض عن الاكتساب بل يصدق عليه أنه محتاج فإن العرف ببابك فاختر منهم حال ذوى الحرف و الصنائع إذا أعرضوا عن شغلهم و ظلّوا كمن لا شغل له فإنه لا يشك أحد منهم في عدم صدق الفقير عليهم فهذا ممّا لا إشكال فيه إنما الكلام في أنه لم يدل دليل لفظي على عدم وجوب الإنفاق على الغنى كي يتمسك بإطلاقه و إنما المخصص لإطلاق الأدلة لبي كما مر و المتيقن منه غير ذلك.

اللهم إلّا أن يقال إن المخصص للبي المجمل إذا كان بحكم القرينة المتصلة كما في المقام يسرى اجماله إلى العام فلا إطلاق للأدلة يشمل القادر على التكسب و الأصل يقتضى عدم وجوبه و هذا هو الأظهر فالأظهر اعتبار ذلك بل عن بعضهم إن المرأة القادرة على التكسب بالتزويج كذلك بحكم الغنى و لكنه ممنوع، و عن شرح النافع احتمال اشتراط عدم تمكن القريب من أخذ الزكاة و نحوها من الحقوق و هو غريب فإنّ تلکم الحقوق كهذا مشروطة بالفقر نعم لو أخذها و صار غنياً لا يجب الإنفاق عليه.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٤٢

[...]

الثالث: تجب النفقة و لو كان المنفق عليه فاسقاً أو كافراً بلا خلاف بل عن جماعة الاجماع عليه و إطلاق النصوص المتقدمة شاهد به مع أنه في الوالدين أمرنا بمصاحبتهم بالمعروف مع كفرهما الذي هو كالمخصص لما تضمن «١» النهي عن المودة لمن نصب لله المحادة لو سلم شموله للمقام مع أنه ممنوع لعدم صدق المودة على الإنفاق فيثبت في الأولاد لعدم القول بالفصل.

الرابع: يشترط في المنفق أن يكون غنياً لما مر و هل يعتبر عجز الفقير الذي لا- يجب عليه الإنفاق عن الاكتساب؟ وجهان من إطلاق الأمر بالإنفاق و إطلاق الأمر بإعطائه الأجر للرضاع و أنَّ القادر على التكسب غني في الشرع و من الاقتصار فيما خالف أصل البراءة و غيره على محلِّ اليقين و هو الوجوب بشرط الغنى الفعلي و انَّ النفقة عليهم مواساة و لا- مواساة على الفقير و إن كان قادراً على الاكتساب و انَّ الله تعالى قال: لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَ مَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ «٢» و لم يقل فليكتسب أظهرهما الأول كما عن المبسوط و التحرير لأنَّ أصل البراءة لا- يرجع إليه مع الدليل و القادر على الاكتساب داخل في ذى السعة و فيما آتاه الله تعالى.

الخامس: إذا كان له ما يمكنه أن ينفقه على نفسه أو زوجته أو قريبه لا إشكال في تقدم نفسه لأهميَّة النفس عند الشارع و لو تمكن زائداً من نفقة نفسه على نفقة زوجته أو قريبه قالوا: يقدم الزوجة. و استدلوا له بأنَّ نفقة الزوجة نفقة معاوضة و الأولى أن يستدل له بأنَّ نفقة الزوجة تثبت في الذمة و ليست نفقة القريب كذلك، فمن عنده بمقدار نفقة أحدهما يشتغل ذمته بنفقة الزوجة فبالنسبة إلى القريب يكون فقيراً فلا تجب نفقة القريب. و يمكن أن يستدل له بوجه آخر: و هو أنَّ وجوب نفقة القريب مشروط بالغنى

(١) المجادلة آية ٢٢.

(٢) الطلاق آية ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٤٣

[...]

و وجوب نفقة الزوجة مطلق فشمول دليل وجوب نفقة الزوجة الذي هو لعدم كونه مشروطاً يشمل، رافع لموضوع وجوب نفقة القريب فالأظهر ما أفادوه من تقديم نفقة الزوجة.

كيفية الإنفاق

و أمّا المورد الثالث فالواجب قدر الكفاية من الاطعام و الكسوة و المسكن و ما يحتاج إليه ممّا جرت العادة بإنفاقه مع اعتبار اللائق بالحال في الجميع نحو ما مر في نفقة الزوجة و إنّما الفرق بينهما في أنَّ الظاهر تسالمهم في المقام على أنَّها امتاع و في الزوجة على أنَّها ملك و قد مر هناك أنَّه لا يستفاد حتى من قوله- عليه السَّلام- في صحيح شهاب ليقدر كل إنسان منهم قوته إن شاء و هبه و إن شاء تصدق به الشامل للمقام أزيد من الإمتاع و أنَّ البناء فيها على كونها ملكاً إنّما هو لاتفاق الأصحاب عليه و عليه فلا إشكال في المقام في كونه امتاعاً نعم يجوز له أن يقتتر على نفسه و يهب ما ينفق عليه و أن يتصدق به.

و يمكن أن يفرق بينهما بوجه آخر و هو أنَّه لو فرض استغنائه في المقام بضيافته و نحوها لم تجب له نفقة بخلاف الزوجة فإنَّ المدار هنا على الحاجة بخلافه هناك. فهل يجب اعفاف من يجب عليه النفقة له أم لا؟ المشهور بين الأصحاب هو الثاني و المراد بالاعفاف أن يصيره ذا عفة أمّا بتزويجه أو يعطيه مهراً يتزوج به و عن بعض الأصحاب وجوب اعفاف الأب.

أقول: إنَّه تارة: يحتاج إلى النكاح و يشق عليه الصبر و اخرى: لا يكون كذلك لا يبعد القول بالوجوب في الصورة الاولى من غير فرق بين الأب و الابن فإنَّه حينئذ داخل فيما يحتاج إليه في الاعاشة و يكون من قبيل الدواء و نحوه الذي عرفت في مبحث نفقة الزوجة وجوبها و أمّا في الصورة الثانية فالأظهر عدم الوجوب فإنَّ المأمور به في

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٤٤

و على الأب نفقة الولد فإن فقد أو عجز فعلى أب الأب و هكذا فإن فقدوا فعلى الام فإن فقدت فأبائها

النصوص النفقة الظاهرة فيما هو المتعارف في الانفاق من سد الغورة و ستر العورة و ما يتبعهما غير الشاملة للاعفاف و لعل محل كلام الفقهاء هو الصورة الثانية.

و بعبارة أخرى: إن محل البحث هو الاعفاف من حيث كونه اعفافاً لامع الاحتياج إليه لشدة شبق أو أذية فيتم ما ذكره و أمّا المصاحبة بالمعروف المأمور بها في الوالدين فإنما يراد بها المتعارف منها و ليس هو إلّا ما ذكرناه لا أقل من الشك و الأصل البراءة. و لو تزوّج أمّا بأن زوجه المنفق أو كان له مال بقدر التزويج و تزوّج به و صار فقيراً فهل تجب نفقة الزوجة حينئذ كما عن الشيخ في المبسوط لأنها من جملة مئنته و ضروراته كنفقة خادمه حيث يحتاج إليه أم لا تجب كما عن المصنف - ره - في المختلف أم تكون نفقة الزوجة تابعة للاعفاف فإن وجب وجبت و إلّا استجبت كما عن الشهيد الثاني في المسالك وجوه. و الحق أن يقال: إنه إن وجب التزويج و كانت الزوجة بحيث لا بد من بذل نفقة لها وجبت نفقتها عليه لكونها حينئذ ممّا يحتاج إليه و تكون بحكم الدواء و ما شاكل و إن لم يجب التزويج أو وجب و رضيت الزوجة بكون نفقتها ديناً عليه لا تجب لعدم اندراج نفقتها حينئذ في نفقته الواجبة على المنفق فتدبر.

ترتيب المنفقين

و أمّا المورد الرابع: ففي المتن على الأب نفقة الولد فان فقد أو عجز فعلى أب الأب و هكذا فإن فقدوا فعلى الام فإن فقدت فأبائها و الظاهر أنه لا خلاف في شيء من ذلك و يشهد لتقدم الأب على الام قوله تعالى: فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٤٥ [...]

«١» فإنه يدل على أن أجر الرضاع على الأب و إن كانت الام موسرة و بعدم القول بالفصل يثبت في الولد الكبير و الاجماع على عدم وجوب الارضاع على الام.

و يمكن أن يستدل له: بأن النصوص مختصة بالرجل فشمولها للام إنما هو بقاعدة الاشتراك المفقود هنا بالاجماع. و يشهد لتقديم الأب على أب الأب و هكذا بعد شمول النصوص للجميع لصدق الأب على الجد و الابن على ابن الابن: الاجماع المؤيد بالآية: أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ * «٢». و بقول أمير المؤمنين - عليه السلام - في الخبر السابق: «خذوا بنفقة أقرب الناس منه من العشيرة كما يأكل ميراثه» «٣». و يشهد لوجوب النفقة على أم الولد مع فقد الآباء قاعدة الاشتراك و على أنه مع عدمها تجب على آبائها بالترتيب السابق كما تقدم مضافاً إلى الاجماع في جميع ذلك.

و لو كان له ابن و أب موسران قالوا: نفقته عليهما بالسوية و ربّما يحتمل الوجوب كفاية أو كون التخيير بيد المنفق عليه أو الرجوع إلى القرعة و لكن الأظهر هو الأول فإنّ المستفاد من توجه الأمر بشيء قابل لأن يشترك فيه إلى جماعة كونه بينهم بالسوية لاحظ ما لو أمر المولى عبده بكنس البيت فإنّ المفهوم عرفاً من ذلك لزوم اشتراكهم فيه و معه لا يصغى إلى ما قيل من اقتضاء الخطاب تكليف كل واحد منهم بتمام النفقة لا- النصف أو الثلث و لو اجتمع الابن و البنت فقد استظهر جماعة استوائهما لإطلاق النصوص بضميمة ما ذكرناه و عن شاذ اختصاصه بالذكر، و عن آخر فعلى حسب الميراث و ضعفهما ظاهر لمن تدبر و لو اجتمع الأب مع ابن الابن أو الابن مع أب الأب

(١) الطلاق آية ٦.

(٢) الانفصال آية ٧٥.

(٣) الوسائل باب ١١ من أبواب النفقات حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٤٦

[...]

وجبت النفقة على الأقرب لأنه المقدم على الأبعد كما مر و لو كان له أمّ و ولد فالظاهر أنّ النفقة على الابن لتقدمه على الجد المقدم على الأم.

و فى المقام شقوق اخر يظهر حكمها ممّا ذكرناه فلا حاجة إلى تطويل الكلام.

ترتيب من ينفق عليه

و أما المورد الخامس: فقد عرفت أنّ نفقة النفس مقدمة على نفقة الزوجة و نفقة الزوجة مقدمة على نفقة القريب إنّما الكلام فى هذا المورد فى الترتيب بين من ينفق عليه فى نفقة القريب فلو كان له أبوان و فضل له ما يكفى أحدهما فمع فرض انتفاعهما به كانا فيه بالسواء لأنه يجب نفقة كل منهما وحده فمع فرض الاجتماع يكون من قبيل المال المردد بين الشخصين الذى يقتضى التنصيف فيه قاعدة العدل و الانصاف المقدمة على دليل القرعة «١».

و مع فرض عدم انتفاعهما به يتعين الرجوع إلى القرعة لأنه إذا لم ينسد خلة الجميع لزمه الإنفاق على من ينسد به خلته واحداً كان أو أكثر و لا يمكن الترجيح فالمتعين هو القرعة لأنها المرجع عند تراحم الحقوق و هى لكل أمر مشكل.

و ما عن المبسوط و السرائر من احتمال القسمة للاشتراك فى الاستحقاق و اختصاص القرعة بما ينحصر المستحق فيه فى واحد و لم يتعين يندفع بأنه يتم مع فرض انتفاعهما به و أمّا مع فرض عدم الانتفاع به فلا يستحقان معاً لأنّ ذلك لسد باب الخلّة بل يستحقه أحدهما فلا بد من القرعة و الظاهر عدم اعتبار شدة الحاجة لصغر أو غيره فى ترجيح أحدهما و إن احتمله المصنف فى القواعد على ما حكى لعدم الدليل على

(١) الوسائل باب ١٣ من أبواب كيفية الحكم كتاب القضاء.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٤٧

و أمّا المملوك فتجب نفقته على مولاه و له أن يجعلها فى كسبه مع الكفاية و إلّا تتمم المولى و تجب النفقة للبهائم

الترجيح به و غاية ما يقتضيه آية اولى الأرحام تقديم الأقرب فالأقرب و مقتضى إطلاق الأدلة عدم الترجيح.

و بما ذكرناه يظهر حكم ما لو كان له ولدان أو أب و ابن و لو كان له أب وجد أو أمّ و جدة أو ابن و ابن و هكذا قالوا: يخص به الأقرب الذى هو اولى بالمعروف.

و يؤيده: الآية: أُولُوا الْأَرْحَامِ * ... الخ بل تشهد به و هل يختلف الذكور و الاناث فى هذا المقام الأظهر العدم و إن اختلفوا فى الميراث لعدم الدليل على الاختلاف بل مقتضى إطلاق الأدلة عدم الاختلاف فتدبر.

نفقة البهائم

و أما المملوك فتجب نفقته على مولاه و له أن يجعلها في كسبه مع الكفاية و إلّا تتمه المولى.

و تجب النفقة للبهائم المملوكة التي منها دود القز و النحل بلا خلاف سواء كانت مأكولة اللحم أو لم تكن و سواء انتفع بها أو لا. و يشهد به جملة من الروايات كخبر السكوني عن أبي عبد الله - عليه السلام -: «للدابة على صاحبها ستة حقوق لا يحملها فوق طاقتها و لا يتخذ ظهرها مجلساً يتحدث عليها و يبدأ بعلفها إذا نزل و لا يسمها و لا يضربها في وجهها فأنها تسبح و يعرض عليها الماء إذا مرّ به» (١).

و خبره الآخر باسناده عن رسول الله (صلى الله عليه و آله و سلم): «للدابة على صاحبها خصال يبدأ بعلفها إذا نزل و يعرض عليها الماء إذا مرّ به و لا يضرب في وجهها فأنها تسبح بحمد

(١) الوسائل باب ٩ من أبواب أحكام الدواب حديث ٦ كتاب الحج.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٤٨

[...]

ربّها و لا يقف على ظهرها إلّا في سبيل الله و لا يحملها فوق طاقتها و لا يكلفها من الشيء إلّا ما تطيق» (١).

و النبوى: «و رأيت في النار صاحب الهرة تنهشها مقبله و مدبرة كانت أو ثقتها فلم تطعمها و لم تكن ترسلها تأكل من حشاش الأرض» (٢).

إلى غير تلكم من النصوص الدالة على ذلك و يقوم مقام نفقتها تخليتها في المرعى لترعى فيه و يجتري بعلفه كما هو المتعارف في جميع البلدان و لو لم يجزها فعلى المالك الاتمام و تمام الكلام بيان امور.

١- إنّه لا تقدير لنفقتها بل الواجب القيام بما تحتاج إليه من أكل و سقى و المكان المناسب من مراحيض و اصطبل يليق بحالها و ما يدفع به البرد عنها إذا احتاجت إليه.

٢- لو كان للبهيمة ولد يرضع و فر عليه من لبنها قدر كفايته لكونه النفقة الواجبة عليه و له الفاضل بعد ذلك إلّا أن يجتري الولد بغيره من رعى أو علف كلاً أو بعضاً فأنّه يجوز حينئذ أخذ اللبن كلاً أو بعضاً.

٣- لو كان أخذ اللبن مضرّاً بالبهيمة نفسها لقلمه العلف لم يجز له أخذه كما أنّه إذا كان الاستقصاء في الحلب مضرّاً بها لم يجز بل وجب أن يبقى في الضرع شيئاً لئلا تتأذى بذلك بل قالوا: يستحب له أن يقص أظافرها تحرزاً من أيدائها بالقرض و لا يكلفها ما لا تطيقه من ثقل الحمل و ادامة السفر كما في النصوص المتقدمة.

٤- قال الشهيد الثاني: يجب أن يبقى للنحل شيئاً من العسل في الكورة لو احتاجت إليه بمقدار ما يكفيها و قال هو و غيره إنّ ديدان القز إنّما تعيش بورق التوت فعلى مالِكها بكفائتها منه و حفظها من التلف.

(١) الوسائل باب ٩ من أبواب احكام الدواب حديث ١.

(٢) المستدرک باب ٤٤ من أبواب احكام الدواب.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٤٩

فإن امتنع اجبر على البيع أو الذبح إن كانت مذكاة أو الإنفاق

٥- فإن امتنع من الإنفاق عليها و لو بالتخليه للرعى الكافى لها أجبره الحاكم على البيع أو الذبح إن كانت مذكاة تقصد بالذبح للحم أو الإنفاق عليها فان تعذر إجباره ناب الحاكم عنه فى ذلك على ما يراه و تقتضيه الحال لأن ذلك حق لها فى ماله فإن امتنع يجبر عليه و إن لم يمكن يتصدى الحاكم بنفسه لأنه ولى الممتنع و لحفظ البهيمة عن التلف و ما ذكروه من التخيير فإنما هو مع إمكان الفروض و إلّا وجب الممكن فلو فرض عدم وقوع التذكية عليه كالكلب اجبر على الإنفاق أو البيع أو نحوه دون التذكية و لو امتنع البيع و نحوه و كان الممكن هو التذكية أو الإنفاق فإن كان ممّا يقصد بالذبح لحمه فلا إشكال فى أنّه يجبره على أحد الأمرين و إن كان ممّا لا يقصد لحمه و لكن كان ممّا تقع التذكية عليه للجلد فهل يجبر على الإنفاق خاصة كما عن المبسوط لكون البهيمة حينئذ غير مقصودة بالذبح فى أصل الشرع أم يجبر على أحد الأمرين من الإنفاق أو التذكية لكونها أحد طرق التخلص وجهان أقواهما الثانى.

٦- ما كان من المال لا روح له كالعقار فالمفهوم من كلام الأصحاب أنّه لا يجب عمارته و لا زراعة الأرض لكنّه يكره عدم التعرض له إذا أدى إلى الخراب فعن المسالك و فى وجوب سقى الزرع و الشجر و حرثه مع الامكان قولان: أشهرهما العدم و عن التحرير إنّ ما يتلف بترك العمل فالأقرب إلزامه بالعمل من حيث أنّه تضييع للمال فلا يقر عليه و الحق أن يقال: إنّ مقتضى تسلط الناس على أموالهم «١» و عدم الدليل على حرمة مثل هذا التضييع و اتلاف المال و اصاله البراءة هو جواز ذلك.

و دعوى: أنّه يدخل بتركه المال حتى يتلف فى السفهاء فيحجر عليه ممنوعه. نعم لما علم من مذاق الشارع الأقدس أنّه لا يجب تضييع المال و إتلافه فالقول بالكراهة بضميمة فتوى الأصحاب غير بعيد.

(١) البحار ج ١ ص ١٥٤ الطبع القديم و ج ٢ ص ٢٧٢ الطبع الحديث.

فقه الصادق عليه السلام (للمرواني)، ج ٢٢، ص: ٣٥٠

[...]

ثمّ أنّه فى الأرض التى تركها صاحبها حتى صار مواتاً بحث آخر قد استوفينا فى كتاب الخمس من هذا الشرح فى مبحث الأنفال و هو أنّه هل تخرج الأرض بالموت عن ملك المعمر كما عن المصنف -ره- فى التذكرة و الشهيد الثانى فى المسالك أم لا تخرج كما هو المشهور بين الأصحاب و على الثانى فهل يملكها لو عمّرها آخر كما عن جمع بل عن جامع المقاصد أنّه المشهور بين الأصحاب أم لا- يملكها كما عن جماعة أم يفصل بين ما إذا كان الخراب مستنداً إلى اهمال المالك و ترك المزاوله لها و بين ما إذا لم يكن مستنداً إليهم ذلك فيملكها على الأوّل دون الثانى و بينا هناك أنّ الجمع بين النصوص يقتضى اختيار القول الأخير.

و الحمد لله على ما هدانا و له الشكر على ما أولينا من إتمام كتاب النكاح الذى هو آخر قسم العقود و قد كان ذلك فى أوائل الليلة الثانية من شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٣٨٨ فى قرية «ميكون» من قرى طهران فى أواخر السنة الثانية من السنين التى كنت مخرجاً من ديارى بغير حق للدفاع عن حريم كتاب الله المتكفل بهداية البشر فى جميع شئونهم فى أجيالهم و أدوارهم و لقد ضيقوا على الأمر و منعوا من أن يزورنى أحد و المأمورون فى جميع الأوقات مراقبون و هم غلاظ شداد و فى هاتين السنتين لا زال أنتقل من سجن إلى سجن و يراعون فى ذلك أن أكون فى أيام الصيف فى المناطق الحارة كزابل و ما أدراك ما زابل كان تبلغ درجة الحرارة إلى خمسين درجة فوق الصفر و فى أيام الشتاء فى المناطق الباردة كهذه القرية و أنا فى هذه المدة مريض و بى أمراض منها قرحة الاثنى عشر و الأطباء ممنوعون من معالجتى.

وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ.

فقه الصادق عليه السلام (للمرواني)، ج ٢٢، ص: ٣٥١

كتاب الفراق

إشارة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين. كتاب الفراق وفيه فصول:

الفصل الأول فى الطلاق

إشارة

وهو إزالة قيد النكاح بغير عوض بصيغته طالق و طلاق المرأة يكون لمعنيين أحدهما: حل عقدة النكاح والآخر بمعنى الترك والارسال كذا فى مجمع البحرين وأورد عليه بما لا طائل تحت ذكره والجواب عنه بعد معلوميته فى الجملة وإنما المهم البحث فى أركانه وأقسامه ولواحقه أما أركانه فأربعة:

الأول: المطلق.

الثانى: المطلق.

الثالث: الصيغة.

الرابع: الاشهاد.

[الركن الأول فى المطلق و شرائطه]

إشارة

أما الركن الأول: فلا خلاف ولا إشكال فى أنه يشترط فى المطلق شروط أربعة:

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٣٥٢

البلوغ

الأول: البلوغ

فعن غير واحد دعوى الاجماع عليه والنصوص الشاهدة به مستفيضة إن لم تكن متواترة ستأتى جملة منها فى ضمن المباحث الآتية فلا اعتبار بعبارة الصبى قبل تمييزه و بلوغه عشراً.

إنما الكلام فى طلاق الصبى المميز و البالغ عشر سنين فقد ذهب جماعة منهم الاسكافى إلى صحة طلاق المميز مطلقاً و اعتبر جماعة آخرون منهم الشيخان و أتباعهما و الصدوقان: بلوغه عشر سنين فقالوا بصحة طلاق الصبى المميز البالغ عشر سنين و فى الحدائق و الظاهر أنه المشهور بين المتقدمين و اختاره هو أيضاً و المشهور بين المتأخرين اعتبار البلوغ الشرعى المتحقق بالاحتلام أو بغيره من الامارات الشرعية له فلا يصح طلاقه قبل ذلك و فى الجواهر بل عليه عامتهم.

و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص فأنها على طوائف:

الاولى: ما يدل على بطلان طلاق الصبي مطلقاً كحسن السكوني عن أبي عبد الله - عليه السلام -: (كل طلاق جائز إلّا طلاق المعتوه و الصبي أو مبرسم أو مجنون أو مكره) «١».

و صحيح الكناني عنه - عليه السلام -: (ليس طلاق الصبي بشيء) «٢».

و إنما عبرت بالصحيح مع أنّ في سنده محمّد بن الفضيل المشترك بين الثقة و الضعيف نظراً إلى أنّ الظاهر بقرينة رواية محمد بن إسماعيل عنه كونه هو الثقة. و خبر أبي بصير عنه - عليه السلام -: «لا يجوز طلاق الصبي و لا السكران» «٣».

قمي، سيد صادق حسيني روحاني، فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ٢٦ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)؛ ج ٢٢، ص: ٣٥٢

(١) الوسائل باب ٣٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٣٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٣٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٥٣

[...]

الثانية: ما يدل على عدم جواز طلاق الصبي قبل أن يحتلم كخبر الحسين بن علوان بسنده عن أمير المؤمنين - عليه السلام -: «لا يجوز طلاق الغلام حتى يحتلم» «١».

و موثق ابن بكير عن أبي عبد الله - عليه السلام -: «لا يجوز طلاق الغلام و وصيته و صدقته إن لم يحتلم» «٢».

الثالثة: ما يدل على جواز طلاقه مطلقاً كموثق سماعة: سألته عن طلاق الغلام و لم يحتلم و صدقته؟ فقال - عليه السلام -: «إذا طلق للسنة و وضع الصدقة في موضعها فلا بأس و هو جائز» «٣».

و موثق جميل عن أحدهما - عليهما السلام -: «يجوز طلاق الغلام إذا كان قد عقل و صدقته و وصيته و إن لم يحتلم» «٤». و نحوهما موثق محمد بن مسلم «٥».

الرابعة: ما يدل على صحه طلاقه إذا بلغ عشر سنين كمرسل ابن أبي عمير الذي هو بحكم الصحيح عند الأصحاب عن أبي عبد الله - عليه السلام -:

«يجوز طلاق الصبي إذا بلغ عشر سنين» «٦».

بل عن الشيخ روايته عن ابن بكير أيضاً و لكن صاحبى المدارك و الحقائق قالا: إنه وهم.

لا إشكال في إنّ الطائفة الاولى و الثالثة مطلقتان يقيد إطلاقهما بالطائفة الأخيرة

(١) الوسائل باب ٣٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٨.

(٢) الوسائل باب ٣٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥.

(٣) الوسائل باب ٣٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٧.

(٤) الوسائل باب ١٥ من أبواب كتاب الوقوف و الصدقات حديث ٢.

(٥) التهذيب باب وصية الصبي والمحجور عليهم حديث ٨.

(٦) الوسائل باب ٣٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٥٤

[...]

و أما الطائفة الثانية فخير الحسين ضعيف السند جداً و موثق ابن بكير روى بنحوين أحدهما: ما نقلناه و الثاني: يجوز مع اضافته كلمة و او على قوله: «إن لم يحتلم» و النقل الثاني لو لم يكن أرجح من جهة أن نسخ الكافي مختلفه و الشيخ رواه على النحو الثاني و أصالة عدم الزيادة لا مجرى لها لأنه على النقل الأول يزيد كلمة لا و على الثاني كلمة و او يكونان متساويين فالجمع بين هذه النصوص يقتضي البناء على صحة طلاق الصبي المميز البالغ عشر سنين.

و لكن في نصوص تزويج الصغير ما يشهد بعدم صحة طلاقه لاحظ صحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام - قال: قلت: الغلام له عشر سنين فيزوجه أبوه في صغره أ يجوز طلاقه و هو ابن عشر سنين؟ فقال - عليه السلام -:

«أما تزويجه فصحيح و أما طلاقه فينبغي أن تجلس عليه امرأته حتى يدرك فيعلم أنه كان قد طلق فان أقر بذلك و أمضاه فهي واحدة» الحديث «١».

و نحوه غيره و هو و إن كان في طلاق الأب و لكن حكمه - عليه السلام - بتوقفه على الإدراك الذي هو البلوغ و إمضائه لذلك أو انكاره يدل على عدم نفوذ طلاقه و هو ابن عشر سنين اللهم إلا أن يقال إن الإدراك في تلك النصوص لم يعلم كون المراد به البلوغ الشرعي بل الحد الذي يصح طلاقه و هو بمقتضى نصوص الباب عشر سنين مع التمييز لا بدونه و مع ذلك كله الافتاء بما على خلافه عامة أساطين المتأخرين و المحققين مشكل و الاحتياط طريق النجاة.

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب ميراث الأزواج حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٥٥

و العقل

[الثاني] اعتبار العقل في المطلق

و الشرط الثاني: العقل بلا خلاف أجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه كذا في الجواهر فلا يصح طلاق المجنون مطبقاً أو أدواراً في حال جنونه و يشهد به خبر السكوني المتقدم و جملة من النصوص الآتية و كذا لا - يصح طلاق المعتوه و هو الأحقق الذاهب عقله أو المدهوش من غير مس جنون أو الذي نقص عقله و تفسيره بالأول في أسئلة السائلين في الأخبار و بالآخرين في كتب اللغة و يشهد به خبر السكوني المتقدم و يعطف المجنون فيه على المعتوه يعلم ارادة الأعم من المعتوه أو خصوص الآخرين.

و أما خبر أبي بصير عن أبي عبد الله - عليه السلام -: إنه سئل عن المعتوه أ يجوز طلاقه؟ فقال: «ما هو» فقلت: الأحقق الذاهب العقل فقال - عليه السلام -: «نعم» «١» فمحمول كما عن الصدوق في الفقيه و الشيخ في الكتابين على ما إذا طلق عنه ولّيه و جوز الشيخ في محكي الاستبصار حمله على ناقص العقل لكنّه حمل لا شاهد له بل يشهد بخلافه قوله الأحقق الذاهب العقل.

و لا يصح أيضاً طلاق السكران و من غلب على عقله باغماء أو شرب مرقد و ما شاكل.

و يشهد به مضافاً إلى أنه غير قاصد جملة من النصوص كصحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام - عن طلاق السكران؟ فقال -

عليه السلام:- «لا يجوز ولا عتقه» (٢).

و خبر إسحاق بن جرير عنه- عليه السلام- عن السكران يطلق أو يعتق أو يتزوج

(١) الوسائل باب ٣٤ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٨.

(٢) الوسائل باب ٣٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٥٦

والاختيار

أ يجوز له ذلك و هو على حاله؟ قال- عليه السلام:- «لا يجوز له» (١).

و خبر زكريا بن آدم عن الإمام الرضا- عليه السلام- عن طلاق السكران و الصبي و المعتوه و المغلوب على عقله و من لم يتزوج؟

فقال- عليه السلام:- «لا يجوز» (٢).

و خبر أبي الصباح الكناني عن الإمام الصادق- عليه السلام:- (ليس طلاق السكران بشيء) (٣) و نحوها غيرها من النصوص الكثيرة.

[الثالث] يعتبر الاختيار في المطلق

إشارة

و الشرط الثالث: الاختيار بلا خلاف بل الاجماع بقسميه عليه و المراد به غير القصد الذى جعل شرطاً آخر و هو صدور الطلاق عن طيب النفس و الرضا فلا يجوز ان وقع من كره فما عن جماعة من التعليل لاعتباره بأن المكره قاصد إلى اللفظ غير قاصد إلى مدلوله فى غير محله و بالجملة المراد به ما يقابل الإكراه و يشهد لاعتباره جملة من النصوص كحسن زرارة عن الإمام الباقر- عليه السلام- عن طلاق المُكره و عتقه؟ فقال- عليه السلام:- (ليس طلاقه بطلاق و لا عتقه بعتق) الحديث (٤).

و خبر عبد الله بن الحسن عن أبي عبد الله- عليه السلام:- «لا يجوز طلاق فى استكراه و لا يجوز يمين فى قطيعة رحم- إلى أن قال:- و إنما الطلاق ما ارید به الطلاق من غير استكراه و لا إضرار» (٥).

(١) الوسائل باب ٣٤ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٦.

(٢) الوسائل باب ٣٤ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٧.

(٣) الوسائل باب ٣٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

(٤) الوسائل باب ٣٧ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٥) الوسائل باب ٣٧ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٥٧

[...]

و خبر عبد الله بن سنان عنه- عليه السلام:- «لو أن رجلاً مسلماً مَرَّ بقوم ليسوا بسلطان فقهره حتى يتخوف على نفسه أن يعتق أو يطلق

ففعّل لم يكن عليه شيء» (١).

و ما دل على رفع ما استكروهوا عليه عن الأمة (٢) بناء على ما حققناه في كتابنا زبدة الاصول من عموم الحديث لجميع الآثار و الأحكام التكليفية و الوضعية.

ثم إنّه بعد ما علم من أنّ الميزان في هذا المقام صدق كون الطلاق مكرهاً عليه و عدمه يقع الكلام في بيان حقيقة الإكراه اجمالاً و قد أشبعنا الكلام فيهما في حاشيتنا على مكاسب الشيخ الأعظم - ره - فأقول حقيقة الإكراه حمل الغير على ما يكرهه و يعتبر في صدقه امور:

- ١- أن يكون بحمل الغير على الفعل و أمّا إذا لم يكن كذلك بل فعله لترضية خاطره فلا يصدق عليه المكره عليه كما أنّه لو لم يكن حمل من إنسان بل كان الحامل له ضرورة أو خوفاً من حيوان مثلاً لا يصدق عليه الإكراه.
- ٢- أن يكون حمل الغير مقترباً بوعيد منه على تركه بالمطابقة أو بالالتزام كما هو الغالب في حمل السلطان الجائر فلو حمله غيره على فعل مع وعده بالنفع كما لو وعده بأن ينصبه والياً إذا طلق امرأته لا يكون ذلك مكرهاً عليه.
- ٣- أن يكون الضرر المتوعد به ممياً لم يكن مستحقاً عليه فلو قال: طلق زوجتك و إلّا قتلتك قصاصاً و كان مستحقاً عليه أو و إلّا اطالبنك بالدين الذي لى عليك لا يصدق الإكراه.
- ٤- أن يحتمل ترتب الضرر المتوعد به و لا يعتبر العلم و لا الظن.

(١) الوسائل باب ٣٧ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١٢ و ١٦ من أبواب كتاب الإيمان و من جهاد النفس.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٥٨

[...]

و لا فرق بين أن يكون الضرر المترتب من الأمر أو من غيره فلو أمره أمر بالطلاق و خاف من ترتب الضرر على تركه من ناحية أخيه مثلاً يصدق عليه أنّه مكره عليه و لو كان الضرر المتوعد به على ترك المكره عليه هو ما يترتب على المكره - بالكسر - لا المكره كما لو قال: طلق زوجتك و إلّا قتلت نفسي فهل يصدق عليه الإكراه أم لا؟ فقد استشكل الشيخ الأعظم - ره - فيه و الحق هو التفصيل فإنّه ربّما يعد ضرر المكره ضرراً للمكره - بالفتح - كما لو كان المكره - بالكسر - هو الابن و في هذا المورد يصدق الإكراه إذ لا فرق في ترتب الضرر المعبر في صدقه بين كونه ضرراً مع الواسطة أو بلا واسطة و لذا لو قال الأجنبي: طلق زوجتك و إلّا قتلت ابنك يكون ذلك إكراهاً و ربما لا يعد ضرره ضرراً عليه كما لو كان المكره - بالكسر - هو الأجنبي و قال: طلق زوجتك و إلّا قتلت نفسي فإنّه لا يعد ضرراً عليه فلا يصدق الإكراه و من هذا القبيل ما لو كان الداعي على الفعل شفقة دينية على المكره - بالكسر - كما لو قال: طلق زوجتك و إلّا زنت بامرأة أجنبية فإنّ طلاق زوجته لئلا يقع فعل محرم في الخارج ليس طلاقاً ناشئاً عن خوف ترتب الضرر فلا يصدق عليه أنّه مكره عليه.

إذا أمكن التفصي بما لا ضرر فيه

و هل يعتبر في موضوع الإكراه أو حكمه عدم إمكان التفصي عن الضرر المتوعد به أم لا فيه أقوال:

١- اعتبار العجز عن التفصي بالتورية أو غيرها في صدقه.

٢- عدم اعتباره.

٣- التفصيل بين التورية و غيرها فيعتبر العجز عن التفصي بها.

٤- التفصيل بينهما حكماً لا موضوعاً و قبل بيان المختار لا بأس ببيان حقيقة

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٥٩

[...]

التورية.

و هي: أن يلقي المتكلم كلاماً له ظهور في معنى و هو يريد منه غير ذلك المعنى و يكون المعنى المراد مطابقاً للواقع دون المعنى الظاهر كما إذا استأذن رجل بالباب و قال الخادم له: ما هو هاهنا- مشيراً إلى موضع خال في البيت-. و يعتبر في صدقها أمران آخران: أحدهما: أن يكون اللفظ بحسب المتفاهم العرفي ظاهراً في غير ما أفاده المتكلم فلو كان ظاهراً فيه و لكن المخاطب لقصور فهمه لم ينتبه له لم يكن ذلك من التورية.

ثانيهما: أن يكون ارادة ذلك المعنى من ذلك اللفظ صحيحة بأن تكون بينهما علاقة فلو كان استعماله فيه غير صحيح لما كان من التورية مثلاً لو قال أعطيت زيداً خمسين ديناراً و أراد به ديناراً واحداً و قد أعطاه في الواقع درهماً لم يكن ذلك من التورية و على هذا فيكون التورية خارجة عن الكذب هو عبارة عن عدم مطابقة المعنى المراد للواقع موضوعاً.

إذا عرفت هذا فاعلم أن الأقوى هو القول الأول لأنه يعتبر في صدق المكروه عليه على الفعل كونه صادراً عن اللجاء و الضرورة فمع إمكان التفصي لا يصدق ذلك و بعبارة أخرى إن من يتمكن من التفصي عن الفعل المكروه عليه يكون مجبواً على الجامع بينه و بين ما اكروه عليه فاخيار ذلك الفعل لا محالة يكون لخصوصية أخرى غير الجهة المشتركة بينه و بين التفصي فيستند ذلك الفعل لا محالة إلى غير الإكراه.

و دعوى إن الإكراه إنما هو على الفعل و هو مكروه عليه ابتداء و التفصي إنما يكون تخلصاً من الإكراه بعد تحقق موضوعه فالإكراه متحقق و لو لم يتفص مع أن حمل النصوص و معاهد الاجتماعات على صورة عدم إمكان التفصي حمل بعيد بل غير صحيح إذ في كل مورد فرض الإكراه لا محالة يتمكن الشخص من الفرار عنه بالتورية

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٦٠

[...]

أو عدم القصد أو غير ذلك مندفعه: بأنه مع إمكان الفرار عما اكروه عليه لا يصدق على الفعل أنه مكروه عليه لما عرفت من أنه يعتبر في صدقه ترتب الضرر المتوقع به على تركه فمع إمكان التفصي لا يترتب ذلك على تركه و لا يصدق عليه الإكراه.

و أما لزوم حمل النصوص و معاهد الاجتماعات على الفرد النادر.

فيرده: أن الغالب أن المكروه حين الإكراه لا يلتفت إلى عدم كونه مكرهاً على القصد و لأجله يرى نفسه مكرهاً على القصد أيضاً مع أنه لو سلم كون ذلك فرداً نادراً لا محذور فيه إذ حمل المطلق على الفرد النادر مستهجن و أما إذا أخذ في الموضوع عنوان له أفراد نادرة في نفسه فلا محذور فيه كالزنا بالمحارم و المقام من قبيل الثاني.

فإن قيل إنه يعتبر في صدق الإكراه أن يعلم المكروه أو يظن أو يحتمل بأنه لو امتنع عن الفعل و اطلع عليه المكروه- بالكسر- لأوقعه في الضرر و من المعلوم أن هذا يصدق مع إمكان التفصي بالتورية و إن لم يصدق مع التمكن من التفصي بغيرها إذ المفروض تمكنه من الامتناع مع اطلاع المكروه و عدم وقوع الضرر عليه و ذكر ذلك مدركاً للقول الثالث.

قلنا: إنَّ المعتر في صدقه أنَّه لو امتنع يحتمل أو يظن وقوع الضرر عليه فمع العلم بعدم التفات المكره - بالكسر - إلى التورية يعلم بعدم وقوعه عليه فلا يصدق عليه الإكراه أ لا ترى أنَّه لو فرض ارسال الجائر الخمر إلى بيت أحد ليشربها و هو يقبل قوله لو قال شربتها و يتمكن من عدم الشرب و اظهار الشرب فأنه لا يجوز له الشرب مستنداً إلى أنَّه لو أطلع المكره على الامتناع لأوقعه في الضرر. فإن قلت: إنَّ مقتضى الأخبار «١» المجوزة للحلف كاذباً عند الخوف و الإكراه

(١) الوسائل باب ١٢ من كتاب الإيمان.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٦١

[...]

و ما «١» ورد في قضية عمار و أبويه حيث أكرهوا على الكفر فأبى أبواه فقتلوا و أظهر لهم عمار ما أرادوا فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتزلت الآية: مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ ... الخ فقال صلى الله عليه وآله وسلم له: «إن عادوا عليك فعد» و لم يتبَّهه على التورية هو إنَّ إمكان التفصي بالتورية لا ينافي ترتب حكم المكره عليه.

قلت: إنَّ عدم الإشارة إلى التورية في الأخبار الاول إنما هو لأجل أنَّ طبع المتكلم في بيان مراداته بالألفاظ إنما هو بإلقاء الألفاظ الظاهرة فيها و لا يمكن له التورية إلَّا بالتروى و هو في مقام الخوف و الإكراه عسر جداً و حرج شديداً.

و أمَّا عدم الإشارة إليها فيما تضمن قضية عمار و أبويه فلأنَّ السب و التبري حرام حتى مع عدم قصد المعنى و قصد معنى آخر لأنَّ مناط حرمة السب هو انتهاك المسبوب عند الغير و هذا المناخ موجود مع عدم القصد أيضاً فالأظهر اعتبار العجز عن التفصي في صدقه.

الصور التي يرتفع عنها ظهور الكراهة في المطلق

إشارة

لا خلاف و لا ريب في أنَّه لو حصل ما يرفع به ظهور الكراهة أو حصل ما يظهر به الاختيار صح الطلاق و هذا لا إشكال فيه. إنَّما الكلام في المصاديق فقد ذكروا لها موارد:

منها:

ما لو أكرهه على طلاق زوجته فطلق واحدة منهما

بدعوى أنَّه بالمخالفة المزبورة يظهر منه الاختيار.

و فيه: إنَّ طلاق الواحدة بعض المكره عليه و قد يقصد رفع المكره بالاجابة إلى

(١) الوسائل - باب - ٢٩ من أبواب الأمر و النهي و ما يناسبهما من كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٦٢

[...]

بعضه.

و منها:

ما لو أكرهه على طلاق احدي زوجتيه فطلق واحدة معينة

. أقول: إن الإكراه تارة يكون على الجامع و أخرى على الفردين على البدل فإن كان على الجامع فحيث إن وجود الجامع في الخارج لا بد و ان يكون مع خصوصية من الخصوصيات فكل ما وجد في الخارج يقع مكرهاً عليه.

نعم لو أكره على الجامع بين ما هو موضوع الأثر و غيره كالإكراه على طلاق صحيح أو فاسد فحيث إن الجامع المكره عليه لا أثر له و ما له الأثر و هو الخصوصية لا إكراه عليها و إن كانت هي أو مقابلها مما لا بد منه فلا يرتفع شيء بالإكراه.

و إن كان على الفردين على البدل فعن المحقق الاصفهاني أنه لو اختار أحدهما و إن كان هو موضوع الأثر دون مقابله يقع مكرهاً عليه و لا- يترتب عليه الأثر إذ المفروض أنه و مقابله كليهما مكره عليهما على البدل فكل منهما يقع في الخارج يتصف بكونه مكرهاً عليه و اختيار كل منهما اختيار البدل الاكراهي.

و فيه: أن الإكراه على البدل لا- يزيد على الإكراه التعيني و قد مر أنه مع إمكان التفصلي في الإكراه التعيني لا يصدق الإكراه و لا يرتفع به الأثر فكذلك في الإكراه على البدل فإذا كان أحدهما موضوع الأثر دون الآخر فيمكن التفصلي عما هو موضوع الأثر فلا وجه لتطبيق أدلة الإكراه عليه.

و إن شئت قلت: إنه في الإكراه على البدل بين ما هو موضوع الأثر و ما لا أثر له يصرح المكره باتيان موضوع الحكم أو التفصلي عنه فلا مورد لأدلة الإكراه.

فتحصل أنه لو أكره على فردين أحدهما صحيح و الآخر فاسد فحيث إنه يمكن التفصلي عن الصحيح فلا يكون مكرهاً عليه.

فقه الصادق عليه السلام (للروماني)، ج ٢٢، ص: ٣٦٣

[...]

و منها

ما لو أكره أحد الشخصين على طلاق زوجته فطلق أحدهما زوجته

فقد صرح بعضهم بصحة طلاقه و هناك أقوال اخر.

و الحق أن يقال: إنه لا إشكال في أن إكراه أحد الشخصين على فعل واحد كإيجابه عليهما على نحو الكفاية فكما أن كلا منهما في الفرض الثاني مكلف غاية الأمر بالتكليف المشروط بعدم اتيان الآخر و كلا منهما بادر إلى الفعل يكون فعله مصداقاً للواجب و لو فعلاه جميعاً وقع كل منهما مصداقاً له كذلك في المقام كل منهما مكره عليه في فرض عدم مبادرة صاحبه إلى الفعل نعم بين البابين فرق من ناحية أخرى.

و هي أنه في صدق الإكراه يعتبر عدم إمكان التفصلي و التخلص عن المكره عليه كما عرفت.

و عليه فإن علم المطلّق أن صاحبه لا يطلق يقع طلاقه فاسداً و يقع طلاقه مصداقاً للمكره عليه و إن علم بأنه يطلق لا يصدق على طلاقه أنه مكره عليه فلو طلق يقع صحيحاً لفرض إمكان التفصلي و التخلص بمعنى أنه لو لم يفعل لما وقع في الضرر و لو احتمل ذلك فهل يصح طلاقه لو طلق أم لا- وجهان مبنيان على أنه هل يعتبر في صدق الإكراه العلم بترتب الضرر على فرض الترك أم يكفي احتمال ترتبه إذ على الأوّل يقع طلاقه صحيحاً و على الثاني يقع باطلاً و حيث عرفت أن الأظهر هو الثاني فالأقوى هو البطلان إلا إذا علم بأن

صاحبه يطلّق.

لو اكره على طلاق احدى زوجتيه فطلّقهما

و منها: ما لو اكره على طلاق احدى زوجتيه من غير تعيين فطلّقهما قالوا: يصح طلاقهما فأنه يشعر باختياره.

أقول: تارة يطلّقهما تدريجاً و اخرى يطلّقهما معاً فإن طلقهما تدريجاً فقد جعل

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٦٤

[...]

الشيخ الأعظم وقوع الأول مكرهاً عليه دون الثاني هو الظاهر و احتمال الرجوع إليه في التعيين و أورد جل من تأخّر عنه عليه بأنّه لا وجه لهذا الاحتمال إذ بعد انطباق عنوان أحدهما على الطلاق الأول قهراً و ارتفاع لسان المكره عنه و اندفاع ضرره به لحصول مقصوده لا وجه لوقوع الثاني مكرهاً عليه.

و إن طلقهما دفعه ففى المسألة وجوه:

١- صحتهما معاً ذهب إليها الشيخ الأعظم و جل الأساطين ممّن تأخّر عنه في نظير المسألة و هو ما لو اكره على بيع عبد من عبديه فباعهما دفعه.

٢- بطلان الجميع.

٣- بطلان أحدهما و صحه الآخر و يرجع في التعيين إلى القرعة.

و استدل الشيخ -قده- للأول: بما استند إليه جمع في المقام و هو أنّ ما صدر عنه خارجاً غير ما اكره عليه و ما اكره عليه لم يصدر عنه و مجرد اشتمال المجموع على أحدهما لا يوجب صدق الإكراه على أحدهما فضلاً عن كليهما.

و فيه: أنّ المكره عليه ليس طلاق إحداهما بشرط لا كى لا يصدق على طلاق إحداهما بل طلاق إحداهما لا بشرط الحصول في ضمن طلاقهما معاً لأنّ لا بشرط يجتمع مع ألف شرط فضم الآخر إليه لا يخرج عنه ما اكره عليه.

و ربّما يستدل له: بما أفاده جمع من الأساطين و هو أنّ طلاقهما معاً مع كون الإكراه على أحد الطلاقين يكشف عن كون المطلق راضياً بطلاق إحداهما لا بعينيه و معه لا يؤثر الإكراه شيئاً لأنّ المفروض أنّه إنّما ألزمه المكره و هو طلاق إحداهما غير المعينة نفس ما هو راض به فلا يكون إكراهاً على ما لا يرضاه.

و فيه: أنّ طلاقهما معاً لا يكشف عن كونه راضياً بطلاق إحداهما في مفروض

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٦٥

[...]

البحث و هو كونه مكرهاً على طلاق إحداهما إذ يمكن أن يكون ذلك ناشئاً عن غرض آخر من أنّه لا يريد التفرقة بينهما أو نحو ذلك فحينئذ يكون كل من الطلاقين مكروهاً و لكن لما عرفت من اعتبار ترتب الضرر على ترك المكره عليه في صدق الإكراه و هذا المعنى لا ينطبق على كل منهما إلّا على البذل فلا محالة يقع أحدهما مكرهاً عليه دون الآخر و حيث إنّ انطباقه على طلاق واحدة معينة ترجيح بلا- مرجح فيمكن أن يبنى على كونه مخيراً في تطبيقه على طلاق أيتهما شاء إذ المفروض شمول الإطلاقات لكل من الطلاقين و غاية ما يمنع عنه المانع هو صحتهما معاً فصحة أحدهما لا مانع منها فيبنى عليها فيكون المقام نظير من تزوّج اختين بعقد واحد أو تزوّج الرابعة و الخامسة كذلك على ما تقدم في كتاب النكاح و مع الاغماض عن ذلك.

فإن قلنا: بأنَّ مورد القرعة ما لو كان هناك واقع معين فلا مورد لها في المقام و يتعين البناء على بطلانهما و إلّا فيرجع إلى القرعة و قد تقدم في كتاب النكاح عدم اختصاص القرعة بما له واقع معين فالمتعین هو ذلك.

لو اكره على الطلاق فطلق ناوياً

بقي في المقام فرع مذكور في التحرير على ما حكى و هو أنّه لو اكره على الطلاق فطلق ناوياً قال: فالأقرب وقوع الطلاق و نحوه عن الشهيد الثاني في المسالك بزيادة احتمال عدم الوقوع لأنّ الإكراه أسقط أثر اللفظ و مجرد النية لا أثر لها و حكى عن سبطه في نهاية المرام: إنّ نقله قولاً و استدلل عليه بعموم ما دل من النص و الاجماع على بطلان عقد المكره و الإكراه يتحقق هنا إذ المفروض أنّه لولاه لما فعله ثم قال: و المسألة محل إشكال و عن كاشف اللثام: إنّ لو علم أنّه لا يلزمه إلّا اللفظ و له تجريده عن القصد فلا شبهة في عدم الإكراه و إنّما يحتمل الإكراه مع عدم العلم بذلك سواء ظن لزوم فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٦٦

[...]

القصد و إن لم يردده المكره أم لا.
و حقّ القول البحث في موردين:
الأول: في بيان وجه فتوى المصنف بالصحة.
الثاني: في بيان محتملات هذا الفرع في نفسه و أحكامها.
أمّا الأول: فالظاهر أنّ نظر المصنف - ره - إلى أنّه لو اكره على الطلاق و إن لم يقصد المعنى الذي يكون عند العامة طلاقاً شرعياً مع النطق بالصريح فطلق ناوياً فالأقرب وقوع الطلاق فأنّه غير مكره عليه.
و الايراد عليه كما عن الشيخ الأعظم - ره -: أنّه يبتنى على القول باعتبار عدم إمكان التفصيص بالتورية في صدق الإكراه إذ لا فرق بين التخلص بالتورية و بين تجريد اللفظ عن قصد المعنى و قد مر عدم اعتباره مندفع أولاً بما تقدم من اعتبار العجز عن التورية في صدقه و ثانياً بالفرق بينهما بعد كون المكره راضياً بالنطق بالصريح مع عدم القصد لاحظ و تأمل في الوجه المتقدم لعدم اعتبار العجز عن التورية ترى عدم جريانه في المقام.
و أمّا المورد الثاني: فالاحتمالات المتصورة خمسة:

الأول: أن لا يكون للإكراه دخل في الطلاق بل يوقعه عن طيب نفسه و رضاه و المكره لجهله بحاله أكرهه عليه لا إشكال و لا كلام في صحة هذا الطلاق.

الثاني: أن يكون كل من الإكراه و الرضا سبباً مستقلاً بحيث لو لا الإكراه كان يوقعه و لو لا الرضا لأوقعه دفعاً للإكراه فعن المحقق النائيني - ره - الحكم بالبطلان بدعوى أنّ كل علتين مستقلّتين إذا وردتا على معلول واحد و كان بينهما تدافع فلا يؤثر كل منهما كاجتماع الرياء و قصد الأمر في العبادات فهذا الطلاق و إن صدر عن الرضا إلّا أنّه يكون عن إكراه أيضاً أو أنّه و إن لم يكن عن إكراه إلّا أنّه لا يكون عن الرضا.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٦٧

[...]

و فيه: أوَّلًا: أنَّ المكره إذا كان راضياً لا يصدق على ما صدر عنه عنوان المكره عليه بل يصدق عليه هذا العنوان مشروطاً بمعنى أنَّه لو لم يكن راضياً كان مكرهاً عليه.

و بالجملة: مع وجود الرضا لا يصدق الإكراه ولا يقاس المقام بالرياء في العبادات الذي هو متحقق في الفرض و يكون مبطلاً للصلوات بل الصحيح تنظير المقام بما لو فرضنا العادل الورع التقى شرع في الصلاة أمام الناس فإنَّ هناك سببين مستقلين لعدم إبطاله صلاته الخوف من الله تعالى و حفظ مقامه عند الناس فهل يتوهم القول ببطلان صلاته بدعوى أنَّ ما بقى من صلاته يقع عن سببين مستقلين. و ثانياً: إنَّه لو فرض استناد الطلاق إلى الإكراه و الرضا فمن حيث استناده إلى الإكراه لا يترتب عليه الأثر إلَّا أنَّه يترتب عليه الأثر من حيث استناده إلى الرضا.

و بعبارة أخرى: الاستناد إلى الإكراه لا يؤثر في البطلان كما هو الحال في الرياء بل يوجب عدم تأثير العقد المستند إليه فلا يمنع عن صحته من حيث استناده إلى الرضا فالأظهر هي الصحة في هذه الصورة.

الثالث: أن يكون كل من الإكراه و الرضا جزء السبب بحيث إنه لو لا اجتماعهما لا يؤثر كل منهما فالأقرب الصحة أيضاً أمَّا لعدم صدق صدور العقد عن الإكراه أو أنَّه على فرض الصدق يكون منصرف النصوص ما لو كان الإكراه سبباً تاماً لصدوره فلا يشمل المقام.

الرابع: أن يكون أحدهما سبباً مستقلاً و الآخر ضميماً فلا كلام في أنَّه يلحقه حكمه فإن كان السبب هو الرضا حكم بالصحة و إن كان هو الإكراه حكم بالبطلان.

الخامس: أن يكون الإكراه داعياً على الداعي على الطلاق أمَّا لاعتقاده أنَّ الحذر

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٦٨

[...]

لا- يتحقق إلا- بإيقاع الطلاق حقيقة فيوطن نفسه على رفع اليد عن الزوجة فيوقع الطلاق قاصداً أو لجهله بالحكم الشرعي فزعم أنَّ الطلاق يقع مع الإكراه فيرضى نفسه بذلك و يوطنها عليه فقد حكم الشيخ الأ-عظم -ره- بتحقيق الإكراه في هذه الصورة و خالفه المحقق النائيني -ره-.

و استدلل للصحة: بأنَّه طلق ناوياً و مريداً للطلاق ثمَّ احتمل البطلان من جهة إنَّ الإكراه صار علّة لإرادة اسم المصدر فالفعل بالآخره يستند إليه و إن كان الداعي الثانوي اختيارياً.

و رده: بأنَّ لازم بطلان أغلب المعاملات فإنَّها بالآخره تنتهي إلى غير الاختيار.

و لكن الحق ما أفاده الشيخ فإنَّ توطين النفس و ارادة الفعل و اسم المصدر لا ينافي مع الإكراه بل هذا المعنى ربّما يستند إلى الرضا و آخر إلى الإكراه و إلّا فمع عدم الارادة لا يصدق أنَّه صدر عنه الطلاق عن إكراه بل لم يصدر عنه و النصوص إنَّما ترفع أثر الطلاق الواجد لجميع ما يعتبر فيه سوى أنَّه صدر عن إكراه.

و دعوى أنَّه لو حكم ببطلان ذلك لزم الحكم ببطلان أغلب المعاملات غريبه فإنَّه إنَّما يحكم بالبطلان هنا للنصوص و لا ربط لذلك بمسألة الاختيار و عدمه فالأظهر هو البطلان في هذه الصورة ثمَّ إنَّه لا يهمنّا التعرّض لما قيل في بيان مراد المصنف -ره- و ما يمكن أن يورد عليه.

ثم إنه بعد ما عرفت حكم إكراه الزوج المطلق يقع الكلام في صورتين:

إحداهما: ما لو تعلّق الإكراه بالزوج دون مجرى صيغة الطلاق كما لو أكرهه على التوكيل في طلاق زوجته.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٦٩

[...]

ثانيتهما: عكس ذلك و هو ما لو أكره المطلق دون الزوج.

أما في الصورة الاولى: فلا اشكال في فساد التوكيل فالمطلق يكون فضولياً في طلاقه فإنّ أجاز الزوج بعد ذلك الطلاق لا إشكال في عدم صحته للاجماع على عدم صحة الفضولي في الايقاعات و إن عقبه الاجازة و لو أجاز الوكالة فهل يصح الطلاق بناء على القول بالكشف نظراً إلى أنّ الاجازة تتعلّق بالوكالة دون الطلاق. أم لا- وجهان أظهرهما الثاني لأنّ معقد الاجماع أنّ الإيقاع لا يصح أن يكون معلّقاً على الاجازة و في المقام صحة الطلاق موقوفة على صحة الوكالة المتوقفة على الاجازة و المتوقف على متوقف على شيء متوقف عليه فتكون صحة الطلاق موقوفة على الاجازة فالأظهر عدم الصحة تعلقت الاجازة بالايقاع أو التوكيل.

و أما الصورة الثانية: و هي ما لو تعلّق الإكراه بالمجرى للصيغة دون الزوج فقد يكون المكره هو الزوج كما لو قال الزوج للعاقد طلق زوجتي و قد يكون من الأجنبي كما لو أكره الوكيل على طلاق زوجة الموكل و في المقام أقوال:

١- الصحة في الفرعين اختاره الأعظم - ره - و غيره.

٢- البطلان فيهما.

٣- التفصيل بين الفرعين بالبناء على الصحة في الفرع الأول و البطلان في الثاني اختاره المحقق النائيني - ره -.

و الشهيد الثاني ذهب إلى الصحة في الفرع الأول و احتمل وجهين في الثاني و قال في الفرع الأول- بعد ذكر وجه الصحة -: و يحتمل عدم الصحة نظراً إلى أنّ الإكراه يسقط حكم اللفظ كما لو أمر المجنون بالطلاق فطلقها ثم قال: و الفرق بينهما إنّ عبارة المجنون مسلوبة بخلاف المكره فإنّ عبارته مسلوبة لعارض تخلف القصد فإذا كان الأمر قاصداً لم يقدح إكراه المأمور انتهى.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٧٠

[...]

و قال في الفرع الثاني ففي صحته وجهان أيضاً من تحقق الاختيار في الموكل و من سلب عبارة المباشر.

و كيف كان فقد استدلل للبطلان في الفرعين بوجود عمدتها وجهان:

الأول: إنّ مقتضى حديث «١» رفع الإكراه رفع أثر الطلاق و كذا مقتضى النصوص الخاصة.

و فيه: أنّ لفعل الوكيل جهتين: إحداهما جهة العقديّة ثانيتهما جهة قيامه بالوكيل و الإكراه لا يؤثر في فقد طلاق الوكيل لشيء من الامور المعتبرة فيه من الجهة الاولى من العريية و نحوها بعد كونه مستجمعاً لها و الجهة الثانية غير دخيلة في ترتب الأثر و حصول الفرقة لكون الوكيل أجنبياً عن الزوجة بل طلاقه إنّما يؤثر من حيث انتسابه إلى الزوج الموكل و المفروض عدم كونه مكرهاً فما هو موضوع الأثر لم يتعلّق به الإكراه و ما تعلّق بالإكراه به لا أثر له.

الثاني: إنّ القصد إلى المعنى شرط في صحة الطلاق و مع الشك في ذلك لا أصل يحرز به كون المكره قاصداً له إذ أصالة القصد الجارية في أفعال العقلاء إنّما هي في الأفعال الاختيارية دون المكره عليها.

و فيه: أولاً: إنّ الكلام إنّما هو بعد احراز القصد.

و ثانياً: إنّ أصالة القصد إنّما هي في مطلق الأفعال الاختيارية في مقابل الاضطرارية كحركة يد المرتعش.

و استدلل المحقق النائيني - ره - للبطلان في الفرع الثاني: بأن المكره إذا كان غير الزوج فغايته ما هناك رضا الزوج بالطلاق و مجرد الرضا لا يصحح الاستناد كما أن

(١) الوسائل باب ١٢ و ١٦ من أبواب كتاب الإيمان و باب ٥٦ من جهاد النفس.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٧١

و القصد

الكراهة الباطنية ليست رداً.

و فيه: أن محل الكلام هو كون المطلق وكيلاً مفوضاً و فعل الوكيل يستند إلى الموكل من جهة الوكالة فالأظهر هي الصحة في الفرعين.

[الرابع] اعتبار القصد

و الشرط الرابع: القصد بلا خلاف أجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه كما في الجواهر.

و يشهد به مضافاً إلى ما ستعرف من اعتباره في جميع العقود و الايقاعات جملة من النصوص.

كصحيح هشام بن سالم عن الإمام الصادق - عليه السلام -: «لا طلاق إلّا لمن أراد الطلاق» (١). و مثله خبر عبد الواحد (٢) و صحيح زرارة (٣) و خبر اليسع (٤).

و خبر اليسع عن أبي جعفر - عليه السلام - في حديث: «و لو أن رجلاً طلق على سنّة و على طهر من غير جماع و أشهد و لم ينو الطلاق لم يكن طلاقه طلاقاً» (٥). و نحوها غيرها و تمام الكلام بالبحث في جهات:

الاولى: إنّ للمطلق بحسب قصده اللفظ و قصد معناه أحوالاً أربعة:

١- أن يكون اللفظ صادراً عنه عن غير قصد كاللفظ الصادر من النائم أو الغالط.

٢- أن يكون اللفظ مقصوداً له دون معناه كما إذا قال: أنت طالق على وزن أنت قائم.

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤-٥-٣-٢.

(٢) الوسائل باب ١١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤-٥-٣-٢.

(٣) الوسائل باب ١١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤-٥-٣-٢.

(٤) الوسائل باب ١١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤-٥-٣-٢.

(٥) الوسائل باب ١١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٧٢

[...]

٣- أن يكون المعنى مقصوداً له بالارادة الاستعمالية دون الارادة الجديّة كما إذا أنشأ الطلاق بمعنى أنّه استعمل الصيغة في معناها من دون أن يكون هناك اعتبار نفساني و نظيره في الأخبار ما إذا أخبر عن شيء و حكى عنه بداعي الهزل لا الجد.

٤- أن يكون المعنى مقصوداً بالارادة الجديّة.

ثم إن اعتبار القصد بالمعاني الثلاثة الأولى في صحة العقود و الايقاعات من القضايا التي قياساتها معها فإن عناوين العقود و الايقاعات امور قصدية و مع عدم هذه القصد لا يتحقق تلكم العناوين و في المقام النصوص الخاصة شاهدة به. فإن قيل: إن اعتباره إن كان بهذه المكانة من الوضوح فكيف وردت نصوص مستفيضة في اعتباره؟ قلنا: إن استفاضة النصوص في المقام إنما هو في مقابل المحكي عن العامة من عدم اعتبار القصد مع النطق بالصريح نعم هو معتبر في الكناية.

و بما ذكرناه يظهر أن جعل اعتبار القصد بالمعنى الثالث الذي هو مورد النصوص و فتاوى الأصحاب من شرائط المطلق كما فعله المصنف - ره - أولى من جعله من شرائط العقد فإنه ليس من شئون الصيغة بل مما يعتبر في المطلق بالحمل الشائع و ما ذكره بعض الأساطين في وجه أولويته من جعله من شرائط العقد من أنه لا يتحقق العقد بدونه.

يرد عليه: إنه مع فقد سائر شرائط المطلق أيضاً لا يتحقق العقد أى صيغة الطلاق فالمراد من شرائط المطلق في مقابل شرائط الصيغة الامور التي تكون معتبرة في ترتب الأثر على الطلاق مع كون مركزها المطلق.

الثانية: إنه لا يقع الطلاق من الساهى و النائم و الغالط لأن أحداً منهم لا يقصد

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٧٣

[...]

الطلاق و لا يريد به بل الثلاثة غير قاصدين للفظ فما عن المسالك من الفرق بين الثالث و الأولين بأنه قد تخلف فيه قصد المعنى دون اللفظ بخلاف الأولين الذين تخلفاً معاً فيه لا يخلو من نظر و أما الهازل فهو قاصد للفظ و المعنى غاية الأمر غير مرید للطلاق بالارادة الجديدة فطلاقه أيضاً ليس بطلاق لما مر.

الثالثة: لو أوقع الطلاق و قال بعد النطق بصيغته لم أقصد الطلاق بها فالمشهور بين الأصحاب: إنه يقبل منه ظاهراً و إن تأخر تفسيره ما لم تخرج المرأة عن العدة.

و استدلوا له: بأنه إخبار عن نيته التي لا تعلم إلا من قبله و مقتضى الأصل عدمها.

و أورد عليهم الشهيد الثاني و تابعوه باقتضاء مثل ذلك في البيع و غيره من العقود و الايقاعات مع الاتفاق على عدم قبول قوله فيها مع أن الأمر في الطلاق أشد.

و أجاب عنهم صاحب الجواهر - ره - بما حاصله: إن الفرق بين الطلاق و ما يشبهه من الايقاعات و بين غيرها من العقود: إن الطلاق ليس له إلا طرف واحد و هو الايقاع من الموقع و أصل الصحة لا يجري فيه بعد اعتراف فاعله بالفساد بما لا يعلم إلا من قبله بخلاف البيع مثلاً فإنه لو ادعى الموجب عدم القصد المقتضى لفساد إيجابه و عدم جريان أصالة الصحة فيه عورض بأصالة الصحة في القبول الذي هو فعل مسلم أيضاً و الأصل فيه الصحة التي تتوقف على العلم بصحة الإيجاب بل يكفي فيها احتمال الصحة الذي لا ريب في تحققه مع دعواه التي لا تمضي إلا في حقه بالنسبة إلى العقد المركب سببه منهما.

و فيه: أن أصالة الصحة في القبول إنما تجرى و يجتزى بها مع احراز صحة الإيجاب بالقطع أو الدليل أو الأصل فمع احراز عدم صحته بالأصل لا تجرى أصالة الصحة في القبول لعدم الأثر فلا يقع التعارض بين الأصلين أصلاً بل الأول رافع للثاني مع

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٧٤

[...]

أنه لو سلم التعارض لزم منه التساقط فلا محرز لصحة البيع.

قال الشهيد- قده:- يمكن أن يكون مستند حكمهم بذلك و تخصيص الطلاق رواية منصور بن يونس في الموثق عن الإمام الكاظم- عليه السلام- قال: سألت العبد الصالح و هو بالعريض فقلت: جعلت فداك إنني تزوجت امرأة و كانت تحبني فتزوجت عليها ابنه خالي و قد كان لي من المرأة ولد فرجعت إلي- ثم نقل الخبر بطوله و في آخره:- إنه يدعى الزوج أنني إنما طلقت المرأة مداراة و ما أردت الطلاق؟ قال- عليه السلام:- «أما بينك و بين الله تعالى فليس بشيء و لكن إن قدموك إلى السلطان أبانها منك» «١».

و يرد عليه: إن الخبر أدل على العكس فإنه ظاهر في أن الطلاق و إن كان باطلاً واقعاً إلا أنه لا يقبل دعوى ذلك عند الترافع إلى السلطان.

و ربما أورد على المشهور: بأنه لا فرق على هذا بين كون ادعاء عدم القصد بعد العدة أو في أثناء العدة.

و أجاب عنه صاحب الجواهر- ره:- بأنه يقبل قوله ما دامت في العدة لبقائها في تعلقه و في يده على وجه يقبل قوله في الفعل المتعلق بها نحو اخبار صاحب اليد بما يقبل منه ما دام هو كذلك و بخروجها عن العدة تكون أجنبية لا يقبل قوله في الفعل المتعلق بها نحو اخبار صاحب اليد بالمال بعد خروجه من يده.

و فيه: أولاً: إن المرأة في العدة البائنة أجنبية و الزوجية زائلة عنها بالكلية و إنما فائدة العدة استبراء الرحم من أثر الزوج و هو أمر خارج عن الزوجية.

و ثانياً: إن كونها تحت حباله و عدمه لا يوجب الفرق فيما هو مقتضى الدليل المزبور و هو الاخبار عما لا يعلم إلا من قبله.

(١) الوسائل باب ٣٨ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٧٥

[...]

و ثالثاً: إن قبول الاخبار عما تحت اختياره حتى في مثل المقام مما لم يدل عليه دليل.

فالمحصل: عدم تمامية ما نسب إلى المشهور إلا أن يكون مرادهم ذلك في العدة الرجعية فإن دعواه حينئذ عدم القصد كانكار الطلاق يكون رجوعاً لكنه لا يلائم مع إطلاق كلامهم و ما استدلوا به له فالأظهر عدم القبول لأن الظاهر من حال العاقل المختار القصد إلى مدلول اللفظ الذي يتكلم به فاخباره بخلاف ذلك مناف للظاهر و هذا الأصل العقلائي مقدم على العلة التي ذكروها.

نعم في خصوص العدة الرجعية يقبل قوله لما تقدم هذا فيما إذا لم تصادقه المرأة على ذلك و إلا فيقبل قوله لكون الحق منحصراً فيهما فيعاملان بما اتفقا عليه و يرجع أمرهما في الصدق و الكذب إلى الله عز و جل.

جواز الوكالة في الطلاق

اختلف الأصحاب في اعتبار المباشرة و جواز الوكالة في الطلاق على أقوال:

- ١- ما هو المشهور بين المتقدمين و المتأخرين و هو عدم اعتبارها و جواز الوكالة فيه للغائب و الحاضر.
 - ٢- ما عن الشيخ و ابني البراج و حمزة و هو التفصيل بين الحاضر و الغائب فيجوز الوكالة عن الغائب دون الحاضر.
 - ٣- ما عن حسن بن سماعة و هو اعتبار المباشرة مطلقاً و عن الكليني التوقف في المسألة.
- يشهد للأول: مضافاً إلى إطلاق أدلة الوكالة فيما لا غرض للشارع في اعتبار المباشرة فيه كالعقود و الايقاعات التي منها الطلاق جملة من النصوص.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٧٦

[...]

كصحيح سعيد الأعرج عن الإمام الصادق - عليه السلام - في الرجل يجعل أمر امرأته إلى رجل فقال: أشهدوا أنني قد جعلت أمر فلانة إلى فلان فيطلقها أ يجوز ذلك؟ فقال - عليه السلام - : «نعم» (١).

و صحيح ابن مسكان عن أبي هلال الرازي (المزني) و كلاهما مجهولان: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - : رجل وكل رجلاً يطلق امرأته إذا حاضت و طهرت و خرج الرجل فبدا له فأشهد أنه قد أبطل ما كان أمره به و أنه قد بدا له في ذلك؟ قال - عليه السلام - : «فليعلم أهله و ليعلم الوكيل» (٢).

و قوى السكوني عنه - عليه السلام - : «قال أمير المؤمنين - عليه السلام - : في رجل جعل طلاق امرأته بيد رجلين فطلق أحدهما و أبي الآخر فأبى أمير المؤمنين - عليه السلام - أن يجيز ذلك حتى يجتمعا جميعاً على طلاق» (٣) و نحوه خبر مسمع عنه - عليه السلام - (٤). و صحيح محمد بن عيسى القطيني قال: بعث إلى أبو الحسن - عليه السلام - رزم ثياب - إلى أن قال: - و أمر بدفع ثلاثمائة دينار إلى رقيم زوجته كانت له و أمرني أن أطلقها عنه و امتعها بهذا المال و أمرني أن أشهد على طلاقها صفوان بن يحيى و آخر نسي محمد بن عيسى اسمه (٥).

و مقتضى ترك الاستفصال في جملة من هذه النصوص عدم الفرق بين الحاضر و الغائب و ما يختص منها بالغائب لا مفهوم له كي يقتيد به سائر النصوص.

و استدلل للقول الثاني: بأنه مقتضى الجمع بين هذه النصوص و بين خبر زرارة عن

(١) الوسائل باب ٣٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٣٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٣٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣ - ٤.

(٤) الوسائل باب ٣٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣ - ٤.

(٥) الوسائل باب ٣٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٧٧

[...]

الإمام الصادق - عليه السلام - : «لا تجوز الوكالة في الطلاق» (١) بحمل تلكم النصوص على الغائب و هذا على الحاضر و بظهور نصوص حصر الطلاق الصحيح في قول الرجل لامرأته في قبل العدة بعد ما تطهر من محيضها قبل أن يجامعها: أنت طالق (٢). باعتبار أنها مساقفة سوق التعريف الملحوظ قيديه كل ما يذكر فيه و حينئذ فمن ذلك المباشرة المزبورة المعلوم انتفاء اعتبارها في الغائب.

و لكن يرد الأول: مضافاً إلى ضعف سند خبر زرارة و اعراض المشهور عنه إن الجمع المزبور تبرعى لا - شاهد به كما أن ما في الوسائل من احتمال حمل خبر زرارة على الإنكار دون الأخبار و على عدم علم الوكيل بطهر الزوجة و على عدم جوازها بمجرد الدعوى كلها خلاف الظاهر فإن أمكن الجمع بينه و بين تلكم النصوص بحمله على الكراهة و إلما فيتعين طرحه لأرجحية تلكم النصوص من وجوه لا تخفى.

و يرد على الثاني: أن النصوص المشار إليها في مقام بيان عدم الاجتزاء بالكناية من نحو: أنت خلية و شبهها. و لذا لم يعتبر في الصيغة الخطاب قطعاً مع أنه لو ثبت المفهوم لها فهو مطلق يقتيد بما تقدم.

و استدلل للثالث: بخبر زرارة و قد عرفت ما فيه فالأظهر هو جواز الوكالة فيه مطلقاً للغائب و الحاضر.
و هل يجوز أن يوكّلها في طلاق نفسها و يجعل الأمر إليها في ذلك كما هو المشهور بين الأصحاب أم لا يصح كما عن الشيخ في المبسوط وجهان:
و استدلل للأول المصنف - ره - في المختلف على ما حكى: بأنّه فعل يقبل النيابة و المحل قابل فجاز كما لو وّكل غيرها من النساء أو توكلت في طلاق غيرها.

(١) الوسائل باب ٣٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥.

(٢) الوسائل باب ١٦ من أبواب مقدمات الطلاق.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٧٨
و للولي أن يطلق عن المجنون لا الصغير و السكران

و استدلل الشهيد الثاني له: باطلاق ما دل على جواز النيابة فيه مطلقاً قال: و هو يشمل استنابتها غيرها و الظاهر أن مراده إطلاق أدلّة الوكالة و إلّا فنصوص الوكالة في الطلاق مختصةً بغيرها فيرجع ما أفاده إلى ما ذكره المصنف - ره -.
و استدلل للثاني: بأنّ القابل لا يكون فاعلاً و بظاهر قوله - عليه السلام -: «الطلاق بيد من أخذ بالساق» (١).
بدعوى أنّه يقتضى عدم صحّة التوكيل مطلقاً خرج عنه غير المرأة بدليل من الخارج فتبقى هي على أصل المنع.
و يرد الأول: مضافاً إلى كفاية التغير الاعتباري في العقود: إنّ الطلاق من الايقاعات و ليس له إلّا طرف واحد و لا قابل له.
و يرد الثاني: أنّ ظاهره إرادته أنّ ولايته بيده على وجه لا ينافي توكيله فإنّ كون الطلاق بيده كناية عن تسلّطه عليه و لا ربط له باجراء الصيغة و كاله فالأظهر هو الأول و به يظهر ضعف القول الثاني كما أنّه ظهر أنّه لا وجه لتوقف المحقق السبزواري و المحدث الكاشاني و المحدث البحراني في ذلك.

[حكم الطلاق بدلا في الصغير و المجنون و السكران]

لا يجوز طلاق ولي الصغير عنه مسألة: و المشهور بين الأصحاب إنّ للولي أن يطلق عن المجنون لا الصغير و السكران فهانها فروع:
١- لو طلق الولي عن الصبي قبل بلوغه لا يصح طلاقه و الظاهر أنّه لا خلاف فيه بل عن جماعة دعوى الاجماع عليه.

(١) المستدرک باب ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣، السرائر ص ٣٢٩.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٧٩

[...]

و يشهد به صحيح محمّد بن مسلم عن الإمام الباقر - عليه السلام - في الصبي يتزوّج الصبيّة يتوارثان؟ قال: «إذا كان أبواهما اللذان تزوّجاهما فنعم» قلت: فهل يجوز طلاق الأب؟ قال - عليه السلام -: «لا» (١) و مثله موثق عبيد بن زرارة (٢).
و صحيح الحلبي قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: الغلام له عشر سنين فزوّجه أبوه في صغره أ يجوز طلاقه و هو ابن عشر سنين؟ فقال - عليه السلام -:
«أمّا تزويجه فهو صحيح و أمّا طلاقه فينبغي أن تحبس عليه امرأته حتى يدرك فيعلم أنّه كان قد طلق فإن أقر بذلك و أمضاه فهي

واحدة بائة و هو خاطب من الخطاب و إن أنكر و أبى أن يمضيه فهي امرأته» الحديث «٣».

و خبر الفضل بن عبد الملك عنه- عليه السّلام- عن الرجل يزوّج ابنه و هو صغير؟ قال: «لا بأس» قلت: يجوز طلاق الأب؟ قال- عليه السّلام-: «لا» «٤».

٢- للولى أن يطلق عن المجنون فى الجملة كما هو المشهور بين الأصحاب بل عن فخر المحققين الاجماع عليه و عن الشيخ فى الخلاف و الحلى المنع عن ذلك.

و استدلل للأول: بجملة من النصوص كصحيح أبى خالد القمات: قلت لأبى عبد الله- عليه السّلام-: الرجل الأحق الذهاب العقل أ يجوز طلاق وليه؟ قال- عليه السّلام-: «و لم لا يطلق» قلت: لا يؤمن إن طلق هو أن يقول غداً: لم اطلق أو لا يحسن أن يطلق؟ قال- عليه السّلام-: «ما أرى وليه إلّا بمنزلة السلطان» «٥».

(١) الوسائل باب ١٢ من أبواب عقد النكاح و أولياء العقد حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٣٣ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ١١ من أبواب ميراث الأزواج حديث ٤.

(٤) الوسائل باب ٣٣ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٥) الوسائل باب ٣٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٣٨٠

[...]

و خبره الآخر: قلت لأبى عبد الله- عليه السّلام-: رجل يعرف رأيه مرة و ينكره اخرى يجوز طلاق وليه عليه؟ قال- عليه السّلام-: «ماله هو لا- يطلق» قلت: لا- يعرف حد الطلاق و لا- يؤمن عليه إن طلق اليوم أن يقول غداً لم اطلق قال- عليه السّلام-: «ما أراه إلّا بمنزلة الإمام» يعنى الولى «١» المراد كونه بمنزلة الإمام فى الطلاق كما صرح به فى خبره الثالث عنه أيضاً فى طلاق المعتوه قال- عليه السّلام-: «يطلق عنه وليه فأتى أراه بمنزلة الإمام» «٢».

و خبر شهاب بن عبد ربه: قال أبو عبد الله- عليه السّلام-: «المعتوه الذى لا يحسن أن يطلق يطلق عنه وليه على السّنة» الحديث «٣».

و هذه النصوص و إن كانت فى المعتوه و هو ناقص العقل كما مر و مثله يصح مباشرته للطلاق باذن الولى و لذا يقول الإمام- عليه السّلام-: «ماله لا يطلق» و يعلل السائل عدم طلاقه بكونه منكراً للطلاق أو لا يعرف حدوده و لا ينافى ذلك النصوص المتقدمة الدالة على أنّه لا يصح طلاق المعتوه لأنّ المراد بها استقلاله فيه لا تصديقه له باذن الولى.

و به يظهر اندفاع ما أورده الشهيد الثانى على الاستدلال بهذه النصوص بعدم وضوح دلالتها فإنّ السائل وصف الزوج بكونه ذاهب العقل ثم يقول له الإمام: «ماله لا يطلق» مع الاجماع على أنّ المجنون ليس له مباشرة الطلاق و لا أهلية التصرف ثم يعلل السائل عدم طلاقه بكونه منكر الطلاق أو لا يعرف حدوده ثم يجيبه بكون الولى بمنزلة السلطان انتهى.

إلّا أنّها تدل على حكم المجنون بالفحوى بل ظاهر الخبر الثانى للقمات كونه فى الجنون الادوارى فيتم فى غيره بالفحوى و عدم القول بالفصل.

(١) الوسائل باب ٣٤ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٣٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ٣٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٨١

و في المطلقة دوام الزوجية

□

و استدلل للقول الآخر: باجماع الفرقه و بأصالة بقاء العقد و صحته و بقوله صلى الله عليه و آله و سلم: «الطلاق بيد من أخذ بالساق»^(١) و لكن الأول موهون بذهاب الأكثر إلى خلافه و يخرج عن الأخيرين بالنصوص المتقدمة.

و ظاهر المتن كغيره عدم الفرق هنا بين المتصل جنونه بالبلوغ و عدمه و هو كذلك لإطلاق النصوص و هل تثبت ولاية الحاكم أيضاً في المقام من جهة تنزيل الولي منزلة الإمام الدال بالالتزام على أن للإمام أيضاً ذلك أم لا لقوة احتمال ارادة أنه بمنزلته حيث يكون له الولاية فلا شركة بينهما فيها وجهان أظهرهما الثاني.

٣- ليس لأحد أن يطلق عن السكران بلا خلاف لأن الطلاق بيد من أخذ بالساق و لعدم ثبوت الولاية و هو واضح جداً. اعتبار كون المطلقة زوجة بالعقد الدائم و

الركن الثاني: في المطلقة [و شروطها]

إشارة

و شروطها أربعة: بل خمسة.

الأول:

دوام الزوجية

و هذا ينحل إلى شرطين: أحدهما: الزوجية ثانيهما: أن تكون بالعقد الدائم.

أمّا الأول: فاعتباره اجماعى و فى الجواهر بل لعله من ضروريات المذهب فلا يصح طلاق الموطوءة بالملك و الأجنبية و إن تزوّجها بعد ذلك.

و يشهد به مضافاً إلى الاجماع و إلى أنه لإزالة قيده: النصوص الآتية سيّما ما تضمن منها قوله- عليه السلام -: «لا- طلاق إلا بعد النكاح».

و هل يصح الطلاق قبل النكاح معلقاً بالتزويج أم لا؟ الأظهر هو الثانى من

(١) المستدرک باب ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٨٢

[...]

غير فرق بين تعيين الزوجة كأن يقول: إن تزوّجت فلانة فهي طالق أو اطلق أو عمّم كما لو قال: كل من أتزوّجها فهي طالق و الظاهر أنه لا خلاف فيه و ليس الوجه فيه بطلان التعليق فى الانشاء لما مر فى كتاب النكاح من عدم الدليل عليه سوى الاجماع و المتيقن منه التعليق على ما لا يكون معلقاً عليه فى نفسه فلا يشمل التعليق فى المقام على الزوجية.

وقد قال الشيخ في محكي المبسوط: إن التعليق على ما يتوقف صحته العقد عليه ليس إلّا شرطاً لما يقتضيه إطلاق العقد فإذا اقتضاه الإطلاق لم يضر اظهاره و شرطه انتهى.

و ليس وجهه أيضاً ما في الحدائق من أنّ الطلاق توقيفي فلا بد من الاقتصار على ما ثبت صحته بالشرع و لم يثبت مع التعليق على الزوجية فإنه يكفي في الحكم بالصحة المطلقات بل الوجه فيه النصوص الخاصة.

كصحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام -: في حديث أنه سئل عن رجل قال: كل امرأة أتزوجها ما عاشت أمي فهي طالق؟ فقال - عليه السلام -: «لا طلاق إلّا بعد نكاح» الحديث. و رواه الصدوق مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «١». و صحيح محمد بن قيس عن الإمام الباقر - عليه السلام - عن رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق - إلى أن قال: - فقال - عليه السلام -: «ليس بشيء لا يطلق إلّا ما يملك» «٢».

و خبر سليمان عن علي بن الحسين - عليهما السلام - في حديث في رجل سمى امرأة بعينها و قال يوم يتزوجها فهي طالق ثلاثاً ثم بدا له أن يتزوجها أ يصلح ذلك؟ فقال

(١) الوسائل باب ١٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٨٣

[...]

- عليه السلام -: «إنما الطلاق بعد النكاح» «١».

و خبر زكريا بن آدم عن الإمام الرضا - عليه السلام - عن طلاق السكران و الصبي و المعتوه و المغلوب على عقله و من لم يتزوج بعد؟ فقال: «لا يجوز» «٢» إلى غير تلكم من النصوص المستفيضة، فلا إشكال في الحكم.

و أما الثاني: و هو دوام الزوجية فلا يقع الطلاق بالمتنع بها فالظاهر أنه لا خلاف فيه بل الاجماع بقسميه عليه كما في الجواهر. و قد استدلل لذلك: بالنصوص المتقدمة الحاصرة للطلاق في النكاح المتبادر منه الدوام، و بظهور حصر طلاقها في شرطها مضياً، أو اسقاطاً في ذلك.

لاحظ خبر هشام بن سالم: قلت: كيف يتزوج المتعة؟ قال: «يقول أتزوجك كذا و كذا يوماً بكذا و كذا درهماً، فإذا مضت تلك الأيام كان طلاقها في شرطها» «٣».

و بما دل على أنّ المتمتع بها تبين بغير طلاق، كصحيح عمر بن اذينة عن الإمام الصادق - عليه السلام - في حديث في المتعة: «إذا انقضى الأجل بانت منه بغير طلاق» «٤». و يمكن المناقشة في الكل:

أما الأول: فبمنع كون المتبادر من النكاح الدوام.

و أما الأخير: فلا أنه لا مفهوم لهما كي يدلان على عدم سببيه غير ما ذكر.

و لذلك قال الشهيد الثاني: و الاعتماد على الاتفاق و إلّا فتعدد الأسباب ممكن،

(١) الوسائل باب ١٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ١٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١٢.

(٣) الوسائل باب ١٨ من أبواب المتعة حديث ٣.

(٤) الوسائل باب ٤٣ من أبواب المتعة حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٨٤
وخلوها عن الحيض و النفاس إن كان حاضراً و دخل بها

و قال في الجواهر: و إن لم يحضرني من النصوص ما يدل على عدم وقوع الطلاق بالمتمتع بها نعم فيها ما يدل على حصوله بانقضاء المدة و بهبتها و لكن ذلك لا يقتضي عدم صحته عليها لا مكان تعدد الأسباب ثم استدل له بما تقدم.
و لكن الأولى أن يستدل له بخبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام - في المتعة: «ليست من الأربع لأنها لا تطلق و لا ترث و إنما هي مستأجرة» (١).

يشترط في المطلقة أن تكون طاهرة

إشارة

و الثالث: خلوها عن الحيض و النفاس إن كان حاضراً و دخل بها بلا خلاف فيه نصاً و فتوى و في الجواهر بل الاجماع بقسميه عليه.
و يشهد به: جملة من النصوص المستفيضة بل المتواترة كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله - عليه السلام -: عن رجل طلق امرأته و هي حائض فقال: «الطلاق لغير السنة باطل» (٢).
و صحيح عمر بن اذينة عن زرارة و محمد بن مسلم و بكير و بريد و فضيل و إسماعيل الأزرق و معمر بن يحيى كلهم عن أبي جعفر و أبي عبد الله - عليهما السلام - إنهما قالا: «إذا طلق الرجل في دم النفاس أو طلقها بعد ما يمسه فليس طلاقه إياها بطلاق» (٣).
و صحيح عمر بن اذينة عن بكير بن أعين و غيره عن الإمام الباقر - عليه السلام -: «كل طلاق لغير العدة فليس طلاقه بطلاق أن يطلقها و هي حائض أو في دم نفاسها أو

(١) الوسائل باب ٤٣ من أبواب المتعة حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٨ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٨ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٨٥

[...]

بعد ما يغشاها قبل أن تحيض فليس طلاقه بطلاق» (١).

إلى غير ذلك من النصوص.

ثم إن ظاهر النصوص شمول الحكم للحيض و النفاس الشرعيين المندرج فيهما البياض المتخلل بين الدمين و الحيض بالاختيار نعم المنساق منها ذات الدمين فعلاً أو حكماً بخلاف من نفت و لم تغتسل من الحدث.

و هل هما مانعان أو أن الخلو منهما شرط المتيقن من النصوص هو الأول و على العكس ظاهر الفتاوى و لعل الأظهر هو الثاني فإن الظاهر من النصوص المتعددة استفادة الشرط المزبور من قوله تعالى: فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَخْصُوا الْعِدَّةَ (٢) لأن المراد طلاقهن في طهر

يكون من عدتهن و الحائض حال حيضها ليست كذلك و كذا ذات الطهر الواقعة فيه.

و رتب على النزاع صاحب الجواهر - ره -: إنه على القول بشرطية الخلو يبطل طلاق المجهول حالها.

الظاهر بطلان الطلاق على القولين إذ كما أنه على القول بالشرطية يقال يعتبر الخلو و هو مشكوك فيه فحصول الطلاق مشكوك فيه و الأصل عدمه كذلك يقال على القول بالمانعية و احتمال وجود المانع و إن تشبث بأصالة عدم الحيض يجاب بأنه في كل مورد جرى ذلك يجرى أصالة الخلو عن الحيض فتدبر.

و لا- يعتبر الخلو من الحيض و النفاس في موارد منها: الحامل و منها: غير المدخول بها فإنه يصح طلاقهما حائضين بناء على مجامعة الحيض للحمل بلا خلاف.

و يشهد بذلك: جملة من النصوص كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله - عليه السلام -:

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٩.

(٢) الطلاق آية ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٨٦

و لو كان غائباً

«لا- بأس بطلاق خمس على كل حال: الغائب عنها زوجها و التي لم تحض و التي لم يدخل بها زوجها و الحبلى و التي قد يئست من المحيض» (١).

و صحيح الفاضلين زرارة و محمد بن مسلم و غيرهما عن الإمامين الصادقين - عليهما السلام -: «خمس يطلقهن أزواجهن متى شاءوا الحامل المستتين حملها و الجارية التي لم تحض و المرأة التي قد قعدت من الحيض و الغائب عنها زوجها و التي لم يدخل بها» (٢). و صحيح حماد بن عثمان عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (خمس يطلقن على كل حال: الحامل و التي قد يئست من المحيض و التي لم يدخل بها و الغائب عنها زوجها و التي لم تبلغ المحيض) (٣). و نحوها غيرها.

فإن قيل: إن النسبة بين هذه النصوص و بين نصوص اعتبار الخلو من الحيض عموم من وجه فما وجه تقديم هذه. قلنا: أولاً: إن المنساق من عموم على كل حال ارادة هذه الحال و بعبارة اخرى إنها ناظرة إلى ما دل على أنه لا يطلق المرأة في بعض الأحوال و تدل على أن هذه الخمسة يطلقن حتى في تلك الحال فتكون حاكمة عليها. و ثانياً: إنه لو سلم كون التعارض بالعموم من وجه يقدم هذه النصوص للاجماع و غيره.

جواز طلاق الحائض و النفساء إذا كان الزوج غائباً

و منها ما لو كان الزوج غائباً بلا خلاف فيه في الجملة و النصوص المتواترة

(١) الوسائل باب ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.

(٣) الوسائل باب ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٨٧

يقدر انتقالها من طهر إلى آخر

منها ما تقدم ومنها ما سيأتى شاهدة به.
إنما الخلاف فى قدر الغيبة الموجبة لجواز الطلاق فى المحيض.
فعن جماعة كالمفيد ووالد الصدوق والعمانى والديلمى والحلبى: إنه يجوز مطلقاً من دون تقدير للمدة بقدر.
وعن الشيخ فى النهاية وابن حمزة تقديرها بشهر.
وعن الاسكافى والمصنف فى المختلف تقديرها بثلاثة أشهر.
وعن الشيخ فى الاستبصار والحلى والمصنف فى أكثر كتبه والمحقق أنه يقدر انتقالها من طهر وطئها فيه إلى آخر وهو المشهور بين المتأخرين.
ومنشأ الاختلاف اختلاف النصوص فإن طائفة منها: تدل على جواز أن يطلق الغائب امرأته مطلقاً كالنصوص المتقدمة.
وصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما -عليهما السلام- عن الرجل يطلق امرأته وهو غائب؟ قال -عليه السلام-: «يجوز طلاقه على كل حال وتعد امرأته من يوم طلقها» (١).
وخبر أبى بصير: قلت لأبى عبد الله -عليه السلام-: الرجل يطلق امرأته وهو غائب فيعلم أنه يوم طلقها كان طامثاً؟ قال -عليه السلام-: «يجوز» (٢) و بإطلاق هذه الأخبار أفتى الشيخ المفيد ومن تبعه من المشايخ المتقدم ذكرهم.
وطائفة أخرى: تدل على التقدير بشهر كموتق إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله -عليه السلام-: «الغائب إذا أراد أن يطلقها تركها شهراً» (٣).

- (١) الوسائل باب ٢٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.
 - (٢) الوسائل باب ٢٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٦.
 - (٣) الوسائل باب ٢٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.
- فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٣٨٨
[...]

وخبر ابن سماعه قال: سألت محمد بن أبى حمزة: متى يطلق الغائب؟ فقال: حدثنى إسحاق بن عمار أو روى إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله -عليه السلام- أو أبى الحسن -عليه السلام- قال: «إذا مضى له شهر» (١).
وطائفة ثالثة: تدل على تقدير المدة بثلاثة أشهر كصحيح جميل بن دراج عن أبى عبد الله -عليه السلام-: «الرجل إذا خرج من منزله إلى السفر فليس له أن يطلق حتى تمضى ثلاثة أشهر» (٢).
وموتق إسحاق بن عمار قلت لأبى إبراهيم -عليه السلام-: الغائب الذى يطلق كم غيبته؟ قال: «خمسة أشهر أو ستة أشهر».
قلت: حد دون ذا؟ قال -عليه السلام-: «ثلاثة أشهر» (٣).
وطائفة رابعة: متضمنة لأن الغائب يطلق بالأهله والشهور كصحيح زرارة عن بكير عن الإمام الباقر -عليه السلام- (٤).
وقد ذكروا فى الجمع بين النصوص وجوهاً:
منها: حملها بأجمعها على الندب وإن الغائب متى تحقق فيه الوصف جاز طلاقها إلا أن الأولى أن يصبر شهراً وأولى منه أن يتربص ثلاثة أشهر.

و يرد عليه: أنَّ بعض تلك النصوص يأبى عن ذلك كقوله - عليه السلام - في صحيح جميل: «فليس له أن يطلق حتى تمضي ثلاثة أشهر»، مع أنَّ الجمع الموضوعي مقدم على الجمع الحكمي و هو في المقام ممكن بتقييد إطلاق تلك النصوص بالنصوص المحددة له

(١) الوسائل باب ٢٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥.

(٢) الوسائل باب ٢٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٧.

(٣) الوسائل باب ٢٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٨.

(٤) الوسائل باب ٢٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٨٩

[...]

بشهر أو ثلاثة أشهر.

و ما في الرياض من أنَّ كثرة الأخبار المطلقة و وضوح دلالتها على العموم و قصور الأخبار المقيدة سنداً في بعض و دلالة في آخر و عدداً في الجميع و وضوح قرائن الاستحباب منها: زيادة على الاختلاف توجب أولوية الحمل على الاستحباب من التقييد غير تام فإنَّ كثرة الأخبار لا توجب عدم حملها على المقيّد، و في الأخبار المقيدة روايات صحاح و موثقات و لم أظفر بقرائن الاستحباب فيها و الاختلاف ليس منها.

و منها: حمل اختلاف الأخبار على اختلاف عادات النساء في الحيض بالنسبة إلى الشهر و الثلاثة و الأربعة و الأزيد و الميزان العلم بانتقالها من طهر إلى آخر. ذكره الشيخ و تبعه أكثر المتأخرين.

و فيه: أنَّ هذا الجمع تبرع لا شاهد له بعد عدم ورود النصوص في موارد خاصة بل هي واردة بعنوان الضابط الكلي للجميع مع أنَّه يلزم منه حمل أخبار الثلاثة على الفرد النادر.

و منها: ما في الجواهر و هو حمل النصوص المطلقة على الغائب عنها في طهر لم يواقعها فيه و لم يعلم بكونها حائضاً و لو لعادة لها و قتيه مثلاً معلومة لديه و حمل النصوص المقيدة على من غاب عنها في طهر واقعها فيه ثمَّ حمل نصوص الشهر على ارادة الانتقال من طهر إلى زمان طهر آخر من الشهر أو حملها على المرأة المستقيمة التي هي غير مسترابة و حمل نصوص الثلاثة على غيرها. و هذا الجمع أيضاً تبرع و بعيد من وجوه.

و التحقيق يقتضي أن يقال:

إنَّ نصوص الباب مختصة بمجهولة الحال التي لم تعلم أيام حيضها من أيام قرئها إذ مضافاً إلى أنَّه من المستبعد جداً دعوى صحة الطلاق في أيام الحيض أو

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٩٠

[...]

الطهر الذي واقعها فيه بمجرد الغيبة الحاصلة بالسفر الشرعي قطعاً على القول بالإطلاق أو دعوى تلك بمضي الشهر لمن عاداتها الأزيد منها و كذا بالنسبة إلى ثلاثة أشهر يظهر من صحيح ابن الحجاج الآتي في الحاضر غير المتمكن من اطلاع حالها المتضمن لقوله هذا مثل الغائب عن أهله يطلق بالأهله و الشهور إنَّ الميزان هو عدم الاطلاع على حالها و يظهر ذلك أيضاً من السؤال عن الغائب يطلق

امراته ثم يعلم بعد ذلك إنها يوم طلقها كانت طامثاً.

و بالجملة التدبر في النصوص يوجب الاطمئنان بذلك. و عليه: فيقيد إطلاق النصوص المطلقة بالمقيدة و أما الطائفتان المقيدتان فهما متعارضتان لا يمكن الجمع بينهما بوجه.

و ما أفاده سيد المدارك في محكي شرح النافع من ترجيح روايات الثلاثة أشهر لأصحية سندها قال: و يعضده أن الغالب من حال الغائب عن زوجته أن يكون حالها مجهولاً عنده فتكون كالمستراة التي يجب التربص بها ثلاثة أشهر.

يرده: أن من روايات شهر واحد صحيح عبد الرحمن الآتي فروايات الثلاثة ليست أصح سنداً من روايات شهر واحد و يعضد هذه أن الغالب في النساء الاستقامة في الحيض لا الاستراة.

و حيث لا ترجيح لإحدى الطائفتين على الأخرى فالأظهر هو التخيير فإن اخذ بروايات الشهر لا بأس بحمل روايات الثلاثة أشهر على الاستحباب و الأولوية أو المرأة المعلوم كونها مستراة.

فالمتحصل من النصوص: أن الغائب إن علم بكون المرأة في طهر الواقعة أو في حال الحيض لا- يجوز له طلاقها و إلا فينتظر بها أن يمضي شهر واحد من حين الجماع فيطلقها و إن انتظر مضي ثلاثة أشهر كان أولى.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٩١

صح طلاقه و لو كانت حائضاً

حكم ما إذا تبين بعد الطلاق كونها طامثاً

و تمام الكلام هنا بالبحث في فروع:

١- إنه بناء على القول بوجوب التربص لو طلق الغائب زوجته فإما أن يطلقها بعد مضي المدة المعتبرة أو قبلها و على التقديرين إما أن يوافق فعله كونها جامعة لشرائطه في الواقع بأن وقع في طهر غير طهر الواقعة، أو لا يوافق بأن تبين وقوعه في طهر الواقعة أو حالة الحيض أو يستمر الاشتباه، فهنا صور.

الاولى: أن يطلقها بعد المدة ثم تظهر الموافقة لا إشكال هنا في صحة الطلاق لاجتماع الشرائط المعتبرة في صحته في نفس الأمر و ظاهراً.

الثانية: الصورة بحالها و لكن ظهر بعد ذلك كونها حائضاً حال الطلاق، و الظاهر الإجماع على الصحة هنا أيضاً لأنه حين ما طلقها راعى الشرائط فتبين كونها حائضاً لا يضر، مع إنه قد صرح بذلك في خبر أبي بصير المتقدم فما في المتن صح طلاقه و لو كانت حائضاً لا إشكال فيه.

الثالثة: الصورة الاولى بحالها لكن تبين وقوعه في طهر الواقعة، ففي الرياض الأظهر الأشهر الصحة.

و استدل الشهيد الثاني - ره - لها بعد الحكم بها: بأن الطلاق وقع على الوجه المعتبر شرعاً و بأن الطلاق إذا حكم بصحته في حال الحيض بالنص و الإجماع فلائذ يحكم بصحته في حال الطهر أولى لأن شرط الطلاق في غير الغائب أمران وقوعه في طهر و كون الطهر غير طهر الواقعة فإذا اتفق وقوعه في حال الحيض تخلف الشرطان لعدم طهر آخر غير طهر الواقعة و عدم الخلو من الحيض، و إذا اتفق وقوعه في حال الطهر فالتخلف شرط واحد و هو كون الطهر غير طهر الواقعة، فإذا كان تخلف

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٩٢

الشرطين في الغائب غير مانع فتخلف أحدهما أولى بعدم المنع.

و استدل المحقق لعدم الصحة: بانتفاء شرط الصحة و هو استبراء الرحم خرج منه حال الحيض فيبقى الباقي و نمنع من وجود الشرط فإن الإذن في الطلاق استناداً إلى الظن لا يقتضي الحكم بالصحة إذا ظهر بطلان الظن.

و الحق أن يقال: ابتناء الصحة و الفساد، على كون هذا الحكم أي الطلاق مع مراعاة المدة المعتبرة حكماً واقعياً، أو ظاهرياً. فعلى الأول: لا بد من البناء على الصحة، و ما أفاده المحقق بأن الإذن في الطلاق استناداً إلى الظن لا يقتضي الحكم بالصحة إذا ظهر بطلان الظن، غير تام: لعدم ظهور بطلان الظن بل يتبدل الموضوع فلا يبطل الحكم. و على الثاني: لا بد من البناء على البطلان، و الأولوية المذكورة في كلام الشهيد ممنوعة فإنه يمكن أن يقال كما قيل إن شرط الطلاق في غير الغائب أمران:

الانتقال من طهر المواقعة و وقوع الطلاق في الطهر، فإذا اتفق وقوعه في حال الحيض تخلف الثاني، و إذا اتفق وقوعه في طهر المواقعة تخلف الأول فلا تتم الأولوية المذكورة و ظاهر النصوص خصوصاً المطلقات منها المصرحة بأنه يطلق الغائب على كل حال و جعلها في سياق غير المدخول بها و الحامل كونه حكماً واقعياً، و عليه فالأظهر هو الصحة.

الرابعة: أن يطلقها مراعيّاً للمدة المعتبرة و يستمر الاشتباه و الطلاق هنا صحيح قولاً واحداً كما أفاده الشهيد الثاني - ره - لوجود المقتضى و هو رعاية الشرط و عدم المانع حتى المتوهم منه.

الخامسة: أن يطلقها قبل مضي المدة المعتبرة إلّا أنه ظهر بعد وقوع الطلاق وقوعه

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٩٣

[...]

في طهر لم يقربها فيه.

ففيه وجوه: الصحة اختارها الشهيد الثاني - ره - البطلان، اختاره سيد المدارك و المحدث البحراني. الصحة مع الجهل باعتبار المدة و البطلان مع العلم به اختاره السيد في الرياض.

و استدل للأول: بحصول شرط الصحة في نفس الأمر و ظهور ذلك: و بأولوية الصحة في طلاق الغائب من الصحة في طلاق الحاضر لأضعفيه حكمه عنه، و حيث إن مثل هذا الطلاق صحيح في الحاضر فليكن صحيحاً في الغائب.

و استدل للثالث: للصحة مع الجهل بذلك، و للبطلان مع العلم بعدم القصد إلى الطلاق.

أقول: بعد ما عرفت من أن هذا الحكم حكم واقعي لا ظاهري، يظهر أن ما ذكر من حصول شرط الصحة ممنوع فإن شرطها مضي المدة و لم تمض، كما يظهر منع الأولوية فإنه في طلاق الحاضر لا يعتبر مضي المدة بخلاف طلاق الغائب، ثم على فرض تمامية ذلك التفصيل لا وجه له لأنه يمكن له أن يقصد الطلاق لو احتمل التصادف مع الشرائط النفس الأمرية، فالأظهر هو البطلان في هذه الصورة.

الصورة السادسة، و السابعة، و الثامنة: الصورة بحالها إلّا أنه تبين عدم الانتقال من طهر المواقعة، أو كونها حائضاً أو استمر الاشتباه، و الظاهر أنه لا إشكال في البطلان في جميع هذه الصور لعدم حصول الشرط و هو مضي المدة و عدم ظهور كون الطلاق واجداً للشرائط المعتبرة فيه في الواقع.

و لو مضت المدة المعتبرة فأخبره عدل بأنها حائض أو في طهر المواقعة، فعن المسالك في صحة الطلاق وجهان: أجودهما عدم لوجود المقتضى للبطلان فإن صحة طلاقه غائباً مشروطة بعدم الظن بحصول المانع.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٩٤

[...]

أقول: ما أفاده جيد إلا أنه يحتاج إلى إصلاح و هو أنّ صحة طلاق الغائب مشروطة بعدم العلم بحصول المانع كما تقدم و حيث إنّ خبر الواحد حجة في الموضوعات و قد ثبت في محله قيام الإمارات مقام العلم المأخوذ في الموضوع على وجه الطريقة، فاخبار العدل بحكم العلم، فلا يصح طلاقه.

لو طلق الغائب فتبين أنها في النفاس

٣- قال الشهيد الثاني: إنّ النفاس هنا كالحيض في المنع و الاكتفاء بطهرها منه، فلو غاب و هي حامل و مضى مدة يعلم بحسب حال الحمل وضعها و طهرها من النفاس جاز طلاقها كما لو انتقلت من الحيض، و يكفي في الحكم في النفاس ظنه المستند إلى عاداتها و إن كانت عدمه ممكناً كما قلنا في الحيض، ثم قال و لو وطئها حاملاً ثم غاب و طلق قبل مضى مدة تلد فيها غالباً و صادف الطلاق ولادتها و انقضاء نفاسها ففي صحته الوجهان الماضيان في الحيض و الحكم فيهما واحد، انتهى.

وفيه: أنّ بين الحيض و النفاس هنا فرقاً واضحاً، فإنّه لو وطئها حاملاً ثم غاب عنها يجوز طلاقها بلا انتظار للمدة، لاجتماع جهتي الجواز فيه، و هو كونه غائباً و كونها حاملاً، و دليل اعتبار المدة لا دخل له بالمقام، فمقتضى إطلاق الأدلة جواز طلاقها مطلقاً و صحته و لو انكشف وقوعه في حال النفاس و ليس هو من قبيل طلاق الحائض قبل مضى المدة، بل هو من قبيل طلاقها بعد مضى المدة الذي عرفت الحكم فيه بالصحة و إن انكشف وقوعه في حال الحيض فكذلك في المقام.

فإن قيل: إنّ من المعلوم في الشرع اتحاد حكم الحيض و النفاس فما الموجب للفرق بينهما في المقام؟

قلنا: إنّ الموجب للفرق إنّ اعتبار المدة في الحائض إنّما هو لرعاية حريم وقوع

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٩٥

[...]

الطلاق في حال الحيض أو الطهر الذي واقعها فيه، و في الحامل لا يعتبر ذلك كما مر.

لو خرج إلى السفر في طهر لم يواقعها فيه

٤- صرح الشيخ في النهاية و غيره في غيرها بأنّه لو خرج إلى السفر في طهر لم يقربها فيه جاز طلاقها، و لو بان أنّها حائض مطلقاً سواء مضت المدة أم لا.

و في الجواهر: بل لا أجد خلافاً فيه بل حكى الإجماع عليه بعض الأفاضل.

و في الرياض و في الحقائق و محكي المدارك البناء على اعتبار مضى المدة هنا أيضاً إلا مع العلم بعدم كونها حائضاً.

قال الشهيد الثاني في وجه القول الأول: إنّ شرط الصحة هنا موجود و هو استبرائها بالانتقال من طهر إلى آخر و إنّما الحيض بعد ذلك مانع من صحة الطلاق و لا يشترط في الحكم بصحة الفعل العلم بانتفاء موانعه بل يكفي عدم العلم بوجودها.

و أورد عليه سبطه: بأنّ ما تضمن اعتبار مضى المدة في الغائب يتناول بإطلاقه من خرج في طهر المواقعة و غيره، و بأنّ ما تضمن

بطلان طلاق الحائض متناول لهذه الصورة كما يتناول غيرها فيتوقف الحكم بالصحة على وجود دليل عليه. وأضاف السيد في الرياض: إنه يتوقف على كون العلم بالحيض مانعاً لا كون فقدته شرطاً وهو خلاف النصوص. وأضاف في الحقائق: أنه كما أن من شروط صحة الطلاق العلم بانتقال المرأة من طهر المواقعة كذلك من شروطه العلم بكونها غير حائض وقت الطلاق.

و لكن يمكن توجيه كلام الشهيد -ره- بنحو لا يرد عليه هذه الإيرادات، وهو أنه من خرج إلى السفر في طهر غير طهر المواقعة فأراد الطلاق فإن علم بأنها حائض لا

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٩٦

[...]

يجوز كما مر، كما أنه إن علم بعدم كونها حائضاً يصح طلاقه لما مر من أن اعتبار مضي المدة في حال الجهل، ولو شك في ذلك يستصحب خلوها عن الحيض، فيحرز هذا الشرط أو عدم المانع بالأصل و معه لا يكون داخلاً في النصوص بل به يخرج عنها، كما أن ما دل على بطلان طلاق الحائض لا يشملها لاستصحاب عدم الحيض، ولا فرق في ذلك بين كون الحيض مانعاً أو فقدته شرطاً إذ كما يمكن استصحاب عدم المانع يمكن استصحاب بقاء الشرط.

وما في الحقائق من أن الشرط العلم بكونها غير حائض يندفع بعدم أخذ العلم في الموضوع أولاً، و قيام الاستصحاب مقام العلم المأخوذ في الموضوع على بعض الوجوه ثانياً، فما أفاده الشهيد -ره- متين، و لكن لو انكشف أن الطلاق كان واقعاً في حال الحيض كان باطلاً لأن الصحة الثابتة بالاستصحاب ظاهريه، و أجزاء الحكم الظاهري خلاف القاعدة.

و أما ما في الجواهر من توجيه ذلك بأن نصوص اعتبار المدة إنما هي لمكان معرفة الانتقال من طهر المواقعة لا مطلقاً ضرورة عدم مدخيلة المدة في تعرف حيضها و عدمه حاله، فنصوص اعتبار المدة لا تشمل المقام، و مقتضى اطلاق نصوص صحة طلاق الغائب على كل حال صحته في المقام.

فيرده: أن نصوص اعتبار المدة مطلقة، كما لا يعرف الحيض و عدمه بانقضاء المدة كذلك لا يعرف الانتقال من الطهر سيما بمضي شهر واحد.

طلاق المحبوس عن زوجته

٥- لو كان حاضراً لكن لا يمكنه الوصول إلى الزوجة و استعلام حالها لحبس و نحوه، فالمشهور بين الأصحاب أنه بمنزلة الغائب فيما مر من حكمه و الأقوال فيه، كما

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٩٧

[...]

أنه لو كان غائباً يمكنه استعلام أحوالها لورود الأخبار عليه ممن يعتقد صدقه و يركن في صحة الأخبار إليه فإنه يكون في حكم الحاضر.

و يشهد للأول: صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: سألت أبا الحسن - عليه السلام - عن رجل تزوج امرأة سراً من أهلها و هي في منزل أهلها و قد أراد أن يطلقها و ليس يصل إليها فيعلم طمئها إذا طمئت و لا يعلم بطهرها إذا طهرت قال: فقال - عليه السلام -:

«هذا مثل الغائب عن أهله يطلق بالأهله والشهور».

قلت: أ رأيت إن كان يصل إليها أحياناً والأحيان لا يصل إليها فيعلم حالها كيف يطلقها؟ قال - عليه السلام -:

«إذا مضى له شهر لا تصل إليها فيه يطلقها إذا نظر إلى غرة الشهر الآخر بشهور، ويكتب الشهر الذي يطلقها فيه، ويشهد على طلاقها رجلين فإذا مضى ثلاثة أشهر فقد بانت منه، وهو خاطب من الخطاب و عليه نفقتها في تلك الثلاثة التي تعتد فيها» (١).

و خبر الحسن بن علي بن كيسان قال: كتبت إلى الرجل - عليه السلام - أسأله عن رجل له امرأة من نساء هؤلاء العامة و أراد أن يطلقها و قد كتب حيضها و طهرها مخافة الطلاق فكتب - عليه السلام - : «يعتزلها ثلاثة أشهر ثم يطلقها» (٢).

و أورد على الأول: بأنه خبر واحد لا يستند إليه في الحكم الشرعي، و بأن دلالة قاصره لما فيه من التدافع و التناقض فإنه يحكم أولاً بأنه يطلق بالأهله و الشهور الظاهر في اعتبار تعدد الشهر و في ذيله يصرح بأنه يطلقها إذا مضى شهر.

و لكن يرد الأول: ما حقق في محله من حجية الخبر الواحد خصوصاً الصحيح منه.

(١) الوسائل باب ٢٨ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٢٨ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٩٨

و ان يطلقها في طهر لم يقربها فيه بجماع إلّا في الصغيرة و اليائسة و الحامل

و يرد الثاني: أن قوله يطلق بالأهله و الشهور يراد به أن الميزان في طلاق أمثال هذه ليس احراز الخلو عن الحيض بل الميزان هو الشهور، و هي مجمله من حيث ما يكتفى به من الشهور و يبين ذلك ذيل الخبر.

مع أنه لو سلم ظهوره في اعتبار تعدد الشهر يحمل على الاستحباب، و لعله يصير قرينه على حمل نصوص الثلاثة أشهر مطلقاً، التي منها خبر ابن كيسان عليه.

و دعوى أن هذا الخبر لا يصلح للمقاومة مع ما دل على اشتراط الخلو عن الحيض و الوقوع في طهر غير طهر الواقعة لاستفاضته و اعتضاده بالأصل، مندفعه: بأن هذا الصحيح المعتضد بالشهرة العظيمة أخص من النصوص المشار إليها فتخصيص به، و استفاضتها لا تمنع من التخصيص كيف و يخصص قطعي السند بمثله.

فالأظهر أن حكم الحاضر المحبوس عن زوجته غير المتمكن من استعلام حالها حكم الغائب، ففي صورة الجهل بحالها يترتب شهراً ثم يطلقها و يصح طلاقه و إن تبين مصادفته للحيض أو طهر الواقعة.

اعتبار وقوع الطلاق في طهر لم يقربها فيه

و الشرط الرابع: أن يطلقها في طهر لم يقربها فيه بجماع إلّا في الصغيرة و اليائسة و الحامل فلو طلق غير من استتنت في طهر واقعها فيه، بطل الطلاق بلا خلاف بل الإجماع بقسميه عليه.

و به استفاض أخبارنا، كصحيح الفضلاء، زرارة و محمد بن مسلم و بكير و بريد و فضيل و إسماعيل الأزرق و معمر بن يحيى، عن الإمامين الصادقين - عليهما السلام - أنهما قالوا:

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٣٩٩

«إذا طلق الرجل في دم النفاس أو طلقها بعد ما يمسه فليس طلاقه إياها بطلاق» (١).

و صحيح البرنطى عن الإمام الرضا - عليه السلام - عن رجل طلق امرأته بعد ما غشيها بشهادة عدلين قال - عليه السلام -: «ليس هذا طلاقاً».

قلت: فكيف طلاق السنّة؟ فقال: «يطلقها إذا طهرت من حيضها قبل أن يغشيها بشهادة عدلين» الحديث (٢). و نحوهما غيرهما. و يشهد لاستثناء اليائسة و اخوتها، بعد الاتفاق: جملة من الأخبار، كصحيح الحلبي أو حسنه عن الإمام الصادق - عليه السلام -: «لا بأس بطلاق خمس على كل حال: الغائب عنها زوجها، و التي لم تحض، و التي لم يدخل بها، و الحبل، و التي قد يئست من المحيض» (٣).

و صحيح زرارة و محمّد بن مسلم و غيرهما عن الإمامين الصادقين - عليهما السلام -: «خمس يطلقهنّ أزواجهنّ متى شاءوا: الحامل المستبين حملها، و الجارية التي لم تحض، و المرأة التي قد قعدت من المحيض، و الغائب عنها زوجها، و التي لم يدخل بها» (٤). و صحيح حماد بن عثمان عن مولانا الصادق - عليه السلام -: «خمس يطلقن على كل حال: الحامل، و التي يئست من المحيض، و التي لم يدخل بها، و الغائب عنها زوجها، و التي لم تبلغ المحيض» (٥) و نحوها غيرها، ثم إنّ الكلام وقع في موردين: ١- إنّ المصرح به في هذه النصوص أنّ إحدى الخمس المرأة التي لم تحض، و ليس

(١) الوسائل باب ٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.

(٣) الوسائل باب ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

(٤) الوسائل باب ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.

(٥) الوسائل باب ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٠٠

[...]

فيها ذكر للصغيرة، قيل: و هي تشمل المرأة التي لم تحض مثلها عادة و إنّ زاد سنّها عن التسع، و المذكور في الفتوى هي الصغيرة، و لذلك قال السيد في محكي شرح النافع: و عندى في التخصيص نظر و لا يبعد أن يكون المراد بمن لم تحض التي لم تحض مثلها عادة و إنّ زاد سنّها عن التسع.

و لكن يرد عليه: أوّلًا: إنّ التي لم تحض قد فسرت في بعض النصوص الواردة في العدة بالصغيرة لاحظ، خبر عبد الرحمن بن الحجاج الذي ليس في سنده من يتوقف فيه سوى سهل الثقة عند جماعة: قال أبو عبد الله - عليه السلام -: «ثلاث يتزوجن على كل حال التي لم تحض و مثلها لا تحيض».

قال: قلت: و ما حدها؟ قال - عليه السلام -: «إذا أتى لها أقل من تسع سنين» الحديث (١). و تحديدها بذلك كاشف عن عدم الاختصاص بالمورد.

و ثانيًا: إنّ في صحيح حماد عبّر عنها بالتي لم تبلغ المحيض و هي ظاهرة في الصغيرة.

و ثالثًا: ما ادّعه في الرياض من أنّها ظاهرة في الصغيرة كما يكشف عنه التبع في أخبارهم - عليهم السلام - فالمستثناء هي الصغيرة خاصة.

٢- هل يعتبر في صحّة طلاق الحامل الاستبانه كما عن الشيخين في المقنعة و النهاية و ابن البراج و بنى حمزة و إدريس و سعيد و

العلامة الطباطبائي وغيرهم، أم يكفي فيه مصادفة الواقع كما هو ظاهر المتن و الشرائع و النافع، و غيرها ممن عبر كعبارتها، وجهان: قد استدل في محكي المصاييح للأول: بما في الصحيحين من نصوص الخمس من

(١) الوسائل باب ٢٣ من أبواب العدد حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٠١

[...]

وصف الحامل بالمستبين حملها في أحدهما و المتيقن في الآخر و لا ينافيه إطلاق الحامل في غيرها. لأنّ الظاهر من قولهم: يطلقهن إباحة الطلاق دون وقوعه و الإباحة مشروطة بظهور الحمل، و بأنّ الطلاق الواقع على غير السنّة باطل عندنا بلا خلاف و طلاق المرأة في طهر الواقعة مع عدم ظهور حملها محرم قطعاً إذ لا مسوغ له فيكون باطلاً.

و أجاب صاحب الجواهر - ره - عن الوجه الأول: بأنّ الصحيحين الذين ذكرهما لا دلالة فيهما على اشتراط صحة الطلاق بذلك خصوصاً بناء على ما اعترف به من أنّ المراد فيهما و في غيرهما بيان الإباحة المتوقّفة على الاستبانة لأصالة عدم الحمل لا اشتراط صحة الطلاق بذلك.

أقول: ما أفاده من كون النصوص في مقام بيان إباحة الطلاق لا الاشتراط و على ذلك يبتنى الوجه الثاني كما سيمر عليك. يرد: أنّه خلاف الظاهر إذ الظاهر من الأوامر و النواهي المتعلقة بالعقود و الإيقاعات كونها إرشاداً إلى الصحة و اللزوم و المانع و ما شاكل.

و عليه فالنصوص في مقام بيان صحة طلاق الخمس من دون اعتبار القيدتين المعتبرين في طلاق غيرهن، و هما: الخلو عن الحيض، و كون المرأة في طهر غير طهر الواقعة، فكل ما اخذ في الموضوع يكون ظاهراً في دخله فيه و من تلك الاستبانة، و لكن ذلك يتم لو لم يكن هناك نصوص مطلقة دالة على صحة طلاق الحامل مطلقاً، و هي موجودة في المقام، و حيث إنّ تلك النصوص مع النصوص المقيدة للحمل بالاستبانة من قبيل المثبتين فلا يحمل المطلق منهما على المقيّد بل العمل يكون على المطلق.

و بذلك يظهر الجواب عن الوجه الثاني: فإنّ طلاق المرأة في طهر الواقعة مع كونها حاملاً و لم يظهر الحمل، و إن كان في الظاهر غير جائز و خلاف السنّة، لكن بعد ما يظهر أنّها كانت حاملاً تظهر أنّه كان صحيحاً و كان على وفق السنّة، و الحكم الظاهري

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٠٢

و المسترابة تصبر ثلاثة أشهر

لا يوجب بطلانه.

فما أفاده المصنف و المحقق و الشهيدان و صاحب الجواهر و غيرهم من الأساطين من أنّه لا يعتبر في صحة طلاقها الاستبانة بل يكفي فيه مصادفة الواقع، هو الأظهر.

و أمّا المسترابة التي هي في سن من تحيض و هي لا تحيض أمّا لعارض من رضاع أو مرض أو لخلقه، فهذا الشرط و إن كان ساقطاً بالنسبة إليها إلّا أنّ صحة طلاقها مشروطة بأن تصبر ثلاثة أشهر من حين الواقعة لم ترد ما معتزلاً لها و لا يصح طلاقها قبل ذلك بلا خلاف أجده في شيء من ذلك.

و يشهد به: صحيح إسماعيل بن سعيد الأشعري عن الرضا - عليه السلام - عن المسترابة من الحيض كيف تطلق؟ قال - عليه السلام -: «تطلق بالشهور و أقل الشهور ثلاثة» (١).

و أظهر منه دلالة عليه: مرسل داود بن أبي يزيد العطار عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن المرأة تستراب بها و مثلها تحمل و تحيض و قد واقعها زوجها كيف يطلقها إذا أراد طلاقها؟ قال - عليه السلام -: «ليمسك عنها ثلاثة أشهر ثم يطلقها» (٢).
و عن المسالك و بعض من تأخر عنه: إنه لا يلحق بالمستراية من تعتاد الحيض في كل مدة يزيد عن ثلاثة أشهر فإن تلك لا استراية فيها بل هي من أقسام ذوات الحيض يجب استبرائها بحيضه و إن توقّف على ستّة أشهر أو أزيد.

(١) الوسائل باب ٤ من أبواب العدد حديث ١٧.

(٢) الوسائل باب ٤٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٠٣

[...]

[يشترط] اعتبار التعيين

و في اشتراط تعيين الزوجة المطلقة لفظاً أو نية في صحة الطلاق قولان:
أحدهما: ما عن الشيخ في المبسوط و ابن البراج و المحقق و المصنف و الشهيد في أحد أقوالهم و هو عدم الاعتبار، فلو كان له زوجتان أو زوجات و قال: إحدى زوجتي طالق، و لم ينو طلاق واحدة معيّنة صح و تستخرج بالقرعة أو يرجع إلى اختياره في التعيين على الخلاف بينهم.
ثانيهما: ما عن الشيخ المفيد و السيد المرتضى و الحلّي و الشيخ في أحد قوليه بل هو الأشهر كما في الرياض حكايته عن بعض الأجلّة، بل هو المشهور بين الأصحاب نقلاً و تحصيلًا كما في الجواهر، بل عليه الإجماع كما عن الانتصار و الطبريات و هو اعتباره فلو طلق بدون التعيين بطل.

قمي، سيد صادق حسيني روحاني، فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ٢٦ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)؛ ج ٢٢، ص: ٤٠٣

و قد استدلل للثاني بوجوه:

١- إن أدلة صحة الطلاق لا تشمل طلاق المرأة المبهمة غير المعينة لانصرافها إلى ما هو الشائع المعروف من الشريعة و العادة.
و فيه: أن الانصراف الناشئ عن شيوع فرد و ندرة آخر لا يصلح لتقييد الإطلاق.
٢- إن الطلاق أمر معيّن فلا بد له من محل معين و حيث لا محل فلا طلاق.
و فيه: أن الطلاق لدفع قيد النكاح، فكما أن من أسلم على أكثر من الأربع يزول قيد النكاح عن الأكثر عن الأربع و يبقى بالنسبة إلى الأربع فكذلك في المقام لا أقول: إنه من الحكم هناك يستفاد حكم المقام حتى يقال كما في الجواهر بأنه قياس بل أقول: إن أدل الدليل على إمكان شيء وقوعه و به يندفع دعوى الاستحالة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٠٤

[...]

٣- إن الأحكام من قبيل الاعراض فلا بد لها من محل تقوم به، و فيه مضافاً إلى ما في سابقه: إن الأحكام من الأمور الاعتبارية و هي

خفيف المئونة و تقوم بالكلية فكما يصح اعتبار الملكية في بيع الكلي و ملكية أحد الشئيين أو الأشياء في الوصية كذلك يصح اعتبار زوجية إحدى امرأتين و خروج الأخرى عن قيد النكاح.

٤- إنه ليس طلاق إلا لدفع قيد النكاح الذي لم يقع في الخارج إلا على شخص بعينها و الأحدية و نحوها من الأمور الانتزاعية الوهمية لم يقع عليها عقد النكاح.

و فيه: أولاً: النقص بما لو تملك عدة أشياء معينة كل واحد منها بسبب خاص، ثم أوصى بأحدها لزيد فكما أنه لا مانع هناك من صحة الوصية كذلك في المقام.

و ثانياً: بالحل، و هو أنه لم يدل دليل على اعتبار وقوع الطلاق على ما وقع عليه النكاح بعينه، فكما أن من اشترى صيغان معينة من حنطة، له أن يبيع صاعاً منها بنحو الكلي في المعين كذلك يصح في المقام أن يطلق إحدى الزوجات اللاتي وقع النكاح على كل واحدة بعينها.

٥- إن تعيين واحدة منهن إن كان بالقرعة، فيرد عليه: أنها لكشف الأمر المشتبه و ليس المقام منه ضرورة خلوه عن القصد في الواقع. و إن كان بتعيين المطلق، فيرد عليه: إنه لا دليل بعد فرض صحة الطلاق على مدخيلة اختياره في ذلك.

و فيه: إن القرعة لا تختص بما ذكر بل هي للأعم من ذلك و من المشكل الذي لا ترجيح فيه بظاهر الشرع كما حقق في محله و قد ورد الأمر بالقرعة فيما لا تعين له واقعاً، مع أنه ما المانع من البناء على أن للمطلق اختيار التعيين فإن التعيين من توابع الطلاق فكما أن له التعيين ابتداء كذلك له التعيين استدامة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٠٥

[...]

٦- إن توابع الطلاق من العدة و غيرها لا بد لها من محل معين.

و فيه: أن المصنف -قده- التزم بترتب الآثار بعد التعيين و هو صحيح، فإن العدة إنما هي على من طلقت و ما لم يتعين المطلقة، لا يصدق هذا العنوان على واحدة منهما أو منهن.

٧- دلالة جملة من النصوص عليه لاحظ صحيح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر -عليه السلام- عن رجل قال لامرأته: أنت علي حرام أو بائة أو بته أو بريء أو خلية، قال -عليه السلام-:

«هذا كله ليس بطلاق إنما الطلاق أن يقول لها في قبل العدة بعد ما تطهر من محيضها قبل أن يجامعها: أنت طالق أو اعتدى، يريد بذلك الطلاق، و يشهد على ذلك رجلين عدلين» (١) بدعوى أنه يدل على اعتبار ذكر ما يفيد التعيين.

و خبر محمد بن أحمد بن مطهر، قال: كتبت إلى أبي الحسن صاحب العسكر -عليه السلام-: أني تزوجت أربعة نسوة و لم أسأل عن أسمائهن ثم إنني أردت طلاق إحداهن و تزويج امرأة أخرى؟ فكتب -عليه السلام-:

«انظر إلى علامة إن كانت بواحدة منهن فتقول: اشهدوا أن فلانة التي بها علامة كذا و كذا هي طالق، ثم تزوج الأخرى إذا انقضت العدة» (٢).

و لكن الصحيح غير ظاهر في اعتبار التعيين فإن قوله: أنت طالق، إنما هو في جواب أن السائل سأله عن كفاية أنت خلية و ما شابهه فأجابه -عليه السلام- بذلك، فالنظر في الجواب إلى خصوص كلمة طالق، و لذا لم يتوهم أحد اعتبار الخطاب.

(١) الوسائل باب ١٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٣ من أبواب ما يحرم باستيفاء العدد حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٠٦

[...]

و أما الخبر، فهو و إن دل على التعيين إلّا أنّه يدل على اعتباره في ترتب الحكم الذي سئل عنه و هو التزويج بامرأة أخرى و لا شك في اعتباره في ذلك إذ ما لم يعين لا عدة و مع عدم العدة و عدم مضيها لا يجوز تزويج الخامسة. فالتحصيل: إنّ لا دليل على اعتبار التعيين و أنّ الأظهر صحة الطلاق و لو لم ينو واحدة معينة. و عليه فهل يستخرج المطلقة بالقرعة كما في الشرائع أم يرجع في ذلك إلى تعيينه كما أفاده المصنف - ره - في محكي القواعد وجهان:

أظهرهما الثاني كما في نظائره منها تزويج الاختين معاً بعقد واحد، و تزويج خمس كذلك، أو اثنتين لمن عنده ثلاث، و منها من باع صاعاً من صبرة، فإنهم صرحوا بأنّ التخيير في تعيينه بيد البائع، بل و كذا بيع الكلي في الذمة. و يمكن أن يستدل له: بأنّه بطلاق غير المعينة لا تخرج عن قيد النكاح إلّا الكلي الجامع بين زوجاته المعرى عن التشخيص الخاص، فكما أنّ أصل الطلاق بيد الزوج و طلاق المرأة المعينة بيده كذلك تطبيق الكلي الجامع على واحدة معينة و جعلها مطلقة بيده، و مع ذلك الأحوط أن تستخرج بالقرعة ثم يختار هو ما خرج بها، ثم إنّ هاهنا فروعاً ذكرها الفقهاء و حيث إنّ نظائرها تقدمت في كتاب النكاح في مسألة ما لو أسلم و عنده أكثر من الأربع، فلا حاجة إلى الإعادة. صيغة الطلاق

الركن الثالث: الصيغة

إشارة

لا خلاف و لا إشكال في أنّ النكاح بعد وقوعه عصمه مستفادة من الشرع لا يزول إلّا بما جعله الشارع رافعاً له فيقف رفعه على موضع الإذن، كما لا ريب في أنّ الطلاق شرع لرفعه، و مقتضى إطلاق دليله كونه رافعاً بتحقيق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٠٧ و لا يقع إلّا بقوله طالق

مسمّاه الحاصل بانشائه بكل لفظ دال عليه.

و لكن صرح جماعة من الأصحاب بأنّه لا يقع إلا بقوله طالق و تفصيل القول في المقام يقتضى البحث في جهات:

[انحصار صيغة الطلاق في مادة الطلاق]

الاولى: المشهور بين الأصحاب انحصار صيغة الطلاق في مادة الطلاق فلو قال: أنت خلية من الزوج أو بريئة منه أو جيلك على غاربك أو الحقى بأهلك أو بائنة أو حرام أو بته - أي مقطوعة الزوجية - أو بتله - أي متروكة النكاح - أو اغربى عني أو اذهبى أو اخرجى و ما شابه تلكم من ألفاظ الكناية و غيرها لم يقع به الطلاق سواء نوى به أو لم ينو و عن محمد بن أبي حمزة و الإسكافي و الشهيد الثاني في المسالك و السيد في المدارك وقوعه بلفظ: اعتدى، بل عن الشهيد وقوعه بغير اعتدى من الكنايات التي هي أوضح معنى من قوله اعتدى كقول أنت سرحة أو سرحتك أو فارقتك و ما شاكل.

و يشهد للأول: جملة من النصوص كصحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام -: عن رجل قال لامرأته: أنت مني خلية أو بريئة أو بته أو بائن أو حرام قال؟ - عليه السلام -: «ليس بشيء» (١).
و صحيح محمد بن مسلم عن الإمام الباقر - عليه السلام -: عن رجل قال لامرأته أنت علي حرام أو بائنة أو بته أو بريئة أو خلية - قال - عليه السلام -:
«هذا كله ليس بشيء إنما الطلاق أن يقول لها في قبل العدة بعد ما تطهر من محيضها قبل أن يجامعها: أنت طالق أو اعتدى يريد بذلك الطلاق و يشهد على ذلك رجلين عدلين» (٢).

(١) الوسائل باب ١٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٠٨

[...]

و رواه أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي في كتاب الجامع عن محمد بن سماعة عن محمد بن مسلم على ما نقله المصنف في محكي المختلف و ترك قوله أو اعتدى.

و عن الكافي عن الحسن بن سماعة قال: ليس الطلاق إلّا كما روى بكير بن أعين أن يقول لها و هي طاهر من غير جماع: أنت طالق و يشهد شاهدي عدل و كل ما سوى ذلك فهو ملغى (١). و دلالة هذه النصوص على الحصر ظاهرة.

و استدلل للثاني: بصحيح محمد بن علي النقل الأول و صحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام -: «الطلاق أن يقول لها: اعتدى أو يقول لها: أنت طالق» (٢).

و أورد على الاستدلال بهما بوجوه.

١- ما عن الشيخ - قده - بأن لفظ اعتدى من غير تقدم قول الرجل أنت طالق لا معنى له لأنّها ان تقول من أي شيء أعتد و عليه فيتعين أن يكون المراد أن لفظ اعتدى أنّما يعتبر إذا تقدم قوله أنت طالق حتى يصح أن يجيب الرجل إذا سأله المرأة من أي شيء أعتد بأنّي طلقتك فالاعتبار إذا بلفظ الطلاق.

و فيه: أنّه إذا قصد الزوج باعتدى الطلاق و حكم الشارع بحصول البينونة به يصير هذه الكلمة في معنى أنت طالق فإذا سأله المرأة من أي شيء أعتد يقول من الطلاق الواقع بهذا اللفظ.

٢- إنّهما يحملان على التقيّة لأنّ حصول الطلاق به مذهب العامة مع أنّ الخبر الأوّل مروي بوجهين ليس في أحدهما هذا اللفظ.

و فيه: أوّلًا: أنّ في الخبر الأوّل ما يخالف ذلك و هو أنّه لا يقع الطلاق بقوله أنت

(١) الوسائل باب ١٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٠٩

[...]

حرام أو بائنة الخ.

و ثانياً: إنّ الحمل على التقيّة إنّما هو فيما إذا لم يمكن العمل بالخبر لوجود المعارض له و فقد الموافق جملةً من المرجحات المنصوصة و إلّا فلا- يحمل الخبر بمجرد الموافقة للعامة على التقيّة و أمّا ما ذكر من تعدد النقل فالأصل يقتضى البناء على وجود الزيادة.

٣- إنّّه يحتمل إرادة معنى الواو من أو على معنى ذكر ما يدل على إرادة الطلاق من أنت طالق في مقابل قول العامة بوقوع الطلاق به مطلقاً.

و فيه: أنّ ذلك خلاف الظاهر لا يصار إليه إلا مع القرينة المفقودة في المقام.

٤- إنّّه يحتمل أن يكون المراد بيان أنّ الطلاق يقع بحضورها أو غيبتها فإن كان الثاني يرسل إليها رسولاً يقول لها اعتدي كما عساه يشهد له صحيح محمد بن قيس أو حسنه عن الإمام الباقر- عليه السلام-: «الطلاق للعدّة أن يطلق الرجل امرأته عند كل طهر يرسل إليها أن اعتدي فإنّ فلاناً قد طلقك قال: و هو أملكك برجعتها ما لم تنقض عدتها» (١).

و موثق ابن سنان عن الإمام الصادق- عليه السلام-: «يرسل إليها فيقول الرسول: اعتدي فإنّ فلاناً قد فارقك» (٢).

و فيه: أنّ الظاهر من الصحيحين الذين بهما الاستدلال كون القائل بالجمليتين أي: أنت طالق أو اعتدي واحداً و المخاطب واحداً و حصول الطلاق بنفس هذه الجملة.

(١) الوسائل باب ١٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥.

(٢) الوسائل باب ١٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروماني)، ج ٢٢، ص: ٤١٠

[...]

نعم الصحيح و الموثق يدلان على عدم اعتبار حضور الزوجة و أنّه يصح أن تطلق و هي غائبة و بهما يتصرف في ظهور الصحيحين و غيرهما في اعتبار الخطاب و يبنى على عدم اعتباره.

فالحق أنّ الصحيحين يدلان على الاكتفاء به و لا- مانع من الإفتاء سوى عدم إفتاء الأصحاب خصوصاً القدماء منهم بذلك فهما بالأعراض ساقطان عن الحجية.

ثمّ إنّ على القول بالاكتفاء به لا وجه لما ذكره الشهيد من توسعة الدائرة بالحكم بالصحة في جملة من الكنايات الظاهرة في إرادة معنى الطلاق بل و بالألفاظ الصريحة فيه كالسريح و الفراق و ما شاكل إذ لا وجه له حينئذ سوى ما أفاده من مفهوم الموافقة المؤيد بعموم الآيات و الأخبار الدالة على الطلاق من غير تقييد.

ثمّ أورد على نفسه بأنّ الحصر في النصوص حتى الصحيح المستدل به ينافي ذلك.

و أجاب عنه بأنّ الحصر في الصيغتين بطريق المطابقة و في غيرهما بطريق الالتزام فلا منافاة مع إمكان منع دلالة إنّما على الحصر بل هو لمجرد التأكيد و قد وقع استعمال إنّما في الكلام الفصيح مجرداً عن الحصر.

و يرد عليه: أنّه مع عدم العلم بمناط الحكم كيف يدعى مفهوم الموافقة و الأولوية و ظاهر الخبر حصر ما يقع به الطلاق في الصيغتين فالتعدّي ينافيه الحصر و حمل لفظ إنّما على غير الحصر خلاف الظاهر يحتاج إلى قرينة و مجرد استعماله مجرداً عنه لا يكفي في ذلك فإنّ الاستعمال أعم من الحقيقة.

الثانية: المشهور بين الأصحاب اعتبار أن يكون ما ينشأ به البنونة من مادة الطلاق متهيأة بهيئة طالق فلا يكفي لو قال: أنت طلاق أو مطلقة و ما شاكل وخالف الشيخ في موردين:
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤١١
 [...]...

أحدهما: إنه يقع الطلاق بقول: أنت مطلقة حكى عن مبسوطه.

ثانيهما: ما لو سئل الزوج هل طَلَّقت امرأتك فيقول نعم فإنه و بعض أتباعه ذهبوا إلى وقوع الطلاق بذلك و وافقهم في الثاني المصنف - ره - في محكي القواعد و المحقق في الشرائع و النافع و صاحب الحقائق.
 و يشهد لما هو المشهور النصوص الحاصرة فيما يتحقق به الطلاق في صيغة طالق بإضافة ما يعين المطلقة، و لم يستدل الشيخ على ما ذهب إليه من وقوعه بأنت مطلقة بل قال عندنا أنَّ قوله: أنت مطلقة، اخبار عما مضى فقط فإن نوى به الإيقاع في الحال فالأقوى أن نقول إنه يقع.

و أورد عليه المحقق في الشرائع: بأنه بعيد عن شبه الإنشاء و الظاهر أنَّ نظر المحقق إلى ما ذكره الأصحاب في اشتراط الماضي في ما ينشأ به و إنه لا يصح الإنشاء بالمستقبل و لا بالجملة الاسمية في شيء من العقود و الإيقاعات بأنَّ المستقبل أشبه بالوعد و الجملة الاسمية إخبار لا إنشاء و الأمر استدعاء لا إيجاب و لازم ذلك عدم وقوع الطلاق بأنت طالق و لكنه لورود النص الخاص به يلتزم به فيه و في غيره يبنى على ذلك الأصل و حيث عرفت فساد هذا الوجه في كتاب النكاح و أنَّ مقتضى القاعدة صحة الإنشاء بالمستقبل و الجملة الاسمية فهذا الإيراد في غير محله فالعمدة في الجواب عن الشيخ - ره - حصر النصوص ما يقع به الطلاق في غيره.
 و استدلل لما ذهب إليه الشيخ و تابعوه في المورد الثاني: بروايات منها خبر السكوني عن الإمام الصادق - عليه السلام - عن أبيه - عليه السلام - عن علي - عليه السلام - عن الرجل يقال له أ طَلَّقتِ امرأتك؟ فيقول: نعم قال: «قد طَلَّقَهَا حينئذ» (١).

(١) الوسائل باب ١٦ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤١٢

[...]

و فيه مضافاً إلى ضعف سنده إنه غير ظاهر في إرادة الإنشاء بذلك بل هو يدل على أنَّ الإقرار بالطلاق ملزم عليه و يؤخذ به.
 و منها موثق إسحاق عنه - عليه السلام -: في رجل طَلَّقَ امرأته ثلاثاً فأراد رجل أن يتزوَّجها فكيف يصنع؟ فقال - عليه السلام -:
 «يدعها حتى تحيض و تطهر ثم يأتيه و معه رجلان شاهدان فيقول: أ طَلَّقتِ فلانة فإذا قال نعم تركها ثلاثاً أشهر ثم خطبها إلى نفسه» (١).

و نحوه موثقة الآخر (٢) و موثق حفص البختری (٣) و ظهور هذه النصوص في وقوع الطلاق بقول الزوج: نعم في جواب السؤال لا ينكر بقرينة قوله يدعها حتى تحيض و تطهر فإنه بملاحظة وقوع الطلاق في طهر غير طهر الواقعة و أيضاً قوله و معه رجلان شاهدان، فإنَّ ذلك لرعاية حضور العدلين و أيضاً تركها ثلاثاً أشهر ثم خطبها إلى نفسه فإنه برعاية العدة إلَّا أنَّها ظاهرة في ارادة الأخبار عن طلاق سابق من قول نعم و مثله لا يصلح لوقوع الطلاق به إجماعاً لاعتبار قصد الإنشاء به و لم يفت بعدم اعتباره احد سوى صاحب الحقائق - ره - في المقام فهذه النصوص مطروحة بالأعراض فإذا لا دليل على وقوع الطلاق به.

اعتبار العربية في صيغة الطلاق

الثالثة: المشهور بين الأصحاب أنه يعتبر العربية في صيغة الطلاق، و عن الشيخ في النهاية: إنه ينوب مناب قوله أنت طالق بغير العربية بأي لسان كان فإنه تحصل به الفرقة إذا تعذر عليه لفظ العربية، فأما إذا كان قادراً على التلفظ بالطلاق بالعربية

(١) الوسائل باب ٣٦ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٣١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١-٢.

(٣) الوسائل باب ٣١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١-٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤١٣

[...]

فطلق بلسان غيرها فلا تقع الفرقة بذلك لأنه ليس عليه دليل، و الأصل بقاء العقد. □
و قد استدل لاعتبار العربية بوجوه أكثرها بينة الفساد، و هي التأسي فأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ وَ الْأَئِمَّةَ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - كانوا يطلقون بالعربية، و أَنَّ مقتضى أصالة الفساد عدم ترتب الأثر على شيء من ما يقع به الطلاق، و المتيقن مما خرج عن هذا الأصل الطلاق بالعربية فلا بد من رعايتها، و بعدم صدق الطلاق على غير العربي:

فإنه يرد على الأول: أنه لا- دليل على لزوم التأسي أو محبوبيته في كل ما كانوا يفعلونه أ لا- ترى أنهم كانوا يتكلمون بالعربي و لم يتوهم أحد لزومه أو استحبابه و لعل إنشائهم الطلاق به من هذا القبيل، مع أَنَّ مطلوبيته لا تستلزم فساد الإنشاء بغيره.

و يرد الثاني: إن مقتضى الإطلاقات وقوعه بغير العربي أيضاً و معها لا وجه للرجوع إلى الأصل.

و يرد الثالث: إنَّ الطلاق من مقولة المعنى فما معنى عدم صدقه على ما أنشأ بغير العربي، فالعمدة في هذا المقام هو ظهور النصوص الحاصرة المتقدمة و بها يقيد الإطلاقات.

و استدل الشيخ لما ذهب إليه بأنَّ المقصود في المحاورات بالذات إنما هو المعاني دون الألفاظ لأنها دلائل و نسبة الألفاظ متساوية.
و بخبر وهب بن وهب عن جعفر - عليه السَّلام - عن أبيه - عليه السَّلام - عن مولانا علي - عليه السَّلام -: «كل طلاق بكل لسان فهو طلاق» (١).

و عن المصنف - ره - في المختلف - بعد نقل احتجاج الشيخ و نقل احتجاج الحلبي على عدم وقوع الطلاق بغير العربي - بأنَّ الأصل عصمة الفروج و الاستصحاب يدل على

(١) الوسائل باب ١٧ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤١٤

[...]

بقاء العقد و الفرقة أمر شرعي و لم يثبت، أنه قال: و نحن في المسألة من المتوقفين.

أقول: أما احتجاج الحلبي فقد مر ما فيه و أما الوجه الأول الذي ذكره الشيخ - ره - فهو في نفسه متين فإنَّ حاصله أنَّ الطلاق و غيره من الاعتباريات تتحقق باعتبار المعبر فهي امور اعتبارية و لو لا الإجماع على أنه ما لم يبرز الاعتبار بمبرز لقلنا بالاكْتفاء بالاعتبار النفساني

و لو لم يبرز و لكن قام الاجماع عليه و لا فرق في الابرار بين العربي و غيره فمقتضى إطلاق الأدلة هو الاكتفاء بغير العربي. لكن يرد عليه: أنه لا- وجه حينئذ للاختصاص بغير المتمكن من الألفاظ العربية اللهم إلهما أن يقال: إنه قام الاجماع على اعتبارها لمن يتمكن منها، مع أن النصوص السابقة الحاصرة توجب تقييد إطلاق الأدلة. فان قيل إن الظاهر منها باعتبار الخطاب بالزوج بأن يقول: أنت طالق كونها مختصة بالمتمكن من التلفظ بالعربية فيبقى غيره تحت الإطلاقات و لعل هذا هو الوجه في تخصيص الشيخ الاكتفاء بغير العربي لغير المتمكن منها. قلنا: إنها و إن كانت بصورة الخطاب و لكن قد مر أنها تدل على حصر ما يقع به الطلاق فيما تضمنته، و من جملة القيود المأخوذة كونه بالعربي، فيقتد إطلاق الآيات و الأخبار بها و أما الخبر فهو ضعيف السند فإن راويه معروف بالكذب. فالمتحصل أن الأظهر عدم وقوع الطلاق بغير العربي من اللغات الاخر.

الطلاق بالكتابة

الرابعة: لا خلاف بين الأصحاب في عدم وقوع الطلاق بالكتابة من الحاضر القادر على النطق و كذا لا خلاف ظاهراً في أنه لو عجز عن النطق و لو لعارض في لسانه
فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤١٥
[...]

فكتب ناوياً به الطلاق صح كما سيأتي و إنما الخلاف في أنه هل يقع بالكتابة إذا كان غائباً عن الزوجة و كان قادراً على اللفظ أم لا؟. فالمشهور بين الأصحاب العدم و هو مذهب الشيخ في محكي المبسوط و الخلاف مدعياً عليه الاجماع، و عنه في النهاية وقوعه بها و تبعه من القدماء جملة من أتباعه و من متأخري المتأخرين الشهيد الثاني و الفاضل الخراساني و المحدث الكاشاني، و منشأ الاختلاف اختلاف الأخبار.

فمما يشهد للأول: صحيح زرارة قلت لأبي جعفر- عليه السلام:- رجل كتب بطلاق امرأته أو بعث غلامه ثم بدله فمحاها؟ قال- عليه السلام:-

«ليس ذلك بطلاق و لا عتاق حتى يتكلم به» (١).

و صحيحه الآخر المضمّر سألته عن رجل كتب إلى امرأته بطلاقها أو كتب بعث مملوكه و لم ينطق به لسانه؟ قال- عليه السلام:-
(ليس بشيء حتى ينطق به) (٢).

و مما يدل على الثاني صحيح الثمالى سألت أبا جعفر- عليه السلام:- عن رجل قال لرجل اكتب يا فلان إلى امرأتى بطلاقها أو اكتب إلى عبدى بعثه يكون ذلك طلاقاً أو عتقاً؟ قال- عليه السلام:- «لا يكون طلاقاً و لا عتقاً حتى ينطق به لسانه أو يخطه بيده و هو يريد الطلاق أو العتق و يكون ذلك منه بالأهله و الشهور و يكون غائباً عن أهله» (٣).

و النسبة بين الطائفتين عموم مطلق لأن الأولين مطلقان و شاملان للغائب

(١) الوسائل باب ١٤ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١٤ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٣) الوسائل باب ١٤ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤١٦

[...]

و الحاضر و الأخير مختص بالغائب فالجمع بين النصوص يقتضى البناء على الوقوع بها.
و لكن ذكروا وجوهاً لعدم العمل بظاهر الأخير:

١- ما عن مختلف المصنف - ره - و هو أنه حيث لا- تأثير للغيبة و الحضور فى السبب فهما متعارضان، فيحمل الأخير على حالة الاضطراب و تكون لفظه أو للتفصيل لا للتخير أو يطرح لموافقة الأولين للأصل و الشهرة فى العمل.
وفيه: مضافاً إلى صراحة الصحيح فى كون المطلق قادراً على التلّفظ لأنه قال: اكتب يا فلان الخ، فلا وجه لحمله على حالة الاضطراب أنه حمل لا شاهد به و ما ذكره من تساوى الغيبة و الحضور فى السببية مصادرة محضه بل دعوى بلا دليل فى مقابل النص الصريح، و عدم الفرق بينهما فى سببية اللفظ لا يستلزم عدم الفرق بينهما فى سببية الكتابة، و أمّا موافقة الأصل فهى ليست من مرجحات احدى الروايتين على الاخرى مطلقاً فإنّ الخبر موافقه و مخالفه حاكم على الأصل.

و أمّا الشهرة فى العمل فهى و إن كانت من المرجحات لكنّه فى الخبرين المتعارضين لا فى المطلق و المقيّد.

٢- ما فى الجواهر و هو موافقه صحيح الثمالى للعامة الذين أوقعوا الطلاق بالكتابة لأنها أحد الخطابين واحد اللسانين المعربين عمّا فى الضمير فيحمل على التقية.

وفيه: إنّ المخالفة للعامة من المرجحات عند تعارض الخبرين على نحو لا يمكن الجمع بينهما بوجه بعد فقد جملة من المرجحات لا من مميزات الحجة عن اللاحقة و لا من مرجحات المطلق على المقيّد.

٣- ما فى الحدائق و هو أنه فى باب العقود و الايقاعات اتفقت الكلمات و هو المعهود من الشارع على عدم الاكتفاء بغير اللفظ و يبعد اختصاص الطلاق بهذا الحكم

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤١٧

[...]

لعدم ظهور خصوصية له بذلك، و يعضده ما ورد «١» فى بعض الأخبار إنّما يحرم الكلام، و يؤكده الحصر فى أنت طالق، فإنّه كما يدل على عدم الاكتفاء بغير هذا اللفظ يدل على عدم الاكتفاء بالكتابة و بالأخيرين استدلال صاحب الجواهر - ره - للقول المشهور.
وفيه: أمّا ما ذكره من عدم المعهودية من الشارع بالاكتفاء بالكتابة فى العقود و الايقاعات و بعد اختصاص الطلاق بهذا الحكم فيدفعه: أنّه لا يبعد بعد ورود النص الصريح الصحيح فيه بالخصوص دون غيره و كم له أحكام تختص به، ألا ترى أنّ المشهور بينهم اعتبار الماضوية فى صيغ العقود و لكن فى باب الطلاق اتفقوا على لزوم كونه بالجملة الاسمية، و أمّا ما ذكره من الخبر إنّما يحرم الكلام فعلى فرض دلالة على اعتبار اللفظ فى العقود و الايقاعات فهو مطلق يقتيد اطلاقه بالصحيح، مع أنّه غير دال على ذلك لأنه فى الخبر احتمالات ذكرناها فى الجزء السابع عشر من هذا الشرح.

و أوضح الاحتمالات و أظهرها ما ذكره صاحب الجواهر فى كتاب البيع و تبعه جمع من الأساطين و هو أنّ المراد بالكلام الالتزام البيعى الذى هو مورد الخبر و المراد بالمحلية و المحرمية المنسوبتين إليه محلية الإيجاب للمبيع على المشتري و الثمن على البائع و محرمية المبيع على البائع و الثمن على المشتري و إطلاق الكلام على الالتزام شائع مثل كلام الليل يمحوه النهار.

فالمتحصل من الخبر: أنّ المشتري حيث إنّ شاء أخذ و إن شاء ترك فيكشف

□

(١) هو خبر يحيى بن الحجاج عن خالد بن نجيع قلت: لأبى عبد الله - عليه السلام - الرجل يجىء فيقول اشتر هذا الثوب و اربحك

كذا و كذا فقال- عليه السّلام-: (أليس إن شاء ترك و إن شاء أخذ؟) قلت: بلى قال- عليه السّلام-: (لا بأس إنّما يحلّل الكلام و يحرم الكلام) راجع الوسائل باب ٨ من أبواب احكام العقود من كتاب التجارة حديث ٤. فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٤١٨ [...]

ذلك عن عدم تحقق المعاملة و إنّما الواقع صرف المقاوله و المواعده فلا بأس لعدم كونه حينئذ بيع ما ليس عنده بخلاف ما إذا تحقق إيجاب البيع، و تمام الكلام فيه فى محله فالخبر أجنبى عن اعتبار اللفظ. أضف إليه: أنّ الحديث مجهول على تقدير كون الراوى ابن بختج لا- ابن الحجاج الحسن، و من الغريب أنّ صاحب الجواهر مع أنّه ذكر هذا الاحتمال فى كتاب البيع و أوضحه و بيّنه يستدل به فى المقام. و أمّا نصوص الحصر فهى أيضاً يقيّد إطلاقها بالصحيح فمقتضى الأدلّة هو البناء على الاكتفاء بها و لكن لأعراض المشهور عن الصحيح و عدم افتائهم بمضمونه إن ثبت يتوقف فى الحكم فتأمل. ثمّ إنّ على القول بالاكتفاء بها لا بد من البناء على اعتبار أن يكتب بخطه كما صرح به فى الخبر، و فى نهاية الشيخ: ثمّ قال الشهيد الثانى و اعلم أنّه على تقدير القول بوقوعه بها يعتبر القصد بها إلى الطلاق و حضور شاهدين يريان الكتابه و هل يشترط رؤيته حال الكتابه أم يكفى رؤيتهما لها بعدها فيقع حين يريانها وجهان: و الأوّل: لا- يخلو عن قوة لأنّ ابتداءها هو القائم مقام اللفظ، انتهى، و هو جيد، ثمّ إنّ الظاهر من الخبر بقريئه قوله: و يكون ذلك بالأهله و الشهور و يكون غائباً عن أهله، إنّ الموضوع هو الغائب البعيد بمسافه القصر كما تقدم فى طلاق الغائب و لا يشمل الغائب عن المجلس، فما عن المسالك من احتمال شموله للغائب عن المجلس و تقويّه اعتبار الغيبه عرفاً فى غير محله.

طلاق الأخرس

الخامسة: لا خلاف و لا إشكال فى أنّه يقع طلاق الأخرس بالكتابه و الاشارة فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٤١٩ [...]

و الفعل الدال عليه، و كذا كل من يتعذر عليه النطق. و النصوص شاهده به، كصحيح البرنطى عن الإمام الرضا- عليه السّلام- عن الرجل تكون عنده المرأة يصمت و لا يتكلم؟ قال- عليه السّلام-: «أخرس هو»؟ قلت: نعم و يعلم منه بغض لامرأته و كراهته لها أ يجوز أن يطلق عنه وليّه؟ قال- عليه السّلام-: «لا- و لكن يكتب و يشهد على ذلك» قلت: فإنّه لا يكتب و لا يسمع كيف يطلقها؟ قال- عليه السّلام-: «بالذى يعرف به من أفعاله مثل ما ذكرت من كراهته و بغضه لها» «١». و خبر أبان بن عثمان عن أبى عبد الله- عليه السّلام- عن طلاق الأخرس؟ قال- عليه السّلام-: «يلف قناعها على رأسها و يجذبه» «٢». و خبر السكونى: طلاق الأخرس أن يأخذ مقنعتها و يضعها على رأسها و يعتزلها «٣» و نحوه خبر أبى بصير عن الإمام الصادق- عليه السّلام- «٤». و خبر يونس فى رجل أخرس كتب فى الأرض بطلاق امرأته قال- عليه السّلام-: «إذا فعل فى قبل الطهر بشهود و فهم عنه كما يفهم عن مثله و يريد الطلاق جاز طلاقه على السنّه» «٥».

و ظاهر هذه النصوص هو الاكتفاء بالكتابة، أو كل فعل أعم من الإشارة و غيرها يفهم منه ارادته الطلاق من دون ترتيب بين ذلك و عن الحلّى تقديم الكتابة لأنها أقوى في الدلالة على المراد.

(١) الوسائل باب ١٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ١٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

(٤) الوسائل باب ١٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥.

(٥) الوسائل باب ١٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٢٠

[...]

و لكن الأقوائية ليست موجبة للتقديم إلّا على نحو الأوليّة و لذا ذكرها الإمام - عليه السلام - أوّلًا في صحيح البنزطى. و عن جماعة منهم الصدوقان اعتبار القاء القناع على المرأة يرى أنّها قد حرّمت عليه لخبرى السكونى و أبى بصير و لكنهما لا يصلحان لتقييد صحيح البنزطى الدال على كفاية كل فعل يعرف به الطلاق فيحملان على أنّ ذلك من أفراد الإشارة.

تفويض الطلاق إلى الزوجة

السادسة: لو خير الزوج الزوجة و قد قصد تفويض الطلاق و جعله بيدها فإن اختارت الزوج أو سكتت و لو لحظة تقدح في الاتصال عرفاً فلا حكم له بالاتفاق و النصوص دالة عليه.

و إن اختارت نفسها بقصد الطلاق فالمشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة إنّ لا حكم له أصلاً.

و عن ابن الجنيد و ابن أبى عقيل و السيد المرتضى و ظاهر الصدوق وقوع الفرقة أمّا رجعيه كما عن الثانى منهم أو بانه كما عن الأول.

ثم إنّ المراد من موضوع هذه المسألة يحتمل أن يكون كون التخيير بنفسه قسمًا مستقلاً من ما يحصل به الفرقة كالخلع و المبرأة و اللعان و يحتمل أن يكون من الطلاق الكنائى و كون الكناية تخييره لها بقصد الطلاق و مرجعه إلى الطلاق منه لكنه معلقاً على اختيارها و يحتمل أن يكون من الطلاق الكنائى و أنّ الكناية بقولها اخترت نفسى و أمّا لو قالت: أنا طالق و كان تخيير الزوج توكيلاً لها فى طلاق نفسها فهو خارج عن هذه المسألة و لا - إشكال فى وقوعه، و إن كان لا يقع به أيضاً لو كان بعد تفويض الزوج أمر الطلاق إليها لما دل من النصوص على عدم جواز التفويض إليها كما يأتى.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٢١

[...]

مقتضى القاعدة مع قطع النظر عن النصوص الخاصة بعدم وقوع الطلاق على جميع الاحتمالات الثلاثة:

أمّا على الأول: فلائزّ النكاح عصمة مستفاده من الشرع و لا يزول إلّا بما جعله الشارع الأقدس رافعاً له فكون شيء كذلك كالطلاق و اللعان و ما شاكل يحتاج إلى دليل مثبت و إلّا فالاصل عدمه.

و أمّا على الاحتمال الثانى: فلما مر من عدم وقوع الطلاق بغير صيغة طالق مع ضم ما يعين به الزوجة أضف إليه كونه مشتملاً على

التعليق و بناء الأصحاب على فساد.

و أما على الاحتمال الثالث: فلعدم وقوع الطلاق بالكناية كما تقدم و لعدم جواز تولية النساء الطلاق للنصوص الدالة عليه: كصحيح ابن قيس عن أبي جعفر - عليه السلام -: قضى علي - عليه السلام - في رجل تزوج امرأة و أصدقته و اشترطت عليه أن يبيدها الجماع و الطلاق؟ قال - عليه السلام -: «خالف السنة و وليت حقاً ليست بأهله».

قال: و قد قضى علي - عليه السلام -: (أن على الرجل النفقة و بيده الجماع و ذلك السنة) «١». و نحوه مرسل ابن بكير «٢» و مرسل هارون بن مسلم «٣».

و أما النصوص الخاصة فقد دلت طائفة منها على فساد التخيير كموثق عيص بن القاسم عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن رجل خير امرأته فاختارت نفسها بانت منه؟ قال - عليه السلام -:

«لا إنما هذا شيء كان لرسول الله صلى الله عليه وآله و سلم خاصة امر بذلك ففعل و لو اخترن أنفسهن

(١) الوسائل باب ٢٩ من أبواب المهور حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٤٢ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٤١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٢٢

[...]

لطلقهن و هو قول الله عز و جل: قُلْ لَأَرْوِيَنَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَ زِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُمْ وَ أُسَرِّحْكُمْ سَرَاحاً جَمِيلاً «١».

و خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام -: عن الخيار؟ فقال - عليه السلام -:

«ما هو و ذاك إنما ذاك شيء كان لرسول الله صلى الله عليه وآله و سلم «٢»».

و موثقة الآخر: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: إني سمعت أباك يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم خير نساء

فاخترن الله و رسوله فلم يمسكهن على طلاق و لو اخترن أنفسهن لبن فقال - عليه السلام -: «إن هذا حديث كان يرويه أبي عن عائشة

و ما للناس و الخيار إنما هذا شيء خص الله به رسوله صلى الله عليه وآله و سلم «٣»».

و خبره الثالث لا يبعد صحته عن أبي عبد الله - عليه السلام -: (ما للنساء و التخيير إنما ذلك شيء خص الله به نبيه صلى الله عليه وآله

آله و سلم «٤»». و نحوها غيرها.

و بإزاء هذه النصوص أخبار كثيرة تدل على وقوع الطلاق به كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام -:

«إذا خيرها و جعل أمرها بيدها في قبل عدتها من غير أن يشهد شاهدين فليس بشيء و إن خيرها و جعل أمرها بيدها بشهادة شاهدين

في قبل عدتها فهي بالخيار ما لم يتفرقا فإن اختارت نفسها فهي واحدة و هو أحق برجعتها و إن اختارت زوجها فليس بطلاق «٥»».

(١) الوسائل باب ٤١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.

(٢) الوسائل باب ٤١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٣) الوسائل باب ٤١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

(٤) الوسائل باب ٤١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١٣.

(٥) الوسائل باب ٤١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٢٣

[...]

و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله - عليه السلام - في الرجل يختير امرأته أو أباه أو أخاه أو وليها فقال: «كلهم بمنزلة واحدة إذا رضيت» (١).

و صحيح الفضيل بن يسار عنه - عليه السلام - عن رجل قال لامرأته: قد جعلت الخيار إليك فاخترت نفسها قبل أن تقوم؟ قال - عليه السلام -: «يجوز ذلك عليه» الحديث (٢).

و خبر زرارة عن الباقر - عليه السلام - قال: قلت له: رجل خیر امرأته؟ قال - عليه السلام -: «إنما الخيار لها ما دام في مجلسهما فإذا افترقا فلا خيار لها» (٣).

إلى غير تلكم من النصوص وفيها صحاح و موثقات و حملها على ارادة الوكالة أو على ما لو طلقها الزوج بعد الخيار أو الاختصاص بالنبي صلى الله عليه وآله و سلم و ما شاكل خلاف ظاهرها بل خلاف صريح جملة منها.

و لكنها لو لم تسقط باعراض الأصحاب عن الحجية إذ لم يقل بمضمونها إلّا ابن الجنيد و ابن أبي عقيل إذ السيد المرتضى و إن نسب إليه ذلك إلّا أنّ صاحب الجواهر بعد ما راجع الانتصار قال: إنّه لا يقول به.

و أمّا الصدوق فغاية ما هناك إنّه روى ما يدل على ذلك و قد رجع عمّا ذكره في أول كتابه من أنّه لا يروى فيه إلّا ما يعمل به كما لا يخفى على المتصفح له فلم يبق إلّا العلمان و لا يوجب عملهما بها عدم تحقق الاعراض الموهن كما لا يخفى لا ريب في سقوطها عند تعارضها مع النصوص المتقدمة لأنها أشهر و الشهرة أول المرجحات و لا يرجع إلى غيرها معها.

(١) الوسائل باب ٤١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١٦.

(٢) الوسائل باب ٤١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١٧.

(٣) الوسائل باب ٤١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٢٤

[...]

فما عن المسالك من أنّ هذه النصوص أكثر و أوضح سنداً و أظهر دلالة فإنّ فيها على كثرتها الصحيح و الحسن و الموثق و ليس فيها ضعيف بخلاف أخبار المنع فإنّ فيها الضعيف و المرسل و المجهول فتقدم في غير محله فإنّ الترجيح بصفات الراوى إنّما هو في المرتبة المتأخّرة عن الترجيح بالشهرة فما هو المشهور أظهر.

ثمّ إنّه على القول بوقوعه به لا بد من اتصال الاختيار بالتخير عرفاً الذي عبر عنه في النصوص بثبوت الخيار ما دام في المجلس أو قبل أن يقوم و ما شاكل و إن كان أحدهما غير الآخر و لعل النسبة بينهما عموم من وجه و قد جعل صاحب الجواهر هذا موهناً آخر لتلك النصوص فتأمل.

و هل الفراق الحاصل به فراق رجعي أو بائن؟ قولان يشهد لكل منهما جملة من النصوص راجعها، و الجمع بينها بحمل ما دل على أنه بائن على إرادة ما لو كان بعوض و حمل ما دل على أنه رجعي بما لو كان بغير عوض جمع تبرّعى لا شاهد به و إن ذكره ابن الجنيد. و قال الشهيد الثاني: و فيه جمع بين الأخبار كما أنّ الجمع بينهما بحمل البائن على تخيير من لا عده لها كغير المدخول بها و اليائسة و الرجعي على من له عده رجعية لأنّ التخير حائز للجميع تبرّعى ليس في الأخبار ما يشهد به و العرف لا يساعده و إنّ قال الشهيد - ره -

إنه ممكن. فالأخبار متعارضة ولا ترجيح مع شيء منها فليحكم بالتخير في المسألة الاصولية، أو يجعل ذلك أيضاً أحد الموهنات ثم إنه يعتبر في هذا التخير ما يعتبر في الطلاق من عدم كونه في الحيض ووقوعه في طهر غير الواقعة و حضور العدلين، للتصريح بذلك في النصوص.

وقد ذكروا فروعاً كثيرة فرعوها على وقوع الفرقة بالتخير و حيث عرفت فساد أصل القول به فلا وجه لإطالة الكلام فيها على أنه يظهر حكمها مما ذكرناه.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٢٥

مجرداً عن الشرط و الصفة

الطلاق المعلق على الشرط

السابعة: قد صرح الأصحاب من غير خلاف يعرف أنه يشترط فيما يطلق به من الصيغة أن يكون مجرداً عن الشرط و هو ما أمكن وقوعه و عدمه كقدوم المسافر و الصفة و هي ما قطع بحصوله عادة كطلوع الشمس و زوالها، و قد أشبعنا الكلام في صور التعليق و ما استدل به على اعتبار التنجيز في العقود و الإيقاعات مطلقاً من منافاته للجزم المعتبر في الإنشاء و أنّ الأسباب الشرعية توقيفية لا بد فيها من الاقتصار على المتيقن و هو الخالي عن التعليق، و أنه يلزم تخلف المنشأ عن الإنشاء و الانصراف و غيرها.

و الجواب عنها في كتاب النكاح فلا- نعيد و عرفت عدم تمامية شيء منها سوى الإجماع و المتيقن من معقده ما إذا كان الشرط مشكوك الحصول و لم يكن ممّا يتوقف عليه صحة العقد كالزوجية بالنسبة إلى الطلاق.

و قد استدل على مبطلية التعليق في المقام بوجوه آخر منها: أنّ ظاهر أدلة الحصر في قول: أنت طالق عدم سببية الصيغة المشتملة على التعليق و لو الصوري.

و فيه: أنّ تلك الأدلة تدل على وقوع الطلاق بهذه الجملة و مقتضى إطلاقها وقوعه بها انضمام إليها شيء آخر أم لا فإنها لا تدل على كون الصيغة هي هذه الجملة بشرط عدم الانضمام و لذا صرح الأصحاب بصحة الطلاق لو انضم إليها ضمائم من قبيل: أعدل طلاق و أكمله أو أحسنه أو أقبحه أو أخسه أو أرداه أو ملأ الدنيا و ما شاكل.

و منها: بعض النصوص كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام- إنه سئل عن رجل قال لامرأته: إنّ تزوّجت عليك أو بتّ عنك فأنت طالق؟ فقال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال: من شرط شرطاً سوى كتاب الله عزّ و جلّ لم يجز ذلك عليه و لا له» (١). و نحوه غيره.

(١) الوسائل باب ١٨ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٢٦

[...]

و فيه: أنّ هذه النصوص في مقام بيان حكم الشرط و لا نظر له إلى الطلاق و تدل على أنّ هذه الشروط شروط مخالفة للكتاب و السنة و قد تقدم الكلام فيها في كتاب النكاح.

و منها: الإجماع الذي ادّعه جماعة و هو تام لكنّه يختص بما إذا شرط شرطاً لا يعلم تحققه و إلّا كما لو قال: أنت طالق في هذه الساعة إن كان الطلاق يقع بك و هو يعلم وقوعه بها فلا إجماع على مبطلية مثل هذا التعليق، كيف و قد أفتى جماعة منهم المصنف- ره- و

المحقق وغيرهما بصحة الطلاق في الفرض، بل يختص بما إذا لم يكن الشرط ممّا يتوقف صحة العقد عليه وإلا كما في الزوجية بالنسبة إلى الطلاق فلا دليل ولا إجماع على عدم صحة الطلاق، وإن لم يعلم حصول الشرط، كما لو قال: إن كنت زوجتي فأنت طالق، وهو لا يعلم بالزوجية، لذهاب جماعة إلى الصحة والله تعالى أعلم، ولو قال: أنت طالق لرضي أمي فإن عني الشرط بمعنى إن رضيت وقصده بطل الطلاق للتعليق وإن عني به الداعي صح، وكذا لو قال: إن دخلت الدار - بكسر الهمزة - لم يصح وإن فتحها صح إن عرف الفرق وقصده فإنه على الأول من قبيل التعليق وعلى الثاني من قبيل التعليل.

حكم تفسير الطلقة باثنتين أو الثلاث

إشارة

الثامنة: اختلف الأصحاب فيما لو فسر الطلاق باثنتين أو ثلاثه كأن قال: أنت طالق طلقتين أو ثلاثاً، بعد اتفاقهم على عدم وقوع أكثر من طلقة واحدة في أنه هل يقع بها طلقة واحدة أم يبطل الطلاق من أصله؟. و إلى الأول ذهب الشيخ في محكي النهاية والسيد المرتضى في أحد قوليهِ والحلي والمصنف - ره - والمحقق وفي الحقائق والظاهر أنه هو المشهور سيما بين المتأخرين. وفي الرياض بل ربما أشعر بالإجماع عليه عبارة الناصرية و صرح به في نهج الحق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٢٧ [١]...

شيخنا العلامة.

و نسب الثاني إلى المرتضى في الانتصار وإن لم يتحققه صاحب الجواهر، و ابني أبي عقيل و حمزة و سالار و يحيى بن سعيد و الأصل في هذا الاختلاف اختلاف الأخبار. و يدل على الأول جملة من النصوص: كصحيح أبي بصير و محمد بن علي الحلبي و عمر بن حنظلة جميعاً عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: «الطلاق ثلاثاً في غير عدّة إن كانت على طهر فواحدة و إن لم تكن على طهر فليس بشيء» (١). قوله في غير عدّة أي إذا لم يكن للعدّة بأن يرجع في العدّة و يجامع. و صحيح زرارة عن أحدهما - عليهما السلام - عن رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد و هي طاهر قال - عليه السلام -: «هي واحدة» (٢). و نحوه خبره الآخر (٣). و خبر عمرو بن البراء: قلت لأبي عبد الله عليه السلام -: أنّ أصحابنا يقولون إنّ الرجل إذا طلق امرأته مرة أو مائة مرة فإنما هي واحدة، و قد كان يبلغنا عنك و عن آبائك إنّهم كانوا يقولون: «إذا طلق الرجل مرة أو مائة مرة فإنما هي واحدة» فقال - عليه السلام -: «هو كما بلغكم» (٤). و خبر أبي محمد الوابشي عنه - عليه السلام - في رجل ولى امرأته رجلاً و أمره أن يطلقها على السنّة فطلقها ثلاثاً في مقعد واحد؟ قال - عليه السلام -: «يرد إلى السنّة فإذا مضت ثلاثة أشهر أو ثلاثة قروء فقد بانت بواحدة» (٥).

(١) الوسائل باب ٢٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

- (٢) الوسائل باب ٢٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.
 (٣) الوسائل باب ٢٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١١.
 (٤) الوسائل باب ٢٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٧.
 (٥) الوسائل باب ٢٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١٣.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٢٨

[...]

□ صحيح إسماعيل بن عبد الخالق قال: سمعت أبا الحسن - عليه السلام - وهو يقول: «طلق عبد الله بن عمر امرأته ثلاثاً فجعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحدة فردّها إلى الكتاب والسنة» (١).
 و صحيح شهاب بن عبد ربه عن أبي عبد الله - عليه السلام - في حديث قال: قلت فطلقها ثلاثاً في مقعد قال: «ترد إلى السنة فإذا مضت ثلاثة أشهر أو ثلاثة قروء فقد بانت منه بواحدة» (٢). إلى غير تلکم من النصوص المتضمنة لهذا المضمون.
 ثم إنه حيث يكون الطلاق ثلاثاً في مجلس واحد على نحوين: أحدهما: أن يقول أنت طالق ثلاثاً، والآخر: أن يطلقها ثلاث مرات لكل واحدة مرة والثاني لا خلاف فيه و اتفقوا على أنه يقع واحدة منها و تبطل الثانية والثالثة و محل النزاع هو الأول فقد وقع الخلاف في أن ظاهر هذه النصوص هل هو إرادة القسم الثاني كما أصر عليه السيد في مداركه على ما حكى أم يكون ظاهرها إرادة القسم الأول لا بالإطلاق بل بالنصوصية كما أفاده بعض الأساطين في آخر كلامه، أم تكون مطلقة شاملة لكلا القسمين فتصلح لأن تقتيد لو كان هناك مقيد كما أفاده الشهيد الثاني و صاحب الجواهر وغيرهما.
 فقد استدلل سيد المدارك - ره - لما ذهب إليه بأن المتبادر من قوله طلق ثلاثاً إنه أوقع الطلاق بثلاث صيغ إذ لا يصدق على من قال سبحان الله عشراً، إنه سبح الله عشر مرات، وقد ذكر ذلك إيراداً على ما أفاده جده في وجه الشمول لكلا القسمين بأن «من» من صيغ العموم فيتناول من طلق ثلاثاً مرسله و بثلاثة ألفاظ و قد حكم على هذا العام بوقوع واحدة فيتناول بعمومه موضع النزاع كما هو شأن كل عام.

و افيد في وجه إرادة القسم المتنازع فيه و هو الثلاث المرسله منها بفهم الأصحاب

- (١) الوسائل باب ٢٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١٨.
 (٢) الوسائل باب ٢٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٢٩
 [...]

ذلك من تلکم النصوص و لذا استدلل بعض أصحابنا القائل بالقول الثاني بالأخبار الآتية المشابهة أكثرها لهذه المعتبرة في تأدية الثلاث المرسله بتلك العبارة و لم يجب عنها الأصحاب بتلك المناقشة بل ردوها بمناقشات اخر و هذه إمارة واضحة و شهادة بينة على اتفاقهم على فهم الثلاث المرسله من تلك العبارة و لا قرينة على وضوح الدلالة أوضح واضح من فهم علماء الطائفة، و يعضده أن الثلاث المرسله ممّا وقع التشاجر في حكمها بين العامة و الخاصة و كثرة الأسئلة فيها و الأجوبة.
 و لكن ما ذكر أخيراً لا- يصح وجهاً للإطلاق فضلاً عن النصوصية فإن الكلام إذا كان ظاهراً في نفسه في معنى خاص و الأصحاب فهموا منه الإطلاق لا يكون فهمهم حجة علينا سيما و نعلم عدم ظفرهم بقرينة خفيت علينا كما أن وقوع التشاجر في حكم قسم خاص

لا يصلح قرينه على إرادته من لفظ ظاهر في قسم آخر.

و أما ما أفاده الشهيد في وجه الإطلاق بأن «من» من صيغ العموم الخ.

فيرده: أن عموم «من» بلحاظ المطلق و هو يشمل كل مطلق لا بلحاظ الطلاق ليشمل المرسله و غيرها.

فما أفاده سيد المدارك قوى و يعضده التقييد في كثير من تلك النصوص، بقولهم في مقعد أو في مجلس واحد أو ما شاكل ذلك إذ لو كان المراد الثلاث المرسله كان هذا القيد مستغنى عنه و لغواً.

نعم من جملة تلكم النصوص خبر الكلبي النسابة عن الإمام الصادق - عليه السلام - في حديث فقلت: رجل قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً فقال - عليه السلام -: «ترد إلى كتاب الله و سنه نبيه» (١).

(١) الوسائل باب ٢٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٣٠

[...]

و لكنّه لا يدل على وقوع الواحدة لأنّ الرد إلى كتاب الله و السنه و إن اطلق في جملة من النصوص في مورد إرادة وقوع الواحدة و لكن اطلق في جملة اخرى منها على عدم الوقوع أصلاً.

و يدل على القول الثاني: مكاتبه عبد الله بن محمد إلى أبي الحسن - عليه السلام -: روى أصحابنا عن أبي عبد الله - عليه السلام - في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً بكلمة واحدة على طهر بغير جماع بشاهدين أنّه يلزمه تطليقة واحدة؟ فوقع - عليه السلام - بخطه: «أخطئوا على أبي عبد الله أنّه لا يلزم الطلاق و يرد إلى الكتاب و السنه إن شاء الله» (١).

و هذه المكاتبه قرينه اخرى لعدم شمول تلك النصوص للثلاث المرسله إذ لو كانت شاملة لها لما كان وجه لتخطئه النسبة إلى أبي عبد الله - عليه السلام - مع أنّ أكثر تلك النصوص مروية عنه - عليه السلام -.

و أما النصوص الكثيرة الدالة على أنّ من طلق ثلاثاً فليس بشيء التي استدل بها للقول الثاني فهي أيضاً مختصة بغير المرسله و يتعين حملها على إرادة عدم وقوع الثلاث لا عدم وقوع واحدة منها الذي هو المتفق عليه.

ففي خبر أبي بصير عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (من طلق ثلاثاً في مجلس فليس بشيء من خالف كتاب الله عزّ و جلّ رد إلى كتاب الله عزّ و جلّ). و ذكر طلاق ابن عمر (٢).

و في الوسائل بعد نقل هذا الخبر: و يجوز حمله على أنّه ليس بشيء في وقوع الثلاث بل تقع واحدة قاله الشيخ - ره -.

و يؤيده خبر هارون بن خارجه عن أبي عبد الله - عليه السلام - المروى عن كتاب

(١) الوسائل باب ٢٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١٩.

(٢) الوسائل باب ٢٩ من أبواب العدد حديث ٨.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٣١

[...]

الخرائج قال: قلت: إنني ابتليت فطلقت أهلي ثلاثاً في دفعة فسألت أصحابنا فقالوا ليس بشيء إلّا أنّ المرأة تقول لا أرضي حتى تسأل أبا عبد الله - عليه السلام - فقال: «ارجع إلى أهلك فليس عليك شيء» (١).

الظاهر فى إرادة الرجوع الكاشف عن وقوع طلاق واحد قوله فى دفعه أى فى مجلس واحد.

و أمّا النصوص «٢» المتضمنة لقولهم إياكم و المطلقات ثلاثاً فى مجلس واحد فإنهن ذوات أزواج التى استدلت بها له أيضاً فالظاهر كونها غير دالة عليه بل هى فى المطلقات من العامة اللاتى يكون طلاقهن فاقداً لما يعتبر فى الطلاق من عدم وقوعه فى الحيض و حضور العدلين.

و يؤيده: موثق حفص عن الإمام الصادق - عليه السلام -: «إياكم و المطلقات ثلاثاً فإنهن ذوات أزواج» «٣». غير المقيد بمجلس واحد. و عليه: فيعارضها النصوص الآتية الدالة على صحة الطلقات الزاماً لهم بما يعتقدونه و تحمل على الكراهة كما يشهد به بعض النصوص و انتظر لذلك زيادة توضيح.

فالمتحصل مما ذكرناه: توافق هذه النصوص على أنه لو طلق امرأته ثلاثاً بثلاثة ألفاظ فى مجلس واحد يقع واحد منها و يبطل الاثنان كما صرح بذلك فى خبر إسحاق بن عمار الصيرفى «٤» و أنها غير متعزضة للثلاث المرسله فلا بد فى حكمها من الرجوع إلى

(١) الوسائل باب ٢٩ من أبواب العدد حديث ٢٩.

(٢) الوسائل باب ٢٩ من أبواب العدد.

(٣) الوسائل باب ٢٩ من أبواب العدد حديث ٢١.

(٤) الوسائل باب ٢٩ من أبواب العدد حديث ١٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٤٣٢

[...]

القاعدة.

و هى تقتضى البناء على وقوع الواحدة إذا قصد الطلاق الصحيح و هو وقوع الواحدة و البطان إذا قصد بها الطلاق البدعى على وجه أراد من الطلاق فى الصيغة، ذلك الذى جعله صاحب الجواهر - ره - جمعاً بين النصوص على فرض شمولها للثلاث المرسله. أمّا البطان فى الصورة الثانية فلعدم قصد الطلاق الصحيح، فتأمل.

و أمّا الصحة فى الصورة الاولى فلما أفاده المصنف - ره - فى محكى المختلف قال لوجود المقتضى و هو قوله أنت طالق و انتفاء المانع إذ ليس الّا قوله ثلاثاً و هو غير معارض لأنه مؤكد لكثرة الطلاق و ايقاعه و تكثير سبب البينونة و الواحدة موجودة فى الثلاث لتركها منها و من وحدتين اخريين و لا منافاة بين الكل و جزئه فيكون المقتضى و هو الجزء خالياً عن المعارض انتهى. و بالجملة إذا قصد الطلاق بقوله أنت طالق يقع به و ذكر ثلاثاً بعده لغو و ضميمه غير مضره لوقوعها بعد تحقق الطلاق الصحيح قصداً و إنشاءً و تكون حينئذ كسائر الضمائم.

و لا يبعد القول بالصحة حتى فى الصورة الاولى لعدم الدليل على اعتبار قيد الوحدة فى النية بل غايته الدلالة على كون ما زاد عليها بدعة.

إذا كان المطلق مخالفاً يعتقد الثلاث لزمته

هذا كله إذا كان المطلق مؤمناً و أمّا إن كان مخالفاً فالمشهور بين الأصحاب صحة الطلقات الثلاث و لزومها عليه بل و صحة الطلاق الفاقد للشرائط التى تكون

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٣٣

[...]

معتبرة عندنا ولا يعتبرونها كعدم الوقوع في الحيض و حضور العدلين بل ادعى على ذلك كله جماعة الإجماع و يشهد بها طائفتان من النصوص:

الاولى: ما يدل على إلزامهم في الأحكام بما يلزمون به أنفسهم كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام - قال سألته عن الأحكام؟ قال - عليه السلام -:

«تجوز على أهل كل ذوى دين ما يستحلون» (١).

و خبر محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت الرضا - عليه السلام - عن ميت ترك أمه و أخوه و أخوات فقسم هؤلاء ميراثه فأعطوا الأم السدس و أعطوا الاخوة و الأخوات ما بقي فمات الأخوات فأصابني من ميراثها فأحببت أن أسألك هل يجوز لى أن آخذ ما أصابني من ميراثها على هذه القسمة أم لا؟ فقال - عليه السلام -: «بلى» فقلت: إن أم الميت فيما بلغني قد دخلت في هذا الأمر أعني الدين؟ فسكت قليلاً ثم قال: «خذه» (٢).

و خبر أيوب بن نوح قال: كتبت إلى أبي الحسن - عليه السلام - أسأله هل نأخذ في أحكام المخالفين ما يأخذون منا في أحكامهم أم لا؟ فكتب - عليه السلام -:

«يجوز لكم ذلك إذا كان مذهبكم فيه التقية منهم و المداراة» (٣).

و صحيح ابن أبي عمير عن ابن اذينة عن عبد الله بن محرز قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: رجل ترك ابنته و اخته لأبيه و أمه؟ فقال: (المال كله لابنته و ليس للباخت من الأب و الأم شيء) فقلت: فأننا قد احتجنا إلى هذا و الميت رجل من هؤلاء الناس و اخته مؤمنة عارفة قال - عليه السلام -: «فخذ لها النصف خذوا منهم كما يأخذون منكم في سنتهم و قضايهم».

(١) الوسائل باب ٤ من أبواب ميراث الإخوة و الأجداد حديث ٤.

(٢) الوسائل باب ٤ من أبواب ميراث الإخوة و الاجداد حديث ٦.

(٣) الوسائل باب ٤ من أبواب ميراث الإخوة و الاجداد حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٣٤

[...]

قال ابن اذينة فذكرت ذلك لزرارة فقال: إن على ما جاء به ابن محرز لنوراً (١) و نحوها غيرها.

الثانية: ما يدل على خصوص المقام كخبر على بن أبي حمزة أنه سأل أبا الحسن - عليه السلام - عن المطلقة على غير السنة أ يتزوجها الرجل؟ فقال - عليه السلام -:

«ألزموهم من ذلك ما ألزموه أنفسهم و تزوجوهن فلا بأس بذلك» (٢).

و خبر عبد الأعلى عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن الرجل يطلق امرأته ثلاثاً قال - عليه السلام -: «إن كان مستخفاً بالطلاق ألزمته ذلك» (٣).

و خبر عبد الله بن سنان قال: سألت عن رجل طلق امرأته لغير عدة ثم أمسك عنها حتى انقضت عدتها هل يصلح لى أن أتزوجها؟ قال - عليه السلام -:

«نعم لا تترك المرأة بغير زوج» (٤).

و خبر عبد الرحمن البصري عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن المرأة طَلَّقت على غير السنَّة فقال - عليه السلام -: «يتزوج هذه المرأة لا تترك بغير زوج» (٥).

و صحيح الهمداني قال: كتبت إلى أبي جعفر الثاني - عليه السلام - مع بعض أصحابنا فأتاني الجواب بخطه: «فهمت ما ذكرت من ابتكك و زوجها - إلى أن قال: - و من حنثه بطلاقها غير مرة فانظر فإن كان مَمَّن يتولَّانا و يقول بقولنا فلا طلاق عليه لأنه لم يأت أمراً جهله و إن

(١) الوسائل باب ٤ من أبواب ميراث الاخوة و الاجداد حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٣٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٥.

(٣) الوسائل باب ٣٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٧.

(٤) الوسائل باب ٣٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.

(٥) الوسائل باب ٣٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٣٥

[...]

كان مَمَّن لا يتولَّانا و لا يقول بقولنا فاختلعهما منه فإنه إنَّما نوى الفراق بعينه) (١). و نحوها غيرها.

و قد يقال إنَّه يعارض هذه النصوص طوائف من الأخبار:

الاولى: النصوص المتقدمة المتضمنة لقولهم إياكم و المطلقات ثلاثاً في مجلس واحد فإنَّهن ذوات أزواج.

الثانية: النصوص الدالة على أنَّ المرأة إذا طَلَّقت على غير السنَّة و أراد الرجل تزويجها انتظر طهرها و أتى بشاهدين معه فسأل زوجها هل طَلَّقت فلانة فإذا قال: نعم كانت تطليقة و اعتدت لها فإذا خرجت من العدة جاز تزويجها كموثقي حفص بن البختري (٢) و موثق إسحاق بن عمَّار (٣).

□

الثالثة: صحيح شعيب بن الحداد قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - رجل من مواليك يقرئك السلام و قد أراد أن يتزوج امرأة و قد وافقته و أعجبه بعض شأنها و قد كان لها زوج فطلَّقها على غير السنَّة و قد كره أن يقدم على تزويجها حتى يستأمرك فتكون أنت تأمره؟ فقال أبو عبد الله - عليه السلام -:

«هو الفرج و أمر الفرج شديد و منه يكون الولد و نحن نحتاط فلا يتزوجها» (٤). و فيه: أمَّا الطائفة الاولى: فهي محمولة على الأولوية جمعاً كما يفصح عن ذلك خبر جعفر بن سماعة أنه سئل عن امرأة طَلَّقت على غير السنَّة إلى أن أتزوجها؟ فقال: نعم فقلت له: أ لست تعلم أنَّ على بن حنظلة روى، إياكم و المطلقات ثلاثاً على غير السنَّة فإنَّهن ذوات أزواج؟ فقال: يا بني رواية على بن أبي حمزة أوسع على الناس روى عن أبي

(١) الوسائل باب ٣٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٣١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١ - ٢.

(٣) الوسائل باب ٣١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١ - ٢.

(٤) الوسائل باب ١٥٧ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٣٦

[...]

الحسن - عليه السلام - أنه قال:

«ألزمهم من ذلك ما ألزموه أنفسهم و تزوَّجوهن فلا بأس بذلك» (١).

و به يظهر حال الطائفة الثانية: فإنه يجب حملها على إرادة الأفضلية جمعاً بينها و بين ما تقدم.

و أما الثالثة: فهي بنفسها ظاهرة في كون المنع على وجه الاستحباب و الأفضلية فضلاً عن اقتضاء الجمع ذلك ثم إن إطلاق النص و كلام الأصحاب يقتضي عدم الفرق بين كون المطلقة مؤمنة أو مخالفة بل الظاهر أن خبر إبراهيم في خصوص المؤمنة فما عن بعض من احتمال الفرق في غير محله.

الاشهاد

الركن الرابع: الاشهاد

إشارة

: و قد اتفق النص و الفتوى على اعتبار الاشهاد في صحة الطلاق و أنه لا بدّ من حضور شاهدين حال إنشاء الطلاق و لو تجرد عنهما بطل و بذلك استفاض أخبارنا كصحيح الفضلاء أو حسنهم عن الإمامين الصادقين - عليهما السلام - في حديث: «و إن طلقها في استقبال عدتها طاهراً من غير جماع و لم يشهد على ذلك رجلين عدلين فليس طلاقه إيّاها بطلاق» (٢). و حسن محمّد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام - قال: قام رجل الى أمير المؤمنين - عليه السلام - فقال: إنّي طلّقت امرأتى للعدّة بغير شهود؟ فقال - عليه السلام -:

(١) الوسائل باب ٣٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٦.

(٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٣٧

[...]

«ليس طلاقك بطلاق فارجع إلى أهلك» (١).

و حسن البنزطي عن أبي الحسن - عليه السلام - في حديث: قال قلت: فكيف طلاق السنّة؟ فقال: «يطلقها إذا طهرت من حيضها قبل أن يغشيها بشاهدين عدلين كما قال الله عزّ و جلّ في كتابه» (٢). و نحوها غيرها من النصوص الكثيرة. و تمام الكلام بالبحث في جهات:

الاولى: لا بدّ من اجتماع شاهدين

فلا يجزى لو كانا متفرقين.

و يشهد به صحيح ابن بزيع عن مولانا الرضا - عليه السلام - عن تفرّق الشاهدين في الطلاق فقال: «نعم و تعتد من أوّل الشاهدين» و قال: «لا يجوز حتى يشهدا جميعاً» (٣).

و صدر الخبر سيق لبيان جواز تفريق الشاهدين في أداء الشهادة و لذا قال: و تعتد من أول الشاهدين و ذيله لبيان حكم الحضور. و صحيح البنزطي عن أبي الحسن عليه السلام- عن رجل طلق امرأته عن طهر من غير جماع و أشهد اليوم رجلاً ثم مكث خمسة أيام ثم أشهد آخر؟ فقال: «إنما امر أن يشهدا جميعاً» «٤». مع أن ظاهر النصوص اعتبار حضورهما عند إنشاء الطلاق و هذا يلزم عدم التفريق.

الثانية: يعتبر في الشاهدين الرجولية

و لا- يكفي حضور النساء و يشهد به حسن البنزطي قال للإمام الرضا- عليه السلام-: فإن طلق على طهر من غير جماع بشاهد و امرأتين؟

- (١) الوسائل باب ١٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٩.
 - (٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.
 - (٣) الوسائل باب ٢٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.
 - (٤) الوسائل باب ٢٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.
- فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٣٨
- [...]

قال- عليه السلام-: «لا تجوز شهادة النساء في الطلاق و تجوز شهادتهن مع غيرهن في الدم إذا حضرته» «١». و صحيح الحلبي عن الإمام الصادق- عليه السلام- عن شهادة النساء في النكاح؟ قال- عليه السلام-: «تجوز إذا كان معهن رجل، و كان علي- عليه السلام- يقول: لا أجزها في الطلاق» الحديث «٢». و خبر داود بن الحصين عنه- عليه السلام- عن شهادة النساء في النكاح بلا رجل معهن؟ قال- عليه السلام-: «لا- بأس به- إلى أن قال-: إن الله أمر في الطلاق بشهادة رجلين عدلين- إلى أن قال-: و كان أمير المؤمنين- عليه السلام- يجيز شهادة المرأتين في النكاح عند الإنكار و لا يجيز في الطلاق إلا شاهدين عدلين» الحديث «٣». و خبر ابن مسلم: قدم رجل إلى أمير المؤمنين- عليه السلام- بالكوفة فقال: إنني طلق امرأتى بعد ما طهرت من محيضها قبل أن اجامعها؟ فقال أمير المؤمنين- عليه السلام-: «أشهدت رجلين ذوى عدل كما أمر الله؟». فقال لا. فقال- عليه السلام-: (اذهب فإن طلاقك ليس بشيء) «٤». و نحوها غيرها.

فما عن الشيخ في المبسوط و العمانى و الاسكافى من قبول شهادتهن مع الرجال محمول على ثبوته بذلك بعد إيقاعه بشهادة الذكرين و إن كان في ذلك أيضاً كلام و لكن الغرض بيان عدم المخالف في المسألة.

- (١) الوسائل باب ١٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.
 - (٢) الوسائل باب ٢٤ من أبواب الشهادات حديث ٢.
 - (٣) الوسائل باب ٢٤ من أبواب الشهادات حديث ٣٥.
 - (٤) الوسائل باب ٢٤ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٧.
- فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٣٩

و يشترط سماع رجلين عدلين

الثالثة: لا يعتبر الاستدعاء من الشاهدين بل يكفى سماعهما

سواء قال لهما: اشهدوا أو لم يقل بلا خلاف.

ولذا قال المصنف - ره -: و يشترط سماع رجلين عدلين لعدم توقف صدق شهادتهما و لا إشهادهما على ذلك.

أضف إليه حسن البنزطى عن أبى الحسن - عليه السلام - عن رجل كانت له امرأة طهرت من حيضها فجاء إلى جماعة فقال فلانة طالق يقع عليها الطلاق و لم يقل اشهدوا؟ قال - عليه السلام -: «نعم» «١».

و حسن صفوان عن الإمام الرضا - عليه السلام - عن رجل طهرت امرأته من حيضها فقال: فلانة طالق و قوم يسمعون كلامه و لم يقل لهم اشهدوا يقع الطلاق عليها؟ قال - عليه السلام -: «نعم هذه شهادة» «٢» و نحوهما غيرهما.

و هل يكفى سماعهما و لو من وراء الجدار أم يعتبر حضورهما مجلس الإنشاء قد يقال: إن ظاهر الأمر بالإشهاد فى الآية و غيرها قصد إيقاع الطلاق بحضورهما فلو طلق من دونه لم يصح.

و حسن صفوان لا - إطلاق له كى يدل على كفاية السماع مطلقاً اللهم إلا أن يستدل بترك الاستفصال فى السؤال و لا - بأس به و الاحتياط سبيل النجاة.

الرابعة: يعتبر العدالة فى الشاهدين

الرابعة: المشهور بين الأصحاب اعتبار كون الشاهدين عادلين فلا يكفى شهادة

(١) الوسائل باب ٢١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٢١ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٤٤٠

[...]

فاسقين أو عدل و فاسق.

و عن الشيخ فى النهاية الاكتفاء بمجرد الإسلام و تبعه القطب الراوندى و الشهيد الثانى و سبطه و المحدث الكاشانى.

و يمكن بل الظاهر أن نظر الشيخ و القطب و المحدث الكاشانى إلى ما ذكر فى مبحث العدالة من أن الإسلام مع عدم ظهور الفسق من طرق معرفة العدالة.

و كيف كان فيشهد للأول النصوص الكثيرة المتقدمة جملة منها المصرحة باعتبار حضور العدلين و ليس بإزاء تلك شىء سوى دعوى كون الإسلام مع عدم ظهور الفسق من طرق معرفة العدالة و هذا مضافاً إلى أنه لا ينافى القول المشهور باطل كما حققناه فى محله.

و حسن البنزطى عن أبى الحسن - عليه السلام - فى حديث قلت: فإن أشهد رجلين ناصبيين على الطلاق أ يكون طلاقاً؟ فقال - عليه السلام -: «من ولد على الفطرة أجزت شهادته على الطلاق بعد أن يعرف منه خير» «١».

و صحيح عبد الله بن المغيرة: قلت لأبى الحسن الرضا - عليه السلام -: رجل طلق امرأته و أشهد شاهدين ناصبيين؟ قال - عليه السلام -:

«كل من ولد على الفطرة و عرف بالصلاح في نفسه جازت شهادته» (٢).

وقد استدلل بالأول منهما الشهيد الثاني - ره - وقال: هذه الرواية واضحة الاسناد و الدلالة على الاكتفاء بشهادة المسلم في الطلاق. و لا- يرد أن قوله بعد أن يعرف منه خير ينافي ذلك لأن الخير قد يعرف من المؤمن و غيره و هو نكرة في سياق الإثبات لا يقتضى العموم فلا ينافيه مع معرفة الخير منه

(١) الوسائل باب ١٠ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٤.

(٢) الوسائل باب ١٠ من كتاب الشهادات حديث ٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٤١

[...]

بالذي أظهر من الشهادتين و الصلاة و الصيام و غيرها من أركان الإسلام أن يعلم منه ما يخالف الاعتقاد الصحيح لصدق معرفة الخير معه و في الخبر مع تصديره باشتراط شهادة عدلين ثم اكتفائه بما ذكر تنبيه على أن العدالة هي الإسلام و إذا اضيف إلى ذلك أن لا يظهر الفسق كان أولى انتهى.

قال سبطه- بعد نقل ذلك عنه:- و هو جيد و الرواية الاولى «مراده بها صحيح عبد الله» مع صحتها دالة على ذلك أيضاً فإن الظاهر أن التعريف في قوله فيها و عرف بالصلاح في نفسه للجنس لا- للاستغراق و هاتان الروايتان مع صحتها سالمتان عن المعارض فيتجه العمل بهما، انتهى.

و لكن يرد عليهما: أولاً: إنهما في ناصبين و لا خلاف بيننا في أن الناصب كافر و نجس بل أنجس من الكلب.

و ثانياً: أن الأول بقرينة صدره الدال على اعتبار العدالة تعارضه النصوص المفسرة للعدالة بغير ذلك و الثاني باعتبار قوله جازت شهادته تعارضه النصوص الدالة على عدم قبول شهادة الفاسق.

و ثالثاً: أن قوله عرف بالصلاح و يعرف منه خير يراد بهما حسن الظاهر فإنه بعد ما ليس المراد منهما ما عرف منه خير و صلاح في الجملة و إن كان معلناً بالفسق اتفاقاً فلا محالة اريد بهما معنى خاص و ليس إلّا الإيمان و حسن الظاهر.

و الجواب و إن لم ينطبق على السؤال و لكن الظاهر كونه من جهة التقية و بعبارة اخرى إنه- عليه السلام- في مقام الجواب بين حكماً كلياً واقعياً و يفهمه المؤمن و يراه المخالف أيضاً مطابقاً للسؤال نظير ما تقدم في روايات من طلق ثلاثاً في مجلس واحد.

و هو صحيح البرنطى عن أبي الحسن - عليه السلام - قال: سأله رجل و أنا حاضر عن

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٤٢

[...]

رجل طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد. فقال أبو الحسن - عليه السلام -: «من طلق امرأته ثلاثاً للسنة فقد بانت منه» قال: ثم التفت إلى فقال: «فلان لا يحسن أن يقول مثل هذا» (١).

أى أن يجيب بالحكم الواقعي مع كونه موافقاً لمراد السائل و يعتقد إنك أجبت بمقتضى اعتقاده الفاسد.

و رابعاً: أن النصوص متفقة على أنه ليس في المخالف خير و صلاح أصلاً و إن عبادتهم بأسرها فاسدة و أنها صورة عبادة لا تجدى أصلاً.

و خامساً: مع الاغماض عن جميع ذلك اعراض الأصحاب عنهما يسقطهما عن الحجية فلا إشكال في اعتبار العدالة في الشاهدين.

[الخامسة] لا يعتبر في الشهادة على الطلاق العلم بالمطلقة

الخامسة: قال سيد المدارك: إنه يعتبر في الشهادة على الطلاق العلم بالمطلقة على وجه يشهد العدلان بوقوع طلاقها و نسب ذلك إلى الشيخ في النهاية.

و استدل له: بأن النص و الفتوى متطابقان على اعتبار الاشهاد و مجرد سماع صيغة لا يعرف قائلها لا يسمى اشهاداً قطعاً. و بما رواه الكليني عن محمد بن أحمد بن مطهر قال: كتبت إلى أبي الحسن صاحب العسكر - عليه السلام -: إنني تزوجت أربع نسوة لم أسأل عن أسمائهن ثم أريد طلاق إحداهن و تزويج امرأة أخرى؟ فكتب - عليه السلام -: «انظر إلى علامة إن كانت بواحدة منهن فتقول: أشهدوا أنّ فلانة التي بها علامة كذا و كذا هي طالق ثم تزوج

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٤٣

[...]

الآخرى إذا انقضت العدة» (١).

و قال في ضمن كلامه: إن ما اشتهر بين أهل زماننا من الاكتفاء بمجرد سماع العدلين صيغة الطلاق و إن لم يعلما المطلق و المطلقة بوجه بعيد جداً بل الظاهر أنه لا أصل له في المذهب.

و استدل غيره لهذا القول بحسن حمران عن أبي عبد الله - عليه السلام -: «لا يكون خلع و لا تخيير و لا مبارأة الا على طهر من المرأة من غير جماع و شاهدين يعرفان الرجل و يريان و يعرفان المرأة و يحضران التخيير و اقرار المرأة و أنها على طهر من غير جماع يوم خيرها».

فقال له محمد بن مسلم ما اقرار المرأة هاهنا؟ قال: «يشهد الشاهدان عليها بذلك للرجل حذار أن تأتي بعد فيدعي أنه خيرها و هي طامث فيشهدان عليها بما سمعا منها» (٢).

و لكن يرد على الوجه الأول: ان الذي دلت عليه النصوص إنما هو اعتبار حضور عدلين و سماعهما لصيغة الطلاق و اشهاد العدلين على الصيغة و ليس لازم ذلك معرفة المطلق و لا المطلقة بوجه بل النصوص المتقدمة الدالة على أن من يحضر مجلساً و فيه قوم يسمعون كلامه و يطلق امرأته من دون أن يشهدهم على ذلك يصح طلاقه دالة على عدم اعتبار العلم و كذا في نصوص طلاق الغائب شهادة بذلك فإن الغالب في شهوده عدم المعرفة بالمطلقة و سيما إذا كانت الغيبة إلى البلاد البعيدة.

أضف إلى ذلك كله السيرة القطعية المستمرة على ذلك فإن المطلق يحضر المجلس و يطلق من دون أن يعرف الشهود المرأة بوجه.

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب ما يحرم باستيفاء العدد حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٢٣ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٤٤

[...]

و صحيح أبي بصير قال: سألت أبا جعفر - عليه السلام - عن رجل تزوج أربع نسوة في عقد واحد أو قال في مجلس واحد و مهورهن

مختلفة؟ قال - عليه السلام -: «جائز له و لهن».

قلت: أ رأيت إن هو خرج إلى بعض البلدان فطلق واحدة من الأربع و أشهد على طلاقها قوماً من أهل تلك البلاد و هم لا يعرفون المرأة ثم تزوج امرأة من أهل تلك البلاد بعد انقضاء عدة تلك المطلقة ثم مات بعد ما دخل بها كيف يقسم ميراثه؟ قال - عليه السلام -:

«إن كان له ولد فإن للمرأة التي تزوجها أخيراً من أهل تلك البلاد ربع ثمن ما ترك و إن عرفت التي طلقت من الأربع بعينها و نسبها فلا- شيء لها من الميراث و ليس عليها العدة- إلى أن قال: - و إن لم تعرف التي طلقت من الأربع قسمن النسوة ثلاثة أرباع ثمن ما ترك بينهن جميعاً و عليهن جميعاً العدة» (١).

و هذه الرواية كما تراه صريحة في عدم اعتبار العلم بالمطلقة بوجه.

و عليه فلو قال: زوجتي طالق من دون أن يعرفها الشهود و من دون أن يذكر اسمها صح الطلاق بل يصح لو أنشأ منشأ الطلاق بحضور عدلين من غير علم لهما بكونه وكيلًا أو زوجًا أو وليًا، صح، و كذا لو أنشأ بمحضر مَن لا يبصره و لا يعرفه لعمى أو غيره فضلاً عن معرفة المطلقة صح أيضاً.

و أمّا المكاتبه فهي لا- تدل على اعتبار التعيين بل تدل على الاجتزاء بذلك و إن لم يعرفها الشهود مثلاً لو قال: إن امرأتى التي هي أقصر من البقية أو أقل سنّاً منهم أو ما شابه ذلك تدل المكاتبه على صحة الطلاق مع أن الشهود لا يعرفونها فهي على خلاف المطلوب أدل.

(١) الوسائل باب ٢٣ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٤٥

[...]

و أمّا الحسن فهو أولاً في غير الطلاق و ثانياً إنّه لو سلم دلالة على ذلك الجمع بينه و بين صحيح أبى بصير المؤيد بما عرفت يقتضى حمله على الاستحباب.

فتحصل ممّا ذكرناه: أنّه لا يعتبر علم الشهود بالمطلق و لا المطلقة.

و فى الحدائق و الرياض اعتبار علمهم بها فى الجملة و لو بالمعرفة باسمها أو الإشارة قال فى الرياض: تحقيقاً لفائدة الشهادة و التفاتاً إلى بعض المعبرة و أشار بذلك إلى المكاتبه المتقدمة.

و أمّا صاحب الحدائق فلو صرح باعتبار ذلك عنده أرسله ارسال المسلمات و لم يذكر له وجهاً.

وفيه: أمّا المكاتبه فقد عرفت حالها و أمّا قوله: تحقيقاً لفائدة الشهادة.

فيرد عليه: أنّ مقتضى إطلاق الأدلة اعتبار حضور عدلين عند إنشاء الطلاق من غير اعتبار لاتصافهما بالشهادة على وجه يعتبر فيهما ما يعتبر فى الشهادة على غير ذلك من تشخيص المشهود عليه و نحوه و لذا يمكن أن يقال بكفاية حضور عدلين لا يقبل شهادتهما على المطلق أو المطلقة لأمر لا ينافى العدالة كالأبوة أو الخصومة و ما شاكل و كذا لو أنشأ بمحضر مَن لا يبصره لعمى صح الطلاق فلا يعتبر علمهما بهما فى الجملة أيضاً.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٤٦

الفصل الثانى فى أقسامه و هو بدعة و سنّة فالأول طلاق الحائض الحائض أو النفساء مع حضور الزوج،

الفصل الثاني أقسام الطلاق

إشارة

الفصل الثاني في أقسامه و هو ينقسم إلى قسمين:

[طلاق البدعة]

بدعة غير مشروعة و سنّة مشروعة فيقال طلاق بدعي و طلاق سنّي و المراد بالبدعة ما لا يكون مشروعاً لاما هو محرم بالحرمة النفسية كما فسر بذلك في جملة من الكلمات لأنه لا يكون حراماً إلّا إذا علم بعدم مشروعيته و اتى به بعنوان الشرعية فينطبق عليه حينئذ عنوان التشريع المحرم بناء على ما هو الحق من سريّة الحرمة التشريعية إلى الفعل الخارجي. □
و المراد بالسنة ما يكون مشروعاً سواء كان واجباً كطلاق المظاهر الذي يؤمر بعد المدة بالفىء أو الطلاق كما ستعرف إنشاء الله تعالى.

أو مستحباً كالطلاق مع الشقاق و عدم العفة.

أو مكروهاً كالطلاق عند التيام الأخلاق.

أو مباحاً كطلاق المخالفة أو سيئة الخلق.

و كيف كان فالأول أى الطلاق البدعي اصطلاحاً ثلاث:

أحدها: طلاق الحائض الحائض و النفساء مع حضور الزوج إن كان دخل بها بل

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٤٧

و المسترابة قبل ثلاثة أشهر و طلاق الثلاث مرسلاً و الكل باطل و الثاني بائن و رجعي

و مع غيبته دون المدة المشترطة و المسترابة قبل ثلاثة أشهر.

و ثانيها: طلاق الزوجة في طهر قربها فيه مع عدم الغيبة أو مطلقاً مع ثبوت الوقوع فيه على خلاف قد مضى و مع عدم اليأس و الصغر و الحمل.

و ثالثها: طلاق الثلاث مرسلاً مع اعتقاد وقوعها و قصد ذلك.

و الكل باطل كما مر الكلام في الجميع مفصلاً في الفصل السابق و محرم بعنوان الشرعية عند علمائنا ثم إن الحصر في الثلاث ليس لبيان عدم بطلان الطلقات الفاسدة الاخر كالواقعة بدون الاشهاد أو بدون الصيغة المعتبرة و ما شاكل و لا لبيان عدم حرمة غيرها بل مجرد اصطلاح و ليس فيه مشاحة لكن لا تكون القسمه حينئذ حاصرة.

أقسام طلاق السنّة

[طلاق السنّة و أقسامها]

إشارة

و و أمّا الثاني و هو الطلاق السنّي فقد قسّمه المصنف -ره- في المقام إلى قسمين: بائن و رجعي و ظاهر ذيل كلامه أنّ الطلاق الرجعي ينقسم إلى عدى و غيره كما فعله في محكى الإرشاد.

و عن القواعد: تقسيم الطلاق الشرعي الذي هو طلاق السنّة بالمعنى الأعم إلى طلاق عدة و سنّة بالمعنى الأخص و هو أن يطلق على الشروط ثم يتركها حتى تخرج من العدة سواء كانت العدة رجعية أو بائة ثم يتزوجها بعقد جديد ثم بعد ذلك قسّمه إلى البائن و الرجعي.

و في الشرائع قسّم الطلاق السنّي بالمعنى الأعم إلى أقسام ثلاثة: بائن و رجعي و طلاق العدة و كذلك في محكي التحرير. فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٤٨

[...]

و المعروف بين الأصحاب جعل طلاق العدة قسماً من الطلاق الرجعي كما في المتن. أقول: إنّ هذا النزاع لا يترتب عليه أثر بعد كون موضوعات الأحكام الشرعية المختلفة بيّنة كما ستعرف حتى الطلاق العدي بالنسبة إلى تحريم الأبد في التسع و لكن في جملة من النصوص قسّم الطلاق إلى السنّة و العدة. ففي صحيح زارة عن الإمام الباقر - عليه السلام -: «كل طلاق لا يكون على السنّة أو على العدة فليس بشيء». قال زارة: قلت لأبي جعفر - عليه السلام -: فسر لي طلاق السنّة و طلاق العدة؟ فقال - عليه السلام -: «أمّا طلاق السنّة فإذا أراد الرجل أن يطلق امرأته فليتنظر بها حتى تطمّث و تظهر فإذا خرجت من طمّثها طلقها تطليقة من غير جماع و يشهد شاهدين على ذلك ثم يدعها حتى تطمّث طمّثين فتتقضى عدتها بثلاث حيض و قد بانت منه و يكون خاطباً من الخطاب إن شاءت تزوّجته و إن شاءت لم تزوّج و عليه نفقتها و السكنى ما دامت في عدتها و هما يتوارثان حتى تنقضى العدة». قال: «و أمّا الطلاق العدة الذي قال الله تعالى: فَطَلَّوْهُنَّ الْخ.

فإذا أراد الرجل منكم أن يطلق امرأته طلاق العدة فليتنظر بها حتى تحيض و تخرج من حيضها ثم يطلقها تطليقة من غير جماع و بشهادة شاهدين عدلين و يراجعها من يومه ذلك إن أحب أو بعد ذلك بأيام قبل أن تحيض و يشهد على رجعتها و يواقعها حتى تحيض فإذا حاضت و خرجت من حيضها طلقها تطليقة أخرى من غير جماع و يشهد على ذلك ثم يراجعها أيضاً متى ما شاء قبل أن تحيض و يشهد على رجعتها و يواقعها و تكون معه إلى أن تحيض الحيضة الثالثة فإذا خرجت من فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٤٩

فالأول طلاق اليائسة و الصغيرة و غير المدخول بها و المختلعة و المبارة مع استمرارها على البذل و المطلقة ثلاثاً بينها رجعتان

حيضتها الثالثة طلقها التطليقة الثالثة بغير جماع و يشهد على ذلك فإذا فعل ذلك فقد بانت منه و لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره قيل له: و إن كانت ممّن لا تحيض؟ فقال: (مثل هذه تطلق طلاق السنّة) «١». و نحوه غيره. و المستفاد من هذه النصوص أنّ طلاق العدة اسم لمجموع الطلقات الثلاث و حيث إنّ الاثنتين منها رجعتان و الثالثة بائة فالطلاق العدي مركب من الرجعي و البائن فالأولى تقسيمه إلى أقسام ثلاثة:

[الطلاق البائن]

و كيف كان فالأول أي الطلاق البائن ما لا يصح للزوج الرجوع بها بلا عقد أمّا لعدم العدة بالمرء و هو أقسام ثلاثة: طلاق اليائسة عن المحيض و مثلها تحيض و هي من بلغت خمسين أو ستين سنه على ما تقدم في باب الحيض. و الصغيرة و هي من لم تبلغ سن إمكان المحيض و هو التسع كما تقدم. و غير المدخول بها و إن خلا بها خلوة المحكومة بلزوم الاعتداد ظاهراً لكنّها بائة باعتبار عدم الدخول أو لعدم إمكان الرجوع ابتداء.

و إن أمكن في الجملة و هو اثنان طلاق المختلعة و المبرأة مع استمرارها على البذل فإن رجعتا به كان رجعيًا يلحقه أحكامه كما سيأتي و أما لعدم إمكان الرجوع إليها في العدة مطلقاً و هو المطلقة ثلاثاً بينها رجعتان أو عقدان أو رجعة و عقد. فالمراد بالرجعة أعم من الرجوع المصطلح و العقد الجديد لما ستعرف من عدم

(١) أورد صدره في الوسائل باب ١ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١ و ذيله في باب ٢ منها حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٥٠

و الثاني ما عداه ممّا للرجل المراجعة فيه و طلاق العدة من أحد هذه ما يراجع في العدة و يواقع ثم يطلق بعد الطهر فهذه تحرم بعد تسع ينكحها بينها رجلان مؤبداً و ما عداه تحرم في كل ثالثة حتى تنكح غيره

اعتبار خصوص الرجعتين في حرمتها عليه ما لم تنكح زوجاً غيره.

[الطلاق الرجعي]

إشارة

و الثاني و هو الذي للمطلق الرجعة إليها في العدة سواء راجع أم لم يراجع ما عداه أي ما عدا البائن الذي عرفت أنّ أقسامه ستة ممّا للرجل المراجعة فيه بلا خلاف بل عليه الإجماع و الكتاب و السنة دالّان عليه سواء اعتدّت بالإقراء أو الشهور أو الوضع.

طلاق العدة

و أمّا طلاق العدة من أحد هذه الذي عرفت أنّه مركّب من طلاقات بائنة و رجعتين فهو ما يراجع في العدة بعد ما طلقها على الشرائط ثم يواقع ثم يطلق بعد الطهر من المحيض الواقع بعد طهر المواقعة ثم يراجعها و يواقعها ثم يطلقها في طهر آخر فإنّها تحرم عليه حتى تنكح زوجاً غيره كما سمعت التصريح به في صحيح زرارة فهذه تحرم بعد تسع ينكحها بينها رجلان مؤبداً و ما عداه تحرم في كل ثالثة حتى تنكح زوجاً غيره و تنقيح القول في ذلك يقتضي البحث في مواضع:

الأول: أنّ المحكى عن الشيخ في النهاية و جماعه أنّ الطلاق الواقع بعد المراجعة يوصف بكونه عدّياً و إن لم يقع بعده رجوع و وقاع لكن الطلاق الثالث لا يوصف بكونه عدّياً إلّا إذا كان بعد الرجوع و الوقاع.

و المستفاد من المتن و النافع و غيرهما: أنّ المعبر فيه أن يطلق ثانياً بعد الرجوع و المواقعة خاصة و عن بعضهم عدم اعتبار الطلاق ثانياً.

و ظاهر القول الأول أنّ الطلاقين الأخيرين ممّا تقدم من الكيفية الخاصة يتصفان

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٥١

[...]

بالعدة دون الأول لوقوعهما بعد المراجعة و الوقاع دونه لعدمها قبله.

و ظاهر القولين الأخيرين اتصاف الأولين بالعدة دون الثالث فإنَّ الثالث فاقد لشرط العدة على القولين الأولين واجدان له كما لا يخفى و لكن قد تقدم أنَّ الطلاق العدى عبارة عن الطلقات الثلاث الواقعة على هذه الكيفية من غير اختصاص بالاولى و الثانية أو غيرهما لصراحة صحيح زرارة المتقدم فى ذلك و نحوه غيره.

و يترتب على ما ذكرناه أنَّه لا يتصور التفريق فيه لخروجه به عن كونه عدياً و لذلك نفع فى بعض المسائل الآتية.

الثانى: أنَّه يعتبر فى الطلاق للعدة الوطء بعد المراجعة و إلّا فلا يكون الطلاق للعدة بلا خلاف فى ذلك فتوى و نصاً.

اختصاص الحرمة الأبديّة فى التاسعة بالطلاق العدى

الثالث: المشهور بين الأصحاب أنَّ المطلقة تسعاً للعدة تحرم مؤبداً و عن المدارك نقل جمع من الأصحاب الإجماع على أنَّ المطلقة تسعاً للعدة تحرم مؤبداً و لم ينقلوا على ذلك دليلاً و الذى وقفت عليه فى ذلك ما رواه زرارة بن أعين و دواد بن سرحان عن أبى عبد الله - عليه السلام - قال:

«الملاعنة إذا لاعنها زوجها لم تحل له أبداً و الذى يتزوج المرأة فى عدتها و هو يعلم لا تحل له أبداً و الذى يطلق الطلاق الذى لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ثلاث مرات لا تحل له أبداً و المحرم إذا تزوج و هو يعلم أنَّه حرام عليه لا تحل له أبداً» (١).

و فى الصحيح عن جميل بن دراج عن أبى عبد الله - عليه السلام - و إبراهيم بن عبد

(١) روى منه ما هو محل الاستدلال فى الوسائل باب ٤ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٥٢

[...]

الحميد عن أبى عبد الله و أبى الحسن - عليهما السلام -: «إذا طلق الرجل المرأة فتزوجت ثم طلقها فتزوجها الأول ثم طلقها فتزوجت رجلاً آخر ثم طلقها فتزوجها الأول فطلقها هكذا ثلاثاً لم تحل له أبداً» (١).

و إطلاق الرواية الاولى و خصوص الثانية يقتضى حصول التحريم بالطلقات التسع التى ليست للعدة لكن لا أعلم بمضمونه قائلاً انتهى.

أقول: و هناك روايات اخر مطلقه:

لاحظ خبر أبى بصير عن الإمام الصادق - عليه السلام - فى حديث قال: سألت عن الذى يطلق ثم يراجع ثم يطلق؟ قال - عليه السلام -: (لا) تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فيتزوجها رجل آخر فيطلقها على السنة ثم ترجع إلى زوجها الأول فيطلقها ثلاث مرات و تنكح زوجاً غيره فيطلقها ثلاث مرات على السنة ثم تنكح فتلك التى لا تحل له أبداً (٢) و نحوه غيره.

و لكن يمكن أن يستدل على الاختصاص بوجوه:

١- الإجماع المحقق و المنقول مستفيضاً.

٢- ما فى خبر الخصال الوارد فى بيان ما يحرم من الفروج بالكتاب أو السنة الظاهر فى الحصر و تزويج الرجل امرأة قد طلقها للعدة (٣)، فإنَّه بمفهومه يدل على عدم الحرمة فى غيره.

٣- فتوى جماعة بذلك المقيدين بأن لا يفتون إلّا بما فى متون النصوص.

٤- خبر المعلى بن خنيس عن الإمام الصادق - عليه السلام - فى رجل طلق امرأته ثم

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب ما يحرم باستيفاء العدد حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٤ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ١ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٥٣

[...]

لم يراجعها حتى حاضت ثلاث حيض ثم تزوجها ثم طلقها فتركها حتى حاضت ثلاث حيض ثم تزوجها ثم طلقها من غير أن يراجع ثم تركها حتى حاضت ثلاث حيض؟ قال- عليه السلام:- «له ان يتزوجها أبداً ما لم يراجع و يمس» (١).

فأنه يدل على عدم الحرمة الأبدية بغير طلاق العدة و إن طلقت كذلك طلاقات عديدة و لو تجاوزت التسع و لا ينافي ذلك اشتراط المحلل بعد كل ثلاث طلاقات فإنه في مقام بيان الحرمة الأبدية و عدمها و ان الحرمة مقتيدة بحصول أمرين الرجوع و الوقاع و إلّا فلا تحرم أبداً فكما أن التزويج مشروط بشرائط لم تذكر في الخبر كذلك يكون في بعض الموارد مشروطاً بوجود المحلل. و على هذا فلا وجه لتوقف سيد المدارك و صاحب الحقائق في الحكم المزبور.

ثم أنه قد عرفت أن طلاق العدة عبارة عن الطلاقات الثلاث بالكيفية الخاصة فما عن الروضة بعد ان ذكر ان إطلاق العدة على التسع المرتبة مجاز لأن الثالثة من كل ثلاث ليست للعدة فإطلاقه عليها اما إطلاق لاسم الأكثر على الأقل أو باعتبار المجاورة قال: و حيث كانت النصوص و الفتاوى مطلقة في اعتبار التسع للعدة في التحريم الأبدى كان أعم من كونها متواليه و متفرقة فلو اتفق في كل ثلاث واحدة للعدة اعتبر فيه اكمال التسع في غير محله.

نعم يمكن التفريق بين طلاقه التسع بأن يطلق بعد الفرد الأول منه و حصول المحلل للسنة مثلاً ثم يتزوجها بعد العدة لها أيضاً فيطلقها ثم يتزوجها بعد العدة ثم يطلقها طلاقاً عدياً للعدة ثلاثاً ثم يصيها المحلل ثم يتزوجها فيطلقها طلاقاً عدياً. و عليه: فهل تحرم مؤبداً أم تعتبر في الحرمة الأبدية الترتيب و التوالى و مع تخلل غير طلاق العدة لا تحرم وجهان من إطلاق النصوص و قد خرج منها الخالي عن طلاق

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٥٤

[...]

عدى بالإجماع و غيره ممّا تقدم و بقى صور التفريق و من تصريح على بن إبراهيم في المحكى عنه بعد ذكر ما يوجب التحريم الأبدى و ان الطلاقات التسع المرتبة هذه هي التي لا تحل لزوجها الأول أبداً الظاهر في الحصر الحقيقي. و نحوه الصدوق في الفقيه و هما من عمدة أرباب النصوص و لا يفتيان إلّا بما وصل إليهما من النصوص. أظهرهما الأول كما لا يخفى.

الطلاقات الثلاث الموجبة للتحريم

قَمِي، سيد صادق حسيني روحاني، فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ٢٦ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)؛ ج ٢٢، ص: ٤٥٤

الرابع: المشهور بين الأصحاب أنه إذا طلق المرأة فخرجت من العدة ثم نكحها مستأنفاً ثم طلقها وتركها حتى قضت العدة ثم استأنف نكاحها ثم طلقها ثالثة حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره وهذا الطلاق يفارق طلاق العدة في أن المطلقة به لا تحرم مؤبداً بخلاف طلاق العدة كما مر.

و عن ابن بكير أن هذا الطلاق أعنى طلاق السنة بالمعنى الأخص لا يحتاج إلى محل بعد الثلاث و يهدم استيفاء عدتها تحريمها في الثالثة.

و نسب ذلك إلى الصدوق في الفقيه حيث قال: و سمي طلاق السنة طلاق الهدم لأنه متى استوفت قرؤها و تزوجها ثانياً عدم الطلاق الأول.

و لكن المشهور بين الأصحاب تخصيص الخلاف بابن بكير و لذا تكرر في كلماتهم دعوى إجماع أصحابنا على خلافه. و كيف كان فيشهد للمشهور نصوص كثيرة منها ما تقدم و منها صحيح الحلبي عن الإمام الصادق - عليه السلام - في رجل طلق امرأة ثم تركها حتى انقضت عدتها ثم

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٥٥

[...]

تزوجها ثم طلقها من غير أن يدخل بها حتى فعل ذلك بها ثلاثاً؟ قال - عليه السلام -: «لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره» (١).

و خبر الحسن بن زياد عنه - عليه السلام - عن طلاق السنة كيف يطلق الرجل امرأته؟ فقال: (يطلقها في طهر قبل عدتها من غير جماع بشهود فإن طلقها واحدة ثم تركها حتى يخلو أجلها - إلى أن قال: - فإن طلقها الثالثة فقد بانت منه و لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره» (٢).

و خبر زرارة عن الإمام الباقر - عليه السلام - في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يراجعها بعد انقضاء عدتها فإذا طلقها الثالثة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره (٣).

و صحيح ابن بزيع عن الرضا - عليه السلام -: «البكر إذا طلقت ثلاث مرات و تزوجت من غير نكاح فقد بانت منه و لا تحل لزواجها حتى تنكح زوجاً غيره» (٤).

إلى غير ذلك من النصوص المتواترة الواردة في أقسام الطلاق غير طلاق العدة الدالة على ذلك.

و استدلل للقول الآخر بروايات:

١- ما رواه ابن بكير عن زرارة في الصحيح قال: سمعت أبا جعفر - عليه السلام - يقول: «الطلاق الذي يحبه الله تعالى و الذي يطلقه الفقيه و هو العدل بين المرأة و الرجل أن يطلقها في استقبال الطهر بشهادة شاهدين و إرادة من القلب ثم يتركها حتى تمضي ثلاثة قروء فإذا رأت الدم في أول قطرة من الثالثة و هو آخر القروء لأن الإقراء هي

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٤.

(٢) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٤.

(٣) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٩.

(٤) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٥٦

[...]

الإطهار فقد بانت منه و هي أملك بنفسها فإن شاءت تزوّجته و حلت له بلا زوج فإن فعل هذا بها مائة مرة هدم ما قبله و حلت له بلا زوج و إن راجعها قبل أن تملك نفسها ثم طلقها ثلاث مرات يراجعها و يطلقها لم تحل له إلّا بزواج» (١).
و أجاب عنه الشيخ -ره- بأنّه يجوز أن يكون أسند ذلك إلى زرارة نصره لمذهبه الذي كان أفتى به لما رأى أصحابه لا يقبلون منه ما يقوله برأيه أسنده إلى من روى عن أبي جعفر -عليه السلام- و ليس عبد الله بن بكير معصوماً لا- يجوز عليه هذا بل وقع منه من العدول عن اعتقاد مذهب الحق إلى اعتقاد مذهب الفطحية ما هو معروف من مذهبه و الغلط في ذلك أعظم من إسناده فيما يعتقد صحته بشبهة إلى بعض أصحاب الأئمة -عليهم السلام-.

و لكن يرد عليه: ما ذكره جمع من الأساطين أنّ هذا القدر العظيم في ابن بكير ينافي ما صرح به في فهرسته من توثيقه.
و ما رواه الكشي من الإجماع على تصحيح ما يصح عنه و يوجب عدم جواز العمل برواياته مع أنّهم متفقون على العمل بها بل ترجيحها على غيرها.

و الحق أن يقال: إنّّه يحتمل أن يكون قوله فإن فعل هذا إلى آخر الحديث فتوى ابن بكير ذكرها في ذيل الحديث كما وقع ذلك من الشيخ و الصدوق و غيرهما كثيراً.

و يؤيد هذا الاحتمال أنّ الأصحاب لما حاجّوه و سألوه عن أنّه هل سمع بذلك رواية لم ينقل ذلك عن زرارة.

و أيضاً روى الكليني هذا الخبر بعينه و بهذا السند خالياً عن الحكم المذكور.

و أيضاً يؤيده ما تضمن من الأخبار من محاجة الأصحاب له فيما تفرد به

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٥٧

[...]

و جوابه «١» بأنّ هذا ممّا زرق الله من الرأي أو «٢» بأنّ الزوج و غير الزوج عندي سواء الذي قاله بعد ما سئل عنه: هل سمعت في هذا شيئاً؟ قال: رواية رفاعه. قيل له: إنّ رفاعه روى إذا دخل بينهما زوج و لو أبيت عن ذلك و عن ما أفاده الشيخ -ره- الذي يمكن توجيهه بأنّ ابن بكير لرأيه و اعتقاده كان يرى هذا الكذب جائزاً لمصلحة أهم و هي نشر الأحكام الواقعية فيتعين طرحه عند المعارضة للشهرة و غيرها من المرجحات التي مع تلك النصوص.

٢- صحيح عبد الله بن سنان: إذا طلق الرجل امرأته فليطلق على طهر بغير جماع بشهود فإن تزوّجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث و بطلت التطليقة الاولى و إن طلقها اثنتين ثم كف عنها حتى تمضي الحيضة الثالثة بانت منه بشنتين و هو خاطب من الخطاب فإن تزوّجها بعد ذلك فهي عنده على ثلاث تطليقات و بطلت الاثنتان فإن طلقها ثلاث تطليقات على العدة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره «٣».
و لكن يرد عليه:

أولاً: أنّه مقطوع و لعل ذلك رأيه كابن بكير.

و ثانياً: أنّه لا يصلح للمقاومة لما تقدم و حمله الشيخ على أنّه لو تزوّجها بعد العدة و بعد أن تزوّجها زوج آخر ثم فارقتها.

٣- خبر المعلى بن الخنيس المتقدم الذى عرفت أنه يدل على نفي تحريم المؤبد فى التاسعة. و بما ذكرناه يظهر حال سائر ما استدل به لهذا القول فالأظهر عدم الهدم مطلقاً.

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١٢.

(٢) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١١.

(٣) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق و أحكامه حديث ١٥.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٤٥٨

[...]

طلاق الحامل و رجوعها

الخامس: لا خلاف بين الأصحاب فى أنه يجوز طلاق الحامل مرة بل عليه اتفاقهم و قد تقدمت النصوص الكثيرة الدالة على ذلك كما لا كلام فى أنه لا يجوز أن يطلق للسنة بمعنى العقد عليها بعد انقضاء عدتها ثم تطليقها ثانياً لأن انقضاء عدتها إنما يكون بالوضع فتخرج عن كونها حاملاً.

إنما الكلام فى ما زاد على المرة للعدة أو للسنة بالمعنى الذى هو خلاف العدى أى طلاقها بعد المراجعة بلا واقعة. فالمشهور بين الأصحاب: جوازه فى المقامين بل عليه الإجماع فى الشرائع و محكى القواعد و الايضاح و شرح الصيمرى فى المقام الأول.

و عن الصدوقين فى الرسالة و المقنع: المنع من الطلاق ثانياً ما دامت حاملاً مطلقاً. و عن الشيخ فى النهاية و ابنى البراج و حمزة: المنع من الطلاق للسنة و جوزوا فى العدة المقابلة لها و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص فإنها على طوائف:

منها: ما يدل على الجواز فى المقامين كموثق إسحاق بن عمار عن أبى الحسن - عليه السلام - عن رجل طلق امرأته و هى حامل ثم راجعها ثم طلقها ثم راجعها ثم طلقها الثالثة فى واحد تبين منه؟ قال - عليه السلام -: «نعم» «١». و هذا كما تراه مطلق شامل لطلاقي العدة و السنة.

و موثقة الآخر: قلت لأبى إبراهيم - عليه السلام -: الحامل يطلقها زوجها ثم يراجعها

(١) الوسائل باب ٢٠ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١٠.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٤٥٩

[...]

ثم يطلقها ثم يراجعها ثم يطلقها الثالثة قال - عليه السلام -:

«تبين منه و لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره» «١».

و موثقة الثالث عن أبى الحسن الأول - عليه السلام - عن الجبلى تطلق الطلاق الذى لا - تحل له حتى تنكح زوجاً غيره؟ قال - عليه

السلام:- «نعم» قلت: أ لست الذى قلت لى إذا جامع لم يكن له أن يطلق؟ قال- عليه السلام:- «إنّ الطلاق لا يكون إلّا على طهر قد بان أو حمل قد بان و هذه قد بان حملها» «٢».

و منها: ما يدل على الجواز فى خصوص طلاق العدة كحسن يزيد الكناسى قال: سألت أبا جعفر- عليه السلام:- عن طلاق الحبلى؟ فقال- عليه السلام:- «يطلقها واحدة للعدة بالشهور و الشهور» قلت: فله أن يراجعها؟ قال: «نعم و هى امرأته» قلت: فإن راجعها و مسّها ثم أراد أن يطلقها تطليقة اخرى؟ قال: «لا يطلقها حتى يمضى لها بعد ما يمسّها شهر» قلت: فإن طلقها ثانية و أشهد ثم راجعها و أشهد على رجعتها و مسّها ثم طلقها التطليقة الثالثة و أشهد على طلاقها لكل عدة شهر هل تبين منه كما تبين المطلقة للعدة التى لا تحل لزوجها حتى تنكح زوجاً غيره؟ قال- عليه السلام:- «نعم» قلت: فما عدتها؟ قال- عليه السلام:- «عدتها أن تضع ما فى بطنها ثم قد حلت للأزواج» «٣».

و ما رواه الشيخ بإسناده عن ابن بكير و الفضل بن محمد الأشعرى عن بعضهم قال فى الرجل يكون له المرأة الحامل و هو يريد أن يطلقها قال: «يطلقها إذا أراد الطلاق بعينه يطلقها بشهادة الشهود فإن بدا له فى يومه أو من بعد ذلك أن يراجعها يريد الرجعة بعينها فليراجع و ليواقع ثم يبدو له فيطلق أيضاً ثم يبدو له فيراجع كما راجع أوّلاً»

(١) الوسائل باب ٢٠ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٦.

(٢) الوسائل باب ٢٠ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٨.

(٣) الوسائل باب ٢٠ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٤٦٠

[...]

ثم يبدو له فيطلق فهى لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره إذا كان إذا راجع يريد المواقعة و الامساك و يواقع» «١».

و منها: ما يدل على عدم جواز طلاق الحامل بعد الرجوع بدون الجماع:

كموثق إسحاق بن عمار عن أبى الحسن- عليه السلام- قال: قلت: له رجل طلق امرأته ثم راجعها بشهود ثم طلقها ثم بدا له فراجعها بشهود ثم طلقها بشهود تبين منه؟ قال- عليه السلام:- «نعم» قلت: كل ذلك فى طهر واحد؟ قال- عليه السلام:- «تبين منه» قلت: فإنّه فعل ذلك بامرأة حامل؟ قال- عليه السلام:- «ليس هذا مثل هذا» «٢».

و منها: ما دلّ على أنّ طلاقها واحد كصحيح الجعفى عن أبى جعفر- عليه السلام:- «طلاق الحامل واحد فإذا وضعت ما فى بطنها فقد بانّت منه» «٣».

و خبر أبى بصير عن أبى عبد الله- عليه السلام:- «الحبلى تطلق تطليقة واحدة» «٤». و نحوهما غيرهما.

و منها: ما دلّ على النهى عن الزيادة كخبر منصور الصيقل عنه- عليه السلام- فى الرجل يطلق امرأته و هى حبلى؟ قال: «يطلقها» قلت: فراجعها؟ قال- عليه السلام:- «نعم يراجعها» قلت: فإنّه بدا له بعد ما راجعها أن يطلقها؟ قال- عليه السلام:- «لا حتى تضع» «٥» هذه جميع نصوص الباب.

أقول: أمّا خبر منصور فهو لضعف سنده يطرح لجهالته و لجهالة ابنه الراوى عنه.

(١) الوسائل باب ٢٠ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٩.

(٢) الوسائل باب ١٩ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٥.

- (٣) الوسائل باب ٢٠ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١.
 (٤) الوسائل باب ٢٠ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٤.
 (٥) الوسائل باب ٢٠ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٧.
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٦١
 [...]...

و أما الطائفة الثالثة: فلا تدل على ما ذكر فإن قوله - عليه السلام -: (ليس هذا مثل هذا) يدل على عدم جواز طلاق الحامل بعد الرجوع إلّا بعد المواقعة بل لعل المراد أنّ هذا غير هذا يصح الطلاق ثانياً حتى بعد الوقاع في نفس ذلك الطهر.
 و أما الطائفة الثانية: فالخبر الأول منها لا ينافي الطائفة الاولى لأنهما مثبتان و لا يحمل المطلق منهما على المقيّد.
 و أمّا الخبر الثاني فهو مقطوع و المنسوب إليه الحكم مجهول فلا- يصلح للتقييد فلم يبق إلّا الاولى و الرابعة و يمكن الجمع بينهما بوجوه.
 أمّا حمل الثانية على إرادة الطلاق الموجب لبينونة المطلقة المجوّزة لتزويج الغير إيّاها و خروجها عن قيد زوجية المطلق بالمرّة كما يشهد به قوله في الصحيح متفرعاً على أنّ طلاق الحامل واحد فإذا وضعت ما في بطنها فقد بانت منه.
 و أمّا حملها على إرادة الاتحاد صنفاً بمعنى أنّه لا فصل بينهما بانقضاء طهر.
 و أمّا حملها على استحباب الاتحاد أو كراهة التعدد و إن لم يكن شيئاً من ذلك جمعاً عرفياً لا ريب في تقديم الطائفة الاولى لأنها المشهورة و الشهرة أولى المرجحات.
 و بما ذكرناه ظهر مدرك القولين الآخرين و ضعفه.
 و قد منع الاسكافي عن الطلاق في المقام الثاني ثانياً إلّا بعد شهر و مستنده حسن يزيد المتقدم لكنّه محمول على الاستحباب للتصريح في موثق إسحاق بوقوع الطلقات الثلاث في يوم واحد.
 و يمكن أن يقال: إنّ الشيخ و تابعيه لم يريدوا بالمنع عن الطلاق الثاني للسنة بالمعنى المتقدم بل أرادوا به المنع عن طلاق السنة بمعنى العقد عليها بعد انقضاء عدتها ثمّ تطليقها ثانياً الذي عرفت أنّه لا إشكال فيه لما مرّ و جعل ذلك وجهاً للجمع
 فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٦٢
 [...]...

بين النصوص الدالة على انحصار طلاقها بواحدة و بين ما صرح بالزيادة عليها بحمل الاولى على طلاق السنة بمعنى أنّه إذا أراد أن يطلق الحامل طلاق السنة طلقها طلاقاً واحداً و تركها حتى تضع حملها و لا يجوز أن يراجعها و يطلقها قبل الوضع طلاقاً سنياً لأنّه مشروط بالخروج عن العدة التي هي هنا وضع الحمل فطلاق السنة طلاقاً ثانياً لا يكون للحامل.
 و إلى ذلك نظر المصنف - ره - في محكي المختلف قال: طلاق العدة و السنة واحد و إنّما يصير للسنة بترك المراجعة و ترك المواقعة و للعدة بالرجعة في العدة و المواقعة فان طلقها لم يظهر أنّه للسنة أو للعدة إلّا بعد وضع الحمل لأنّه إن راجع قبله كان طلاق العدة و إن تركها حتى تضع كان طلاق السنة فإن قصد الشيخ ذلك فهو حق و يحمل الأخبار عليه انتهى.

السادس: إذا طلق الحائل طلاقاً رجعيّاً ثم راجعها فإن واقعها و طلقها في طهر آخر صح إجماعاً و خصوصاً و في الجواهر بل هو من قطعيّات المذهب.

إنّما الكلام في أنّه هل يجوز الطلاق بعد الرجوع في ذلك الطهر أو طهر آخر من دون المواقعة؟.

فالمشهور بين الأصحاب أنّ له ذلك و عن ابن أبي عقيل: أنّه لا يجوز الطلاق الثاني إلّا بعد المواقعة و نصوص الباب طائفتان: الأولى: ما يدل على الجواز كموتق إسحاق بن عمّار عن أبي الحسن - عليه السّلام - قال: قلت له: رجل طلق امرأته ثم راجعها بشهود ثم طلقها ثم بدا له فراجعها بشهود ثم طلقها بشهود تبين منه؟ قال: «نعم» قلت: كل ذلك في طهر واحد؟ قال: «تبين» فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٦٣ [١٠٠].

منه: قلت: فإنّه فعل ذلك بامرأة حامل تبين منه؟ قال - عليه السّلام -: (ليس هذا مثل هذا) «١». و صحيح محمّد بن مسلم و عبد الحميد بن عواض قالوا: سألتنا أبا عبد الله - عليه السّلام - عن رجل طلق امرأته و أشهد على الرجعة و لم يجامع ثم طلق في طهر آخر على السنّة أ ثبت التّليقة الثانية بغير جماع؟ قال - عليه السّلام -: «نعم إذا هو أشهد على الرجعة و لم يجامع كانت التّليقة ثابتة» «٢».

و صحيح البزنطي عن الإمام الرضا - عليه السّلام -: عن رجل طلق امرأته بشاهدين ثم راجعها و لم يجامعها بعد الرجعة حتى طهرت من حيضتها ثم طلقها على طهر بشاهدين أ يقع عليها التّليقة الثانية و قد راجعها و لم يجامعها؟ قال - عليه السّلام -: «نعم» «٣» و نحوها غيرها و الأوّل من هذه النصوص في الطلاق في الطهر الأوّل و الأخيران في الطلاق في طهر آخر. الثانية: ما يدل على اعتبار الوقاع في الطلاق الثاني كصحيح ابن الحجاج عن أبي عبد الله - عليه السّلام - في الرجل يطلق امرأته له أن يراجع و قال: لا يطلق التّليقة الاخرى حتى يمسه «٤».

و موتق إسحاق بن عمّار عن أبي إبراهيم - عليه السّلام - عن الرجل يطلق امرأته في طهر من غير جماع ثم يراجعها في يومه ذلك ثم يطلقها تبين منه بثلاث تطليقات في طهر واحد؟ فقال - عليه السّلام -: «خالف السنّة». قلت: فليس ينبغي لها إذا هو راجعها أن

(١) الوسائل باب ١٩ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٥.

(٢) الوسائل باب ١٩ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١.

(٣) الوسائل باب ١٩ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢.

(٤) الوسائل باب ١٧ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٦٤

[١٠٠].

يطلقها إلّا في طهر؟ قال: «نعم». قلت: حتى يجامع؟ قال: «نعم» «١».

و صحيح أبي بصير عن الإمام الصادق - عليه السّلام - سألته عن طلاق السنّة؟ - إلى أن قال: «و أمّا طلاق الرجعة فإن يدعها حتى تحيض و تطهر ثم يطلقها بشهادة شاهدين ثم يراجعها و يواقعها ثم ينتظر بها الطهر فإذا حاضت و طهرت أشهد الشاهدين على تطليقة اخرى ثم يراجعها و يواقعها ثم ينتظر بها الطهر فإذا حاضت و طهرت أشهد شاهدين على التّليقة الثالثة ثم لا تحل له أبداً حتى تنكح زوجاً غيره و عليها أن تعتد بثلاثة قروء من يوم طلقها التّليقة الثالثة فإن طلقها واحدة بشهود على طهر ثم انتظر بها حتى تحيض و

تطهر ثم طلقها قبل أن يراجعها لم يكن طلاقه الثانى طلاقاً لأنه طلق طالقاً - إلى أن قال -: فإن طلقها على طهر بشهود ثم راجعها و انتظر بها الطهر من غير موقعة فحاضت و طهرت ثم طلقها قبل أن يدنسها بموقعة بعد الرجعة لم يكن طلاقه لها طلاقاً لأنه طلقها التولية الثانية فى طهر الاولى و لا ينقضى الطهر إلا بموقعة بعد الرجعة و كذلك لا تكون التولية الثالثة إلا بمراجعة و موقعة بعد الرجعة ثم حيض و طهر بعد الحيض ثم طلاق بشهود حتى يكون لكل تولية طهر من تدنيس الموقعة بشهود « ٢ ».

و للأصحاب فى الجمع بين النصوص مسالك:

١- ما عن الشيخ - قده - و جماعة و هو حمل النصوص الاولى على طلاق السنة و نصوص المنع على طلاق العدة الذى قد مر اعتبار الموقعة بعد الرجعة فيه.

و أورد عليه: جمع من الأساطين بأن كلاً من الأخبار ورد فى الرجل يطلق على الوجه المذكور و يجب الإمام بالجواز أو النهى من غير استفعال فيفيد العموم من

-
- (١) الوسائل باب ١٧ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٣.
- (٢) الوسائل باب ٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢.
- فقه الصادق عليه السلام (للرومانى)، ج ٢٢، ص: ٤٦٥
- [...]

الطرفين فلا يكون الجمع المذكور عرفياً.

و لذا قال المحقق فى الشرائع: أنه تحكم و قد استشهد لهذا الجمع بخبر بنى المعلى و أبى بصير، و لوضوح عدم شهادتهما بذلك أغمضت عن ذكرهما.

٢- ما عن المحدث الكاشانى - ره - و هو حمل الاولى على ما لو كان غرضه من الرجعة أن تكون فى حباله و له فيها حاجة ثم بدا له أن يطلقها فلا حاجة إلى المس و يصح طلاقه و الثانية على ما لو كان غرضه من الرجعة التولية الاخرى إلى أن تبين منه فلا يصح طلاقها بعد المراجعة حتى يمسه.

و قد استشهد لهذا الجمع تارة: بأن غرض الناس من المراجعة البيونة.

و اخرى: بخبر الحسن بن زياد عن الإمام الصادق - عليه السلام -: (لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته ثم يراجعها و ليس له فيها حاجة ثم يطلقها فهذا الضرر الذى نهى الله تعالى أن يطلق و يراجع و هو ينوى الإمساك) « ١ ».

و ثالثة: بالمروى فى تفسير قوله تعالى: وَ لَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَاراً لِّتَعْتَدُوا عن الإمام الصادق - عليه السلام -: «الرجل يطلق حتى إذا كادت أن يخلو أجلها راجعها ثم يطلقها يفعل ذلك ثلاث مرات فنهى الله تعالى عن ذلك» « ٢ ».

و لكنه أيضاً تبرع و الخبران لا يشهدان به بل هما يدلان على عدم جواز الرجوع و الطلاق للضرر و أما أنه يعتبر فى هذا الطلاق الجماع فهما أجنيان عنه.

٣- ما عن جماعة منهم الشهيد الثانى و سيد المدارك و صاحب الجواهر و هو حمل نصوص المنع على الكراهة و أخبار الجواز على أصل الإباحة.

-
- (١) الوسائل باب ٣٤ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١.
- (٢) الوسائل باب ٣٤ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٦٦

و يشترط فى المحلل

و فيه: إن هذا الجمع و إن كان يتم بالنسبة إلى صحيح ابن الحجاج و موثق إسحاق بل قوله فى الموثق بعد قول الإمام خالف السنة قلت: فليس ينبغى لها ... الخ.

يشهد به فإنه يظهر منه أن إسحاق فهم من قول الإمام - عليه السلام -: (خالف السنة المستحب و الأولى و لكنه لا يتم بالنسبة إلى صحيح أبى بصير إذ لو جمع بين قوله - عليه السلام - فيه: (لم يكن طلاقه لها طلاقاً) مع قوله فى النصوص الأولى كانت التولية ثابتة لا ريب فى أن أهل العرف يرونهما متهافتين و لا يكون أحدهما قرينة على الآخر الذى هو الملاك فى كون الجمع عرفياً. و ما أفاده الشهيد الثانى من أنه لو لم يظهر الوجه فى الجمع لكان متعيناً حذراً من اطراح أحدهما رأساً غريب فإنه فى الخبرين المتعارضين لا بد من الرجوع إلى المرجحات و طرح أحدهما لا الجمع التبرعى. فالأظهر أنهما متعارضتان و الترجيح مع الطائفة الأولى لأنها المشهورة بين الأصحاب و لموافقتها للكتاب الدال على جواز طلاق الزوجه مطلقاً من غير اعتبار الجماع و هذه زوجه بعد الرجوع فلا إشكال فى الحكم.

المحلل و ما يعتبر فيه

إشارة

و تمام الكلام فى هذا الفصل بالبحث فى مسائل: الأولى: قد عرفت سابقاً أنه إذا وقعت الطلقات الثلاث مترتبة واجدة لجميع شرائط الصحة تحرم المطلقة على المطلق حتى تنكح زوجاً غيره.

و إنما الكلام فى المقام فيما يشترط فى المحلل و المعروف بين الأصحاب أنه

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٦٧

البلوغ

شروط أربعة:

أحدها: البلوغ

فلا- يكفى غير المراهق من الصبيان الذين لا- يلتذون بالنكاح و لا- يلتذ بهم قولاً واحداً بين المسلمين فضلاً عن المؤمنين كذا فى الجواهر.

و أما المراهق للبلوغ فالمشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة عدم الاكتفاء به.

و عن الشيخ - قده - فى المبسوط و الخلاف و الاسكافى و الشهيد الثانى فى المسالك: وقوع التحليل به لو وطئها.

و استدلل للأول: تارة: بانصراف إطلاق الآية: حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ «١» و ما شابهها من النصوص إلى الأفراد الشائعة المتعارفة دون الأفراد النادرة و لا ريب فى أن نكاح غير البالغ من أندر الفروض النادرة كما فى الحدائق.

و اخرى: بأنّ المعبر فى حصول التحليل ذوق العسيلة من الجانبين كما فى النصوص الآتية و هو لا يتحقق إلّا فى البالغ إمّا لأنّ المراد به

الانزال أو لأن ذلك هو الفرد الكامل من لذة الجماع كما في الجواهر.

و ثالثة: بظهور الكتاب و السنة في كون المحلل نكاح زوج آخر مستقل بالعقد خصوصاً و قد وقع في الآية بعد ذلك قوله: فَإِنْ طَلَّقَهَا* و من المعلوم أن الطلاق لا يصدر من غير البالغ كما فيها أيضاً.
و رابعة: بأصالة بقاء الحرمة.

و خامسة: بمكاتبة علي بن الفضل الواسطي قال: كتبت إلى الرضا- عليه السلام- رجل طلق امرأته الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فيترّوجها غلام لم يحتلم؟ قال- عليه السلام-: «لا حتى يبلغ»، فكتبت إليه: ما حدّ البلوغ؟ فقال- عليه السلام-:

(١) البقرة آية ٢٣٠.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٦٨
و الوطء

«ما أوجب على المؤمنين الحدود» (١).

و لكن يرد على الأول: ما تكرر منا في هذا الشرح من أن الانصراف الناشئ من كثرة فرد و ندره آخر لا يصلح منشأ لتقييد الإطلاق.
و يرد على الثاني: ما سيجيء من أن المراد بذوق العسيلة هو لذة الجماع و لا وجه للحمل على إرادة الفرد الكامل كما ستعرف.
و يرد على الثالث: منع ظهور الكتاب و السنة في ذلك فإنهما تدلان على أن الموجب لزوال الحرمة تزويج المطلقة زوجاً آخر و لم ينسب الفعل إلى الزوج حتى يدعى ظهورهما في استقلاله فيه.
و يرد على الرابع: أنه لا مورد للأصل مع وجود الدليل أمّا المطلق أو المقيّد.
أمّا الخامس: فهو متين و لا يرد عليه ما أورده الشهيد الثاني- قده- من ضعفه فأنه منجبر بالعمل قطعاً فلا إشكال في الحكم.
اعتبار الوطء في زوال الحرمة و

الثاني: الوطء

إجماعاً من المسلمين عدا سعيد بن المسيب فإنه اكتفى بالعقد.

و يشهد به جملة من النصوص كخبر أبي حاتم عن الإمام الصادق- عليه السلام- عن الرجل يطلق امرأته الطلاق الذي لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ثم تزوّجها رجل آخر و لم يدخل بها؟ قال- عليه السلام-: «لا حتى يذوق عسيلتها» (٢).

(١) الوسائل باب ٨ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٧ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٦٩

قبلاً

و خبر زرارة الإمام الباقر- عليه السلام-: «في الرجل يطلق امرأته تطليقة ثم يراجعها بعد انقضاء عدتها فإذا طلقها الثالثة لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فإذا تزوّجها غيره و لم يدخل بها و طلقها أو مات عنها لم تحل لزواجها الأول حتى يذوق الآخر عسيلتها» (١).
و صحيح محمّد بن قيس عنه- عليه السلام-: «من طلق امرأته ثلاثاً و لم يراجع حتى تبين فلا- تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فإذا

تزوجت زوجاً و دخل بها حلت لزوجها الأول» ٢.

و خبر أبي بصير عن الإمام الصادق - عليه السلام - في المطلقة التطليقة الثالثة:

«لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره و يذوق عسيلتها» ٣.

و النبى المشهور من الجانبين: «لا حتى تذوقى عسيلته و يذوق عسيلتك» ٤. و نحوها غيرها فلا إشكال فى اعتبار الدخول. إنما الكلام فى موارد:

١- هل يعتبر كون الوطء قبلاً أم يكفى الوطء دبراً؟ مقتضى إطلاق النصوص غير النبوى الثانى و لكن النبوى باعتبار قوله: «حتى تذوقى عسيلته» ظاهر فى الوطء قبلاً كما لا يخفى.

٢- هل يعتبر كون الوطء بحد يكون موجباً للغسل بغيوبة الحشفة أو مقدارها من مقطوعها أم لا يعتبر ذلك؟ الظاهر اعتباره: لعدم ذوق العسيلة من الجانبين بدون ذلك: ولأن ذلك مناط أحكام الوطء و الدخول فى كل مقام اعتبر فيه و ظاهرهم

(١) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٩.

(٢) الوسائل باب ٧ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢.

(٣) الوسائل باب ٣ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١٠.

(٤) المستدرک باب ٧ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٥ الجامع الصحيح ج ٣ ص ٤٢٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروماني)، ج ٢٢، ص: ٤٧٠

بالعقد الصحيح

الاتفاق عليه.

٣- هل يعتبر الإنزال أم لا؟ المشهور بينهم عدم اعتباره لإطلاق الأدلة. و استشكل جماعة فى ذلك منهم صاحب الجواهر نظراً إلى أنّ المعبر كما صرح به فى النصوص ذوق العسيلة من الجانبين و المراد به الإنزال أو لذّة الجماع المحمول على إرادة الكامل الذى لا يحصل إلّا بالإنزال.

و فيه: أنّ العسيلة التى ارید بها المعنى الكنائى ليس المراد بها الإنزال لأنّه نسب الذوق إلى عسيلة الآخر و من المعلوم أنّ إنزال كل منهما يوجب التذاذ نفسه لا- التذاذ الآخر فالمراد هو لذّة الجماع أى حتى يلتذ كل منهما بجماع الآخر و حملة على الفرد الكامل خلاف الإطلاق بل خلاف ظاهر كلمه الذوق و هو الاختبار الظاهر فى أنّه يكفى الذوق الذى هو فى الأصل اختبار الطعام و يعبر عنه فى الفارسي «بچشیدن».

و من المعلوم أنّ هذا يحصل بدون الإنزال قطعاً مع أنّه لو سلم اجمال نصوص الذوق فالمرجع هو إطلاق ما دل على الاكتفاء بالدخول من الآية و صحيح ابن قيس و غيرهما فالأظهر عدم اعتبار الإنزال.

[الثالث والرابع] اعتبار دوام [وصحته]

العقد الثالث: أن يكون ذلك بالعقد الصحيح فلا يكفى الوطء حراماً أو شبهه و لو بالعقد الفاسد بلا خلاف أجده فيه بل الإجماع بقسميه عليه كما فى الجواهر. و يشهد به مضافاً إلى النصوص الآتية فى عدم الاكتفاء بالعقد المنقطع و إلى ما دل عليه الكتاب و السنّة من اعتبار أن تنكح زوجاً غيره و هو لا يصدق فى هذه الموارد قطعاً حسن الفضيل عن أحدهما- عليهما السلام- عن رجل زوج عبده أمته ثم طلقها

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٧١

الدائم

تطليقتين يحل له أن يراجعها إن أراد مولاها؟ قال: «لا» قلت أ رأيت إن وطئها مولاها أ يحل للعبد أن يراجعها؟ قال - عليه السلام -: «حتى تزوج زوجاً غيره و يدخل بها فيكون نكاحاً مثل نكاح الأول» (١).

و نحوه خبر عبد الملك (٢) و صحيح الحلبي (٣).

و الرابع: أن يكون بالعقد الدائم فلا يكفي نكاح المتعة و لا يحصل به التحليل اتفاقاً نصاً و فتوى كما في الحقائق بل الإجماع بقسميه عليه كما في الجواهر.

و يشهد به جملة من النصوص كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما - عليهما السلام - عن رجل طلق امرأته ثلاثاً ثم تمتع فيها رجل آخر هل تحل للأول؟ قال - عليه السلام -: «لا» (٤).

و موثق هشام بن سالم عن أبي عبد الله - عليه السلام - في رجل تزوج امرأة ثم طلقها فبانت منه ثم تزوجها رجل آخر متعة هل تحل لزوجها الأول؟ قال - عليه السلام -:

«لا حتى تدخل فيما خرجت منه» (٥).

و خبر الصيقل عنه - عليه السلام - قال: قلت له: رجل طلق امرأته طلاقاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره فتزوجها رجل متعة أ تحل للأول؟ قال - عليه السلام -: «لا لأن الله تعالى يقول: فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا وَ المتعة ليس فيها طلاق» (٦). و نحوها خبر الصيقل الآخر (٧).

(١) الوسائل باب ٣٧ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ٣٧ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١ - ٣.

(٣) الوسائل باب ٣٧ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١ - ٣.

(٤) الوسائل باب ٩ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢.

(٥) الوسائل باب ٩ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٣.

(٦) الوسائل باب ٩ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٤ - ١.

(٧) الوسائل باب ٩ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٤ - ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٧٢

و كما يهدم الثلاث يهدم ما دونها

المحلل يهدم الطلقة و الثنتين كما يهدم الثلاث

و هل المحلل كما يهدم الثلاث يهدم ما دونها على وجه تكون المرأة لو رجعت إلى زوجها كما إذا لم تكن مطلقة و لا يحسب تلك الطلقة أو الطلقتان أم لا؟ قولان: المشهور بين الأصحاب هو الأول.

و عن الشيخ في الخلاف نسبة الثاني إلى بعض أصحابنا المتأخرين و اختاره صاحب الحقائق.

و عن المصنف في التحرير و سيد المدارك و المحقق السبزواري التردد في المسألة و في المسألة طائفتان من النصوص:

الاولى: ما يدل على الهدم كموثق رفاعه عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن رجل طلق امرأته حتى بانت منه و انقضت عدتها ثم تزوجت زوجاً آخر فطلقها أيضاً ثم تزوجها زوجها الأول أ يهدم ذلك الطلاق الأول؟ قال - عليه السلام -: «نعم» «١» و نحوه اخباره «٢» الاخر.

و خبر عبد الله بن عقيل قال: اختلف رجلان في قضية إلى علي - عليه السلام - و عمر في امرأة طلقها زوجها تطليقة أو اثنتين فتزوجها آخر فطلقها أو مات عنها فلما انقضت عدتها تزوجها الأول فقال عمر: هي علي ما بقي من الطلاق و قال أمير المؤمنين - عليه السلام -: «سبحان الله يهدم الثلاث و لا يهدم واحدة» «٣».

و موثق إسحاق بن جرير عن أبي عبد الله قال سأله بعض أصحابنا و أنا حاضر عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة ثم تركها حتى بانت منه ثم تزوجها الزوج الأول؟ فقال - عليه السلام -:

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١ - ٢٠ - ٤ - ١٣.

(٢) الوسائل باب ٦ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١ - ٢٠ - ٤ - ١٣.

(٣) الوسائل باب ٦ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٧٣

[...]

«نكاح جديد و طلاق جديد و ليس التطليقة الاولى بشيء هي عنده على ثلاث تطليقات مستأنفات» «١».

الثانية: ما يدل على عدم الهدم و هي نصوص كثيرة كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله - عليه السلام - عن رجل طلق امرأته تطليقة واحدة ثم تركها حتى مضت عدتها فتزوجت زوجاً غيره ثم مات الرجل أو طلقها فراجعها زوجها الأول؟ قال - عليه السلام -: «هي عنده على تطليقتين باقيتين» «٢».

و صحيح علي بن مهزيار: كتب عبد الله بن محمد الى أبي الحسن - عليه السلام - روى عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله - عليه السلام - في الرجل يطلق امرأته على الكتاب و السنة فتبين منه بواحدة فتزوج زوجاً غيره فيموت عنها أو يطلقها فترجع الى زوجها الأول إنهما تكون عنده على تطليقتين و واحدة قد مضت فكتب - عليه السلام -: «صدقوا».

و روى بعضهم: أنها تكون عنده على ثلاث مستقبلات و ان تلك التي طلقت ليست بشيء لأنها قد تزوجت غيره - فوقع - عليه السلام - بخطه: «لا» «٣».

و صحيح منصور عن الإمام الصادق - عليه السلام - في امرأة طلقها زوجها واحدة أو اثنتين ثم تركها حتى تمضي عدتها فتزوجها غيره فيموت أو يطلقها فيتزوجها الأول قال - عليه السلام -: «هي عنده على ما بقي من الطلاق» «٤».

و نحوه صحيح ابن مسكان عن محمد الحلبي عنه - عليه السلام - «٥» الى غير ذلك من النصوص و قد أنهاها في الحقائق الى سبعة.

(١) الوسائل باب ٦ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١٤.

(٢) الوسائل باب ٦ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٦.

(٣) الوسائل باب ٦ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٨.

(٤) الوسائل باب ٦ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٨ - ٩.

(٥) الوسائل باب ٦ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٨ - ٩.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٧٤

[...]

وقد حمل الشيخ - ره - الطائفة الثانية على أن الزوج الثاني لم يدخل بها، أو كان تزوجها متعة أو لم يكن بالغاً، فإن في جميع هذه المواضع لا يحصل التحليل كما تقدم ولا يخفى بعد الجميع كما صرح به جمع من الأساطين.

وعن كشف اللثام وعندي: أنه لا تعارض بينهما لاحتمال أن يراد بما في بعضها من كونها عنده على تطليقتين و واحدة قد مضت أنها تكون زوجة ويجوز له الرجوع إليها بعد التطليقتين، فيفيد العدم وأن المراد بمضى الواحدة انهدامها.

وفيه: أنه لا يصح هذا الحمل في صحيح الحلبي وابن مهزيار راجعهما بل وفي أكثرها، ولذلك قال صاحب الحقائق أنه يتعين تقديم عدم الهدم لأن من المرجحات عند التعارض الشهرة الروائية و موافقة الكتاب و موافقة الاحتياط و أصح السند و كون القائل الإمام المتأخر، و جميع هذه في نصوص عدم الهدم فإن أكثر روايات الهدم من رفاعه و ليس غيرها إلا خبر عبد الله بن عقيل و هو مقطوع فالراوى لروايات الهدم خصوص رفاعه، و أما روايات العدم فرواتها متعددون.

و مقتضى إطلاق الآية الكريمة الاحتياج إلى المحلل بعد الطلاق الثالث سواء تخلل نكاح زوج غيره أم لا، و موافقتها للاحتياط و أصح السند واضحة.

و أمّا كون القائل هو الإمام المتأخر فإن روايات الهدم مروية عن أبى عبد الله - عليه السلام - و من روايات العدم صحيح على بن مهزيار و هو مروى عن أبى الحسن الهادى - عليه السلام -.

ثم أورد على نفسه بأن روايات الهدم مخالفة للعامة فلا بد من تقديمها.

و أجاب عنه أولاً: بعدم ثبوت ذلك.

و ثانياً: بأن مخالفة العامة إنما تكون من المرجحات بعد فقد جملة من المرجحات منها الشهرة و صفات الراوى و موافقة الكتاب.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٧٥

[...]

و لكن يرد عليه:

أولاً: إن ما ذكره من أن مخالفة العامة من المرجحات بعد فقد جملة من المرجحات الآخر و ان كان حقاً، لكنه ينافى مسلكه من أول كتاب الطهارة الى هنا حيث أن بنائه على حمل النصوص التي لا معارض لها على التقية إذا وافقت العامة.

و ثانياً: إن ما ذكره من أن راوى روايات الهدم إنما هو رفاعه خاصة غير صحيح، فإن عبد الله بن عقيل يرويه عن أمير المؤمنين - عليه السلام - و ليس خبره مقطوعاً، و قد تقدم رواية إسحاق ابن جرير أيضاً.

و ثالثاً: إن كون القائل الإمام المتأخر من المرجحات غير ظاهر.

و رابعاً: إن الشهرة التي تكون أول المرجحات هي الشهرة الفتوائية لا الروائية فإنها التي توجب كون الخبر ممّا لا ريب فيه و إلا فالرواية التي يرويها الجميع و لا يعملون بها فيها ريب قطعاً. و من الواضح أن الشهرة الفتوائية على طبق روايات الهدم فيتعين تقديم تلك الأخبار.

أضف الى جميع ذلك أن النصوص الكثيرة الصحيحة التي هي بمرأى من الفقهاء و الأساطين و مسمع منهم، إذا أعرضوا عنها تسقط عن الحجية قطعاً، فلا إشكال في أن المعتمد روايات الهدم.

بقى في المقام فروع:

١- لا خلاف بين الأصحاب في حصول التحليل بالذمي كالمسلم لأنهم لم يذكروا من شروط المحلل الإسلام فلو كانت الزوجة كتابية و الزوج مسلماً بناء على ما هو

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٧٦

[...]

الحق من جواز تزويجها ابتداء، أو كان ذمياً فاسلم بعد التزويج، و طلقها ثلاثاً ثم تزوجها ذمياً يحصل التحليل، لإطلاق الأدلة من الكتاب و السنة.

٢- المشهور بين الأصحاب أنه يقبل قول المرأة إذا ادّعت أنها تزوّجت و مضت العدة و كان ذلك ممكناً في تلك المدة فيجوز للزوج الأول تزويجها، و في الجواهر بل لا أجد فيه خلافاً محققاً.

و استدلل له: تارة: بما عن المبسوط من أن في جملة ذلك ما لا يعلم إلّا منها كالوطئ و انقضاء العدة.

و اخرى: بما في الحقائق من انه من القواعد المقررة عندهم قبول قول من لا منازع له.

و ثالثة: بما عن الشهيد الثاني في المسالك قال: ربما مات الزوج أو تعذر مصادفته لغيبته و نحوها فلو لم يقبل منها ذلك لزم الإضرار بها و الحرج المنفيين.

و لكن يرد على الأول: أنه لا يقتضي تصديقها في غيرهما كالتزويج و الطلاق.

و يرد الثاني: أنه لم تثبت تلك القاعدة بنحو تشمل المقام بل الثابت خلافها ألا ترى أنه لم يتوهم أحد قبول قول كل من يخبر عن موضوع من الموضوعات الخارجية المترتبة عليها الأحكام بل اعتبروا فيه كونه ثقة، بل و التعدد و المقام من هذا القبيل فإنها تخبر عن موضوع متعلق بالزوج الأول و هو مكلف بتكليف تحريمي بالنسبة إليه فلا- وجه لقبول قولها، نعم بناء على ما ذكرناه من حجية خبر الواحد الثقة في الموضوعات في غير باب المرافعات الأظهر قبول قولها إذا كانت ثقة كما هو مفاد النص الخاص الآتي.

و يرد على الثالث: عدم لزوم الضرر و الحرج من المنع عن تزويج شخص خاص إياها.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٧٧

[...]

□

فالحق أن يستدل له مضافاً إلى ما عرفت: بصحيح حماد عن أبي عبد الله - عليه السلام -: في رجل طلق امرأته ثلاثاً فبانت منه فأراد مراجعتها فقال لها: إنني أريد مراجعتك فتزوجي زوجاً غيري فقالت له: قد تزوّجت زوجاً غيرك و حللت لك نفسك أ يصدق قولها و يراجعها و كيف يصنع؟ قال - عليه السلام -:

«إذا كانت المرأة ثقة صدقت في قولها» ١.

و هذا الخبر موافق للقاعدة التي أشرنا إليها فما في الجواهر من إلغاء الشرطية عن المفهوم لأنه لا مدخلة لوثاقة المدعى من حيث كونه كذلك في تصديقه، غير تام.

و يشهد به أيضاً: النصوص الدالة على تصديق النساء في عدم الزوج أو خلوها منه بموت أو نحوه كالصحيح المروي عن ميسر: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: القى المرأة في الفلاة التي ليس فيها أحد فأقول لها: أ لك زوج؟ فتقول: لا، فأتزوّجها؟ قال - عليه السلام -: «نعم هي المصدقة على نفسها» ٢ و نحوه خبر أبان بن تغلب عنه - عليه السلام - ٣.

و مورد هما و ان كان الاخبار عن عدم الزوج إلّا ان مقتضى إطلاق الجواب «هي المصدقة على نفسها» قبول قولها في التزويج أيضاً. فما، في الجواهر من أنّ قبول قولها في الخلو من الزوج لا يقتضى قبوله في حصول التزويج، في غير محله، لأنّ العبرة بعموم الجواب لا بخصوص المورد.

و هما صريحان في أنّها مصدقة و إن لم يعلم كونها ثقة، للتصريح في خبر أبان بأنّي لا آمن من أن تكون ذات بعل أو من العواهر. فيحمل صحيح حماد بقريتهما على استحباب الاجتناب ان لم تكن ثقة.

(١) الوسائل باب ١١ من أبواب اقسام الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٠ من أبواب المتعة حديث ١.

(٣) الوسائل باب ١٠ من أبواب المتعة حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٧٨

[...]

٣- إذا عينت المحلل فكذبها في اصل النكاح، فعن الشهيد الثاني احتمال تصديقها في التحليل و إن لم يثبت عليه موجب الزوجية لوجود المقتضى لقبول قولها مع تكذيبه و هو إمكان صدقها مع تعذر إقامة البينة على جميع ما تدعيه و مجرد إنكاره لا يمنع صدقها في نفس الأمر و عدمه.

و أورد عليه صاحب الحقائق: بأنّ قبول قولها إنّما هو حيث لا معارض لها في دعواها و إلّا كانت المسألة من قبيل مسالة المدعى و المنكر، و يجب فيها ما يجب ثمة و بعد ثبوت احد الأمرين يترتب عليه الحكم المناسب للمقام من التحليل و عدمه. و فيه: أنّ أعمال قواعد المدعى و المنكر إنّما هو بالنسبة إليها مع خصمها لا بالنسبة الى غيره، فلا ينافي ذلك قبول قولها بالنسبة الى غير الخصم فلا- مانع من الأخذ بإطلاق النصوص، مع أنّ التكذيب أعم منه إذ يمكن فرضه مع عدم الدعوى بل كان ذلك مجرد التكذيب لهما، فما أفاده الشهيد أظهر.

حكم اختلاف المحلل و المرأة في الإصابة و عدمها

٤- إذا اتفق المحلل و المرأة على الإصابة بعد دخول المحلل فلا كلام في أنّها تحل للزوج الأول، و ان كذبها فعن الشيخ في المبسوط أنّه يعمل الأول بما يغلب على ظنه من صدقها أو صدق المحلل.

و استدلل له: بأنّ الفرض تعذر البينة و الظن مناط الأحكام الشرعية غالباً فيرجع إليه.

و فيه: أنّه لا دليل على حجية الظن خصوصاً في الموضوعات فهو لا يغني عن الحق شيئاً.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٧٩

[...]

و في الشرائع و لو قيل يعمل بقولها على كل حال كان حسناً لتعذر إقامة البينة بما تدعيه، و عن القواعد أنّه الأقرب، و عن المسالك أنّه الأقوى.

و أورد عليهم صاحب الحقائق بما ذكره في الفرع السابق، و الجواب عنه ما عرفت.

و أورد عليهم صاحب الجواهر -ره- بأنّ كلّما منهما يؤتمن عليه و لذا يصدق كل منهما فيه مع عدم معارضة الآخر و مع التعارض

يشكل ترجيح أحدهما على الآخر من دون مرجح.

وفيه: أنّ مقتضى إطلاق النصوص قبول قولها في حصول التحليل و هذا لا ينافي عدم قبول قولها في وجوب تمام المهر على الثاني فليكن في ذلك القول قول المحلل، فإن قيل إنّ النصوص غير متعرضة لتصديقها في دعوى الوطء.

قلنا: أولاً: أنّ مقتضى إطلاق قوله هي المصدقة في نفسها ذلك.

و ثانياً: أنّه يستفاد قبول قولها في ذلك ممّا دلّ على قبول قولها في شرطه و هو انقضاء العدة و سببه و هو الزوجية، مع أنّه يمكن ان يقال مع فرض خلائه بها يشمله النصوص «١» الدالة على أنّ خلائه بها دخول الموجب لثبوت تمام المهر كما مر في محله.

٥- لو وطئها المحلل وطاً محرماً شرعاً كالوطئ في حال الإحرام أو في الصوم الواجب أو في حال الحيض فهل يحصل التحليل كما هو المشهور بين الأصحاب ام لا كما عن الشيخ و ابن الجنيد.

وجهان: أظهرهما الأول لأنّه لم يعلق الحلية إلّا على العقد الدائم الصحيح و الدخول، و أمّا اعتبار حلية الدخول و جوازه فلا يدل عليه دليل: و مقتضى إطلاق الأدلة عدم اعتبارها.

(١) الوسائل باب ٥٥ من أبواب المهور.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٨٠

[...]

و استدل لما ذهب إليه الشيخ: بأنّ التحريم معلوم و لا دليل على أنّ هذا الوطء محلل، و بنصوص «١» ذوق عسيلتها لأنّها ظاهرة في الذوق المباح لأنّ النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) لا يبيح المحرم، و بأنّه محرم عليه هذا الوطء و النهي يدل على فساد المنهى عنه، و بأن الإباحة تعلقت بشرطى النكاح و الوطء، ثم إنّ النكاح إن كان محرماً لا يحلل للأول و كذلك الوطء.

و في الجميع نظر:

أمّا الأول: فلأنّ إطلاق الأدلة يدل على كونه محللاً.

و أمّا الثاني: فلأنّنا لا ندعى إباحة ذلك الوطء حتى يقال أنّ النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) لا يبيح المحرم بل ندعى أنّه حرام محلل للزوجة على الزوج الأول، و تلك النصوص لا تتضمن الأمر بذوق العسيلة كي يقال أنّ النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) لا يأمر بالمحرم بل متضمنه لحكم وضعي و هو الحلية على فرض ذوق العسيلة، و ترتب احكام وضعيّة على افعال محرمة كايقاب الغلام بالنسبة إلى حرمة أمّه و غيرها، و الزنا بالنسبة إلى بعض من ينتسب بها و ما شاكل غير عزيز.

و أمّا الثالث: فلأنّ النهي لا يدل على الفساد في غير العبادات.

و أمّا الرابع: فلمنع اعتبار جواز النكاح تكليفاً بل المعتبر صحته لا إباحته مع أنّ اسراء ذلك لو ثبت فيه الى الوطء قياس لا نقول به.

فالأظهر أنّه موجب لحصول الحلية و أولى من ذلك في حصول الحلية ما لو وطئها في ضيق وقت الصلاة فإنّه حينئذ لا يكون منهيّاً عنه، و على فرضه يكون نهياً عرضياً لا استقلالياً.

(١) الوسائل باب ٧ من أبواب اقسام الطلاق.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٨١

[...]

الرجعة تقع بالقول والفعل

إشارة

المسألة الثانية: في الرجعة، و هي بفتح الراء افصح، و لغة المرأة من الرجوع و اصطلاحاً رد المرأة الى النكاح السابق، و لا خلاف بين المسلمين في مشروعيتها.

و يشهد بها من الكتاب قوله تعالى: وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا «١» اى بردهن إلى النكاح و الرجعة فيهن إن أرادوا بها الإصلاح لا- المضاربة بهن و قوله تعالى: فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ «٢» و الإمساك بالمعروف الرجعة و حسن المعاشرة، و التسريح بإحسان التليقة الثالثة بعد المراجعة، كما في الخبر و قوله تعالى: وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ * «٣» اى قاربن بلوغ الأجل فَأَمْسَكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ * اى راجعوهن بقصد المعاشرة بالمعروف، أَوْ سَرَّحُوهُنَّ اى خلوهن حتى تنقضى عدتهن، و لَا تُمَسِّكُوهُنَّ ضِرَاراً اى لا تراجعوهن بقصد الإضرار بهن من غير رغبة فيهن.

ففى خبر الحلبي عن الإمام الصادق- عليه السلام- عن قوله تعالى: وَلَا تُمَسِّكُوهُنَّ الْخ قال- عليه السلام-: «الرجل يطلق حتى إذا كادت ان يخلو أجلها راجعها ثم طلقها يفعل ذلك ثلاث مرات فنهى الله عز و جل عن ذلك» «٤». و نحوه خبر الفضلاء عن الإمامين الصادقين- عليهما السلام- «٥».

و أما النصوص الدالة عليها فهي مستفيضة بل متواترة معنى، سيأتى جملة منها، و تمام الكلام فى هذه المسألة بالبحث فى جهات:

(١) البقرة آية ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣١.

(٢) البقرة آية ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣١.

(٣) البقرة آية ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣١.

(٤) الوسائل باب ٣٤ من أبواب اقسام الطلاق حديث ٢.

(٥) الوسائل باب ٣٤ من أبواب اقسام الطلاق حديث ٣.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٨٢

و تصح الرجعة نطقاً و فعلاً

١- لا إشكال و لا خلاف فى أنه تصح الرجعة نطقاً كقوله: راجعتك و ارتجعتك مطلقاً أو مع اضافة قوله: الى نكاحي، و نحو ذلك من الألفاظ الدالة على إنشاء المعنى المزبور بأنفسها أو مع القرائن كانت الدلالة بالصراحة أو بالكناية على حسب غيرها من المعانى التى يراد ابرازها بالألفاظ الدالة عليها.

و يعتبر فيها قصد المعنى، و إلّا فلو تلفظ بأحد هذه الألفاظ سهواً أو غلطاً أو فى حال النوم و ما شاكل لا يتحقق الرجعة لأنها من الامور الاعتبارية و المنشآت كانت من قبيل الايقاع و أقسامه، أم من حقوق المطلق، فلا معنى لتحقيقها بدون القصد.

فما عن الروضة بعد ذكر الألفاظ الصريحة من أنه لا يفتقر الى نية الرجعة لصراحة الألفاظ، اريد به: أنه لا يحتاج إلى مزيد من قصد مدلول اللفظ الصريح، و لذا قال بعد ذلك و قيل يفتقر إليها فى الأخيرين، اى رددتك و أمسكتك لاحتمالهما غيرها كالامساك باليد و فى البيت و نحوه، و هو حسن.

و كذا لا- خلاف فى أنها تصح فعلاً كالوطئ و التقبيل و اللمس بشهوة أو بدونها و نحو تلكم، إنما الخلاف فى أنه هل يعتبر فى

حصولها بالفعل قصد الرجعة فلا عبرة به سهواً أو غفلة أو مع قصد عدم الرجعة أو مع عدم قصد الرجعة كما في الرياض و الحداثق، أم لا يعتبر ذلك كما عن ظاهر المصنف - ره - في القواعد و المحقق في الشرائع.

و عن صريح التحرير أنه لا حاجة إلى نية الرجعة إذا تحقق القصد إلى الفعل بالمطلقة و إن كان ذاهلاً عن الرجعة بل عن كشف اللثام احتمال ذلك حتى مع نية خلافها.

أقول: مقتضى القاعدة هو اعتبار قصد الرجوع فإن الرجوع أمر وجودي اعتباري يؤثر في رفع أثر الطلاق و لا معنى لتحقيقه من دون قصد.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٨٣

[...]

و قد استدلل لعدم اعتباره:

تارة: بأنها ما دامت في العدة زوجة كما في النص الآتي، فله أن يفعل بها ما شاء و إن لم يقصد الرجوع فالأفعال بأنفسها رجوع و إن لم يقصد بها ذلك لا دالة عليه كما في الجواهر.

و اخرى: بإطلاق النص و هو صحيح محمد بن القاسم، قال أبو عبد الله - عليه السلام -: «من غشى امرأته بعد انقضاء العدة جلد الحد و إن غشيها قبل انقضاء العدة كان غشيانه إياها رجعة لها» (١).

و لكن يرد على الأول: أن غاية ما يثبت بما افيد إباحة الأفعال من قبيل الوطء و غيره لا كونها رجوعاً مانعاً عن تأثير الطلاق في البيونة بمضى العدة، و أما النص فهو يدل على ذلك إلا أنه مختص بالوطء و يدل على أنه بدون قصد الرجوع رجعة و التعدى إلى غيره من الأفعال يتوقف على وجود دليل، اللهم إلا أن يتمسك بعدم القول بالفصل، و يمكن أن يقال: إن حقيقة الرجوع الذي جعل موضوعاً للحكم لها معنى عام شامل لإنشاء العود الى النكاح أو ترتيب أثر من آثار الزوجية فيكون الوطء مثلاً بنفسه رجوعاً لأنه اثر من آثار الزوجية، و عليه فكل فعل من الأفعال التي يكون جوازها معلقاً على الزوجية إذا وجد عن قصد الى ذلك الفعل لا ما لو صدر بلا قصد أو بظن أنها غير المطلقة يكون بنفسه مصداقاً للرجوع لا أنه دال عليه إلا أن يقال: إن المتيقن من الرجوع الموضوع للأحكام رد النكاح و فسخ الطلاق.

و على كل حال الوطء بنفسه رجوع مطلقاً.

و بذلك يظهر، ما في ما أفاده الشهيد الثاني - ره - من أنه لو وقع الوطء بقصد عدم الرجوع أو مع عدم قصد الرجوع فعل حراماً لانفساخ النكاح بالطلاق و ان كان

(١) الوسائل باب ٢٩ من أبواب حد الزنا حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٨٤

[...]

رجعياً لأن فائدة الرجعي جواز الرجوع فيه لإبقائه بحاله و إلا لم تبين بانقضاء العدة - إلى أن قال - ثم إن لم يراجعها فعليه مهر المثل لظهور أنها بانت بالطلاق.

فأنه يرد عليه: أولاً: أن النص دل على أن الوطء بنفسه رجعة فلا يكون حراماً و لا موجباً لثبوت مهر المثل.

و ثانياً: إنه في خبر محمد بن مسلم عن الإمام الباقر - عليه السلام -: «هي امرأته ما لم تنقض العدة» (١) و نحوه غيره.

و هي تدل على جواز ترتيب آثار الزوجية منها الوطء، كما أن بقیة أحكام الزوجية مترتبة عليها ما دامت في العدة، كوجوب النفقة و السكنى، و عدم جواز تزويج اختها، و عدم جواز تزويج الخامسة إن كانت هي احدى الأربع، و ثبوت الرجم إن زنت و ما شاكل من الأحكام، و بالجملة دلت النصوص على أنها زوجة ما لم ينقض العدة و أن بانقضائها تبين فلا يكون وطئها حراماً و لا موجباً لثبوت مهر المثل.

انكار الطلاق رجوع

٢- المشهور بين الأصحاب أنه لو أنكر الزوج الطلاق في العدة كان ذلك رجعة، و عن غير واحد دعوى الإجماع عليه. و استدل له المحقق في الشرائع: بأنه يتضمن التمسك بالزوجية، و عن الشهيد الثاني الاستدلال له: بأنه أبلغ من الرجعة بألفاظها المشتقة منها لدلائلها على رفعه في غير الماضي و دلالة الإنكار على رفعه مطلقاً. و أورد عليهما: بأن الرجعة مترتبة على الطلاق و تابعة له و انكاره يقتضي انكار

(١) الوسائل باب ١٣ من أبواب اقسام الطلاق حديث ٦.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٨٥

[...]

التابع فلا يكون رجعة و إلا لكان الشيء سبباً للنقيضين.

و فيه: أن حقيقة الرجوع إنما هي التمسك بالزوجية و قصد إبقائها، و هي كما تتحقق بانشاء الرجوع و بفسخ الطلاق و ايجاد المانع عن تأثيره كذلك تتحقق بدعوى أنها زوجته و انكار الطلاق معناه ذلك.

فليس الرجوع مطلقاً تابعاً للطلاق فلا يكون انكاره انكار الرجوع بل هو مصداق الرجوع.

و يشهد للحكم مضافاً إلى ذلك صحيح أبي ولاد عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: سألته عن امرأة ادّعت على زوجها أنه طلقها تطليقة طلاق العدة طلاقاً صحيحاً يعني على طهر من غير جماع و أشهد لها شهوداً على ذلك ثم أنكر الزوج بعد ذلك؟ فقال - عليه السلام -:

«إن كان انكار الطلاق قبل انقضاء العدة فإن انكاره للطلاق رجعة لها، و إن كان أنكر الطلاق بعد انقضاء العدة فإن على الإمام أن يفرق بينهما بعد شهادة الشهود بعد أن تستحلف أن انكار الطلاق بعد انقضاء العدة و هو خاطب من الخطاب» (١).

ثم إن مقتضى إطلاق النص، بل ما ذكرناه من أن انكار الطلاق لكونه تمسكاً بالزوجية بنفسه رجعة، أنه يحصل الرجعة به و لو مع ظهوره أن الباعث عليه عدم التفطن إلى وقوع المنكر و لو ذكره لم يرجع.

فما في الرياض: من أنه مشكل للقطع بعدم قصد الرجعة حينئذ و هو معتبر إجماعاً، و تنزيل النص على ذلك بعيد لبعده شموله لمثل ذلك، غير تام، فإن قصد بقاء الزوجية قصد للرجوع لما عرفت من أن حقيقته قصد إبقاء الزوجية.

(١) الوسائل باب ١٤ من أبواب اقسام الطلاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٨٦

و لا يجب فيها الاشهاد

لا يجب الاشهاد في الرجعة ٣- لا خلاف ولا اشكال في أنه لا يجب فيها الإشهاد بل هو مستحب لدلالة جملة من النصوص عليه، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله - عليه السلام - في الذي يراجع ولم يشهد قال - عليه السلام -: «يشهد أحب إلى ولا أرى بالذي صنع بأساً» (١).

و صحيح الفاضلين زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر - عليه السلام -: «إنَّ الطلاق لا يكون بغير شهود و إنَّ الرجعة بغير شهود رجعة، و لكن ليشهد بعد فهو أفضل» (٢). و نحوهما غيرهما.

٤- رجعة الأخرس بالفعل، و بالإشارة الدالة على المراجعة، كما في غيره، و فيه في سائر عقود و إيقاعاته. و ما قيل من أنَّ الصدوقين ذهبا إلى اختصاص ذلك بأخذ القناع عن رأسها، واضح الفساد لعدم دليل عليه، و ما في النافع: و في رواية يأخذ القناع مضافاً إلى عدم عثور الأساطين عليها (٣).

يرد عليه: أنها لا تدل على الحصر فلا تنافي مع إطلاق الأدلة، فلا إشكال في الحكم.

٥- نسب الشهيد الثاني إلى الشيخ و أتباعه و المتأخرين أنه إن قال: راجعتك إذا

(١) الوسائل باب ١٣ من أبواب اقسام الطلاق حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب اقسام الطلاق حديث ٣.

(٣) نعم في رسالته ابن بابويه الى ولده: إذا أراد مراجعتها كشف القناع عنها يرى انها قد خلت و نحو ذلك في كتاب المقنع لابنه.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٨٧

[...]

شئت أو ان شئت لم يصح، و لو قال شئت، و في الشرائع فيه تردد.

و لكن حيث عرفت في الطلاق و في النكاح أنه لا دليل على مبطلية التعليق للعقود و الإيقاعات إلّا الإجماع و النص في بعض الموارد، و المتيقن من الإجماع غير الرجعة التي لا- يعتبر فيها سوى التمسك بالزوجية و لا يشترط فيها الإنشاء و الإيقاع، و النص مفقود فيها، فالأظهر هو الصحة.

٦- و لو طلقها رجعيّاً ثم راجعها في الإ-حرام جاز لأنَّ الزوجة لم تخرج عن زوجيته بالطلاق، فالرجوع لا يكون ابتداء النكاح كي لا يجوز في حال الإحرام.

٧- و لو طلقها رجعيّاً فارتدت فراجع، فالمشهور بين الأصحاب عدم صحة الرجعة، و تردد فيها المصنف - ره - و المحقق و غيرهما. و عن المسالك بناء المسألة على أنَّ الطلاق رافع لحكم الزوجية رفعاً مترزلاً يستقر بانقضاء العدة أو أنَّ خروج العدة تمام السبب في زوال الزوجية.

و تحقيق القول أنه بعد ما عرفت في هذا المبحث من أنَّ المطلقة لا تخرج عن حبال الزوج بالطلاق بل الجزء الأخير للسبب هو انقضاء العدة، و أنَّ الرجوع ليس تجديدًا للنكاح بل هو مانع عن تأثير الطلاق في البينونة، و بعد ما عرفت في مبحث ارتداد الزوجة أنها إنَّما تخرج بالارتداد عن الزوجية إذا لم تسلم في العدة و إلّا فلا تخرج به عنها، لا بد من البناء على صحة الرجوع مراعاة بالإسلام، فإنَّ أسلمت صحت الرجعة، و إلّا انكشف عدم صحتها كما لا يخفى.

و بذلك يظهر حكم ما لو فرض ارتداد الزوج عن ملة، و لعل ما عن القواعد من أنَّ الأقرب جواز الرجوع يرجع إلى ما ذكرناه، و إلّا فمع عدم إسلامه، أو إسلامها في العدة يظهر مصادفة الرجعة محلاً غير قابل للرجوع لانفساخ النكاح الكامل فضلاً عن علقته، و لذا تبين منه لو لم تكن مطلقة.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٨٨

و يقبل قول المرأة فى انقضاء العدة بالحيض

و دليل صحة الرجوع إنما يدل عليها مع انحصار سبب الفسخ فى الطلاق لامع فرض حصول سبب آخر له.

قبول قول المرأة بانقضاء العدة

٨- و المعروف بين الأصحاب أنه يقبل قول المرأة فى انقضاء العدة بالحيض فى زمان يمكن فيه ذلك و أقله ستة و عشرون يوماً و لحظتان، احدهما: بعد وقوع الطلاق، و الاخرى: للخروج عن العدة أو لتحقق الطهر الثالث.

و تصوير ذلك: أن يطلق و قد بقى من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثلاثة أيام ثم تطهر أقل الطهر عشرة أيام، ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر عشرة أيام ثم تحيض، و قد يتفق الأقل نادراً بثلاثة و عشرين يوماً و ثلاث لحظات بأن يطلقها بعد الوضع و قبل رؤية دم النفاس المعدود بحيضه، و لا حد لأقله بلحظة، ثم تطهر عشرة ثم تحيض ثلاثة ثم تطهر عشرة ثم ترى الحيض لحظة.

و يشهد لقبول قولها فيه صحيح زراة أو حسنه عن أبى جعفر - عليه السلام -: «الحيض و العدة للنساء إذا ادعت صدقت» (١).

و صحيحه الآخر عنه - عليه السلام -: «العدة و الحيض إلى النساء» (٢).

و خبر الطبرسى عن أبى عبد الله - عليه السلام - فى قوله تعالى: **وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ** قال: «قد فوض الله إلى النساء ثلاثة أشياء: الحيض و الطهر و الحمل» (٣).

(١) الوسائل باب ٢٤ من أبواب العدد حديث ١.

(٢) الوسائل باب ٤٧ من أبواب الحيض حديث ٢ كتاب الطهارة.

(٣) الوسائل باب ٢٤ من أبواب العدد حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٨٩

[...]

ثم إن مقتضى إطلاق النصوص عدم الفرق بين دعوى المعتادة و غيرها، و بين المتهمه و غيرها.

و عن الشهيد فى المعة: عدم قبول دعوى غير المعتادة من المرأة إلا بشهادة أربع نساء مطلعات على باطن أمرها.

و فى الجواهر: و لم نعثر إلا على المرسل عن أمير المؤمنين - عليه السلام - أنه قال فى امرأة ادعت أنها حاضت فى شهر واحد ثلاث حيض: «أنه يسأل نسوة عن بطانتها هل كان حيضها فيما مضى على ما ادعت، فإن شهدن، صدقت و إلا فهي كاذبة».

و فيه: إنه ليس مرسلًا بل رواه «١» الشيخ باسناده عن أحمد بن محمد عن البرقى عن النوفلى عن السكونى عن جعفر عن أبيه عن أمير المؤمنين - عليه السلام - و ليس فى السند من يتوقف فيه سوى السكونى و النوفلى، و قد ذكرنا فى هذا الشرح فيما تقدم أنهما موثقان، فالرواية مسندة معتبرة.

و به يظهر أن ما فى الرياض و عن المسالك: من أنها ضعيفة السند فى غير محله.

و فى الحدائق: أنها معارضة بما هو أكثر عددًا و أصح سندًا و أصرح دلالة، فيتعين حملها على المتهمه.

و فيه: أنه لا تعارض بينهما فإن هذا الخبر أخص من ما تقدم فلا يلاحظ المرجحات بل يقدم هذا و دعوى أصرح الدلالة، غير ظاهرة.

و عن الشيخ فى كتابى الأخبار حمله على المتهمه جمعاً بين الأخبار، و لكنه تبرعى بل مقتضى حمل المطلق على المقيّد تقديم الخبر

على تلك النصوص و تقييد إطلاقها به كما فعله الشهيد -ره-.

(١) الوسائل باب ٢٣ من أبواب الشهادات حديث ٣٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٩٠

[...]

فإن قيل: إنه ليس في الخبر تصريح بأربع نساء.

قلنا: إنه متضمن لتكليف نسوة من بطانتها و أقل الجمع ثلاثة، و حيث إنه في باب الشهادة لم نر مورداً اكتفى فيه بثلاث نساء فيقال باعتبار الأربع، و لكن الذي يوجب التوقف في الحكم إعراض الأصحاب عن هذا الخبر و عدم عملهم به حتى قال سيد المدارك: إن العموم مقطوع به في كلام الأصحاب، و لذلك لا بأس بحمل الخبر على الاستحباب و الأولوية، فللحاكم أن يحكم بما تدعيه و إن كانت غير معتادة، و له أن يستظهر بطلب نسوة تشهد لها بذلك، و إن كان ميزانه الحكم لها مع فرض عدم من يشهد لها، بل و مع من يشهد بأن عاداتها على خلاف ما ذكرت لإمكان اختلاف العادة، و أيضاً لا فرق في قبول دعواها بين أن يكون لها مقابل و راد لدعواها و بين ما لو لم يكن، فإن مقتضى إطلاق النصوص قبول دعواها مطلقاً.

و يمكن أن يخصص الحكم بغير المتهمه لعموم العلة في النصوص «١» الدالة على أنه لو خلا الرجل بالمرأة و ادعت عدم الوطء لا يقبل قولها إذا كانت متهمه، بأنها تريد أن تدفع العدة عن نفسها، اللهم إلا أن يقال إنها في مورد يكون قولها خلاف الظاهر لا مطلقاً و ليس دعواها فيه انقضاء العدة بل عدم الدخول و عدم سماع قولها في ذلك الباب، لا يلزم عدم سماعه في هذا الباب.

و لو ادعت انقضاء العدة بالأشهر و لم يكن تاريخ الطلاق معلوماً ليرجع إلى الحساب.

فقد صرح جماعة منهم المحقق في الشرائع و الشهيد الثاني و غيرهما بأنه لا يقبل قولها و كان القول قول الزوج.

و استدلل له: بأن مرجع هذا الاختلاف في الحقيقة إلى الاختلاف في زمان إيقاع

(١) الوسائل باب ٥٥ من أبواب المهور.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٩١

[...]

الطلاق فالقول قوله كما يقدم قوله في أصله، و بأنه مع دعوى بقاء العدة يدعى تأخر الطلاق و الأصل فيه معه لأصالة عدم تقدمه في الوقت الذي تدعيه.

و اورد على ذلك: بأن الأصلين و إن كانا في أنفسهما جاريين لكن لو بنى على العمل بالأصل في مقابل إطلاق النص كان اللازم العمل بأصالة عدم انقضاء العدة و البقاء على الزوجية في الفرع السابق أيضاً.

و أجاب عنه سيد الرياض بأن الأصل هنا ليس أصالة عدم الانقضاء بل أصالة عدم تقدم الطلاق فلا وجه للنقض أصلاً.

أقول: إن كان الإيراد أن نفس ذلك الأصل الجارى في ذلك الفرع يجرى في هذا الفرع كان الجواب متيناً، و لكن أساس الإيراد أنه لا يعتنى بالأصل في مقابل إطلاق النص، و عليه فلا فرق بين هذا الأصل و أصالة عدم انقضاء العدة، فالأظهر قبول قولها، لإطلاق النصوص.

و لو ادعت انقضاء العدة بالوضع صدقت مع الإمكان بلا خلاف و لا تكلف بالبينه و لا بإحضار الولد.

و عن القواعد تصدق حتى لو ادّعت الانقضاء بوضعه ميتاً أو حيّاً، ناقصاً أو كاملاً.

و يشهد به: إطلاق النصوص المتقدمة خصوصاً إطلاق قول الامام الصادق - عليه السلام -: تفويض الله تعالى لها الحمل، الذي منه هذا.

و لو ادّعت ولادة ولد تام في أقل من ستة أشهر و لحظتين: لحظة لإمكان الوطء و لحظة للولادة، فعن المسالك إنّه لا يقبل قولها لعدم إمكانه.

و عن القواعد قبول قولها و الظاهر أنّ الثاني أقرب لأن مقتضى إطلاق النصوص قبول قولها في أصل الوضع، و لا ينافيه عدم إمكان خصوص ما تدّعيه بعد فرض إمكان

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٩٢

[...]

أصل الوضع و كون الولد ناقصاً فلا وجه للتقييد بالإمكان في خصوص ما تدّعيه، و لذا لم يقيد أصحاب بذلك.

و لو ادّعت الحمل و أنكر الزوج، فالمعروف بين الأصحاب أنّ القول قوله و إن أحضرت ولداً فأنكر ولادتها له.

و استدل له: بإمكان إقامة البينة فلا يقبل مجرد قولها فيه.

و فيه: أنّ مقتضى إطلاق النصوص المتضمنة تفويض الحمل لها و أنّ العدة إليها هو قبول قولها في الحمل منه و انقضاء العدة بوضعه.

و دعوى اختصاصها بما إذا كانت حقيقة العدة معلومة أنّها بالوضع أو بالأشهر أو بالأقراء دون ما إذا تداعيا في حقيقتها، ممنوعة لعدم القرينة عليه، فإن ثبت الإجماع و إلّا فالقول قولها.

و لو ادّعت بقاء العدة و أنكره الزوج للتخلص من النفقة مثلاً، فالقول قولها لإطلاق النصوص.

ادّعاء الزوج الرجوع في العدة

٩- إذا ادّعت المرأة انقضاء العدة فصدقها الزوج أو كان الانقضاء معلوماً، و لكن ادّعى الزوج الرجعة قبل ذلك بالقول أو الفعل و لم تصدقه المرأة و ادّعت عدمها أو عدم العلم، فإن أقام بينة على ذلك قبل قوله و إلّا فلا من غير فرق بين ما لو تزوّجت المرأة بعد انقضاء العدة و عدمه.

أمّا قبول قوله مع إقامة البينة: فثبتت زوجيتها بها كثبتت سائر الموضوعات بها و للنصوص الخاصة كحسن المرزبان، قال: سألت أبا الحسن الرضا - عليه السلام - عن رجل قال لامرأته: اعتدى فقد خليت سبيلك ثمّ أشهد على رجعتها بعد ذلك بأيام ثمّ غاب

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٩٣

[...]

عنها قبل أن يجامعها حتى مضت لذلك أشهر بعد العدة أو أكثر فكيف تأمره؟ قال - عليه السلام -: «إذا أشهد على رجعتي فهي زوجته» (١).

و خبر الحسن بن صالح قال: سألت جعفر بن محمد - عليه السلام - عن رجل طلق امرأته و هو غائب في بلدة أخرى و أشهد على طلاقها رجلين، ثمّ إنّه راجعها قبل انقضاء العدة و لم يشهد على الرجعة، ثمّ إنّه قدم عليها بعد انقضاء العدة و قد تزوّجت فأرسل إليها: إنّي قد كنت راجعتك قبل انقضاء العدة و لم أشهد فقال - عليه السلام -: «لا سبيل له عليها لأنّه قد أقرّ بالطلاق و ادّعى الرجعة بغير بينة فلا سبيل له عليها» الحديث (٢). و نحوهما غيرهما.

و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين علمها بالرجعة و عدمه، فما عن بعض المحدثين من اشتراط صحة الرجعة بعلمها بها فمع عدمه لا تصح، لخبر محمد بن قيس عن الإمام الباقر - عليه السلام - في حديث: «و إن تزوّجت قبل أن تعلم بالرجعة التي أشهد عليها زوجها فليس للذي طلقها عليها سبيل و زوجها الأخير أحق بها» (٣). واضح البطلان لمعارضه الخبر لما تقدم المرجوح بالنسبة إليه لوجوه غير خفية. و أمّا عدم قبول قوله بدون البينة، فلخبر الحسن المتقدم، و لأصالة عدم مقتضى لانفساخ الطلاق الذي هو سبب البينة، الحاكمه على أصالة بقاء الزوجية بناء على ما هو الحق من أنّها زوجة ما دامت في العدة. و لو راجعها فادّعت هي بعد اعترافها بتحقيق الرجعة انقضاء العدة قبل الرجعة

(١) الوسائل باب ١٥ من أبواب اقسام الطلاق حديث ١.

(٢) الوسائل باب ١٥ من أبواب اقسام الطلاق حديث ٣.

(٣) الوسائل باب ١٥ من أبواب اقسام الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٩٤

و يكره طلاق المريض، و يقع، لكن ترثه المرأة و إن كان بائناً إلى سنة ما لم يمّت بعدها و لو بلحظة أو تتزوج هي

فالرجعة واقعة في غير محلها، فالمصرح به في جملة من الكلمات أنّ القول قول الزوج إذ الأصل صحة الرجعة فقول مدّعيها حينئذ يقدم على قول مدّعى الفساد، و لكن الأظهر تقدم قولها لإطلاق نصوص أنّ العدة إليها. و دعوى أنّها تدل على أنّ نفس العدة إليها انقضاء أو بقاء، و لا تدل على أنّ أحوالها إليها، و في المقام لا خلاف في انقضاء العدة إنّما الخلاف في أنّ الانقضاء كان قبل الرجعة أو بعدها فذلك ليس إليها. مندفعه: بأن مقتضى إطلاق الأخبار أنّ أمر العدة إليها مطلقاً حتى بالنسبة إلى أحوالها. فإن قيل: إنّ اعترافها بالرجعة يقتضى الحكم عليها بها لأصالة الصحة. قلنا: أنّها تعترف بالرجعة الفاسدة لا الصحيحة و لا القابلة لكل منهما فلا اثر لاعترافها و لا ينافي ما تقدم. بل يمكن الاستدلال بعموم العلة في خبر الحسن المتقدم لأنه قد أقر بالطلاق و ادّعى الرجعة بغير بينة فلا سبيل له عليها، فإنّ المراد بالرجعة فيه الرجعة الصحيحة فإطلاقه يشمل المقام. و بذلك يندفع ما يقال إنّّه في مورد عدم ثبوت الرجعة و هي في المقام ثابتة فإنّ الذي ثبت ليس هو الرجوع الصحيح و ثبوت الجامع بين الصحيح و الفاسد كالعدم.

طلاق المريض

إشارة

المسألة الثالثة: في طلاق المريض، و قد طفحت كلماتهم بأنّه يكره طلاق

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٩٥

أو يبرأ من مرضه، و هو يرثها في الرجعي في العدة

المريض و يقع و لكن ترثه المرأة و إن كان بائناً الى سنة ما لم يمت بعدها و لو بلحظة أو تتزوج هي أو يبرأ من مرضه و هو يرثها فى الرجعى فى العدة و تحقيق الكلام فى هذه المسألة يقتضى البحث فى فروع:

١- المشهور بينهم كراهة طلاق المريض زيادة على كراهة أصل الطلاق.

و فى الجواهر بل لم يتحقق الخلاف فى ذلك و إن حكى التعبير بلفظ لا- يجوز عن المقنعة و التهذيب، و لا- يجوز طلاق يقطع الموارثة بينهما عن الاستبصار إلّا أنّه يمكن إرادتهما من ذلك الكراهة. □

و الأصل فى هذا الحكم أخبار لاحظ موثق عبيدة بن زرارَةَ عن أبى عبد الله- عليه السّلام:- «لا يجوز طلاق المريض و يجوز نكاحه» (١).

و موثق زرارَةَ عنه- عليه السّلام:- (ليس للمريض أن يطلق و له أن ينكح) (٢).

و صحيحه الآخر عن أحدهما- عليهما السّلام:- (ليس للمريض أن يطلق و له أن يتزوج) الحديث (٣). و نحوها غيرها.

و ظاهر هذه الأخبار هو عدم الصحة لكون النهى ظاهراً فى الإرشاد إلى الفساد فى غير العبادات، إلّا أنّه لا بد من رفع اليد عنه لما سيأتى من النصوص المصرحة بالصحة، و عليه فيدور الأمر بين حملها على إرادة الحرمة التكليفية منها أو الكراهة أو على إرادة عدم مضى تمام حكم الطلاق على طلاقه لما ستعرف من إنّها ترثه و إن انقضت عدتها إلى سنة، و لعل الأخير أقرب إلى ظاهر النهى، و عليه فلا دليل على الكراهة سوى اتفاق الأصحاب عليها.

(١) الوسائل باب ٢١ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٢١ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٤.

(٣) الوسائل باب ٢١ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج ٢٢، ص: ٤٩٦

[...]

و ما فى الجواهر من ظهور النهى فى نفسه فى الحرمة إلّا أنّه يحمل على الكراهة لمعارضته بالنصوص المستفيضة و المتواترة التى ستمر عليك جملة منها التى فهم الأصحاب منها الصحة بلا إثم و لو بقرينة ما فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله- عليه السّلام- عن الرجل يحضره الموت فيطلق امرأته أ يجوز طلاقه؟ قال- عليه السّلام:-

«نعم، و إن ماتت لم يرثها» (١).

يرد عليه أوّلًا: ما تقدم من ظهور النهى فى عدم الصحة.

و ثانيًا: إنّ صحيح الحلبي إمّا غير مربوط بالمقام لعدم فرض الطلاق فيه فى حال المرض أو يكون أعم من تلك النصوص فيقيد بها، و على فرض كون النسبة هو التباين فهما متعارضتان لا يمكن الجمع بينهما، بوجه ضرورة تعارض، نعم فى جواب أ يجوز، مع قوله فيها لا يجوز، و الجمع بما ذكر ليس عرفياً.

و هل تختص الكراهة بما إذا لم تطالب هى للطلاق، الظاهر ذلك لأنّه المتيقن من معقد الإجماع.

٢- أنّه لو طلق يصح طلاقه، و الظاهر أنّه لا خلاف فيه حتى من القائل بعدم الجواز و النصوص الآتية شاهدة به.

٣- أنّه يرث زوجته ما دامت فى العدة الرجعية اجماعاً كما حكاه جماعة.

و استدل له مضافاً الى معلومية كونها كالزوجة فى باقى الأحكام: بصحيح زرارَةَ عن أبى جعفر- عليه السّلام:-

«إذا طلق الرجل امرأته توارثا ما كانت فى العدة فإذا طلقها التطليقة الثالثة

(١) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٩٧

[...]

فليس له عليها رجعة ولا ميراث بينهما» (١).

و صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر - عليه السلام -:

«إذا طَلَّقَت المرأة ثُمَّ تَوَفَّى عنها زوجها و هي في عدة منه لم تحرم عليه فإنَّها ترثه و يرثها ما دامت في الدم من حيضتها الثانية من التلطيقين الأوليتين فإن طَلَّقَهَا الثالثة فإنَّها لا ترث من زوجها شيئاً و لا يرث منها» (٢).

و موثق زرارة عنه - عليه السلام - عن الرجل يطلق المرأة؟ فقال - عليه السلام -: «يرثها و ترثه ما دام له عليها رجعة» (٣). و نحوها غيرها. و أورد على ذلك: بأنَّ صحيح الحلبي المتقدم دال على أنَّه لا يرثها إذا طلق في حال المرض و حمله على الطلاق البائن ينافيه قوله - عليه السلام - قبل ذلك: «فإن مات ورثته» ذكره السيد في محكي المدارك و المحقق السبزواري.

وفيه: أوَّلًا: أنَّ الصحيح إنما هو في الطلاق عند حضور الموت لا - في المرض و على فرض كون المراد به المرض فهو مختص بالمريض الذي حضره الموت، و لو بنى على عدم الفرق بينه و بين المريض الذي لم يحضره الموت كانت النسبة بينه و بين النصوص المتقدمة عموماً من وجه لأنها شاملة لطلاق المريض و غيره و هذا يختص بالمريض و هو يشمل الطلاق البائن و الرجعي و هي مختصة بالرجعي فيتعارضان في طلاق المريض إن كان رجعيًا، و حيث إنَّ المختار في تعارض العامين من وجه هو الرجوع إلى أخبار الترجيح فيرجع إليها و هي تقتضي تقديم نصوص الارث لأنها أشهر و أصح سنداً و أكثر عدداً.

(١) الوسائل باب ١٣ من أبواب ميراث الأزواج حديث ١٠.

(٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب ميراث الأزواج حديث ١.

(٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب ميراث الأزواج حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٩٨

[...]

و دعوى أنَّه من جهة ما في صدره من أنَّه إن مات ورثته يختص بالرجعي فيكون أخص من نصوص الباب، مندفعه بما سيأتي من أنَّ المرأة ترثه حتى في الطلاق البائن فالأظهر إنَّه يرثها لو ماتت في العدة الرجعية.

و على ما ذكرناه من أنَّ الصحيح مختص بحال حضور الموت يجرى فيه ما ذكرناه من كون النسبة هي العموم من وجه، و تقدم هذه النصوص كما لا يخفى، ثمَّ أنَّ المحكى عن الشيخ في النهاية و ابن حمزة في الوسيلة و غيرهما: أنَّه يرثها في العدة البائنة كالرجعية.

و لكن المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة أنَّه لا يرثها فيها، بل عن المبسوط نفى الخلاف فيه، و عن الخلاف الإجماع عليه.

و منشأ الاختلاف اختلاف الأخبار، فإنَّ طائفة منها تدل على اختصاص ارث الزوج بموتها في العدة الرجعية كالنصوص المتقدمة.

و طائفة ثانية تدل على ثبوت الارث لو ماتت في العدة مطلقاً، و هي متعددة.

لاحظ صحيح زرارة عن أحدهما - عليهما السلام - قال:

«المطلقة ترث و تورث حتى ترى الدم الثالث فإذا رآته فقد انقطع» (١).

و خبر محمد بن قيس عن الإمام الباقر - عليه السلام -: «أيما امرأة طَلَّقَت فمات عنها زوجها قبل أن تنقضى عدتها فإنَّها ترثه ثمَّ تعدد عدَّة المتوفَّى عنها زوجها و إن توفَّيت في عدتها ورثها» الحديث «٢». و نحوهما غيرهما.
و من الغريب أنَّ صاحب الجواهر ادعى أنَّه لا يدل على ذلك إلَّا خبر نقله من غير أن يذكر راويه.

(١) الوسائل باب ١٣ من أبواب ميراث الأزواج حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب ميراث الأزواج حديث ٨.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٤٩٩

[...]

و كيف كان فطائفة ثالثة تدل على ثبوت الارث في خصوص العدة البائنة كخبر عبد الرحمن عن موسى بن جعفر - عليهما السلام - عن رجل يطلق امرأته آخر طلاقها؟ قال - عليه السلام -: «نعم يتوارثان في العدة» «١».
و خبر يحيى الأزرق عن أبي الحسن - عليه السلام -: «المطلقة ثلاثاً ترث و تورث ما دامت في عدتها» «٢».
و لكن الطائفة الثانية يقيد إطلاقها بالاولى المصرحة بأنَّه مع عدم كون العدة رجعية لا يورثها.
و أمَّا الطائفة الثالثة فهي غير مختصة بالمريض فتعارض مع الطائفة الاولى و الترجيح معها من وجوه، منها عدم إفتاء أحد بمضمون هذه حتى الشيخ و أتباعه فإنَّهم لم يلتزموا بثبوت الميراث في العدة البائنة مطلقاً، و الجمع بحمل هذه على المريض تبرّعى لا شاهد به.
نعم يمكن توجيه ذلك بأنَّه من جملة نصوص اختصاص الارث بالعدة الرجعية، صحيح الحلبي عن الإمام - عليه السلام -:
«إذا طلق الرجل و هو صحيح لا رجعة له عليها لم يرثها» «٣».

لأنَّه بناء على ما هو الحق من أنَّ كل قيد اخذ في القضية الشرطية كان لها مفهوم بالنسبة إليه، و من القيود لعدم الارث منها في الخبر الصحة يكون مفهومها أنَّه يرثها إن كان مريضاً و طلقها بالطلاق البائن، و هو أخص من الطائفة الاولى فتخصص به فما أفاده الشيخ و تابعوه أقوى و لم أر من استدل بهذا الصحيح لهذا القول.

(١) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١٢.

(٢) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١٣.

(٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب ميراث الأزواج حديث ٢.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٠٠

[...]

ترث المطلقة في حال المرض

٤- لا خلاف و لا إشكال في أنَّها ترثه سواء كان طلاقها بائناً أو رجعيّاً ما بين الطلاق و بين سنه لا أزيد و لو لحظة ما لم تتزوج أو يبرأ من مرضه الذي طلقها فيه.

و في الجواهر بل الإجماع بقسميه عليه و يشهد به نصوص مستفيضة، كصحيح أبي العباس عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: «إذا طلق الرجل المرأة في مرضه ورثته ما دام في مرضه ذلك و إن انقضت عدتها إلَّا أن يصح منه».

قال قلت: فإن طال به المرض؟ فقال - عليه السلام -: «ما بينه وبين سنة» (١).

و نحوه صحيحه الآخر عنه - عليه السلام - (٢).

و موثقة عنه - عليه السلام - قال: قلت له: رجل طلق امرأته و هو مريض تطليقة و قد كان طلقها قبل ذلك تطليقة؟ قال - عليه السلام -: «فإنها ترثه إذا كان في مرضه».

قلت: فما حد ذلك؟ قال - عليه السلام -: «لا يزال مريضاً حتى يموت و إن طال ذلك إلى سنة» (٣).

و خبر عبيد بن زرارة عنه - عليه السلام - عن رجل طلق امرأته و هو مريض حتى مضى لذلك سنة قال - عليه السلام -: «ترثه إذا كان في مرضه الذي طلقها لم يصح بين ذلك» (٤).

و مرسل أبان، الذي روى عنه ابن أبي عمير بسند صحيح عن رجل عن الإمام الصادق - عليه السلام - أنه قال في رجل طلق امرأته تطليقتين في صحة ثم طلق التطليقة

(١) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١ - ١١.

(٢) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ١ - ١١.

(٣) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٨.

(٤) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٠١

[...]

الثالثة و هو مريض: «إنها ترثه ما دام في مرضه و إن كان إلى سنة» (١).

و خبر الحذاء و أبي الورد كليهما عن الإمام الباقر - عليه السلام -: «إذا طلق الرجل امرأته تطليقة في مرضه ثم مكث في مرضه حتى انقضت عدتها فإنها ترثه ما لم تتزوج فإن كانت تزوجت بعد انقضاء العدة فإنها لا ترثه» (٢).

إلى غير ذلك من النصوص الدالة على جميع ما ذكر.

قيل: إن المشهور بين الأصحاب إنها ترثه إلى السنة مع القيد كان الطلاق للإضرار بها أم لا.

و عن جماعة منهم الشيخ في الاستبصار و المصنف في المختلف و المحدث الكاشاني و المحدث الحر العاملي و ظاهر الفقيه اختصاص ذلك بالصورة الأولى و مقتضى إطلاق النصوص بل العموم المستفاد من ترك الاستفصال و إن كان هو القول الأول.

إلا أنه يشهد للثاني: موثق سماعه، قال: سألت عن رجل طلق امرأته و هو مريض؟ قال - عليه السلام -:

«ترثه ما دامت في عدتها و إن طلقها في حال إضرار فهي ترثه إلى سنة فإن زاد على السنة يوماً واحداً لم ترثه و تعد منه أربعة أشهر و عشراً عدة المتوفى عنها زوجها» (٣).

فإنه بمفهوم الشرط يدل على عدم الارث إلى السنة مع عدم قصد الإضرار بالطلاق.

(١) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٣.

(٢) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٥.

(٣) الوسائل باب ٢٢ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٤.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٠٢

[...]

و مرسل يونس عن بعض رجاله عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: سألت ما العلة التي من أجلها إذا طلق الرجل امرأته و هو مريض في حال الإضرار ورثته و لم يرثها و ما حد الإضرار عليه؟ فقال: «هو الإضرار و معنى الإضرار منعه إيّاها ميراثها منه فالزوم الميراث عقوبة» (١).

و رواه الصدوق في العلل بإسناده عن يونس عن رجال شتى عن أبي عبد الله - عليه السلام - و هو يدل على ذلك بمفهوم العلة، و ما في الجواهر من قوة إرادة الحكمة من العلة، خلاف الظاهر.

و في الرياض أنّ الخروج عن الإطلاقات المعتضدة بالشهرة و حكاية الإجماع المتقدمة مشكل سيما مع احتمال العموم في أكثر النصوص لترك الاستفصال المفيد له عند الفحول و ليس كالمطلق يقبل الحمل على الغالب، انتهى.

و فيه: أنّ المطلق المعتضد بكل ما كان و العام يرفع اليد عنهما بواسطة المقيد و المخصص لأنّ الخاص قرينه و مع وجودها ما المانع من حمل العام على الغالب.

قمي، سيد صادق حسيني روحاني، فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ٢٦ جلد، ه ق فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)؛ ج ٢٢، ص: ٥٠٢

و في الجواهر لأنّه «أى المرض» العنوان للحكم في أكثر النصوص على وجه لا يصلح ما عرفت لتقييدها بعد عدم الجابر.

و فيه: أنّه إن أراد أنّ النصوص كالنص في الإطلاق لا- يقبل التقييد فهو ممنوع إذ ليس فيها إلّا تعليق الحكم على عنوان المرض فهي حينئذ كسائر المطلقات شاملة لصورتى قصد الإضرار و عدمه، و إن أراد أنّ الخبرين في أنفسهما قاصران عن التقييد لضعف السند.

فيرد عليه: إنّ الأول موثق و الثانى مرسله من اصحاب الإجماع.

(١) الوسائل باب ١٤ من أبواب ميراث الأزواج حديث ٧.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٠٣

[...]

و إن أراد ضعفهما لأعراض الأصحاب، فيرده أنّ جماعة أفتوا بمضمونهما و فيهم من هو من أساطين الفقه، و لكن الذى يختلج في البال أنّ الحكم في الخبرين لم يعلق على قصد الإضرار بل على حال الإضرار و الفرق بينهما واضح و حال الإضرار شامل لما قصده و ما لم يقصده، فالقول الأول أظهر.

و هل الارث يثبت مع سؤالها الطلاق و فى المختلة و اختها، أم لا؟ فيه قولان:

استدل للثانى: بخبر محمد بن القاسم الهاشمي قال: سمعت أبا عبد الله - عليه السلام - يقول:

«لا ترث المختلة و لا المبارءة و لا المستأمرة فى طلاقها من الزوج شيئاً إذا كان ذلك منهنّ فى مرض الزوج و إن مات لأنّ العصمة قد انقطعت منهنّ و منه» (١).

و يعضده ما فى النصوص المستثنية لما لو تزوّجت، بأنّها إن تزوّجت فقد رضيت بما صنع و لا ميراث لها، و لكن الخبر ضعيف، و انجباره بالعمل غير ثابت، و ما فى نصوص الاستثناء لا يصلح منشأ للحكم، فالأظهر ثبوت الارث.

و من الغريب أنّ صاحب الجواهر فى الفرع السابق بنى على ثبوت الارث، و فى هذا الفرع بنى على عدمه، معللاً بأنّه مقتضى حمل

المطلق على المقيّد.

و عن المصنف - ره - في المختلف الاستدلال له في المختلعة: بانتفاء التهمة، و الظاهر أنّ نظره - ره - إلى ابتناء هذا الفرع على الفرع السابق و حيث أنّه بنى فيه على أنّ تمام الموضوع ليس هو المرض بل مع التهمة بقصد الإضرار، فلذلك حكم في المختلعة و المستأثرة بعدم الإرث، و لهذه الجهة أورد الشهيد الثاني على المحقق حيث أنّه بنى في الفرع السابق على ثبوت الإرث، و في هذا الفرع على عدمه، و هذا كله كاشف عن عدم

(١) الوسائل باب ١٥ من أبواب ميراث الأزواج حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٠٤

و نكاحه صحيح مع الدخول و الا فلا

اعتمادهم على خبر الهاشمي، و كيف كان فقد عرفت في الفرع السابق عدم تمامية ما ذكر من الاختصاص فكذا في المقام.

نكاح المريض

٥- و نكاحه أى نكاح المريض صحيح مع الدخول و إلّا فلا كما هو المشهور بل لا خلاف فيه و لا تأمل و لا نظر، إلّا عن المحقق في الشرائع حيث نسب الحكم إلى الرواية، و الشهيد في الدروس لنسبة الحكم إلى المشهور و هو منهما مشعر بنوع تردد منهما فيه، و لعل ذلك منهما لمخالفة الحكم للعمومات القطعية من الكتاب و السنة و خصوص ما تقدم من النصوص المتضمنة للنهي عن طلاقه المصرحة بجواز النكاح من دون تقييد بالدخول.

و لكن يتعيّن تقييد الجميع بالنصوص الدالة على هذا التفصيل المعمول بها بين الأصحاب كموثق عبيد بن زرارة عن الإمام الصادق - عليه السلام - عن المريض أنّه أن يطلق امرأته في تلك الحال؟ قال - عليه السلام -:

«لا، و لكن له أن يتزوّج إن شاء فإن دخل بها ورثته و إن لم يدخل بها فنكاحه باطل» (١).

و صحيح أبي ولاد الحنات عنه - عليه السلام - عن رجل تزوّج في مرضه؟ فقال - عليه السلام -: «إذا دخل بها فمات في مرضه ورثته و إن لم يدخل بها لم ترثه و نكاحه باطل» (٢).

و صحيح زرارة عن أحدهما - عليهما السلام - (ليس للمريض أن يطلق و له أن يتزوّج فإن هو تزوّج و دخل بها فهو جائز و إن لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل

(١) الوسائل باب ٢١ من أبواب أقسام الطلاق حديث ٢.

(٢) الوسائل باب ١٨ من أبواب ميراث الأزواج حديث ١.

فقه الصادق عليه السلام (للروحاني)، ج ٢٢، ص: ٥٠٥

[...]

و لا مهر لها و لا ميراث» (١).

و المراد بالبطان في هذه النصوص هو عدم الصحة على وجه يترتب عليه جميع أحكام النكاح حتى بعد الموت من الميراث و العدة لا عدم الصحة بقول مطلق و الا لزم عدم جواز وطئها في مرضه بذلك مع أنّ النصوص صريحة في جوازه.

و لو مات المريض في مرض آخر بعد برئه من المرض الذي تزوجها فيه، أو مات بعد الدخول فلا إشكال في صحة النكاح و لزومه و ترتب جميع أحكامه عليه.

و يشهد به في الفرض الأول صحيح زرارة، و به يقيد إطلاق الموت في الأولين.

و في الفرض الثاني جميع نصوص الباب.

و لو ماتت هي قبل الدخول ثم مات هو في مرضه فمقتضى إطلاق النصوص أنه لا يرثها فإنها تدل على بطلان النكاح لو مات في مرضه و لم يدخل بها كان عدم الدخول من جهته أو من جهتها.

فما، عن الروضة و في الرياض من أنه يرثها لأن الحكم على خلاف الاصول المقررة في الكتاب و السنة، فيقتصر فيه على مورد المعترضة و هو موته خاصة، في غير محله فإن مورد النصوص و إن كان موته و لكن ليس المفروض في جميعها موته قبل موتها بل موته قبل الدخول، و في ذلك المورد حكم ببطلان النكاح و هو شامل للفرض، و مقتضى بطلان النكاح عدم ترتب أحكامه منها إنه لو ماتت هي قبل موته لا- يرثها و مع إطلاق الدليل لا وجه للاقتصار على المتيقن، و بذلك يظهر أنه لو مات قبل الدخول لا يترتب عليه أحكام المصاهرة المترتبة على التزويج و لو لم يدخل، فتدبر.

قد تم الجزء الثاني و العشرون من فقه الصادق و يتلوه الجزء الثالث و العشرون من أول مباحث العدة.

(١) الوسائل باب ١٨ من أبواب ميراث الأزواج حديث ٣.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَهْرَنًا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبَحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسة و طريقة لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسائل الدينيّة، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المتبدلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة جامعة ثقافية على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلامية، إنالة منابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدة، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات -

في آكناف البلد - و نشر الثقافة الاسلاميه و الايرانيه - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.
- من الأنشطة الواسعة للمركز:

- (الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءة
(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول
(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...
(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدة مواقع أخرى
(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية
(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)
(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS
(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد
جَمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسه
(ى) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه
المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفتق وفائى" / بنايه "القائمية"
تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسيه (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)
رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتي: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيه، تبرعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلميه الحالية و مشاريع التوسعه الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩